

أنوارالتنزيل وأسرارالتأويل



تأليف القاضي ناصوالديزعبدالله برعمر البيضاوي ريالتي ٩٨٥هـ

> مع التعليقات المفيرة للشيخ عبد الكربيو الكورائيريانيي

> > طبعة جديرة مصحة ملونة



اسم الكتاب : التَّفْلِيَنِيْ فَكِياً

عدد الصفحات : 426

السعر : =/200روبية

الطبعة الأولى : س١٤٣١هـ س٢٠١٠،

اسم الناشر : مَكَاللَّهُ فِي السَّمِ النَّاسِ

جمعية شودهري محمد على الحيرية. (مسجّلة)

Z-3، اوورسيز بنكلوزجلستان جوهر، كراتشي، باكستان.

الهاتف : +92-21-34541739-7740738

الفاكس : +92-21-4023113

al-bushra@cyber.net.pk : البريد الإلكتروني

الموقع على الإنترنت : www.ibnabbasaisha.edu.pk

يطلب من : مكتبة البشرى ، كراچي ـ 2196170 - 92-321

مكتبة الحرمين، أردوبازار، لا مور - 4399313-321+92

المصباح، ١٦ أردوبازارلا مور ـ 7223210 -7124656 - 042-7124656 بك لينذ ، شي يلازه كالج رود ، راولين فري _ 577334 - 5557926 - 051-5773341

دار الإخلاص نز وقصة خواني بازار بيثاور ـ 2567539-091

مكتبة رشيدية، سركي رود، كوسمه مكتبة

وأيضا يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

مقدمة

الحمد لله الذي نزل الفرقان على عبده؛ ليكون للعالمين نذيراً، وتحدى المنكرين حتى لو اجتمع حنهم وإنسهم على أن يأتوا بمثله لم يكادوا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً، والصلاة والسلام على من نطق بالحق، ففتح الله به أعينا عُميا وآذانا صُمّا وقلوبا غُلفا، وعلى آله وأصحابه الهادين المهديين إلى يوم الدين.

أما بعد، فإن من أحل العلوم وأرفعها علوم شريعتنا البيضاء، ومنها علم التفسير، أعلاها شأنا وأقواها برهانا، كيف لا! وموضوعه الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد. وعلم التفسير هو علم يعرف به مفاهيم كتاب الله المنزل على الرسول هي ومعانيه واستخراج أحكامه وحكمه، كما يعرف به نزول الآيات وأسباها وشؤوها وقصصها ووعدها ووعيدها وأمثالها.

وبالجملة أن تفسير القرآن بحر لا ساحل له، لا يكفي من خاضه معرفة اللغة العربية فحسب، بل لا بد أن يكون له مهارة تامة في جميع علوم اللغة العربية من نحو وصرف وأدب وبلاغة ومعان وبيان، ومع ذلك أن يكون متبحراً في علم الحديث والفقه وأصولهما، وكذا في علم الكلام والعقائد أيضاً، وإلا كان كمن ركب متن عمياء وخبط خبط عشواء.

وإننا لله المراهن، وتنفيذا لعزمنا وتحقيقا لهدفنا خطونا خطوة لطباعة جميع الكتب الدراسية، مراعين في ذلك متطلبات عصرنا الراهن، وتنفيذا لعزمنا وتحقيقا لهدفنا خطونا خطوة لطباعة "أنوار التنزيل وأسرار التأويل" الملقب بـ الليفاري وإخراجه في ثوبه الجديد وطباعته الفاخرة، وكل ذلك بفضل الله وتوفيقه، ثم بجهود إخوتنا الذين بذلوا قصارى جهدهم في تصحيحه وتجميله حتى تم إخراجه بهذه الصورة الرائعة، فحزاهم الله كل خير، ونرجو من الله سبحانه وتعالى أن يتقبل هذا الجهد المتواضع، ويجعله في ميزان حسناتنا، إنه سميع مجيب.

منهج عملنا في هذا الكتاب

قد تقرر أن الكتاب النعبر لليضاري أحد الكتب الأساسية في منهج مدارسنا العربية، والأهمية هذا الكتاب قمنا بتحديث طبعه في طراز جديد، فخطونا فيه الخطوات التالية:

- بذلنا مجهودنا في تصحيح الأخطاء الإملائية والمعنوية التي قد توارثت قديماً.
- راعينا قواعد الإملاء وعلامات الترقيم، وتقسيم النصوص إلى فقرات ليسهل فهمها.
 - وضعنا العناوين في رؤوس الصفحات.
- طبعنا الآيات القرآنية بالرسم العثماني محركة وباللون الأحمر؛ تمييزا بين القرآن وتفسيره.
- قمنا بتحلية النصوص القرآنية والأحاديث القولية خاصة باللون الأحمر في الحواشي دون المتن.
 - أشرنا إلى التعليقات التي في حاشية الكتاب باللون الأسود الغامق في المتن.
 - شكّلنا ما يلتبس أو يشكل على إخواننا الطلبة.
- وما وحدنا من عبارة طويلة فيما يلي السطر لتوضيح العبارة وضعناها في الهامش بين المعقوفين
 هكذا: [].
- وما اطلعنا عليه من تكرار شرح الكلمة حذفناه من الذيل واكتفينا بذكره في الحاشية فقط؛ تحنياً عن التكرار.
 - التزمنا تخريج الأحاديث التي ذكرها المصنف في شرح الآيات القرآنية.

وختاما، هذا جهدنا بين أيديكم، فإن وفقنا فيه فالفضل من الله وحده، وإن كان غير ذلك فالخطأ لا يخلو عنه بشر، والحمد لله أولاً وأخيراً.

مكتبة البشرى كراتشي، باكستان

مقدمة الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي نزل الفرقان على عبده؛ ليكون للعالمين.....

الحمد لله إلخ: اختار هذه الجملة اتباعا بخير الكلام، واقتداء بحديث سيد الأنام – عليه أزكى التحية والسلام – واللام فيه للاستغراق على ما يقتضيه المقام. والحمد: هو الثناء على الجميل الاختياري من نعمة أو غيرها. و"الله" علم للذات الواحب الوحود المستحمع لجميع صفات الكمال، فحميع المحامد له سبحانه، ولا يحمد غيره إلا بإعطائه ما يحمد عليه، وإذا انحصر المحامد في الله فلا إله إلا الله، فتأمل.

نول: وإذا كان الله موجودا بذاته، والأناسي لكونهم من الممكنات موجودين بإيجاده فيكونون عبيدا له - سبحانه وتعالى -، وعلى العبيد إطاعة المولى، ومن لم يدر ما يرضى الله عنه وما يسخط عليه لم يكن لله مطيعا، وإنا مع ظهورنا لم يدر غيرنا مرادنا إلا بإظهارنا، فكيف بمرادات الله اللطيف الخبير؟ فإذا لم يظهر مراده لم ندر ما أراده؛ فلذلك أنزل الله الأحكام والكتاب على من اصطفاه من عباده بإعطاء الحكمة وفصل الخطاب؛ ليكون للعالمين نذيرا، وخصهم من بين العباد بهذه الفضيلة، وأمر الناس أن يبتغوا إلى الله الوسيلة، وأظهر بعدم لياقة غيرهم بقوله تعالى: ﴿الله أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالتَهُ ﴿ (الأنعام: ١٢٤)

فإذا عرفت هذا عرفت ما في هذه العبارة من حسن الرعاية، وفيها إشارة إلى كون محمد وسول الله، فتمت كلمة التوحيد في هذه العبارة. قال الخفاجي: ولا يرد ههنا السؤال الوارد على النظم في سورة الفرقان، بأن الموصول يقتضي سبق العلم بالصلة ليتعرف بها، وهذا ليس كذلك. فيحاب بأنه نزل منزلة المعلوم؛ لسطوع برهانه ونحوه؛ لأنه علم بعد ذلك فضلا عن زمان التصنيف، وقال المصنف: التنزيل: نقل الشيء من أعلى إلى أسفل، وهو إنما يلحق المعاني بتوسط لحوقه الذوات الحاملة لها، فيكون نسبة الله التنزيل إلى الفرقان على حقيقته. (عبد)

على عبده إلخ: موافقة للنظم القرآني؛ ولأنه أشرف الأوصاف؛ لاقتضائه التمحيض لجانب الحق، بخلاف النبوة والرسالة؛ ولذا قال تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ (الإسراء: ١)، وقال الشاعر:

لا تدعني إلا بــ "يا عبدها" فإنــه أشــرف أسمائي

وإضافته إلى الله للتشريف. [خفاجي: 7/١] ليكون إلخ: أي العبد أو الفرقان كما صرح به المصنف في سورة الفرقان، والإسناد على الأول حقيقي كما يدل عليه قوله تعالى: ﴿لِتُنْذِرَ قَوْماً مّا أُنْذِرَ آبَاؤُهُم ﴾ (يـس: ٦) وغير ذلك، وعلى الثاني بحازي، والمحاز وإن كان في مقابلة الحقيقة ضعيفا إلا أن اقتضاء المقام بيان صفات الفرقان يرجع إرجاع الضمير إليه ويخرجه عن الضعف، وأما إرجاعه إلى الله تعالى فليس بصحيح؛ لأن أسماء الله تعالى توقيفية، ولم يرد في الشرع إطلاق النذير عليه. (المحشي) ولام "ليكون" تعليلية، وهو ظاهر على رأي من جوز تعليل أفعاله تعالى، ومن منعه يقول: لها ثمرات وحكم نزلت منزلة العلل، أو هي لام العاقبة. [خفاجي ملخصا: ٢-٧]

نذيوا: النذير إما مصدر كالنكير وصف به للمبالغة أو بمعنى المنذر، واكتفى على الإنذار؛ لعمومه ولذلك قيل: ما من أحد إلا وفيه ما لا ينبغي، ولكونه أدخل في التكميل؛ فإن الإنسان في دفع المضار أسعى منه في جلب المنافع، ولذا أمر به الله أولا بقوله: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴾ (الشعراء:٢١٤)، وقوله: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴾ (الشعراء:٢١٤)، والأوجه أن يقال: اقتصر عليه ليوافق قوله: فتحدى إلخ؛ إذ المعارضة إنما صدرت من الكفرة واللائق بهم الإنذار لا التبشير. [خفاجي ملخصا: ٧/١]

فتحدى: أي نازع واستطلب. والجملة إن عطف على الصلة، فضمير الفاعل إما راجع إلى الله تعالى أو إلى العبد، وحينئذ لما كانت الفاء تجعل الجملتين كالواحدة اكتفى بالضمير الواقع في إحداهما، كما في "الذي يطير فيغضب عمرو الذباب". [خفاجي ملخصا: ٧/١] بأقصر إلخ: وكون المتحدى بأقصر سورة يؤخذ من التنوين في قوله تعالى: ﴿فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مَّيْلُه ﴾ (البقرة: ٢٣) وقوله: من سوره، احتراز عن سور غيره من الكتب السماوية؛ فإن فيها سورا أيضا كما صرحوا به. [خفاجي: ٨/١]

مصاقع الخطباء: المصقع كمنبر: البليغ أو العالي الصوت، أو من لا يرتج عليه في كلامه ولا يتعتع، والخطيب: البليغ. فعلى الأول يكون مصاقع الخطباء من قبيل إضافة الليث إلى الأسد، فالاعتماد على المعنيين الأخيرين. والعرب العرباء أي العرب الخالص، والتركيب من قبيل "ليل أليل". (عصام) الخطباء إلخ: جمع خطيب: وهو من يأتي بالخطبة وهي الكلام البليغ المقول على رؤوس الأشهاد وإن لم يكن على الوجه المتعارف الآن، والعرب العاربة: الخلص منهم، أخذ من لفظه فأكد به كقولهم: "ليل لئيل" وربما قالوا: العرب العرباء كذا في "الصحاح". [خفاجي: ٨/١] فلم يجد به: الضمير في "به" راجع إلى التحدي المدلول عليه بقوله: فتحدى، أو إلى أقصر سورة، والباء بمعنى "على"، أو للملابسة. (عبد)

 وأفحم من تصدى لمعارضته من فصحاء عدنان وبلغاء قحطان حتى حسبوا ألهم المالكت القرآن أو العبد القرآن أو العبد العبروا تسحيرا، ثم بيَّن للناس ما نزَّل إليهم حسبما عن هم من مصالحهم؛ ليتدبروا آياته وليتذكّر أولو الألباب تذكيرا، فكشف النفصيل

= لا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ﴾ (الإسراء: ٨٨) فلم يجد به قديرا، أو كأن عجزهم مع كمالهم كعجز الجميع، فبناء على أن ما لا يقدر عليه أحد لا يكون إلا لله، فلا يكون هذا الكلام إلا كلام الله تبارك وتعالى، فهذا وجه التحدي وسبب العجز، والله تعالى أعلم وعلمه أتم وأحكم. (ملخص)

وأفحم إلخ: الإفحام: إسكات الخصم عجزا حتى كأنه لافتضاحه اسود وجهه وصار كالفحم. و"تصدى" بمعنى تعرض، وأصله "تصدد" فأبدلت الدال الأخيرة حرف علة؛ هربا من ثقل التكرار كما قالوا في "تقضض" "تقضى"، فالمراد أسكتهم للعجز لا للصرفة كما يشهد له السياق، وهذا يدل على وجود التصدي للمعارضة، وهو الموافق للواقع. [خفاجي بتغيير يسير: ١٠/١]

من فصحاء إلخ: الفصحاء والبلغاء بمعنى، فإضافة الفصاحة إلى عدنان والبلاغة إلى قحطان تفنن. وقوله: عدنان وقحطان إشارة إلى قسمي العرب: العاربة والمستعربة، وكناية عن جميعهم. [خفاجي بتغيير يسير: ١١/١] سحروا إلخ: السحر: كل ما لطف مأخذه ورق، وما يخيل شيئا ليس بواقع واقعا. و"حسبوا" بمعنى ظنوا، وإظهار الحسبان لدفع الخحالة والتلبيس على سفهائهم، ولو اعترفوا بصرف الله تعالى عن معارضته اعترفوا بأنه من عنده. [خفاجي ملخصا: ١١/١] حسبما عن لهم إلخ: أي قدر ما ظهر لهم من مصالحهم الدينية والدنيوية، متعلق بـــ"نزل" أو "بين"، والثاني أوجه. (عبد) ليتدبروا إلخ: التدبر: النظر في عواقب الأمور وأدبارها، والتذكر: الإيقاظ والمحافظة عليها لحفظها، واللباب: جمع لب وهو العقل؛ فإنه لب الإنسان، والبدن قشره، واللباس: قشرالقشر، والبيان: الإعلام والتبليغ الذي لولاه لم يعرف. وبما ذكرناه من تفسير البيان اندفع ما أورد عليه من أنه بعد البيان لا يحتاج إلى التفكر لمعرفة ما ذكر. (ملخص)

فكشف إلخ: الكشف: إزالة ما يستر الشيء عن المستور به. والقناع بالكسر: ما يستر به الرأس وهو أوسع من المقنعة. والانغلاق: انفعال من "غلق الباب" إذا سدّه، وضرب عليه ما يمنع فتحه. والمحكم: ما أحكمت عبارته بأن حفظت عن الاحتمال والاشتباه. والمتشابه بخلافه. ويرد عليه أن كشف قناع الانغلاق يقتضي سبق الاستستار فيه، وهو غير ظاهر في المحكم، وأجيب عنه بأن معاني المحكمات قبل نزول الوحي وإلقائه على الناس كانت مخفية. [خفاجي ملخصا: ١٣/١] والتأويل: صرف اللفظ إلى محتمله، وهو ما يتعلق بالدراية. والتفسير: البيان وهو ما يتعلق بالرواية. والرمز: الإشارة بشفة أو حاجب، والمراد: ما أفيد لا بطريق الظهور، والخطاب: توجيه الكلام نحو الغير للإفهام، ويطلق على الكلام الموجه نفسه.

قناع الانغلاق: القناع بالكسر أوسع من المقنعة، وهي ما تقنع به المرأة رأسها. والانغلاق: الإشكال، قال في "الصحاح":
كلام مغلق أي مشكل، والإضافة من قبيل "لجين الماء". غوامض إلخ: جمع غامضة أو غامض بمعنى خفي؛ فإن فاعلا في الأسماء وصفات غير العقلاء يجمع على فواعل، ولا يخفى مناسبة الحقائق للغموض؛ لأن حقائق الأشياء تخفى معرفتها حتى تحتاج للنظر التام، ومناسبة الدقائق – وهي الأمور المحتاجة لدقة النظر – لــ "لطائف" في غاية الظهور. والملكوت: عظيم الملك؛ لأنه مبالغة فيه؛ ولذا فسر الملك بعالم الشهادة، والملكوت بعالم الغيب، وهو عالم الأمر, والخبايا: جمع خبية من خبأته إذا سترته. والقدس: الطهارة والتنزه عن دنس النقص وشوائبه. والجبروت: القهر والكبرياء والعظمة، وإضافة القدس إليه؛ لأن حبروت الله تعالى منزه عن النقص بخلاف العباد؛ فإن تجبرهم ظلم وتعد، والمراد: أن تعرفوا ما في قهره من الحكم والمصالح. والتفكير والتفكر بمعنى، واختاره لرعاية السجع. [خفاجي ملخصا: ١٩٥١-١٦]

القدس إلخ: وفي نسخة: قدس الجبروت. ومهد لهم إلخ: هيأ وأعدّ. والقاعدة: هي المسائل والقضايا الكلية والأساس. والأحكام: جمع حكم، قيل: هو النسبة التامة أو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين، ولا يبعد أن يراد به هنا ما ثبت بالخطاب من الوجوب والحرمة ونحوهما. والأوضاع: جمع وضع، والمراد به خطاب الوضع، أي بيان أسباب الأحكام وشروطها ونحوها. والنص: ما كان معناه صريحا غير محتمل لمعنى آخر. والألماع: جمع لمع، وهو لَمعان النور وليس جمع اللامع كما قيل. والتطهير: إزالة الرحس، والمراد إزالة الأقذار الحسية والمعنوية لتكفل الشريعة بالطهارتين. [خفاجي ملحصا: ١٧/١]

أوضاعها: المراد به العلل الموضوعة لإفادة الأحكام. وألماعها: جمع لمع كضوء وأضواء لفظا ومعنى، بيان للأوضاع؛ فإن العلل تستفاد من دلالات النص وإشارتها الواضحة. فمن كان له إلخ: الفاء فصيحة أي إذا تم أمر الدعوة إلى الحق بالقرآن بحيث لم يبق بعد ذلك للحلق حجة، فمن كان له قلب يتفكر في حقائقه ويتدبر لدقائقه ويستخرج الأحكام من نصوصه وألماعه، وألقى السمع أي أصغى لاستماعه وهو حاضر بذهنه أو شاهد بصدقه فهو حميد أي محمود في الدنيا، سعيد في الآخرة، و"من لم يرفع رأسه" كناية عن عدم الالتفات إليه بعناده وجهله، =

يعش ذميما أي مذموما في الدنيا ما كان حيا، والمراد بكونه في عيشة مذمومة: أنها مستحقة للذم أو هي كذلك عند الله وعند المؤمنين بقوله تعالى: ﴿ أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا ثُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَنِينَ نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ بَلْ لا يَشْعُرُونَ ﴾. (المؤمنون: ٥٥-٥١). (ملخص)

نبراسه: بكسر النون أي مصباحه. وأراد به نور الفطرة؛ فإن كل مولود يولد على فطرة الإسلام، والمراد بالإطفاء: الإعراض عن آيات الله الدالة على التوحيد والنبوة. وسيصلى إلخ: مرفوع مع عطفه على المجزوم اقتباسا من الآية وإحراجا عن الجواب إلى الوعيد؛ ليدل على أنه يحصل ذلك ألبتة، بخلاف الذي قبله؛ فإنه قد يطيب عيشه استدراجا. (ملحص)

فيا واجب؛ لما كان ما سبق إلى هنا يدل على أن كلامه المعجز الذي بلغه رسول الله وتحدى به وكيت وكيت وكيت إلى أن صار كأنه مشاهد لذلك في حضرة قدسه وواقف بين يديه مناجيا له؛ فلذا التفت بعد الغيبة. ووجوب الوجود: كون ذاته مقتضية لوجوده. والفيض: الشيوع والكثرة، وعند الحكماء: فعل فاعل يفعل دائما لا لعوض ولا لغرض. والجود: إفادة ما ينبغي لمن ينبغي لا لعوض؛ لأن من فعل لعوض يناله فهو فقير أو متجر. وفائض الجود: وصف بحال المتعلق كواجب الوجود، أي فائض وجوده وواجب وجوده. ويا غاية كل مقصود! أي كل مطلوب يطلبه كل طالب لا بد أن ينتهي إليك؛ فإنك المفيض للخير لا سواك من الوسائط. [خفاجي: ١٩/١]

صل عليه إلخ: صل عليه صلاة تساوي النفع الذي حصل بسببه، وتكون جزاء لتعبه في تبليغ الأحكام، وإظهار شرائع الإسلام. وعلى من إلخ: دعاء لجميع المهاجرين والأنصار والتابعين بطريقته إلى دار القرار. [خفاجي ملخصا: ٢٠/١] وأفض إلخ: وأصل الفيض: سيلان الماء من جوانب ما هو فيه لزيادة، والمراد: كثرة المنافع أو من فاض الخير إذا شاع. واسلك إلخ: أدخلنا في الطريق التي أوصلتهم إلى إكرامك لهم بنيل المراتب العلية عندك. والسلك بالفتح: الإدخال. [خفاجي ملخصا: ٢١/١]

فإن أعظم إلخ: الفاء لإجراء الظرف مجرى الشرط كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ﴾ (الأحقاف: ١١) كما في "الرضي". والمقدار والقدر بمعنى، والمراد هنا: المنزلة والشرف الرتبي، والمراد بالعلوم: العلوم الدينية فقط أو كلها، فلا شك في كونه أعظمها؛ فإن موضوعه كلام الله الذي هو معدن الحكم، ولا شك في أنه أشرف الموضوعات، =

وغايته: الاعتصام بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها، والوصول إلى سعادة الدارين، وشدة الاحتياج إليه ظاهرة؛ لتوقف الأدلة والأعمال والأحكام عليه. فإن قلت: موضوع علم الكلام ذات الله وصفاته، وهي أشرف من كل شيء فيكون علم الكلام أشرف منه، قلت: لا نسلم أن موضوعه ذات الله وصفاته، بل المتقدمون على أن موضوع علم الكلام المعلوم، وإن سلمناه فنقول: كلام الله مشتمل على التوحيد والعقائد الحقة؛ لأنه تبيان لكل شيء، فيندرج في موضوعه موضوع الكلام، وزيادة الخير خير. [خفاجي ملحصا: ٢٢/١]

ومنازا: موضع النار، وشاع في كل بناء عال يهتدي به سالك الطريق. علم التفسير: والتفسير يطلق على بيان معنى كلام الله رواية، ويقابله التأويل وهو: ما كان بطريق الدراية، ويطلق على بيان معناه مطلقا وعلى ذكر ما يتوقف ذلك عليه، وهو المراد هنا. (ملحص)

ومبنى إلخ: هذا مشعر بأن هذا العلم مأخذ لأصول الشرائع ومقدم عليه، وسائر العلوم بعده. وقوله: "لا يليق لتعاطيه" مشير إلى توقفه على تلك العلوم، والتوفيق أن استخراج سائر العلوم منه بالنسبة إلى الرسول ﷺ وتوقفه علىها بالنسبة إليتا، ويمكن التوفيق بأن المراد بالتكلم التكلم على سبيل الإفادة والتعليم، وهو ينبغي أن يكون كاملا، ولا شك أن ذلك لا يكمل إلا بكمال العلوم الدينية وإن كان حاصلا بعلم التفسير.

بأنواعها: المراد: بما أنواعها المعتبرة؛ فإن بعض فنون الأدب لا يستمد منه التفسير كالعروض والقافية.

ولطالما: قال التفتازاني: "ما" فيه وفي "قلما" مصدرية، والمصدر فاعل، وقيل: كافة للفعل عن طلب الفاعل؛ ولذا يكتب متصلة، ويجوز الفصل، والمعنى على الأول: ولطال تحديثي لنفسي. الأثمة الثمالية: هم نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي، وثامنهم: يعقوب الحضرمي، والشاذ ما وراء السبعة. [خفاجي: ١/ ٢٦]

إلا أن قصور بضاعتي يثبطني عن الإقدام، ويمنعني عن الانتصاب في هذا المقام حتى بعون ويشغلني سنح لي بعد الاستخارة ما صمم به عزمي على الشروع فيما أردته، والإتيان بما طهر العلم سبه عن التردد العلم سبه عن التردد قصدته، ناويا أن أسميه بعد أن أتممه بـ"أنوار التنزيل وأسرار التأويل". فها أنا الآن أشرع، وبحسن توفيقه أقول، وهو الموفق لكل خير والمعطي لكل سول:

سورة فاتحة الكتاب

وتسمى أم القرآن؛ لأنها مفتتحه ومبدؤه فكأنها أصله ومنشؤه؛ ولذلك تسمى أساسا، أو لأنها،....

صمم به إلى: صمم على البناء للفاعل بمعنى مضى ونفذ أي صار ماضيا لا فتور فيه. [خفاجي ملخصا: ٢٦/١] ناويا: حال عن ياء المتكلم في "عزمي". أقول: نزل منزلة اللازم فلا معمول له، أو معموله ما بعده على الحكاية. (ملخص) لكل سول إلى: بغير الهمزة لرعاية السجع، قال: في "الصحاح": السؤل ما يسأله الإنسان، وقرئ: فقال قَدْ أُوتيت سؤلك يا مُوسى (طهزة الرعاية السجع، قال: في الصحاح": السورة: هي طائفة من القرآن تشتمل على آيات ذي فاتحة وخاتمة أقلها ثلاث آيات. واوها إن كانت أصلية فإما أن تسمى بسور المدينة وهو حائطها؛ لإحاطتها بآياها، وإما أن تسمى بالسورة التي هي الرتبة الرفيعة؛ لشألها وحلالتها في الدين، وإن كانت منقلبة من همزة من السؤر وهو البقية؛ فلألها بعض القرآن، وبقية كل شيء بعضه. [خفاجي ملخصا: ٢٨/١]

وتسمى: عطف على مقدر مأخوذ من فحوى الكلام أي تسمى فاتحة وتسمى إلخ. أم القرآن: قال الخليل: كل شيء ضم إليه شيء مما يليه يسمى أمًّا. مفتتحه إلخ: وهو اسم مفعول أو اسم مكان أو مصدر ميمي، وافتتحه نقيض أغلقه، والمفتتح لغة شائعة فصيحة، وأما المختتم فغير فصيحة، ولا تكاد توجد عند لغوي ألبتة، ولمّا كان افتتاحه وابتداؤه بما في كتابة المصحف أو في التلاوة أو في الصلاة أو في النزول على ألها أوّل سورة نزلت، حعلت أمّا وأصلا. [خفاجى ملخصا: ٣١/١]

أو لأنها الخ: يريد أن القرآن لكون المقصود منه معرفة المبدأ والمعاد وما ينتظم به المعاش مع طوله وكثرة سوره وآياته يرجع إلى ثلاثة أبعاض: بعضه ثناء، وبعضه أمر ونهي، وبعضه وعد ووعيد، وأما القصص والأمثال فمن مكملاتها ومتمماتها، وفاتحة الكتاب مشتملة على الأبعاض الثلاثة إجمالا؛ فإن قوله: "الحمدُ للهِ" ذكر لجميع الأثنية إجمالا، وقوله: "إيَّاكَ نَعْبُدُ" ذكر لجميع الأوامر والنواهي؛ إذ لا معنى لعبادة العبد له إلا امتثال أوامره وتواهيه، =

التي: صفة لـــ "جملة"، أو لـــ "معانيه" المبينة بالحكم والأحكام، فيكون في المعنى صفة لهما. لذلك: تعليل للثلاثة على ما ذكر. لاشتمالها إلخ: أما لاشتمالها على الحمد فظاهر، وكذا على الشكر؛ لأنه في مقابلة نعمة الربوبية والرحمة الشاملة، وعلى الدعاء لوقوعه فيها، وعلى تعليم المسألة حيث أشير فيه إلى أنه ينبغي للسائل أن يعظم المسؤول أوّلا، ثم يسأل حتى يجاب. (ملخص) أو استحبابا إلخ: [كما في الركعتين الأحريبين من الفرض عند أبي حنيفة] لا قائل بالاستحباب؛ لأنها فرض عند الشافعي في وواجبة عند أبي حنيفة في إلا أن يراد بالوجوب الفريضة عند الشافعي في بعد، وبالاستحباب ما يقابل الفرض، فيشمل الواجب عند أبي حنيفة، وفيه بعد، والأوجه: أن المراد الوجوب في الكل عند الشافعي والركعتين الأوليين عند أبي حنيفة في، والاستحباب فيما عداها عنده. (عص)

⁼ وقوله: "أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ إِلَىٰ ذكر لوعده ووعيده، فإلهما آثار لإنعامه وغضبه، وهذه السورة الكريمة لكولها مشتملة على تلك الأبعاض إجمالا، وصيرورتها مفصلة في سائر السور تشبه الأم التي يندرج فيها الولد بلا ظهور تام، ويظهر عند الانفصال. [عبد الحكيم ملحصا: ١٧] ما فيه: معظم ما فيه بقرينة قوله: أو على جملة معانيه. من الحكم إلى: الحكم: جمع حكمة، وهي لغة: العلم الحق المحكم عن قبول الشبه. والنظرية نسبة للنظر بمعني الفكر، والمراد ما لا تعلق له بالعمل من العقائد الحقة الشاملة لأمر المعاد والنبوة وسائر الإلهيات. والأحكام العملية أي الفروعات التي يقصد منها العمل، فالحكم النظرية مستفادة من أوّل السورة إلى قوله: هيم الدين (الفاتحة: ٤)، والأحكام العملية من قوله: ها المراط المُستقيم، والأحكام العملية من قوله: ها الأعلى الطريق من قوله: ها وعيدا، ويدخل فيه (الفاتحة: ٢)؛ لأن فيه وعدا ووعيدا، ويدخل فيه الأمثال والقصص المقصود كما الاتعاظ. [خفاجي ملخصا: ٢٣/١]

^{*} أخرجه البيهقي 🌦 في "شعب الإيمان" رقم: ٢٣٧٠، وأخرجه الدارمي 🍮 رقم: ٣٣٧٠.

والسبع المثاني؛ لأنها سبع آيات بالاتفاق، إلا أن منهم من عد التسمية آية دون النعمت عليهم"، ومنهم من عكس، وتثنى في الصلاة، أو الإنزال إن صح أنها نزلت به ساعة المنه المنه

الحسن الشيباني الله عنها، فقال: ما بين الدفتين كلام الله تعالى. لنا أحاديث كثيرة:

والسبع المثاني: ولا يبعد أن يقال: سمي السبع المثاني؛ لأن مقاصدها قد تكررت؛ فإن الثناء قد تكرر في جملتي البسملة والحمدلة، وتخصيص العبادة والاستعانة تكرر؛ لأن كلا منهما يستلزم الآخر، وطلب الاهتداء إلى الصراط المستقيم تكرر بقوله: ﴿صِرَاطُ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ (الفاتحة: ٧) والاستعاذة عن الانصراف عن الصراط المستقيم تكرر بلفظ ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضَّالِينَ ﴾ (الفاتحة: ٧). (عص)

من عكس: يعني الذين قالوا: إن التسمية آية من الفاتحة، قالوا: إن "صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتُ" إلى قوله: "وَلا الضَّالِّينَ" آية تامة، وهو مذهب الشافعي هي، وأما أبو حنيفة هي ومن يحذو حذوه فإلهم لما أسقطوا التسمية من السورة لا جرم قالوا: "صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ" آية، وقوله: "غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضَّالِّينَ" آية أخرى. [عبد الحكيم: ٢٢] من الفاتحة: أي جزء منها، وكذا من كل سورة عند الشافعي. ليست من إلخ: قال الكرحي: لا أعرف هذه المسألة بعينها لأصحابنا المتقدمين إلا أن أمرهم بإخفائها يدل على ألها ليست من السورة. وقيل: إنه لما لم ينص فيها بشيء ظن أنه أبقاها على أصلها من العدم حتى يظهر الثبوت. [خفاجي ملخصا: ٢٦/١]

ما بين الدفتين إلخ: [إشارة إلى أن ما اشتهر من مذهب الحنفية من ألها ليست من القرآن ليست بمعتبرة. (عص)] فإن قلت: ما بين دفتي المصحف صور الألفاظ ونقوشها، وكلام الله إما لفظي أو نفسي فما وجه إطلاقه عليه؟ قلت: يطلق عليها مجازا؛ لأن الصور دلائل ألفاظ القرآن، ولشدة الامتراج يقال لها: قرآن. ولما قال هذا محمد على قيل له: لم نسر بها؟ فلم يجب، إشارة إلى أنه أمر تعبدي لا ينبغي الخوض فيه. [خفاجي ملخصا: ٢٦/١] لنا أحاديث إلى أنه أعر تعبدي لا ينبغي الخوض فيه. [خفاجي ملخصا: ٢٦/١] لنا أحاديث إلى أنه أمر تعبدي لله ينبغي الخوض فيه المخالفين المذكورين - وهو ألها ليست من القرآن - مجموع أمور ثلاثة: الأحاديث لإثبات المجزئية، والإجماع والوفاق المذكورين لنفي مذهب المخالفين. [خفاجي ملخصا: ٢٧/١]

وعد إلح: لعله قرأه للتبرك؛ لأنه قد روي عن أبي هريرة ﴿ أنه قال: قال رسول الله ﷺ: قال الله تعالى: أقسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين إلى أن قال: يقول العبد: الْحَمْدُ لِللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، ولم يذكر فيه "بِسْمِ اللَّهِ"، وعن أنس قال: صليت خلف رسول الله ﷺ وخلف أبي بكر ﴿ وَحَلَفَ عمر ﴿ فَلَم يجهر أحد منهم بِـ "بِسْمِ اللَّهِ الرَّحِيمِ". وأما كونها آية برأسها فلما روى الحاكم عن ابن عباس ﴿ : كان رسول الله ﷺ لا يعرف فصل السورتين حتى ينزل "بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ". (ملخص)

ومن أجلهما: أي لتعارض الحديثين احتلف الشافعية؛ إذ لا يُمكن جمعهما، ولا يجري فيه النسخ، فلم يبق إلا سلوك طريق الترجيح، فرجح كل فرقة بأحد الحديثين. (عص) والإجماع إلخ: والوفاق إلخ، هذان الدليلان يدلان على أنما من القرآن لا على أنها من الفاتحة، اللهم إلا أن يضم إلى الدليل الأول في كل محل أثبتت فيه، و إلى الثاني عما ليس بقرآن في محله، والقيدان في حيز المنع. [حفاجي ملحصا: ٤٧/١]

يضمر كل إلح: هذا تتميم للفائدة بوضع قاعدة مطردة كلية، وفيها تسامح؛ فإن التسمية جعلت مبدأ للفعل الحقيقي كالقراءة والحلول والارتحال، والمضمر الفعل النحوي الدال عليه، فلا بد من تقدير في الكلام في آخره بأن يقدر ما جعل التسمية مبدأ لمعناه أي معنى مصدره وهو معناه التضمين، أو في أوله بأن يقدر لفظ ما تجعل التسمية مبدأ له الفعل الحقيقي أي القراءة، والمضمر فعل اصطلاحي وهو أقرأ، والقول بأن "أقرأ" لفظ للقراءة كما اقتضاه تقديرهم غير متعارف، بخلاف القول بأن القراءة معنى أقرأ اللازم لتقديرنا، فإن معنى اللفظ يراد به المعنى التضمني كثيرا، وقد يقال في رفع التسامح: يجوز أن يراد بالإضمار الإخفاء في القلب لا الحذف، فيتعلق بالمعنى؛ لكنه لا يلائم المشبه به. [خفاجي ملحصا: ٢/١]

^{*} أخرجه البيهقي في السنن الكبرى: (٦٧/٢)، ولفظ البيهقي: الحمد لله رب العالمين سبع آيات، إحداهن بسم الله الرحمن الرحمي

^{**} أخرجه البيهقي في سننه الكبرى: رقم: ٢٤٧٩.

ما يجعل التسمية مبدأً له، وذلك أولى من أن يضمر "أبدأ"؛ لعدم ما يطابقه وما يدل عليه، أو "ابتدائي"؛ لزيادة إضمار فيه، وتقديم المعمول ههنا أوقع كما في قوله تعالى: ﴿ بِسَمِ ٱللّهِ بَحْرِنهَا ﴾ وقوله: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ لأنه أهم وأدل على الاختصاص، وأدخل في التعظيم، وأوفق للوجود؛ فإن اسمه تعالى مقدم على القراءة، كيف لا! وقد جعل آلة لها من حيث إن الفعل لا يتم ولا يعتد به شرعاً ما لم يصدر باسمه تعالى؛ لقوله على على أمر ذي بال لم يبدأ فيه بـ "بسم الله" فهو أبتر،

ما يجعل: لفظا يناسب ما يجعل التسمية مبدأ له. وذلك أولى إلخ: قيل عليه: إن الدليل الآتي ذكره يدل على عدم صحة إضمار "أبدأ"، لا على مرجوحيته، وقوله: "ذلك أولى" يدل على خلافه؟ وأجيب بأن يراد بما يدل عليه القرينة الدالة عليه دلالة ظاهرة، وإن وجد الدليل في الجملة على تقدير "أبدأ"؛ لأن ابتداءه بالبسملة قرينة لإرادة البدء، لكنها في الظهور ليست بمنزلة الأولى. [خفاجي ملحصا: ٥٤/١] لعدم ما يطابقه إلخ: لا يوجد في الاستعمال تعلق التسمية بالابتداء، بخلاف تعلقه بما يجعل مبدأ له، فإنه موجود، نحو قوله تعالى: ﴿يسمِ الله وَول حبرئيل على: "بسم الله أرقيك". (ملخص)

وما يدل عليه: عطف على "ما يطابقه" أي لعدم قرينة يدل عليه؛ إذ لا قرينة إلا مقارنة الفعل، وهذه داعية إلى تقدير الفعل لا تقدير الابتداء. (عص) إضمار فيه: أي في "ابتدئي" من كثرة حروفه، وتقديره متعلق الباء ككائن. (ق) وأوفق للوجود إلخ: لأن اسمه تعالى في نفسه وإن كان مقدما في الوجود على القراءة، لكنه إذا أخذ بوصف، كونه معمولا يكون مؤخرا عنها؛ لأن وجود المعمول من حيث هو معمول إنما يكون بعد وجود العامل، فيكون التأخير أيضا موافقا للوجود، إلا أن التقديم أوفق، لكونه باقيا إلى ذات الاسم من غير ملاحظة وصف زائد عليه. (ملخص)

وقد جعل إلى المسلمة للآلة المغايرة لما يستعان بها فيه؛ وإلا فلا يناسب جعل البسملة للآلة المغايرة لما يستعان بها فيه؛ لأن الشافعي على جعلها من الفاتحة. [خفاجي ملخصا: ٥٨/١] كل أمر الح: قال ابن حجر: إنا لم نجده بهذا اللفظ فكأنه رواية بالمعنى، و"أمر ذو بال" أي شريف عظيم يهتم به، والبال في الأصل: القلب، كأن الأمر ملك القلب لاشتغاله به. وفي "طبقات السبكي" روى ابن ماجه عن أبي هريرة هذا أنه على قال: كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع، ويروى: بحمد الله، ويروى أيضا: بسم الله الرحمن الرحيم، ويروى أيضا: بدكر الله. والتصدير عرفي، أو شامل للحقيقي والإضافي، فلا تعارض بين الروايات، وليس المعنى: أنه يجب أن يكون ابتداء الأمر باسم الله تعالى، بل أن يذكر قبل ذلك الأمر بسم الله كما قالوا في الحمد لله، فلا يرد أن =

وقيل: الباء للمصاحبة، والمعنى متبركاً باسم الله تعالى أقرأ، وهذا وما بعده مقول المناسسة المناسسة العباد؛ ليعلموا كيف يتبرك باسمه ويحمد على نعمه ويُسأل من فضله، وإنما كسرت الباء ومن حق الحروف المفردة أن تفتح؛ لاختصاصها بلزوم الحرفية والجحر، كما كسرت لام الأمر ولام الإضافة داخلة على المظهر؛ للفصل بينهما وبين وحقه الفتح ومقه التأكيد. والاسم: عند البصريين من الأسماء التي حذفت أعجازها الكثرة استعمالها، وبنيت أوائلها على السكون، وأدخل عليها مبتدأ بحا همزة الوصل؛

داخلة على المظهر: [بخلاف الداخلة على المضمر؛ لأنما تفتح لعدم اللبس؛ إذ لام الابتداء لا تدخل على المضمر.] لأن الداخلة على المضمر متميز باتصال ضميره وانفصال ضمير لام الابتداء. (عصام) لكثرة استعمالها: أي لا لإعلال؛ إذ لو حذف العجز للإعلال كان حرف الآخر منويا محلا للإعراب، فلا يصح جريان الإعراب على ما قبله كما في "عصاً" وأما إذا حذف لمجرد التخفيف الذي توجبه كثرة الاستعمال كان منويا ويصير ما قبله محلا للإعراب كما في "أخ" و"أب". (عصام)

⁼ الابتداء بالتسمية ليس ابتداء باسم الله؛ لأن اسمه هو لفظ "الله" لا لفظ "اسم"؛ على أنه يمكن أن يقال: قصد الاستعانة بجميع أسمائه تعالى إجمالا، فعبر عنها بلفظ الاسم .[خفاجي ملخصا: ٥٩/١]

وقيل الباء إلى وقيل في ترجيح معنى المصاحبة: إن المصاحبة أدل على ملابسة جميع أجزاء الفعل لاسم الله منها إذا جعلت داخلة على الآلة، وإن جعل اسمه آلة لقراءة الفاتحة لا يتأتى على مذهب من يقول بأن البسملة من السورة، مع أنه قد ورد في الحديث: بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الأرض ولا في السماء وهو السميع العليم، فإن قوله على مع اسمه صريح في إرادة المصاحبة . [خفاجي ملحصا: ٢٠/١] للمصاحبة: وهذا أولى تحاشيا عن حعل اسمه تعانى آلة. باسم الله : إشارة إلى بيان جهة التلبس، يعني أن التلبس على وجه التبرك. وهذا إلى: رد لما يتحه على ما سبق: أنه كيف قال تعالى متبركا باسم الله اقرأ وباستعانة الاسم أقرأ؟. (عص) الاختصاصها: أو الإيراد بـــ"واو" القسم وتائه، فأحيب بأنها لا يلزمان الجر أصالة بل لنيابة الباء. (عص) بلزوم الحرفية والجر: [بخلاف كاف التشبيه؛ لأنه قد يكون اسما، بخلاف الواو؛ لأنه يجيء للعطف أيضا] أما مناسبة الحرفية للكسرة فلاقتضائها السكون الذي هو علم الحركة، وكون الكسرة بمنزلة العدم؛ لقلته حيث لم يوجد في الأفعال ولا في غير المنصرف. وأما الجر؛ فلموافقة حركة الباء أثرها. (تف) [خفاجي ملحصا: ٢٥/١]

لأن من دائهم أن يبتدئوا بالمتحرك ويقفوا على الساكن، ويشهد له تصريفه على أسماء وأسامي وسمي وسميت، ومجيء سُمي كهدى لغة فيه، قال:

والله أسماك سمى مُباركاً أثرك الله به إيثَاركا أي الله به إيثَاركا

والقلب بعيد غير مطرد، واشتقاقه من "السمو"؛ لأنه رفعة للمسمى وشعار له، ومن "السمة" عند الكوفيين، وأصله: وسم، حذفت الواو وعوضت عنها همزة الوصل؛ ليقل إعلاله، ورد بأن الهمزة لم تعهد داخلة على ما حذف صدره في كلامهم، ومن لغاته: "سُمٌ" و"سِمُ"، وقال:

بِسْمِ الذي في كُلِّ سُورةٍ سِمُهْ أَي اسِه

لأن من دأبهم إلخ: إشارة إلى حواز الابتداء بالساكن، ومن قال بامتناعه فليس يحكي إلا عن لسانه، نعم يمتنع الابتداء بالمدات إلا أن ذلك لذواتها لا لسكولها، وإذا استقريت لغة العجم وحدت فيها الابتداء بالساكن. (تف) وأسامي: وشأن الجمع والتصغير: رد الشيء إلى أصله. وسمي: وسمي إما تصغير أو فعيل، يقال: فلان سمي فلان إذا وافق اسمه باسمه.

والله أسماك إلح: هو لأبي حالد القتاني، والمعنى: آثرك الله بالتسمية الفاضلة كما آثرك بالفضل. و"إيثارك" مفعول مطلق للتشبيه كـ "ضربت ضرب الأمير"، واستشهد به على أن سمى كهدى لغة في الاسم ولا دليل فيه؛ لاحتمال أن يكون على لغة من يقول: سما - بضم السين - غير مقصورة، ونصب على أنه مفعول ثان لـ "أسماك". [خفاجي بتغيير: ١٩/١] آثرك الله به: أي بهذا الاسم المبارك، إيثارك كإيثار الله واصطفائه إياك أي نفسك، والألف للإشباع.

والقلب إلى: حواب دخل، وهو أن يقال: إن هذه تصاريف "الوسم" بعد نقل الواو وقلبها عن موضعها إلى الآخر؟ فأحاب بأن هذا بعيد غير مطرد لا يجيء في نظائره. (خطيب) غير مطرد: غير مطرد في تصاريف كلمة في كلامهم فلو كان أصل اسم "وسما" كما يقوله الكوفيون، يلزم القلب في جميع تصاريف الاسم ويطرد. (عص) وشعار له: يعرف به ويشتهر، فلا يرد أن الشعار يناسب الوسم فلا يناسب ذكره في جعله من السمو. (عص) ليقل إعلاله: إذ ليس فيه إسكان السين. صدره: بل عهدت على محذوف العجز كـــ"ابن" والمعهود في محذوف الصدر إلحاق التاء كـــ"عدة".

فالاسم إن أريد به اللفظ فغير المسمى؛ لأنه يتألف من أصوات مقطعة غير قارة، ويختلف باختلاف الأمم والأعصار، ويتعدد تارة ويتحد أخرى، والمسمى لا يكون كذلك، وإن أريد به ذات الشيء فهو المسمى لكنه لم يشتهر بهذا المعنى، وقوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ﴾، و ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ ﴾ المراد به اللفظ؛ لأنه كما يجب تنزيه ذاته وصفاته عن النقائص، يجب تنزيه الألفاظ الموضوعة لها عن الرفث وسوء الأدب،

أو الاسم فيه مقحم كما في قول الشاعر:
حواب ثان أي زائد

إلى الحول ثم اسمُ السلام عليكُما
اي السلام عليكُما

فالاسم إلخ: قد اشتهر في كتب الأصول ذكر الخلاف في: أن الاسم هو عين المسمى أو التسمية أو غيرهما، وقد تحير الناس في المراد عن ذلك، وذكروا له تأويلات لم تظهر لها ثمرة، ولم يتحرر إلى الآن محل الخلاف ومقطعه، وقد أراد السيد السند عليه في "شرح المواقف" تحرير البحث فلم يتم له؛ لأنه قد اشتهر الخلاف في أن الاسم هل هو نفس المسمى أو غيره، ولا يشك عاقل في أنه ليس النزاع في لفظ "فرس" أنه الحيوان المخصوص أو غيره، بل في مدلول الاسم أهو الذات من حيث هي أم باعتبار أمر آخر عارض له صادق عليه؛ ولذلك قال الشيخ: قد يكون الاسم عين المسمى نحو: "الله"، وقد يكون غيره كالخالق والرازق، وقد يكون لا هو ولا غيره كالعالم والقادر، وفيه أبحاث لا يسع تفاصيلها هذا المقام. [خفاجي ملخصا: ٢١/١]

فغير المسمى إلخ: لذا اشتهر الخلاف في هذه المسألة، فقالت المعتزلة: الاسم غير المسمى، وقال بعض الأشاعرة: إنه عينه، ونقل عن الشيخ الأشعري في انقسامه إلى الأقسام الثلاثة، ومقصود المصنف أنه نزاع لفظي وليس الخلاف في لفظ الاسم أنه موضوع للفظ الشيء أو لمعناه، بل في الأسماء التي من جملتها لفظ الاسم. [عبد الحكيم: ٣١] ويتعدد: مع اتحاد المسمى كالألفاظ المشتركة.

والمسمى: وينبغي أن يعلم أن قوله: "والمسمى لا يكون كذلك" رفع للإيجاب الكلي، وإلا فمسمى القرآن، والقصيدة، والشعر متألف من أصوات مقطعة غير قارة، لكن رفع الإيجاب الكلي إنما ينفع إلى باقي ما ذكر من أوصاف الاسم لو صح فيه الإيجاب الكلي، وفي احتلاف اسم كل شيء باحتلاف الأمم، وتعدده تارة واتحاده أحرى نظر لا يخفى. (عصام) وقوله تعلى إلخ: حواب ما يقال: الاسم ههنا بمعنى الذات؛ لأن التنزيه متعلق بها. [عبد الحكيم ملخصا: ٣٢-٣٣] إلى الحول إلخ: وتمامه: ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر، أي بكيت إلى الحول من فراقكما، ثم سلمت عليكما سلام توديع، ومن يبك هذه المدة فهو معذور في ترك البكاء. (ف)

وإن أريد به الصفة، كما هو رأي الشيخ أبي الحسن الأشعري هم، انقسم انقسام الصفة عنده إلى ما هو نفس المسمى، وإلى ما هو غيره، وإلى ما ليس هو ولا غيره. كالوجود كالحلق والإحياء كالعلم والقدرة وإنما قال: بسم الله، ولم يقل: بالله؛ لأن التبرك والاستعانة بذكر اسمه، أو للفرق بين ال كان الباء للمصاحة ان كان الباء للاستعانة الكثرة الاستعمال، اليمين والتيمن، ولم تكتب الألف على ما هو وضع الخط؛ لكثرة الاستعمال، وطولت الباء عوضاً عنها. و"الله".....

وإن أريد به: المعنى القائم بالموصوف بمعنى حمله عليه اشتقاقه وهذه الإرادة باعتبار ذكر العام وإرادة الخاص نظرا إلى أصل اللغة. الصفة: ولها إطلاقات: النعت النحوي وما يدل على معنى قائم بالغير كالعلم والحلم والمشتق كاسم الفاعل والصفة المشبهة وما شاكلهما، وقول "الآمدي": ذهب الأشعري وعامة الأصحاب إلى أن من الصفات ما هو عين الموصوف كالوجود وما هو غيره. وهو كل صفة أمكن مفارقتها عن الموصوف، كصفات الأفعال من كونه خالقا ورازقا. ومنها ما يقال: إنه لا عين ولا غير، وهو ما يمتنع انفكاكه كالعلم والقدرة، يدل على أنه أراد بالصفة: المعنى الثاني، وبالمدلول: المدلول التضمين، فلا يرد عليه أن الصفة أمر خارج عن الذات فكيف تكون عينه؟ وأنه يلزمه تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره؟ [خفاجي ملخصا: ٧٣/١]

لأن التبرك إلح: علل بأن الاسم الذي يتلبس به الفاعل ويأتي به دون الذات، لتنزهها عن أن يتلبس بها أحد ويأتي بها، وقيل عليه: إن التلبس بالذات من حيث هي هي غير ممكن، لكنه من حيث الاستحضار بالذهن ممكن؟ ورد بأن مرجعه أيضا إلى الإتيان بالاسم وهو أولى بالاعتبار، وظواهر النصوص دالة على أن الابتداء بالاسم، وأما الاستعانة: هي طلب العون، وحقيقتها: التوسل بمدخولها لتشريف المشروع فيه والاعتداد بشأنه، لا يقال: إن في الاستعانة بالذات ترك أدب؟ لأنه لو كان فيه ترك الأدب لم ينسب للاسم أيضا، ومع ذلك فقد قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَإِيَّاكَ نُسْتَعِينُ ﴿ الفاتِحة: ٥)، وفي الحديث: إذا استعنت فاستعن بالله فتعيين الاسم للاستعانة ليس بصحيح. [خفاجي ملخصا: ٧٥/١]

أو للفرق: فـــ"بالله" يمين و"بسم الله" تيمن؛ لأن الاسم لا يحسن به التيمن؛ لكونه من الألفاظ ولا حرج في التيمن به. [خفاجي ملخصا: ٧٦/١] وضع الخط: [فإن وضعه على حكم الابتداء دون الدرج.] من كتابة ما يثبت في الابتداء، وأن يسقط في الدرج في أول الكلمة وكتابة ما يثبت في الوقف، وأن يسقط في الوصل في آخر الكلمة لكثرة الاستعمال، فكأنه صار الباء أول هذا الاسم ولا احتياج له إلى الهمزة. (عص) لكثرة الاستعمال إلخ: قيل: الظاهر أن المراد كثرة الكتابة، فلما كثرت كتابته حذف تخفيفا على الكاتب، كما حفف تلفظه به، وكثرة التلفظ لا دخل لها في الحذف الخطى. [خفاجي: ٧٩/١]

تتحير في معرفته: في معرفة المعبود أي الذي يعبد، فاتخذ الناس آلهة شبى، وزعم أن الحق ما هو عليه. [خفاجي ملخصا: ٨٦/١] ويرده الجمع إلخ: وجه الرد: أن جمع التكسير يرد الأشياء إلى أصلها، واعتذر بأفحا لتوهم أصالة الهمزة حيث لم يستعمل ولاه أصلا. (ع)

أصله إلى: اعلم أن في لفظ الجلالة باعتبار أصلها واشتقاقها وكولها عربية أو غير عربية أقوالا والمحتلافات كثيرة حتى قالوا: كما تاهت العقلاء في ذاته وصفاته لاحتجاها بنور العظمة، تحيروا في لفظ "الله"؛ لأنه انعكس له من تلك الأنوار أشعة بهرت أعين المستبصرين، وقد قال أمير المؤمنين علي في: "دون صفاته تحير الصفات، وضل هناك تصاريف اللغات"، ففيه أقوال لا تحصر، احتار المصنف في منها أربعة. [خفاجي ملحصا: ٧٩/١] ولدلك إلى: لكولها عوضا عن المحذوف أدخل عليها حرف النداء ولم تسقط الهمزة؛ لأنه صار عوضا فيضمحل عنه معنى التعريف، وإنما خص القطع بالنداء فقط لتجردها فيه للتعويض؛ لأن التعريف الندائي أغنى عنه، فلا يلزم احتماع أداتي التعريف. [خفاجي ملحصا: ٨٠/١] ثم غلب: بأن المستعمل بإدخال لام العهد عليه في ذاته تعالى. واشتقاقه إلى: ما مر بيان لأصله الإعلالي وما يترتب عليه وهذا شروع في بيان أصله الاشتقاقي، فقيل: إنه غير مشتق، وقي المشتق منه أقوال، احتار المصنف منها أنه من أله – بفتح الهمزة واللام – أي عبد، فإله بمعنى مألوه أي معبود ككتاب بمعنى مكتوب. [خفاجي ملحصا: ٨٥/١]

وقيل: أصله: "لاة" مصدر لاه يليه ليها ولاهًا، إذا احتجب وارتفع؛ لأنه سبحانه على على الله الله الله الله على على على عن إدراك الأبصار، ومرتفع على كل شيء، وعما لا يليق به، ويشهد له قول الشاعر:

كِحِلْفة من أبي رباح يسمعُهَا لاهَه الكَبَارُ أي القسم وفي نسخة يشهدها أي معبوده

وقيل: علم لذاته المخصوصة؛ لأنه يوصف ولا يوصف به؛ ولأنه لا بد له من اسم أي ليس مشتق الم الله عليه الله من اسم أي ليس مشتق الله عليه سواه؛ ولأنه لو كان وصفاً لم يكن.....

لاه مصدر: فهو في الأصل مصدر بمعنى الفاعل، أي المحتجب والمرتفع، أطلق على ذاته بعد إدخال لام العهد عليه وصار علما له بالغلبة، وقوله: لأنه تعالى محجوب، فيه مساهلة، والمناسب محتجب؛ لأن المحجوب مقهور لا يليق بذاته تعالى. [عبد الحكيم: ٣٨] كحلفة إلخ: الحلفة - بالفاء - المرة عن الحلف، أي القسم، وأبو رباح: - براء مفتوحة والباء الموحدة - أسم رجل، والكبار: - بضم الكاف وتخفيف الباء - بمعنى الكبير. (فتح)

لأنه يوصف إلخ: قيل عليه: إن هذا إنما يدل على كونه اسما لا على كونه علما مع أن الزمخشري جوز كون لفظ "الله" صفة اسم الإشارة، ورد بأن الاحتلاف وقع فيه بعد تسليم احتصاصه به تعالى، فموصوفيته مع عدم وصفه تقتضي ذلك اقتضاء راجحا يكفي في مثله، وأما وصفه لاسم الإشارة فعلى خلاف القياس؛ لوقوعه بالجوامد في نحو: ذلك الرجل وهذا الكتاب، فإنه ليس المنظور فيه سوى رفع الإبحام، والزمخشري تفرد بقياس المعلم عليها فلا وحه لما ذكره. [خفاجي ملحصا: ٩١/١]

لأنه يوصف إلخ: لفظ "الله" يجعل موصوفا لجميع أسمائه، ولا يجعل وصفا لشيء من أسمائه تعالى، فيكون اسما، ولا شك أنه مختص بذاته تعالى بحيث لا يطلق على غيره أيضا فيكون علما لذاته، وكذا الحال في تقرير الدليل الثاني والثالث؛ إذ لا نزاع في احتصاصه بذاته تعالى، إنما النزاع في كونه صفة فيكون ك_"الرحمن"، أو اسما فيكون علما. (ع)

صفاته: وفيه إشعار بأنه يصح أن يكون الاشتقاق من "إله" فيكون الفعال مشتقا من الإفعال بمعنى الفاعل، وكلاهما منظور فيه، ويدفع الثاني بأنه سيحيء السراط بمعنى الفاعل. (عص) لو كان وصفا إلخ: لو كان وصفا لكان مثل الرحمن من الصفات الغالبة، فلم يكن لا إله إلا الله توحيدا مثل قولنا: "لا إله إلا الرحمن" لكنه باطل بالإجماع على إفادة الأول التوحيد دون الثاني، والسر في ذلك: أنه لو كان صفة كان مدلوله المعنى دون الذات المعينة، فهو لا يمنع الشركة وإن احتص في الاستعمال بذاته تعالى، بخلاف ما إذا كان علما؛ فإنه يكون مدلوله الذات المعينة. [عبد الحكيم: ٣٩]

قوله: لا إله إلا الله توحيداً مثل: لا إله إلا الرحمن؛ فإنه لا يمنع الشركة، والأظهر: أنه وصف في أصله لكنه لما غلب عليه بحيث لا يستعمل في غيره وصار كالعلم مثل: الثريا والصعق، أحري مجراه في إحراء الوصف عليه وامتناع الوصف به، وعدم تطرق حواب له وحواب له وفي نسخة: الأوصاف المشركة إليه؛ لأن ذاته من حيث هو بلا اعتبار أمر آخر حقيقي أو غيره

قوله: لا إله: وفيه أنه لو كفى في التوحيد اختصاص المستثنى بذاته في الواقع فقولنا: لا إله إلا الرحمن أيضا توحيد وإن لم يكف، واقتضى ما يعينه بحيث لا تجوز فيه العقل الشركة لم يكن لا إله إلا الله أيضا توحيدا؛ لأن الله لا يحضر ذاته لنا على وجه التشخص؟ ويمكن أن يجاب بأن الألفاظ في الشرع تنوب مقام المعاني الموضوعة هي لها، ألا يرى أن "أنت طالق" يفيد الطلاق وإن لم يقصد، فالله تعالى وإن لم يمكن إحضاره لذاته لكن لفظ "الله" ينوب مناب إحضاره بذاته، فنزل ذكره في التوحيد منزلته، بخلاف الرحمن. (عص) [حفاجي ملخصا: ١/١٩] فإنه إلخ: لأنه حينئذ موضوع لأمر كلي، وكذا لو كان اسم حنس؛ لأن ثبوت الأعم لا يقتضي ثبوت الأحص. [حفاجي ملخصا: ١/١٩] والأظهر إلخ: خلاصة الجواب: أن الوجوه المذكورة لا ينفي كونه في الأصل وصفا؛ لأن الأعلام الغالبة كالصعق والثريا حارية بحرى الأعلام القصدية في إجراء الأوصاف عليها، وامتناع الوصف بما، وعدم تطرق احتمال الشركة إليها، فالوجوه المذكورة لا تثبت المدعى، أعني كونه علما لذاته المخصوصة. [عبد الحكيم: ٤٠]

لكنه إلى: إبطال الدليل القائل بأنه علم. الثريا والصعق: فإهما وصفان في الأصل صارا علمين بالغلبة، والثريا: تصغير ثروى لامرأة متمولة، مؤنث ثروان كعطشان، جعل اسم النحم لكثرة كواكبه مع ضيق المحل، والصعق: عمركة شدة الصوت وككتف شديد الصوت والمتوقع للصاعقة (إنما لقب به؛ لأن تميما أصابوا رأسه بضربة فكان إذا سمع صوتا صعق، أو لأنه اتخذ طعاما فكفأت الريح قدره فلعنها، فأرسل الله تعالى عليه صاعقة. (عصام)، ولقب حويلد بن نفيل. (ع)

لأن ذاته إلخ: [علة لقوله: الأظهر أنه وصف] حاصله: أن ذاته تعالى في نفسه بلا اعتبار صفة حقيقية أو إضافية معه غير معقول للبشر، فلا يمكن أن يصير مدلولا عليه بلفظ؛ لأن الألفاظ إنما تدل على ما في الأذهان، وذاته من حيث هو ليس كذلك، فلا يكون لفظ موضوعا لذاته تعالى، سواء قلنا: إن الواضع هو الله أو البشر؛ لاستلزامه إمكان الدلالة عليه. وخلاصته: أنه لو كان لفظ موضوعا لذاته المخصوصة لأمكن الدلالة به عليه، لكن التالي باطل فالمقدم مثله، وفيه بحث؛ لأن الخلاف في تعقل كنه ذاته، ووضع الاسم بإزائه لا يتوقف عليه؛ إذ يجوز تعقل ذات بوجه من وجوهها، وأن يوضع الاسم لخصوصها؛ فإن تصوير الموضوع له بوجه منا كاف في وضع العلم، وكذا في فهم السامع عند استعماله، وأما قوله: "التالى باطل" فلا يسلم؛ لأن إمكان الدلالة إنما يتوقف على إمكان التعقل، فإذا أمكن الدلالة. [عبد الحكيم : ٤٠]

غير معقول للبشر، فلا يمكن أن يدل عليه بلفظ، ولأنه لو دل على مجرد ذاته المخصوصة لما أفاد ظاهر قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللهُ فِي السَّمَاوَاتِ ﴿ معنى صحيحاً، ولأن معنى الاشتقاق: هو كون أحد اللفظين مشاركاً للآخر في المعنى والتركيب، وهو حاصل بينه وبين الأصول المذكورة، وقيل: أصله: لاها بالسريانية، فعرب بحذف الألف الأخيرة، وإدخال اللام عليه. وتفخيم لامه إذا انفتح ما قبله أو انضم سنة، وقيل: مطلقاً. وحذف ألفه لحن تفسد به الصلاة، ولا ينعقد به صريح اليمين، وقد جاء لضرورة الشعر:

أَلاَ لا باركَ الله في سُهيلِ إذا ما الله باركَ في الرِّحالِ على الاستشهاد اسم رَحل

آلرَّحَمْنِ آلرَّحِيمِ ﴿ اسمان بنيا للمبالغة من رحم، كالغضبان من غضب، والعليم من بكسرانين الرَّحِيمِ ﴿ اللهِ ال

علم. والرحمة في اللغة: رقة القلب، وانعطاف يقتضي التفضل والإحسان،.....

غير معقول إلح: هذا مبني على أن واضع اللغة: البشر، والمحتار: أنه هو الله تعالى. (ف) وهو الله: الضمير لله و"الله" حبره، "في السماوات والأرض" متعلق باسم الله، والمعنى: هو المستحق للعبادة فيها لا غير. (قاضي) معنى صحيحا إلح: لأن لفظ "الله" حينئذ يكون دالا على شخص، فيكون معناه: هو الذات المشخص في السماء، فيكون السماء ظرفا لذلك الشخص، وهذا المعنى غير صحيح؛ لأنه تعالى منزه عن المكان والمحل، ولو كان صفة كان معناه: وهو معبود في السماء، وهو صحيح؛ لأن المعبودية باعتبار الوصف. وإنما قال: "ظاهر قوله"؛ لأنه يجوز تعلقه بـ" يعلم" والجملة حبر ثان، أو هي الخبر، ولفظ "الله" بدل من "هو" كما ذهب إليه بعض. [فيه: أن صحة معناه كما يكون بتعلقه به باعتبار تضمنه معنى المعبودية باعتبار وضعه وإن صار علما بالغلبة، يكون بتعلقه به باعتبار تضمنه معنى المعبودية (عص)]

ولأن إلخ: يعني ثبوت معنى الاشتقاق بين هذه اللفظة الجليلة وبين الأصول المذكورة سابقا يدل دلالة ظنية كافية في مباحث اللغوية، على أنما مشتقة من أحدها. [عبد الحكيم:٤٢] وهو حاصل: فيكون مشتقا ولا يكون علما ابتداء. وتفخيم إلخ: يريد بالتفخيم ضد الترقيق وهو التغليظ، وقد يجيء بمعنى ترك الإمالة، وبمعنى إمالة الألف إلى مخرج الواو، وفي "شرح الكشاف": أن لا تفخيم عند كسر ما قبلها بالاتفاق. (عص) ولا ينعقد به إلخ: اليمين بلا نية؛ لأن "بلّه" اسم للرطوبة أيضا، والمحتمل يحتاج إلى النية. (ع)

ومنه الرَّحِم؛ لانعطافها على ما فيها، وأسماء الله تعالى إنما تؤخذ باعتبار الغايات التي التي المناه المناء المناه المناه

وأسماء الله إلح: ليس المراد مطلق أسماء الله تعالى؛ لأن من أسمائه ما هو حقيقة من غير تأويل، مثل: الله، الحي، العليم، فالمراد: الأسماء الدالة على صفات لا يمكن اتصافه تعالى بها كالمستهزئ، والماكز، والرحيم ونخو ذلك، وحاصله: أن لهذه الأحوال آثار تصدر عنها في النهاية، مثلا الغضب: أثره إيصال مضرة إلى المغضوب عليه، والرحمة: أثره الإحسان إلى المرحوم، فأسماؤه تعالى تؤخذ باعتبار هذه الآثار التي لا يمتنع إطلاقه عليه تعالى لا باعتبار المبادئ، والأقرب أن يقال: إنه حقيقة شرعية؛ لأنه يراد منه الإنعام من غير أن تخطر رقة القلب بالبال. [عبد الحكيم: ٤٤] المغايات: أي الآثار، وأثر الرحمة: الإحسان إلى المرحوم به. لأن زيادة إلى: هذا إذا لم تكن الزيادة لغرض لفظي كالإلحاق؛ لأن الألفاظ ظروف للمعاني، فإفراغها في ظرف أوسع مما كانت فيه من غير فائدة عبث. [خفاحي ملخصا: ١٠٤/١] كما في: فلا يعدل عنه إلا بعد النص عنهم بخلافه، فلا يرد: إن "حاذرا" دون حذر مع زيادته؛ لأن ذلك لتصريحهم بوضع "حذر" للمبالغة دون حاذر على خلاف القياس. (عص) يختص لمؤمن: فيه أن نعم المؤمن في الآخرة تفضل نعم الدنيا كلها إلا أن يراد الكمية باعتبار المتعلق. (عصام)

وعلى الثاني إلخ: فإنه لو أخذ بالاعتبار الأول كان ذكر رحيم الدنيا تكراراً، بخلاف ما إذا أخذ باعتبار الثاني؛ فإن النعم الأخروية لما كانت كلها جليلة والدنيوية حقيرة كان المعنى: يا معطى النعم الجليلة في الدنيا والآخرة ومعطى النعم الحقيرة في الدنيا! (ع) يا رحمن الدنيا إلخ: يصح أن يكون باعتبار الأول؛ لأن نعم الدنيا والآخرة تزيد على نعم الدنيا، لكنه لم يلتفت إليه؛ لأنه لو كان المراد برحمن الدنيا والآخرة معطى نعمها كلها، لكان ذكر رحيم الدنيا لغوا لا جهة لذكره. (عص)

الحقيقي البالغ في الرحمة غايتها، وذلك لا يصدق على غيره؛ لأن من عداه فهو مستعيض بلطفه وإنعامه، يريد به جزيل ثواب، أو جميل ثناء، أو مزيح رقة الجنسية، استعاض طلب العوض وإنعامه، يريد به حزيل ثواب، في العقبي من الحق الدنيا من الحلق مزيل وجودها، أو حب المال عن القلب، ثم إنه كالواسطة في ذلك؛ لأن ذات النعم ووجودها، والقدرة على إيصالها، والداعية الباعثة عليه، والتمكن من الانتفاع بها، والقوى التي بها يحصل الانتفاع، إلى غير ذلك من خلقه لا يقدر عليها أحد غيره؛ أو لأن الرحمن لما دل على جلائل النعم وأصولها، ذكر الرحيم ليتناول ما خرج منها، فيكون كالتتمة والرديف له، أو للمحافظة على رؤوس الآي.

والأظهر أنه غير مصروف وإن حظر اختصاصه بالله تعالى أن يكون له مؤنث على معول عظر المعادة والمنطقة والمن

آآجَهُ لِلَّهِ الحمد:

لأن من إلح: دليل لبلوغه تعالى غاية الرحمة. (ع) ثم إنه إلج: دليل على أنه المنعم الحقيقي . (حسرو) أو لأن إلج: حاصل هذا الوحه أن هذا ليس من الترقي، بل من باب التتميم والتكميل لوصفه تعالى بالرحمة، فقدم ما دل على الإنعام بجلائل النعم؛ لأنه المقصود الأصلي الأعظم، ثم ذكر بعده ما يدل على دقائقها؛ لئلا يتوهم أنه غير ملتفت إليها فلا يسأل ولا يعطي. (كشف)

رؤوس الآي: أي ليكون فواصلها متقاربة وهي مختصة بالفاتحة. الغالب: وهو فعلان صفة؛ فإن الغالب فيه فعلى. بشراشره إلخ: أي بنفسه حرصا ومحبة، يقال: ألقى عليه شراشره أي نفسه حرصا ومحبة، كذا في "الصحاح"، وقال في "القاموس": الشراشر: النفس والأثقال والمحبة وجميع الجسد. (عص)

هو الثناء على الجميل الاختياري من نعمة أو غيرها، والمدح: هو الثناء على الجميل مطلقاً، تقول: حمدته على حسنه، بل مدحته، وقيل: هما أخوان، والشكر في مقابلة النعمة قولاً وعملاً واعتقاداً قال: أي ميرادنان ومتلازمان أي ميرادنان ومتلازمان أي ميرادنان ومتلازمان أي ميرادنان المنتبا

هو الثناء إلخ: أي الذكر الجميل إلا أنه قد يستعمل بمعنى إظهار صفة الكمال كما روي: "لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك" ومن ذكر الثناء باللسان لم يرد العضو المحصوص وإلا لم يكن الله حامدا لنفسه ولا لغيره، وهو ظاهر البطلان، بل أراد قوة التكلم وليس حقيقة التكلم إلا الإفاضة والإعلام مع شعور الفيض وإرادته، ويؤيده حديث تقدم ذكره، وقد حاء الثناء بمعنى الذكر مطلقا كما في حديث: من أثنيتم عليه خيرا وحبت له الجنة، ومن أثنيتم عليه شرا وحبت له النار. [خفاحي ملخصا: ١١٤/١]

الجميل الاختياري إلخ: قبل عليه: إذا حص الحمد بالأفعال الاختيارية لزم أن لا يحمد الله – سبحانه – على صفاته الذاتية، وأحيب بأن الاختياري كما يجيء بمعنى صدر بالاختيار يجيء بمعنى ما صدر عن المختار، وهو المراد ههنا، وقيل: إنه بالنظر إلى حمد البشر فالمراد ما جنسه اختياري، كما قيل في قيد اللسان في الثناء ولم يشترط فيه الاختيارية، ولا يخفى ما فيه. والحق أن الحمد اللغوي لا يكون إلا بالأفعال الاختيارية، قال تعالى: ﴿وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا ﴾ (آل عمران: ١٨٨).

فالحمد بالصفات الذاتية حمد عرفي؛ لدلالته على تعظيمه. و"الجميل" كالحسين توصف به الذوات والأفعال وليس مخصوصا بالأفعال فقط. قوله: "من نعمة أو غيرها" في "الكشاف" النعمة بالفتح: التنعيم، وبالكسر: الإنعام، وبالضم: المسرة، فلا حاجة إلى تقدير الإنعام، وفائدة التعميم التنصيص على عموم متعلق الحمد. [خفاجي ملحصا: ١١٥/١]

والمدح إلى "بدائع ابن القيم في": الصحيح أن الإحبار عن محاسن الغير إن أفرد بالمحبة والإحلال فحمد وإلا فمدح؛ ولذا كان الحمد بحبرا يتضمن إنشاء، والمدح بحبر محض، وملحص ما في "تفسير الرحماني": الحمد: ذكر اللسان كمال ذي علم تعظيما له، والمدح: ذكره كمال الشيء ذا علم أو لا، وآثر الحمد على المدح؛ لأن الكمال الذي لا يعتبر معه العلم لا يكون كمالا مطلقا، وعلى الشكر وهو: مقابلة الإنعام بالتعظيم ذكرا باللسان، أو اعتقادا بالجنان أو حدمة بالأركان مع صرف ما أنعم إلى ما أنعم لأجله؛ لأنه وإن عم جهات الشاكر قصر عن إحاطة كمالات المشكور. [خفاجي ملخصا: ١١٧/١] أفادتكم إلى: استشهد به من حيث المعنى على أن الشكر يطلق على أفعال الأمور الثلاثة؛ لأنه جعلها بإزاء النعمة حزاء لها، وكلما هو حزاء للنعمة عرفا يطلق الشكر يطلق على أفعال الأمور الثلاثة؛ لأنه جعلها بإزاء النعمة حزاء لها، وكلما هو حزاء للنعمة عرفا يطلق ا

فهو أعم منهما من وجه، وأخص من آخر. ولما كان الحمد من شعب الشكر أشيع للنعم، من وجه آخر العرب الحدد من شعب الشكر أشيع للنعم، وأدل على مكانها؛ لخفاء الاعتقاد، وما في آداب الجوارح من الاحتمال، جعل رأس الشكر والعمدة فيه، فقال على: "الحمد رأس الشكر، ما شكر الله من لم يحمده"، الشكر والذم نقيض الحمد، والكفران نقيض الشكر. ورفعه بالابتداء، وخبره "لله" وأصله النصب، وقد قرئ به، وإنما عدل عنه إلى الرفع؛ ليدل على عموم الحمد

فهو أعم إلح: الشكر أعم من الحمد والمدح من وجه وهو المورد، وأخص من وجه وهو المتعلق، فبينه وبينهما عموم وخصوص من وجه. [خفاجي: ١٢٢/١] ولما كان إلح: لما جعل في الحديث الحمد رأس الشكر، وهي جزء يتبادر منه كون الحمد أعم منه أو مساويا له وكذا قوله عليمة: ما شكر الله عبد لم يحمده، حيث نفى الشكر بانتفاء الحمد، ولا ينتفي الأعم من وجه بانتفاء الأخص من وجه فكيف يصح القول بأن الشكر أعم من وجه من الحمد؟ أجاب بقوله: "ولما كان" إلح. [خفاجي ملخصا: ١٢٢/١] أشيع: وذلك لظهوره واطلاع كل واحد عليه. (عب) [عبد الحكيم: ٥١]

وأدل: أي أظهر دلالة على تبوها؛ لكونها وضعية يطلع عليه كل من هو عالم بالوضع زكيا كان أو بليدا، كذا قال عبد الحكيم. (غلام مصطفى) وأصله الخ: لأن المصادر أحداث متعلقة بمحافا فيقتضي أن تدل على نسبتها إليها، والأصل في بيان النسب والتعلقات هو الأفعال، فهذه مناسبة تستدعي أن يلاحظ مع المصادر أفعافا، وتأيد ذلك بكثرة النسب في بعضها والتزامه في بعض منها، وقد ينزلونها منزلة أفعالها لفظا فتسد مسدها وتستوفى حقها لفظا ومعنى، فلا يستعملونهما معا، قال سيبويه: ومن العرب من ينصب المصادر بالألف واللام، ومن ذلك "الحمد لله" ينصبها عامة بيني تميم وكثير من العرب، وقراءة النصب ههنا شاذة، والقراءة الشاذة يستدل بما النحاة، والنصب على المصدر بفعل محذوف تقديره: "نحمد" بنون الجماعة؛ لأنه مقول على ألسنة العباد ومناسب بقوله: "نعبد" و"نستعين". [خفاجي ملخصا: ١٢٦/١]

وقد قرئ به: أي شاذة هذه عادة غالبا في أن ما ترك فيه اسم قاريه يكون شاذا وأن ما ذكر فيه لا يكون شاذا. (فتح) ليدل إلخ: يريد أن النصب لما دل على الفعل المقدر، والمقدر كالملفوظ امتنع قصد العموم؛ لدلالته على النسبة إلى الفاعل، وقصد الدوام الثبوتي؛ لاقترانه بالزمان المعين، فعدل عنه إلى الرفع؛ ليدل على العموم بواسطة اللام على الدوام بمعونة المقام، فظهر أن للعدول مدخلا في الدلالة لولاه لانتفت، وهذا كاف للتعليل [عبد الحكيم:٥٢] وقيل: إنه لا =

⁼ عليه الشكر لغة. ومعنى البيت: أفادتكم إنعاماتكم علي ثلاثة أشياء منى: المكافأة باليد، ونشر المحامد باللسان، ووقف الفؤاد على المحبة والاعتقاد. (فتح)[خفاجي ملخصا: ١٢٠/١]

^{*} رواه عبد الرزاق في مصنفه، رقم الحديث: ١٩٥٧٤.

وثباته له دون تجدده وحدوثه، وهو من المصادر التي تنصب بأفعال مضمرة لا تكاد تستعمل معها، والتعريف فيه للجنس، ومعناه: الإشارة إلى ما يعرف كل أحد أن الحمد ما هو؟ أو للاستغراق؛ إذ الحمد في الحقيقة كله له؛ إذ ما من خير إلا وهو موليه بوسط أو بغير وسط كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ الله ﴾ وفيه أي معلى حي قادر مريد عالم؛ إذ الحمد لا يستحقه إلا من كان هذا شأنه. وقرئ: "الحمد لله" بإتباع الدال اللام وبالعكس؛ تنزيلاً لهما من حيث إلهما يستعملان معًا منزلة كلمة واحدة.

⁼ دلالة لقولنا: زيد منطلق على أكثر من ثبوت الانطلاق لزيد، وهو مناف لما ذكر هنا، وقد وفق بينهما بأن الحملة الاسمية بمجردها لا تدل على الدوام والثبوت بل مع انضمام العدول وغيره تفيدهما، وهذا هو المفهوم من كلام المصنف. (ملخص من الشروح)

من المصادر: قال بعض محققي علم الأدب: إن هذه المصادر إن لم يبين بعدها ما تعلقت به من فاعل أو مفعول لها بحرف حر أو إضافة المصدر إليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو: سقاك الله سقيا، وإن بين فاعله أو مفعوله كذلك فيحب نحو: شكرا لك، وغفرانك، ولبيك، وسبحانك، ويشترط فيه أن لا يكون ذلك المصدر لبيان النوع احترازا عن نحو: قوله: ومكروا مكرهم، وسعى لها سعيا. فإن أريد من المصادر ما بين بعدها ما تعلقت به فقوله: "لا تكاد" للمبالغة في نفي قرب استعمال أفعالها فكيف استعمالها، وإن أريد الأعم من ذلك فلإفادة أن استعمال أفعال حقوقها فعالما بعيد عن القياس قليل الوقوع؛ لأنهم لما نزلوا المصادر منزلة أفعالها وسدوا مسدها معيى استوقت الأفعال حقوقها في اللفظ والمعنى فيكون استعمالها معها كالشريعة المنسوخة. (حاشية) [خفاحي ملخصا: ١٩/١]

والتعريف إلى: ذهب المحققون إلى أن التعريف يقصد به معين عند السامع من حيث هو معين، فهو إشارة إلى تعيين معنى اللفظ وحضوره في الذهن، فإذا دخلت اللام على اسم الجنس فإما أن يشار بها إلى حصة معينة فردا كان أو أفرادا، وتسمى لام العهد الخارجي، وإما أن يشار بها إلى الجنس نفسه، وحينئذ فإما أن يقصد الجنس من حيث هو كما في التعريفات، فاللام حينئذ تسمى لام الحقيقة والجنس، وإما أن يقصد الجنس من حيث هو موجود في ضمن جميع الأفراد وتسمى لام الاستغراق، أو في ضمن بعض الأفراد الغير المعينة وتسمى لام العهد الذهني. وإنما رجح المصنف الجنس؛ لأن مدخول اللام حمد وهو اسم حنس واللام لتعيينه؛ ولذا قيل: إن الاستغراق إنما يستفاد بمعونة المقام، وببوت جميع المحامد له تعالى على هذا التقدير ثابت بالطريق البرهاني؛ إذ لو حرج فرد منه خرجت الحقيقة في ضمنه أيضا، فيلزم عدم اختصاص الحقيقة. [خفاجي ملخصا: ١٩٠١] تنزيلاً: فإن الإتباع إنما يكون في كلمة واحدة.

رُبِّ ٱلْعَلَمِينَ مَ الرب في الأصل بمعنى التربية: وهي تبليغ الشيء إلى كماله شيئًا فشيئًا، ثم وصف به للمبالغة كالصوم والعدل، وقيل: هو نعت من رَبَّه يربه فهو رب، كقولك: ثم ينم فهو نم، ثم سمى به المالك؛ لأنه يحفظ ما يملكه ويربيه، ولا يطلق على غيره تعالى إلا مقيداً كقوله تعالى: ﴿ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ ﴾، والعالم اسم لما يعلم به، كالخاتم والقالب، غلب فيما يعلم به الصانع، وهو كل ما سواه من الجواهر والأعراض فإلها لإمكالها وافتقارها إلى مؤثر واحب لذاته تدل على وجوده، وإنما جمعه؛ ليشتمل ما تحته من الأجناس المختلفة، وغلب العقلاء منهم فجمعه بالياء والنون كسائر أوصافهم. وقيل: اسم وضع لذوي العلم من الملائكة والثقلين،

إلى كماله إلخ: المراد بكماله ما يتم به الشيء في صفاته، ويطلق على الخروج من القوة إلى الفعل، والفرق بينه وبين التمام أن الثاني يشعر بالانقطاع كما قال:

إذا تم أمر بدا نقصه تيقن زوالا إذا قيل: تم. [خفاجي ملحصا: ١٣٧/١]

هو نعت إلى: مرضه على عكس "الكشاف"؛ لقوات المبالغة، ولاحتياحه إلى النقل من المتعدي إلى اللازم. [عبد الحكيم: ٥٥] ولا يطلق إلى المعلق في اللغة بدون التقييد بالإضافة إطلاقا مستفيضا على غيره تعالى وإن حاء نادرا، أما في الشرع فإطلاقه مقيدا بالإضافة إلى المكلف مكروه على ما روي من قوله في الله أحدكم: المعم ربك (الحديث)، ولا يقل أحدكم: ربي، ولا كراهة في إضافته إلى غير المكلف كرب الدار. [عبد الحكيم ملخصا: ٥٦] فإلها إلى: بيان لوجه دلالة الجواهر والأعراض على وجود صانعه، وحاصله: ألها ممكنة، وكل ممكن مفتقر في وجوده إلى مؤثر، وكل مفتقر في وجوده إلى مؤثر واحب لذاته يدل وجوده على وجوده فالجواهر والأعراض يدل وجوده على وجوده على وجوده الأوسط مجموع فالجواهر والأعراض ذكرهما. [عبد الحكيم: ٥٦]

وغلب: لما كان الجمع بالواو والنون مختصا بصفات العقلاء وما في حكمها من الأعلام، وقد مرَّ كون لفظ العالم في حكم الصفة؛ لكونه بمعنى الدال، لم يتعرض له صريحا، ونبه عليه بقوله: "كسائر أوصافهم". [خفاجي ملخصا؛ الم المحكم الصفة؛ لكونه بمعنى الدال، لم يتعرض له صريحا، ونبه عليه بقوله: "كسائر أوصافهم". [خفاجي ملخصا؛ المحكم العلم لا على كل فرد، فيقال: عالم المحكم المح

وتناوله لغيرهم على سبيل الاستتباع، وقيل: عنى به الناس ههنا؛ فإن كل واحد منهم عالم من حيث إنه يشتمل على نظائر ما في العالم من الجواهر والأعراض يُعْلَمُ به الصانع كما يعلم بما أبدعه في العالم، ولذلك سوي بين النظر فيهما، وقال الله تعالى: ﴿وَفِي الْخُيرِكُمْ أَفَلا تُبْصِرُونَ ﴾. وقرئ: "ربَّ العالمين" بالنصب على المدح، أو النداء، أو بالفعل الذي دل عليه الحمد، وفيه دليل على أن الممكنات كما هي مفتقرة إلى المحدث الله على أن الممكنات كما هي مفتقرة إلى المحدث الله على المحدث الله على مفتقرة إلى المجدث الله على أن الممكنات كما هي مفتقرة إلى المجدث الله على أن الممكنات كما هي مفتقرة إلى المجدث الله على أن الممكنات كما هي مفتقرة إلى المجدث الله على الله على أن الممكنات كما هي مفتقرة إلى المجدث الله على الله على أن الممكنات كما هي مفتقرة إلى المبقى حال بقائها.

آلرَّحَمْنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿ كُورُهُ لَلْتَعْلَيْلُ عَلَى مَا سَنَدْكُرُهُ. مَلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴿ قَرَاءَةُ عَاصَمُ وَالْكَسَائِي وَيَعْقُوبَ مِنْ وَيَعْضَدُهُ قُولُهُ تَعَالَى: ﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسُ لِنَفْسٍ شَيْعًا وَ ٱلْأَمْرُ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسُ لِنَفْسٍ شَيْعًا وَ ٱلْأَمْرُ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ الْفَالِي وَهُو المُختارِ؛ لأنه قراءة أهل الحرمين، ولقوله تعالى: ﴿ لَا نَهْ مِنَ التَعْظَيْمُ. وَلَمْ فَيهُ مِن التَعْظَيْمُ. وَلَمْ فَيهُ مِن التَعْظَيْمُ.

⁼ قولك: جاء السلطان على مجيء أتباعه وجنده؛ إذ من ربّ أشرف المخلوقات ربّ غيرهم، وحينتُذ لا تغليب ولا تجوز فيه. [خفاجي ملحصا: ١٤٤/١]

الاستنباع: من غير أن يكون مرادا من اللفظ. ههنا إلخ: المراد: أن "العالم" في الأصل كل ما سوى الله، وقصد به ههنا الناس خاصة؛ لتنزيله منزلة جميع الموجودات؛ لأنه فذلكة كل الكائنات، والعالمين قد يطلق على الناس؛ لقوله تعالى: ﴿أَتُأْتُونَ الذِّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ ﴾ (الشعراء:١٦٥)، ولكن مرضه المصنف على؛ لمحالفته لأصله من غير مقتض ولا دليل يدل عليه مع أن المناسب للمقام التعميم. [خفاجي ملخصا: ١٩٥١] وفيه دليل إلخ: وذلك؛ لأن تربية الأشياء لا يحصل إلا بالحفظ عن الزوال والاختلال وتدبير أمرها حتى ينتهي إلى كماله المقدر لها حسب ما اقتضته الحكمة وتعلقت به المشيئة، والحفظ عن الزوال والاختلال هو الإبقاء. (ع)

كرره للتعليل الخ: فإن ترتب الحكم مشعر بالعلية، هذا تعليل لاستحقاقه للحمد كما أن ذكرهما في البسملة تعليل الابتداء باسمه والتبرك به، أو حواب عما قبل: إن البسملة ليست من السورة وإلا لزم تكرار الاسمين من غير فائدة. [خفاجي ملحصا: ١٤٨/١] وهو المختار: الأولى أن لا يوصف أحدهما بالمختار لما يوهم أن الأحرى بخلافه مع أن القراءتين متواترتان، وبعد التواتر المفيد للقطع لا يلتفت إلى أحوال الرواة، فلا يفيد أنه قراءة أهل الحرمين. [خفاجي ملخصا: ١٤٩/١]

والمالك: هو المتصرف في الأعيان المملوكة كيف شاء من الملك، والمَلِك: هو المتصرف بالأمر والنهي في المأمورين من الملك، وقرئ: مَلْك بالتخفيف، ومَلَك بالتخفيف، ومَلَك بالتخفيف، ومَلَك بالتخفيف، ومَلَك بالتخفيف، ومَلَك بالفظ الفعل، ومالكا بالنصب على المدح أو الحال، ومالك بالرفع منونا أو مضافا ونصب بوم على أنه خبر مبتدأ محذوف، وملك مضافًا بالرفع والنصب. ويوم الدين يوم الجزاء على أنه خبر مبتدأ محذوف، وملك مضافًا بالرفع والنصب. ويوم الدين يوم الجزاء

ومنه "كما تدين تدان" وبيت الحماسة:
اله تصنع اله صنع بك ولم يَبْقَ سِوى العدوا فِ دِناهُمْ كما دَانُوا

والمالك إلح: لا يقال: إنه لا يناسب المقام؛ لأنه يقتضي كون المالك أولى؛ لأن المالكية تسبب لإطلاق التصرف دون الملكية؛ لأنا نقول: إن مراد المصنف أن الملك بالكسر مختص بالأعيان من غير العقلاء كالثياب والأنعام، والرقيق أيضا له حكمها؛ لإلحاقه بما يعقل، والملك بالضم مختص بالعقلاء، وتملكهم أشرف وأقوى، ومن يملكهم عملك غيرهم بالطريق الأولى، فلا يكون قول المصنف مرجحا لقراءة المالك، بل فيه ترجيح للملك. [خفاجي ملحصا: ١٥١/١] المأمورين: الذين تعلق بهم الأمر ولو على سبيل النهى والاستغراق.

من الملك: بمعنى السلطنة والإمارة، فيكون أرجح من المالك. [بيان لاشتقاقها على وجه يفهم منه رححان الملك]. وقرئ ملك: بإسكان اللام بعد أن كان مكسورا؛ فإن الفعل المكسور عينه يجوز تسكينه تخفيفا، و"مالكا" بالنصب على المدح أي على تقدير أمدح. قوله: "وملك" بلفظ الفعل أي الماضي قيل: قرأه أبو حنيفة على، وفي "نشر ابن الجزري": القراءات المنسوبة لأبي حنيفة على التي جمعها أبو الفضل الجزاعي لا أصل له. قال الجفاجي: قد رأيت الكتاب المذكور وفيه: ﴿إِنَّمَا يَحْشَى الله مِن عِبَادِهِ الْعُلْمَاءُ (قاطر: ٢٨) برفع الهاء، وبعض المفسرين تكلفوا في توجيهها، وأبو حنيفة على بريء منها. قال أبو حيان: والجملة أي "ملك يوم الدين" لا موضع لها من الإعراب، ويجوز أن تكون حالا. [خفاجي ملخصا: ١٥٢/١] بالرفع: فينصب "يوم" على الظرفية.

يوم الجزاء: قيل: بين الدين والجزاء فرق؛ فإن الدين ما كان بقدر فعل المجازى، والجزاء أعم، وللدين معان آخر: كالعبادة والملة وغيرهما. [خفاجي ملخصا: ١٥٣/١] بيت الحماسة إلخ: الحماسة لغة: الشدة والشجاعة، اسم لكتاب أبي تمام الطائي جمع فيه أشعار انتقاها من كلام العرب. ولم يبق إلخ: أوله:

فلما صرح الشر فأمسى وهو عريان

والمعنى: فلما انكشف وظهر كل الظهور بحيث لا يستره شيء، و لم يبق سوى الصبر على الظلم الصريح حازيناهم كما ابتدءونا به. (فتح) أضاف اسم الفاعل إلى الظرف؛ إجراء له بحرى المفعول به على الاتساع، كقولهم: أيا سارق الليلة أهل الدار! ومعناه: ملك الأمور يوم الدين على طريقة ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ ﴾، أو له الملك في هذا اليوم على وجه الاستمرار؛ لتكون الإضافة (الأعراف: ١٤) حقيقية معدة لوقوعه صفة للمعرفة. وقيل: "الدين" الشريعة، وقيل: الطاعة. والمعنى: يوم جزاء الدين، وتخصيص اليوم بالإضافة إما لتعظيمه، أو لتفرده تعالى بنفوذ الأمر فيه، وإجراء هذه الأوصاف على الله تعالى من كونه موجداً للعالمين، رباً لهم، منعماً.....

أضاف إلخ: اعلم أنه تعرض لإضافة "مالك" مع أن المحتار عنده "ملك يوم الدين"؛ لأنه لا إشكال فيه؛ إذ هو صفة مشبهة مضافة إلى غير معمولها، فإضافته معنوية فيوصف به المعرفة، وفي إضافة اسم الفاعل حفاء؛ فلذلك تعرض لتخصيصها بقوله: "وأضاف" إلخ. وتحقيق الاتساع: أن الظرف إما متصرف وهو الذي لا يلزم الظرفية كيوم وليلة، فلك أن تتوسع فيه بأن ترفع أو تجر أو تنصب من غير أن يقدر فيه "في" فيحري بحرى المفعول به؛ لتساويهما في عدم تقدير "في" فيهما، ولا يخرج بذلك عن معنى الظرفية؛ ولذا يتعدى إليه الفعل اللازم، ولا يظهر الفرق في الاسم الظاهر، وإنما يظهر في الضمير؛ لأنك إذا أضمرت "في"، قلمت: سرت فيه، وإلا قلت: سرته. [خفاحي ملحصا: ١٥٤/١]

اسم الفاعل إلخ: يعنى أن اسم الفاعل ههنا بمعنى الماضي أو بمعنى الاستمرار، فلا يكون عاملا فيما أضيف إليه؛ لاشتراط عمله أن يكون بمعنى الحال والاستقبال، فتكون الإضافة معنوية معدة لوقوعه صفة للمعرفة وهو لفظ الجلالة يعنى "الله". (ملخص) الاتساع: معنى الاتساع في الظرف: أن لا يقدر معه "في" توسعا، فينتصب نصب المفعول به أو يضاف إليه، فعلى هذا الجار والمحرور متعلق بـــ"أضاف"، وهو الظاهر والموافق لـــ"الكشاف"، كذا قال الفاضل السيالكوتي. (عبدالغفور) أيا سارق إلخ: [يقال: سرقه مالا وسرق منه مالا.]وجه الاستشهاد به أنه جعل الليلة مسروقة وإنما هي مسروق فيها، و"أهل الدار" منصوب بـــ"سارق"؛ لاعتماده على حرف النداء كقولك: يا طالعا جبلا! (ع)

معناه ملك إلح: يعنى أن اسم الفاعل ههنا بمعنى الماضي بجعل ما هو متحقق الوقوع كالواقع، أو بمعنى الاستمرار، فلا يكون عاملا فيما أضيف إليه؛ لاشتراط عمله بكونه بمعنى الحال أو الاستقبال، فيكون الإضافة حقيقية معدة لوقوعه صفة للمعرفة يعنى لفظ "الله"، واسم الفاعل والمفعول المستمر يصح أن يكون إضافته معنوية كما يصح أن لا يكون كذلك، والتعين مفوض إلى المقام؛ وذلك لاشتماله على الماضي والحال والاستقبال، كذا قال السيالكوتي. (عبد الغفور) على طريقة: أي في تتريل المستقبل بمترلة الماضي. والمعنى: أي على التقديرين بحذف المضاف.

عليهم بالنعم كلها ظاهرها وباطنها عاجلها وآجلها، مالكاً لأمورهم يوم الثواب والعقاب للدلالة على أنه الحقيق بالحمد لا أحد أحق به منه بل لا يستحقه على الحقيقة سواه؛ فإن ترتب الحكم على الوصف يشعر بعليته له، وللإشعار من طريق المفهوم على أن من لم يتصف بتلك الصفات لا يستأهل لأن يحمد فضلاً عن أن يعبد؛ ليكون دليلاً على ما بعده. فالوصف الأول لبيان ما هو الموجب للحمد، وهو الإيجاد والتربية، والثاني والثالث؛ للدلالة على أنَّه متفضل **بذلك** مختار فيه، ليس يصدر منه لإيجاب بالذات أو وجوب عليه قضية بسوابق الأعمال حتى يستحق به الحمد، كما هو رأي الفلاسفة كما هو رأي المعتزلة أداء وجزاء الأعمال السابقة

مالكا: يدل عليه مالك يوم الدين. أنه الحقيق إلخ: دون غيره، فتعريف المسند للحصر وفائدة "لا أحد أحق منه" حيث يفيد تبوت أصل الاستحقاق لغيره تعالى: أن الحصر إدعائي بتنزيل استحقاق غيره منزلة العدم؛ لنقصانه، ثم أضرب عن ذلك وقال: "بل لا يستحقه إلخ" إشارة إلى أن الحصر تحقيقي نظرا إلى الحقيقة. (ع)

فإن ترتب إلخ: الحكم هو تبوت الحمد لله، والترتب معنوي؛ فإنك إذا قلت: أكرم هذا الرجل العالم، فهم أن سبب إكرامه علمه، والوصف وإن تأخر عن موصوفه لفظا فهو مقدم عليه رتبة؛ لتقدّم العلة على المعلول والسبب على المسبب بالذات والاعتبار. وهذا ما وعده قبل بقوله: "كرره للتعليل على ما سنذكره". [خفاجي ملحصا: ١٦٦/١] وللإشعار إلخ: عدي الإشعار بـ "على" لتضمينه معنى الدلالة بأن انتفاء استحقاق الحمد عمن لم يتصف بمذا الوصف وإن كان مستفادا من العلية أيضا؛ ضرورة انتفاء المعلول بانتفاء العلة إذا لم يظهر له علة سواها، إلا أنه لم يكن مدلول الوصف، فأما بطريق المفهوم فهو مدلول الوصف، فيصح استنباط حكم آخر كانتفاء استحقاق

العبادة، قال في "التوضيح": ونحن أي النافون للمفهوم نقول أيضا بعدم الحكم عند عدم الوصف، لكن بناء على عدم العلة، فيكون عدم الحكم عدما أصليا لا حكما شرعيا، وثمرة الخلاف صحة التعدية وعدمها. [عبد الحكيم: ٦٥] ليكون: ليكون النفي المأحوذ بطريق المفهوم دليلا على ما بعده من نفي العبادة عن غيره تعالى. (ملحص) بدلك: لأنه لا يوصف بالرحمة غير مختار. حتى يستحق الح: ["حتى" ابتدائية و"يستحق" مرفوع متعلق "متفضل مختار فيه". [عبد الحكيم: ٦٦] لأنه لو كان صدوره عنه بإيجاب فلا يستحق به الحمد؛ لأنه يكون كالملحأ، أو بوحوب عليه؛ فإن من وجب عليه دين فأداه لا يحمد ولا يعتد بحمده. [خفاجي ملخصا: ١٧٠/١] لتحقيق الاختصاص؛ فإنه مما لا يقبل الشركة فيه، وتضمين الوعد للحامدين، والوعيد للمعرضين.

إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينَ فَيْ مُم إِنه لما ذكر الحقيق بالحمد، ووصف بصفات يان للتكتة المصححة للعطاب عظام تميز بها عن سائر الذوات، وتعلق العلم بمعلوم معين، خوطب بذلك، أي يا من هذا شأنه! نخصك بالعبادة والاستعانة؛ ليكون أدل على الاختصاص، والترقي من البرهان إلى العيان، والانتقال من الغيبة إلى الشهود، فكأن المعلوم صار عياناً، والمعقول مشاهداً، والغيبة حضوراً. بني أول الكلام على ما هو مبادئ حال العارف من الذكر والفكر، والتأمل في أسمائه، والنظر في آلائه، والاستدلال بصنائعه على السفاد من الحد السنفاد من رب العالمين عظيم شأنه وباهر سلطانه، ثم قفى بما هو منتهى أمره وهو أن يخوض لجة الوصول، ويصير من أهل المشاهدة فيراه عيانا، ويناجيه شفاها.

لتحقيق الاختصاص الح: لأن الربوبية والرحمة بحسب الظاهر يتصور فيه الشركة وإن كانت بالنظر إلى المعنى لا تقبلها، واختصاص الحمد؛ لاختصاص المحمود به أو عليه. [خفاجي ملخصا: ١٧١/١] مخصك بالعبادة إلح: ولا نعبد غيرك، فيه تصريح بفائلة التقديم والخطاب، والباء داخل على المقصود، وهو الوارد في القرآن المحيد كقوله تعالى: ﴿والله يختص برحمته من يشاء ﴾ (آل عمران: ٧٤)، فلا حاجة إلى القول بأن الأصل دخول الباء في المقصود عليه، وارتكاب التحوز على إدخال الباء في المقصود. [خفاجي ملخصا: ١٧٢/١] والترقي: عطف على قوله: "ليكون"؛ لكونه بالتأويل أو على "أدل". العيان إلح: بكسر العين، وفتحها خطأ، وهو مشاهدة العين والذات. والانتقال إلح: عطف على "الترقي". والفرق: أن الصفات المذكورة من حيث دلالتها على الآيات الآفاقي والأنفسي يفيد من البرهان إلى العيان، ومن حيث إن كل واحد منها يوجب تعقله تعالى بوجه يميزه عما عداه يفيد الانتقال من الغيبة إلى الحضور. [عبد الحكيم بتغيير : ١٧]

بنى أول الكلام إلخ: [استئناف لبيان الإجمال الذي وقع في الكلام السابق، أو جملةً مستقلة لبيان نكتة الانتقال من الغيبة إلى الخطاب] حاصله: أن في الانتقال المذكور بيان لمبادئ حال العارف ومنتهاه؛ فإن في الغيبة بيان المبادئ، وفي الخطاب إشارة إلى المنتهى، وإنما فصلها عما قبلها؛ تنبيها على تباينهما؛ فإن المذكور سابقا نكات علماء الظاهر، وهذه نكتة علماء الباطن. (ع) آلائه: أي نعمه إشارة إلى الرحمن الرحيم. بصنائعه: إشارة إلى "مالك يوم الدين".

اللهم اجعلنا من الواصلين إلى العين دون السامعين للأثر. ومن عادة العرب التفنن في الكلام، والعدول من أسلوب إلى آخر؛ تطرية له وتنشيطاً للسامع، فيعدل من الحطاب إلى الغيبة، ومن الغيبة إلى التكلم، وبالعكس، كقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ ﴾، وقوله: ﴿وَالله الَّذِيْ أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً فَسُقْنَاهُ ﴾، وقول في الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ ﴾، وقوله: ﴿وَالله الَّذِيْ أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً فَسُقْنَاهُ ﴾، وقول الله الدِّي المرئ القيس:

تطاوَلَ ليلُكَ بالأثمد ونامُ الخليُّ ولم تَرْقُدِ كله من المناو عن المناو عن المناو عن المناو و المنا

و"إيّا" ضمير منفصل، وما يلحقه من الياء والكاف والهاء حروف زيدت لبيان التكلم والخطاب والغيبة لا محل لها من الإعراب، كالتاء في "أنت" والكاف في "أرأيتك"، وقال الخليل: "إيا" مضاف إليها، واحتج بما حكاه عن بعض العرب إذا مها عن العرب المها عن العرب المها المراب المنابعة المرابعة المرابعة

ومن: إشارة إلى نكتة عامة للالتفات. فيعدل إلخ: وأقسامه ستة، وهي ظاهرة، قيل: إن الحق - سبحانه - لا يخاطب حقيقة، أقول: لا يظهر وجه لصحته، كيف ولا يشترط في الخطاب إلا السماع، لا المشاهدة والعيان، وإلا يلزم أن لا يخاطب الأعمى حقيقة، ولا من هو حارج الدار من في داخلها، ولم يقل به أحد. [خفاجي ملخصا: ١٧٥/١]

تطاول إلخ: فيه التفات في مواضع ثلاثة في "ليلك"؛ لأن حقه أن يقول: ليلي، وفي "بات"؛ لعدوله إلى الغيبة بعد الخطاب، وفي "حاءين"؛ لعدوله بعد الغيبة إلى التكلم، هذا ما قال الزمخشري، ورد بأن "ليلك" ليس فيه التفات بل تجريد؛ إذ لم يقع التعبير قبله بطريق التكلم، و"الأثمد": اسم موضع، و"الخلي": الخالي عن الهموم والأحزان، و"العائر": قذى تدمع له العين، والمراد تشبيه نفسه بذى العائر الأوبد في القلق والاضطراب، وتشبيه ليلته بليلته في الطول، وأبو الأسود: صاحب له نعاه، وقيل: غير ذلك. (ملخص) إليها: إلى الياء والكاف والهاء وهي أسماء.

فإياه وإيا الشواب، وهو شاذ لا يعتمد عليه، وقيل: هي الضمائر، وإيا عمدة؛ فإلها لم فصلت عن العوامل تعذر النطق بها مفردة فضم إليها "إيا" لتستقل به. وقيل: الضمير هو المجموع. وقرئ: أيّاك بفتح الهمزة و هياك بقلبها هاء. والعبادة: أقصى غاية الخضوع والتذلل، ومنه طريق معبّد أي مذلل، وثوب ذو عبدة إذا كان في غاية الصفاقة؛ ولذلك لا تستعمل إلا في الخضوع لله تعالى. والاستعانة: طلب المعونة، وهي إما ضرورية أو غيرها، والضرورية: ما لا يتأتى الفعل دونه كاقتدار الفاعل وتصوره، وحصول آلة ومادة يفعل بحا فيها، وعند استجماعها يوصف الرجل أي العلم بذلك النعل النعل وغير الضرورية: تحصيل المناصحة، ويصح أن يكلف بالفعل، وغير الضرورية: تحصيل المناصحة النيال الفعل الفعل الفعل الفعل وغير الضرورية الفعل الفعل وغير الضرورية المناصحة المناصحة النعل الفعل وغير الضرورية المناصرورية المناصحة النعل الفعل الفعل وغير الضرورية المناصورية المناصحة النيكلف بالفعل وغير الضرورية المناصلة المناصدة المناصحة المناصحة النيكلف بالفعل وغير الضرورية المناصدة المناصدة المناصدة الفعل الفعل الفعل وغير الضرورية المناصدة المناصدة المناصدة المناصدة المناصدة المناصدة الفعل الفعل

فإياه إلح: فهذا وإن كان شاذا من حيث الإضافة إلى المظهر، لكن فيه دلالة على أن بين "إيا" واللواحق إضافة، والمعنى: ينبغي للشيخ العفة عن الجماع. وإيا الشواب: أي فلينح نفسه عن التعرض للشواب وينح الشواب عن التعرض. هي الضمائر إلح: هذا مذهب الكوفيين، قالوا: إن "إيا" عماد لما بعدها من الضمير كالنون في "ضربني"، ورد بأن عماد الشيء لا يكون أكبر منه. (منه) العبادة إلح: وقالوا: إن العبادة ما جعله الله علامة لكون العبد عبدا، فبعضها متعلق بالظاهر كالصلاة والحج والزكاة والصوم، وبعضها متعلق بالباطن كالاعتقاديات. (ملخص) الصفاقة: وهي ضد السخافة، والمعبر عنها بالفارسية "خت بافت شدن"؛ فإن الصفاقة يصلح لأكثر الحاجات فكأنه مذلل لها. لا تستعمل إلح: لا يجوز شرعا وعقلا فعل العبادة إلا لله تعالى؛ لأن المستحق لأقصى غاية الخضوع من يكون موليا لأعظم النعم من الوجود والحياة وتوابعها؛ ولذلك يجرم السحود لغير الله؛ لأن وضع أشرف الأعضاء على أهون الأشياء –وهو التراب عاية في الخضوع. [عبد الحكيم: ٧١]

بالاستطاعة إلى: والاستطاعة عند الأشعرية: القدرة، وهو المعنى اللغوي عند البعض، قال الراغب: الاستطاعة: وجود ما يصبر به الفعل متأتيا. وعند المحققين اسم للمعاني التي بما يتمكن الإنسان مما يريده من إحداث الفعل، وهي أربعة أشياء: بنية مخصوصة للفاعل، وتصور الفعل، ومادة قابلة لتأثيره، وآلة إن كان الفعل آليا كالكتابة، وهو مأخذ كلام المصنف. (ملخص من خف) تحصيل إلى: يصح وجود الفعل بدونه، لكن يكون على وجه الصعوبة، وهو لا يكاد يدخل تحت الضبط، قال الراغب: وهو المعبر عنه بالتوفيق والتسهيل، وهو المقول على لسان العامة بسعادة الجد وجودة البحت. [عبد الحكيم: ٧٢] اعلم أن الجبرية قالوا: إن العبد لا يستطيع أن يفعل شيئا، فهو والحجر والشجر سواء، والقدرية =

ما يتيسر به الفعل ويسهل، كالراحلة في السفر للقادر على المشي، أو يقرِّب الفاعل إلى الفعل ويحثه عليه، وهذا القسم لا يتوقف عليه صحة التكليف، والمراد طلب المعونة في المهمات كلها، أو في أداء العبادات. والضمير المستكن في الفعلين للقارئ ومن معه من الحفظة، وحاضري صلاة الجماعة، أو له ولسائر الموحدين، أدرج عبادته في تضاعيف عبادتهم، وخلط حاجته بحاجتهم لعلها تقبل ببركتها، وتجاب إليها؛ ولهذا شرعت الجماعة. وقدم المفعول للتعظيم والاهتمام به، والدلالة على الحصر؛ ولذلك شرعت الجماعة. وقدم المفعول للتعظيم والاهتمام به، والدلالة على الحصر؛ ولذلك قال ابن عباس في الوجود،

تجاب إليها إلى: تجاب حاجته منضمة إلى حاجتهم. (ع) والاهتمام به إلى: فإن ذكر الله أهـم للمؤمن في كل حـال لا سيما حال العبادة، والدلالة على الحصر؛ لأن تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر، ولما كان في إفادة الحصر خفاء استشهده بقول رئيس المفسرين ابن عباس في والمقصود من الحصر: التبرئة من الشرك. [عبد الحكيم ملخصا: ٧٧] وتقديم إلى: والمقدم في الوجود مدلول إياك؟ لأنه القـلم الواجب وجوده قبل كل موجود، فجعل لفظه موافقا لمعناه؛ فإنه - تعالى شأنه - مقدم على العابد والعبادة ذاتا، فقدم عليهما ذكراً؛ ليوافق الوضع الطبع، =

⁼ قالوا: إن العبد حالق لأفعاله كله، وفي هذه الآية الكريمة ردّ لهما، وإثبات لما عليه أهل السنة والجماعة من أن العبادة من الله تبارك وتعالى، وبعض الصوفية قالوا: إن الاستعانة ليس طلب المعونة، بل طلب العين والمعاينة، فالمعنى أن العبادة منّا والوصول إلى المعاينة وإلى عين اليقين من الله، ويعلم أن الاستعانة إذا كان بوجه يمحض حانب الحق، ويعلم أنه أحد مظاهر عون الله، فهو حائز إلا أن يمنع الشرع؛ غير الله فهو حرام، وإذا كان بوجه يمحض حانب الحق، ويعلم أنه أحد مظاهر عون الله فهو حائز إلا أن يمنع الشرع؛ فإن الأنبياء والأولياء قد استعانوا بأمثاله في عالم الأسباب؛ لأنه في الحقيقة استعانة من الله لا من غير الله. (ملحص) لا يتوقف إلى: قبل: أراد الصحة العقلية وإلا فالصحة الشرعية قد يتوقف على تلك القدرة كأكثر الواجبات المالية. (فتح) المهمات كلها: كما هو متبادر من الإطلاق. والضمير إلى: ولا يبعد كل البعد أن يكون فيه إشارة إلى أن الإمام يقرأ من حانب المقتدي كما يقرأ لنفسة؛ لأن "نعبد" صيغة الجماعة مع أن القارئ واحد وليس الغرض منه التعظيم؛ لمخالفة مقام العبادة، فلا بد أن يجعل القارئ وكيلا قارئا عن غيره، فإن كان إماما كانت الوكالة ظاهرة، وأدرجت العبادة في تضاعيف عبادقم، فيكون في هذه الآية الكريمة تأييد لحديث: من كان له الوكالة ظاهرة، وأدرجت العبادة في تضاعيف عبادقم، فيكون في هذه الآية الكريمة تأييد لحديث: من كان له إمام فقراءة الإمام، له قراءة، وإن لم يكن إماما فكما قال المصنف: أدرج إلج.

⁼ والتنبيه: أي تقديم إياك يستفاد منه التنبيه على أن يكون نظره إلى المعبود قصدا، ولزم من ذلك التقديم تقديم نسبة العبادة إليه تعالى على نسبته إلى الفاعل، فاستفيد لأن يكون نظره إلى العبادة من حيث إنما نسبة شريفة إليه تعالى، لا من حيث إنما صادرة عنه. (ملحص)

إلها ملاحظة إلى: والمعنى لا يلاحظ نفسه وأحوالها إلا من حيث إن ملاحظتها ملاحظة للمعبود، واستبعده بعضهم، فقال: إن المعنى إلا من حيث إن النفس وأحوالها آلة ملاحظة له تعالى كما هو شأن كل مصنوع، وإنما حعل آلة الشيء نفسه مبالغة. (ملخص) ولذلك: لأن التقديم للتنبيه على ما ذكر. فضل إلى: وجه التفضيل أن الأول قدم فيه ذكر الله تعالى على المعية، والثاني على العكس. للتنصيص إلى: يعنى لو لم يكرر الضمير لتوهم تقديره مؤخرا، فيفوت التنصيص على الحصر، وأما توهم أن يكون الحصر باعتبار الجمع بين العبادة والاستعانة فمع بعده؛ إذ لا يمكن التشريك في المفعول، عبارة المصنف آب عنه. [عبد الحكيم : ٤٤]

رؤوس الآي إلخ: أي فواصلها، واعلم أن الكلمة التي هي آخر الآية يسمى فاصلة؛ لأنه يفصل الآية التي هي آخرها عما بعدها، ورأس الآية باعتبار أنه بوجودها يصير الآية آية ولولاه لكان الآيتان آية واحدة، وإن فواصل القرآن منحصرة في المماثلة والمقارنة، مثال الأولى: ﴿وَالطُّورِ وَكِتَابٍ مُسْطُورٍ فِي رَقِّ مَنْشُورٍ وَالبَّيْتِ الْمَعْمُورِ ﴾ (الفائحة:٣-٤)، ﴿وَالْقُرْآنِ الْمَحِيدِ بَلْ عَجْبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْدُرٌ وَالْفُرْآنِ الْمَحِيدِ بَلْ عَجْبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْدُرٌ مِنْهُمْ فَقَالَ الْكَافِرُونِ هَذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ ﴾ (ق:١-٣)، [عبد الحكيم]

ويعلم إلخ: والمعنى: أن تقديم السائل على سؤاله شيئا يرضاه المسئول عنه - كهدية أو تعظيم أو ثناء ونحوه - يقتضى إجابته؛ ولذا قدمت العبادة على الدعاء في الواقع، وسن الدعاء عقب صلوات، فقدم ههنا لفظ العبادة على الاستعانة؛ ليوافق ترتيب الألفاظ ترتيب معانيها ويكون أدعى إلى الإحابة، وهو حواب سؤال، تقديره: أن العبادة تقريم لمولاهم، والاستعانة طلب لفعل المولى، فكان ينبغي تقديمه فلم عكس. [خفاجي ملخصا: ١٨٨/١]

منه أن تقديم الوسيلة على طلب الحاجة أدعى إلى الإجابة، وأقول: لما نسب المتكلم العبادة إلى نفسه أوهم ذلك تبجحاً واعتداداً منه بما يصدر عنه، فعقبه بقوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾؛ ليدل على أن العبادة أيضاً مما لا يتم ولا يستتب له إلا بمعونة منه وتوفيق. وقيل: الواو للحال، والمعنى: نعبدك مستعينين بك، وقرئ: بكسر النون فيهما، وهي لغة بنى تميم؛ فإلهم يكسرون حروف المضارعة سوى الياء إذا لم ينضم ما بعدها.

آهْدِنَا ٱلصِّرَاطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ، بيان للمعونة المطلوبة فكأنه قال: كيف أعينكم؟.....

تبجحا: بتقديم الجيم على الحاء المهملة. وقيل إلخ: وليس فيه تقدير مبتداً أي ونحن إياك نستعين كما قيل، حتى يورد عليه أنه غير فصيح؛ فإن ما ذكره النحاة من أن المضارع المثبت لا يقع حالا بالواو مقيد بمضارع يكون في صدر الجملة، وأما إذا تقدم عليه شيء من متعلقاته فيحوز اقترانه بالواو؛ لمشابحته للاسمية، ذكر ذلك ابن مالك في "تسهيله". [خفاجي ملخصا: ١٩٠/١]

وقرئ إلخ: قيل: ليست في بعض النسخ لفظ "فيهما" وهو المطابق لما في "الكشاف" ولقوله: فإلهم يكسرون حرف المضارعة سوى الياء إذا لم ينضم بعدها ولما ذكره الأئمة، قال الشيخ الرضي: اعلم أن جميع العرب إلا أهل الحجاز يجوّزون كسر حروف المضارعة سوى الياء في الثلاثي المبني للفاعل إذا كان الماضي على فعل بكسر العين في الصحيح، وكذا في المثال والأجوف والناقص والمضاعف، وإنما كسرت تنبيها على كسر عين الماضي.

ثم قال: وكسروا أيضا غير الياء من حروف المضارعة فيما أوله همزة وصل مكسورة؛ تنبيها على كون الماضي مكسور الأول وهو همزة الوصل، ثم شبهوا ما في أوله تاء زائدة من ذوات الزائد بباب انفعل؛ لكون ذوى التاء مطاوعا كانفعل، أقول: كون كسر نون "نعبد" مخالفا لما ذكره أئمة العربية بعد صحة نقله على ما قال صاحب "القاموس" في تفسيره: إنه قراءة زيد بن على لا يضره؛ لأنما قراءة شاذة، والشاذ: ما صحّ نقله وخالف العربية على ما في "الإتقان".

ومعنى قوله: "إذا لم ينضم ما بعدها": أن لا يكون الحرف المذكور بعدها بلا فصل مضموما احتراز عن تحو: تعدّ سواء كان ساكنا أو متحركا بما سوى الضم؛ فإنه إذا توسط الساكن فيفتقر فيه الخروج من الكسر إلى الضم هكذا قال الفاضل السيالكوتي. (عبدالغفور)

بيان للمعونة إلخ: ههنا بيان لتناسب الجمل وارتباطها لا لترك العاطف كما قيل؛ لاختلافها خبرا وإنشاء، والبيان بمعناه اللغوي؛ لأنه استيناف بياني في جواب سؤال مقدر، تقديره ما ذكر، قوله: أو إفراد أي بالذكر والمعنى: إن كان المراد بالاستعانة طلب المعونة في المهمات كلها، فإن كان المراد بـــ"الصراط المستقيم" طريق الوصول إليها، كان "اهدنا" بيانا للمعونة المطلوبة، وإن كان المراد به: ما يخص العبادات كان إفرادا لما هو المقصود الأعظم منها. [خفاجي ملخصا: ١٩١/١]

فقالوا: اهدنا، أو إفراد لما هو المقصود الأعظم. والهداية: دلالة بلطف ولذلك السنعمل في الخير، وقوله تعالى: ﴿فَاهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ على التهكم، ومنه الهدية وهوادي الوحش لمقدماتها، والفعل منه هدى. وأصله: أن يعدى باللام أو المستعدة ودولاه عنه معاملة "اختار" في قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمُهُ وهداية الله الله نعومل معه معاملة "اختار" في قوله تعالى: ﴿وَإِخْتَارَ مُوسَى قَوْمُهُ وهداية الله تعالى تتنوع أنواعًا لا يحصيها عد كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللهِ لا تُحصُوها ولاتسال ولكنها تنحصر في أجناس متوتبة: الأول: إفاضة القوى التي بها يتمكن المرء من الاهتداء إلى مصالحه، كالقوة العقلية والحواس الباطنة والمشاعر الظاهرة. والثاني: فوهَدَيْنَاهُ اللهُ الله الفارقة بين الحق والباطل والصلاح والفساد، وإليه أشار حيث قال: ﴿وَهَهَدْيْنَاهُ مُفَاسَتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى . والثالث: الهداية بإرسال الرسل وإنزال الكتب، وإياها عنى بقوله: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَةً وَالْمَاتُ وَالْتَاكُمُ الْمُدَّنَاهُمْ أَنِمَةً وَالْمَاتُونَ الْمُولَةُ الْمُدَانِيَ الْمُدَانِ الْمُداية بإرسال الرسل وإنزال الكتب، وإياها عنى بقوله: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَنِمَةً يَهُدُونَ بِأَمْرِنَا ﴾ .

بلطف إلخ: اللطف: حلق ما يقرب العبد إلى الطاعة من غير أن يلجئه إليها، ولذا يمدح الشخص بالاهتداء ولم يقيد الدلالة بالموصولة أو لكونه على ما يوصل إشارة إلى أنها موضوعة للقدر المشترك بينهما؛ لأنها مستعملة في كل منهما، والقول بكونها موضوعة لأحدهما بخصوصه يوجب الاشتراك، أو الحقيقة والمجاز، والأصل ينفيهما. (عبد الحكيم بتغيير)

في أجناس مترقبة: باعتبار الإيصال إلى المقصود، الأول: إفاضة القوى المحركة والمدركة التي بهما يتمكن من الاهتداء إلى مصالحه أي تنظم لها معاشه ومعاده من الأمور المذكورة، ثم أن المصالح مشتبهة بالمفاسد، فلا بد من نصب الأدلة التي بها يفرق بين الحق والباطل في الاعتقاد بتلك الأمور، ويميز بين الصلاح والفساد في العمل بها، ثم إن من تلك الأمور ما لا طريق للعقل إلى معرفة وجه حقيقته وبطلانه وصحته وفساده، فلا بد من إرشاد إليها بإرسال الرسل وإنزال الكتب، ثم بعد ذلك إن اهتدى إلى مصالحه بالمجاهدة يكشف عليه السرائر وهو لا يكاد ينتهي، فيكون للكشف والهداية مراتب غير متناهية. (حاشية بتغيير) النجدين: طريقي الخير والشر.

وقوله: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقُومُ . والرابع: أن يكشف على قلوهم السرائر ويريهم الأشياء كما هي بالوحي أو بالإلهام والمنامات الصادقة، وهذا قسم يختص بنيله الأنبياء والأولياء وإياه عنى بقوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهُ ﴾، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلنَا ﴾، فالمطلوب إما زيادة ما منحوه من الهدى (العنكوت: ٢٩) من توله: اهدنا اي ما اعطوه والثبات عليه، أو حصول المراتب المرتبة عليه، فإذا قاله العارف الواصل عنى به أرشدنا والشات عليه، أو حصول المراتب المرتبة عليه، فإذا قاله وهمين ابداننا؛ لنستضيء بنور طريق السير فيك لتمحو عنا ظلمات أحوالنا، وتميط غواشي أبداننا؛ لنستضيء بنور قدسك، فنراك بنورك. والأمر والدعاء يتشاركان لفظا ومعنى، ويتفاوتان بالاستعلاء والتسفل، وقيل: بالرتبة. والسراط: من سرط الطعام إذا ابتلعه، فكأنه يسرط السابلة، والنفويق لقماً؛ لأنه يلتقمهم.

فالمطلوب إلخ: حواب سؤال، تقريره: لا معنى لطلب الهداية مع اهتدائهم بدليل حصر العبادة والاستعانة في الله، وتخصيص الحمد لله الواجب بالصفات المشتملة على المبدأ والمعاد وما بينهما، وحاصل الجواب: أن الحاصل الاهتداء، والمطلوب زيادته لنا والثبات عليه. (سيد) العارف إلخ: بين أن طلب الهداية من العارف الواصل ليس طلبا للحاصل، والوصول في اصطلاحهم: هو الفناء عن مشاهدة الغير، قوله: السير فيك، قالوا: السفر سفران: سفر إلى الله تعالى وهو متناه؛ لأنه عبارة عن العبور على ما سوى الله وإذا كان ما سوى الله متناهيا، فالعبور عليه متناه، وسفر في الله وهو غير متناه؛ لأن نعوت حلاله وجماله غير متناه، ولا يؤال العبد يرقى من بعضها إلى بعض. [عبد الحكيم بتغيير: ٧٨]
متناه؛ لأن نعوت حلاله وجماله غير متناه، ولا يؤال العبد يرقى من بعضها إلى بعض. [عبد الحكيم بعير: ٧٩]
لتمحو إلخ: قرئ بصيغة الخطاب والتكلم والغيبة بأن يكون الضمير راجعا إلى السير. [عبد الحكيم: ٩٧]
ظلمات إلخ: الباقية بعد الفناء؛ فإن السالك فيه محجوب عن الخلق بالحق، فإذا حصل البقاء لا يحجبه الخلق عن الحق بل يراه قائما بالحق موجودا بوجوده بحيث لا يحجبه رؤية أحدهما عن رؤية الآخر من غير اتصال الجن موجودا بوجوده بحيث لا يحجبه رؤية أحدهما عن رؤية الآخر من غير اتصال المفعل من المخاطب مع المنع من عدمه. بالاستعلاء: عد نفسه عاليا في الأمر وسافلا في وهو طلب الفعل من المخاطب مع المنع من عدمه. بالاستعلاء: عد نفسه عاليا في الأمر وسافلا في

الدعاء، وسواء طابق الواقع أو لا، وقيل: بالرتبة أي يتفاوتان باعتبار الرتبة في الواقع. (ع) السابلة إلخ: أي أبناء السبيل لما

قطعوا المسافة وغابوا وصاروا كأنهم أكلتهم الطرق وابتلعتهم أو أكلوها. (عبد الغفور)

و"الصراط" من قلب السين صاداً؛ ليطابق الطاء في الإطباق، وقد يشم الصاد صوت الزاي ليكون أقرب إلى المبدل عنه. وقرأ ابن كثير هذه برواية قنبل ورويس عن يعقوب هذه بالأصل، وحمزة هذه بالإشمام، والباقون بالصاد وهو لغة قريش، والثابت أي السين وجمعه: سُرُطُ ككتب وهو كالطريق في التذكير والتأنيث. و المستقيم: وهو مصحف علمان هذه أله برويت المستوي والمراد به طريق الحق، وقيل: هو ملة الإسلام. صِرَّطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ بلل من الأول بدل الكل، وهو في حكم تكرير العامل من حيث إنه المقصود بالنسبة، وفائدته التوكيد والتنصيص على أن طريق المسلمين هو المشهود عليه بالاستقامة على آكد وجه وأبلغه؛ لأنه جعل كالتفسير والبيان له

ليطابق إلخ: يعنى أن الطاء مجهورة مستعلية والسين مهموسة منخفضة، واحتماعها لا يخلو عن ثقل، فأبدلت صادا؛ لأنها يناسب الطاء في الإطباق والسين في الهمس. (ع) وقد يشم إلخ: الإشمام خلط حرف بآخر، والمراد ههنا: خلط الصاد بالزاي وهو في الوقف ضم الشفتين مع انفراج بينهما ولا يدركه إلا البصير. [خفاجي ملخصا: ٢٠٢/١] إلى المبدل عنه إلخ: لأن السين والزاء من المنخفضة ومن المنفتحة، والصاد من المستعلية المطبقة فإذا شم الصاد صوت الزاء يكون أقرب إلى السين بلا مرية. [عبد الحكيم: ٨٠]

قبل: بضم القاف والنون الساكنة والباء الموحدة، هو لقب محمد بن عبد الرحمن المكي المحزومي راوي عبد الله بن كثير القاري التابعي، و"رويس" تصغير الرأس، لقب أبي عبد الله محمد المتوكل النوفل. وقيل إلخ: مرضه؛ لأنه يحتاج إلى تكلف، وذلك؛ لأن "صراط الذين أنعمت عليهم إلح" بدل من "الصراط المستقيم"، والذين أنعم الله عليهم: هم النبيون والصديقون والشهداء والصالحون، فصراط المنعم عليهم ليس ملة الإسلام لئلا يحتاج في صحة البدل إلى تكلف بأن كل الشرائع متحدة في الدعاء إلى التوحيد والأمر بالعبادة، والعدل بين الناس ونحوها. [عبد الحكيم ملحصا: ٨٠]

لأنه إلى: وذلك لأن التفسير بيان المبهم بلفظ أشهر وأظهر في الدلالة عليه، فإذا جعل الموصوف المذكور بيانا وإيضاحا للصفة المذكورة، فلا بد أن يكون اتصافه بالاستقامة معلوما كيلا يلزم تفسير المبهم بالمبهم، وأن يكون وصف الاستقامة منحصرا فيه؛ لأن الأصل في التفسير المساواة، وهذا معنى قوله: فكأنه من البين إلى وإنما أورد كاف التشبيه في الموضعين؛ لأنه ليس تفسيرا حقيقة ليكون الإشعار باتصافه بالاستقامة بينا، وإنما يكون ذلك إذا حعل عطف بيان، بخلاف البدل؛ فإنه أرفع للإيمام عن المبدل منه فيكون كالتفسير والبيان، ولو قال: إن "صراط الذين أنعمت عليهم" عطف بيان لـــ"الصراط المستقيم" لكان في التنصيص أظهر؛ ولكن اختار البدل لنكتتين: لما فيه من التأكيد والتنصيص أيضا في ضمنه ههنا. (ملخص)

وقيل إلخ: بقرينة أن المطلق ينصرف إلى الكامل، وقيل: أصحاب موسى وعيسى عليهما السلام بقرينة تفسير خَيِّرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضَّالِّينَ (الفاتحة: ٧) باليهود والنصارى، ولعل وجه التمريض أن القرآن يفسر بعضه بعضا، وقد قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَأُولَيكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيْنَ وَالصَّدِيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ (النساء: ٦٩) فالأولى أن يراد بـ "صراط الذين أنعمت عليهم" طريق المسلمين الشاملين لكل منهم.[عبد الحكيم ملخصا: ٨٢]

الحالة إلى: النعمة الحالة: الحسنة؛ لأن بناء الفعلة - بالكسر - للهيئة، والفعلة - بالفتح - للمرّة، والإنعام: إيصال الإحسان إلى الغير من العقلاء، فلا يقال: أنعم على فرسه. قوله: يستلذها الإنسان أي يجده لذيذا، واللذة عند المحققين أمر تحمد عاقبته، ولذا حصها بعضهم بالمعارف، والنعمة: - بالكسر - مأخوذ من النعمة - بالفتح - وهي في أصل اللغة يمعنى اللين. [خفاجي ملخصا: ٢٠٨٠٢٠١] دنيوي: الحاصل في هذه النشأة. وأخروي: الحاصل في تلك النشأة. والموهبي: ما لا دخل لكسب العبد فيه. والكسبي: بخلافه. [عبد الحكيم ملخصا: ٢٨] وإشواقه بالعقل: العقل: قوة معدة للنفس لإدراك الكليات، ويتبعه ثلاثة أمور: الأول: إدراك الكليات وهو المراد بالنطق ههنا، والثاني: ترتيبها للتوصل إلى المجهولات وهو الفكر، والثالث: فهم ما أدى إليه الفكر من العلم بالمطلوب، وهذه الثلاثة كسبية كما ترى، ويتبعه أيضا ثلاثة أمور مواهبية: الأول: سرعة الانتقال من المبادئ إلى المطلوب وهو الذي أراده بالفهم، الثاني: الفكر وهو العلم بالشيء بعد ذهابه عن النفس، الثالث: التعبير عما في نفسه وهو الذي أراده بالنطق، وهذه الثلاثة موهبية. (منه)

والكسبي إلخ: الظاهر: أن الكسبي أعم من أن يكون روحانيا كتزكية النفس، أو حسمانيا كتزيــين البدن، أو خارجا عنهما وسيلة إليهما كحصول المال، وتزكية النفس تطهرها من دنس النقائص. [خفاجي بتغيير: ٢١٠/١] الحلى: بكسر الحاء جمع حلية الرحل: صفته.

والثاني إلخ: أي الأخروي، وقد قسم إلى روحاني كعلم ما لهم من الرضوان، وحسماني كنعيم الجنة المحسوس، ووهبي كمغفرة الله وعفوه، وكسبي كجزاء الأعمال، وقيل: هذا القسم كله موهبي؛ إذ لا دخل لكسب العبد فيه وإن كان مترتبا على كسبه السابق في الدنيا؛ إذ لا يجب على الله شيء، ولكل وجهة، "يبوّته" أي يسكنه. وعليسين: أعلى الجنة أو موضع في السماء السابعة تصعد إليه أرواح المؤمنين، ولا واحد له، وجمعه جمع سلامة على خلاف القياس، وأبد الآبدين: كدهر الداهرين؛ يستعمل للتأبيد والخلود، وآبدين: جمع آبد، وهو مبالغة الأبد كما أن الداهر مبالغة الدهر. [خفاجي ملخصا: ٢١٠/١]

الأخير: الدنيوية: وهي تزكية النفس إلى الفاضلة. وذلك إنما إلح: [أي جعل "غير" صفة للموصول مع أنه معرفة، و"غير" نكرة] اعلم أن "غير" من الأسماء المتوغلة في الإهام، وإنما لا تتعرف بالإضافة، فلا يوصف هما المعرفة، ولا يبدل على المشهور من منع إبدال النكرة من المعرفة، فأجاب المصنف بتأويلين من حانب الموصوف، ومن حانب الموصوف، ومن حانب الصفة؛ فإن الموصول بعد اعتبار تعريفه بالصلة كالمعرف باللام في استعمالاته الأربعة، وأنه إذا استعمل في بعض مما اتصف بالصلة كان كالمعرف بلام العهد الذهني في كونه معرفة لكون التعريف فيه للحنس، ونكرة بالنظر إلى قرينة البعضية المبهمة؛ ولذلك يعامل معاملتهما المذكور، فيكون الموصول معرفة بالنظر إلى التعيين الجنسي المستفادة من حارج، فالموصول ههنا معنى كالنكرة، فيصح أن يوصف بالنكرة؛ لأنه لم يرد بـــ"الذين أنعمت عليهم" قوم بأعيالهم ولا جميعهم؛ حمين كالنكرة، فيصح أن يوصف بالنكرة؛ لأنه لم يرد بـــ"الذين أنعمت عليهم" قوم بأعياقهم ولا جميعهم؛ حمين كالنكرة، فيصح أن يوصف بالنكرة؛ لأنه لم يرد بــ"الذين أنعمت عليهم" قوم بأعياقهم ولا جميعهم؛ حمين كالنكرة، فيصح أن يوصف بالنكرة؛ لأنه لم يرد بــ"الذين أنعمت عليهم" قوم بأعياقهم ولا جميعهم؛ حمين كالنكرة، فيصح أن يوصف بالنكرة؛ لأنه لم يرد بــ"الذين أنعمت عليهم" قوم بأعياقهم ولا جميعهم؛ حمين كالنكرة، فيصح أن يوصف بالنكرة؛ لأنه لم يرد بــ"الذين أنعمت عليهم" قوم بأعياقهم ولا جميعهم؛ حمينه كالنكرة المناه المن

إحراء الموصول مجرى النكرة إذا لم يقصد به معهود كالمحلى في قوله: ولَقَد أُمرُّ على اللئيمِ يَسُبُّني فمضيت ثمة قلت: لا يعنيني

= إذ لا غرض لصراط من أنعم عليهم على سبيل الاستغراق؛ لأنه لا صراط لهم، فالمطلوب صراط جماعات من أنعم عليهم بالنعم الأخروية أعني طائفة من المؤمنين لا بأعيالها، فالموصول تكرة نظرا إلى هذه البعضية، هذا هو التأويل من حانب الموصوف، وأما من حانب الصفة أعني "غير"، فمن قال: إلها لا تتعرف أصلا لم يصب؛ لأن "غير" إذا أريد بها النفي الساذج لا تكون معرفة، وإذا أريد بها شيء قد عرف بمضادة المضاف إليه فلا تكون إلا معرفة كما تقول: "مررت بعرك" أي المعروف بمضادتك، وقد تقع موقعا تكون فيه نكرة تارة، ومعرفة أخرى كقولك: "مررت برجل كريم غير لئيم" هذا ما قاله صدر الأفاضل، فساغير" في "غير المغضوب" معرفة لإضافته إلى ما له ضد واحد؛ إذ الناس منحصرون في المنعم عليهم والمغصوب عليهم، ففريق في الجنة وفريق في السعير، فلا حرج إن وقعت صفة لموصول، فتأمل. [خفاجي ملخصا: ٢١٤/١]

ولقد أمر ألح: أمر بمعنى مررت، وعبر بالمضارع حكاية للحال الماضية للاستمرار التحددي، وكون جملة "يسبني صفة أظهر دلالة على المعنى المقصود منه وهو التمدح بالوقار؛ لأن المعنى "على ليم" عادته المستمرة سبه لي، ولا شك أنه لم يرد كل لئيم ولا لئيما معينا، وليس جملة "يسبني" حالا؛ لأنه ليس المراد تقييد المرور بحال السب بل على أن له مرورا مستمرا في أوقات متعاقبة على لئيم ما من اللئام اتخذ سبه دأبا له وهو يضرب عنه صفحا لإغضائه عن السفهاء، وموضع الاستشهاد جملة "يسبني"؛ فإنه صفة "لئيم" مع كون اللئيم معرفا باللام؛ وذلك لأن اللئيم يدل على غير معين. [خفاجي بتغيير: ١٥/١]

الحركة: في قولك: عليك بالحركة غير السكون. القبيلتين إلخ: أي "المغضوب عليهم ولا الضالين" بأن يراد بالنعم دنيوية أو أخروية، لا الأخروية فقط، ولا الكل، كذا في "السيالكوتي [٥٥]".(عبد الغفور) على ما مر إلخ: في تحقيق معنى الرحمة عند ذكر "الرحمن الرحيم"، والأقرب أن يقال: إنه حقيقة شرعية؛ لأنه يراد منه الانتقام من غير أن يخطر ثوران الدم بالبال.(ملخص)

في محل الرفع: أي الضمير المجرور في "عليهم"؛ لأن حرف الجر مجرد الصلة أو التعدية، فلا يرد أن الإسناد إليه من خواص الاسم، ومجموع الجار والمجرور ليس باسم. [عبد الحكيم: ٨٦]، وقيل: إن الجار والمجرور في محل الرفع على ما ذكره "أبو علي"، وحرف الجر تنزل منزلة بعض حروف الفعل، فـــ"باء" في ﴿ ذَهَبَ اللهُ بِتُورِهِمُ ﴾ (البقرة: ١٧) بمنزلة همزة "أذهب"، قوله: "في محل الرفع" إلخ لا يرد عليه أن معني الإعراب المخلي أن يكون فيما لا يقبل الإعراب لفظا كالمبني والجمل والجار والمجرور ليس كذلك، وجه عدم الإيراد أنه لم يشترط أن يكون فيما قايلا للاتصاف بالفعل؛ إذ لا يتصور هذا في الجمل مع اتفاقهم على إعرابه محلا. [خفاجي ملخصا: ٢٢١/١] مخلاف الأول: أي في "أنعمت عليهم"؛ فإنه في محل النصب. لا المغضوب: كلمة "لا" ههنا ليست بعاطفة؛ إذ لم يرد "صراط لا المغضوب عليهم" بل هي بمعني "غير"، وفائدة التنصيص إظهار لرسوخ معني النفي في غيره؛ ولذلك قال: "فكأنه"، و لم يقل: فمعناه. [خفاجي ملخصا: ٢٢٢/١] أنا زيدا غير ضارب: "أنا" مبتدأ و"غير" خبره و"زيد" مفعول ضارب، فحاز تقديمه؛ لأن "غير" بمعني "لا" فكأنه لا إضافة فيه، بخلاف "أنا زيدا مثل ضارب" فإنه لا يجوز للزوم تقديم معمول المضاف إليه على المضاف.

وله عرض إلخ: أي للضلال عرض واسع أدناه ترك الأولى، وأقصاه الكفر، وما بين ذلك مراتب متفاوتة حدا، كذا في "السيالكوتي". (عبد الغفور) فيهم: أي في حقهم، وفي نسخة "منهم" وهو تصحيف. ويتجه إلخ: [أي يحسن من وجه الرجل أي صار ذا حاه وقدر. (عبد الغفور)] والأوجه ما قاله رسول الله في لكن لما لم يرد رسول الله في التخصيص باليهود والنصارى قال المصنف في: و"يتجه" إلخ؛ لأن الغضب والضلال وردا جميعا في القرآن لجميع الكفار أيضا حيث قال تبارك وتعالى: ﴿وَلَكِنْ مَنْ شَرِحَ بِالْكُفْرِ صَدْراً فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنْ اللهِ ﴿ (النحل: ١٠١)، وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللّهِ وَدُ النصارى على الخصوص حيث قال في حق اليهود: ﴿مَنْ لَعَنَهُ اللهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ ﴿ (المائدة: ٢٠)، وفي حق النصارى = على الخصوص حيث قال في حق اليهود: ﴿مَنْ لَعَنَهُ اللهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ ﴿ (المائدة: ٢٠)، وفي حق النصارى =

و"الضالين" الجاهلون بالله؛ لأن المنعم عليه من وفق للجمع بين معرفة الحق لذاته والخير للعمل به، فكان المقابل له من اختل إحدى قوتيه العاقلة والعاملة، والمخل بالعمل فاسق مغضوب عليه؛ لقوله تعالى في القاتل عمداً: ﴿وَغَضِبَ اللهُ عَلَيْهِ ﴾ والمخل بالعلم حاهل ضال؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضّلالُ ﴾، وقرئ: "ولا الضألين" بالعلم حاهل ضال؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضّلالُ ﴾، وقرئ: "ولا الضألين" حياس الفعل الذي المهمزة - على لغة من جد في الهرب من التقاء الساكنين. آمين اسم الفعل الذي المهابية عن معناه، فقال: فقال: "نعل الفتح ك"أين" لالتقاء الساكنين، وجاء مد ألفه وقصرها قال: الفل فعل الاستحابة

لالتقاء الساكنين: المراد بـ "التقاء الساكنين" التقاء الساكنين المعينين أعني الياء والنون، فإن كون الأولى مدة وحذفه مؤديان إلى اللبس بالأمر يوجب تحريك الثاني، وكونه ياء يقتضي الفتحة لاستثقال الضمة والكسرة بعد الياء، ولله در المصنف ما أدق نظره. [عبد الحكيم: ٨٨] وقصوها إلخ: قال ابن درستويه: القصر في "آمين" ليس بمعروف، وإنما قصره الشاعر للضرورة، وقد قيل: تلجئ الضرورات في الأمور إلى سلوك ما لا يليق بالأدب، وقيل: الرواية فيه بالمد؛ لأن الشعر هكذا:

تباعد مني فطحل وابن أمه فآمين زاد الله ما بيننا بعدا. [خفاجي بتغيير: ٢٢٩/١]

^{= ﴿}وَلا تَتَبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبُلُ وَأَضَلُّوا كَثِيراً ﴾ (المائدة: ٧٧)، و هذا هو السبب الذي نقول: إنه ﷺ لم يرد التخصيص . [خفاجي ملخصا: ٢٢٤/١] لأن المنعم إلخ: في "التفسير الكبير": ما الحكمة في أنه تعالى جعل المقبولين طائفة واحدة، و"هم الذين أنعم الله عليهم"، والمردودين فريقين: "المغضوب عليهم"، و"الضالين"، والجواب: إن الذين كملت نعمة الله عليهم هم الذين جمعوا بين معرفة الحق لذاته والخير لأجل العمل به، فهؤلاء هم المرادون بقوله: "أنعمت عليهم".

فإن اختل قيد العمل فهم الفسقة، وهم المغضوب عليهم، كما قال: ﴿وَمَنْ يَقْتُلُ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَحَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا وَغَضِبَ الله عَلَيْهِ (النساء: ٩٣)؛ فإن الذي يعلم الحق ويفعل بخلافه فهو المستحق للغضب، وإن اختل قيد العلم فهم الضالون بقوله تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقُ إِلَّا الضَّلَالُ ﴾ (يونس: ٣٢)؛ فإن الذي لم يعلم وعدل عن الحق يليق باسم الضلال؛ فإن فيه نوعا من عذر، فـــ"المغضوب عليهم" أشد كفرا وعنادا من "الضالين".

^{*} أخرجه الزمخشري في تفسيره "الكشاف": [١٧/١].

ويرحَمُ الله عبداً قال: آمِينا

وقال آخر: أي شاعر آحر

أمينَ فزادَ الله ما بيننا بُعدا

وليس من القرآن وفاقا، لكن يسن ختم السورة به؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: "علمي جبريل آمين عند فراغي من قراءة الفاتحة، وقال: إنه كالختم على الكتاب". "وإه أبو داود وفي معناه قول علي هيه: "آمين خاتم رب العالمين، ختم به دعاء عبده"، يقوله الإمام ويجهر به في الجهرية لما روي عن وائل بن حجر هيه: "أنه كلي كان إذا قرأ: ولا الضالين قال: آمين، ورفع بها صوته". وعن أبي حنيفة مله أنه لا يقوله، والمشهور عنه أنه يخفيه كما رواه عبد الله بن مغفل، وأنس هيه، والمأموم يؤمن معه؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: "إذا قال الإمام ولا الضالين، فقولوا: آمين؛ فإن الملائكة تقول: آمين،

ويرحم الله إلخ: أوله:

يا رب لا تسلبي حبها أبدا

قاله المحنون حين أتى به أبوه مكة وأمره أن يتعلق بأستار الكعبة ويقول: أللهم أرحين من حبها، فقال: اللهم منّ عليّ بليلى! وأنشد هذا الشعر: لا تسلبني أي لا تسلب عني بالحذف والإيصال أي لا تنزع عني حبها، و"آمينا" بالمد هو الشاهد، والألف الأخير للإشباع. آمين إلخ: أولة:

تباعد عني فطحل إذ دعوته

وهو لجبير بن الأضبط، قال حين سأل فطحلا إبله فلم يعطه إياها، وهو كحعفر وقنفذ رجل من بني أسد بن خزيمة، وكلمة "أمين" ههنا إما استجابة للدعاء المقدر، فالجملة المدخولة عليها الفاء إخبار عن الاستجابة، أو استجابة لتلك الجملة نفسها، وإنما قدم عليها للاهتمام بشأنه فهي حينئذ خبر لفظاً، وإنشاء معنى. (مولوي فيض الحسن) كالختم على الكتاب: [كتابته في المصحف بدعة لا يرحص] في أنه يمنع الدعاء عن فساد الخيبة كما أن الطابع على الكتاب يمنع فساد ظهور ما فيه على الغير. [عبد الحكيم : ٨٨] أنه لا يقوله: لأنه الداعي بقوله: اهدنا، وأما رفع النبي من قد قبل: إنه كان تعليما لأصحابه. (ع)

^{*} أخرجه الزمخشري في تفسيره "الكشاف": [١٨/١].

قلت إلخ: الذي يقتضيه سياق الكلام "يقول: قال" بدل "قلت" أي قال أبي في حوابه: "بلى" فاحتيج إلى تقدير أي وروي عن أبي عنه قال: قلت: "بلى". (خسرو) حتما مقضيا إلخ: واحبا مقدرا تعلق قضاء الله أزلا، والحديث موضوع، والكتاب كرمان بمعنى المكتب، وقد أثبته الجوهري واستفاض استعماله، وأصله: جمع كاتب مثل كتبة فأطلق على محله مجازا للمحاورة . [خفاجي بتغيير: ١/ ٢٣٦]

^{*} أخرجه أبو داود في سننه، [رقم: ٩٣٥].

^{**} أخرج الترمذي في "جامعه" بمعناه، [رقم: ٢٨٧٥].

^{***} أخرجه مسلم في "صحيحه"، [رقم: ٢٥٤] والطبراني والنسائي.

^{****} ذكره الزمخشري في تفسيره "الكشاف": [١٩/١].

سورة البقرة مدنية وآيها مائتان وسبع وثمانون بسم الله الرحمن الرحيم

المرق وسائر الألفاظ التي يتهجأ بها أسماء، مسمياتها الحروف التي ركبت منها الكلم؛ ما نيها وجبعها وليست حروفا للدخولها في حد الاسم، واعتوار ما يختص به من التعريف والتنكير والجمع والتصغير ولحو ذلك عليها، وبه صرح الخليل وأبو علي، وما روى ابن مسعود في أنه الله قال: "من قرأ حرفا من كتاب الله فله حسنة، والحسنة بعشر أمثالها، لا أقول "الم" حرف، بل ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف". * فالمراد به: غير المعنى الذي اصطلح عليه؛ فإن تخصيصه به عرف محدد، بل المراد المعنى اللغوي، ولعله سماه باسم مدلوله. ولما كانت مسمياتها حروفا وحدانا وهي مركبة، صدرت بها؛

يتهجأ كما إلخ: في "الأساس": هجا الحروف: عدده، وفي "التهذيب": الهجو والهجاء: القراءة، وروي عن الزمخشري أن التهجي تعداد حروف الهجاء كألف، باء، تاء، والفعل متعد بنفسه، فالباء في "بحا" للآلة، والمفعول محذوف أي حروف الكلم. [خفاجي ملخصا: ٢٣٨/١] أسماء: دعوى أن معانيها الحروف لا طريق إليه إلا التتبع، فلم يستدل عليه، وجعل الاستدلال بقوله: لدخولها في حد الاسم على مجرد دعوى الاسمية. (عص، غلام مصطفى) ونحو ذلك: كالإمالة والتفخيم والوصف والإضافة. (فتح) فالمراد إلخ: لما كان يرد على ما يفهم من قوله سابقا: أن الألف واللام والميم وغيرها أسماء، وروى ابن مسعود في ألما حروف فكيف التوفيق؟ أحاب بقوله: "فالمراد" أي فالمراد بالحرف المذكور في رواية ابن مسعود في غير المعنى الذي اصطلح عليه، فإن تخصيص الحرف بالمعنى المصطلح عرف محدد، بل المراد من الحرف المذكور معناه اللغوي، وهو الكلمة أو الطرف. [خفاجي ملخصا: ١/١٤] ولعله سماه إلخ: أي سمى كل واحد من هذه الألفاظ باسم مدلوله؟ لأن مدلول ألف "ا" ومدلول لام "ل" ومدلول ميم "م"، وهو حرف من باب إطلاق اسم المدلول على الدال، ويمكن أن يقال: الحرف في اللغة الطرف، ومسميات هذه الأسماء المتمكنة قبل التركيب كحروف الهجاء المسرودة ألف، باء، تاء، وأسماء الحروف. في "شرح التسهيل": الأسماء المتمكنة قبل التركيب كحروف الهجاء المسرودة ألف، باء، تاء، وأسماء الحروف. في "شرح التسهيل": الأسماء المتمكنة قبل التركيب كحروف الهجاء المسرودة ألف، باء، تاء، وأسماء الحروف. في "شرح التسهيل": الأسماء المتمكنة قبل التركيب كحروف الهجاء المسرودة ألف، باء، تاء، وأسماء

العدد نحو: واحد، اثنان، ثلاثة، فيها للنحاة ثلاثة أقوال: فاحتار ابن مالك 🎂 أنها مبنية على السكون لشبهها =

^{*} أخرجه الترمذي في سننه [رقم الحديث: ٢٩١٠.]

ليكون تأديتها بالمسمى أول ما يقرع السمع، واستعيرت الهمزة مكان الألف؛ لتعذر الهمزة الله المسمى أول ما يقرع السمع، واستعيرت الهمزة مكان الألف؛ لتعدر ولفظ النه الابتداء بها. وهي ما لم تلها العوامل موقوفة خالية عن الإعراب؛ لفقد موجبه اسماء منه الخروف ومقتضيه، لكنها قابلة إياه ومعرضة له؛ إذ لم تناسب مبني الأصل؛ ولذلك قيل: "ص" و"ق" مجموعا فيهما بين الساكنين و لم يعامل معاملة "أين" و"هؤلاء". ثم إن مسمياتها لما كانت عنصر الكلام وبسائطه التي تركب منها، افتتحت السورة بطائفة منها؛ إيقاظاً أي المناسلة المنابلة المنابلة على أن المتلو عليهم كلام منظوم مما ينظمون منه كلامهم، اي طواب بالمعارضة

= بالحروف في كونما غير عاملة ولا معمولة، وهذا عنده يسمى بالشبه الإهمالي (أي الحروف المهملة)، وذهب غيره إلى أنها ليست معربة؛ لعدم تركبها مع العامل، ولا مبنية؛ لسكون آخرها في حالة الوصل وما قبله ساكن، وليس في المبنيات ما هو كذلك، وذهب بعضهم (أي الزمخشري) إلى أنها معربة حكما لا لفظا، والمراد به قابلية الإعراب، وإنه بالقوة كذلك، ولولاه لم يعل "فتي" لتحرك الياء وانفتاح ما قبله. والخلاف لفظي مبني على الحتلافهم في تفسير المعرب والمبني. وكلام المصنف محتمل وإن كان الأول أظهر. (ملحص)

لتعذر الابتداء إلى: ولم يتعرض لذكر الهمزة مع خلوها عن تصدير المسمى؛ فإلها اسم مستحدث كما نص عليه ابن حيى، والكلام في الأسماء الأصلية. ومقتضيه: أي الفاعلية والمفعولية والإضافة، وهي المعاني المقتضية للإعراب. ولذلك إلى: ولكون هذه الأسماء موقوفة يفتقر فيها التقاء الساكنين لكون سكون الوقف في معرض الزوال، بخلاف ما سكونه لازم، فإنه لا يحوز فيه ذلك، بل لا بد أن يحرك، إما بالفتح كـ "أين" أو بالجر كـ "هؤلاء" أو بالضم كـ "حيث"، وقيل: إن قوله: "لذلك" تعليل لكونما غير مبنية. [عبد الحكيم بتغيير: ٩٢] ثم إن إلى: توحيه لافتتاح السور بأسماء الحروف، وقد ذكر في "الكشاف" وحوها ثلاثة: أولها: ألها أسماء السور، والثاني: الإيقاظ، والثالث: ألها مقدمة لدلائل الإعجاز، والمصنف ذكر الأحيرين. "الإيقاظ" مصدر أيقظه إذا نبهه من نومه. [خفاجي: ٢٤٦/١] لمن تحده المن تحدى إلى المعارضة. والمعنى: ليوقظ من تحداه وعارضه من نومة الغفلة، فسهه على أن ما تلى عليه منظم المن تحده المن تحده المناخ المناخ المناخ المناخ المناخ عليه منظم المناخ المنا

لمن تحدي إلى طولب بالمعارضة. والمعنى: ليوقظ من تحداه وعارضه من نومة الغفلة، فينبهه على أن ما تلي عليه منظم مما تركب منه كلامهم فعجزهم عن معارضته مع علو كعبهم في صناعة الكلام ليس إلا لأنه من عند الله. [خفاجي ملخصا: ٢٤٧/١] على أن المتلو الح: فإن قبل: إن هذه الألفاظ موضوعة للحروف المقطعة، فكيف تدل على الإيقاظ، وعلى ما يتيقظ له من الإعجاز؟ قلت: إنه من الدلالة العقلية، وهي قد تدل على أمور متعددة كصوت غناء من وراء جدار يدل على أن حلفه ناسا في لهو ولعب، واجتماع لما يسرهم، وهنا لما صدر الكلام بحذه الحروف و لم يرد إفادة مسماها، والمتكلم بليغ يصون كلامه عن العبث دل عقلا على أن الإشارة إلى ما ذكره المصنف، وكذلك إذا سمعنا معلما يهجي طفلا علمنا منه أنه سيقرئه. [خفاجي ملخصا: ٢٤٧/١]

فلو كان من عند غير الله لما عجزوا عن آخوهم مع تظاهرهم وقوة فصاحتهم عن الإعجاز؛ فإن الإتيان بما يدانيه، وليكون أول ما يقرع الأسماع مستقلا بنوع من الإعجاز؛ فإن النطق بأسماء الحروف مختص بمن خط ودرس، فأما من الأمي الذي لم يخالط الكُتّاب النطق بأسماء الحروف مختص بمن خط ودرس، فأما من الأمي الذي لم يخالط الكُتّاب فمستغرب مستبعد خارق للعادة كالكتابة والتلاوة سيما وقد راعى في ذلك ما يعجز عنه الأديب الأريب الفائق في فنه، وهو أنه أورد في هذه الفواتح أربعة عشر اسماً هي نصف أسامي حروف المعجم، إن لم تعد فيها الألف حرفاً برأسها في تسع وعشرين سورة بعددها إذا عد فيها الألف، مشتملة على أنصاف أنواعها،.....

كالكتابة إلى: ليس المراد: أنه و المشهور. قوله: سيما، السيّ بمعنى المثل، ثم استعمل بمعنى خصوصا، وأصل "سيما": استغرابه ولو لم تقع كما هو المشهور. قوله: سيما، السيّ بمعنى المثل، ثم استعمل بمعنى خصوصا، وأصل "سيما": لا سيما حذف "لا" في اللفظ، لكنه مراد، و"ما" زائدة أو موصولة أو موصوفة، وعده النحاة من كلمات الاستثناء؛ لأنه للاستثناء عن الحكم المتقدم؛ ليحكم عليه على وجه أتم من جنس الحكم السابق، وفي ما بعده ثلاثة أوجه، وإيقاع الجملة الحالية بعده كما وقع في عبارة المصنف وإن كثر في كلام المصنفين إلا أن النحاة لم يذكروه. [خفاحي بتغيير: ٢٤٩١] الأديب: أي العارف بفنون العربية وهو من الاصطلاحات المؤلدة، (خفاحي) هذه الفواتح: أوائل السور أربعة عشر اسما بعد حذف المكررات، وهي الألف واللام والميم والصاد والراء والكاف والماء والعين والطاء والسين والحاء والقاف والنون. [عبد الحكيم: ٩٤] حروف المعجم إلى: [جعل الأزهري التركيب من إضافة الموصوف إلى الصفة، فنقل عن الليث أن الحروف المقطعة سميت معجمة؛ لأنها أعجمية غير المنقوطة بالمهملة. (غلام مصطفى)] اعلم أن حروف المعجم عند الكافة تسعة وعشرون حرفا، أولها: الألف، وآخرها: الياء، إلا أبا العباس؛ مصطفى)] اعلم أن حروف المعجم عند الكافة تسعة وعشرون حرفا، أولها: الألف، وآخرها: الياء، إلا أبا العباس؛ فإنه يعدها ثمانية وعشرين حرفا، أولها: الإلف، وآخرها: الياء، إلا أبا العباس؛

عن آخرهم إلخ: والمراد به: الاستيعاب والشمول، وقال العلامة: هو أبلغ من جميعهم؟ لأن "عن" للمحاوزة، فالمراد عجزوا عجزا متجاوزا عن آخرهم فشملهم كلهم أولاً، وتحاوز عنهم ثانياً فهو أبلغ من عجزوا جميعا. [خفاجي بتغيير: ٢٤٨/١] وليكون إلخ: الفرق بين هذا الوجه والوجه السابق: أن دلالة هذا على الإعجاز والغرابة من نظم القرآن نفسه؛ لصدورها عمن لم يجز منه تعلم، ودلالة ذلك باعتبار التنبيه على غرابة نظم القرآن فلو تحدي به كاتب وقادر لجاز، بخلاف الثاني. (طيبي)

وهي ما يضعف إلى: هي لا ينقطع جري النفس معه، بل يمكن أن يتلفظ به ويتنفس، فيحصل بصوت ضعيف، وهذا معنى عدم الاعتماد. (خطيب) المجهورة إلى: لم يعرف المصنف المجهورة لأن ذلك عرف من جعلها مقابلة للمهموسة، فهي ما يقوى الاعتماد على مخرجه؛ ولذلك كان مجهورا؛ لأنه لا يخرج إلا بصوت قوي يمنع النفس من الجري معه، وهي ثمانية عشر، والمهموسة عشرة، فالمجموع ثمانية وعشرون. [خفاجي ملخصا: ٢٥٢/١] ومن الشديدة إلى: اعلم أن أهل الأداء من القراء ذكروا أن الحروف إما شديدة أو رخوة أو متوسطة بينهما، وعبارة المصنف تقتضي أن تكون الحروف شديدة أو رخوة فقط، ومعنى الشديد على ما ذكره "سيبويه": ما يمنع الصوت [لأنك تلفظ به في آن، ثم يتقطع، والرخوة بخلافه. (عبد الحكيم: ٣٦)] أن يجري في الحروف، فلو رمت مد صوتك في القاف والجيم نحو: الحق والحج لامتنع عليك، والفرق [بين] المجهورة والشديدة باعتبار عدم حري النفس في المجهورة وعدم حري الصوت في الشديدة، وكذا الفرق بين الهمس والرخاوة: أن الجاري في المصس النفس، وفي الرخاوة الصوت، وقد يجري النفس ولا يجري الصوت كما في الكاف والتاء، وقد يجري الصوت ولا يجري النفس كالغين والضاد المعجمتين، فبين المجهور والشديد عموم وخصوص من وجه، فمادة الصوت ولا يجري النفس كالغين والضاد المعجمتين، فبين المجهور والشديد عموم وخصوص من وجه، فمادة الاجتماع: حروف "أحد قط" ومادتا الافتراق: الكاف والتاء؛ فإلهما شديدة وليس بمجهورة، وباقي حروف المجهورة بجهور وليس بشديد. [خفاجي ملخصا: ٢٥٣/١]

أقطك إلخ: بفتح الهمزة وكسر القاف ينير، وقيل: بفتح القاف وسكون الطاء يعني أحسبك، يقال: قطك أي حسبك وكافيك.(ع) همس: مثلثة الفاء: الشجاع، وقرئ بصيغة الماضي. (ع) ومن المطبقة إلخ: سميت بها؛ لإطباق أي إلصاق بعض اللسان عند حروجها على ما يحاذيه من الحنك الأعلى، وقوله: "المنفتحة" بصيغة اسم الفاعل من الانفتاح سميت بها؛ لانفتاح ما بين اللسان والحنك عند حروجها والنطق بها، وفي تسميتها مجاز؛ لأن الحروف نفسها لا تلصق وتنفتح، وإنما تطبق وتنفتح عند نطقها اللسان. [حفاجي بتغيير: ٢٥٣/١] نصفها: وهي الألف واللام والراء والكاف والهاء والعين والسين والحاء والقاف والنون. [عبد الحكيم: ٩٦]

"قد طبح" نصفها الأقل لقلتها، ومن اللينتين الياء؛ لأنها أقل ثقلاً، ومن المستعلية وهي: التي يتصعد الصوت بها في الحنك الأعلى، وهي سبعة: القاف والصاد والطاء والحاء والخاء والغين والضاد والظاء نصفها الأقل، ومن البواقي المنخفضة نصفها، ومن حروف البدل وهي أحد عشر على ما ذكره سيبويه، واختاره ابن جني، ويجمعها "أجد طويت منها" الستة الشائعة التي يجمعها "أهطمين"، وقد زاد بعضهم على حروف الإبدال أي ذكر الشهورة والواي في "صراط وزراط" والفاء في سبعة أخرى وهي: اللام في "أصيلال" والصاد والزاي في "صراط وزراط" والفاء في "حدف" والعين في "أعن" والثاء في "ثروغ الدلو" والباء في "با اسمك" حتى صارت أصد عشر، وقد ذكر منها تسعة: الستة المذكورة واللام والصاد والعين.

قد طبح: بالجيم الطبح: الضرب على الشيء الأحوف. لقلتها: لقلة القلقة بالنسبة إلى ما يتركب منها لا لقلتها في نفسها. من اللينتين إلخ: الواو والياء، ولم يعتد بالألف؛ لانقلابها من أحدهما، أو لأنها ليس حرفا برأسها [خفاجي ملخصا: ٢٥٤/١] الحنك الأعلى: وهو باطن أعلى الفم من داخل. نصفها الأقل: وهو القاف والصاد والطاء. المنخفضة نصفها: الألف واللام والميم والراء والكاف والهاء والياء والعين والسين والجيم والنون.

من حروف البدل إلخ: وهي الحروف التي تبدل من غيرها. أجد طويت منها: فـــ "منها" داخلة في حروف البدل، و"أحد" أمر من الإحادة، و"طويت" فعل من الطيّ، وما ذكر لأجل جمع الحروف تقرؤه كيفما شئت، ولا حاحة إلى تفسيره حتى يتكلف كما قيل: إن أهطمين من الهطم وهو الكسر. [خفاجي بتغيير: ٢٥٥/١] في أصيلال إلخ: أصله: أصيلان، ولامه مبدلة من النون؛ فإن الأصيل: هو الوقت الذي بين العصر والمغرب، جمعه أصل وآصال وأصائل، وقد يجمع على أصلان مثل: بعير وبعران، ثم صغروا الجمع، فقالوا: أصيلان، ثم أبدلوا "ثونه" "لاما" فقالوا: أصيلال، وهذا التصغير شاذ؛ لأن الجمع لا يصغر إلا أن يردّ إلى أقل العدد، وقيل: هو مفرد بمنزلة غفران، وهو الأصح.

قوله: والصاد والزاء في صراط وزراط؛ فإنهما بدلان من السين؛ لأن أصل صراط: سراط بالسين كما مرّ، و"حدف" أصله: حدث بمعنى القبر، وأعن أصله: أن؛ فإن بني تميم يقولون في أن المشددة والمفتوحة والمكسورة: عَنَّ، وفي أن المصدرية والشرطية عن، والهمزة للاستفهام، قوله: ثروغ الدلو؛ فإن ثاءه بدل من الفاء، وأصله: فروغ جمع فرغ، وهو مخرج الماء من الدلو من بين العراقي [العراقي: جمع عرقوة يفتح العين وضم القاف، وعرقوتان: الخشبتان اللتان تعرضان على الدلو كالصليب. (صراح)]، وأصل "با اسمك" ما اسمك، وقيل فيه: با اسبك. قوله: حتى صارت ثمانية عشر من جمع أحد عشر على ما ذكره سيبويه، وسبعة أحرى. [خفاجي بتغيير: ٢٥٦/١]

ومما يدغم في مثله ولا يدغم في المقارب، وهي خمسة عشر: الهمزة والهاء والعين والصاد والطاء والميم والياء والحاء والغين والضاد والظاء والشين والزاي والفاء والواو نصفها الأقل، ومما يدغم فيهما، وهي الثلاثة عشر الباقية نصفها الأكثر: الحاء والقاف والكاف والراء والسين واللام والنون؛ لما في الإدغام من الحفة والفصاحة، ومن الأربعة التي لا تدغم فيما يقاربها ويدغم فيها مقاربها، وهي: الميم والراء والشين والفاء نصفها.

والهاء: قال الزمحشري في "المفصل": الهاء يدغم في الحاء وقعت بعدها أو قبلها، كقولك في: أجبه حاتما وهذه اذبح أحبحاتما واذبحاذه، قوله: والعين في "المفصل": أن العين يدغم في الحاء وقعت قبلها أو بعدها، كقولك في: ارفحاتما واذبح عتودا ارفع حاتما واذبح تودا. قوله: والخاء في "المفصل": أن كلا من الخاء والغين مدغم في الأحرى، فيقال: اسلخ غنمك وادمغ حلقا. قوله: والراء، في "المفصل": الراء لا يدغم إلا في مثلها كما في: ﴿ وَاذْكُر رَبِكُ ﴾ (آل عمران: ٤١)، وفي "المفصل" أيضا: أن الطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء، ستتها يدغم بعضها في بعض، وإن الضاد والزاء والسين يدغم بعضها في بعض. (عص)

والميم إلح: وأما نحو: "أعلم بالشاكرين" و"يحكم بينهم" و"مريم بهتانا" وإن ذكره ابن الجوزي في أنواع الإدغام؛ متابعة للمتقدمين، إلا أنه قال في "النشر": إنه غير صواب وإنه نوع من الإحفاء كذا في "الإتقان". [عبد الحكيم: ٩٨] والواو: والواو يدغم في الياء كما في طيّ ومرميّ. نصفها الأقل: الظاهر نصفها الأكثر؛ لأنه ذكر الهمزة والهاء والعين والصاد والطاء والميم والياء، ومع ذلك لا يتم ما ذكره من النكتة في ذكر الأكثر من الثلاثة عشر؛ لأنه ذكر فيما لا يدغم أيضا "الأكثر" بل نقول: بين هذا القول وكلامه في "الثلاثة عشر الباقية"، وكلامه في "الثلاثة عشر الباقية"، وكلامه في "الأربع" تدافع؛ لأنه يجب أن يجعل قوله: "والزاء والشين" هنا المنقوطتين فيكون غير المنقوطة مما يدغم في ما يقاربه بحكم قوله: في الثلاثة عشر ومما يدغم في المقارب غير المنقوطتين بكون المذكور أكثر من النصف، وإن جعل أحدهما غير المنقوطة لا يكون مما لا يدغم في المقارب. (عص)

وهي الميم إلى: قال الفاضل السيالكوتي تحته: يجمعها "مشفر" وعد الراء المهملة مما لا يدغم فيما يقاربهما على التغليب اعتمادا على ما سبق من عدّه مما يدغم فيهما؛ لأن المقصود بالذات بيان ما يدغم فيما يقاربها، إذ يقال: إن عدّ الراء سابقا مما يدغم في مقاربها على القول الصحيح، وعدّ ههنا مما لا يدغم فيه على القول الأكثر كما عرفت، والمذكور منها النصف الحقيقي أعني الميم والراء، فاندفع إشكال التدافع الذي تحير فيه الناظرون. [عبد الحكيم : ٩٨]

ولما كانت إلخ: الذلق الطرف، وذلق اللسان أي طرفه، وهذا غير مستقيم؛ فإن الميم والباء والفاء لا يعتمد على طرف اللسان، فلا بد من ذكر الشفة بعد اللسان، ويقابل الذلاقة الإصمات، والأولى أن يقال: سميت حروف ذلاقة؛ لسهولتها فلذلك لا يكاد توجد كلمة رباعية أو خماسية معراة من حروف الذلاقة، فكأنما هي المنطوق يها، والمصمتة ضدها، وهي الحروف التي لا يتركب منها على انفرادها رباعي أو خماسي؛ لكونما ليست مثلها في الخفة، فكأنها صمت عنها؛ لقلتها وكثرة الحلقية، والذولقية معروفة بالاستقراء. [خفاجي ملخصا: ٢٥٧/١] ولو استقريت: [فيه إشارة إلى وحه ترجيح الحروف المذكورة.] لما ذكر المصنف أن المذكور من أنواع الحروف أنصافها تقريباً أشار هنا إلى أنه وإن كان بحسب الظاهر كذلك إلا أنه لكثرة وقوع ما ذكر في الكلام كأنه ذكر أكثرها بل كلها فإن للأكثر حكم الكل. (خفاجي بتغيير) مكثورة بالمذكورة: أي مغلوبة بالنسبة إلى التي ذكرت فيها، من كاثرته فكثرته إذا غلبته في الكثرة، فهو مكثور أي المذكورة أكثر استعمالا من المتروكة، يعني النصف التي ذكر الله تعالى في فواتح السور أكثر استعمالا في كلام العرب من النصف المتروكة في فواتح السور.[خفاجي ملخصا: ٢٥٩/١] التي أصولها: إنما قال: أصولها؛ لأنه يزاد على ثلاثي الفعل واحد واثنان وثلاثة، وعلى رباعيه واحد واثنان، وعلى ثَلاثي الاسم واحد نحو: ضارب، واثنان كمضروب، وثلاثة كمستخرج، وأربعة كاستخراج، وعلى رباعيه واحد كمدحرج، واثنان كمتدحرج، وثلاثة كاحرنجام، ولم يزد في خماسيه غير حرف مد قبل الآخر نحو سلسبيل أو بعده بحردا عن التاء كقبعتري، أو منها كقبعترات وشذَّ زيادة غيره. (عبد الحكيم، عبد الغفور) في الأقسام الثلاثة إلخ: ففي الاسم ككاف الضمير وتائه، وفي الفعل نحو: "ق" أمر من الوقاية، وفي الحرف كثير كواو العطف وباء الجر. [خفاجي ملخصا: ٢٥٩/١]

وفي الفعل بحذف كـ "قل"، وفي الاسم بغير حذف كـ "من"، و به كـ "دم" في تسع سور؛ لوقوعها في كل واحد من الأقسام الثلاثة على ثلاثة أوجه: ففي الأسماء إذ و ذو ومن، وفي الأفعال قل وبع وخف، وفي الحروف من وإن ومذ على لغة من جر بها. وثلاث ثلاثيات؛ لجيئها في الأقسام الثلاثة في ثلاث عشرة سورة تنبيها على أن أصول الأبنية المستعملة ثلاث عشرة عشرة منها للأسماء، وثلاثة للأفعال، ورباعيتين وخماسيتين تنبيها على أن لكل منهما أصلا كجعفر وسفرجل، وملحقا وما لم في سورتين وهما كهيمو ومعسق كقردد وجحنفل، ولعلها فرقت على السور ولم تعد بأجمعها في أول القرآن لهذه وموالكان المرتبع ما فيه من إعادة التحدي وتكرير التنبيه والمبالغة فيه.

ثلاث عشرة: وجه الضبط: أن الحرف الأول من الاسم الثلاثي لا يكون إلا متحركا لئلا يلزم الابتداء بالسكون، والحركات ثلاثة، وآخر الاسم غير معتبر؛ لعدم لزومه، والوسط متحرك بثلاث حركات أو ساكن، والحاصل من ضرب ثلاثة في أربعة اثنا عشر سقط منها اثنان فعل بضم الفاء وكسر العين وعكسه؛ لثقلهما، فصار أبنية الاسم عشرة، وأول أصل الأفعال – وهو الماضي – مفتوح لا غير، وعينه لا تكون ساكنة، فأبنيته ثلاثة، و لم يعتبر المجهول؛ لأنه فرع المعلوم وليس من أصول الأبنية، فأبنية الثلاثي ثلاث عشرة. [خفاجي ملخصا: ٢٦٠/١]

وثلاثة: وهو ضم العين وفتحها وكسرها. أصلا إلخ: والمراد بالأصل: ما وضعت عليه الكلمة ابتداء، والملحق: الكلمة التي فيها زيادة لم يقصد بما إلا جعل ثلاثي أو رباعي موازنا لما فوقه محكوما له بحكم مقابله. [خفاجي: ٢٦٠/١] جعنفل: بتقديم الجيم على الحاء المهملة: الغليظ الشفة. ولعلها فرقت إلخ: جواب سؤال تقديره: أن الألفاظ إذا ذكرت لإعجاز ما تركب منها أو لإعجاز مبلغها فلم تذكر جملتها، فأجاب: بأنها فرقت؛ لتدل على ما ذكره بقوله: ثم إنه ذكرها مفردة وثنائية إلخ، ولو جمعت لم يتنبه لهذا. [خفاجي: ٢٦٠/١] مع ما فيه إلخ: إشارة إلى جواب ثان، و هو أن في ذكر الحروف متفرقة قوة ليست في جمعها في محل واحد. [خفاجي ملخصا: ٢٦١/١]

والمعنى: أن هذا المتحدى به مؤلف من جنس هذه الحروف، أو المؤلف منها كذا، وقيل: هي أسماء السور، وعليه إطباق الأكثر، سميت بها إشعاراً بألها كلمات معروفة التركيب فلو لم تكن وحيا من الله تعالى لم تتساقط مقدر هم دون معارضتها، واستدل عليه بألها لو لم تكن مفهمة كان الخطاب بها كالخطاب بالمهمل والتكلم بالزنجي مع العربي، و لم يكن أي دالة على المعنى المنتحص التحص القرآن بأسره بيانا وهدى. ولم أمكن التحدي به، وإن كانت مفهمة، فإما أن يراد بها السور التي هي مستهلها على ألها ألقابها، أو غير ذلك، والثاني باطل؛ لأنه إما أن يكون المراد ما وضعت له في لغة العرب، وظاهر أنه ليس كذلك، أو غيره وهو باطل؛

والمعنى إلخ: ["والمعنى" عطف على قوله: "ثم إن مسمياتها" أي المعنى على تقدير كونها أسماء الحروف افتتحت السور بما تقديمة للإعجاز هكذا.] يعنى أن المتحدى به – وهو القرآن – مؤلف من حنس هذه الحروف، هذا إذا جعل "الم" حبر مبتدأ محذوف. قوله: "أو المؤلف منها" أي من الحروف كذا أي متحدى به ومطالب بالمعارضة، هذا على جعل "الم" مبتدأ حبره محذوف، ولا يخفى أن هذه المقطعات إنما يكون لها حظ من الإعراب إذا كانت أسماء للسور، وأما نظم التعداد فهو مستغن عن هذا التأويل إلا أن يقال: إن المصنف إنما ذكر هذا بيانا للمعنى من غير نظر لإعرابه وعدمه وإن كان تصريحه بوجهي التقدير ينبو عنه. [خفاجي ملحصا: ٢٦١/١]

أو المؤلف: هذا على تقدير حذف الخبر. إشعارا إلخ: فهم منه أن في هذا الوجه إيقاظا للإعجاز أيضا كما في الأول إلا أن في الأول كانت الإفادة مقصودا بالذات وهنا بالعرض؛ لأن الإشعار به جاء من أصل المنقول عنه؛ لترجيح التسمية به دون غيره، وقد قالوا: إن العرب سمت بالحروف أيضا نحو: "لام" اسم رجل من "طي"، و"عين" للماء وللسحاب، و"قاف" للجبل. [خفاجي ملحصا: ٢٦٢/١] كالخطاب بالمهمل: وفيه أنه يكفي في كونها مفهمة كونها موضوعة لحروف الهجاء إلا أن يقال: إنها تصور لم يتعلق به حكم لا يخرجه عن أن يكون كالمهمل، فالمعنى لو لم تكن مقهمة حكما أو ما يتعلق به حكم. (عص)

بيانا: أي كلاما معربا عما في الضمير. ولما أمكن إلخ: إذ لا نقصان في الكلام أقبح من أن يوحد فيه ما لم يكن مفهما، والناقص شاهد بطلانه معه فلا معنى لطلب معارضته. (ع) ألقائها: اللقب: هو العلم المشعر بالمدح أو الذم، والإشعار ههنا خفي، وينافي كونها ألقابا ما قالوا: إن العلم المنقول لا يكون إلا مضافا أو معرفا باللام. (عص) أقول: المراد باللقب ههنا الاسم فلا إيراد، فتأمل. (عب) والثاني: ولا يخفى أن كونها ألقابا للسور بالنقل الشرعي فلم لا يجوز أن تكون ألقابا لغيره كالقرآن كله. (عص) وظاهر: لأنه لم يوضع "الم" في لغة العرب لشيء.

لأن القرآن أنزل على لغتهم؛ لقوله تعالى: ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ فلا يحمل على ما (الشَّمْرَاء: ١٩٥) ليس في لغتهم. لا يقال: لم لا يجوز أن تكون مزيدة للتنبيه، والدلالة على انقطاع كلام واستئناف آخر كما قاله قطرب، أو إشارة إلى كلمات هي منها، اقتصرت اي مأحوذة منها عليها اقتصار الشاعر في قوله:

قلتُ لها: قفى فقالتْ لى: قَافْ

كما روي عن ابن عباس على أنه قال: "الألف آلاء الله، واللام لطفه، والميم ملكه"، وعنه: أن "الر" و"حم" و"ن" مجموعها: "الرحمن". وعنه: أن "الم" معناه أنا الله أعلم، ونحو ذلك في سائر الفواتح. وعنه: "أن الألف من الله، واللام من جبريل على، والميم من محمد عليهما الصلاة من محمد عليهما الصلاة والسلام، أو إلى مدد أقوام وآجال بحساب الجمل كما قاله أبو العالية هده......

لا يقال إلخ: أورد منوعا على الشقوق الثلاثة المذكورة في الاستدلال مستندا بالوجوه التي فسر المقطعات بها. (ع) مؤيدة إلخ: لا نسلم أنما لو لم تكن مفهمة يلزم المحالات الثلاث لجواز أن تكون مزيدة إلخ، وإنما نقل الاستئناف عن قطرب؛ لغرابته، وقطرب: لقب الإمام في العربية وهو محمد بن المستنير، تلميذ سيبويه، وهو الذي لقبه به لما كان يبكر إليه، فيقول: ما أنت إلا قطرب ليل، والقطرب اسم دويبة لا تزال تمشي ليلا وتسكن نحارا. [خفاجي ملخصا: ٢٦٤/١]

قطرب: بضم القاف والراء من تلاملة سيبويه، زعم أن العرب إذا استأنفت كلاما فمن شألهم أن يأتوا بغير ما يريدون استئنافه، فيجعلونه تنبيها للمخاطبين على قطع الكلام الأول واستئناف الكلام الآخر كما في أما بعد. (بايزيد) أو إشارة: لا نسلم أن عدم إرادة ما وضعت له في لغة العرب ظاهر لجواز أن يكون أسماء الحروف التهجي إشارة إلى الكلمات التي اقتصرت منها. (ع) قاف: وقفت، تمامه:

لا تحسيي أنا نسينا الإيجاف

أي الإحراء من الوحيف، وهو سرعة سير الإبل والخيل. (ع) قال الألف: فالمعنى: القرآن يشتمل على آلاء الله ولله وملكه. (عص) مجموعها: فيه أنه لا يقتضي أن تكون مفهمة أول السورة. مدد أقوام: عطف على قوله: إلى كلمات، فيكون في حيز الإشارة.

متمسكاً بما روي أنه المنابع لل أتاه اليهود تلا عليهم "الم" البقرة، فحسبوه، وقالوا: وراه البحاري في تاريخه الحدى وسبعون سنة، فتبسم رسول الله على فقالوا: فهل غيره؟ فقال: "المص والر والمر"، فقالوا: خلطت علينا، فلا ندري بأيها نأخذ. فإن تلاوته إياها بهذا الترتيب عليهم وتقريرهم على استنباطهم دليل على ذلك، وهذه الدلالة وإن لم تكن عربية لكنها لاشتهارها فيما بين الناس حتى العرب تلحقها بالمعربات كالمشكاة والسحيل والقسطاس، أو دالة على الحروف المسوطة مقسما بحا؛ الشرفها من حيث إلها بسائط أسماء الله تعالى ومادة خطابه.

فحسبوه: بفتح السين من الحساب وهو العد. (عصام) دليل على ذلك: إشارة إلى المدد والآجال، وهذا حواب عن سؤال، تقديره: كيف يكون قول اليهود حجة؟ فأحيب بأن الدليل هو عدم إنكاره وتقريره لهم على ما ذكروه، وتبسمه الله ليس للإنكار بل إشارة إلى غلطهم في تعيينهم للمعدود المذكور، وهذا لا يقتضي إنكار أصله، وفيه نظر. [خفاجي: ٢٦٧/١]

تلحقها: أي تلحق تلك الدلالة الأسماء المذكورة. كالمشكاة إلخ: هي في لسان الحبشة: كوة يكون فيها مصباح، والسحيل كسكيت: حجارة كالمد معرب "شككل" وكانت طبخت من نار جهنم، والقسطاس: الميزان بلسان الروم. [خفاجي: ٢٦٧/١] إلها بسائط إلخ: لأن أسماء الله تعالى لكونما أسماء مركبة من حروف الهجاء، فإن الأسماء من أقسام الكلمة، والكلمة: لفظ موضوع لمعنى مفرد، ومادة خطابه؛ لأن الخطاب بالكلام، فمادة خطابه الحروف المبسوطة. (ملخص)

هذا إلخ: قبل: إنه ابتداء كلام أي خُذ هذا المذكور. وقبل: المرفوع المحل حبر مبتدأ مقدر أي الأمر والشأن هذا، وعندي: أنه منصوب بـــ"دع" مقدرة؛ لأن عادة العرب في مثله أن يقولوا: دع. وقبل: "ها" اسم فعل يمعنى خذ، و"ذا" مفعوله، ويبعده رسمه متصلا في جميع النسخ، والواو بعده للحال، وقبل: إنه عطف على قوله: لحب لا يجوز. [خفاجي بتغيير: ٢٦٧/١] وإن القول: عطف على قوله: لم لا يجوز، معارضة بعد المنع. (ع) لأن التسمية: تركيب الاسم عند العرب أن يكون من اسمين كـــ"بعلبك"، وأما من ثلاثة أسماء أو أربعة أو خمسة فمستنكر، نحو: الم و المص و كهيعص.

وتؤدي إلى اتحاد الاسم والمسمى، وتستدعي تأخر الجزء عن الكل من حيث إن الاسم يتأخر من المسمى بالرتبة؟ لأنا نقول: هذه الألفاظ لم تعهد مزيدة للتنبيه والدلالة على الانقطاع، والاستئناف يلزمها وغيرها من حيث إنحا فواتح السور، والمدلالة على الانقطاع، والاستئناف يلزمها وغيرها من حيث إنحا فواتح السور، ولا يقتضي ذلك أن لا يكون لها معنى في حيزها، ولم تستعمل للاختصار من حواب نقوله: مزيدة للتنبيه في ذاتك حواب نقوله: مزيدة للتنبيه في المشعر فشاذ، وأما قول ابن عباس من فتنبيه على أن كلمات معينة في لغتهم، أما الشعر فشاذ، وأما قول ابن عباس من فتنبيه على أن هذه الحروف منبع الأسماء ومبادئ الخطاب، وتخيل بأمثلة حسنة، ألا ترى أنه عد كل حرف من كلمات متباينة، لا تفسير، وتخصيص هذه المعاني دون غيرها؛

وتؤدي: وهو باطل، سواء كان المسمى مسمى بالمطابقة أو التضمن؛ لأن المسمى مدلول، والاسم دال، ولا بد للدلالة من طرفين، وهذا علم أنه لا ينفع في دفعه ما سيذكره، وإنما النافع منع بطلان اتحاد الاسم والمسمى بالذات وبيان تغاير الاعتبار (عص) اتحاد الاسم إلخ: لأن كل واحد منها اسم لجميع السورة، ومن جملة السورة هذه الأسماء أنفسها، وهو مبني على توهم أن حكم الكل وحكم كل واحد من أجزائه متحدان إذا لم يكن الكل معروضا للهيئة الوحدانية؛ إذ ليس هذا الكل إلا الأجزاء، وعلى هذا التوهم بناء شبه كثيرة في كلامهم، قالوا: في نفي إفادة الخبر المتواتر العلم أنه يحوز الكذب على كل واحد من الآحاد فيجوز على الكل. [عبد الحكيم بتغيير: ١٠٣]

من حيث إلخ: لأن الاسم إنما يطلب لأجل المسمى فهو متأخر عنه في الرتبة العقلية، والجزء مقدم على الكل في الرتبة، ولو كان جزء الشيء اسما له لزم تأخر الجزء عن نفسه؛ لتأخره حينئذ عن مسماه وهو الكل.[عبد الحكيم بتغيير: ١٠٤] لم تعهد إلخ: لم تعرف وتشتهر بما ذكر، هذا ردّ لقول قطرب، وأما الاستئناف فحاصل بكل ما وقع في الابتداء. قوله: ولا يقتضي ذلك إلخ أي ما ذكر، والمراد: أن المذكور مخالف للمعهود، ومثله لا يرتكب بغير مقتض ولا مقتضى له هنا، فلا وجه لارتكابه، وقيل غير ذلك ولكن لا يخلو عن تكلف.[خفاجي ملخصا: ٢٦٩/١]

ولم تستعمل: حواب لقوله: إشارة إلى الكلمات. وتمثيل: تمثيل لما هو هذه الحروف منبعه ومباديه. (عص) بأمثلة حسنة: يعنى لو قال: اللام تدل على اللعن، والميم على المكر، لكان يحتمله، لكنه أتى في المثال باللفظ الحسن. [عبد الحكيم: ٤٠١] ألا ترى إلخ: تقرير لمدعاه بأنه عدها من كلمات متباينة، فعد الألف تارة من "أنا"، وتارة من "لله"، وتارة من "آلاء الله"، واللام تارة من "حبريل"، فتارة من "لطفه"، والميم تارة من "أعلم"، وتارة من "محمد"، وتارة من ملكه"، واللفظ الواحد لا يمكن أن يكون كذلك. [خفاجي: ٢٧٠/١] لا تفسير إلخ: قال الفاضل السيالكوتي: وإن كان ظاهر قوله: معناه أنا الله أعلم، وغيره يدل على التفسير والتخصيص، إلا أنه تسامح بإقامة المثال مقام =

إذ لا مخصص لفظا ومعنى، ولا بحساب الجمل، فتلحق بالمعربات، والحديث لا دليل فيه؛ لجواز أنه الشال تبسم تعجباً من جهلهم، وجعلها مقسما بما وإن كان غير متنع لكنه يحوج إلى إضمار أشياء لا دليل عليها، والتسمية بثلاثة أسماء إنما تمتنع إذا ركبت وجعلت اسما واحدا على طريقة بعلبك، فأما إذا نثرت نثر أسماء العدد فلا، وناهيك بتسوية سيبويه بين التسمية بالجملة والبيت من الشعر وطائفة من أسماء حروف المعجم، والمسمى هو مجموع السورة، والاسم حزؤها، فلا اتحاد،

في الشريعة، كذا في "الإتقان"، كذا في "السيالكوتي". (عبد الغفور)
تعجيا من جهلهم: [حيث حملوا ما نزل بلغة العرب على ما ليس في لغتهم فلا يوجد تقريرهم.] أي جهلهم لتفسيرهم النازل بلسان عربي بما ليس من معاني لغة العرب، وأما تلاوته فلا يعد ذلك فالظاهر أنه فلا فعل ذلك بحاراة معهم ليلزمهم بما يعرفونه، فتأمل. [حفاجي ملحصا: ٢٧١/١] محوج: يحوج حبر المبتدأ، أعني جعلها مقسما بما فلا توجيه لإدخال "لكن" عليه؛ لأنه للفع توهم ناش من كلام سابق، و لم يسبق ههنا كلام حتى ينشأ عنه توهم. (عص) فلا توضعار أشياء إلخ: لأن المضمر حينئذ فعل القسم وفاعله وحرفه وجوابه. قوله: "لا دليل عليها" لخلو قوله تعالى: وذلك الكتاب مما يتلقى به القسم من إن واللام فلا يصلح لكونه جوابا، والمراد بالدليل الدليل المعين، فلا يرد أن عطفه تعالى المحرور في مثل: في والقرآن المحيد دليل على القسم؛ لأن الواو في "والقرآن" تحتمل القسمية وغيرها فلا دليل فيها. [خفاجي ملخصا: ٢٧١/١] والتسمية: جواب عن المعارضة المذكورة بقوله: وأن القول. (ع) معلمك على وحه التركيب المزج بحيث يصير المجموع اسما واحدا يجري الإعراب على آخره. وفاهيك: أي كافيك بعلمك: على وحه التركيب المزج بحيث يصير المجموع اسما واحدا يجري الإعراب على آخره. وفاهيك: أي كافيك في صحة هذه الدعوى، وأصله من النهي كأنه ينهاك عن طلب دليل سواه، وهو مبتدأ حبره "بنسوية"، والباء في صحة هذه الدعوى، وأصله من النهي كأنه ينهاك عن طلب دليل سواه، وهو مبتدأ حبره "بنسوية"، والباء والدة بمفرد والمؤلف غير المفرد؛ لأنهم جعلوا اسم الحرف مؤلفا منه ومن حرفين مضمومين إليه نحو: "سمية مؤلف بمفرد والمؤلف غير المفرد؛ لأنهم جعلوا اسم الحرف مؤلفا منه ومن حرفين مضمومين إليه نحو: "صاد" مع أغما متغايران ذاتا وصفة، فلا يلزم من تسمية المؤلف بالمفرد اتحاد الاسم والمسمى كما لا يلزم ذلك من "ساد" مع أغما متغايران ذاتا وصفة، فلا يلزم من تسمية المؤلف بالمفرد اتحاد الاسم والمسمى كما لا يلزم ذلك من "ساد" مع أغما متغايران ذاتا وصفة، فلا يلزم من تسمية المؤلف بالمفرد اتحاد الاسم والمسمى كما لا يلزم ذلك من "ساد" مع أغما متغايران ذاتا وصفة، فلا يلزم من تسمية المؤلف بالمفرد اتحاد الاسم والمسمى كما لا يلزم ذلك من

عكسها في أسماء الحروف، فتأمل إخفاجي بتغيير: ٢٧٢/١

المعنى، وهذا كما نقل عنه في تفسير قوله: ﴿ مُثُمَّ لَتُسْأَلُنَ يَوْمَئِذِ عَنِ النَّعِيمِ ﴾ (التكاثر: ٨) أنه الماء الحار في الشتاء لم يرد به التفسير والتخصيص بل التمثيل، والقرينة على التسامح انتفاء المخصص اللفظي والمعنوي، وهو الظاهر. (غف) ولا بحساب: عطف على قوله: "للاختصار"، والأظهر إتيان اللام مقام الباء. (عص) فتلحق بالمعربات الحيّة: أي إن إلحاقها بالمعربات فرع استعمال العرب إياها في ذلك و لم يتحقق. [خفاجي: ٢٧٠/١] والحديث: هذا حواب لقول لأبي العالية. لجواز: قال ابن حجر: هذا أي القول بأن المقطعات إشارة إلى مدد الأقوام باطل لا يعتمد عليه، فقد ثبت عن ابن عباس شما الزجر عن عد أبي جاد، والإشارة إلى أن ذلك من جملة السحر وليس ذلك ببعيد فإنه لا أصل له في الشريعة، كذا في "الإيقان"، كذا في "السيالكوتي". (عبد الغفور)

وهو مقدم من حيث ذاته، ومؤخر باعتبار كونه اسما، فلا دور. والوجه الأول أقرب المحتلاف الجهنين الجهنين المحتلاف الجهنين المحتلاف المتنزيل، وأسلم من لزوم النقل ووقوع الاشتراك في الأعلام من واضع واحد؛ فإنه يعود بالنقض على ما هو مقصود بالعلمية. وقيل: إلها وهو التعين وعدم الالباس المرآن ولذلك أخبر عنها بالكتاب والقرآن. وقيل: إلها أسماء الله تعالى

وهو مقدم إلى: جواب لقوله: وتستدعي تأخر الجزء إلى يعنى أن ذات الجزء متقدمة على ذات الكل، وأما ذات الاسم فلا يجب تأخره عن ذات المسمى، نعم وصف الاسمية متأخر عن ذات المسمى بل جعله جزءا؛ لكونه اسما، فإن جعله اسما يتوقف على تصور الكل لا على تحققه، ألا ترى أنك تسمي ولدك قبل أن يولد؛ فإن تصور الموضوع له بتشخصه عند الوضع ليس ضروريا، بل يكفي تصوره بوصف مّا، وقد قال الله تعالى: ﴿وَمُبَشِّراً بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ (الصف: ٦) فتأمل. وفي "التفسير الكبير": إن الاسم لفظ دال على أمر مستقل بنفسه من غير دلالة على زمانه المعين، ولفظ الاسم كذلك، فيكون الاسم اسما لنفسه، فإذا جاز ذلك فلم لا يجوز أن يكون جزء الشيء اسما له. [خفاجي ملخصا: ٢٧٣/١]

والوجه الأول: وهو أنما أسماء للحروف افتتحت السور بها إيقاظا وتنبيها. أقرب: [لأن كونما أسماء الحروف للتهجي محقّق لا محالة، بخلاف غيره من الاحتمالات؛ فإنه مجرد احتمال.(عص)] وأوفق: فيه بحث؛ لأن جميع النكات التي ذكرت في تعداد حروف الهجاء حار في إيرادها مسماة بها إلا أن يقال: انتقال الذهن إلى اللطائف من غير تسمية أسرع منه إذا سمي بها؛ لأنه لما يتوجه منها إلى مسماها فريما يغفل عن لطائف قصدت بها. (عص) وأسلم إلخ: كلمة "من" هنا للتعليل وليست بصلة؛ لأنه يقتضي أن في الأول نقلا وليس كذلك و"من" التفضيلية مقدرة، والمعنى: أسلم من الوجه الآخر لأجل لزوم النقل في الثاني. [خفاجي ملخصا: ٢٧٤/١]

من واضع واحد إلخ: إشارة إلى أن الاشتراك مع تعدد الواضع لا محذور فيه، والاشتراك واقع في بعضها ك "الم" وهو مناف لمقصود العلمية وهو التمييز وعدم الالتباس، ثم إن الألفاظ وتلك اللطائف وإن وجدت في العلمية لكنها بطريق التبع لا بالقصد الأول، فلا ينافي قوله في العلمية: سميت بها إشعارا إلخ. [حفاجي: ٢٧٤/١] العلمية لكنها بطريق التبع لا بالقصد الأول، فلا ينافي قوله في العلمية: سميت بها إشعارا إلخ. [حفاجي: ٢،١] أخبر عنها: أي عن بعضها في فالم ذلك الكتاب، والبقرة: ١٠١)، و المصل كتاب أنزل (الأعراف: ٢،١) و إلى والمر تلك آيات الكتاب وقرآن مبين (الحجر: ١) وبهما في فرطس تلك آيات القرآن وكتاب مبين (النمل: ١). (عصام) وقيل إلخ: فيكون فالم ذلك الكتاب، أو بمعني أنا الم، ويكون ذلك الكتاب استئنافا، ويلائمه قوله تعالى: فالم الله بعل "الم" مبتدأ، و"الله" حبرا كما كان يؤيد كولها أسماء للقرآن فالم ذلك الكتاب. (عص)

ويدل عليه أن عليا - كرم الله وجهه - كان يقول: يا كهيعص، ويا حم عسق، ولعله أراد يا منزلهما، وقيل: الألف من أقصى الحلق وهو مبدأ المخارج، واللام مناحواب العبال وهو أوسطها، والميم من الشفة، وهو آخرها، جمع بينها إيماء إلى أن العبد ينبغي أن يكون أول كلامه وأوسطه وآخره ذكر الله تعالى. وقيل: إنه سر استأثره الله بعلمه، وقد روي عن الخلفاء الأربعة وغيرهم من الصحابة من ما يقرب منه، ولعلهم أرادوا: ألها أسرار بين الله تعالى ورسوله، ورموز لم يقصد بها إفهام غيره؛ إذ يبعد الخطاب بما لا يفيد. فإن جعلتها أسماء الله تعالى أو القرآن أو السور، كان لها حظ من الإعراب. أما الرفع: على الابتداء أو الخبر. أو النصب السور، كان لها حظ من الإعراب. أما الرفع: على الابتداء أو الخبر. أو النصب المتقدير فعل القسم على طريقة "الله لأفعلن" بالنصب أو غيره، كـ "اذكر"،

أو النصب إلخ: وظاهر تقديم المصنف الله النصب ترجيحه على الجر؛ لأنه يضعف عند بعض النحاة حذف الجر

وإبقاء عمله من غير عوض عنه، وإن لم يضمر القسم أضمر "أذكر" ونحوه مما يناسب المقام.[خفاجي: ٢٧٦/١]

استأثره الله: استأثر بالشيء استبد به، وخص به نفسه. وقد روي إلخ: روي عن أبي بكر فيه أنه قال: في كل كتاب سر، وسر الله في القرآن أوائل السور. وعن عمر وعثمان وابن مسعود في أهم قالوا: الحروف المقطعة من المكتوم الذي لا يفسر. وعن على فيه: في كل كتاب صفوة، وصفوة هذا الكتاب "حروف الهجاء". ولما كان عنالها لما ذهب إليه الشافعي من تأويل المتشاهات، أوّله وصرّفه عن ظاهره بقوله: ولعلهم أرادوا إلخ. (حسرو) أما الرفع إلخ: حبره ما بعده: إن صلح لذلك، نحو في الم ذلك الكتاب في إن جعل أسماء للقرآن أو السورة، و"الم الله" إن جعل اسما لله تعالى، وإلا فيقدر ما يليق بالمقام نحو "الم منزل الكتاب"، أو "أنا الم" إلى غير ذلك. [عبد الحكيم: ١٠٧] أو النصب إلخ: فإن قلت: كيف يجوز النصب فيما وقع بعد بحرور مع الواو نحو فق والقرآن المحلوف والمعطوف عليه في الإعراب، وإن جعلت القسم يلزم اجتماع قسمين على شيء واحد وهو المعطوف والمعطوف عليه في محل يقع فيه المحرور كان العطف على مستكره؟ قلت: يجعل الواو فيه للعطف، ولما كان المعطوف عليه في محل يقع فيه المحرور كان العطف على المحل أو للقسم، على أن يقدر حوابه من حنس ما بعده. (منه)

أو الجرعلى إضمار حرف القسم، ويتأتي الإعراب لفظا، والحكاية فيما كانت مفردة يود من غير على إضمار حرف القسم، ويتأتي الإعراب لفظا، والحكاية ليست إلا فيما عدا ذلك، أو موازنة لمفرد كـ "حم" فإنه كـ "هابيل"، والحكاية ليست إلا فيما عدا ذلك، وسيعود إليك ذكره مفصلا إن شاء الله تعالى. وإن أبقيتها على معانيها فإن قدرت بالمؤلف من هذه الحروف، كان في حيز الرفع بالابتداء أو الخبر على ما مر، وإن جعلتها مقسما بما يكون كل كلمة منها منصوبا أو مجرورا على اللغتين في: "الله لأفعلن"، ويكون جملة قسمية بالفعل المقدر له. وإن جعلتها أبعاض كلمات أو أصواتاً منزلة حروف التنبيه لم يكن لها محل من الإعراب، كالجمل المبتدئة والمفردات

والحكاية إلخ: هي أن تجيء باللفظ بعد نقله على صورته الأولى، يعنى أن الإعراب في المفرد نحو "ق" والمركب الذي على وزن المفردات كـــ"حم" بزنة هابيل، يكون ملفوظا، فيرفع في حالة الرفع وينصب في حالة النصب، ويجر في حالة الجر، ومحكيا بأن يسكن حكاية لحاله قبله، ويقدر إعرابه في حالات الثلاث، وما حالفهما نحو "كهيعص" يكون محكيا لا غير؛ لأنه ليس مفردا ولا بزنته. [حفاجي بتغيير: ٢٧٨/١] والحكاية: الحكاية فقط ليست إلا فيما عدا المفرد وما يوازنه.

وإن أبقيتها إلخ: عطف على قوله: فإن جعلتها أسماء للسور، وهذا ردّ على صاحب "الكشاف" حيث قال: ومن لم يجعلها أسماء للسور لم يتصور أن يكون لها محل من الإعراب، قوله: فإن قدرت إلح إشارة إلى التأويل الذي صارت به مبتدأ أو خبرا، وأما قبل التأويل كانت مسرودة على نمط التعداد و لم يمكن لها حظ من الإعراب، وما ذكره للزمخشري بناء على الظاهر قبل التأويل . [خفاجي بتغيير: ٢٧٩/١]

على ما مو: من قوله: والمعنى أن المتحدى به مؤلف إلح. وإن جعلتها إلح: إشارة إلى ما قدمه من جعل الحروف المبسوطة مقسما بها؛ لشرفها. قوله: على اللغتين، أي بعد حذف حرف الجر؛ فإنه ينصب بنزع الخافض، ويجر إبقاء لأثره؛ ليدل على الحذف. قوله: وإن جعلتها أبعاضا إلخ الأبعاض: جمع بعض، والمراد به الحروف المقتصر عليها كما روي عن ابن عباس عليها. [خفاجي بزيادة: ٢٨٠/١] منصوبا: لفظا إن كان مفردة، أو موازنة لها، وإلا فمحلا. (ع) أو أصواتا: الزوائد للتنبيه، وإنما عبر عنها بالأصوات؛ لأنها كالأصوات في أنها لا معاني لها. (عصام)

كالجمل إلخ: هي الجملة المستأنفة التي لا محل لها من الإعراب، والمفردات المعدودة: هي المسرودة على نمط التعديد ولا إعراب لها أيضا، وأورد مثالين ليطابق الممثل له من الفواتح؛ فإن بعضها مركب كالجمل وبعضها مفرد. [فائدة] قال ابن القيم في "بدائع الفوائد": "الم" مشتملة على الهمزة من أول المخارج من الصدر، واللام من وسطها وهي أشد الحروف اعتمادا على اللسان، والميم من آخر الحروف مخرجا وهو الشفة، فاشتملت على البداية =

المعدودة، ويوقف عليها وقف التمام إذا قدرت بحيث لا تحتاج إلى ما بعدها، وليس المعدودة، ويوقف عليها وقف التمام إذا قدرت بحيث لا تحتاج العامل الى معموله شيء منها آية عند غير الكوفيين، فأما عندهم ف والم في مواقعها، و والمص و كهيعص و وطه و وطه و والمص و وحم آية، و وحم المعرف أو فسر بالسورة المعرف المعرف أو فسر بالسورة المعرف أو فسر بالسورة

= والوسط والنهاية، وكل سورة افتتحت بما فهي مشتملة على بدء الخلق، ونهايته من المبدأ والمعاد، وعلى الوسط من التشريع والأوامر، فتأملها، وتأمل الحروف المفردة فإن سورها مبنية عليها، نحو "ق"؛ إذ ذكر فيها القرآن والخلق وتكرير القول ومراجعته، والقرب وتلقي الملك قول العبد، والسائق والقرين والإلقاء في جهنم والتقدم بالوعيد، وذكر المتقين والقلب والقرون والتنقيب والقيل وتشقق الأرض وإلقاء الرواسي فيها وبسوق النحل والرزق وذكر القوم وحقوق الوعيد. ومعانيها مناسبة لمعناها، وقال: فإذا الوعيد. ومعانيها مناسبة لمعناها، وقال: فإذا تأملت علمت أنه يليق بكل سورة ما بدئت به، وهو سر من أسرار البديعة. [خفاجي بتغيير: ٢٧٩/١]

وقف التمام: الوقف هو قطع الكلمة عما بعدها، فإن كان على كلام مفيد فحسن. ثم إن كان لما بعده تعلق بما قبله فهو الكافي، وإلا فهو التام. (عص) عند غير الكوفيين: اعلم أن في عدد الآيات مذاهب خمسة، مدني ومكي وكوفي وبصري وشامي، فالمدني: رواه شيبة المدني مولى أم سلمة عنها، ويزيد بن القعقاع المدني، والمكي: رواه ابن كثير وغيره من أهل مكة عن أبي وابن عباس محمد، والكوفي: عن حمزة بن حبيب الزيات مسندا إلى على يجمد، والبصري: عن المعلى ابن عباس عن عاصم، والشامي: عن ابن ذكوان وابن عامر. [خفاجي بتغيير: ٢٨٢/١]

وهذا توقيف الخين اعترض عليه بأنه لو كان كذلك لم يقع فيها اختلاف؟ وأحيب بأن موجب اختلافهم في هذا التوقيف كالقراءة، وهذه الأعداد وإن كانت موقوفة على هؤلاء الأئمة، فإن لها مادة تتصل بها؛ لأنهم لم يكونوا أهل رأي واختراع بل أهل تمسك وإتباع، ولو كان ذلك راجعا إلى الرأي لعد الكوفيون "الر" آية، كما عدوا "الم"، ومثله كثير. [خفاجي بتغيير: ٢٨٢/١]

ذلك إشارة: حواب سؤال، وهو أن يقول: المشار إليه منها حاضر، وذلك اسم مبهم يشار به إلى البعيد؟ فأجاب بأنه وقعت الإشارة بذلك إلى "الم" بعد ما سبق المتكلم به وتقضى، والمتقضي في حكم المتباعد، وبأنه لما وصل من المرسل إلى المرسل إليه وقع في حد البعد، كما تقول لصاحبك وقد أعطيته شيئا: "احتفظ بذلك"، واعترض عليه بأنه قبل الوصول إلى المرسل إليه كان كذلك؟ وأجيب بأن المتكلم إذا ألف كلاما ليلقيه إلى غيره فريما لاحظ في تركيبه وصوله إليه وبنى عليه، والظاهر أن ذلك ليس إشارة إلى لفظ "الم" بل المراد منه جميع السورة أو المنزل، فقبل أن يصل إليه الجميع كان ذلك على حاله، فلا حاجة إلى التأويل، والسورة نزلت منزلة المحسوسات. (ملخص)

أو القرآن؛ فإنه لما تكلم به وتقضى، أو وصل من المرسل إلى المرسل إليه صار متباعداً، وأشير إليه بما يشار به إلى البعيد، وتذكيره متى أريد بـــ"الم" "السورة" لتذكير الكتاب فإنه خبره أو صفته الذي هو هو، أو إلى الكتاب، فيكون صفته. والمراد به: الكتاب الموعود إنزاله بقوله تعالى: ﴿ إِنَّا سَنُلْقِى عَلَيْكَ قَوْلاً تَقيلاً ﴾ ونحوه أو في الكتاب الموعود إنزاله بقوله تعالى: ﴿ إِنَّا سَنُلْقِى عَلَيْكَ قَوْلاً تَقيلاً ﴾ ونحوه أو في الكتاب المقدمة. وهو مصدر سمي به المفعول للمبالغة، أو فعال بني للمفعول كاللباس،

فإنه لما إلى: توجيه لإيراد صيغة البعيد مع أن المشار إليه مذكور قريبا. السورة إلى: أشار إلى أنه إن لم يرد بسلم "الم" السورة فلا حاجة إلى بيان وجه التذكير، فإن بعض المفسرين قالوا: إنا لا نسلم أن المشار إليه مؤنث؛ لأن المؤنث إما المسمى أو الاسم، والأول باطل؛ لأنه البعض من القرآن وهو ليس بمؤنث، وأما الاسم وهو "الم" فليس بمؤنث، نعم، ذلك المسمى له اسم آخر وهو السورة وهو مؤنث، لكن المذكور السابق هو الاسم الذي ليس بمؤنث وهو "الم" لا الذي هو مؤنث وهو السورة. [تفسير كبير: ٢٧٩/١]

فإنه خبره إلى: أي الكتاب حبر "ذلك"، أو صفته، فيكون الكتاب عين اسم الإشارة، فذكره باعتباره. واعلم أن بين عبارة المصنف هي وعبارة "الكشاف" مخالفة؛ لأن المصنف حوز كون الكتاب صفة لـــ"ذلك" على تقدير أن يكون المشار إليه "الم"، والظاهر من كلام "الكشاف" عدم حوازه؛ فإنه قال: لا أحلو من أن أجعل الكتاب حبره أو صفته، فإن جعلت حبره كان ذلك في معناه ومسماه، فجاز جزاء حكمه معه في التذكير، وإن جعلته صفة فإنما أشير به إلى الكتاب صريحا؛ لأن اسم الإشارة لا يشار به إلى الجنس الواقع صفة له. ولا يخفى أن مفهوم كلامه أنه على تقدير "جعل الكتاب" صفة لـــ"ذلك"، فيكون المشار إليه "الكتاب" لا غير. (حطيب)

أو صفته إلخ: [صفته التي هي عين ذلك. (عبد الغفور)] والمعنى أن "ذلك" كضمير دائر بين المرجع والخبر، فرعاية الخبر أولى، أو "ذلك" صفة فرعاية المطابقة واحب. قوله: الذي هوهو إلخ إشارة إلى علة وجوب إيراد اسم الإشارة على طبق صفة، مع أن الظاهر إيراد الصفة على طبق الموصوف. [عبد الحكيم بتغيير: ١١٠] أو إلى الكتاب إلخ: عطف على قوله: "إلى الم" أي ذلك إشارة إلى الكتاب فكونه أي الكتاب صفته لا يأباه كونه جامدا؛ لأنه جائز في اسم الإشارة، فإنه مبهم الذات، وإنما يرتفع إبمامه بالإشارة الحسية أو بالصفة . [خفاجي ملخصا: ٢٨٧/١]

ثم أطلق على المنظوم عبارة قبل أن يكتب؛ لأنه مما يكتب. وأصل الكتب الجمع، ومنه الكتيبة. لا رَيْبَ فِيهِ معناه أنه لوضوحه وسطوع برهانه بحيث لا يرتاب العاقل بعد النظر الصحيح في كونه وحياً بالغاً حد الإعجاز، لا أن أحداً لا يرتاب فيه، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِثْلِهِ وَالله ما أبعد الريب عنهم بل عرفهم الطريق المزيح له، وهو أن يجتهدوا في معارضة المنه من نجومه، ويبذلوا فيها غاية جهدهم حتى إذاً عجزوا عنها تحقق لهم أن ليس أنه من الشبهة ولا مدحل الريبة. وقيل: معناه لا ريب فيه للمتقين.

ثم أطلق: الكتاب اسم للمنظوم كتابة، وقد يعبر عن المنظوم عبارة قبل أن يكتب بالكتاب. (غف) الكتية: وهو العسكر؛ لأن فيه الاجتماع. معناه إلح: حواب عن أنه كيف نفي الريب استغراقا مع كثرة المرتابين والريب؟ أي هو لوضوح شأنه وظهور برهانه لا يرتاب فيه ذو نظر صحيح، فتعين أنه وحي معجز، وما سواه بمنزلة العدم لا يعتد به ولا بارتيابه. فمعني نفيه عنه: أنه ليس محلا للريب ولا مظنة عند العاقل المنصف، ولذا قيل: إنه لنفي اللياقة، والأولى أن يقال: إن هذا النظم يدل على نفي الريب عن القرآن، وليس فيه ما يدل على نفي المرتابين، ولا على عدم الريب فيهم، فلا اعتراض عليه لوحود المرتابين، ولا بوحود الريب فيهم؛ لعدم التعارض.

وكذا قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنتُمْ فِي رَبِّ ﴾ (البقرة: ٢٣) يدل على ألهم في ريب، وليس فيه دلالة على أن في القرآن ريب حتى يعارض به، فيكون هذا كقول القائل للأبيض الأمهق: لا صفرة فيه، فلا يعترض عليه بأن صاحب اليرقان يراه أصفر؛ لأنه ليس في الأبيض صفرة وإنما الصفرة في الرأي؛ ولذا يدل به على مرضه، فكذا بوجود المرتابين لا يعترض عليه ولا يحتاج إلى تأويله، فإنما الريب في قلوهم ويدل على مرضهم وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَا يُصِلُ بِهِ إِلّا الْفَاسِقِينَ ﴾ (البقرة: ٢٠)، وقال تعالى: ﴿وَمَا يُصِلُ بِهِ إِلّا الْفَاسِقِينَ ﴾ (البقرة: ٢٠)، وقال تعالى: ﴿وَمَا يُصِلُ بِهِ إِلّا الْفَاسِقِينَ ﴾ (البقرة: ٢٠)، وقال تعالى: ﴿وَمَا يُصِلُ بِهِ إِلّا الْفَاسِقِينَ ﴾ (البقرة: ٢٠)، وقال تعالى: ﴿وَمَا يُصِلُ بِهِ إِلّا الْفَاسِقِينَ ﴾ (البقرة: ٢٠)، وقال تعالى: ﴿وَمَا يُصِلُ بِهِ إِلّا الْفَاسِقِينَ ﴾ (البقرة: ٢٠)، وقال تعالى: ﴿وَمَا يُصِلُ بِهِ إِلّا الْفَاسِقِينَ ﴾ (البقرة: ٢٠)، وقال تعالى: ﴿وَمَا يُصِلُ بِهِ إِلّا الْفَاسِقِينَ ﴾ (البقرة: ٢٠)، وقال تعالى: ﴿وَمَا يُصِلُ بِهِ اللهِ الْفَاسِقِينَ ﴾ (البقرة: ٢٠)، وقال تعالى: ﴿وَمَا يُصِلُ عِلْمُ وَهُو الباعث لريبهم ولا ريب في القرآن، فلا اعتراض عليه ولا حاجة إلى الجواب. [خفاجي ملخصا: ٢٩٠/٢٨٩١]

وقيل الح: هو جواب آخر عن السؤال السابق في توجيه نفي الريب والمرتابين، وعلى هذا "فيه" صفة لاسم "لا"، و"للمتقين" خبره، وعرضه المصنف في لما قبل عليه: من أن المعروف في الظرف الواقع بعد "لا" أن يكون خبره، والمناسب لمقام المدح نفي الريب مطلقا مع أن المعنى حينئذ لا شك في حقيته للمتقين الذين يصدقون بحقيته ولا يخفى ما فيه. [حفاجي ملحصا: ٢٩٢/١] للمتقين: بأن يكون "للمتقين" خبر؛ لأنه فيه صفة اسمها.

هدى حال إلخ: والمصدر يقع حالا مبالغة بجعله عين الهدى، أو مؤوّلاً بالتأويل المشهور، واعترض عليه بأن الطاهر توجه النفي إلى القيد؛ لأن المعنى "لا ريب فيه للمتقين" حال كون القرآن هاديا، وإذا لم يكن هاديا اقتضى الريب فيه للمتقين، وهو فاسد؛ لأن المتقي لا يرتاب فيه؟ وأحيب بأن الحال لازمة، فلا يبقى للإشكال محال. [خفاجي بتغيير: ٢٩٢/١] والريب إلخ: قال الإمام الرازي: الريب قريب من الشك، وفيه زيادة كأنه ظن سوء، تقول: رابني أمر فلان إذا ظننت به سوء، ومنه قوله على: دع ما يريبك إلى ما لا يريبك

وفي الحديث إلخ: معناه دع ما يقلقك ذاهبا إلى ما لا يقلقك، فإن كون الشيء مشكوكا فيه غير صحيح، مما يقلق النفس الزكية ويضطرب معه، وكونه صادقا صحيحا مما يطمئن له، أي إذا وحدت نفسك مضطربة في أمر فدعه، وإذا وحدتما مطمئنة فيه فاستمسك به؛ لأن اضطراب قلب المؤمن في شيء علامة كونه باطلا محلا؛ لأن يشك فيه، فطمأنينة قلبه علامة كونه صدقا وحقا. [عبد الحكيم: ١١٣]

فإن الشك: استشهد بهذا على أن الريبة غير الشك، وإلا لم يكن في الكلام فائدة، وجعلها مقابلة للطمأنينة على أنها القلق. ومنه إلخ: مما نقل من القلق إلى ما هو سببه من الشدائد، والنوائب: جمع نائبة، وهي الحادثة من حوادث الدهر، حيرا كان أو شرا كما في حديث مسلم: "نوائب الحق"، وقال لبيد:

نوائب من حير وشر كلاهما فلا الخير ممدود ولا الشر لازب

لكن خصت بما يحدث من الشر والمصائب، وهو المراد هنا. [خفاجي بتغيير: ٢٩٥/١] لنوائبه: حوادثه؛ فإنها تقلق النفوس. ومعناه الدلالة: بلطف سواء كانت موصلة أو غير موصلة كما مر في "اهدنا الصراط" إلخ، وليس المراد من الهدي "الدلالة الموصلة"؛ إذ لو كان الإيصال معتبرا في مسمى الهدى لامتنع حصول الهدى عند عدم الاهتداء، مع أنه ورد في القرآن: ﴿وَأَمَّا نَمُودُ فَهَدْينَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى ﴿ وَصلت: ١٧)، والعرب تقول: "هديته فلم يهتد"، وهذا وجه التمريض المستفاد من قوله، وقيل: الدلالة الموصلة. [خفاجي ملخصا: ٢٩٦/١]

^{*} أخرجه عبد الله الدارمي في مسنده، رقم الحديث: [٢٥٧٤].

لأنه جعل إلخ: شروع في مرجحات الثاني، وحاصله: أن الهدى مقابل الضلالة، وعدم الوصول معتبر في مفهوم الضلال، فلو لم يعتبر الوصول في مفهوم الهدى لم يتقابلا. وأورد عليه: أن المقابل للضلال هو الهدى اللازم الذي يمعنى الاهتداء بحازا، وكلامنا في المتعدي ومقابله الإضلال، ولو سلمناه فاستعمال الهداية في أحد فرديها بقرينة المقابلة، والكلام في مطلقها. [خفاجي ملخصا: ٢٩٧/١] لمن اهتدى الخ: يعني أن من حصل له الدلالة من غير اهتداء لا يقال له: مهدى، فعلم أن الإيصال معتبر في مفهومه، وردّ بأن هذا لا يقال إلا في موضع المدح، ولو لا قرينة المدح لم يتبادر منه إلا الدلالة بلطف. (ملخص)

واحصاصه: يريد أن اختصاص الهدى باعتبار اختصاص ثمرته وهو الاهتداء، فالمراد بالاختصاص: التخصيص الذكري وباللام "لام" الانتفاع، وهو حواب سؤال تقديره: أن الهداية عامة للناس فلم خصت بحؤلاء؟ [خفاجي ملخصا: ٢٩٩/١] أو لأنه إلخ: هو الفرق بين الجوابين، يحصل من بيان معناهما، معنى الجواب الأول: أن الهداية مطلق الدلالة وهي لا تختص بالمتقين وإنما خصوا بالذكر؛ لأنهم أكمل الأفراد وأشرفهم؛ إذ هم المنتفعون بالدلالة، لا أنها مختصة بحم، والمراد بالمتقين: الذين تركوا ما نحوا عنه وأخذوا بالأوامر.

معنى الثاني: أن الهداية مطلق الدلالة، والمراد بالمتقين: المبرؤون عن الشرك، وهداية القرآن أي كونه هاديا ودليلا على ما فيه، لا يكون إلا بعد الإيمان والتبرئ عن الشرك؛ بناء على ما ذهب إليه الماتريدية وبعض الأشعرية من أن ثبوت الشرع موقوف على الإيمان لوجود البارئ، وعلى التصديق بنبوة النبي في ولو توقف شيء من هذه الأحكام على الشرع لزم الدور كما قرر في محله، فذكر المتيقن على الثاني؛ لأن دلالة القرآن موقوفة على التقوى بهذا المعنى؛ لأنها إنما تثبت بالعقل على المشهور، فالتقوى في الوجهين على حقيقته، وقيل: إن التقوى في الجواب الثاني بمعنى صائرين إلى التقوى، فيكون مجازا كقوله في: من قتل قتبلا فله سله. (ملحص) صقل العقل: حلى من صداء التقليد والعناد ومخالطة الوهم. (ع)

وإليه: إلى كونه كالغذاء الصالح. (حسرو) لما لم ينفك إلى اعتقاد حقيتها وتفويض علمها إلى الله تعالى. على مذهب الشافعية، وأما عند الحنفية: فهدايتها ألها تمدي إلى اعتقاد حقيتها وتفويض علمها إلى الله تعالى. [عبد الحكيم: ١١٧] ما يؤخم: من آثمه - بالمد -، أي أوقعه في الإثم. حتى الصغائر: متمسكين بما روي عن النبي النبي العبد أن يكون من المتقين حتى يدع ما لا بأس به حذرا مما به بأس، وأشار بتنكير "قوم" إلى ضعف هذا القول؛ إذ الأنبياء لا شك في تقواهم مع عدم تجنبهم عن الصغائر عند أهل الحق، فالمعتبر التجنب عن الكبائر، ومن المعلوم أن الإصرار على صغيرة كبيرة فيندرج فيها.

وهو التقوى إلى المراد بالحقيقي مقابل المجازي، بل هو مبالغة في الحقيق، أي الأحق بتسمية التقوى؛ لأنه تقوى خواص الخواص، فالأمر في الآية للندب لا للوحوب؛ لأن الواحب هو استفراغ الوسع في القيام بالمواحب والاجتناب عن المحارم، وقيل: إنها منسوخة بقوله تعالى: ﴿فَاتُقُوا اللّهُ مَا اسْتَطَعْتُمُ (التغابن: ١٦)، وفي "الكشاف": يطلق على الرجل اسم المؤمن لظاهر الحال، والمتقى لا يطلق إلا عن خبرة، كما لا يجوز إطلاق العدل إلا على المحتبر. [خفاجي ملخصا: ٧/١] وقد فسر إلى: فمعناه على الأول: ذلك الكتاب هدى لمن اتقى الشرك فآمن. وعلى الثاني: هدى لمن اتقى جميع الآثام، وعلى الثالث: هدى لمن لم يشتغل عن مولاه وانقطع عما سواه، ويجوز أن يفسر بما يعمها. [خفاجي ملخصا: ٢٠٨/١]

على الأوجه الثلاثة. واعلم أن الآية تحتمل أوجها من الإعراب: أن يكون "الم"مبتدأ على أنه اسم القرآن، أو السورة، أو مقدر بالمؤلف منها، و"ذلك" خبره، وإن كان أخص من المؤلف مطلقا، والأصل: أن الأخص لا يحمل على الأعم؛ لأن المراد به الكون تعليل ذلك مرا المؤلف الكامل في تأليفه البالغ أقصى درجات الفصاحة ومراتب البلاغة، و"الكتاب" صفة "ذلك".

اسم: حصص البيان بهذه التفاسير الثلاثة؛ إذ لو حعل مقسما به أو واقعا على سبيل التعديد كان منقطعا عما بعده، وإن حعل أسماء الله تعالى يحتاج تعلقه بما بعده إلى تقدير المضاف، والكلام في بيان نظم الآية من غير تكلف. [عبد الحكيم: ١١٨] المؤلف مطلقا: فإن المؤلف كما يكون الكتاب المشار إليه يكون غيره، من شعر وحطبة ورسالة. لا يحمل: لا يحمل على الأعم؛ لأن الأحص ذات متأصلة ينتزع منه العام، فاللائق حمل ما هو تبع في الوجود على ما هو متأصل فيه كما يشهد به الفطرة السليمة. [عبد الحكيم: ١١٨]

المؤلف الكامل: وذلك لأن إيراد تلك الحروف للتحدي، ولا تحدي إلا بالمؤلف المحصوص، وحينئذ يكون مساويا "لذلك الكتاب" في الصدق، وإن كان أعم من حيث المفهوم، فيكون كحمل الإنسان على الناطق. مبتدأ محذوف: هذا "الم" والمتحدي مؤلف من هذه الحروف. لأنها نقيضتها إلخ: يعني عمل "لا" عمل "إن" الحامع للتضاد والتشابه، فهو من حمل النقيض على النقيض، وحمل النظير على النظير، وقد ذكر كلاهما في النحو إلا أنه جعل كوفهما نظيرين لاشتراكهما في التحقيق ف—"إن" لتحقيق الإثبات، وهي لتحقيق النفي. (عص)

أبي الشعثاء: تابعي مشهور، واسمه سليم بن الأسود المحاربي. مرفوع إلخ: الفرق بين القراءتين: أن الأولى توحب الاستغراق؛ لأن نفي الجنس يستلزم نفي جميع الأفراد قطعا، والثانية يجوزه؛ لأن نفي الفرد المبهم الذي هو مدلول النكرة يجوز أن يكون باعتبار الوحدة فلا يفيد؛ ولذا يقال: لا رحل، بل رجلان. (ع) وفيه خبره إلح: حبر "لا"، والسوق يشعر بأنه أراد حبر "ريب"، والأول موافق للمشهور.

ولم يقدم إلخ: قال الإمام الرازي: لم قال ههنا: "لا ريب فيه" وفي موضع آخر "لا فيها غول"؟ والجواب: لألهم يقدمون الأهم فالأهم، وههنا الأهم نفي الريب بالكلية عن الكتاب، ولو قلت: لا فيه ريب لأوهم أن هنا كتاب آخر حصل الريب فيه لا هنا، كما قصد في قوله: ﴿لا فِيهَا غُولٌ﴾ (الصافات: ٤٧) تفضيل خمر الجنة على خمور الدنيا؛ فإنحا لا تغتال العقول كما تغتالها خمرة الدنيا، وكلام المصنف مأخوذ منه. (التقسير الكبير بتغيير)

غول: أي هلاك وصداع. ولذلك إلخ: ذكر المصنف في خبر "لا" ثلاثة أوجه: الأول: أن خبره "فيه"، فله "لا ريب فيه" جملة، والثاني: "للمتقين " خبره و "فيه" صفة ريب، أي لا ريب ثابت فيه للمتقين ف "لا ريب فيه" جزء جملة، لا جملة، والثالث: خبره محذوف وهو "فيه" ف "لا ريب" جملة بحذف الخبر، و "فيه هدى" جملة ثانية، وحيئة يصح الوقف على "ريب"؛ لتمام اللفظ والمعنى، والمشهور الوقف على "فيه". قال الإمام الرازي فيه: اعلم أن القراءة المشهورة أولى؛ لأن على القراءة المشهورة يكون الكتاب نفسه هدى، وفي الثانية: لا يكون الكتاب نفسه هدى بل يكون فيه هدى، والأول أولى؛ لما تكرر في القرآن من أن القرآن نور وهدى، والله أعلم. (ملخص) الكامل: يعنى حصر الجنس باعتبار كماله.

والأولى إلخ: دفع لما يختلج: من أنه لا يليق بجزالة البلاغة وفخامة المعنى أن تجعل جملا متعددة؟ فبين ذلك لوجهين، حاصلهما: أن الحروف المقطعة دالة على الإعجاز المستلزم غاية الكمال للكتاب، وغاية كمال الكلام يستلزم بعده من الريب يستدعي لهدايته وإرشاده، فإن نظر إلى اتحاد المعاني بحسب المآل كان الثاني مقررا للأول فيترك عطفه، وهو الوجه الأول، وإن نظر إلى أن الجملة الأولى مقتضية لما بعدها؛ للزومها له بعد التأمل الصادق، فالأولى لاستلزامه لما يليه تجعل كأنها شاملة للثاني، فتكون بمنزلة الاشتمال، فيترك العطف لشدة الاتصال، وهذا هو الوجه الثاني، لا أن الثاني مرتب على الأول ترتب المدلول على الدليل كما قالوا؛ لأن المعروف في اقتران الثاني بالفاء التفريعية كما يقال: "العالم متغير، وكل متغير حادث، فالعالم حادث".

ولذلك لم يدخل العاطف بينها، ف "الم"، جملة دلت على أن المتحدى به هو المؤلف من جنس ما يركبون منه كلامهم، و"ذلك الكتاب" جملة ثانية مقررة لجهة المتحدي، بأنه الكتاب المنعوت بغاية الكمال ثم سجل على كماله بنفي الريب فيه، التحدي، بأنه الكتاب المنعوت بغاية الكمال ثم سجل على كماله بنفي الريب فيه، و"لا رَيْبَ فيه " جملة ثالثة تشهد على كماله؛ إذ لا كمال أعلى مما للحق واليقين، و"هُدًى للمتعدّ المتعدّ المابعة تؤكد كونه حقاً لا يحوم الشك حوله بأنه هدًى للمتقون، أو تستتبع السابقة منها اللاحقة استتباع الدليل للمدلول. وبيانه أنه لما نبه أولاً على إعجاز المتحدى به من حيث إنه من حنس كلامهم وقد عجزوا عن معارضته، استنتج منه أنه الكتاب البالغ حد الكمال، واستلزم ذلك أن لا يتشبث الريب بأطرافه؛ إذ لا أنقص مما يعتريه الشك والشبهة، وما كان كذلك كان لا محالة هدًى للمصود مع التعليل، وفي كل واحدة منها نكتة ذات جزالة، ففي الأولى الحذف والرمز إلى المقصود مع التعليل، وفي الثانية فخامة التعريف،

العاطف: لكون اللاحقة بمنزلة التأكيد للسابقة. كونه حقا: أو كونه هاديا إلى الحق بحيث صار كأنه نفس الهدى دليل واضح على كونه حقا. استتباع الدليل إلخ: [أي كاستتباع الدليل؛ فإنه مصدر للتشبيه كما تقول: خبط خبط العشواء. وهو طلب التبعية والمراد به الاستلزام.] الأول دليل "إنّي"؛ إذ الإعجاز معلول كونه بالغاً حد الكمال، والثاني والثالث للبيان وللإشارة إلى الاختلاف تفنن في العبارة، فأورد في الأول استنتج، وفي الثاني استلزم، فتأمل. [عبد الحكيم: ١٤٠]

جزالة؛ أي عظمة وكثرة أي نكات كثيرة. ففي الأولى الح: أي الإيجاز الحاصل بحذف المبتدأ أو الخبر، فجعل الحذف نكتة تسامح، والمقصود هو التحدي وطلب المعارضة أو أنه كلام الله، والتعليل هو أنهم عجزوا، ولو لم يكن من عند الله لقدروا على معارضته؛ إذ هو مؤلف بما يؤلف منه كلامهم. [عبد الحكيم ملحصا: ١٤٠] المقصود: وهو كونه وحيا من الله تعالى.

وفي الثانية: أي ذلك الكتاب، وفخامة التعريف للتعظيم المستفاد من تعريف المسند؛ لأن المقصود من حصر الجنس حصر كماله كأنه الجنس كله نحو: هو الرجل، وهم القوم. (ملخص)

وفي الثالثة تأخير الظرف حذراً عن إيهام الباطل، وفي الرابعة الحذف والتوصيف بالمصدر؛ للمبالغة، وإيراده منكراً؛ للتعظيم، وتخصيص الهُدى بالمتقين باعتبار الغاية، وتسمية المشارف عليه المدى أي الامتداء القارب للتقوى متقيا إيجازا وتفحيما لشأنه. الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ إما موصول بالمتقين على أنه صفة محرورة مقيدة له إن فسر التقوى بترك ما لا ينبغى مترتبة عليه ترتب التحلية

وفي النالثة إلخ: أي لا ريب فيه؛ فإنه لو قيل: لا فيه ريب لأوهم أن في كتب السماوية ريب، فتأخر الظرف حدرا عن الإيهام المستفاد من الحصر على تقدير تقديم الظرف. (ملخص) إيهام الباطل: وهو حصر نفي الريب في الكتاب المذكور فوجب الريب في سائر الكتب. (خط) وتسمية المشارف: عطف على "تخصيص" داخل تحت نكتة الجملة الرابعة، وهذا ناظر إلى قوله: أو لأنه لا ينتفع بالتأمل فيه إلا من صقل العقل إلى آخره. (عبد) لشأنه: أي المشارف؛ فإنه لو قيل: هدى للصائرين إلى الهدى فات الإيجاز والتفحيم الذي حصل من تسمية المشارف بالمتقى. [عبد الحكيم: 121]

إما موصول إلخ: [أي متصل به من حيث المعنى بأن يكون صفة له حقيقة، سواء كان من حيث اللفظ إيصاله أو لا] قال صاحب "الكشاف": الذين يؤمنون إما موصول بالمتقين على أنه صفة مجرورة أو مدح منصوب أو مرفوع بتقدير أعني الذين يؤمنون، أو هم الذين، وإما منقطع عن المتقين مرفوع بالابتداء، وحيره أولئك على هدى، فإذا كان موصولا كان الوقف على المتقين حسنا غير تام، وإذا كان منقطعا كان وقفا تاما. والوقف: هو قطع الكلمة عما بعدها، فإن كان على كلام مفيد فحسن، ثم إن كان لما بعده تعلق بما قبله، فهو الكافي وإلا فهو التام. (التفسير الكبير)

إن فسر التقوى إلخ: قال الإمام الرازي: إن كمال السعادة لا يحصل إلا بترك ما لا ينبغي وفعل ما ينبغي، فالترك هو التقوى، والفعل إما فعل القلب، وهو الإيمان، أو فعل الجوارح، وهو الصلاة والزكاة، وإنما قدم التقوى الذي هو الترك على الفعل الذي هو الصلاة والزكاة؛ لأن القلب كاللوح القابل لنقوش العقائد الحقة والأخلاق الفاضلة، واللوح يجب تطهيره أولاً عن النقوش الفاسدة حتى يحسن إثبات الجيدة فيه، وكذا القول في الأخلاق، فلهذا السبب قدم التقوى وهو ترك ما لا ينبغي ثم ذكر بعده فعل ما ينبغي. (التفسير الكبير)

[قال الفاضل السيالكوتي: اعترض عليه بأن ترك ما لا يتبغي كلها يستلزم الإتيان بالطاعة؛ لأن ترك الطاعة مما لا ينبغي، فلا يكون الصفة مفيدة غير فائدة الموصوف، حتى يكون مقيدة. وأحيب بأن المراد بما لا ينبغي كما هو المتبادر: ما تعلق به صريح النهي، وترك المأمور منهي عنه ضمنا، وبأن مبنى الكلام على أن ما لا ينبغي فعل منهي عنه، وأن الترك ليس بفعل، فإنه عبارة عن عدم الإتيان. وفي كلا الجوابين نظر، أما في الأول؛ فلأن الكفر تعلق=

٧٦

به صريح النهي، فيكون داخلا فيما لا ينبغي وتركه يستلزم الإيمان؛ إذ لا واسطة بين الكفر والإيمان على المختار؛ بناء على أنه عدم الإيمان عمن شأنه الإيمان، وأما في الثاني؛ فلأنه يستلزم أن لا يكون ترك الكفر مع كونه أفحش ما لا ينبغي معتبرا في التقوى.

فالصواب أن يقال: إن ترك ما لا ينبغي وإن استلزم إتيان ما ينبغي من حيث التحقق إلا أنه ليس عينه من حيث المفهوم، فإن نظر إلى نفس مفهوم التقوى، وفسر بمجرد الاجتناب كان الصفة مفيدة غير ما أفاد موصوفها؛ لكونها حارجة عن مفهومه، وإن نظر إلى الاستلزام أو فسر التقوى بفعل الطاعات وترك السيآت كانت كاشفة، ولعله لأحل هذا اختلف التعبير عنه فقال ابن عباس في المتقي من يتقي الشرك والكبائر والفواحش، وقال عمر بن عبد العزيز في: التقوى: ترك ما حرم الله، وأداء ما فرض الله تعالى. ثم اعلم أن الوجوه المذكورة في الموصول بين على ما هو المحتار عند المصنف في تفسير المتقين وهو المعنى الشرعي أعني من يتقي نفسه عما يضره في الأحرة من غير تخصيص بمرتبة من المراتب المذكورة. [عبد الحكيم: ١٤١]

على التخلية: بالجيم تصفية الباطن من الجلاء، وبالخاء المعجمة التزيين. والتصوير: فكما أن من أراد أن يصور شيئا وينقشه فلا بد من أن يصقله ويزيل عنه الصداء، كذلك تخلية النفس عن الأخلاق الذميمة متقدمة على تعليتها بالشمائل الكريمة، كذا في "السيالكوتي" [٢٤١]. (عبد العفور) إن فسر بما الخ: قال الإمام الرازي: إن المتقي هو الذي يكون فاعلا للحسنات وتاركا للسيآت، أما الفعل فإما أن يكون فعل القلب وهو قوله: "الذين يؤمنون"، وإما أن يكون فعل الجوارح، وأساسه الصلاة والزكاة والصدقة؛ لأن العبادة إما أن يكون بدنية وأحلّها الصلاة، أو مالية وأحلّها الزكاة؛ ولهذا سمى الرسول على الصلاة، عماد الدين والزكاة قنطرة الإسلام، وأما الترك فهو داحل في الصلاة بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلاةَ تُنْهَى عَن الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ ﴾ (العنكبوت: ٤٥).

أقول: وفي قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴾ (البقرة: ٣) يدخل مصارف الجهاد ومصارف الحج وأداء النفقات وصدقة الفطر وأداء الزكاة وأنواع الخيرات، فلا وجه لتحصيص الزكاة والصدقة إلا أن يقول: إن قوله: "الصدقة" يشمل جميع المصارف، أو إن المراد هذه الآية: الزكاة خاصة؛ لأنه الذي يقف الفلاح عليه (الكبير بتغيير) الصلاة إلخ: لأنما أشرف أعماله التي لا تسقط فرضيتها إلا نادراً، وكون الزكاة قنطرة الإسلام؛ لأن مؤديها طهر ماله ونفسه وغير بين حلوصه وبالأداء وصل إلى مطهرين الأموال والأنفس، وعبر القنطرة. فإن قلت: وقع في الحديث الصحيح: بني الإسلام على حمس وعد منها =

والزكاة قنطرة الإسلام"*، أو مادحة بما تضمنه تخصيص الإيمان بالغيب وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة بالذكر إظهار لفضلها على سائر ما يدخل تحت اسم التقوى، أو على أنه مدح منصوب، أو مرفوع بتقدير "أعني" أو "هم الذين"، وإما مفصول عنه مرفوع بالابتداء، وخبره "أولئك على هدى"، فيكون الوقف على المتقين تاماً. والإيمان في اللغة: عبارة عن التصديق مأخوذ من الأمن، كأن المصدِّق أمن المصدَّق من التكذيب والمخالفة، وتعديته بالباء؛ لتضمينه معنى الاعتراف

= الزكاة فحعلت ثمه عمادا داخلة وهنا قنطرة حارجة عنه فما النكتة فيه؟ قلت: تجوز فمن حيث إنما من شعائر الإسلام تعد ركنا منه ومن حيث إن المال بصرفه يجعل باذله داخلا في الإسلام والمخلصين تعد قنطرة، وقيل: ذاك باعتبار من رسخ إسلامه، وهذا باعتبار من حدث إيمانه، فتأمل. (ملخص)

أو مادحة: والفرق بينها وبين الكاشفة: أن الكاشفة يحتاج إلى تعميم الصفات بفعل الحسنات ونرك السيآت، وإلى أن المخاطب غير عارف لمفهوم المتقي، بخلاف المادحة، فإنه لا حاجة فيها إلى التعميم، والمخاطب يجب أن يكون عارفا به. (ع) أو على: [عطف على قوله: "أنه صفة"، فهو أيضا داخل تحت كونه موصولا] والفرق بين المدح صفة والمدح اختصاصا: أن الوصف في الأول أصل والمدح تبع، وفي الثاني بالعكس، وأن المتصود الأصلي في الأول إظهار كمال الممدوح والاستلذاذ بذكره، وربما تضمن تخصيص بعض صفاته بالذكر تنبيها على أن الصفة المذكورة أشرف من سائر صفاته، وفي الثاني إظهار أن تلك الصفة أحق باستقلال المدح من باقي صفاته الكاملة إما مطلقا، أو بحسب ذلك المقام، كذا قال الطيبي. (ع)

تاما: لأن الوقف التام هو الوقف على مستقل، ويكون ما يعده أيضا مستقلا. (ع) وتعديته بالباء: يعنى أنه متعد إلى المفعول الأول بنفسه، فمحيئه في الاستعمال متعديا بالباء بتضمين معنى الاعتراف، وليس المعنى أن تعديته ههنا باعتبار التضمين وإلا لزم التكرار في قوله: وكلا الوجهين حسن. لتضمينه إلخ: والتضمين المصطلح أن يقصد بلفظ معناه الحقيقي ويلاحظ معه معنى فعل آخر يناسبه ويدل عليه بذكر صلته كأحمد إليك فلانا أي ألهي حمده إليك، وفائدة التضمين: إعطاء مجموع المعنيين، فالفعلان مقصودان معا قصدا وتبعا، واختلفوا فيه، فذهب بعضهم إلى أن المتضمين مراد بلفظ محذوف يدل عليه بذكر متعلقه، فتارة يجعل المذكور أصلا في الكلام والمحذوف قيدا فيه على أنه حال كقوله تعالى: بلفظ محذوف يدل عليه بذكر متعلقه، فتارة يجعل المذكور أصلا في الكلام والمحذوف قيدا فيه على أنه حال كقوله تعالى: فولتكثروا الله على ما هداكم (البقرة: ١٨٥) أي حامدين، وتارة يعكس ذلك فيحعل المحذوف أصلا والمذكور مقعولا، كما مر في أحمد إليك فلان أي ألهي حمده إليك، أو حالا كما في هيء مؤون بالغيب (البقرة: ٣) أي يعترفون مؤمنين به. المراد من التضمين ههنا: أن التصديق لا يعتبر ما لم يقترن به الاعتراف والإقرار. [خفاجي ملخصا: ٣٢٧/١]

^{*} أخرجه الديلمي، رقم الحديث: [٣٧٩٥].

وقد يطلق بمعنى الوثوق من حيث إن الواثق صار ذا أمن، ومنه ما أمنت أن أحد محابة، وكلا الوجهين حسن في "يؤمنون بالغيب". وأما في الشرع: فالتصديق بما علم بالضرورة أنه من دين محمد من كالتوحيد والنبوة والبعث والجزاء، ومجموعه ثلاثة أمور: اعتقاد الحق، والإقرار به، والعمل بمقتضاه عند جمهور المحدثين والمعتزلة والخوارج. ومو حلاف الباطل فمن أخل بالاعتقاد وحده فهو منافق، ومن أخل بالإقرار فكافر، ومن أخل بالعمل محودا وعندا أي كافر بماهر

ما آمنت: أي ما وثقت أن أظفر برفقة، يقوله ناوي السفر إذا تأخر معتذرا بذلك. (ع) وكلا الوجهين إلخ: قال صاحب "الكشاف": وأما ما حكى أبو زيد ما أمنت أن أحد صحابة أي ما وثقت فحقيقته: صرت ذا أمن أي ذا سكون وطمأنينة، وكلا الوجهين حسن في يؤمنون بالغيب أي يعترفون به أو يوثقون بأنه حق. (التفسير الكبير) فالتصديق إلخ: أي عند المحققين ليقابل قوله قول الجمهور. (عص)

اعتقاد الحق: افتعال من العقد، وهو عقد القلب أي الجزم به، والمراد بالإقرار: ما يعتبر شرعا وهو كلمة الشهادة، والعمل فيما إذا كان عمليا، ولم يقيد به لظهوره. فإن قلت: إن أراد أن أصل الإيمان ما ذكر من مجموع ثلاثة أمور، فمذهب السلف من المحدثين ليس كذلك؛ لعدم تكفيرهم لمن أحل ببعضها ولا واسطة عندهم وإلا لكان عين المذهبين الآخرين، وإن أراد أنه الكامل منه لم يتفرع عليه ما ذكر من قوله: فمن أحل؛ ولذا قيل: الظاهر أن يأتي المصنف بالواو مكان الفاء.

قلت: قال بعض المدققين: إن من جعل الأعمال جزءا من الإيمان منهم: من جعلها داخلة في حقيقته حتى يلزم من عدمها عدمه وهم المعتزلة، ومنهم: من جعلها أجزاء عرفية لا يلزم من عدمها عدمه كما يعد في العرف الشعر والظفر واليد والرحل أجزاء لزيد مثلاً، ومع ذلك لا يعدم بعدمها وهو مذهب السلف كما في الحديث: الإيمان بضع وسعون شعبة إلخ، فلفظ الإيمان عندهم موضوع للقدر المشترك بين التصديق والأعمال، فإطلاقه على التصديق فقط وعموع بحموع التصديق والأعمال حقيقي، كما أن المعتبر في الشجرة بحسب العرف القدر المشترك بين ساقها فقط ومجموع الساق مع الأوراق والشعب، ولا يتطرق إليها الانعدام ما بقي الساق، وكذا حال زيد، فالتصديق بمنزلة أصل الشجرة، والأعمال بمنزلة عروقها وأغصائها، فما دام الأصل باقيا يكون الإيمان باقيا وإن انعدمت الشعب، ومن قال: الشعرة، عنه لا يمنع من إطلاق الإيمان عليها بحازا، فلا مخالفة بينهم إلا في أن الإطلاق حقيقي أو مجازي وهو بحث ألها عنا علم لطف إطلاق الشعب في الحديث؛ لما فيه من الإيمان ومن أخل بالعمل إلخ: اعلم أن أهل فمن أخل: تقريع على كون كل واحد من الأمور الثلاثة معتبرا في الإيمان. ومن أخل بالعمل إلخ: اعلم أن أهل الحديث ذكروا وجهين على ما ذكره الإمام، الأول: أن المعرفة إيمان كامل وهو الأصل الذي هو المعرفة، علم حدة، وهذه الطاعات لا يكون شيء منها إيمانا إلا إذا كانت مرتبة على الأصل الذي هو المعرفة، المائة على حدة، وهذه الطاعات لا يكون شيء منها إيمانا إلا إذا كانت مرتبة على الأصل الذي هو المعرفة، على حدة، وهذه الطاعات لا يكون شيء منها إيمانا إلا إذا كانت مرتبة على الأصل الذي هو المعرفة، على المعرفة المعرفة المنانا إلا إذا كانت مرتبة على الأصل الذي هو المعرفة، و

= وقالوا: إن الجحود وإنكار القلب كفر، ثم كل معصية بعده كفر على حدة، و لم يجعلوا شيئا من الطاعات إيمانا ما لم توجد المعرفة والإقرار، ولا شيئا من المعاصى كفرا ما لم يوجد الجحود والإنكار؛ لأن الفرع لا يحصل بدون أصله وهو قول عبد الله بن سعيد بن كلاب. الثاني: أن الإيمان اسم للطاعات كلها وهو إيمان واحد، وجعلوا الفرائض والنوافل كلها من جملة الإيمان، ومن ترك شيئا من الفرائض فقد انتقص إيمانه، ومن ترك النوافل لا ينتقص إيمانه، ومنهم من قال: الإيمان اسم للفرائض دون النوافل، ولا يتصور نقصان الإيمان إلا بزيادة الكفر، فمعنى قول المصنف: "فاسق" مؤمن فاسق، أو كافر فاسق على ما ذهب إليه البعض. (التفسير الكبير) وَفَاقًا: بين الفرق الثلاثة، متعلق بالأخير؛ لأن التفصيل الآتي واقع فيه. أضاف إلخ: الإضافة المذكورة دلت على أن الإيمان صفة القلب، وأما أنه التصديق لا صفة أخرى من الصفات النفسانية، فبالاتفاق بين الفريقين، ثم الاستدلال على تلك الإضافة بتعاضد الآيات والأحاديث، بحيث لا تكاد تحصى؛ لاحتمال كل واحد للتأويل بأن يقال: يحتمل أن يكون الإضافة إليه باعتبار كونه محل الركن الأعظم، ونحو ذلك لا يضر في الاستدلال، كما أن احتمال كل واحد من المخبرين للكذب لا ينافي إفادة الخبر المتواتر اليقين مع أن الأصل هو الحقيقة، على أن المطلوب ظنى؛ لأنه بيان ما وضع له لفظ الإيمان في الشرع، فيكفي فيه الاستدلال بالظاهر. [عبد الحكيم: ١٤٥] عطف إلخ: استدلال على عدم دخول العمل في الإيمان؛ إذ الخبر لا يعطف على الكل مطردا، وكذا قوله: ﴿ وَإِنْ طَائِفُتَانَ ﴾ إلخ؛ فإن تعلق الحكم بشيء موصوف بصفة يدل على حصول تلك الصفة حال التعلق، وكذا قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمنُوا كَتَبِ ﴾ إلخ؛ فإن وجوب القصاص في القتلي يدل على مجامعة الإيمان مع القتل، وكذا قوله: ﴿الذين آمنوا ولم يلبسوا ﴾ فإنه يدل بطريق المفهوم على أن الإيمان قد يلبس بالظلم. [عبد الحكيم: ١٤٦] لأنه أقرب: إذ لا فرق بينهما إلا باعتبار خصوصية التعلق. وهو متعين: من المعابى الشرعية، فلا يرد أنه ينافي ما مر من تحسين الحمل على المعنى اللغوى. (عب) إذ المعدى بالباء هو التصديق وفاقاً. ثم اختلف في أن مجرد التصديق بالقلب هل هو كاف؛ لأنه المقصود أم لا بد من انضمام الإقرار به للمتمكن منه؟ ولعل الحق هو وفي النحاة التاني؛ لأنه تعالى ذم المعاند أكثر من ذم الجاهل المقصر، وللمانع أن يجعل الذم هو من لا يعلمه لا للعدم الإقرار للمتمكن منه. والغيب مصدر، وصف به للمبالغة كالشهادة في قوله تعالى: ﴿عالم الغيب والشهادة ﴾، والعرب تسمى المطمئن.....

ثم اختلف إلى: اختلف القائلون بأن حقيقته التصديق لا غير، هل يكفي ذلك التصديق وحده في كونه مؤمنا أم لا بد له من الإقرار، أو ما في حكمه كإشارة الأخرس؟ وليس الخلاف في الحكم بإيمانه ظاهرا، وإجراء أحكام الإسلام من الصلاة عليه ودفنه في مقابر المسلمين ونحو ذلك، بل في كونه مؤمنا في الآخرة ناجيا من العذاب المخلد، كما أن المصر على عدم الإقرار مع طلبه بلا مانع كافر اتفاقا، و لم يجزم المصنف في باشتراطه إذ قال: ولعل إلى لتعارض الأدلة عنده. قال الإمام: إن من عرف الله بالدليل ووجد من الوقت ما أمكنه أن يتلفظ الشهادة فيه و لم يتلفظ بها، فعن الغزالي في أنه مؤمن، والامتناع من النطق يجري مجرى المعاصي التي يؤتي بها مع الإيمان، والأحاديث الصحيحة شاهدة له، كحديث: يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان، أو كما قال. [خفاجي ملخصا: ٣٣٣/١] الأنه المقصود: والإقرار إنما هو ليعلم وجود التصديق وليجري الأحكام عليه.

للمتمكن: هو من يساعده الآلة مع الوقت. (ع) لأنه تعالى الخ: قال الله في شأن جهلة أهل الكتاب: ﴿وَمِنْهُمْ أُمْتُونَ لا يَعْلَمُونَ الْكَتَابِ اللّهِ أَمَانِي وَإِنْ هُمْ إِلّا يَظُنُونَ (البقرة: ٧٨) فذمهم بعدم العلم وعدم معرفة الكتاب، وقال في شأن أحبار اليهود وعلمائهم: ﴿فَوَيُلُ للّهِنِ يَكْتُبُونَ الْكَتَابِ بِأَيْدِيهِمْ (البقرة: ٧٩)، ﴿وَوَيُلُ لَهُمْ مِمّا يَكُسُونَ ﴿ (البقرة: ٧٩) فكرر الويل عليهم، أي لو كان العلم كافيا ولا حاجة إلى انضمام الإقرار لم يذم المعاند أكثر من ذم الحاهل؛ لأن التصديق وهو الإيمان حاصل، وتوضيحه أن عدم الإقرار من المعاند أقبح من عدم الإقرار من الحاهل المقصر؛ فلهذا كان ذم المعاند أشد من ذم الحاهل. (خطيب) المعاند: من يعلم الحق ولا يعترف به.

للإنكار: أي للإنكار اللساني، ولا شك أنه علامة التكذيب، أو للإنكار القلبي الذي هو التكذيب، فحاصله منع حصول التصديق للمعاند؛ فإنه ضد الإنكار، وإنما الحاصل له المعرفة التي هي ضد النكارة والحهالة وتفصيله في الكلام. [عبد الحكيم: ١٢٧] مصدر إلخ: أي الغيب مصدر وصف الذات به مبالغة، وأقيم مقام اسم الفاعل كالصوم بمعنى الصائم والزور بمعنى الزائر. [عبد الحكيم ملحصا: ١٢٧] المطمئن: بكسر الهمزة اسم فاعل، والإسناد بحازي، وبفتحها اسم مكان.

من الأرض والخمصة التي تلي الكلية غيباً، أو فيعل خفف كقيل، والمراد به الخفي الذي لا يدركه الحس ولا تقتضيه بداهة العقل، وهو قسمان: قسم لا دليل عليه وهو المعنى بقوله تعالى: ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الغيب لاَ يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ ﴾ وقسم نصب عليه دليل: كالصانع وصفاته واليوم الآخر وأحواله، وهو المراد به في الآية، هذا إذا عقلي أو نقلي وصلة للإيمان وأوقعته موقع المفعول به، وإن جعلته حالاً على تقدير ملتبسين بالغيب كان بمعنى الغيبة والخفاء،

والخمصة: بفتح الخاء المعجمة: الحفرة التي في موضع الكلية، وهي في الأصل الجوعة سمي به الحفرة المذكورة؛ لأنه يعلم منه جوع الحيوان وشبعه. (عصام) غيبا: تقول: وقفنا في غيبة وغيابة أي هبطه في الأرض. كقيل: أصله قيّل بالتشديد، اسم ملك من ملوك حمير. والمراد به: سواء كان مصدرا أو فيعلا.

مفاتح: أي خزائنها وما يتوصل به إلى المغيبات. وهو المراد به: أما إذا حمل الإيمان على المعنى الشرعي؛ فلأن متعلقه أعنى ما جاء به النبي على ليس إلا القسم الثاني، أما إذا حمل على المعنى اللغوي فالقرينة العقلية؛ إذ لا يمكن التصديق بما لا طريق إليه، والإيمان بالقسم الأول باعتبار أنه لا يعلمه إلا الله تعالى داخل في القسم الثاني؛ إذ نصب عليه بهذا الاعتبار دليل نقلي . [عبد الحكيم: ١٤٨] [لا يقال: القسم الأول أيضا مراد؛ لأن المتقين مؤمنون بالغيب المراد من قوله: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ ﴾ (الأنعام: ٥٠)؛ لأنا نقول: الإيمان بطريق الإجمال، وهو بهذا الوجه الإجمالي مما نصب عليه دليل؛ إذ هو مستفاد من الآية. (خطيب)] هذا: أي كون المراد به الأمر الخفي.

صلة: الصلة في اصطلاح النحاة صلة الموصول، والمفعول به بواسطة الحرف، وتطلق على الزائدة. [خفاجي ملخصا: ٢٣٥/١] وإن جعلته إلخ: وهذا المعنى مختار أبي مسلم الأصفهاني حيث قال: معناه ألهم يؤمنون بالله حال الغيب، كما يؤمنون به حال الشهود لا كالمنافقين الذين ﴿إِذَا لَقُوا الَّذِينَ إلخ (البقرة: ١٤) ونظيره قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ الله المعنى ويوسف: ٥٠)، واحتج على قوله بأمور: الأول: أن قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ الله وَمَا الله وَالله وَاله وَالله وَالله

والمعنى: ألهم يؤمنون غائبين عنكم لا كالمنافقين الذين ﴿إِذَا لَقُواْ الذين آمَنُواْ قَالُوا وَاللَّهِ وَاصْحَابِهِ وَاصْحَابِهِ مَا أَلُواْ إِنَّا مَعَكُمْ ﴾، أو عن المؤمن به لما روي أن ابن مسعود ﴿ قَالُواْ إِنَّا مَعَكُمْ ﴾، أو عن المؤمن به لما روي أن ابن مسعود ﴿ قَالُواْ إِنَّا مَعَكُمْ ﴾، أو عن المؤمن بغيب، ثم قرأ هذه الآية. وقيل: المراد بالغيب: القلب، والمعنى: يؤمنون بقلوبهم لا كمن يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم. فـ "الباء" على الأول للتعدية، وعلى الثاني للمصاحبة، وعلى الثاني للمصاحبة، المنالك للآلة.

وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ أَي يعدلونَ أَركاهَا ويحفظوهَا من أَن يقع زيغ في أفعالها، من "أقام المي المعنود" إذا قومه، أو يواظبون عليها، من "قامت السوق" إذا نفقت، وأقمتها إذا أيوراهت أي راهت المعلمة المنافقة، قال:

أي رائحة

أو عن المؤمن به: عطف على الضمير المجرور في "عنكم" بإعادة الحار أو المجموع على المجموع وهو الرسول المجلوع وهو الرسول المجلوع المتضمن له. (س) ابن مسعود إلخ: ما نقله لا يظهر منه ما ادعاه إلا بما حذف من أول كلام ابن مسعود، وذكر صاحب الكشاف وهو أن ابن مسعود قال: إن أمر محمد الحديث عنه دلالة على أن المراد به هو النبي الله غيره ما آمن أحد، الحديث، ففيه دلالة على أن المراد به هو النبي الله فيره ما أمن أحد، الحديث، ففيه دلالة على أن المراد به هو النبي الله فيره ما أمن أحد، الحديث، ففيه دلالة على أن المراد به هو النبي الله فيره ما أمن أحد، الحديث، ففيه دلالة على أن المراد به هو النبي الله فيره ما أمن أحد، الحديث، ففيه دلالة على أن المراد به هو النبي الله فالمباء: وأيضا يُحتاج في الأول إلى التضمين، وعلى الثاني إلى التقدير بخلاف الثالث. (عب)

يعدلون إلخ: فسرت الإقامة بأربعة أوجه: الأول: تعديل أركانها وحفظها من أن يقع خلل في فرائضها وسننها وآدابها، "من أقام العود: إذا قومه" أي سواه وأزال اعوجاجه، والتعديل: التسوية، والركن: حانب الشيء، ولذا اصطلحوا على عد أجزاء الماهية أركانا، بخلاف ما توقف عليه الصحة و لم يكن داخلا فيها؛ فإنه شرط. [خفاجي ملخصا: ٣٣٨/١]

أقامت غزالة إلخ: وغزالة: علم امرأة شبيب الخارجي الذي قتله الحجاج، وهي من شجعان النساء، لما قتل زوجها خرجت بعسكر على الحجاج، تطلب دمة، وحاربته سنة كاملة، وهجمت عليه، فهرب، فصلت في جامعه صلاة الصبح بسورة البقرة؛ إظهارا لامتهانه، وهذا البيت من قصيدة طويلة لـ أيمن بن خريم الأنصاري. قوله أقامت: أي أدامت. والضراب: كقتال لفظا ومعنى، وسوق الضراب: سوق المقاتلة على التشبيه والتخييل. والعراقان: البصرة والكوفة، وقميط: - بالطاء المهملة - يمعنى تام، والحول: العام والسنة. [خفاجي ملخصا: ٣٣٩/١]

فإنه إذا حوفظ إلخ: إشارة إلى وجه الشبه وهو الرغبة. وضده: باعتبار أصل المعنى، وهو القيام والقعود، ولازمه وهو الاجتهاد والتكاسل. أو يؤدونها إلخ: يفعلونها. وهذا هو المعنى الرابع للإقامة، يعني أن الإقامة عبارة عن الأداء، ووجه التحوز حينئذ أن الأداء المراد به فعل الصلاة، والقيد خارج خروج البصر عن العمى، عبر عنه بالإقامة بعلاقة اللزوم؛ إذ يلزم من تأدية الصلاة فعل القيام وهو الإقامة؛ لأن فعل الشيء فعل لجميع أجزاءه. (ملخص) بالقنوت: حاء بمعنى القيام والسكون والدعاء والطاعة، كلها تناسب معنى الصلاة. (عص)

لأنه أشهر: ولأنه المروي عن رئيس المفسرين ابن عباس الله الله الله الله الله الصلاة" في معرض المدح بلا دلالة على إيجاب كان حمله على تعديل الأركان كما قرره أولاً أولى، ويفهم إدامة فعلها من صيغة المضارع؛ لأن الاستمرار التحددي فيه، أو من لازم المعنى؛ لأن من لم يخل بركن منها كيف يخل بجملتها بتركها أحيانا. (ملخص)

إلى الحقيقة إلخ: إلى كونه حقيقة أقرب؛ لكونه بحازا مشهورا، أو إلى حقيقة "أقام"، وجعل الشيء منتصبا أقرب في الفهم لظهور العلاقة بخلاف الوجوه الأخر؛ فإن فيها بعدا بالنظر إلى الحقيقة؛ لغموض العلاقة، أو أقرب في نفسه؛ لكونه منقولا منه بلا واسطة بخلاف الوجه الثاني، حيث نقل فيه من المعنى الحقيقي إلى جعل الشيء نافقا ثم إلى المحافظة. [عبد الحكيم: ١٣٠] أقرب: لأنه المتبادر، والتبادر من أقوى أمارات الحقيقة حتى ادعى بعض أن الإقامة حقيقة في تسوية كل شيء حسما كان أو معنى.

وأفيد؛ لتضمنه التنبيه على أن الحقيق بالمدح من راعى حدودها الظاهرة من الفرائض والسنن، وحقوقها الباطنة كالحشوع والإقبال بقلبه على الله تعالى، لا المصلون الذين وي سياق المدح: ﴿والمقيمين الصلاة ﴾ وفي معرض الذم ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ﴾، والصلاة فعلة من صلي إذا دعا كالزكاة من زكى معرض الذم ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ﴾، والصلاة فعلة من صلي إذا دعا كالزكاة من زكى كتبتا بالواو على لفظ المفخم، وإنما سمي الفعل المخصوص بحا لاشتماله على الدعاء. وقيل: أصل "صلى" حرك الصلوين؛ لأن المصلي يفعله في ركوعه وسحوده، واشتهار هذا اللفظ في المعنى الثاني مع عدم اشتهاره في الأول

المفخم: على صيغة الفاعل أي لغة من يفخم الألف، ويميله إلى مخرج الواو للدلالة على أنه منقلب منه. وقيل إلى : يريد أن "صلى" مأخوذ من الصلا بمعنى حرك الصلوين، وهما العظمان الناتيان في أعالي الفخذين، ثم استعمل "صلى" بمعنى فعل الهيئات المحصوصة مجازا لغويا؛ لأن المصلي بحرك صلويه في ركوعه وسجوده، ولما اشتهر في هذا المعنى استعير منه لمعنى الدعاء؛ تشبيها للداعي بالمصلي في خضوعه وتخشعه، وفيه ضعف من وجهين: الأول: أن الاشتقاق مما ليس بحدث قليل، والثاني: أن بناء التفعيل للتحريك نادر. (ملخص)

واشتهار هذا الح: [دفع لاستبعاد النقل من غير مشهور] قال الإمام: إن هذا الاشتقاق الذي ذكره صاحب "الكشاف" يفضي إلى طعن عظيم في كون القرآن حجة، وذلك لأن الصلاة من أشد الألفاظ شهرة، وأكثرها دورانا على ألسنة المسلمين، واشتقاقه من تحريك الصلوين من أبعد الأشياء اشتهارا فيما بين أهل النقل، ولو جوزنا أن يقال: مسمى الصلاة في الأصل ما ذكره، ثم إنه خفي واندرس حتى صار بحيث لا يعرفه إلا الآحاد لكان مثله في سائر الألفاظ حائزا، ولو جوزنا ذلك لما قطعنا بأن مراد الله تعالى من هذه الألفاظ ما تتبادر إليه أفهامنا؛ لاحتمال ألها كانت في زمان الرسول موضوعة لمعان أخر، أو كان مراد الله تعالى منها تلك المعاني إلا أن تلك المعاني خفيت في زماننا واندرست، كما وقع مثله في هذه اللفظة، فلما كان ذلك باطلا بإجماع المسلمين علمنا أن الاشتقاق الذي ذكره مردود باطل. [خفاجي ملخصا: ٣٤٩/١]

لا يقدح في نقله عنه، وإنما سمي الداعي مصلياً تشبيهاً له في تخشعه بالراكع والساجد. وَيُمَّا رَزِقَتَنَهُمْ يُنفِقُونَ فَي الرزق في اللغة: الحظ، قال تعالى: ﴿وَتَحْعَلُونَ رَزِقَتَنَهُمْ يُنفِقُونَ فَي اللغة: الحظ، قال تعالى: ﴿وَتَحْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكُذَّبُونَ ﴾ والعرف خصصه بتخصيص الشيء بالحيوان، وتمكينه من الانتفاع به. والمعتزلة لما استحالوا من الله تعالى أن يمكن من الحرام؛ لأنه منع من الانتفاع به وأمر بالزجر عنه، قالوا: الحوام ليس برزق، ألا ترى أنه تعالى أسند الرزق

لا يقدح إلخ: لأن النقل قد يغلب بحيث يهجر المعنى الأول مطلقا. [عبد الحكيم: ١٣١] الرزق: بالكسر في اللغة: الحظ، وبالفتح مصدر بمعنى إعطاء الحظ كما أنه بالكسر يكون مصدرا أيضا، وحمل الآية على أصل اللغة دون العرف كما حمله غيره، وفسرها بأنكم تجعلون شكر رزقكم أنكم تكذبون؛ لأن التقدير خلاف الظاهر. (عص)

وتحكينه إلخ: جعل الحيوان بحيث يتمكن من الانتفاع به بأن ساقه إليه، وأعطاه إياه لينتفع به، وليس معنى التمكين إعطاء القدرة؛ إذ لا حلاف في أن أصل القدرة من الله تعالى، وأن القدرة المتعلقة بالفعل ليس منه تعالى وإلا لزم الجبر، إنما الخلاف في أنه هل يسوق الحرام إلى العباد ويعطيهم إياه لينتفعوا بما أم لا؟ (ع)

استحالوا إلخ: عدوا محالا، واحتجوا بأن الرزق ليس إلا حلالا بوجوه: الأول: أن الرزق تخصيص الشيء بالحيوان وتمكينه من الانتفاع به، والحرام ممنوع الانتفاع، فلا يكون الرزق حراما. والثاني: أنه تعالى أسند الرزق إلى نفسه، والحرام لا يستأهل أن يضاف إلى الله تعالى، فلا يكون الرزق حراما. والثالث: أنه تعالى مدحهم بألهم ينفقون ولا مدح على إنفاق الحرام. والجواب عن الأول: أن التمكين لا ينافي الزجر والمنع كما في سائر المعاصي؛ لأنه جعل الحيوان بحيث يتمكن من الانتفاع به، ولولا التمكن من الانتفاع لما كان للمنع وجه، فإن من لم يتمكن لا يتصور منه الانتفاع، بل الممانعة دالة على تمكنه كما لا يخفى، وأما وصف الحرام فباعتبار إضافته إلى من اتصف به لا إلى من أوجده؛ فإنه لا يوصف الفعل بالصفات الخمس من الوجوب والندب والإباحة والكراهة والحرمة إلا من حيث قيامه بالمكلف لا من حيث صدوره عنه تعالى.

وعن الثاني بأن الإسناد لتعظيم الرزق؛ لأنه جل وعلا إنما يضاف وينسب إليه ما عظم كبيت الله، وتعظيم الرزق يتضمن معرفة قدر النعمة، وهو أول مراتب الشكر، وللتحريض أي الحث على الإنفاق؛ فإن الرزق إذا كان من الله وينفق له فلا ينبغي الإمساك، فتخصيص الرزق بالحلال هنا على سبيل التشريف. وعن الثالث بأن تخصيص "ما رزقناهم" بالحلال إنما هو بقرينة المقام؛ فإن المقام مقام المدح، ولا يستحق المدح إذا أنفقوا من الحرام. (ملخص) الحواه: [وفي نسخة: الرزق لا يتناول الحرام.] لأن الإضافة إلى الله تعالى مأحوذة في مفهوم الرزق.

ألا ترى إلخ: ما قاله المصنف على التحرير دليلان على أن الحرام ليس برزق، لكن ما حرر حق التحرير، وينبغي أن يقال: ألا ترى أنه تعالى أسند الرزق إلى نفسه، والحرام لا يستأهل أن يضاف إلى الله تعالى، وأنه تعالى مدحهم بأنهم ينفقون، ولا مدح على إنفاق الحرام.(محطيب) ههنا إلى نفسه إيذاناً بألهم ينفقون الحلال الطلق، فإن إنفاق الحرام لا يوجب المدح، وذم المشركين على تحريم بعض ما رزقهم الله بقوله تعالى: ﴿قُلُ أَرَّأَيْتُمْ مَّا أَنزَلَ الله لَكُمْ مَن رَرْقٍ فَجَعَلَتُمْ مَنْهُ حَرَامًا وَحَلاَلاً في وأصحابنا جعلوا الإسناد للتعظيم والتحريض من رزقٍ فَجَعَلَتُمْ مَنْهُ حَرَامًا وَحَلاًلاً في وأصحابنا جعلوا الإسناد للتعظيم والتحريض على الإنفاق، والذم لتحريم ما لم يحرم. واختصاص "ما رزقناهم" بالحلال للقرينة، وتحسكوا لشمول الرزق بقوله في عديث عمرو بن قرة: "لقد رزقك الله طيبا، وبأنه لو أي أسحابنا ما حرم الله عليك من رزقه مكان ما أحل الله لك من حلاله"*. وبأنه لو فاخترت ما حرم الله عليك من رزقه مكان ما أحل الله لك من حلالك لقوله تعالى: ﴿ وَمَن مِن وَلَو الله عَلَى الله وَلَن المُعْلَى الله وأي الله وأي الله وأنفق الشيء وأنفده أخوان، ولو استقريت الألفاظ وجدت كل ما يوافقه في الفاء والعين دالاً على معنى الذهاب والخروج،

واختصاص: حواب ما يقال: فلم اختص "ما رزقناهم" بالحلال. (ف) وتحسكوا إلخ: تمسكوا بشمول الرزق للحرام بوجهين: الأول: بقوله في حديث رواه ابن ماجه وغيره من حديث صفوان بن أمية في قال: كنا عند رسول الله علي إذ جاء عمرو بن قرة، فقال: يا رسول الله! إن الله كتب علي الشقوة، فما أراني أرزق إلا من دفي بكفي، فأذن لي في الغناء من غير فاحشة، فقال عليه: لا آذن لك ولا كرامة ولا نعمة، كذبت أي عدو الله! لقد رزقك الله طيبا فاحترت ما حرم الله عليك من رزقه إلخ. وهذا صريح في أن الرزق قد يكون حراما، وفيه دليل على حرمة التكسب بالغناء.

والثاني: بأنه لو لم يكن الحرام رزقا لم يكن المتغذي بالحرام مدة لا يمكن بقاؤه بدون الغذاء مرزوقا بالمأكول في تلك المدة، والتالي باطل لقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللهِ رِزْقُهَا﴾ (هود: ٦)، قال الإمام: قد يعيش الرجل طول عمره لا يأكل من رزقه شيئا، وهو خلاف الآية. [خفاجي ملخصا: ٣٥٤/١]

فاخترت: فهذا تصريح بأن الحرام رزق. وأنفق إلخ: بينهما اشتقاق أكبر، وهو الاشتراك في أصل المعنى وأكثر الحروف مع التناسب في الباقي، ولذا اقتصر على الفاء والعين كنفى ونفخ ونفد وأمثالها، والإنفاق: إخراج المال من اليد.[خفاجي بتغيير: ٣٥٥/١] في الفاء: نحو: نفر ونفى ونفذ ونفع ونقض ونفث وأمثالها. (ع)

^{*} أخرجه ابن ماجه في سننه، رقم الحديث: [٢٦١٣].

والظاهر من إنفاق ما رزقهم الله صرف المال في سبل الخير من الفوض أو النفل. ومن فسره بالزكاة ذكر أفضل أنواعه والأصل فيه، أو خصصه بها لاقترانه بما هو شقيقتها. وتقليم المفعول به للاهتمام وللمحافظة على رؤوس الآي، وإدخال "من" مي الصلاة على المفعول به للاهتمام اللهي عنه. ويحتمل أن يراد به الإنفاق من جميع التبعيضية عليه للكف عن الإسراف المنهي عنه. ويحتمل أن يراد به الإنفاق من جميع المعاون التي آتاهم الله من النعم الظاهرة والباطنة، ويؤيده قوله عليه: "إن علماً لا يُقال مع مونة لا يُتفق منه" وإليه ذهب من قال: ومما خصصناهم به من أنوار المعرفة يفيضون. وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بَمَا أَنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزِلَ الله على الذين يُؤْمِنُونَ بالغيب" داخلون يعهم في جملة المتقين دخول أخصين تحت أعم؛ إذ المراد "بـ"أولئك" الذين آمنوا عن معهم في جملة المتقين دخول أخصين تحت أعم؛ إذ المراد "بـ"أولئك" الذين آمنوا عن معرضين المعهد الله بي المعالمة المناهدة المعالمة المعا

والظاهر الخ: [وفي نسخة: والظاهر من هذا الإنفاق.] يعنى أن الظاهر منه حمل الإنفاق على ما يشمل أنواعه فرضا ونفلا، ومن حمله على الزكاة كما أخرجه ابن جرير عن ابن عباس فيه، فيحتمل أنه لم يرد التحصيص، وإنما اقتصر على أكمل أفرادها، ويحتمل أنه أراد الزكاة بقرينة الصلاة؛ لألها مقرونة بالزكاة في كثير من الآيات. [خفاجي ملخصا: ٣٥٥/١] من الفوض: وفي نسخة: فرضا كان أو نفلا.

شقيقتها: أختها من حيث إلهما أمان لسائر العبادات. جميع المعاون: ومن البين أن مقام المدح يناسب العموم. (سيد) ويؤيده إلخ: توجيهه أن إيصال النفع بالتعليم لما كان شبيها بالإنفاق الحقيقي كان هذا مؤيدا لاحتمال أن يراد بالإنفاق ما هو شامل للتعليم. (خطيب) إن علما: فإنه يتضمن تشبيه علم يقال به بكنز ينفق منه، فيمكن تعميم الإنفاق بحيث يتناول إنفاق المال وغيره. [عبد الحكيم: ١٣٣]

هم مؤمنو إلخ: قدم هذا الوحه لرجحانه رواية ودراية؛ لأنه مأثور عن الصحابة كابن عباس وابن مسعود في، ولأن التغاير هو الأصل في العطف، ولأن إعادة الموصول وتوصيفه بهذا الإيمان مع اشتراكه بين جميع المؤمنين يستدعي أن يراد به من لهم نوع اختصاص بالصلة وهم مؤمنو أهل الكتاب؛ فإنهم مطالبون أن يؤمنوا بالقرآن حصوصا، قال الله تعالى: ﴿وَآمِنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقاً لِمَا مَعَكُم البقرة: ٤١) ويؤمنوا بالكتب السابقة في الجملة، بخلاف سائر المؤمنين. [خفاجي بتغيير: ٣٥٩/١] وأضوابه: جمع ضرب بالفتح، كذا في "الأساس".

وقوله:

الشرك والإنكار، وبــ "هؤلاء" مقابلوهم، فكانت الآيتان تفصيلاً للْمُتَّقِينَ، وهو قول الشرك والإنكار، وبالدين يؤمنون مم مؤمنو الهل الكتاب ابن عباس على المتقين فكأنه قال: "هُدَّى للْمُتَّقِينَ" عن الشرك، والذين آمنوا من أهل الملل، ويحتمل أن يراد مجم الأولون بأعياهم، وَوُسِّط العاطف كما وسط في فعريف الموصولين للمنس

إلى الملك القَرْمِ وابنِ الهمام وليْث الكتيبة في المزْدَحمْ أَسْهُ اللهُ اللَّهُ اللّلْمُلْكُ اللَّهُ اللَّالِي اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالِي اللَّهُ اللَّالِي اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالِمُ اللَّالِي اللَّالْمُلْعُلَّالِي اللَّالِي اللَّالِي اللَّالِي اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا

يا لهفَ زيابة للحارثِ الصَـ ابـحِ فالغَـانمِ فالآئـب الراجع الراجع الراجع

اي الحسرة الراضع على معنى ألهم الجامعون بين الإيمان بما يدركه العقل جملة، والإتيان بما يصدقه من

أو على المتقين إلى الله الوجه مشارك للأول في أنه أريد فيهما بـ "الذين يؤمنون بما أنزل إليك" مؤمنو أهل الكتاب، ولذا قلمه على ما بعده. قوله: "فكأنه قال" إلى إشارة إلى وجه التغاير بين المتعاطفين؛ فإن المراد بالمعطوف عليه من آمن من العرب الذين ليسوا بأهل الكتاب، وبالمعطوف من آمن بالنبي هي من أهل الكتاب. (حف) ويحتمل إلى: إشارة إلى أن هذا التفسير غير مأثور، وأنه من بنات الأفكار. [خفاجي: ٢٦١/٦] في بمعنى بهما متحدان صدقا. ووصط إلى: [بيان لصحة العطف بين الموصولين مع اتحاد الذات بأنه باعتبار التغاير في المفهوم. (ف)]جواب عن سؤال مقدر: وهو أن العطف يقتضي المغايرة، واتحاد الأعيان ينافيه، وتعدد الشواهد إشارة إلى أنه يجري في الأسماء والصفات باعتبار تغاير المفهومات، ويكون بالواو والفاء، وثم باعتبار تعاقب الانتقال في الأحوال. [خفاجي: (حط) المفروف بابن زيابة التيمي شاعر جاهلي، وزيابة أمه، والعرب تدعوا أمهم عند حلول المصائب، وأراد بالحارث المعروف بابن زيابة التيمي شاعر جاهلي، وزيابة أمه، والعرب تدعوا أمهم عند حلول المصائب، وأراد بالحارث المعنى: عام من شمام بن مرة الشيباني. وكان حارث قد أغار على إبله، ولم يكن ابن زيابة يومئذ حاضرا. والمعنى: يا لهف أمي لأجل إغارة الحارث الذي أتى صباحا، فغنم فآب سالما غانما. ثم لما كانت الصفات الثلاثة متعاقبة يا لحف أمي لأجل إغارة الحارث الذي أتى صباحا، فغنم فآب سالما غانما. ثم لما كانت الصفات الثلاثة متعاقبة على معنى: متعلق بـ "وسط"، وبيان لفائدة العطف.

العقل: ما يدركه العقل في الجملة كوحود الواجب وتوحيده. (عبد) والإتيان: لا يخفى أن الإتيان بما يصدقه فرع الإيمان بما لا طريق إليه غير السمع، وهو أحرى بأن يصدقه ذلك الإتيان، فعلى هذا التوحيه لا بد من النكتة = العبادات البدنية والمالية، وبين الإيمان بما لا طريق إليه غير السمع. وكرر الموصول؛ تنبيها على تباين السبيلين. أو طائفة منهم وهم مؤمنو أهل الكتاب، ذكرهم مخصصين عن أي من الأولين المعلم السبع أي من الأولين المعلم المعلم المنافع وترغيباً لأمثالهم. الجملة كذكر جبرئيل وميكائيل بعد الملائكة؛ تعظيماً لشأهم وترغيباً لأمثالهم. والإنزال: نقل الشيء من الأعلى إلى الأسفل، وهو إنما يلحق المعاني بتوسط لحوقه الذوات الحاملة لها، ولعل نزول الكتب الإلهية على الرسل بأن يتلقفه الملك من الله تعالى تلقفاً روحانياً، أو يحفظه من اللوح المحفوظ، فينزل به فيلقيه على الرسل. والمراد "بما أنزك إليك" القرآن بأسره، والشريعة عن آخرها، وإنما عبر عنه بلفظ.....

⁼ في تقديمه على الإيمان بما لا طريق إليه غير السمع. (عص) قال مولانا عبد الحكيم في حوابه: أي تصديق الفرع للأصل؛ فإن إتيان العبادة فرع التصديق بوجود المعبود وإن كانت من حيث الصحة فرعا للتصديق بجميع ما جاء به النبي هي وفيه إشارة إلى وجه الفصل بين الإيمانين بإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة. [عبد الحكيم: ١٣٥]

وكرر إلخ: جواب ما قيل: إذا كان ذات الموصولين متحدا فلم أعيد الموصول في هذه الصفة، وهلا اكتفى بعطف الصفات؟ (عب) أو طائفة منهم إلخ: عطف على قوله "الأولون"، فتعريف الموصول الأول للجنس، والثاني للعهد. والمراد بالغيب: كل ما غاب عن الحس والبديهة مما قام عليه دليل عقلي أو نقلي، فيكون من ذكر الخاص بعد العام. (ع) ولعل نؤول: هذا الطريق هو الغالب في نزول الكتب السماوية، فلا يرد ما قيل: هذا لا يظهر في موسى على؛ فإن التوراة أنزلت في الألواح. (عب) فيلقيه إلى: [وفي بعض: "ويلقنه" من التلقين] وفيه طريقان، أحدهما: أن النبي المنظمة المنافق المسورة المسلمية إلى الصورة الملكية، وأخذه من حبريل على والثاني: أن الملك انخلع من المسورة الرسول منه، والأول أصعب الحالين، كذا في "الإتقان". (حاشية) والمراد إلى الغنول الغن اللائق بمقام المدح بالإيمان، والمناسب لترتيب الهدى والفلاح الكاملين، وبقوله: "ما أنزل من قبلك" وبقوله: "يؤمنون"؛ فإنه لإفادة الاستمرار يدل على عدم الاقتصار على ما تحقق نزوله في الماضي، كأنه قيل: وإنما عبر إلى: ذكر للتعبير عن الماضي والمترقب بصيغة الماضي وجهين: أحدهما: تغليب ما وجد نزوله على ما حقه صيغة الماضي، وعلى ما حقه صيغة الماضي وعلى ما حقه صيغة الماضي من قبيل إطلاق حسيل إطلاق حسين واحد يشتمل على ما حقه من في واحد يشتمل على ما حقه من في وحد، فذلك من قبيل إطلاق حسيفة الماسي على ما حقه على ما حقه من قبيل إطلاق حسين واحد يشتمل على ما حقه على ما حقه من قبيل إطلاق حسين واحد يشتمل على ما حقه عبين في وحد، فذلك من قبيل إطلاق حسين واحد يشتمل على ما حقه صيغة الماسي عبين واحد يشتمل على ما حقه صيغة المي ما حقه من قبيل إطلاق حسين واحد يشتم عبين وح

الماضي وإن كان بعضه مترقباً؛ تغليباً للموجود على ما لم يوجد، أو تنزيلاً للمنتظر منزلة الواقع، ونظيره قوله تعالى: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا كتابا أُنزِلَ مِن بَعْدِ موسى فإن الحنَّ منزلة الواقع، ونظيره قوله تعالى: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا كتابا أُنزِلَ مِن بَعْدِ موسى فإن الحنَّالِ من قبْلِكً سائر الاحتان على الكتب السابقة، والإيمان بهما جملةً فرض عين، وبالأول دون الثاني تفصيلاً من حيث إنا متعبدون بتفاصيله فرض، ولكن على الكفاية؛ لأن وجوبه على كل أحد يوجب الحرج وفساد المعاش. وَبِاللَّ خِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ فِي أي يوقنون إيقاناً زال معه ما كانوا عليه من أن الجنة لا يدخلها إلا من كان هوداً أو نصارى، وأن النار لن تمسهم إلا عليه من أن الجنة لا يدخلها إلا من كان هوداً أو نصارى، وأن النار لن تمسهم إلا أياماً معدودة، واختلافهم في نعيم الجنة، أهو من جنس نعيم الدنيا أو غيره؟ وفي دوامه وانقطاعه،....

⁼ اسم الجزء على الكل. والثاني: تشبيه جميع المنزل وغير المنزل بشيء نزل في تحقق النزول؛ لأن بعضه أنزل وبعضه منتظر سينزل قطعا، فيصير إنزال مجموعه مشبها بإنزال ذلك الشيء الذي نزل، فتستعار صيغة الماضي التي هي "أنزل" لإنزال المجموع، وقد اضمحل بما فصلنا ما يتوهم من لزوم الجمع بين الحقيقة والجحاز في كل واحد من الوجهين، ولا يشتبه عليك أن الجحاز المرسل والاستعارة المذكورين متعلقان بصيغة "أنزل" وحدها بلا اعتبار لمادته. (مير سيد شريف) [وهكذا في "حاشية الشهاب": ٣٦٦/١]

على الكفاية : أي لا بد في مسافة القصر من شخص يعلم ذلك ويحصل به الكفاية، وإلا لكان كل من قدر على تعلمه و لم يتعلم آثما. (خط) أي يوقنون إلخ: هذا بناء على ما رجحه من تفسير الموصول الثاني بمؤمني أهل الكتاب خاصة، وما ذكره يفهم من قصر الإيمان بالآخرة عليهم مع أن جميع أهل الكتاب يؤمنون بالآخرة، فلو لم يخص بما ذكر بطل الحصر، ووصف الإيقان بقوله: "زال معه" إلخ إشارة إلى ما سيأتي في معنى اليقين. [خفاجي: ١٩/١]

واختلافهم: بالرفع عطف على "ما كانوا"، وبالجر عطف على أن الجنة واختلافهم في ذلك بأن منهم من قال بأنه ليس من حنس هذا النعيم، ومنهم من قال: إنهم لا يتناكحون ولا يأكلون ولا يشربون، وإنما يتلذذون بالروائح الطيبة والأصوات الحسنة والسرور.(ملخص)

وفي تقديم الصلة، وبناء "يوقنون" على "هم" تعريض بمن عداهم من أهل الكتاب، وبأن اعتقادهم في أمر الآخرة غير مطابق ولا صادر عن إيقان. واليقين: إتقان العلم بنفي الشك والشبهة عنه نظراً واستدلالاً، ولذلك لا يوصف به علم البارئ تعالى ولا العلوم الضرورية. والآخرة تأنيث الآخر صفة الدار بدليل قوله تعالى: ﴿ تِلْكَ الدار الآخرة ﴿ فعلبت كالدنيا، وعن "نافع" أنه خففها بحذف الهمزة وإلقاء حركتها على اللام، وقرئ "يؤقنون" بقلب الواو همزة بضم ما قبلها إجراء لها مجرى المضمومة في وجوه ووقت، ونظيره:

لحب المؤقدان إلى مؤسى وجعدةً إذ أضاءهما الوقودُ أي صار عبوبا عطف بيان لمؤقدان

وفي تقديم الصلة إلخ: [يعني صلة الفعل وهي بالآخرة] ههنا تقديمان تقديم الصلة: وهي الجار والمجرور، وهو يفيد تخصيص إيقائهم بالآخرة، فإن قلت: هذا التقديم يفيد ألهم يؤمنون بالآخرة لا بغيرها وهو غير صحيح هنا، ولا يفيد التعريض، قلت: المعنى أن إيقائهم مقصور على حقيقة الآخرة لا يتعداها إلى ما هو خلاف حقيقتها كأنه قيل: يوقنون بالآخرة لا بخلافها كبقية أهل الكتاب ففيه تعريض. الثاني: تقديم المسند إليه، وهو "هم"، وهو يفيد التحصيص، وأن الإيقان بالآخرة منحصر فيهم لا يتحاوزهم إلى أهل الكتاب، وفيه تعريض بأن اعتقادهم في الآخرة جهل محض وتخيل فاسد. [خفاجي ملخصا: ٢٧٠/١] تعويض: إمالة الكلام إلى عرض أي جانب.

وبأن اعتقادهم إلخ: من قبيل عطف المقصود على ما هو توطئة له على طريقة قولك: أعجبني زيد وكرمه. (عبد) بنفي الشك إلخ: فاليقين: هو العلم بالشيء بعد أن كان صاحبه شاكا فيه، وقال بعض الأئمة: هو العلم الذي لا يحتمل النقيض ويطابق الواقع، فعدم إطلاقه على الله على الأول ظاهر، وعلى الثاني؛ لأن أسماء الله تعالى توقيفية، ولم يرد في الشرع إطلاق الموقن عليه تعالى. [خفاجي ملخصا: ٣٧٠/١] فغلبت إلخ: الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج بها عن مطلق الوصف بل عن الوصف العام فلا يطلق على كل ما وضع له ولا يحتاج إلى ذكر الموصوف كالدنيا؛ فإنها صفة على وزن "فعلى" من الدنو، وهو القرب فغلبت على ما يقابل الآخرة. [خفاجي بتغيير: ٣٧٢/١]

بضم ما قبلها: أي لجعل ضمة ما قبلها كأنها فيه. لحب المؤقدان إلخ: [مفعوله محذوف أي نار القرى] بقلب الواو في "المؤقدان ومؤسى" همزة بضم ما قبلها، ولام "لحب" للقسم، ولم يؤت بـــ"قد" مع أنه ماض لإحرائه بحرى فعل المدح نحو: والله نعم الرحل زيد، والبيت لجرير، و"موسى" و"جعدة" ابناه، مدحهما بالكرم وباشتهارهما به، وكني عن الأول بإيقادهما نار القرى، وعن الثاني بإضاءة الوقود لهما، كذا قال فتح الجميل. الوقود: بالضم مصدر، وبفتحها اسم لما يوقد به.

أُوْلَتَهِكَ عَلَىٰ هُدًى مِن رَّبِهِمْ الجملة في محل الرفع إن جعل أحد الموصولين مفصولاً عن "المتقين" حبر له، وكأنه لما قيل: "هُدًى للْمُتَّقِينَ" قيل: ما بالهم حصوا بذلك؟ فأجيب بقوله: "الذين يُؤْمِنُونَ بالغيب" إلى آخر الآية، وإلا فاستئناف لا محل لها، وكأنه نتيجة الأحكام والصفات المتقدمة، أو جواب سائل قال: ما للموصوفين بهذه الصفات الحتصوا بالهدى؟

الجملة إلى: يعنى "أولئك" مبتدأ، حبره "على هدى"، والجملة إما حبر عن "الذين" الأول أو الثاني، ويزاد في رسم أولئك الواو للفرق بينه وبين "إليك" الجار والمجرور. [حفاجي ملخصا: ٣٧٣/١] إن جعل أحد إلى: على تقادير التلاثة، الأول: في الموصول، الثاني: بتعين حواز المفصولية عن المتقين في الموصول، وعلى التقدير الرابع: وهو أن يراد به طائفة منهم يجوز فصل الموصول الثاني مع كون الموصول الأول متصلا بالمتقين، فإن ذكر الخاص بعد العام يجوز أن يكون بطريق التشريك بينهما في الحكم السابق أعني هدى للمتقين، فيكون من عطف المفرد على المفرد، ويجوز أن يكون بطريق إفراده بالحكم عن العام، فيكون الجملة المركبة من الموصول الثاني، ومن الجملة المي هي محل الرفع على الخبرية له أعني "أولئك على هدى من ربخم" معطوفة على جملة "هدى للمتقين" الموصوفين "والذين يؤمنون بالغيب". [عبد الحكيم: ١٣٩]

وكأنه لما قبل إلخ: [وفي نسخة: فكأنه.] عبر بــ "كأن" إشارة إلى أنه أمر فرضي غير محقق أي لما خصهم بالهدى كما تدل عليه اللام للحارة، نشأ منه سؤال هو: ما بالهم خصوا بذلك؟ فأجيب بقوله: "الذين إلخ" أي جيء بما له استحقوا أن يلطف بهم ويخصوا بالتكريم العاجل والآجل؛ لأنهم استحقوا ذلك بعقائدهم وأعمالهم فسبب التحصيص تلك الأوصاف. (خفاجي بتغيير) فأجيب إلخ: أورد عليه أنه إذا فصل الموصول الثاني تكون الجملة معطوفة على ما سبق لا حوابا لسؤال وإلا يجب الفصل، وأجيب بأن مراده بيان حاصل المعنى على تقدير مفصولية الموصول الأول بقرينة قوله: "الذين يؤمنون" بدون الواو. [حفاجي ملحصا: ٣٧٦/١]

وإلا فاستناف الخ: إن لم يجعل أحد الموصولين مفصولا فوصلا بما قبلهما، فالجملة حينئذ مستأنفة إما استئنافا لا يقدر فيه السؤال، أو هو جواب سائل ولما كان ما قبله مستلزما له فهو مستفاد منه حتى كأنه نتيجة له [فإن النتيجة بمنزلة بدل الاشتمال] كان بينهما كمال اتصال المقتضي لترك العطف، فلا يرد عليه أن كونه نتيجة لا يقتضي ترك العطف، بل هي مقتضية للربط بالفاء، وهذا غفلة عن قول المصنف في كأنه نتيجة، والمراد من الأحكام: ما وصف به الكتاب، وبالصفات: صفات المؤمنين الدال عليها بالموصولين. [خفاجي بتغيير: ٢٧٧/١] ها: وفي نسخة: لها من الإعراب. أو جواب: فالفصل لكونه كالمتصلة بما قبلها.

ونظيره: "أحسنت إلى زيد صديقك القديم حقيق بالإحسان"، فإن اسم الإشارة ههنا كإعادة الموصوف بصفاته المذكورة، وهو أبلغ من أن يستأنف بإعادة الاسم وحده لما فيه من بيان المقتضى وتلخيصه، فإن ترتب الحكم على الوصف إيذان بأنه الموجب أي العصف المرابع المي الموجب العامة على الاستعلاء في "على هُدًى" تمثيل تمكنهم من الهدى واستقرارهم عليه بحال من اعتلى الشيء وركبه، وقد صرحوا به في قولهم: "امتطى الجهل والغوى واقتعد غارب الهوى"، وذلك إنما يحصل باستفراغ الفكر، وإدامة النظر فيما نصب

ونظيره إلخ: [نظير ما ذكر من كونه جواب السائل] اعلم أن هذا النوع من الاستئناف يجيء تارة بإعادة اسم من استؤنف عنه الكلام كقولك: "أحسنت إلى زيد حقيق بالإحسان"، وتارة بإعادة صفته كقولك: "أحسنت إلى زيد صديقك القديم أهل لذلك" فيكون الاستئناف بإعادة الصفة أحسن وأبلغ؛ لانطوائها على بيان الموجب وتلخيصه، والإعادة باسم الإشارة ههنا من قبيل الإعادة بالصفة. [خفاجي بتغيير: ٣٧٨/١]

ومعنى الاستعلاء إلى: الاستعارة في الحرف بتبعية متعلقاتها، وهو المعنى الكلي الشامل له كما حققوه، فلذا قال: معنى الاستعلاء دون معنى "على"، والتمثيل: ضرب المثل والإتيان بمثال ومطلق التشبيه والمركب منه، وهذا ظاهر لا نزاع فيه، وإنما النزاع في الاستعارة التبعية هل تكون تمثيلية أم لا؟ ومحل تحقيقه علم المعاني. وقوله: تمثيل تمكنهم أي تمثيل حالهم في تمكنهم. (خ) تمثيل تمكنهم: المقصود أنه شبه تمسك المتقين بالهدى باستعلاء الراكب على مركبه في التمكن والاستقرار، فاستعير له الحرف الموضوع للاستعلاء. (ع)

وقد صرحوا: لما ذكر استعارة على التمسك بالهدى لزم منه تشبيه الهدى بالمركوب، وقد يتبادر على الوهم استبعاده أزال الاستبعاد بأن هذا التشبيه ضمني غير مقصود به من الكلام، وقد صرحوا بأمثاله، وجعلوه مقصودا منه، فالضمير في "به" إلى مثل تشبيه الهدى بالمركوب. (ع) امتطى الجهل الخ: إن جعل بمنزلة "ركب مطى الجهل" كان استعارة بالكناية، وإن جعل في قوة "اتخذ الجهل مطية" كان تشبيها، وأيا ما كان، فتشبيه الجهل بالمطية مقصود منه، وهو المراد بكونه مصرحا به. (ع)

واقتعد: شبه الهوى فيه بالمطية على طريق الاستعارة بالكناية، وخيل بإثبات الغارب ورشح بذكر الاقتعاد، والغارب: ما يين السنام والعنق.(ع) وذلك إلخ: إشارة إلى التمكن والاستقرار على الهدى، أي لا يحصل إلا بتكميل القوتين: النظرية والعملية، "فـــ"استفراغ الفكر" إلخ إشارة إلى الأول، و"محاسبة النفس" إلخ إشارة إلى الثانية. [خفاجي بتغيير: ٥/١٥]

من الحجج والمواظبة على محاسبة النفس في العمل. وتُكِّرَ "هدىً" للتعظيم، فكأنه أريد به ضرب لا يبالغ كنهه، ولا يقادر قدره، ونظيره قول الهذلي:

ملته

فلا وأبي الطير المربَّة بالضُّحَى على خالدٍ لقدْ وقَعْتَ على لحم

الواقعة في وقت الضحى

وأُكِد تعظيمه بأن الله تعالى مَانِحُهُ والموفق له، وقد أدغمت النون في الراء بغنة وبغير غنة. وَأُولَتِهِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ فَي كرر فيه اسم الإشارة تنبيها على أن الصافهم بتلك الصفات يقتضي كل واحدة من الأثرتين، وأن كلاً منهما كاف في تمييزهم بما عن غيرهم.

ولا يقادر: يقال: فلان يقادرني أي يطلب مساواتي، فالمعنى: لا يطلب مساواة مبلغه، وهو كناية عن عدم معرفة مبلغه. (ع) على لحم : أي على لحم أي لحم، والاستشهاد في أن تنكير اللحم للتعظيم، ويدل عليه أن خالد بن زهير المذكور رفيع الشأن وأنه أقسم به، و"أبو الطير" إما أن يريد به خالدا وهو الأظهر بوقوعها عليه، وإما أن يريد به أب ذلك النوع من الطير؛ لأنه لما استعظمها بوقوعها على الخالد استعظم أباه؛ لأنه أصلها وأقسم به إلخ، أو الطير نفسها والأب مقحم، و"لا" زائدة في ابتداء القسم، و"لقد وقعت" حواب القسم، أو "لا" ردّ الكلام السابق أي "ليس الأمر كما زعمت وأبي الطير" فكان حواب القسم ما دلت عليه كلمة "لا"، وكان "لقد وقعت" قسما آخر أي والله لقد وقعت على لحم، والخطاب للطير على طريق الالتفات و"المربة" الواقعة من "أربّ بالمكان" إذا أقام به ولازمه. (خطيب)

وأكد إلى تعالى، والتوفيق: هو اللطف الداعي إلى أعمال الخير، كما أن العصمة: هي اللطف المانع عن أعمال بإسناده إليه تعالى، والتوفيق: هو اللطف الداعي إلى أعمال الخير، كما أن العصمة: هي اللطف المانع عن أعمال الشر. [خفاجي بتغيير: ٣٨٧/١] على أن اتصافهم إلى: لأن ترتب الحكم على الوصف إيذان بأنه الموجب له، فعلة بوت الهدى لهم في الدنيا والفلاح في الآخرة، اتصافهم بهذه الصفات، والعلة لا تتخلف عن المعلول، فيقتضي الاختصاص بها. [خفاجي بتغيير: ٣٨٨/١]

اتصافهم: فلاختصاص العلة بهم أفاد اختصاصهم بكل واحد منهما على حدة، ويكون كل واحد منهما مميزا لهم عمن عداهم، ولولاه لربّما فهم اختصاصهم بالمجموع، ويكون هو المميز، لا كل واحد منهما، فيوهم تحقق كل واحد منهما بالانفراد فيمن عداهم. (عب) كل واحدة: يقتضي كل واحد من الحكمين على حياله، من الأثرتين: الأثرة اسم من: استأثر بمعنى اختار واستبد به، أي الأثرة بالهدى والأثرة بالفلاح.

ووسط العاطف؛ لاختلاف مفهوم الجملتين ههنا، بخلاف قوله: ﴿ أُولِئِكَ كَالأَنعام بَلْ هُمْ أَضَلُ أُولِئِكَ هُمُ الغافلونَ ﴾؛ فإن التسجيل بالغفلة والتشبيه بالبهائم شيء واحد، (الأعراف: ١٧٩) المحكم المحكم فكانت الجملة الثانية مقررة للأولى فلا يناسب العطف، و "هم" فصل يفصل الخبر عن الصفة ويؤكد النسبة، ويفيد اختصاص المسند بالمسند إليه، أو مبتدأ و "المفلحون" خبره، والجملة خبر "أولئك". والمفلح بالحاء والجيم: الفائز بالمطلوب، كأنه الذي انفتحت له وجوه الظفر، وهذا التركيب وما يشاركه في "الفاء والعين" نحو: فلق، وفلذ، وفلي يدل على الشق والفتح. وتعريف المفلحين للدلالة على أن المتقين هم......

ووسط: حواب لما يتوهم: أن المقام يقتضي عدم العطف كما في الآية الأخرى؟ فأجاب بأن "على هدى" و"المفلحون" مع تناسبهما معنى مختلفان مفهوما ووجودا؛ فإن الهدى في الدنيا، والفلاح في العقبى، وإثبات كل منهما على حدة أمر مقصود في نفسه، فالجملتان المشتملتان عليهما المتحدتان في المحبر عنه بين كمال الاتصال والانفصال، فلذا عطفت إحداهما على الأحرى، وأما "كالأنعام" و"الغافلون" وإن اختلفا مفهوما فقد اتحدا مقصودا؛ إذ المراد بالتشبيه بالأنعام: المبالغة في الغفلة، فالجملة الثانية مع مشاركتها للأولى في المحكوم عليه مؤكدة لها، فلا مجال للعطف. [خفاجي: ٣٨٨/١]

لاختلاف: في العقل والوجود، فالهدى في الدنيا والفلاح في الآخرة. شيء واحد: إذ لا معنى له إلا مبالغة في الغفلة. أو مبتدأ إلخ: جعله قسيما للفصل بناء على ما اشتهر: من أن ضمير الفصل لا محل له من الإعراب، وذهب بعضهم إلى أنه رابطة وحرف، فلا يرد على المصنف على أنه فيه جعل الشيء قسيما لنفسه؛ لأن من النحاة من ذهب إلى أن ضمير الفصل في محل رفع على الابتداء. [خفاحي: ٣٨٩/١] كأنه إلخ: بيان للمناسبة بما يقتضيه في أصل الوضع، وهو الشق والفتح. [الفلق: شق ومنه سمى الصبح فلقا].

للدلالة إلخ: قال الشيخ عبد القاهر على في "دلائل الإعجاز": إنك في قولك: زيد منطلق وزيد المنطلق تثبت فعل الانطلاق لزيد، لكنك تثبت في الأول فعلا لم يسمع من أصله أنه كان، وفي الثاني فعلا قد علم السامع أنه كان، ولكن لم يعلمه لزيد، فإذا بلغك أنه كان من إنسان انطلاق مخصوص، وجوزت أن يكون ذلك من زيد، ثم قبل لك: زيد المنطلق انقلب ذلك الجواز وجوبا، وزال الشك، وحصل القطع بأنه كان من زيد، وإذا قبل: المنطلق زيد، فالمعنى: على أنك رأيت إنسانا منطلقا بالبعد منك، فلم يثبت، ولم تعلم أ زيد هو أم عمرو؟ فقال لك صاحبك: "المنطلق زيد"، أي هذا الذي تراه من بُعد هو زيد، والمراد: أنك شاهدت شخصا منطلقا و لم تعرفه بعينه، وقلت: من هذا المنطلق؟ تعين أن يقال لك: المنطلق زيد، وأنك إذا لم تشاهد، فأخبرت بأن شخصا من قوم معلومين لك بأعيالهم: انطلق، فقلت: من المنطلق؟ يقال: زيد المنطلق، فاللام للعهد الخارجي. [خفاجي بتغيير: ٣٩٢/١]

الناس الذين بلغك ألهم المفلحون في الآخرة. أو الإشارة إلى ما يعرفه كل واحد من فللإم للحسس المفلحين وخصوصياتهم.

تنبيه: تأمل كيف نبه سبحانه وتعالى على اختصاص المتقين بنيل ما لا يناله أحد من وجوه شتى، وبناء الكلام على اسم الإشارة للتعليل مع الإيجاز، وتكريره وتعريف الخبر وتوسيط الفصل؛ لإظهار قدرهم والترغيب في اقتفاء أثرهم، وقد تشبث به معلى بفوله في العذاب، ورد بأن المراد بالمفلحين الكاملون في الفلاح، ويلزمه عدم كمال الفلاح لمن ليس على صفتهم، لا عدم الفلاح له رأساً.

وخصوصياقم: وفي عطف الخصوصيات على الحقيقة إشارة إلى أن معرفة حقيقتهم إنما هي باعتبار الخصوصيات والعوارض؛ إذ لا يمكن الاطلاع على حقيقة الفلاح الأخروي إلا في العقبى. [عبد الحكيم: ١٤٣] ما لا يناله؛ من الرسوخ على الهدى وكمال الفلاح. من وجوه شتى: والوجوه أربعة، وإفادة اسم الإشارة للتعليل بدخول الصفات فيه، فيكون بمنزلة المشتق، ويفيد العلية المفيدة للاختصاص. قوله: وتكريره إلخ، ولولاه لتوهم اختصاص بحموع الهدى والفلاح بهم، مع جواز أن يكون الهدى والفلاح منفردا لغيرهم، وتعريف الخير دال على الحصر، أو المبالغة بجعلهم عين الحقيقة، وتوسيط الفصل دال على الحصر أو التأكيد. [خفاجي بتغيير: ١٩٨٨] الحصر، أو المبالغة بجعلهم عين الحقيقة، وتوسيط الفصل دال على الحصر أو التأكيد. [خفاجي بتغيير: ١٩٨٨] وقد تشبث: بوجهين، الأول: أن قوله: و"أولئك هم المفلحون" يقتضي الحصر، فوجب فيمن أخل بالصلاة والزكاة أن لا يكون مفلحا، وذلك يوجب القطع على وعيد تارك الصلاة والزكاة، فمن أخل بحدم على الوصف مشعر بعليته، فيلزم أن تكون علة الفلاح هي فعل الإيمان والصلاة والزكاة، فمن أخل بحد الأشياء الوصف مشعر بعليته، فيلزم أن تكون علة الفلاح؟ والجواب؛ أن قوله: "وأولئك هم المفلحون" يدل على أهم المفلحون" يدل على أهم المفلحون" يدل على أهم المفلاح، فوجب أن لا يحصل الفلاح؟ والجواب؛ أن قوله: "وأولئك هم المفلحون" يدل على أهم

الوصف مشعر بعليته، فيلزم أن تكون علة الفلاح هي فعل الإيمان والصلاة والزكاة، فمن أخل هذه الأشياء لم يحصل له علة الفلاح، فوجب أن لا يحصل الفلاح؟ والجواب؛ أن قوله: "وأولئك هم المفلحون" يدل على ألهم الكاملون في الفلاح، فيلزم أن يكون صاحب الكبيرة غير كامل في الفلاح، ونحن نقول به، فإنه كيف يكون كاملا في الفلاح، ونحن نقول به، فإنه كيف يكون كاملا في الفلاح، وهو غير جازم بالخلاص؟ نعم، جاز كونه مفلحا في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثُنَا الْكِتَابَ اللّذِينَ السُّطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ طَالِمُ لِنَفْسِهُمْ وَالْمَر: ٣٢). (التفسير الكبير) الوعيدية: المعتزلة والخوارج؛ لألهم مفرطون في الوعيد. العتاة المردة: العتاة جمع العاتي من العتو: نافرمائي كرون، والمردة: جمع المارد وهو الخبيث.

ولم يعطف إلى: في "الكشاف" ليس وزان ما هنا وزان نحو قوله: ﴿إِنَّ الْأَيْرَارَ لَقِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُحَّارُ لَفِي حَجِيمٍ﴾ (الانفطار: ١٤،١٣)؛ لأن الأولى فيما نحن فيه مسوقة لذكر الكتاب وأنه هدى للمتقين، وسيقت الثانية؛ لأن الكفار من صفتهم كيت وكيت، فبين الجملتين تباين في الغرض والأسلوب وهما على حد لا مجال فيه للعاطف، وإنما حعل المباينة في أسلوب الأداء مقتضية لترك العطف؛ لأن قوله: "إن الذين كفروا" يتضمن عدم انتفاع هؤلاء الكفار بالآيات والنذر، وهو في قوة أن يقال: إلهم لم يهتدوا بهدي هذا الكتاب، وهذه جهة جامعة لو لوحظت حاز العطف، كما تقول: "إن المتقين اهتدوا بنور الكتاب، وإن الكافرين هاموا ووقعوا في مهامة العقاب" إلا أنه لم يلتفت لهذه الجهة، وإنما قصد أن ينعي حالهم ويشنع عليهم. وجعل مباينة الأسلوب كناية عن عدم الالتفات لهذه الجهة الجامعة، فمباينة الأسلوب متمة لمباينة الغرض، ولذا أدرجها المصنف فيها ولو صرح بما كان أحسن. [خفاحي بتغيير: ١/٠٠٠]

قصتهم: عطف القصة على القصة هو عطف جمل متعددة على جمل متعددة لتناسبهما في الغرض المسوق له الكلام . [عبد الحكيم: ١٤٤] إن الأبرار: اتحاد الأسلوب فيهما ظاهر، وأما الجامع؛ فلأنها سيقت فيهما الحكلة الأولى لبيان ثواب الأخيار، والثانية لذكر حزاء الأشرار مع ما فيهما من الترصيع والتقابل لتضاد كل من طرفي الجملتين، وقد جعل أهل المعاني التضاد، وشبه حامعا يقتضي العطف حتى قالوا: إن الضد أقرب خطورا بالبال مع الضد من الأمثال. [خفاجي بتغيير: ١/١٠٤] شائهت الفعل: الماضي مطلقا لازما كان أو متعديا. وإعطاء معانيه: [إفادة معاني الفعل من التحقق، والتشبه، والاستدراك، والتمني والترجي. (عبد)] فلأنها تفيد حصول معنى في الاسم، وهو تأكد موصوفيته بالخبر، كما أنك إذا قلت: قام زيد، فقولك: "قام زيد" أفاد حصول معنى الاسم. (التفسير الكبير)

ولذلك: زيّفه الرضي: بأنه مشترك بين هذه الحروف، و"ما ولا" المشبهتين بـــ"ليس"، وقال: الوجه أن أقوى عمل الفعل نصب المعمول المتقدم على الفاعل؛ لأنه عمل من غير ترتيب يقتضيه الفعل، والعمل في خلاف المقتضى غايته في العمل، فأعطي هذا العمل لهذه الحروف تنبيها على كمال مشابهتها بالفعل، ويمكن دفع ما أورده من اشتراك الوجه المشهور بين هذه الحروف و"ما ولا" إنه لم يعمل في "ما ولا" بمقتضى هذا الوجه؛ لأنه عمل به في "لا" لنفي الجنس، لمزيد مشابهته بهذه الحروف، فلو عمل به في "ما ولا" المشبهتين بـــ"ليس" لا التبس بـــ"لا" المشبهة بليس، لا التي لنفي الجنس. (عصام)

أعملت عمله الفرعي - وهو نصب الجزء الأول ورفع الثاني - إيذاناً بأنه فرع في العمل دخيل فيه. وقال الكوفيون: الخبر قبل دخولها كان مرفوعاً بالخبرية، وهي بعد باقية مقتضية للرفع قضية للاستصحاب، فلا يرفعه الحرف. وأجيب: بأن اقتضاء الخبرية الرفع مشروط بالتجرد؛ لتخلفه عنها في حبر "كان" وقد زال بدخولها، فتعين إعمال الحروف. فائدها تأكيد النسبة وتحقيقها، ولذلك يُتَلَقَّى بها القسم، فتعين إعمال الحروف، فائدها تأكيد النسبة وتحقيقها، ولذلك يُتَلَقَّى بها القسم، القرنين قُلْ سَأَتْلُواْ عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْراً إِنَّا مَكَّنَا لَهُ في الأرض، ﴿ وَقَالَ موسى يا فرعون القرنين قُلْ سَأَتْلُواْ عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْراً إِنَّا مَكَّنَا لَهُ في الأرض، ﴿ وَقَالَ موسى يا فرعون النك مثال لله معرض النك

عمله: فالعمل الأصلي للفعل: رفع الأول ونصب الثاني. [عبد الحكيم: ١٤٤] مرفوعا: فيه تسامح؛ لأن العامل عند الكوفيين في المبتدأ الابتداء، والباء للسببية، فاندفع ما قبل عليه: قال الإمام: وحجة الكوفيين من وجهين، الأول: أن معنى الخبرية باق في حبر المبتدأ، وهو أولى باقتضاء الرفع، وإذا كانت الخبرية رافعة، استحال ارتفاعه بهذه الحروف، فهذه مقدمات، الأول: قولنا: الخبرية باقية وذلك ظاهر؛ لأن المراد من الخبرية كون الخبر مسندا إلى المبتدأ، وبعد دخول حرف "إن" عليه فذاك الإستاد باق. والثاني: الخبرية مقتضية للرفع؛ لأن الخبرية كانت قبل دحول "إن" عليه فذاك الإستاد باق. والثاني: الخبرية مقتضية للرفع؛ لأن الخبرية كانت قبل دحول "إن" مقتضية للرفع والخبرية باقية، والمقتضي بتمامه لو حصل و لم يؤثر لكان خلاف الأصل.

والثالث: الخبرية أولى بالاقتضاء؛ لأن كونه خبرا وصف حقيقي قائم بذاته، وذلك الحرف أحبي مبائن عنه، وغير مجاور له؛ لأن الاسم يتخللها. والرابع: لما كانت الخبرية أقوى في اقتضاء الرفع، فقد حصل الحكم بالخبرية قبل حصول هذا الحرف، فبعد وجود هذا الحرف لو أسند هذا الحكم إليه لكان ذلك تحصيلا للحاصل وهو محال. والوجه الثاني: أن "سيبويه" وافق على أن الحرف غير أصل في العمل فيقدر بقدر الضرورة، والضرورة تندفع بإعمالها في الاسم، فوجب أن لا يعملها في الخبر. (ملخص الكبير)

للاستصحاب: وهو بقاء الشيء على ما كان عليه. يتلقى بها القسم: يورد في جوابه مع تمام الجواب بدونها فهو للتأكيد، بخلاف تلقيه بحرف النفي فإنه لإتمام الجواب؛ لكون المقسم عليه منفيا. (عب) الأجوبة: لأن السائل لكونه مترددا يناسبه التأكيد. (عب) وتذكر في معرض: لأن السامع ظن الخلاف فيؤكد بــ"إن"، ولذلك تراها تزداد حسنا إذا كان الخبر بأمر يبعد مثله. وإنما حسن موقعها في "إن الذين كفروا"؛ لأن من علم بأن الكتاب لا ريب فيه، وأنه هدى، وأن مبلغه أفصح العرب والعجم على يستبعد أن ينكر أحد، فصدرت الآية بــ"إن" لرفع الاستبعاد. (ملحص)

هذا الباب. [خفاجي ملخصا: ٩/١]

إِنّي رَسُولٌ مِن رَّبٌ العالمين ، قال المبرد: "قولك: عبد الله قائم، إحبار عن قيامه، وإن عبد الله قائم، جواب منكر لقيامه". وإن عبد الله لقائم، جواب منكر لقيامه". وعريف الموصول: إما للعهد، والمراد به ناس بأعياهم: كأبي لهب، وأبي جهل، والوليد ابن المغيرة، وأحبار اليهود. أو للجنس، متناولاً من صمم على الكفر وغيرهم، فخص عنهم غير المصرين بما أسند إليه والكفر لغة: ستر النعمة وأصله: الكفر – بالفتح – وهو الستر، ومنه قيل للزارع والليل: كافر، ولكمام الثمرة كافور. وفي الشرع: إنكار ما ابي مطلقا الله والمسرورة محيء الرسول به به، وإنما عُدَّ منه لبس الغيار، وشد الزنار ونحوهما كفراً؛ لأنما تدل على التكذيب، فإن من صدق الرسول الله المرسول المعالم على التكذيب، فإن من صدق الرسول الله المرسول على التكذيب، فإن من صدق الرسول الله المسرورة عليها ظاهراً، . . .

إلى رسول: فإن التأكيد لاعتناء بمضمون الجملة؛ لكونه مما يشك فيه من غير نظر إلى حال المحاطب، وإلا ورد على وفق إنكاره. (عب) قال المبرد: أي في جواب أبي العباس الكندي حين قال: إني أجد في كلام العرب حشوا، أحد العرب يقول: عبد الله قائم، ثم يقول: إن عبد الله لقائم، فقال المبرد: بل المعاني المختلفة لاختلاف الألفاظ. (ع) إما للعهد: قدمه؛ لأنه الأصل فيه؛ لأن الموصول كالمعرف باللام في استعمالاته الأربعة. واشتهارهم بالكفر وكمالهم فيه أغنت عن تقدم الذكر؛ فإن المطلق ينصرف إلى الكامل. [عبد الحكيم: ١٤٥] أو للجنس: للحنس الموجود في ضمن الاستغراق بقرينة التناول كما لا يخفي. (عبُّ) فخص: أحرج غير المصرين على الكفر عن "الذين كفروا" بدليل أن ما أسند إلى الموصول هو: "سواء عليهم" إلخ يختص بالمصرين. (حط) لبس الغيار: [بكسر الغين المعجمة.] الغيار علامة أهل الذمة، وهو أن يخيطوا على ثيابهم الظاهرة يخالف لونه لونها، وتكون الخياطة على خارج كتف دون الذيل، وقيل: يختص بالكتف. [خفاجي ملخصا: ٩/١] لأَهُما تدل: تكذيب الرسول ﷺ فيما جاء به، وهذا حواب سؤال تقديره: أن أهل الشرع حكموا على بعض الأفعال والأقوال بأنما كفر، وليست إنكارا من فاعلها ظاهرا؟ فأجاب بأنما ليست بكفر، وإنما هي دالة عليه، فأقيم الدال مقام مدلوله، حماية لحريم الدين، حتى لا يحوم حوله أحد يجترئ عليه، وقال ابن الهمام: اعتبروا في الإيمان لوازم يترتب على عدمها الكفر: كتعظيم الله تعالى وأنبيائه عليهم السلام وكتبه؛ فلذلك كفروا بألفاظ وأفعال كثيرة، قال الإمام: هذه الأشياء في الحقيقة ليست بكفر، لكن التصديق وعدمه أمر باطن لا اطلاع للخلق عليه، ومن عادة الشرع أنه لا يبتني الحكم في أمثال هذه الأمور على نفس المعنى؛ لأنه لا سبيل إلى الاطلاع، بل يجعل لها معرفات وعلامات ظاهرة، ويجعل تلك المظان الظاهرة مدارا للأحكام الشرعية، وليس الغيار والزنار من

لاستدعائه: ويمكن أن يجاب بأن المقتضى إنما هو الكلام اللفظي، ولا نزاع فيه، واقتضاء الكلام النفسي ممنوع. (عص) مخبر عنه: القديم يستحيله أن يكون مسبوقا بالغير. (ف) أجيب بأنه: يعنى أن كلامه في الأزل لا يتصف بالماضي، والحال، والاستقبال؛ لعدم الزمان فيه، وإنما يتصف بذلك فيما لا يزال بحسب التعلقات، وحدوث الأزمنة والأوقات غايته لزوم حدوث التعلق. التعلق: تعلق كلامه الأزلي بالمخبر عنه، (ع) فاللازم سبق المخبر عنه على المتعلق. وما يعده: وهو ﴿عَانَدْرَتُهِمُ أُم لَم تَنذُرهُم ﴾.

والفعل إلى تشروع في دفع ما أورد على ما ذكر، وهو أمور، الأول: أن الفعل لا يكون مخبرا عنه. الثاني: أنه مبطل لصدارة الاستفهام. الثالث: أن "الهمزة" و"أم" موضوعان لأحد الأمرين، و"سواء" لا يسند إلا إلى متعدد؛ فلذا يقال: استوى وجوده وعدمه، ولا يصح أن يقال: أو عدمه؛ ولذا اختار الرضي وجها غير هذا، وقال: الذي يظهر لي أن سواء في مثله حبر مبتدأ محذوف، تقديره: الأمران سواء، ثم بين الأمرين بقوله: أقمت أم قعدت كما في قوله تعالى: ﴿اصْلُوهُا فَاصْبُرُوا أَوْ لا تَصْبُرُوا سَوَا فَ عَلْيَكُم ﴿ (الطور: ١٦) أي الأمران سواء، وسواء لا يثني ولا يجمع. فقوله: والفعل إلى جواب عن الأول، وتمام ما وضع له: الحدث، والزمان، والنسبة إلى فاعل ما، أو المراد بمطلق الحدث المحدث المحدث المحدث المحدث المحدث المحدر، صرح به النحاة، وهو مراد المصنف بقوله: كالاسم في الإضافة، والأولى ما في "الكشاف" لتصحيح الإسناد إلى الفعل بقوله: هو من حنس الكلام المهجور فيه جانب اللفظ إلى جانب المعنى، وقد وجدنا العرب يميلون في مواضع من بقوله: هو من حنس الكلام المهجور فيه جانب اللفظ إلى جانب المعنى، وقد وجدنا العرب يميلون في مواضع من وشرب اللبن" معناه: لا يكن منك أكل السمك وتشرب اللبن" معناه: لا يكن منك أكل السمك وشرب اللبن، وإن كان ظاهر اللفظ على ما لا يصح من عطف الاسم على الفعل. [خفاجي بتغيير: ١٣/١٤]

تَسْمَعُ بِالْمعيدي خَيرٌ مِنْ أَنْ تَراه.

وإنما عدل ههنا عن المصدر إلى الفعل؛ لما فيه من إيهام التجدد وحسن دخول الهمزة، وأم عليه؛ لتقرير معنى الاستفهام الجرد الاستواء، كما حردت.....

الاتساع: تجوز بذكر لفظ الكل وإرادة الجزء، متعلق بالأحير. تسمع بالمعيدى: [تصغير معدي منسوب إلى معد، وإنما خففت الدال للجمع بين التشديدين مع ياء التصغير.] فــ"تسمع" فيه بمعنى السماع، وهو مبتدأ و"خير" خبره، والمعيدى: تصغير معدي منسوب إلى معد بالتشديد، قال سيبويه: خفف لكثرة وروده، ولو صغر معدي في غير المثل شدّد، والمثل يضرب لمن تراه حقيرا، وقدره خطيرا وخبره أجل من مرآه، وأول من قاله نعمان ابن المنذر. [خفاجي بتغيير: ١٦/١] وإنما عدل: جواب سؤال نشأ من بيان صحة الأحبار عنه وهو: أنه لما كان بمعنى المصدر فلم عدل عنه؟ (ع)

إيهام التجدد: التحدد له معنيان: مطلق الحدوث، وهو الموجود في كل، ماضيا كان أو غيره؛ لأن المفيد له مقارنة الزمان، والحدوث في المستقبل وهو الاستمرار التحددي ويختص بالمضارع، ومراد المصنف هنا مطلق الحدوث، وإنما قال: إيهام التحدد؛ لأن الفعل إنما يدل عليه إذا بقي على أصل المعنى، أما إذا حرد عن الزمان للحدث كما هو ههنا، فلم يتحقق فيه ذلك، وإنما يتوهم نظرا الى ظاهر الصيغة، وقيل: المراد الحدوث في المستقبل؛ لأن الماضي بمعنى المضارع بقرينة قوله: "لا يؤمنون" فبالنظر إلى صيغة "يؤمنون" يكون موهما، وليس ههنا حقيقة التحدد؛ فلذا ذكر الإيهام، والأول أوفق بالمقام وكلام الصنف؛ لأن القول بمعنى المضارع مع القول بتحرده للحدث، جمع بين النصب والنون. فإن قلت: ما وحه إيهام التحدد هنا؟ قلت: للدلالة على أن النبي في أحدث الإنذار، فأدى الأمانة وبلغ الرسالة، وإنما لم يؤمنوا لسبق الشقاء ودرك القضاء، لا لتقصير منه، ففيه تسلية للنبي في الحفاحي ملخصا: ١٧/١٤]

لتقرير معنى الاستواء: [لتحقيقه وتثبيته وهو قريب من التوكيد. (ملحص)] مفهوم الاستواء، وهو المراد بقوله أولا: سواء، اسم بمعنى الاستواء، فأعاد المعرفة برمتها؛ ليدل على أنها عينهما. [خفاجي بتغيير: ٤١٨/١] مجود الاستواء: فإنهما موضوعتان للاستفهام عن أحد المستويسين في علم المستفهم.

حروف النداء عن الطلب؛ لمجرد التخصيص في قولهم: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة. والإنذار: التخويف، أريد به التخويف من عقاب الله، وإنما اقتصر عليه دون البشارة؛ لأنه أوقع في القلب وأشد تأثيراً في النفس، من حيث: إن دفع الضرر أهم من حلب النفع، فإذا لم ينفع فيهم كانت البشارة بعدم النفع أولى، وقرئ: "أأنذر تهم " بتحقيق الهمزتين وتخفيف الثانية بين بين، وقلبها ألفاً وهو طن؛ لأن المتحركة لا تقلب؛ ولأنه يؤدي إلى جمع الساكنين على غير حده، وبتوسيط ألف بينهما محققتين، وبتوسيطها والثانية بين بين، وبحذف الاستفهامية، وبتوسيط ألف بينهما محققتين، وبتوسيطها والثانية بين بين، وبحذف الاستفهامية،

حروف النداء: يعني بحرف النداء "أيتها"؛ لأنها لا تستعمل إلا في النداء وليس ههنا بمنادى، ولا يجوز دخول حرف النداء عليه، ولكنه استعمل للتحصيص؛ لأنك تخص المنادى من بين من يحضرك بأمرك ونهيك وغير ذلك، فاستعير لفظ أحدهما للآخر، حيث شاركه في الاختصاص، كما جعل حرف الاستفهام، لما ليس باستفهام لما اشتركا في التسوية. [خفاجي بتغيير: ٢١/١] أيتها العصابة: في المعنى اغفر لنا مخصصين بالغفران، والعصابة جماعة من الناس والخيل والطير.

بتحقيق الهمزتين إلخ; في قوله: أأنذرتهم، ست قراءات: إما بممزتين محققين بينهما ألف، أو لا ألف بينهما، أو بأن تكون الهمزة الأولى قوية والثانية بين بين بينهما ألف، أولا ألف بينهما، وبحذف حرف الاستفهام، وبحذفه وإلقاء حركته على الساكن قبله، وهو ميم "عليهم"، والسابع: قلب الثانية ألفا وهو الذي قاله المصنف: إنه لحن، والتقاء الساكنين على حده: هو أن يكون الأول حرف لين، والثاني مدغما نحو: الضالين وحويصة، ويجوز التقاء الساكنين في الوقف؛ لكونه عارضا، قال أبو حيان في: القراءة المتواترة لا تدفع ببعض المذاهب، وكون حد التقاء الساكنين ما مر مذهب البصريين ولا يجب اتباعه، مع أنه في المطرد المقيس، وكلام الله مما يقاس عليه، لا مما عليه غيره، فإذا حاء نهر الله بطل نمر معقل، فتأمل [خفاحي بنغيير: ٢٧١١]

وهو لحن: فإن قلت: القول بأنه لحن طعن في القراءات السبع المتواترة؟ قلت: [توضيح الجواب ما قال السيالكوتي على البيضاوي في شرح "مختصر الأصول": القراءة السبع منها ما هو من قبيل الهيئة كالمد واللين والإمالة وتخفيف الهمزة ونحوها، وذلك لا يجب تواتره، ومنها ما هو من حوهر اللفظ نحو: ملك ومالك، وهذا متواتر.(عب)] المتواتر من القراءات ما كان من غير فعل الأداء، بخلاف ما كان من قبيله، كالمد والإمالة وتخفيف الهمزة. (فتح)

لا يُؤْمِنُونَ جملة مفسرة لإجمال ما قبلها فيما فيه الاستواء، فلا محل لها، أو حال مؤكدة، أو بدل عنه، أو خبر "إن" والجملة قبلها اعتراض بما هو علة الحكم. من الضمير عليهم بدل الاشتمال والآية مما احتج به من جوز تكليف ما لا يطاق، فإنه سبحانه أخبر عنهم بألهم لا يؤمنون، وأمرهم بالإيمان، فلو أمنوا انقلب خبره كذبا، وشمل إيمالهم الإيمان بألهم لا يؤمنون، فيجتمع الضدان.

جملة مفسرة: المفسرة جملة مبينة لجملة سابقة، أو لبعض مفرداتها، ولا محل لها من الإعراب على القول المشهور، وكفرهم وعدم نفع الإنذار في الماضي بحسب الظاهر، مسكوت فيه عن الاستمرار والدوام، وقوله: "لا يؤمنون" دال عليه ومبين له. [خفاجي بتغيير: ٢٤/١] أو حال مؤكدة: [لمضمون الجملة الاسمية. (ع)] الحال المؤكدة عندهم إذا أطلقت، فالمراد بها نحو: زيد أبوك عطوفا، وقد اشترط النحاة فيها: الوقوع بعد جملة اسمية، طرفاها معرفتان حامدتان، وعاملها محذوف أبدا، وقد يراد بها ما يؤكد شيئا ما قبله وهو المراد، وتوهم من قال: إن المراد الأول. [خفاجي بتغيير: ٢٤/١] بدل عنه: بدل الاشتمال؛ إذ ليس مضمون الثانية عين مضمون الأولى، ولا داخلا فيه، مع كون الأولى كغير الوافية في بيان ما فيه الاستواء. (ع)

والجملة: فيه إشارة إلى أن كون "لا يؤمنون" حبر "إن" على تقدير كون السابق جملة، أما لو كان مفردا فهو متعين؛ لكونه حبرا؛ إذ لا وحه لرفع "سواء" سوى ذلك. (ع) علة الحكم: [يعني أن سبب عدم إيمالهم إنما هو عدم تأثير الإنذار] أي ذهنا لا خارجا، فهو "برهان إني" على عدم إيمالهم، وما سيجيء من قوله: ﴿حَتَمَ اللّهُ عَلَى عَدَم تَأْتُوبِهِمُ (البقرة: ٧) "برهان لمي" يفيد علة الحكم ذهنا وخارجا. [عبد الحكيم ملخصا: ١٥٠]

والآية ثما إلح: وحاصل الاستدلال: أنه سبحانه وتعالى أخبر بألهم لا يؤمنون، فأمرهم بالإيمان، وهو ممتنع؛ إذ لوكان ممكنا لما لزم من فرض وقوعه محال، لكنه لازم؛ إذ لو آمنوا انقلب خبره تعالى كذبا، ولو آمنوا لآمنوا بألهم لا يؤمنون؛ لكونه مما جاء به الرسول، فيلزم اتصافهم بالإيمان وعدم الإيمان، فيحتمع الضدان، وكلا الأمرين من انقلاب خبره تعالى كذبا، واجتماع الضدين محال، وما يستلزم المحال محال، فثبت التكليف بما لا يطاق؟ والمراد بالتكليف ههنا: طلب تحقيق الفعل والإتيان به، واستحقاق العقاب على تركه، لا مطلق الطلب، ولا الطلب قصدا؛ للتعجيز وإظهار عدم الاقتدار على الفعل، كما في طلب معارضة القرآن للتحدي، وفي تحرير محل النزاع خلاف، ليس هنا موضع تفصيلها. [خفاجي ملخصا: ٢٦٦/١] من جوز: ذهب بعض الأشعرية إلى وقوع التكليف بالممتنع لذاته.

والحق أن التكليف بالممتنع لذاته وإن جاز عقلاً من حيث إن الأحكام لا يستدعي غرضاً سيما الامتثال، لكنه غير واقع للاستقراء، والإخبار بوقوع الشيء أو عدمه لا ينفي القدرة عليه، كإخباره تعالى عما يفعله هو، أو العبد باختياره. وفائدة الإنذار بعد العلم بأنه لا ينجع إلزام الحجة، وحيازة رسول الله على فضل الإبلاغ؛ ولذلك قال:

والحق إلى: حاصل هذه المحاكمة: أن المحال قسمان: الأول: لذاته، والآخر: لغيره، مثل وجود الشيء الذي أخير الله بعدمه، وبالعكس، والتكليف على النوع الأول غير واقع شرعا وإن حاز وقوعه عقلا، بخلاف النوع الثاني؛ فإن التكليف به واقع؛ إذ الإخبار بوقوع الشيء وعدمه، لا ينفي القدرة عليه إعداما وإيجادا. (ملا محمود) والإخبار إلى: قيل: إنه حواب عن الأمرين، أما الأول: فظاهر؛ لأن الكذب إنما يلزم إذا وقع خلاف المخير به، والتكليف بالشيء لا يقتضي إيقاعه بالفعل، بل القدرة والإخبار بطرفي الشيء لا ينفيها، وأما الثاني: فبأن يقال: إلى من فرض وقوعه بالنظر إلى ذاته محال، فبأن يقال: إلى من فرض وقوعه بالنظر إلى ذاته محال، فلا يكون التكليف به تكليفا بالمحال، وتعلق العلم أو الإحبار بعدم صدوره منهم لا يخرجه عن الإمكان؛ لأهما تابعان للوقوع، على أنا لا نسلم ألهم أمروا به بعد ما أنزل: ألهم لا يؤمنون، ولا يلزم منه عدم استحقاقهم للعقاب بتركه؛ لأن سقوط الخطاب عنهم لتمام الحجة عليهم لا لعذرهم، وهذا يوافق قوله استحقاقهم للعقاب بتركه؛ لأن سقوط الخطاب عنهم لتمام الحجة عليهم لا لعذرهم، وهذا يوافق قوله استحقاقهم للعقاب بتركه؛ لأن سقوط الخطاب عنهم لتمام الحجة عليهم لا لعذرهم، وهذا يوافق قوله

تعالى: ﴿فَأَعْرِضْ عَنْ مَنْ تَوَلِّي﴾ (النحم: ٢٩). [خفاجي ملخصا: ٢٩/١]

باختياره: فإنه تعالى مع إحباره بأنه يفعل قادر عليه؛ فإن الإحبار مطابق لعلمه، والعلم بوجود الشيء لو اقتضى وجوبه لأغنى العلم عن القدرة والإرادة، فوجب أن لا يكون الله تعالى قادرا مريدا مختارا، وهو محال، وكذا العبد قادر على فعله مع إحبار الله عن فعله ذلك، هذا! والقرآن مملوء من الآيات الدالة على أنه لا مانع لأحد من الإيمان، قال الله تعالى: ﴿ وَمَا مَنع النّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاعِمُمُ النّهدَى ﴾ (الإسراء: ٩٤) وقد أنكر بلفظ الاستفهام كما قال موسى فين لأخيه: ﴿ مَا مَنعكَ إِذْ رَأَيْهُمْ صَلُّوا ﴾ (طه: ٩٢)، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا لَهُمْ لا يُؤْمِنُونَ ﴾ (الانشقاق: ٢٠) فلو كان العلم والخبر مانعين لما كان لذكر هذه الآيات وجها، وقال تعالى: ﴿ رُسُلاً مُبشّرينَ وَمُنذرينَ لِثَلَا يَكُونَ للنّاسِ على الله حُحّة بعد الرسل ﴾ وحبره عن كفرهم مانعا لهم عن الإيمان، لكان ذلك من أعظم الأعذار، فلما بين أنه ما أبقى لهم عذر بعد الرسل، علم أن الخبر والعلم ليسا يمانعين، وبحذا يعلم أن التقدير لا يعارض احتيار العبد؛ لأن مرجع التقدير إلى علم الله يما يفعله العبد باختياره، وقد علمت أن العلم ليس يمانع، فالعبد مع اعتقاد التقدير مختار، لا كما يظنه من لا خبرة له ولا اعتبار (ملخص)

 "سَوَاء عَلَيْهِمْ" ولم يقل: سواء عليك، كما قال لعبدة الأصنام: ﴿ سَوَاء عَلَيْكُمْ أُدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صامتونَ ﴿ . وفي الآية إخبار بالغيب على ما هو به، إن أريد الموصول أشخاص بأعياهم فهي من المعجزات.

خُتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ تعليل للحكمِ السابق وبيان ما يقتضيه. والختم: الكتم، سمي به الاستيثاق من الشيء بضرب الخاتم عليه؛ لأنه كتم له، والبلوغ آخره نظراً إلى أنه آخر فعل يفعل في إحرازه. والغشاوة: فعالة من غشاه إذا غطاه، بنيت لما يشتمل على الشيء كالعصابة والعمامة، ولا ختم

تعليل للحكم: إشارة إلى أنه ترك عطفه؛ لأنه مستأنف في حواب سؤال عن سبب الاستواء وإصرارهم على كفرهم، كأنه قيل: ما بالهم استوى لديهم الإنذار وعدمه؟ فأجيب بأهم ﴿ حَتْمُ اللّهُ عَلَى فُلُوبِهِم ﴾ (البقرة: ٧). قوله: وبيان إلخ عطف تفسيري، وكون هذا البيان أن الآية نتيجة لما قبلها كما زعم خلاف الظاهر، مع أن النتيجة تستعمل بالفاء. [خفاجي بتغيير: ٤٣١/١] والختم الكتم: اعلم أن حقيقة الحتم الوسم بطابع ونحوه، والأثر الحاصل من ذلك، وحقيقة الكتم الستر والإخفاء، وهما متغايران، فلا وجه لتفسيره به، لكنه لما كان الغرض من الختم: الستر والإخفاء، حعل الكتم عليه مبالغة. [خفاجي بتغيير: ٢٩١٨]

لأنه كتم له: لأن طلب الوثوق من الشيء بضرب الخاتم عليه يؤدي إلى الإحفاء والستر؛ لئلا يتوصل إليه ويطلع عليه، وهو الغرض من الختم، فحعل الختم عين هذا الاستيثاق مبالغة، وهذا بيان للمناسبة بينهما. والبلوغ: عطف على الاستيثاق، يعنى يطلق الختم على بلوغ الآخر، فيقال: ختمت القرآن أي بلغت آخره؛ لأن ضرب الخاتم على الاستيثاق والبلوغ معنى بحازي. (ملخص) فعالة إلخ: اعلم أن بعض علماء اللغة ذهبوا إلى أن هيآت الكلم قد تدل على معان مخصوصة وإن لم تكن مشتقة، ومنه ما ههنا؛ فإن فعال - بكسر الفاء - إن لم تلحقه هاء التأنيث فهو اسم لما يفعل به الشيء، كالآلة نحو: إمام: لمن يؤتم به، وركاب: لما يركب به، وحزام: لما يحزم ويشد به، فإن لحقته الهاء، فهو اسم لما يشتمل على الشيء ويحيط به: كاللفافة والقلادة. [خفاجي بتغيير: ٢٠/١٤]

ولا ختم إلخ: إشارة إلى أن قرينة المجاز هنا عقلية، ولما لم تصح الحقيقة علم أنه بحاز، ولابد للمحاز من علاقة مانعة عن إرادة الموضوع له، فإن كانت العلاقة غير المشابحة، فمحاز مرسل وإلا فاستعارة أصلية، إن كان لفظ المستعار اسم حنس فيه كالأسد، وإلا فتبعية كالفعل وما يشتق منه. هذا! والتحقيق في علم البيان، والأسلم حمل الختم والتغشية على الحقيقة وتفويض كيفيته إلى الله تعالى. [خفاجي ملخصا: ٤٣٣/١]

ولا تغشية على الحقيقة، وإنما المراد بهما: أن يحدث في نفوسهم هيئة تمرهم على من الإحداث نواقم على صغة المضارع استحباب الكفر والمعاصي، واستقباح الإيمان والطاعات بسبب غيهم والهماكهم تعلق بعدث إضلامم توغلهم في التقليد، وإعراضهم عن النظر الصحيح، فتجعل قلوبهم بحيث لا ينفذ فيها الحق، وأسماعهم تعاف استماعه، فتصير كأنها مستوثق منها بالختم، وأبصارهم التي تكره لا يتمره لا تجتلي الآيات المنصوبة لهم في الأنفس والآفاق، كما تحتليها أعين المستبصرين، فتصير كأنها غطي عليها. وحيل بينها وبين الأبصار، وسماه على الاستعارة: حتماً وتغشية، أو مثل.

ولا تغشية: رد لما ذهب إليه الظاهريون من حملهما على الحقيقة وتفويض كيفيتهما إلى الله تعالى. (ع) وإنما المراد إلخ: حاصله: أن لفظ الختم استعير من ضرب الخاتم على الأواني؛ لإحداث هيئة في القلب، والسمع مانعة من نفوذ الحق إليها، فهو استعارة محسوس لمعقول بحامع عقلي، وهو الاشتمال على منع القابل عما من شأنه أن يقبله، ثم اشتق من الختم المستعار صيغة الماضي، ففي "ختم" استعارة تبعية تصريحية . [حفاجي ملخصا: ٤٣٤/١] تمرفهم: تعودهم، يقال: تمرن على الشيء أي تعود واستمر عليه. فتجعل: بيان لوجه الشبه أي تلك الهيئة.

فتصير: الضمير فيها راجع إلى القلوب والأسماع. لا تجتلي: فمعنى لا تجتلي الآيات: لا تنظر أعينهم إلى البراهين المعرضة عليها. (ع) وسعاه: عطف على "إنما المراد"، والضمير للإحداث. (ع) وتغشية: ليس التغشية المذكورة في القرآن فذكرها استطرادا كذكر الطبع والإغفال والإقساء، أو ذكرها على قراءة من نصب "غشاوة" فإلها بمعنى، "وجعلنا على أبصارهم غشاوة"، وهو معنى التغشية، ففي "ختم" استعارة تبعية، وفي "الغشاوة" استعارة أصلية، استعير من معناه الأصلي لحالة في أبصارهم، مقتضية لعدم اجتلائها الآيات، والجامع امتناع الانتفاع بما أعد له بسبب مانع. (ملحص) أو مثل: عطف على قوله: "سماه" أي مثل حال قلوبهم بحال أشياء، فعلى هذا يكون استعارة تمثيلية، ومحصوله: أن قلوبهم وأبصارهم مع تلك الهيئة المانعة عن وصول الحق مجموعة، شبهت بأشياء عليها حجاب بواسطة الحتم والتغشية، فهو تشبيه مركب بمركب، ثم استعير للمشبه: اللفظ المركب الدال على المشبه به؛ لأن بعضه ملفوظ، وهو الختم والغشاوة، اللذين هما أصلان في تلك الحالة المركبة، وبعضه منوي في الإرادة؛ فإنه قد يذكر في الاستعارة والتمثيلية جميع الألفاظ المشبهة بها، كما في: "أراك تقدم رحلا وتؤخر أخرى" وقد يكتفى فيها على ما هو العمدة فيها، ومن فوائدها: جواز الحمل على كل واحدة من الاستعارة والتمثيل. [عبد الحكيم: ٣٠]

قلوهِم ومشاعرهم المؤوفة بأشياء ضرب حجاب بينها وبين الاستنفاع ها حتماً وتغطية، وقد عبر عن إحداث هذه الهيئة بالطبع في قوله تعالى: ﴿ أُولَئِكَ الله عَلَى الله على قُلُوبِهِمْ وَسَمْعِهِمْ وأبصارهم وبالإغفال في قوله تعالى: ﴿ وَلاَ تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا ﴾، وبالإقساء في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيةً ﴾ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا ﴾، وبالإقساء في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيةً ﴾ وهي من حيث إن الممكنات بأسرها مستندة إلى الله تعالى، واقعة بقدرته، أسندت إليه، ومن حيث إنها مسببة مما اقترفوه، بدليل قوله تعالى: ﴿ بَلُ طَبَعَ الله عَلَيْهَا وردت الآية ناعية عليه شناعة صفتهم ووخامة عاقبتهم. واضطرب المعتزلة فيه وردت الآية ناعية عليهم شناعة صفتهم ووخامة عاقبتهم. واضطرب المعتزلة فيه الوائدة والموافقة ومن التأويل: الأول: أن القوم لما أعرضوا عن الحق وتمكن ذلك....

المؤوفة: في "الصحاح" من إيف الزرع على ما لم يسم فاعله، أي أصابته آفة فهو مؤوف على مثال معوف، وفي بعض النسخ المؤوفة بها، فالباء للسبية والضمير للهيئة، أي التي أصابتها الآفة بسبب تلك الهيئة، كذا في "السيالكوتي". [عبد الحكيم: ١٥٣] (غف) وهي من حيث: بيان الكيفية إسناد الحتم إلى الله تعالى على طريق أهل الحق، ودفع شبهة حعلها صاحب "الكشاف" دليلا على صرف الإسناد عن الظاهر، وهي: أن الآية وردت ناعية شناعة حال الكفار، فلوكان الإسناد على ظاهره لم يصح ذلك؛ إذ لا تشنيع ولا ندامة على ما ليس فعلهم؟ وحاصله: أن الإسناد إليه تعالى باعتبار كونها مسببة عما كسبوا من المعاصي، كما يدل عليه الآيات. [عبد الحكيم: ١٥٣]

باعتبار الحلق، ودمهم باعتبار فوها مسببة عما كسبوا من المعاصي، كما يدل عليه الايات [عبد الحكيم: ١٥٣] ناعية عليهم: مظهرة من قولهم: "نعى فلان فلانا ذنوبه" أي أظهرها واشتهرها. (فتح) شناعة: وشناعة صنيعتهم مستفادة من قوله: ﴿ حتم الله على قلوبهم ﴾، ووخامة عاقبتهم من قوله تعالى: ﴿ ولهم عذاب عظيم ﴾. (عص) واضطرب المعتزلة إلى: في "التاج": والاضطراب: تحت جنبان شدن، وضمير "فيه" للإسناد؛ أو لقوله تعالى: ﴿ حتم الله على قلوبهم ﴾ وذلك؛ لأنه يلزم منه أن يكون سبحانه وتعالى مانعا عن قبول الحق بختم القلوب، ومن التوصل إليه بختم الأسماع، وكلاهما قبيح، يمتنع صدوره عنه تعالى على قاعدة الاعتزال. (ع)

الأول إلخ: قال التفتازاني: إن هذا الوحه محصوله: أن إسناد الفعل إليه تعالى بحاز متقرع عن الكناية؛ فإن إسناد الفعل إليه تعالى يلزمه كونه راسخا خلقيا، فأسند إليه؛ لينقل إلى الرسوخ، لكن لما استحال الحتم في حقه تعالى صار مجازا؛ لأن من شرائط الكناية أن يصح إرادة المعنى الحقيقي، والاستحالة مانعة عن الصحة، ومثل هذا تسمى "مجاز الكناية"؛ لتفرغه عن الكناية. (عص)

في قلوبهم حتى صار كالطبيعة لهم، شبه بالوصف الخلقي المجبول عليه. الثاني: أن المراد به تمثيل حال قلوبهم بقلوب البهائم التي خلقها الله تعالى خالية عن الفطن، أو مع عليه مقدر ختم الله عليها، ونظيره: "سال به الوادي" إذا هلك، و"طارت به العنقاء" إذا طالت غيبته. الثالث: أن ذلك في الحقيقة فعل الشيطان أو الكافر، لا وجود لها في الخارج لل كان صدوره عنه بإقداره تعالى إياه، أسند إليه إسناد الفعل إلى المسبب. لكن لما كان صدوره عنه بإقداره تعالى إياه، أسند إليه إسناد الفعل إلى المسبب. الرابع: أن أعراقهم لما رسخت في الكفر واستحكمت، بحيث لم يبق طريق إلى تحصيل الرابع: أن أعراقهم لما رسخت في الكفر واستحكمت، بحيث لم يبق طريق إلى تحصيل

الثاني أن المراد إلخ: يعني أن الحملة بتمامها على حالها استعارة تمثيلية، شبهت حالهم بحال قلوب محققة، أو مقدرة حتم الله عليها، أي حلقها عديمة الانتفاع بالآيات، ثم ذكر الجملة الدالة على المشبه به من غير أن يكون من الله تعالى منع عن قبول الحق.

أن المواد: والمشبه به في هذا التمثيل إما محقق كما في: "سال به الوادي"، أو مخيّلي كما في: "طارت به العنقاء" لو لم يكن العنقاء موجودا، ولم يكن معه طيران بأحد، وقد روي وجوده وطيرانه بأحد في شروح "الكشاف". (عص) وقال الفاضل السيالكوتي: حاصله: أن الآية تمثيل بأن شبه حال قلوبهم فيما كانت عليه من الإعراض عن الحق، بحال محققة خلقها خالية عن الإدراك، أو بحال قلوب مفروض ختمه عليها، ثم استعيرت الجملة أعني: ختم الله على القلوب بتمامها المشتمل على إسنادها إلى الله من المشبه به إلى المشبه، إما على سبيل التمثيل الحقيقي أو التحييلي. [عبد الحكيم: ١٥٥]

بقلوب البهائم: وحيئة يكون الحتم على سبيل الاستعارة. أو قلوب: [وحينئذ يكون الحتم على سبيل الحقيقة. (سيد)] قلوب قدر حتم الله عليها، ونظيره في كون الجملة بتمامها مثلا: حيث مثل حاله في هلاكه بحال من "سال به الوادي"، أو في طول غيبة بحال من "طارت به العنقاء" من غير أن يكون للوادي والعنقاء مدخل في إهلاك ذلك الشخص أو في طول غيبته، والأول تمثيلي تحقيقي، والثاني تخييلي إن لم يكن العنقاء موجودا وإلا فتحقيقي، كذا في "السيالكوتي". [عبد الحكيم: ١٥٥]

الثالث: حاصله: أن الختم محمول على إحداث الهيئة المذكورة، وإسناده إليه تعالى مجاز – من إسناد الفعل إلى السبب كــــ"بنى الأمير المدينة" – وفاعله حقيقة "الشيطان". (خفاجي بتغيير) الوابع: يعنى أن الختم عبارة عن ترك القسر والإلجاء إلى الإيمان، فيحوز إسناده إلى الله تعالى، فمعناه: لم يقسرهم على الإيمان. (ع)

غوض التكليف إلخ: [لأن التكليف للمختار؛ فإن قسرهم لم يكونوا مختارين] لأن الإلجاء والإكراه الملجئ يمنع صحة التكليف بالمكره عليه؛ لأنه لا يبقى للشخص معه قدرة واختيار، والتكليف مبني على ذلك؛ فإن القادر هو الذي إن شاء فعل وإن شاء ترك.[خفاجي بتغيير: ٤٤٨/١] فإنه سه: أي ترك القسر سد لإيمالهم؛ إذ لا طريق لهم سواه، فإذا ترك كان سدا لإيمالهم، كما أن الختم سد ومنع لتصرف الغير، فاستعير الحتم لترك القسر، فيكون "حتم" استعارة تبعية. [عبد الحكيم: ١٥٦]

آن يكون حكاية إلى: يحتمل أنه حكاية بلفظه؛ إذ لا مانع من أن يقولوه بعينه، لكنهم أطبقوا هنا أنه حكاية بالمعنى؛ فإن كون القلوب في أكنة هو معنى الختم عليها، كما أن وقر الآذان حتم عليها، وتبوت الحجاب تغشية الأبصار، فتكون عبارة المحكي ما في الآية الأحرى، والتهكم والاستهزاء بمعنى، ووجهه: أنه إذا نقل كلام أحد مع ظهور بطلانه يفهم منه الاستهزاء، والإسناد إلى الله حينئذ حقيقة؛ لألهم يجوزون إسناد القبيح إليه تعالى، فإن حعل الحتم حقيقة كان هذا وجها مستقلا، وإن جعل مجازا كان راجعا إلى ما تقدم . (ملخص)

كقوله تعالى: إذ حكى الله تعالى فيه على سبيل التهكم معنى ما كانوا قبل البعثة بعبارة أخرى؛ إذ كانوا يقولون: لا ننفك مما نحن فيه من ديننا ولا نتركه حتى يبعث النبي الموعود؛ إذ لو لم يكن تمكما، بل كان إخبارا من الله تعالى، لكان الانفكاك متحققا عند مجيء الرسول.(ح) [خفاجي ملخصا: ٤٤٨/١]

أن ذلك إلخ: [فيقبح سد باب المعرفة عليهم مع التكليف. (عصام)] وهذا ليس بقبيح؛ لأن الآخرة ليست بدار تكليف، ولأنه حينئذ وقع جزاء لأعمالهم في الدنيا، فليس بظلم بل عدل. [خفاجي: ٤٤٩/١] عميا إلخ: فهو لا يقبح فيجوز إسناده إلى الله تعالى. أن المراد: يعنى ليس المراد به ما مرحتي يمتنع إسناده إلى الله تعالى، بل هو سمة وعلامة في قلوبهم لتعرفهم الملائكة، فلا يدعون لهم. [خفاجي: ٥٠/١]

قلوبهم بسمة تعرفها الملائكة، فيبغضونهم وينفرون عنهم، وعلى هذا المنهاج الطريق كلاهنا وكلامهم فيما يضاف إلى الله تعالى من طبع وإضلال ونحوهما. وعلى سمعهم معطوف على "قلوبهم"؛ لقوله تعالى: ﴿وَخَتَمَ على سَمْعِه وَقَلْبه ﴾ وللوفاق على الوقف عليه، ولأنهما لما اشتركا في الإدراك من جميع الجوانب أي لوفاق القراء أي لوفاق الختم الذي يمنع من جميع الجهات، وإدراك حعل ما يمنعهما من خاص فعلهما الختم الذي يمنع من جميع الجهات، وإدراك الأبصار لما اختص بجهة المقابلة جعل المانع لها عن فعلها الغشاوة المختصة بتلك الجهة، وكرر الجار؛ ليكون أدل.

كلامنا وكلامهم: أي حرى الاختلاف بيننا وبين المعتزلة في كل ما ينسب إليه تعالى من هذا القبيل، ونحن نقول: هو مسند إليه حقيقة ولا قبح؛ فإن الممكنات بأسرها واقعة بإيجاده وقدرته، وإن كانت المعاصي قبيحة ولكن لا قبح في إيجادها بل في كسبها، والاتصاف بها كالمصور بصورة قبيحة إذا تم محاكاتها؛ فإنه يدل على حودة تصوره وتصويره، والقبح إنما هو في ذي الصورة لا في المصور، وكذا الكاتب الجيد إذا كتب حرفا معوجا، فالإعوجاج إنما هو في الحرف المكتوب، ولا يتعدى إلى الكاتب، فلا يتصف الكاتب به، كذا حال القبيح؛ فإنه يتصف به الممكنات ولا يتصف به خالق الكائنات، ولتفصيلها موضع آخر. [خفاجي ملخصا: ١/٥٠٠]

وعلى سمعهم: لما احتمل أن "على سمعهم" حبر مقدم لـ "غشاوة"، والجملة معطوف على الجملة، بين ما هو الأولى، وهو عطفه على "قلوهم"؛ لتعينه في قوله تعالى: ﴿ وَحَمَّمْ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلِمِهُ ﴿ (الجائسية: ٢٣)؛ فإن القرآن يفسر بعضه بعضا، وأما تقديم القلب ههنا وتأخيره هناك؛ فلأن المراد ههنا: بيان إصرارهم على الكفر وعدم قبول الإيمان، وهو متعلق بالقلب، فمقتضى هذا المقام تقديمه، والمقصود هناك: بيان عدم قبول النصح والعظة، وهي مما يتعلق بالسمع، فالمناسب شمه تقديمه، وفي قول المصنف: "معطوف على قلوهم" إيهام؛ لاحتمال عطف الجار والمجرور على مثله، كما هو الظاهر المتبادر، وعطف المحرور فقط؛ لأن الجار لتكرره في حكم الساقط. [خفاجي بتغيير: ١/٥٠١]

عليه: أي سمعهم، وهو يقتضي دخوله تحت الختم. ولأقمما: هذا وجه آخر لاتصاله بما قبله متضمنا لسببه، والمراد: أن فعل القلب – وهو الإدراك – لا يختص بجهة، فمانعه يمنعه من جميع الجهات، وكذا السمع؛ فإنه يدرك الأصوات من جميع الجهات، فالختم مناسب لهما؛ لأنه يمنع من جميع الجهات، وأما إدراك البصر فلا يكون إلا بالمحاذاة، فجعل المانع له ما يمنع من المقابلة بين الرائي والمرئي وهو الغشاوة. [خفاجي ملخصا: ١/١٥] المختصة إلح: بناء على أن الغشاوة ما يتوسط بين الرائي والمرئي ويكون مانعا عن رؤيته. (عبد)

على شدة الختم في الموضعين، واستقلال كل منهما بالحكم. ووحد السمع؛ للأمن عن اللبس واعتبار الأصل؛ فإنه مصدر في أصله، والمصادر لا تجمع، أو على تقدير مضاف مثل: وعلى حواس سمعهم. والأبصار: جمع بصر، وهو إدراك العين، وقد يطلق مجازاً على القوة الباصرة، وعلى العضو، وكذا السمع، ولعل المراد بهما في ...

على شدة إلى: لأن الختم على الشيء وعلى ما يوصل إليه أشد من الختم عليه وحده أو عليهما معا؛ فإن ما يوضع في خزانة إذا حتمت خزانته وختمت داره كان أقوى في المنع منه، وأما الاستقلال؛ فلأن إعادته تقتضى ملاحظة معنى الفعل حتى كأنه ذكر مرتين؛ ولذا فرق النحاة بين "مررت بزيد وعمرو" و"مررت بزيد وبعمرو" بأن في الأول مرورا واحدا وفي الثاني مرورين، والعطف وإن كان في قوة إعادة العامل، لكن ليس ظاهرا في إفادته كإعادته؛ لما فيه من احتمال أن يكون الختم الواحد عليهما. [خفاجي بتغيير: ١/١٥]

ووحد السمع إلى: [مع أنه مضاف إلى الجمع.] والاعتذار عن توحيد السمع، وجمع الأبصار والقلوب، بالأمن عن الالتباس بإرادة المفرد ضمير الجمع، وأنه مصدر ليس بقوي[قال "مولانا العبد الحكيم" في جوابه: وأما المرجح فالاختصار والتفنن بتوحيد السمع، وجمع أخويه مع إشارة لطيفة إلى أن مدركاته نوع واحد، أعني الأصوات إلى آخره. (عبد الحكيم: ١٥٧)]؛ لأن ذلك لا يجوز التوحيد، والكلام في أن العدول عن الجمع مع ما فيه من المطابقة لا بد له من مرجح، بل الأولى في الجواب: أنه لما كان مدرك السمع أمرا واحدا، وهو الصوت، ومدرك القلوب والبصر أمور متعددة من الجواهر والأعراض، كان في توحيده وجمعهما مناسبة بينهما وبين مدركاتهما. (تحقيق) للأمن: فإنه لا يتوهم أن السمع الواحد يكون للجمع. اللبس: إفراد اللفظ في مقام إرادة الجمع حائز مطردا إذا أمن منه اللبس نحو كلو في بعض بطنكم؛ إذ معلوم أن لكل واحد سمعا وكذا في المصادر. واعتبار: الواو في قوله: واعتبار الأصل يمعني "مع"، فالتعليل وقع باعتبار مجموع الأمرين؛ لئلا يعترض بجمع القلوب على التعليل بأمن اللبس وحده. (فتح) مثل: فيكون السمع بمعني المصدر، وعلى الوجهين الأولين كان بمعني القوة أو العضو.

ولعل إلى: أتى بــ "لعل"؛ لعدم حزمه به، والظاهر: أنه تأدب منه في التفسير بغير المأثور، وهذا دأبه ودأب السلف - نفعنا الله ببركاتهم - قال الشيخ عبد العزيز قدس سره: إن القلب في اصطلاح أهل الشرع ما به صار الإنسان إنسانا، وبسببه كلف الإنسان بأحكام الشرع، وبه عمل الاستدلال، وهو المذكور في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فَي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبُ ﴿ (ق: ٣٧)، وهو المراد بالنفس في قوله تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ﴾ (الشمس:٧) ﴿فَاللهُ عَلَى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى ﴾ (الإسراء: ٨٥)، وهو المراد في هذه الآية الكريمة، فالمعنى: حتم الله على قلوبهم، فسد طريق استدلالهم، فلا يستدلون ولا يؤمنون، "وعلى سمعهم" أي وحتم الله على سمعهم، فلا يسمعون استدلال غيرهم فينتفعون به، "وعلى أبصارهم غشاوة"، فلا يرون كمال المستدلين فيميلون إليه.

الآية: العضو؛ لأنه أشد مناسبة للختم والتغطية، وبالقلب ما هو محل العلم، وقد يطلق ويراد به العقل والمعرفة، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ في ذلك لذكرى لِمَن كَانَ لَهُ وَلَا الله وَإِنَّ في ذلك لذكرى لِمَن كَانَ لَهُ وَلَا الله وَإِنَّ الله وَإِنَّا الله وَإِنَّا الله وَإِنَّا الله وَإِنَّا الله وَإِنْ الراء المكسورة تغلب المستعلية؛ لما فيها من التكرير، وغشاوة: رفع بالابتداء عند سيبويه، وبالجار والمحرور عند الأخفش، ويؤيده العطف على الجملة الفعلية. و قرئ بالنصب على تقدير:........

وإنما جاز إمالتها إلى: يمنع الإمالة سبعة أحرف وهي: الصاد والضاد والطاء والظاء والخاء والغين والقاف، سواء كان الألف قبلها أو بعدها؛ لأنما مستعلية، والإمالة للانخفاض، فكرهوا الجمع بينهما، إلا إذا كانت مع الراء المكسورة؛ لأنما لتكريرها بمنزلة كسرتين، والكسر سبب الإمالة، بخلاف المفتوحة أو المضمومة؛ فإنما لا تمال معهما. [عبد الحكيم: ١٥٨] مع الصاد إلى: [مع أن المستعلية يمنع الإمالة.] يعنى أن الصاد من حروف "الاستعلاء"، والإمالة: أن ينحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء، وذلك مقتض لتسفل الصوت، والاستعلاء مقتض لخلافه، فلما حاز الإمالة في أبصارهم وجهوه: بأن سببه هنا الكسرة الواقعة على الراء، وهو حرف مكرر؛ لتكرره على اللسان في النطق به، فكسره بمنزلة كسرتين، فقوي السبب حتى أزال المانع. [خفاحي ملخصا: ١٥٥/٤] التكرير: فيلزم تكرار الكسرة الطالبة للإمالة فتغلب ما يمنع عن الإمالة. (عص)

رفع بالابتداء: قيل: إن التحقيق أن تجعل جملة اسمية معطوفة على الجملة الفعلية؛ ليدل على ما هو المناسب لكلا المقامين؛ لأن الغرض من ضرب الخاتم على القلب والسمع: هو المنع عن دخول الأمور الخارجية عليهما؛ لللا يترتب أثرها، فيكون الختم مانعا عن تمام العلة، كالجنة تمنع عن وصول الرمح، والمانع عن تمام العلة مؤخر عن بداية العلة، فعبر الختم بصيغة الفعل؛ ليدل على الحدوث المستفاد من هذا الختم، والغرض من الغشاوة: هو منع حروج شعاع البصر عن العين، فيكون مانعة عن بداية العلة، كاليد الشلاء تمنع عن الرمي؛ فإذا منع بداية العلة بقي المعلول على العدم الأصلي، والعدم الأصلي أمر ثابت ليس به حدوث، فالتعبير بالجملة الاسمية مناسب للمقام، فالختم مانع للوصول ف والعدم الأصلي أمر ثابت ليس به حدوث، فالتعبير بالجملة الاسمية مناسب للمقام، فالختم مانع للوصول ف الهيم قُلُوبُ لا يُفقيُون بِهَا وَلَهُمْ أَعَنَى لا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَقَلَ لا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَقَلَ لا يُتَصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعَنَى لا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَصَلُ (الأعراف: ١٧٩)، والغشاوة مانعة للحروج ف الهيم أَعْنَى لا يُبْصِرُونَ بِها في (الأعراف: ١٧٩)، والغشاوة مانعة للحروج ف الهيم أَعْنَى لا يُبْصِرُونَ بِها في (الأعراف: ١٧٩)، وأولَعِكَ كَالْأَنْعَام بَلُ هُمْ أَصَلُ (الأعراف: ١٧٩). (ملخص)

وبالجار الخ: فإن "الأحفش" لا يشترط في عمل الظرف الاعتماد على ما يعتمد اسم الفاعل عليه. [عبد الحكيم: ١٥٨] على تقدير: على طريقة قولهم: علفتها تبنا وماء. وجعل على أبصارهم غشاوة، أو على حذف الجار وإيصال الختم بنفسه إليه، والمعنى: وختم على أبصارهم بغشاوة، وقرئ بالضم وبالرفع، والفتح والنصب، وهما لغتان فيها. وغشوة بالكسر مرفوعة، وبالفتح مرفوعة ومنصوبة، وعشاوة بالعين الغير المعجمة، وَلَهُم عَذَابٌ عَظِيمٌ في وعيد وبيان لما يستحقونه. والعذاب كالنكال بناء ومعنى، تقول: أعذب عن الشيء ونكل عنه، إذا أمسك، ومنه: الماء العذب؛ لأنه يقمع العطش ويردعه؛ ولذلك سمي نقاحاً وفراتاً، ثم اتسع فأطلق على العذب؛ لأنه يقمع العطش ويردعه؛ ولذلك سمي نقاحاً وفراتاً، ثم اتسع فأطلق على كل ألم فادح وإن لم يكن نكالا، أي عقابا يردع الجاني عن المعاودة، فهو أعم منهما،

بالضم: الضم لأول الكلمة والرفع لأخيرها وكذا في البقية. (فتح) عشاوة بالعين: من العشاء مصدر الأعشى، وهو الذي لا يبصر بالليل ويبصر بالنهار، ولعل المعنى حينئذ: إلهم يبصرون الأشياء إبصار غفلة لا إبصار عبرة. (سيد) ولهم: ولعل هذا دفع لما يختلج بألهم كانوا معذورين؛ لأن من ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم إلخ كيف يؤمنون؛ فإنه سدت عليهم طرق الاستدلال، فامتنع الوصول إلى المدلول وهو الإيمان؟ فأشار سبحانه وتعالى بقوله: "ولهم عذاب عظيم" إلى أن هذا العذاب غير عظيم فيكون الختم من العذاب المعجل بكفرهم، فيكون من قبيل قوله تعالى: فولنانيقنهم مِن العذاب المعجل بكفرهم، فيكون من قبيل قوله تعالى: فولنانيقنهم مِن العذاب الأدنى دُونَ الْعَذَابِ الْأَكْبِرِ (السحدة: ٢١) في الدنيا، وكذا عذاب عظيم في الآخرة، فالمعنى: إن الذين أصروا على الكفر وما اهتدوا بهدي هذا الكتاب، عاقبناهم بعذابنا المعجل، بأن جعلنا على قلوبهم وسمعهم وأبصارهم ما يصدهم عن الإيمان فسواءً عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون، ولهم عذاب عظيم في الآخرة؛ لكفرهم، وقد قال الله تعالى: فيل طبع الله عليها بكفرهم فلا يؤمنون إلا قليلاكه (النساء: ١٥٥)، وقد بقي بعد خبايا، لولا ضيق المقام لأتبت بها، فتأمل (ملخص)

والعذاب: سمي العذاب عذابا؛ لأنه يمسك الرجل عن العصيان ويردع الإنسان عنه. (عص) نقاحًا: النقاخ: بضم النون والقاف والخاء المعجمة: الكاسر، من نقخ دماغه إذا كسر، وهو ينقخ العطش أيضا، والفرات: بضم الفاء أيضا من رفته أي كسره بقلب العين فاء. [عبد الحكيم: ١٥٩] فراتا: لأنه يرفث العطش أي يكسره وفيه تقديم العين على الفاء وقد صرح به الكشاف. (عص) فادح: الفدح بالفاء والدال والحاء الممهملتين: گران شدن كار. فهو أعم منهما: أي فالعذاب بحسب الاستعمال أعم من العقاب والنكال؛ لاعتبار كونه عقيب الجناية في العقاب والردع مع العقاب في النكال، بخلاف العذاب؛ فإنه الألم الثقيل مطلقا. (ع)

وقيل: اشتقاقه من التعذيب الذي هو إزالة العذب، كالتقذية والتمريض. والعظيم نقيض الحقير، والكبير نقيض الصغير، فكما أن الحقير دون الصغير، فالعظيم فوق الكبير، ومعنى التوصيف به: أنه إذا قيس بسائر ما يجانسه، قصر عنه جميعه، وحقر بالإضافة إليه، ومعنى التنكير في الآية: أن على أبصارهم غشاوة ليس مما يتعارفه الناس، وهو التعامي عن الآيات، ولهم من الآلام العظام نوع عظيم لا يعلم كنهه إلا الله.

وقيل: قيل عليه: إن الثلاثي لا يشتق من المزيد، أحيب: بأن العذاب ليس ثلاثيا، بل هو اسم مصدر للتعذيب، فيكون العذاب بمعنى إزالة العذاب؛ فإن التفصيل قد يجيء للإزالة. [خفاجي ملخصا: ٢٠/١] كالتقذية: في "التاج" التقذية: فاثاك الرحيم بيرون كرون، والتمريض: يهارواري كرون. [عبد الحكيم: ١٥٩] التمريض: التوهين، وحسن القيام على المريض فكأنه جعل حسن القيام على المريض إزالة المرض عنه. (عصام)

نقيض الحقير: والمراد بالنقيض: ما يرفع عرفا، فإذا قيل: هذا كبير أو عظيم، رفع الأول: بأنه صغير، ورفع الثاني: بأنه حقير، ولما كان الحقير دون الصغير؛ لأن الحقير صغير ذليل، كان العظيم فوق الكبير، فالحقير والصغير خسيسان، والحقير أحسهما، وكذا العظيم والكبير شريفان، والعظيم أشرفهما، فتوصيف العذاب به أكثر في قمويل شأنه من توصيفه بالكبير، وهذا مخالف لما قاله الإمام على الحديث القدسي: الكبرياء ردائي والعظمة إزاري، حيث جعل الكبرياء قائمة مقام الرداء، والعظمة مقام الإزار، وقد علم أن الرداء أرفع من الإزار فوجب أن يكون صفة الكبر أرفع من العظمة؛ لأن الكبير هو الكبير في ذاته، سواء استكبره غيره أم لا، وأما العظمة: فعبارة عن كونه بحيث يستعظمه غيره، وإذا كان كذلك، كانت الصفة الأولى ذاتية وأشرف من الثانية. وقد ذكر الإمام في هذه الآية حلاف ما ذكره في الحديث كان لقرينة الرداء والإزار، أو لما في بناء الكبرياء من المبالغة، فتأمل. [خفاجي ملخصا: ٢٠/١]

ومعنى التوصيف: يعنى ليس عظم العذاب بالقياس إلى طاقة المعذب كما هو المتعارف. (عص) معنى التنكير: يريد أن التنكير في الغشاوة والعذاب للنوعية. (ف) ليس: فالتنكير فيهما للنوعية، والمعنى: أن عذاب الآخرة نوع من العذاب غير متعارف كعذاب الدنيا، وكذا الغشاوة، واحتار التعامي على العمى؛ تنبيها على أن ذلك من سوء احتيارهم وشآمة إصرارهم على إنكارهم؛ لأنه كتحاهل إذا أظهر من نفسه الجهل. [حفاجي بتغيير: 1/11]

وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ لمَا افتتح سبحانه بشرح حال الكتاب وساق لبيانه ذكر المؤمنين الذين أخلصوا دينهم لله، وواطأت فيه قلوبهم ألسنتهم، وثنى بأضدادهم الذين محضوا الكفر ظاهرا وباطنا، ولم يلتفتوا لفتة رأسا، ثلث بالقسم الثالث المذبذب بين القسمين: وهم الذين آمنوا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم، تكميلاً المتقسيم، وهم أخبث الكفرة وأبغضهم إلى الله؛ لألهم موهوا الكفر وخلطوا به خداعاً واستهزاء؛ ولذلك طوّل في بيان خبثهم وجهلهم، واستهزأ بهم، وقمكم بأفعالهم وسجل على غيّهم وطغيالهم، وضرب لهم الأمثال، وأنزل فيهم هوإن المُنافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِي،

الكتاب: الظاهر أن المراد منه: "القرآن"، فيقتضي أن سورة البقرة أوله وافتتاحه، وهو بناء على أن سورة "الفاتحة" بمنزلة الخطبة والثناء، والدعاء يقدم على مقاصد الكتاب ولا ضير فيه، ولو أريد بالكتاب: السورة استغنى عن التوجيه، وإعادة المعرفة في مقام ربما اقتضت المغايرة، والقاعدة المشهورة غير كلية، وشرح الكتاب إظهار ما يخفى من حاله ومعانية. [خفاجي بتغيير: ٤٦٢/١]

محضوا الكفر: أي أخلصوه، قيل: إنه يتمشى على العهد ولا يتمشى على كون تعريف "الذين كفروا" للجنس، متناولا للحلص وغيرهم كالمنافقين، وأجيب بأنه إذا اختص قوله: "ومن الناس" بالمنافقين وهم بعضهم، دل على أن الباقين هم الخلص ضرورة. [خفاجي بتغيير: ٤٦٢/١) ولم يلتفتوا: الالتفات: الانصراف من جانب إلى آخر، واللفت: الجانب، فنصبه على الظرفية تسمحا، أو على نزع خافض، أي إلى جانبه، والالتفات إلى جانبه أبلغ من عدم الالتفات إليه، والضمير للإيمان المعلوم من السياق، وكونه لله بعيد، وأبعد منه كونه للكفر ظاهرا وباطنا، على أن المعنى لم ينظروا إلى الكفر حتى يظهر لهم قبحه، ورأسا بمعني أصلا، وفي ذكر الرأس مع الالتفات لطف لا يخفى. [خفاجي بتغيير: ٢٣/١٤] الكفر حتى يظهر لهم قبحه، ورأسا بمعني أصلا، وفي ذكر الرأس مع الالتفات لطف لا يخفى. [خفاجي بتغيير: ٢٣/١٤] موهوا الكفر: من موهت الشيء طليته بذهب أو فضة. طوّل: أي ثلاثة عشر آية، وبين حال غيرهم في آيتين. (عص) وجهلهم: بقوله: فأوليك الذين اشتروا الصّلالة بألهدى (البقرة: ١٦) وسحل على غيهم بقوله: فويمنهم في طعّانهم يعمهون (البقرة: ١٦)، وضرب لهم الأمثال بقوله: فومناهم كمثّل الّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراكُ (البقرة: ٢٧). (ع)

وقصتهم عن آخرها معطوفة على قصة المُصرِّينَ. والناس: أصله أناس؛ لقولهم: على الكفر على الكفر إنسان وإنس وأناسي، فحذفت الهمزة حذفها في لُوقة، وعوض عنها حرف التعريف؛ ولذلك لا يكاد يُجْمَع بينهما. وقوله:

إِنَّ المنايا يَطُّلِعْنَ على الأناس الآمنينا

شاذ. وهو اسم جمع كـ "رُخال"، إذ لم يُثبت "فعال" في أبنية الجمع. مأخوذ من أنس؟ مرحد من أنس؟ الأنهم يستأنسون بأمثالهم. أو آنس؛ لأنهم ظاهرون مبصرون؛ ولذلك سموا

وقضتهم عن آخوها: أي جميعها، والمعنى: ليس هذا من باب عطف جملة على جملة؛ ليطلب مناسبة الثانية مع السابقة، بل من باب عطف جمل مسوقة لغرض على أحرى مسوقة لغرض آحر، وشرطه المناسبة بين الغرضين، ولا يتكلف لخصوص كل جملة تناسب خاص، وتناسب الغرضين ظاهر؛ لما فيهما من النعي على أهل الضلال من الكفار والمنافقين. [خفاجي بتغيير: ٤٦٥/١] أناسي: جمع إنسي أو إنسان، وأصله على الثاني أناسين، فقلبت النون ياء. لوقة: اللوقة بالضم: الزبدة، وأصله: ألوقة.

لا يكاد يجمع: فيه إشارة إلى أن ما اشتهر من: أن العوض والمعوض عنه لا يجتمعان ولا يرتفعان، وقد احتمعا في قول العرب: الأناس، وارتفعا في مثل قولهم: "إذا الناس ناس والزمان زمان"، وهذا كثير في كلام العرب، فذهب بعضهم: إلى أن مقتضى العوضية عدم الاحتماع في الفصيح الشائع؛ ولذلك لم يجز يا الناس، وإنما حاز "يا الله" بالقطع؛ لاجتماع شيئين، كون حرف التعريف بدلا من همزة إله، ولزومه الكلمة، وأما النحم؛ فلأنها لازم لكنه ليس بدلا من الفاء؛ فذلك لم يجز "يا النحم". [خفاجي ملحصا: ٤٦٦/١]

إنَّ المنايا إلح: وآخره:

تذرهم شتي وقد كانوا جميعا وافرينا

والمعنى: أن الموت يجيء حال غفلتهم وأمنهم منه، يجعلهم متفرقين بعد أن كانوا مجتمعين وآفرين، ولفظ البيت حبر، ومعناه: تحسر. [عبد الحكيم: ١٦١] اسم جمع: اسم الجمع ما دل على ما فوق الاثنين، و لم يكن على أوزان الجموع، ويشترط أن لا يفرق بينه وبين واحده بالتاء: كتمر وتمرة، وبالياء: كزنج وزنجي؛ لأنه اسم جنس. [خفاجي ملحصا: ٢٦٦/١] كرخال: هو اسم جمع رخل ككتف، وهو الأنثى من أولاد الضأن. آنس: يمعنى أبصر كما في قوله تعالى: ﴿السَّتْ نَارا ﴿ (طـه: ١٠) وجاء آنس بمعنى: علم، سموا إنسانا؛ لأنهم يعلمهم الله تعالى كما علم آدم على الأسماء كلها وكما علم الأنبياء. (عص)

بشراً، كما سمي الجن جناً لاجتنافيم. واللام فيه للجنس، و"من" موصوفة؛ إذ لا عهد، فكأنه قال: ومن الناس ناس يقولون، أو للعهد، والمعهود: "هم الذين كفروا"، و"من" موصولة مراد بها "ابن أبي" وأصحابه ونظراؤه؛ فإهم من حيث إلهم صمموا على النفاق دخلوا في عداد الكفار المختوم على قلوبهم، واختصاصهم بزيادة وهي العداع والاستهزاء والاوها على الكفر لا يأبي دخولهم تحت هذا الجنس، فإن الأجناس إنما يتنوع بزيادات تختلف فيها أبعاضها فعلى هذا تكون الآية تقسيماً للقسم الثاني. واختصاص الإيمان "بالله وباليوم الآخر" بالذكر تخصيص لما......

بشرا: من البشرة وهو ظاهر الجلد، فمعنى الظهور معتبر فيه. ومن موصوفة إلى: حاصله: أن اللام في الناس إما للحنس أو للعهد الخارجي، فإن كانت للحنس فــ "من" نكرة موصوفة، وإن كانت للعهد فهي موصولة، وهذا هو الأنسب؛ لأن المعرف بلام الجنس لعدم التوقيت فيه قريب من النكرة، وبعض النكرة المستفاد "من الناس" نكرة، فناسب "من" الموصوفة للطباق، والأمر بخلافه في العهد، ويدل عليه وروده على هذا الأسلوب نصا في القرآن، ففي قوله تعالى: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِحَالٌ ﴿ (الأحزاب: ٢٣) لما أريد الجنس جعل بعضهم رحالا موصوفين، وفي قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤَدُونَ النّبي ﴾ (التوبة: ٦١) لما كان مرجع الضمير طائفة معينة من المنافقين قيل: "الذين يؤذون" أو يقال: إن العلم بالجنس لا يستلزم العلم بأبعاضه، فتكون باقية على التنكير، فتكون "من" المعبر ها عن البعض موصوفة، وعهدية الكل تستلزم عهدية أبعاضه في بعض الأوقات، فتكون "من" موصولة، فتأمل. [خفاجي بتغيير: ٢٩/٤]

والمعهود: العهد كما يكون بلفظ سبق يكون بلفظ مخالف له، ومثل له "الكشاف" بقوله: "مررت ببني فلان فلم يقروني والقوم لئام"، تركه القاضي للاشتهار. (عص) فإهم: حواب سؤال تقديره: إذا كان لام "الناس" للعهد، والمراد بهم "الذين كفروا"، فيكون المنافقون بعض "أولئك" وهم غير المحتوم على قلوبهم، فكيف يدخلون في الكفرة الموصوفين بالختم؟ وحاصل الجواب: أن المنافقين داخلون في المحتوم عليهم كما يدل عليه قوله تعالى: في الكفرة المختوم عليهم كما يدل عليه قوله تعالى: في الكفرة عُمْنَ في (البقرة: ١٨)، ومختصون بزيادة الخداع والاستهزاء مع الكفر، فيكون القسمة ثنائية بحسب الحقيقة، ثلاثية بعد اعتبار التقييد. [خفاجي ملحصا: ٤٧١/١]

واختصاصهم: دفع لدخل مقدر، تقرير الدخل: أن قوله: "ومن الناس من يقول" الآية، وقع عديلا لقوله: "إن الذين كفروا" بيانا للقسم الثالث المذبذب بين القسمين، فلا يدخل فيه؟ وتحرير الدفع: أن اختصاصهم بخلط الخداع والاستهزاء مع الكفر لا ينافي دخولهم تحت الكفرة المصرين، وبحذا الاعتبار صاروا قسما ثالثا.[عبد الحكيم: ١٦٣]

هو المقصود: وهو معرفة الله ومعرفة جزاء الأعمال. (ف) التشبيه: حيث قالوا لموسى ﷺ: ﴿ أَخُعَلْ لَنَا إِلَها كَمَا لَهُمْ آلِيَهُ ﴾ (الأعراف: ١٣٨). واتخاذ الولد: حيث قالوا: عزير بن الله. ويرون: بصيغة المبني للفاعل من الإراءة أي يظهرون لهم. وبيان لتضاعف إلخ: هذا وجه رابع لبيان اختصاص الإيمان بالله واليوم الآخر، والمراد: ألهم قصدوا بتخصيص الإيمان بحما التعريض بعدم الإيمان بغيرهما من رسالة حاتم الرسل ﷺ وما بلغه، فيكونون كافرين مع قوله: "آمنا بالله وباليوم الآخر" بسبب هذا التعريض. [خفاجي بتغيير: ٤٧٤/١]

لا على وجه الخداع: بأن لا يرون المؤمنين أن إيماهم بهما مثل إيماهم، والحال أن عقيدتهم عقيدتُهم المشهورة المعروفة. [عبد الحكيم: ١٦٤] وعقيدهم إلخ: أي عقيدهم وقت القول مثل عقيدهم قبل ذلك. بما يفيد: أي معانيه مفردا كان أو مركبا. (حسرو) وللمعنى المتصور إلخ: وهو المسمى بالكلام النفسي، و به فسر قوله تعالى: ويُحفون في أنفسيم (آل عمران: ١٥٤)، وقد صرح بعض أهل الكلام بأن إطلاق الكلام والقول على "النفسي" حقيقة، والرأي قريب من المذهب، وقد يفرق بينهما بأن الرأي أعم من المذهب؛ لأنه يكون في الشرعيات فقط، وإطلاق القول عليهما مجاز لعلاقة السببية؛ لأهما سببان للقول. (ملخص) إلى ما لا ينتهى: والأشبه هذا؛ لأن إطلاق اليوم شائع على هذا في استعمالات القرآن، سواء جعل حقيقة أو مجازا، وأن الإيمان به يتضمن الإيمان بالثاني؛ لدخوله فيه من غير عكس. (سيد)

حرف النفي. [عبد الحكيم: ١٦٥

أو إلى أن يدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار؛ لأنه آخر الأوقات المحدودة. وَمَا هُم يِمُوْمِنِينَ فِي إِنكار ما ادعوه، ونفي ما انتحلوا إثباته، وكان أصله "وما آمنوا" ليطابق قولهم في التصريح بشأن الفعل دون الفاعل، لكنه عكس تأكيداً و مبالغة في التكذيب؛ لأن إخراج ذواتهم من عداد المؤمنين أبلغ من نفي الإيمان عنهم في ماضي الزمان؛ ولذلك أكد النفي بالباء، وأطلق الإيمان على معنى: ألهم ليسوا من الإيمان في

أن يدخل: وهو الذي عينه الله تعالى بقوله: ﴿ فِنَى يَوْمِ كَانَ مِقْدَارُهُ حَسَيْنِ أَلَفَ سَنَةٍ ﴿ (المعارج: ٤). (طيبي) لأنه آخر الح: يتعلق بالوجه الثاني؛ لأن وجه وصفه بالآخر عليه مخفي، دون وجهه على التوجيه الأول؛ فإنه على الأول ليس بعده زمان، بخلافه على الثاني، ومعنى كونه آخر الأيام المحدودة: أنه لا يحد الوقت بعده. (عص) ما انتحلوا: انتحال الشخص: ادعائه ما للغير لنفسه، والمراد بادعائهم ما ليس لهم. (عصام) ليطابق الح: يعنى أن قولهم: "آمنا بالله" صريح في شأن الفعل، وأن المقصود إثباته، يعنى أحدثنا الإيمان وأو جدنا؛ ولهذا أتوا بجملة فعلية، ولو أريد التصريح بنفي الفعل وهو: "ما آمنوا" لا الجملة الاسمية التي صريح في شأن الفاعل؛ لكون المسند فعليا، والمسند إليه مقدما يلى

دون الفاعل: أي حولف الأصل و لم يراع المطابقة. لكنه عكس إلخ: لأن ما قالوه في شأن الفعل لا الفاعل، وما هنا في شأن الفاعل لا الفعل، والجواب: أن العدول إلى الاسمية لسلوك طريق الكناية في رد دعوتهم الكاذبة؛ فإن انخراطهم في سلك المؤمنين من لوازم ثبوت الإيمان الحقيقي لهم، وانتفاء اللازم عادل شاهد على انتفاء ملزومه، ففيه من التأكيد والمبالغة ما ليس في نفي الملزوم، كيف لا؟ وقد بولغ في نفي اللازم بالدلالة على دوامه المستلزم؛ لانتفاء حدوث الملزوم مطلقا، وأكد النفي بالباء، قال السعيد: لا يقال: الاسمية تدل على الثبات فنفيها يفيد نفي الثبات؛ لأنا نقول ذلك: إذا اعتبر الإثبات بطريق التأكيد والدوام، ثم نفي، فالنفي يرجع إلى التأكيد، وههنا اعتبر النفي أولا ثم أكد وحعل بحيث يفيد الإثبات، وبالجملة فرق بين تأكيد النفي ونفي التأكيد. [خفاجي بتغيير: ٢٩٦/١]

ولذلك: لأن القصد إلى المبالغة في نفي الإيمان عنهم أكد النفي بالباء. (عصام) وأطلق إلج: [بأن لم يذكر المؤمن به.] أتى بالإيمان مطلقا عما قيدوه من الإيمان بالله وباليوم الآخر؛ لأن نفي المطلق يستلزم نفي المقيد لعمومه، ولما كان التقدير محتملا هنا بقرينة وقوعه في حواب المقيد، ذكره مؤخرا إيماء لمرجوحيته، ثم إن من الإطلاق ذكره باسم الفاعل الذي ليس يمقيد بزمان، فيشمل نفيه جميع الأزمان، ولو قيل: "ما آمنوا" كان لنفي الإيمان في الماضي؟ والمقصود ألهم ليسو متلبسين بشيء من الإيمان في شيء من الأوقات. [خفاجي ملحصا: ٢٧٨/١]

شيء، ويحتمل أن يقيد بما قيدوا به؛ لأنه جوابه. والآية تدل على أن من ادعى الإيمان وخالف قلبه لسانه بالاعتقاد، لم يكن مؤمناً؛ لأن من تفوه بالشهادتين فارغ القلب عما يوافقه أو ينافيه، لم يكن مؤمناً، والخلاف مع الكرامية في الثاني، فلا تنتهض حجة عليهم. مُخَندعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ والخدع أن توهم غيرك خلاف ما تخفيه من المكروه؛ لتزله عما هو بصدده، من قولهم: "خدع الضب" إذا توارى في جحره، وضب خادع و خدع إذا أوهم الحارش إقباله عليه، الضب" إذا توارى في جحره، وضب خادع و خدع إذا أوهم الحارش إقباله عليه، الصائد

14.

أن يقيد: "وما هم بمؤمنين" بما قيدوا به أي "بالله وباليوم الآخر"، فالحاصل: أن المنافقين لا يؤمنون بالله وباليوم الآخر. والحلاف: أورد عليه أن المذكور في "المقاصد" وغيره من كتب الكلام أن مذهبهم: من أضمر الكفر وأظهر الإيمان مؤمن عندهم، فالآية حجة عليهم. وقيل: إن المصنف في دقق النظر في مذهبهم، فرأى أن المنافق يخلد في النار عندنا وعندهم؛ لأن الإيمان عندهم لا يلزم أن يكون منجيا من العذاب المخلد في الآخرة، وأما في الدنيا فأحكام الإسلام حارية عليهم عندنا وعندهم، فليس بيننا وبينهم احتلاف إلا فيمن تلفظ بالشهادتين فارغ القلب عن النفي والإثبات، فعندهم هو مؤمن ناج، وعندنا ليس بمؤمن؛ لأن الإيمان لا يكون إلا بتصديق القلب. [خفاجي بتغيير: ٤٧٩/١]

والحلاف مع الكرامية إلخ: عدم اشتراط شيء من المعرفة والتصديق في الإيمان عند الكرامية لا يقتضي عدم اشتراطهم الخلو عن الإنكار والتكذيب، وكذا حكمهم بإيمان من أضمر الكفر وأظهر الإيمان عند الشرع لا ينافي اشتراط الخلو في كونه مؤمنا بينه وبين الله؛ ولهذا حكموا باستحقاقه النار، فلا ينافي ما ذكره المصنف لما في "شرح المقاصد": من أنه لا يشترط شيء من المعرفة والتصديق عند الكرامية حتى أن من أضمر الكفر وأظهر الإيمان يكون مؤمنا إلا أنه يستحق الخلود في النار، بقي بأنه لو استدل لآية على عدم كون المقر باللسان فارغ القلب مؤمنا لم يتمه. [عبد الحكيم: ١٦٦] فلا تنتهض: هذا رد على من استدل على بطلان مذهبهم.

ضب خادع إلى: حدع بزنة كتف: مبالغة حادع، وحداع الضب؛ لأنه يتخذ بجحره منافذ يسترها ويرقق سترها، فإذا رأى حارشه أي صائده أوهمه أن يقبل عليه، ثم يخرق إحدى منافذه ويخرج منها. قال الراغب: واستعمال الخدع في الضب لما اعتقدوا: من أنه يعد عقربا يلدغ من يدخل يده في ححره حتى قيل: إن العقرب بواب الضب وحاجبه. [حفاجي بتغيير: ١/٠٤] وأصله الإخفاء إلى: يعنى أن أصل معناه بحسب اشتقاقه ما ذكر وهو الإخفاء؛ فإن المنافق يخفي مقاصده، والضب يخفي مخرجه. [حفاجي بتغيير: ١/٨١/١]

ومنه: المخدع للحزانة، والأخدعان لعرقين خفيين في العنق. والمخادعة تكون بين اثنين، وخداعهم مع الله ليس على ظاهره؛ لأنه تعالى لا يخْفَى عليه خافية؛ ولأهم لم يقصدوا خديعته، بل المراد إما مخادعة رسوله على حذف المضاف، أو على أن معاملة الرسول على معاملة الله من حيث إنه خليفته، كما قال تعالى: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ ﴾، ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ الله ﴾ وإما أن صورة السماء: ١٠٠٠ (السماء: ١٠٠٠)

وهنه المخدع: بكسر الميم وضمها كالمصحف: بيت في بيت. والخزانة بكسر الخاء: ما يخزن به المال. [خفاجي بتغيير: ٤٨١/١] والمخادعة إلى المعروف في المفاعلة أن يفعل كل أحد بالآخر مثل ما يفعله به، فصيغة المحادعة تقتضي أن يصدر من كل واحد من الجانبين فعل يتعلق بالآخر، وحدع المنافقين الله: وهو أن يوقعوا في علمه خلاف ما يريدونه من المكروه، ويصيبونه مما لا خفاء في استحالته؛ لأنه لا تخفى عليه خافية. [خفاجي: ٤٨١/١]

وخداعهم إلخ: الظاهر "فخداعهم" متفرعة عما تقدم. ولم يلتفت إلى ما في "الكشاف": أن خداع الله معهم وخداعهم إلى ما في "الكشاف": أن خداع الله معهم وخداع المؤمنين معهم أيضا لا يصح؛ لأنه قبيح لا يجوز إطلاقه عليه تعالى ولا يليق بالمؤمنين، وقد جاء في الأثر: "إن المؤمن مخدوع غير خادع"؛ لأن مذهبنا أنه لا يقبح من الله تعالى شيء على خلاف مذهبهم، فلا يصح تأويل النظم لدفع القبح عن فعله، والمؤمن لا يخدع لأجل نفسه، وأما لمصلحة الدين فلا يفوت عنه خداع، وكيف لا؟ والخدعة عين الخداع لمصلحة الدين لا أن توهم غيرك خلاف ما تخفيه. (عص)

ولأهم إلى: فإن المنافقين لم يعتقدوا أن الله بعث الرسول عليهم، فلم يكن في قصدهم مخادعة الله تعالى، فتبت أنه لا يمكن إجراء هذا اللفظ على ظاهره. [خفاجي بتغيير: ٤٨١/١] أو على إلى: والمراد أن التحوّز في النسبة الإيقاعية؛ لأنه يجري فيها كما يجري في الإسنادية، فإن قلت: ظاهر كلامه أن هذين الوجهين مبنيان على أن "يخادعون" ليس بمعنى يخدعون، وليس كذلك؛ إذ لا خداع من الرسول ولا من المؤمنين؟ قلت: إما أن يكون الخدع من أحد الجانبين حقيقة ومن الآخر مجازا، بناء على أن اللفظ الواحد يجوز أن يكون حقيقة ومجازا؛ لأن المصنف ممن يجوّز الجمع بين الحقيقة والمحاز، وإما أن يكون من كلا الجانبين؛ لأن الحدع من المنافقين محقق، ولا مانع من صدوره من الرسول والمؤمنين بإغفالهم حتى يتأتى لهم ما يريدون منهم، فتأمل. [خفاجي بتغيير: ٤٨٢/١]

وإِمَّا أَنْ صَوْرَةً إِلَى: يعنى هنا الفعل الصادر عنهم بالقياس إلى الله والمؤمنين يشبه الحدع بحسب الصورة، وكذا الحال في صنع الله والمؤمنين معهم، فبينهم من الجانبين معاملة شبيهة بالمخادعة، فهو إما استعارة تبعية في لفظ "يخادعون" وحده، أو تمثيلية في الجملة. [خفاجي بتغيير: ٤٨٣/١]

المسلمين عليهم، وهم عنده أخبث الكفار وأهل الدرك الأسفل من النار؛ استدراجا مفول لا للإجراء طم، وامتثال الرسول و المؤمنين أمر الله في إخفاء حالهم وإجراء حكم الإسلام المعادة الوسين معهم مغول للاستال عليهم؛ مجازاة لهم ممثل صنيعهم صورة صنيع المتخادعين. ويحتمل أن يراد بيات المعادة و الله الله المعادة و الغرض منه إلا أنه أخرج في زنة "فَاعَلَت" للمغالبة؛ فإن الزنة لما كانت للمغالبة والفعل متى غولب فيه كان أبلغ منه إذا جاء بلا مقابلة معارض ومبار، استصحبت ذلك ويعضده قراءة من قرأ "يَخْدَعُونَ".

وإجواء حكم: من حريان التوارث، وإعطاء السهم من المغنم وغيرهما. (فتح) ويحتمل: فإن قلت: فيما سبق أيضا لا بد من حمل "يخادعون" على معنى يخدعون على توجيه حذف المضاف والمجاز العقلي في الإيقاع؛ إذ لا مجال لخداع الرسول والمؤمنين معهم، ولا يصح حمل لفظ واحد على الحقيقة من حانبهم والمجاز من حانب الرسول والمؤمنين، وقد صرح به المحققان في شرحي "الكشاف" فكيف فائدة قوله: "ويحتمل" بما سبق؟ قلت: قد حققنا لك أن لا بأس بخداع الرسول والمؤمنين إياهم لإعلاء الدين ومصالحه. (عص)

لأنه بيان إلى بيان الداعي الحمل على خلاف الظاهر؛ فإن كونه بيانا أو استئنافا لبيان الغرض منه يستدعي أن يكون يخادعون بمعنى يخدعون. [عبد الحكيم: ١٦٨] أو استئناف إلى: والاستئناف هنا: استئناف بياني في حواب سؤال كأنه قيل: لم يدعون الإيمان كاذبين، وما نفعهم في ذلك؟ فقيل: يخادعون. والمناسبة تامة لكون "يخادعون" بمعنى يخدعون؛ لاختصاصهم به كاختصاص القول المذكور، وإن كان لإبقاء المخادعة على ظاهرها أيضا وجه؛ لأن ابتداء الفعل في باب المفاعلة من جانب الفاعل صريح، وإن كان المفعول يأتي بمثل فعله، فهو مدلول عليه من عرض الكلام. [خفاجي بتغيير: ١٥٥١]

لما كانت: الجملة الشرطية مع جزائها أعني "استصحبت" حبر "إن". والفعل إلخ: والمعنى: أن الحدث متى غولب فيه أي أوقع على وجه المغالبة من الطرفين، فيه بأن يقصد كل واحد من المتفاعلين الغلبة على الآخر فيه كان ذلك الفعل أبلغ من نفسه إذا وقع بلا مقابلة معارض؛ وذلك لأنه يقوي الداعي حينئذ إلى الفعل، وضمير "استصحبت" راجع إلى الزنة، "وذلك" إشارة إلى كونه أبلغ. [عبد الحكيم: ١٦٩] ومبار: المباراة: المعارضة وأن يفعل مثل ما فعل صاحبه ليغلبه. [عبد الحكيم: ١٦٨]

وكان غرضهم في ذلك أن يدفعوا عن أنفسهم ما يطرق به من سواهم من الكفرة، وأن يفعل بهم ما يفعل بالمؤمنين من الإكرام والإعطاء، وأن يختلطوا بالمسلمين فيطلعوا على أسرارهم، ويذيعوها، إلى منابذيهم، إلى غير ذلك من الأغراض والمقاصد. وَمَا تَحَادَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو على، والمعنى: أن دائرة الخداع راجعة إليهم وضورها يحيق بهم، أو أهم في ذلك خدعوا أنفسهم لما غرّوها بذلك، وخدعتهم أنفسهم حيث حدثتهم بالأماني الفارغة وحملتهم على مخادعة من لا يخفى عليه خافية. وقرأ الباقون "وَمَا يخدعون"؛ لأن المخادعة لا تتصور إلا بين من لا يخفى عليه خافية. وقرأ الباقون "وَمَا يخدعون"؛ لأن المخادعة لا تتصور إلا بين اثنين. وقرئ: "يُخدِّعُونَ" من خدّع، ويَخدِّعُونَ. بمعنى يختدعون، و"يُخدَّعُونَ".....

وكان إلخ: بين الغرض من جهة المنافقين - وهو صوفهم أنفسهم وتحصيل منافعهم، والإطلاع على أحوالهم وأسرارهم - وترك الجانب الآخر، وقد بينه "الكشاف" بأن فيه مصالح وحكما إلهية بحيث لو ترك أدى إلى مفاسد كثيرة. [خفاجي بتغيير: ٤٨٧/١] يطرق: على صيغة المجهول. والباء للتعدية. ومفعول ما لم يسم فاعله "من سواهم" يقال: طرقه طروقا: أتاه ليلا، وطرقه الزمان بنوائبه: أصاب بها.

والمعنى إلخ: بيان المعنى المراد بحيث يتضمن دفع إشكالين، أحدهما: كيف يصح حصر الخداع على أنفسهم وذلك يقتضي نفيه عن الله والمؤمنين، مع أن ذلك قد ثبت أولا؟ وثانيهما: أن المخادعة إنما تكون بين اثنين، فكيف خادع أحد نفسه؟ والمراد: أن المخادعة استعيرت للمعاملة فيما بينهم وبين الله والمؤمنين المشبهة بمعاملة المخادعين كما مر، فقصرت هذه المعاملة على أنفسهم؛ لأن ضررها عاد إليهم، فالعبارة الدالة على قصر تلك المعاملة بحاز أو كناية عن انحصار ضررها فيهم، أو يجعل لفظ "الخداع" مجازا مرسلا عن ضرره، فاندفع الإشكال الأول. [عبد الحكيم ملحصا: ١٦٩] وضورها: الضمير راجع إلى الخداع بتأويل المخادعة.

أو ألهم إلخ: وهذا مبني على أنه خداع آخر جار بينهم وبين أنفسهم للتغاير الاعتباري؛ فإلهم من حيث جعلوا نفوسهم مغرورة بذلك الخداع بحترأة عليه خادعون لها، وهي منخدعة منهم، والنفوس من حيث حدثتهم بخرافات الأماني الخالية عن الحصول خادعة لهم، وهم منخدعون منها، فاندفع الإشكالان، والخداع على هذا مجاز عن إيهام الباطل، وتصويره بصورة الحق، لا عن الضرر، ومنهم من فسر النظم الكريم بأنه مبالغة في امتناع خداعهم لله ورسوله والمؤمنين؛ لأنه كما لا يخفى خداع المخادع على نفسه؛ ولذا امتنع خداعه لها، فكذا يمتنع خداع الله تعالى؛ لأنه لا يخفى عليه خافية، ومثله خداع الرسول والمؤمنين؛ لأنه تعالى يخبرهم به. [خفاجى ملخصا: ٤٨٩/١] ويخدعون: بفتح الياء وتشديد الدال، أصله: يختدعون.

و"يخادعون" على البناء للمفعول ونصب أنفسهم بنزع الخافض. والنفس: ذات الشيء وحقيقته، ثم قيل للروح؛ لأن نفس الحي به، وللقلب؛ لأنه محل الروح أو متعلقه، وللدم؛ لأن قوامها به، وللماء؛ لفرط حاجتها إليه، وللرأي في قولهم: "فلان يؤامر نفسه"؛ لأنه ينبعث عنها أو يشبه ذاتا تأمره وتشير عليه. والمراد بالأنفس ههنا: ذواتهم، ويما يُشْعُرُونَ في لا يحسون بذلك لتمادي ويحتمل حملها على أرواحهم وآرائهم. وما يُشْعُرُونَ في لا يحسون بذلك لتمادي غفلتهم، جعل لحوق وبال الخداع ورجوع ضرره إليهم في الظهور كالمحسوس الذي المناهيم، وأصله: الشعور: الإحساس، ومشاعو الإنسان حواسه، وأصله: الشعو، ومنه الشعار.

الخافض: أي "عن أنفسهم" على طريقة ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قُوْمُهُ ﴿ (الأعراف: ١٥٥). والنفس إلى فلا يختص بالأحسام؛ لقوله تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِى وَلا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ﴾ (المائدة: ١١٦) والمتبادر من كلامه: أن لفظ "النفس" حقيقة في الذات مجاز فيما عداه. [عبد الحكيم: ١٧٠] لأنه محل الروح إلى: الحيواني، أو متعلقه أي الإنساني بناء على ما هو المختار عند المصنف في من تجرد النفس الناطقة، فكلمة "أو" للتنويع. [عبد الحكيم: ١٧٠] فلان يؤامر: كناية عن التردد في الأمر. (عص) لأنه ينبعث إلى فعلى الأول مجاز مرسل من قبيل إطلاق السبب على المسبب، وعلى الثاني استعارة، وهو الأنسب عمدا المقام وأظهر بحسب المعنى. [عبد الحكيم: ١٧٠] لا يحسون إلى أن الشعور معناه: الإدراك بالمشاعر، وهي الحواس الظاهرة في الأصل، وإن ورد بمعنى "لا يعقلون" مطلقا إلا أن حمله على هذا أولى؛ لأنه أصل معناه وأبلغ؛ لأن عدم الشعور بالمحسوس في غاية القبح لكون المحسوسات من البديهيات، ومن لا يشعر بالبديهي المحسوس مرتبته أدنى مرتبة من البهائم، فنفي القبح لكون المحسوسات من البديهيات، ومن لا يشعر بالبديهي المحسوس مرتبته أدنى مرتبة من البهائم، فنفي الشعور يدل على نفي العلم بالطريق الأولى، فهو أبلغ من "لا يعلمون" وأنسب بما مر من قوله تعالى: "حتم الله على قلويكم إلى ". [خفاحي بتغير: ١٩٢١] وشاعى: جمع مشعر، بفتح الميم وكسرها.

وأصله الشعو: قال الراغب: "شعرت هكذا" يستعمل على وجهين، بأن يؤخذ من مس الشعر ويعبر به عن اللمس، ومنه استعمل المشاعر للحواس، فإذا قيل: فلان لا يشعر، فذلك أبلغ في الذم من "أنه لا يسمع ولا يبصر"؛ لأن حس اللمس أعم من حس السمع والبصر. وتارة يقال: شعرت كذا، أي أدركت شيئا دقيقا، من قولهم: شعرت أي أصبت شعره. (بايزيد) ومنه الشعار: بالكسر: الثوب الذي يلى الجسد لماسته الشعر.

في قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا المرض حقيقة: فيما يعرض البدن فيخرجه عن الاعتدال الخاص به، ويوجب الخلل في أفعاله، ومجاز: في الأعراض النفسانية التي تخل بكمالها كالجهل، وسوء العقيدة، والحسد، والضغينة، وحب المعاصي؛ لأها مانعة عن المعدون المعادة المعدون العدادة المعدون العدادة المعدون العدادة المعدون ال

موض: جملة مستأنفة لبيان الموجب لخداعهم وما هم فيه من النفاق، ويحتمل أن تكون مقررة لعدم الشعور، والأول أنسب؛ لأن قوله: "وما يشعرون" سبيله سبيل الاعتراض، وليوافق قوله: "حتم الله على قلوهم"، وقوله: "فزادهم الله مرضا" جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه بالفاء للدعاء، أو معطوفة، وهو مختار المصنف كما يدل عليه بيان المعنى كذا في "السيالكوتي" [عبد الحكيم: ١٧١]. (غف) ومجاز في الأعراض إلخ: الأعراض: جمع عرض، وهو ما يطرأ على المرء. وضمير كمالها للنفس التي تفهم من "نفسانية"، والنفساني منسوب للنفس على علاف القياس كروحاني. الحسد: تمني زوال نعمة الغير. والغبطة: تمني نيل مثلها من غير زوال.

الحياة الحقيقية إلخ: [إلا أنه نزلها منزلة المحقق] وهي الأخروية؛ لأنها السعادة الأبدية. والحياة الدنيوية؛ لأنها في معرض الزوال كـــ"لا شيء". ولما كان المرض الحقيقي يؤدي إلى اختلال البدن، ثم إذا تناهى أدى إلى الموت، أشار المصنف في: إلى أن وحه الشبه فيه من هذين الوجهين، الأول: منع الفضائل و الكمالات المشابحة لاختلال البدن، والثاني: زوال الحياة الأبدية التي هو كهلاك المريض. والمراد بالحياة الأبدية: السعادة المخلدة؛ لأن حياة المخلد في النار لا يعتد بها. [خفاجي بتغيير: ٤٩٤/١]

تحتملهما: أي الحقيقة والجاز، وعلى الجاز اقتصر أكثر المفسرين؛ لأنه أبلغ من الحقيقة. كانت: استعمال المرض في الألم حقيقة لغوية، وإلا لا يوافق رأي الأطباء، حيث جعلوا الألم من الأعراض دون الأمراض. (عص) متألمة تحرقا إلخ: التحرق من حرق الأسنان: إذا سحق بعضها ببعض، أي يسحقون بعض أضراسهم ببعض، حتى يسمع منه حريق أي صوت، وهذا كناية عن شدة الغيظ. وليس من التحريق بمعنى الاحتراق، وإن اشتهر أن الحسد في الحسد كالنار في الحطب في الاحتراق؛ لأن وصله باعلى " يمتنع منه كذا في "الكشاف"، والأولى أن يجعل "على" بنائية لا صلة؛ فإن الحمل على الاحتراق مناسب جدا. (عص) [عبد الحكيم ملحصا: ١٧٢]

فزاد الله ذلك بالطبع، أو بازدياد التكاليف وتكرير الوحي وتضاعيف النصر، وكأن اسناد الزيادة إلى الله تعالى من حيث إنه مسبب من فعله، وإسنادها إلى السورة في قوله تعالى: ﴿فَزَادَتُهُمْ رِحْساً لَى لكونها سببا. ويحتمل أن يراد بالمرض ما تداخل قلوهم من الجبن والخور، حين شاهدوا شوكة المسلمين وإمداد الله لهم بالملائكة وقذف الرعب في قلوهم، وبزيادته تضعيفه بما زاد لرسول الله الله نصرة على الأعداء وتبسطا في البلاد. وَلَهُمْ عَذَابُ أَلِيمًا أي مؤلم يقال: ألم فهو أليم كاوجع فهو وجيع، وصف به العذاب للمبالغة كقوله:

تحيةُ بينِهمْ ضَرَّبٌ وَحِيعُ

وتكوير الوحي: كلما أنزل الله على رسوله الوحي، فسمعوه كفروا به، فازدادوا كفرا في كفرهم. (كشاف) وتضاعيف النصو: فكلما ازداد رسوله نصرة وتبسطا في البلاد ونقصا من أطراف الأرض، ازدادوا حسدا وغلا وبغضا. (كشاف) وكأن إسناد: هذا ما ذهب إليه صاحب "الكشاف" رعاية لمذهبه. وذكر المصنف بلفظ "كأنّ" الدالة على التشبيه والشك؛ إشارة إلى ضعفه، فإن المحتار ما مر من أن إسناد الزيادة إليه تعالى حقيقية باعتبار الخلق. [عبد الحكيم: ١٧٢]

إنه: الزائد والزيادة؛ لأنه مصدر فالإسناد بجازي. وبعضهم صحف الكلام رعاية للتذكير، فقال: الضمير لله و"مسبب" على صيغة اسم الفاعل والفعل بفتح الفاء والمعنى: من حيث إنه تعالى ممكّن من فعله. [عبد الحكيم: ١٧٢] ويحتمل: [هذا معنى آخر مجازي يشبه المرض الحقيقي] يستعمل بمعنى الجواز، فيكون لازما، وبمعنى الاقتضاء فيكون متعديا. و"تداخل" بمعنى دخل بطريق التعاقب والتدريج. والجبن: ضعف القلب عما يحق أن يقوى فيه. والخور: أصله: رخاوة في العصب ونحوه، ثم تجوز به عن الجبن وشاع فيه. والشوكة معروفة، وتستعار للقوة في الحرب. والتبسط في البلاد سعة ممالكهم وانتشارهم فيها. [خفاجي بتغيير: ١٩٨/١]

شوكة: حدة السلاح وشدة البأس. قذف الرعب: بالنصب عطف على "شوكة" وبالجرعلى "الملائكة". أي مؤلم إلى: [على صيغة المفعول، بيان لحاصل المعنى، وإلا فالمعنى ذات ألم] بفتح اللام اسم مفعول من الإيلام، وصف به للمبالغة، وليس بمعنى المؤلم على زنة اسم فاعل؛ لانه لم يثبت عند الزمخشري، والمصنف وإن حالفه في ذلك لكنه لا يمكنه أن ينكر قلته وعدم اطراده. [خفاجي بتغيير: ٤٩٨/١] تحية بينهم إلى: [والمعنى: رب أصحاب خيل =

وخَيل قد دلفت لهم بخيل.

والمراد بالخيل: الفرسان، ودلفت أي تقدمت إليهم بجيش، والتحية بينهم: الضرب بالسيف لا القول باللسان كما هو المعهود، والوجيع: المضروب لا الضرب، وبالجملة نسبة الألم إلى العذاب بحاز. ويجوز كسر لام "مؤلم" كــــ"سميع" بمعنى المسمع، فنسبة الألم إلى العذاب حقيقة .(فتح)

على طريقة إلح: في كون الإسناد بحازيا، لا في كون الشيء مسندا إلى مصدره كما هو المتبادر، حتى يتكلف بأن حقيقة العذاب الألم، فالعذاب الأليم بمترلة الألم الأليم، كما في شرح "الكشاف". (عص)

بسبب كذبهم إلخ: إشارة إلى أن "ما" مصدرية. قال أبو البقاء: الموصولية هنا أظهر؛ لأن الضمير عائد إلى "ما"، ولا يقال: إن بين لفظي "كان" و"يكذبون" منافاة؛ لدلالة الأول على انتساب الكذب إليهم في الماضي، والثاني: على انتسابه في الحال والاستقبال؛ لأنا نقول: إن "كان" دالة على الاستمرار في جميع الأزمنة، و"يكذبون" دل على الاستمرار التحددي الداخل في جميع الأزمنة، أو إن معناه أن الكذب في الماضي كان مستمرا متحددا بتعاقب الأمثال. [خفاجي ملخصا: ١٩٩/١]

بقلوهم إلخ: المنافقون لما كانوا غير مجاهرين بالتكذيب والكفر - وإلا لم يكونوا منافقين - حمله على التكذيب بقلوهم، والمعنى: يكذبونه بقلوهم دائما وبألسنتهم إذا خلوا إلى شياطينهم. [خفاجي بتغيير: ٥٠٠/١] شطار: جمع شاطر: ثوع وباك. للمبالغة: الزيادة في الكيف و"التكثير" الزيادة في العدد، كما يفصح عنه التمثيل على ترتيب اللف والنشر المرتب. الشيء: عبارة عن الواقع أو الموضوع. (عصام)

⁼ قد دنوت إليهم بخيل، كأن التحية بينهم الضرب بالسيف لا القول باللسان كما هو العادة. (عبد الحكيم: ١٧٣)] صدره:

وهو حرام: في الأصل، وإن كان مباحا لضرورة أو حاجة مهمة، فإذا شك فالأصل التحريم. والضابطة: أن الكلام وسيلة إلى المقاصد، فكل مقصود محمود يمكن التوصل إليه بالصدق والكذب جميعا، فالكذب فيه حرام، وإن أمكن التوصل بالكذب دون الصدق، فالكذب فيه مباح إن كان تحصيل ذلك المقصود مباحا، وواجب إن كان المقصود واحبا كعصمة دم مسلم، كذا في "الإحياء". وهذا علم أن ليس الكذب في حد ذاته حراما وإلا لما أبيح لمقصد مباح، لكن لما كثر الضرر في الكذب شاع أنه حرام، وصار الحرمة كأنه أصل فيه. [عبد الحكيم ملخصا: ١٧٣] علل به: على قراءة حمزة و الكسائي وعاصم. وأما على قراءة الباقين؛ فلأن الاستحقاق بنسبة الكذب إلى النبي الله بكثرة الكذب أو بتحيرهم وترددهم في الدين، والمحتمل لا يصلح دليلا على حرمة شيء من محتملاته. (عص) التعريض الخ: والمراد بالتعريض معناه اللغوي، وهو ما يقابل التصريح، والتصريح أن يكون اللفظ نصا في معناه لا يحتمل معنى آخر احتمالا يعتد به، فالتعريض: هو أن يكون اللفظ محتملا لمغنين سواء كانا حقيقين كما في:

﴿إِنِّي سَقِيمٌ ﴿ (الصافات: ٨٩) أو لا، وسواء كان أحدهما أظهر من الآخر أو لا، فهو أعم من التعريض

الاصطلاحي لاختصاصه بالمحاز والكناية. [خفاجي بتغيير: ٥٠٣/١]

أو يقول: فلا محل له من الإعراب؛ لكونه معطوفا على صلة "من".

سمى به: فإطلاق الكذب بطريق الاستعارة لمشاهتها الكذب، من حيث كونها في الظاهر إحبارا غير مطابقة للواقع، لكنها في التحقيق تعريضات، ففي: فعلا رتي و الانعام: ٢٦) فرض الربوبية ليستدل على بطلانه، وفي: وفي الي سقيم بسبب غيظي باتخاذكم النحوم آلهة، وفي: فعله كبيرهم (الأنباء: ٣٣) أن من لا يقدر على دفع المضرة عن نفسه كيف يكون إلها؟ وأن تعظيمه هو الحامل لكسرها. [حفاجي ملحصا: ٢٠٤٥] على يكذبون إلخ: [حالا بالنصب؛ لكونه معطوفا على خبر كان] قيل عليه: إن النحاة لم يذكروا وصل "ما" المصدرية بالجملة الشرطية، وإذا كان "ما" موصولة فليس فيه عائد إلى "ما" ويصير التقدير: "ولهم عذاب أليم بالذي كانوا إذا قيل لهم "إلخ، وهو كلام غير منتظم، وقال صاحب "البحر": الذي نختاره أنه من عطف الجمل أو أن هذه الجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب؛ لأنها وما بعدها من تفاصيل الكذب ونتائج التكذيب، ألا ترى أن قولهم: "إنها نحن مصلحون" وقولهم: "أنؤمن إلخ" وقولهم: "آمنا" كذب محض، فناسب جعلها جملا مستقلة؛ لإظهار كذبهم ونفاقهم، وهذا أولى من جعلها صلة وجزءا من الكلام؛ لأنها لا تكون مقصودة لذاها. (ملخص)

أواد به أن أهلها ليس الذين كانوا فقط بل وسيكون من بعد من حاله حالهم؛ لأن الآية متصلة بما قبلها بالضمير الذي فيها. والفساد: خروج الشيء من الاعتدال، والصلاح: ضده، وكلاهما يعمان كل ضار ونافع. وكان من فسادهم في الأرض هيّجُ الحُروب والفتن بمخادعة المسلمين، وممالأة الكفار عليهم، وإفشاء الأسرار اليهم، فإن ذلك يؤدي إلى فساد ما في الأرض من الناس والدواب والحرث. ومنه إظهار المعاصي والإهانة بالدين؛ فإن الإخلال بالشرائع والإعراض عنها مما يوجب الخورة والمرج ويخل بنظام العالم، والقائل هو الله تعالى أو الرسول في أو بعض المؤمنين. وقرأ "الكسائي" و"هشام": "قَيْل" بإشمام الضم الأول. قَالُوا إنّما خَنُ المؤمنين. وقرأ "الكسائي" و"هشام": "قَيْل" بإشمام المبالغة، والمعنى: أنه لا يصح مطلبتنا بذلك؛ فإن شأننا ليس إلا الإصلاح،

أراد به: [فمعناه: لم يأتوا بتمامهم] حاصله: أن الآية في المنافقين مطلقا، لا تختص بمنافقي عصره وإن نزلت فهم؛ لأن خصوص السبب لا ينافي عموم النظم، وليس المراد ألها مخصوصة بقوم آخرين مبائنين لهؤلاء بالكلية، وإنما لم يمكن إرادة ظاهره؛ لأن الآية متصلة بما قبلها بالضمير الذي هو في "لهم" و"قالوا"، فيقتضي أن يراد بهذه الآية: المذكورون في الآية المتقدمة، وإلا لم يحسن عود الضمير على من قبل. [خفاجي يتغيير: ١٨٠٥] خروج الشيء إلخ: سواء خرج عن الانتفاع أو لا، فإنه إذا تعض الطعام يقال: فسد، وإن لم يخرج عن الانتفاع مطلقا. [عبد الحكيم: ١٧٤] فإن ذلك يؤدي إلخ: فيه إشارة إلى أن في الكلام مجازا باعتبار المآل، أي لا تفعلوا ما يؤدي إلى الفساد؛ لأن حقية الإفساد: حعل الشيء فاسدا، ولم يكن صنيعهم كذلك، كذا قبل. والصواب مجاز باعتبار السببية؛ لأن فعلهم لا يؤول إلى الفساد بل يؤدي إليه. وقيل: المراد من الفساد في الأرض هيج الحروب باعتبار السببية؛ لأن هيجها يستلزم خروج الأرض عن الاعتدال والاستقامة، فذكر اللازم وهو الخروج عن والفتن بطريق الكناية؛ وأن هيجها يستلزم خروج الأرض عن الاعتدال والاستقامة، فذكر اللازم وهو الحرج عن الكناية، وأريد الملزوم وهو الهيج، ثم إلهم كانوا يهيجونها بل يفعلون ما يؤدي إلى ذلك، فهو مجاز مرتب على الكناية، وقائدة "في الأرض منوط بهم. [خفاحي ملخصا: ١٠/١٥] والمرج: بفتح الراء: الفساد والقلق والاختلاط، وإنما يسكن مع الهرج للازدواج. الضم الأول: ليكون دالة على الواو المنقلبة.

وإن حالنا متمحضة عن شوائب الفساد؛ لأن "إنما" يفيد قصر ما دخله على ما بعده، مثل: إنما زيد منطلق، وإنما ينطلق زيد، وإنما قالوا ذلك: لأنهم تصوروا الفساد بصورة الصلاح لما في قلوبهم من المرض كما قال الله تعالى: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ وَسَناكُ أَلاّ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لا يَشْعُرُونَ ﴿ رد لما ادعوه أبلغ رد (الطرف) المنافس على المنافس على المنافس على المنافس على العدها، فإن للاستئناف به، وتصديره بحرفي التأكيد: "ألا" المنبهة على تحقيق ما بعدها، فإن همزة الاستفهام التي للإنكار إذا دخلت على النفي أفادت تحقيقا ونظيره: ﴿أَلَيْسَ وَلِنَ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ القسم، والله الله مصدرة بما يتلقى بما القسم، والنافي أفادت وتعريف الخبر

وإن حالنا إلح : هذا إشارة إلى أنه قصر إفراد؛ لأن المسلمين لما قالوا لهم: "لا تفسدوا" توهموا أن المسلمين أرادوا بذلك إنكم تخلطون الإفساد بالإصلاح، فأجابوا: بأنّا مقصورون على الإصلاح لا نتحاوز إلى الإفساد. (يمني) وإنجا قالوا: يعني أن حالهم من هيج الحروب والفتن أمر محسوس، وكونه مؤديا إلى الفساد معلوم بأدن تأمل فكيف أنكروه؟ فأجاب: بألهم تصوروا إلخ، والحمل على ألهم قصدوا الخداع ينافيه قوله تعالى: ولكن لا يشعرون. (ع) لاستثناف: فإنه يقصد به زيادة تمكن الحكم في ذهن السامع؛ لوروده عليه بعد السؤال والطلب. [عبد الحكيم: ١٧٦] المنبهة: هو مع ما عطف عليه من قوله: و"إن المقررة" عطف بيان لحرفي التأكيد. فإن همزة: ذهب إلى أن لفظة "ألا"، وكذا أختها مركبة من هزة الاستفهام التي للإنكار وحرف النفي، وإفادة التنبيه على تحقيق ما بعدها؛ لأن إنكار النفي تحقيق للإثبات، لكنها بعد التركيب صارتا كلمتي تنبيه تدخلان على ما لا يجوز أن يدخل عليه حرف النفي، وفاد دخلت: لأن إزكار النفي تحقيق للإثبات. يتلقي كها: وهي "إن واللام"، وحرف النفي، وإنما أحيب القسم كما؛ وأد دخلت: لأن إنكار النفي تحقيق للإثبات. يتلقي كها: وهي "إن واللام"، وحرف النفي، وإنما أحيب القسم كما؛ كن إنكار النفي تعقيق للإثبات. يتلقي كما: وهي "إن واللام"، وحرف النفي، وإنما يعني أما يصدر به القسم كثيرا. (عص) وتعريف الحبر، عطف على قوله: الاستيناف، أي تعريف الخبر المفيد لقصر الإفساد عليهم، وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لذلك للرد تعريضهم للمؤمنين بالإفساد؛ فإلهم لما قصروا أنفسهم على الإصلاح قصدوا به ضمير الفصل المؤكد لذلك للرد تعريضهم للمؤمنين بالإفساد؛ فإلهم لما قصروا أنفسهم على الإصلاح قصدوا به ضمير الفصل المؤكد لذلك لذلك للرد تعريضهم للمؤمنين بالإفساد؛ فإلهم لما قصروا أنفسهم على الإصلاح قصدوا به التعريض بأن من خالفنا شأنه من خالفنا شأنه على المؤمنون، فردّ عليهم بحصر الإفساد عليهم .[عبد الحكيم: ١٧٦]

وتوسيط الفصل لرد ما في قولهم: "إنما نحن مصلحون" من التعريض للمؤمنين، والاستدراك بــ "لا يَشْعُرُونَ". وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ من تمام النصح والإرشاد؛ فإن كمال الإيمان بمجموع الأمرين: الاجتناب عما لا ينبغي وهو المقصود بقوله: وفي نسخة: الإعراض وفي نسخة: الإعراض لا تُنفسِدُواْ والإتيان بما ينبغي، وهو المطلوب بقوله: آمَنُواْ. كَمَا ءَامَنَ ٱلنَّاسُ في حيز النصب على المصدر و"ما" مصدرية أو كافة، مثلها في: "ربما"، واللام في "الناس" للجنس، والمراد به الكاملون في الإنسانية العاملون بقضية العقل، فإن اسم الجنس

والاستلراك: لدلالته على كوفهم مفسدين قد ظهر ظهور المحسوس لكن لا حس لهم ليدركوه. من تمام النصح: [بيان المناسبة بين هذه الآية وبين ما تقدم] فيه إشارة إلى أن قائل هذا القول هو قائل ما قبله، فإن قلت: إذا كان القائل من المؤمنين والمحيب من المنافقين يلزم أن يكونوا مظهرين للكفر إذا لقوا المؤمنين؛ لأن الأمر بالإيمان لا يتصور بدون الملاقاة، وقوله تعالى بعده: "وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا" مقتض لخلافه، فما وجه التوفيق حينفذ؟ قلت: قد استشكله بعضهم حتى جعل قائل هذا القول من المنافقين، والذي عندي أنه لا يرد رأسا؛ فإن المؤمنين أمروهم بالإيمان المطابق لإيمان المخلصين؛ لأن الأمر كالنفي يرجع إلى القيد، فكأهم قالوا لهم: أخلصوا الإيمان، وفيه اعتراف بأصل إيمانهم وهو المطابق لقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَا ﴿ (البقرة: ٨)، فأجابوهم شفاهم بقولهم: أنؤمن إلخ أي نحن مؤمنون متصفون بصفات الإيمان لا يخالفها إلا من كان سفيها، وهذه مواجهة بالإيمان لا بالكفر، هذا! وإن قصدوا به عدم الإيمان وتسفيه من اتبع الرسول من لكنه حلاف ظاهر الكلام، والشرع ينظر إلى الظاهر، وعند الله علم السرائر. [خفاجي بتغيير: ١٥/٥]

مصدرية إلى: إن كانت كافة للكف عن العمل، مصححة لدخولها على الجملة، كأن التشبيه بين مضموني الجملتين، أي حققوا إيمانكم كما تحقق إيمان ناس، وإن كانت مصدرية فالمعنى: آمنوا إيمانا مشابها لإيمانهم. (ع) والمراد به إلى: والحاصل: أن الحصر إما لأهم الكاملون المستجمعون لمعانيه، فكأهم جميع أفراده أو بملاحظة أن غيرهم كالبهائم لفقد التمييز بين الحق والباطل، فلا يندر جون في الناس، والأول يشبه قصر الحقيقي، والثاني الإفرادي، والمصنف في صرح بالأول لدلالته على كمالهم المقصود، وأشار إلى الثاني بقوله: "ولذلك يسلب عن غيره إلى". [خفاجي بتغيير: ١/١٥] فإن اسم الجنس إلى: المراد باسم الجنس الاسم الموضوع لمعنى عام سواء كان نكرة أو معرفة، قال الراغب: كل اسم نوع يستعمل على وجهين: إحداهما: دلالته على مسماه، فصلا بينه وبين غيره. والثاني: لوجود المعنى المختص به، وذلك هو الذي يمدح به؛ لأن كل ما أوجده الله في العالم جعله صالحاً لفعل خاص به، كالفرس للعدو، والبعير لقطع الفلاة البعيدة، وعلى ذلك الجوارح، فكل من لم يوجد فيه المعنى الذي يحلق لأجله، لم يستحق اسمه مطلقا بل ينفى عنه، فيقال: زيد ليس بإنسان، وهذا ما أشار إليه المصنف. [خفاجي بتغيير: ١ /١٥]

كما يستعمل لمسماه مطلقا، يستعمل لما يستجمع المعاني المخصوصة به والمقصودة منه، ولذلك يسلب عن غيره، فيقال: زيد ليس بإنسان، ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿ صُمٌّ بُكُمٌ ﴾ ونحوه، وقد جمعهما الشاعر في قوله:

إذ الناسُ ناسٌ والزمانُ زمان

سلام" الله وأصحابه، والمعنى: آمنوا إيماناً مقروناً بالإخلاص، متمحضاً عن شوائب النفاق، مماثلاً لإيماهم، واستدل به على قبول توبة الزنديق، وأن الإقرار باللسان إيمان، وإلا لم يفده التقييد. قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا ءَامَنَ ٱلسُّفَهَاءُ ۖ الهمزة فيه للإنكار، واللام مشار بما إلى الناس أو الجنس بأسره، وهم مندرجون فيه على زعمهم، وإنما سَفَّهُوهُم لاعتقادهم فساد رأيهم أو لتحقير شألهم؛ فإن أكثر المؤمنين كانوا فقراء، ومنهم موال: كصهيب وبلال مخف

ليس بإنسان: ليس فيه حواص الإنسان. من هذا الباب: من باب نفي الجنس عن الفرد الغير الكامل. صم بكم إلخ: فإلهم نفي عنهم الحواس، والمقصد نفي الحواس المستجمعة لخواصها. [عبد الحكيم: ١٧٧] إذا الناس إلخ: المراد من "الناس" الأول: الجنس، ومن الثاني: الكاملون في الإنسانية، وقس عليه قوله: "والزمان زمان"، وصدره: بلاد بما كنا وكنا نحبها. [خفاجي بتغيير: ١٩/١] جلدهم: الجلدة بكسر الجيم وفتحها: النفس، قال ابن الأثير: وفي الحديث: قوم من حلدتنا أي من أنفسنا وعشيرتنا. فعلى هذا لفظ الأهل مقحم. [عبد الحكيم: ١٧٨] توبة الزنديق: الزنديق في الشرع: اسم من يعترف بالنبوة ويظهر شعائر الإسلام ويبطن عقائد، هي كفر بالاتفاق، فهو قسم من المنافق، وحه الاستدلال: أنه طلب الشارع من المنافقين الإيمان المقرون بالإخلاص، ولو آمنوا كذلك كان مقبولا عند الشارع في أحكام الدنيا والآخرة، والزنديق من جملتهم. أعبد الحكيم: ١٧٨]

لم يفده التقييد: أي بقوله: ﴿ كُمَّا آمَنِ النَّاسُ ﴾ (البقرة: ١٣) إذ المقصود به الإخلاص، بل يكفي قوله تعالى: آمنوا. واللام الخ: اللام في السفهاء للعهد، والمعهود: هو الناس، سواء أريد به الجنس أو العهد، كما مر قوله: "أو الجنس بأسره" أي جنس السفهاء بأسره فيكون اللام للاستغراق. [عبد الحكيم: ١٧٨]

أو للتجلد وعدم المبالاة بمن آمن منهم إن فسر الناس بـــ عبد الله بن سلام النهم وأشياعه. والسفه: خفة وسخافة رأي يقتضيهما نقصان العقل، والحلم يقابله. ألا إنهم هم السفقهاء ولكن لا يعلمون على رد ومبالغة في تجهيلهم، فإن الجاهل بجهله الجازم على خلاف ما هو الواقع أعظم ضلالة وأتم جهالة من المتوقف المعترف بجهله؛ فإنه ربما يعذر، وتنفعه الآيات والنذر. وإنما فصلت الآية بـــ "لا يَعْلَمُونَ " والتي قبلها بحلا يَشْعُرُونَ"؛ لأنه أكثر طباقاً لذكر السفه، ولأن الوقوف على أمر الدين والتمييز بين الحق والباطل مما يفتقر إلى نظر وفكر، وأما النفاق وما فيه من الفتن والفساد، فإنما يدرك بأدني تفطن وتأمل فيما يُشاهد من أقوالهم وأفعالهم.

أو للتجلد: [مع العلم بألهم من السفه بمعزل، إظهار الشجاعة وعدم المبالاة بإيمالهم، وتوقياً من الشماتة بهم.] تكلف الجلادة والشجاعة، مأخوذ من "الجلد" -بفتحتين-: الأرض الصلبة، يعني ألهم كانوا عالمين بأن من آمن منهم بمعزل من السفه؛ لألهم سفهوهم إظهارا للشجاعة. [عبد الحكيم: ١٧٩]

خفة إلى: في البدن أو في المقال. والحلم إلى: لذاته في البدن يقتضيها زيادة العقل، يعبر عنه به: بُروبارشدن. الجازم إلى: [يجهلون جهلهم إشارة إلى أن جهلهم جهل مركب من جهلين: جهل عن الواقع، وجهل عن الجهل. (عبد الحكيم: ١٧٩)] فإن قلت: إنما يفهم من السفاهة ونفي العلم الجهل، وأنه الجزم بخلاف الواقع، فليس هنا ما يدل عليه؛ لأن عدم العلم يتحقق في ضمن عدم العلم بشيء من النقيضين، وفي ضمن الجزم بمقتضى الجهل؟ قلت: هو كما ذكرت، إلا أن مقام المبالغة يعين الاحتمال الثاني مع أن حالهم يقتضيه؛ لأن الجرأة على تسفيه المؤمنين والسعي في أذيتهم لا يصدر إلا إذا جزم بذلك، وقوله: "لا يعلمون" ليس عذرا لهم، بل تعظيم أمر غيهم؛ فإنحم مع جهلهم يجهلون جهلهم، فهم في أتم ضلالة وجهالة لا يرجى اهتداءهم. (ملحص)

أكثر طباقا إلخ: صنعة الطباق: جمع المعنيين المتقابلين في الجملة، أي لأن "لا يعلمون" أكثر طباقا بالسفه؛ لأن السفه لتضمنه الجهل كأنه هو، فكأن ذكر العلم الذي هو ضده أحسن طباقاً من ذكر الشعور الذي هو إدراك المحسوس. [عبد الحكيم: ١٧٩] ولأن الوقوف: يعنى أن الإفساد والسفاهة وإن كان كلاهما غير محسوس في نفسهما إلا أن الإفساد لكونه أمرا دنيويًا يدرك بأدنى تأمل فيما هو محسوس من الأقوال والأفعال، فيناسبه "لا يشعرون"، والاطلاع على أمر الدين والتمييز بأن المؤمنين على الحق وهم على الباطل أمر أخروي، يحتاج إلى دقة مقدمات نظرية، فيناسبه نفى العلم. [عبد الحكيم: ١٧٩]

وَإِذَا لَقُوا اللّٰذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنًا بيان لمعاملتهم مع المؤمنين والكفار، وما صدرت به القصة فمساقه لبيان مذهبهم وتمهيد نفاقهم، فليس بتكرير. روي: أن ابن أبي وأصحابه استقبلهم نفر من الصحابة فقال لقومه: انظروا كيف أرد هؤلاء السفهاء عنكم؟ فأخذ بيد أبي بكر في فقال: مرحباً بالصديق سيد بني تيم، وشيخ الإسلام، وثاني رسول الله في الغار، الباذل نفسه وماله لرسول الله في أخذ بيد عمر في فقال: مرحباً بسيد بني عدي الفاروق، القوي في دينه، الباذل نفسه وماله لرسول الله في دينه، الباذل نفسه وماله لرسول الله في مرحباً بسول الله في فقال: مرحباً برابن عم رسول الله في وختنه سيد بني هاشم، ما خلا رسول الله في فنزلت هذه الآية. واللقاء المصادفة يقال:

بيان لمعاملتهم: حواب لما يتوهم أن هذه الآية تكرار لقوله تعالى: ﴿مَنْ يَقُولُ آمَنَّا﴾ (البقرة: ٨)، وحاصله: أن الأول لبيان معتقدهم وإدعائهم حيازة الإيمان من قطريه، وليسوا منه في شيء، والثاني لبيان سلوكهم مع المؤمنين ومع شيعتهم، وهما أمران مختلفان، ولو لم يكن هذا لم يلزم تكرار أيضا؛ لأن المعنى: ومن الناس من يتفوه بالإيمان نفاقا للخداع، وذاك التفوه عند المؤمنين، وليس هذا بتكرار؛ لما فيه من التقييد وزيادة البيان. [خفاجي ملحصا: ٥٢٥/١] وما صدرت: حواب سؤال، تقريره أن يقال: إن هذه الآية تكرار لقوله تعالى: ﴿وَمَنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنًا باللَّهِ وَبِالْيُوْمِ الآخر ﴾ (البقرة:٨). (خط) فمساقه: –بفتح الميم- وبالضمير، أو بضمها بماء التأنيث. روى أن إلخ: أحرجه الثعلبي والواحدي من طريق السدي الصغير عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس ١١٨٨، قال الحافظ ابن حجر ١١٨٠٠. أبو صالح ضعيف، والكلبي متهم بالكذب، والسدي الصغير كذاب، وهذا الإسناد سلسلة الكذب، لا سلسلة الذهب، قال: وآثار الوضع عليه لائحة؛ لأن سورة البقرة نزلت أول ما قدم النبي ﷺ المدينة، على ما صححه المحدثون، وعلي 🎭 إنما تزوج فاطمة 🍰 في السنة الثانية، فكيف يدعوه حتنا؟ [عبد الحكيم ملخصا: ١٨٠] وختنه؛ حتن الرجل عند العرب: كل من كان من قبيل المرأة، وعند العامة زوج ابنته، وكل منهما صحيح ههنا. واللقاء الخ: قال الراغب: اللقاء مقابلة الشيء ومصادفته معًا، وقد يعبر به عن كل واحد منهما، وقال الإمام: اللقاء أن يستقبل الشيء قريبا منه، والمصادفة من صادفه إذا وحده، ففي كلام المصنف مسامحة، قوله: إذا صادفته إلح، في "شرح الهادي": [بين الفائدة الجليلة في معرفة ضم التاء وفتحها.] وقد يفسر الكلام بـــ"إذا" لكنك إذا فسرت جملة مسندة إلى ضمير الحاضر بــ "أي" ضممت تاء الضمير فتقول: استكتمته الحديث، أي سألته كتمانه - بضم التاء -فيهما، وإذا فسرتها بـــ"إذا"، تقول: استكتمته الحديث، أي سألته –بفتح التاء– في الثانية. [خفاحي بتغيير: ٢٨/١]

لقيته ولاقيته إذا صادفته واستقبلته، ومنه ألقيته إذا طرحته، فإنك بطرحه جعلته بحيث يلقى. وَإِذَا خَلُوا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِم مَن خلوت بفلان وإليه إذا انفردت معه، أو من خلاك: ذُمٌّ، أي عداك ومضى عنك، ومنه القرون الخالية، أو من خلوت به إذا سخرت منه، نفض اللح وعدي بـ إلى " لتضمن معنى الإنهاء، والمراد بشياطينهم الذين ماثلوا الشيطان في تمردهم، وهم المظهرون كفرهم، وإضافتهم إليهم للمشاركة في الكفر، أو كبار المنافقين والقائلون صغارهم. وجعل سيبويه نونه تارة أصلية على أنه من "شطن" إذا بعُد، فإنه بعيد عن الصلاح، ويشهد له قولهم: تشيطن، وأخرى زائدة، على أنه من "شاط" إذا بعيد بعطل، ومن أسمائه الباطل. قَالُوا إِنَّا مَعَكُم أي في الدين والاعتقاد، خاطبوا المؤمنين ...

بحيث يلقى إلخ: [بحيث يدرك ويستقبل ليرى] قال الراغب: الإلقاء طرح الشيء بحيث يلقى، ثم صار في التعارف اسما لكل طرح، قال تعالى: ﴿أَلْقِهَا يَا مُوسَى﴾ (طــه: ١٩)، فأصله: جعل الشيء ملقى مقابلا، بحيث يجده ويستقبله الملقى له، وهو حينئذ حقيقة، فإذا استعمل مطلق الطرح كان بحازا مرسلا لكنه صار حقيقة في عرف اللغة، وهمزته للصيرورة، وهي المراد من الجعل في عبارة المصنف 📤 لا للتعدية. [خفاجي بتغيير: ٥٣٩/١] من خلوت إلخ: [إشارة إلى أنه بهذا المعني يتعدى بالباء وبــ"إلى"] ذكر لــ"خلا" ثلاثة معان: الانفراد، والمضي، والسخرية، فقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُلُوا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ﴾ يجوز أن يكون بمعنى الانفراد و"إلى" صلته، وكذا إذا كان بمعنى المضي، فاستعماله مع "إلى" ظاهر؛ لأن الذهاب متوجه إلى شياطينهم، وأما إذا كان بمعني السخرية فلا بد من توجيه استعماله بـــ"إلى"، ولهذا قيل: معناه: إذا ألهوا السخرية بالمؤمنين إلى شياطينهم. (قطب) ومضى: فالمعنى حاوزوا عن المؤمنين الواصلين إلى شياطينهم. معنى الإنماء: [سخروا منهين السخرية إلى شياطينهم] الإنهاء: رمانيون چز، والمعنى: إذا سخروا بالمؤمنين مخبرين به لشياطينهم. [عبد الحكيم: ١٨١] (غف) والمراد بشياطينهم إلخ: يعني أنه استعارة تصريحية لتشبيه الكافرين أو كبار أصحابهم بمردة الشياطين، والقرينة الإضافة إلى "هم". [خفاجي بتغيير: ٥٢٩/١] أسمائه الباطل: هذا نوع تقوية الاشتقاق الثاني. (غف) خاطبوا المؤمنين: حواب سؤال مقدر، وهو أن قولهم للمؤمنين: "آمنا" كلام مع المنكر وقد ترك التأكيد، وقولهم لشياطينهم: "إنا معكم" كلام مع غير المنكر، وقد أكد بــ"إن" واسمية الجملة، مع أن مقتضي البلاغة عكس ذلك؟ والجواب: أن ترك التأكيد كما يكون لعدم الإنكار، فقد يكون لعدم الباعث من جهة المتكلم، ولعدم الرواج والقبول من جهة السامع، وكذلك التأكيد كما يكون لإزالة الشك ونفي الإنكار من السامع، يكون لصدق الرغبة والنشاط من المتكلم ونيل الرواج والقبول من السامع. [خفاجي بتغيير: ٥٣١/١-٥٣١]

بالجملة الفعلية، والشياطين بالجملة الاسمية المؤكدة بــ"إن"؛ لأهم قصدوا بالأولى دعوى إحداث الإيمان، وبالثانية تحقيق ثباهم على ما كانوا عليه؛ ولأنه لم يكن لهم باعث من عقيدة وصدق رغبة فيما خاطبوا به المؤمنين، ولا توقع رواج ادعاء الكمال في الإيمان على المؤمنين من المهاجرين والأنصار، بخلاف ما قالوه مع الكفار. إنّما تحنن من المهاجرين والأنصار، بخلاف ما قالوه مع الكفار. إنّما تحنن من من تأكيد لما قبله؛ لأن المستهزئ بالشيء المستخف به مُصرُّ على خلافه. أو بدل منه؛ لأن من حقر الإسلام فقد عظم الكفر. أو استئناف فكأن الشياطين قالوا لهم لما "قالوا إنا معكم": إن صح ذلك، فما لكم توافقون المؤمنين وتدعون الإيمان؟ فأحابوا بذلك. والاستهزاء: السخرية والاستخفاف يقال: هزئت واستهزأت بمعنى كأجبت واستحبت، وأصله الخفة من "الهزء" وهو القتل السريع، واستهرات على مكانه، وناقته هزأ به، أي تُسرع وتخف.

قصدوا بالأولى: لأقم بصدد الإخبار به بحدوث الإيمان. إحداث الإيمان: هذه نكتة اختيار الجملة الأولى فعلية والثاني اسمية. ولأنه: هذه نكتة ترك التأكيد في الأولى وإيراده في الثانية. تأكيد لما قبله: يعنى أن عدم العطف إما لأن هذه الجملة تأكيد لما سبق؛ لأن الاستهزاء بالإسلام والعياذ بالله نفي له، ونفيه يدل على الإصرار على الكفر؛ أو لألها بدل من الجملة السابقة؛ لأن تحقير الإسلام تعظيم الكفر، وهو مستلزم للموافقة مع الكفار، والجملة دالة على ما يلابس الأولى ويلازمها، فهو في حكم قولنا: أعجبني الدار حسنها. (خط) أو بدل إلى: قد تقرر أن الجملة الأولى إذا كانت كغير الوافية لتمام المراد، والثانية وافية لذلك، و لم يكن مضمون الثانية حزء من مضمون الأولى، تنزل الثانية منزلة بدل الاشتمال من الأولى، وههنا كذلك؛ لأن الجملة الثانية تفيد ما تفيده الأولى، وهو الثبات على اليهودية على ما بينه بقولة: لأن المستهزئ إلى ويفيد أمرا زائدا على ذلك، وهو تعظيم الكفر لدفع شبهة المخالطة مع المؤمنين ولصلبهم في الكفر، فيكون بدل اشتمال. [عبد الحكيم: ١٨٢]

والاستخفاف إلخ: استفعال من "الخفة" ضد الثقل، والمراد به الاستهانة؛ لأن معنى السخرية والاستهزاء كما قاله الغزالي في الاستحفار والاستهانة هو التبيه على العيوب والنقائص على وجه يضحك منه. [خفاحي بتغيير: ٥٣٦/١] أصله الخفة إلخ: في "التاج" أصل الباب للخفة والحركة، وهو الأنسب لقوله: أي تسرع وتخف، والإخفاف على المناب المنطق على زنة "يفر" من الخفوف، يمعنى بزودي برون. [عبد الحكيم: ١٨٢]

آلله يَسْتَهْزِئُ بِهِم على استهزائهم، سمي جزاء الاستهزاء باسمه كما سمي جزاء السيئة سيئة، إما لمقابلة اللفظ باللفظ، أو لكونه مماثلاً له في القدر، أو يرجع وبال الاستهزاء عليهم، فيكون كالمستهزئ بهم، أو ينزل بهم الحقارة والهوان الذي هو لازم الاستهزاء والغرض منه، أو يعاملهم معاملة المستهزئ، أما في الدنيا فبإجراء أحكام المسلمين عليهم، واستدراجهم بالإمهال والزيادة في النعمة على التمادي في الطغيان، وأما في الآخرة: فبأن يفتح لهم، وهم في النار باباً إلى الجنة، فيسرعون نحوه، فإذا صاروا إليه سد عليهم الباب، وذلك قوله تعالى: ﴿فَالْيُومُ اللّذِينَ آمَنُوا مِنَ الْكُفّارِ يَضْحَكُونَ ﴿ وإنما استونف عليهم الباب، وذلك قوله تعالى: ﴿فَالْيُومُ الّذِينَ آمَنُوا مِنَ الْكُفّارِ يَضْحَكُونَ ﴾ وإنما استونف (الطفنين: ٢٤)

سمي جزاء الخ: هذا بناء على أن الاستهزاء لا يليق به تعالى ولا يجري عليه حقيقته، ولا بد من تأويله واقترانه بمسوغ له، كأن يقال: أطلق الاستهزاء على مجازاة الله تعالى لهم؛ للمشاكلة، وهي أن يذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته تحقيقا أو تقديرا، أو لكون الجزاء مماثلا له في القدر، فيكون في "يستهزؤون" استعارة تبعية بعلاقة المشابحة في المقدار. [خفاجي ملخصا: ٥٣٧/١]

أو يوجع: [من الإرجاع أو من الرجع المتعدي لا الرجوع اللازم. (خسرو)] ومبنى هذا الوجه على أن الضرر الذي قصد المنافقون باستهزائهم يرجع إليهم يخلاف الأول، فإن مبناه على أن الجزاء الذي يستحقونه لأجل الاستهزاء في الدارين يوصله إليه. [عبد الحكيم: ١٨٣] لازم الاستهزاء الخ: [فهو إطلاق الملزوم على اللازم] إشارة إلى أنه يجوز أن يكون من إطلاق السبب على السبب؛ لأن الغرض علة في الذهن معلول في الحارج، فيكون على هذا مجاز مرسل. [عبد الحكيم ملحصا: ١٨٣]

أو يعاملهم: فيكون استعارة تبعية تمثيلية. على التمادي إلخ: [المضي في الشيء إلى غايته، والتمادي في الضلال: الاستمرار فيه.] حال من الضمير المذكور في "عليهم" واستدراجهم والمقدر في الزيادة، و"على" بمعنى "مع" والمعنى: فعل ذلك بحم في الدنيا مع تماديهم في طغياهم. [عبد الحكيم: ١٨٣] وإنما استونف إلخ: [مع أن المطابقة بما سبق يقتضي أن يقال: إلهم هم الذين يستهزئ بهم] الاستئناف الابتداء، ومعنى ابتداء الشيء بالشيء: جعله في أوله، وضمير "به" راجع إلى لفظ "الله"، وابتداء الكلام المذكور بلفظ الله مع أن مطابقته لما سبق من قوله تعالى: وألا إنهم هم الدين يستهزئ بهم الشفهاء (البقرة: ١٣)؛ ردا لتعريضهم بالمؤمنين بالإفساد والسفاهة يقتضي ابتداء الكلام بهم، وأن يقال: إلهم هم الذين يستهزئ بهم لإفادة الحصر؛ لأنه تعالى تولى بحازاة الاستهزاء، و لم يحوج المؤمنين إلى معارضتهم؛ إظهارا لشرفهم، فإن تقديم المسند إليه على المسند الفعلي يجيء للحصر كما في "سعيت في حاجتهم"، وكون المضارع مسندا يفيد الاستمرار التجددي بمعونة المقام. [عبد الحكيم ملخصا: ١٨٣]

به ولم يعطف؛ ليدل على أن الله تعالى تولى مجازاهم، ولم يحوج المؤمنين أن يعارضوهم، وأنَّ استهزاءهم لا يؤبه به في مقابلة ما يفعل الله بحم ولعله لم يقل: الله مستهزئ بهم"؛ ليطابق قولهم؛ أيماء بأن الاستهزاء يحدث حالاً فحالاً، ويتحدد حيناً فحيناً، وهكذا كانت نكايات الله تعالى فيهم، كما قال: ﴿أَوَلا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ فَيَمُدُهُم فِي طُغْيَنِهِم يَعْمَهُونَ مِن من "مد الجيش وأمده" إذا زاده وقواه، ومنه "مددت السراج والأرض" إذا استصلحتهما بالزيت والسماد، لا من المد في العمر؛ فإنه يعدى باللام كأملي له، وتدل عليه قراءة ابن كثير على "ويمدهم".

ولم يعطف: [بلفظ الله تعليل على طريق اللف والنشر المرتب] أي و لم يعطف هذا الكلام على قوله: ﴿وَإِذَا حَلُوا اللّ إِلَى شَيَاطِينِهِمْ﴾ (البقرة: ١٤) إلح مجموع الشرط والجزاء بأن يكون هذا مع ما عطف عليه معطوفا على قصة "ومن الناس من يقول إلخ" مع تحقيق الجامع وهو: كونه حوابا وردا له. (س، غف)

على أن الله: أي إنما الله بلفظ "الله"؛ لإفادة الحصر. وأن استهزاءهم إلخ: ترك العاطف؛ ليدل على أن استهزاءهم لا يبالي به في مقابلة إلخ، وذلك لأن العطف يدل على ارتباط بما تقدم، وكونه حزاء له، فإذا قطع عنه دل على عدم الارتباط، وكونه في مقابلة، وينتقل منه بمعونة المقام إلى أن ذلك لبلوغه في مرتبة الكمال بحيث لا يؤبه باستهزائهم في مقابلته، وهذا توجيه حسن. [عبد الحكيم ملخصا: ١٨٤]

نكايات الله: أي بلاياه تنزل عليهم ساعة ساعة. والسماد: هو السرقين مع التراب الذي يصلح به الزرع. لا من المد إلج: يعني أن هذه المادة وردت مستعملة بمعنيين في مقامين: أحدهما: إلحاق الشيء بما يقويه ويكثره، وذلك الملحق يسمى مددا، وثانيهما: الإمهال، ومنه "مد العمر، ومد الله تعالى في الغي"، والواقع في النظم من الأول دون الثاني؛ لوجهين: أحدهما: أنه قرئ بضم الياء من المزيد، وهو لم يسمع في الثاني. وثانيهما: أنه متعد بالأول دون الثاني متعد باللام، والحذف والإيصال خلاف الأصل، فلا يرتكب بغير داع ودليل، وغيره من أهل اللغة لا يسلمه، فورد عندهم كل منهما ثلاثيا ومزيدا، وكلاهما من أصل واحد، ومعناهما يرجع إلى الزيادة، والفرق بين الثلاثي والمزيد إنما هو بكثرة استعمال أحدهما في المكروه والآخر في المحبوب، ف"مد" في الشر و"أمد" في الخير عكس "وعد" و"أوعد". [حفاجي ملحصا: ١٥٤١] ويمدهم: ولم يجئ أمد بمعني أملي.

والمعتزلة لما تعذر عليهم إجراء الكلام على ظاهره، قالوا: لما منعهم الله تعالى ألطافه التي يمنحها المؤمنين، وخذلهم بسبب كفرهم وإصرارهم، وسدهم طريق التوفيق على أنفسهم، فتزايدت بسببه قلوهم ريناً وظلمة تزايد قلوب المؤمنين انشراحاً ونوراً، أو مكن الشيطان من إغوائهم فزادهم طغياناً. أُسْند ذلك إلى الله تعالى إسناد الفعل إلى المسبب، وأضاف الطغيان إليهم؛ لئلا يتوهم أن إسناد الفعل إليه على الحقيقة، ومصداق ذلك أنه لما أسند المد إلى الشياطين أطلق الغي وقال: ﴿وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ وقال: ﴿وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ وقال: عامارهم؛ كي يتنبهوا ...

لما تعذر الح: [بناء على قاعدة وجوب الأصلح على الله، وأن القبيح لا يصدر عنه] إنما تعذر؛ لأنهم قالوا: يقبح إيجاد القبيح وخلقه، وبوحوب ما هو الأصلح للعباد على الله تعالى، والآية بظاهرها تنافي ذلك؛ لأن الطغيان قبيح كزيادته، ومثله لا يصدر عنه تعالى على زعمهم، فأوّلوه بوجوه: الأول: أنه تعالى منعهم ألطافه التي منحها غيرهم وخذلهم؛ لكفرهم أو إصرارهم عليه، فتزايد رين قلوبهم وظلمتها، فسمي ذلك الزائد مددا في الطغيان، وأسند إليه تعالى، ففيه مجاز لغوي في المسند، وعقلي في الإسناد بإسناد الفعل لمسببه، وفاعله في الحقيقة: الكفرة. والألطاف: جمع لطف وهو عند المتكلمين ما يختار عنده المكلف الطاعة تركا وإثباتا، وينقسم إلى توفيق وعصمة. [خفاجي بتغيير: ١٤٤١]

بسبب كفرهم إلح: حواب عن سؤال مقدر: لم منع بعض عباده ومنح آخرين والكل عباده ومثله لا يحسن عقلا عندهم؟ فأحيب: بألهم تسببوا لذلك بالكفر والإصرار، وردّ بأن المتبادر من كونه مسببا أنه حالق السبب، ومنع الألطاف عدمي لا يتعلق به الخلق. فإن قيل: يدفعه قوله: "خذهم" فإن الخذلان تيسير أسباب الغواية، كما أن اللطف تيسير أسباب الهداية. قلنا: وقعوا فيما فروا منه؛ فإن تسبيب القبيح قبيح وإن كان قبحه دون قبح إيجاده، فإن قالوا: بوجود الألطاف عند الخذلان كان مكابرة؛ لأنها لو كانت ما كفروا ولا أصروا، فالحق ما ذهب إليه أهل الحق، وأن الآية بظاهرها مؤيدة لمذهبهم. [خفاجي بتغيير: ١٥٤٥]

تزايد إلخ: كتزايد فهو منصوب بنزع الخافض. (عب) مصداق إلخ: ما يصدق أن الإسناد إليه إسناد إلى المسبب. وقيل أصله إلخ: [عطف على قوله: قالوا] هذا توجيه ثان من المعتزلة، ومبناه على أنَّ "يمد" بمعنى الإمهال على حذف اللام والإيصال، وأن "في طغيانهم" ظرف مستقر وقع حالا. [حفاجي بتغيير: ٥٤٧/١]

ويطيعوا، فما زادوا إلا طغياناً وعمهاً، فحذفت اللام وعدي الفعل بنفسه، كما في قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قُوْمَهُ ﴾ أو التقدير يمدهم استصلاحاً وهم مع ذلك يعمهون في من تومُ (الأعراف: ١٥٥) بسر الطان تميز من السبة طغيان -بالضم والكسر - كـ "لُقيان ولِقيان": تجاوز الحد في العتو، والغلو في الكفر، وأصله: تجاوز الشيء عن مكانه، قال تعالى: ﴿إِنَّا لَمَّا طُغَى الْمَاءُ حَمَلُناكُمْ ﴾. والعمه في البصيرة، كالعمى في البصر، وهو التحير في الأمر يقال: رجل المائة وعمه، وأرض عمهاء لا منار بها، قال:

أَعْمَى الْهُدَى بالحاهِلين العمة

أُوْلَتِهِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرُواْ ٱلضَّلَالَةَ بِٱلْهُدَىٰ احتاروها عليه....

أو التقدير: هذا توجيه آخر من حانبهم لم يرتكبه صاحب "الكشاف"؛ لكونه تكلفاً، ومبناه على أنه من المد بمعنى الزيادة ومتعلق "في طغيالهم" بـ "يعمهون". [عبد الحكيم ملخصا: ١٨٦] مع ذلك: ويلزم من هذا خلاف ما أزاد الله تعالى. (خط) أعمى الهدى إلح: أوله: "ومهمه أطرافه في مهمه" أي رب مفازة أطرافها متصلة بمفازة أخرى، خفي المنار بالقياس إلى من لا دراية له في المسالك جعل حفاء العلامة عميا لها بطريق الاستعارة، [بأن شبه عدم المنار في المهمة بعدم البصر في السائر فاستعير العمى الذي هو عدم البصر؛ لعدم المنار بحامع تعذر السلوك. (عبد الحكيم: ١٨٦) قيل: أعمى صفة من عمى عليه الأمر بمعنى: النبس أي متلبس الهداية إلى طرقها على من يجهل ويتحير فيها. وقيل: أعمى فعل ماض، أي أخفى طرق الاهتداء. (حسرو)

أعمى الهدى: نحو حسن الوجه، وهو إما من باب الإسناد المجازي لإسناد العمى إلى الضمير المهمة وهي لأهله، وإما من باب الاستعارة. [عبد الحكيم: ١٨٦] العمه: جمع عامه: وهو الذي لا رأي له ولا دراية له بالطريق. أولئك إلخ: قال الطيبي: إن موقع "أولئك" ههنا بعد ذكر المنافقين وإجراء الأوصاف عليهم موقع "أولئك على هدى من رهم" على أحد وجهيه؛ فإن السامع بعد سماع ذكرهم وإجراء تلك الأوصاف عليهم، لا بد أن يسأل من أين دخل على هؤلاء هذه الهيئات؟ فيحاب بأن أولئك المستعدين إنما حرؤوا عليهم؛ لأهم أبطلوا استعداداتهم الفطرية السليمة عن النقائص، واستبدلوا الضلالة بالهدى، فخسرت صفقتهم، وفقدوا الاهتداء إلى الطريق المستقيم، فلذلك بقوا في تيه الضلالات. ثم اعلم أن قوله تعالى: "أولئك الذين اشتروا الضلالة إلخ" يفيد حصر المستقيم، فلذلك بقوا في تيه الضلالات. ثم اعلم أن قوله تعالى: "أولئك الذين اشتروا الضلالة إلخ" يفيد حصر المستقيم، فلذلك بقوا في تعريف الموصول للحنس بمنزلة تعريف اللام الجنسي، وهو حصر ادعائي باعتبار كمالهم في ذلك الاشتراء؛ لجمعهم مع الكفر الخداع والاستهزاء والإفساد، فلذلك صح تحصيصهم بذلك وإن كمالهم في ذلك الاشتراء؛ لجمعهم مع الكفر الخداع والاستهزاء والإفساد، فلذلك صح تحصيصهم بذلك وإن كان الكفار المجاهرون مشاركين لهم في الكفر. [عبد الحكيم بتغيير: ١٨٦-١٨٧]

واستبدلوها به، وأصله: بذل الثمن لتحصيل ما يطلب من الأعيان، فإن كان أحد العوضين ناضاً تعين من حيث إنه لا يطلب لعينه أن يكون ثمناً وبذله اشتراء، وإلا فأي العوضين تصورته بصورة الثمن فباذله مشتر وآخذه بائع، ولذلك عدت الكلمتان من العوضين تصورته بصورة الثمن فباذله مشتر وقحذه بائع، ولذلك عدت الكلمتان من العوالشراء الأضداد، ثم استعير للإعراض عما في يده محصلاً به غيره، سواء كان من المعاني أو الأعيان، ومنه:

أَخَذْتُ بِالجُمْةِ رأساً أَزْعَوا ... وبالثَّنايَا الواضِحَاتِ الدُّردُرا وبالطَّويل العُمر عمراً جيذرا ... كما اشْتَرَى المُسْلمُ إذ تَنَصَّرا عطف بيان للطويل اي تصير

استبدلوها إلخ: ولكون المعنيسين متشاركين في صحة حمل الاشتراء عليهما أورد الواو الجامعة، فكأنه قال: ومعين الاشتراء الاختيار والاستبدال، ثم لما كانا معنيسين مجازيسين للاشتراء تعرض بقوله: وأصله إلخ؛ لبيان معناه الحقيقي، وأشار بقوله: "ثم استعير" إلى أن الاشتراء استبدال خاص أريد به المطلق، فيكون مجازا مرسلا، والاستعارة تستعمل بمعنى المجاز مطلقا، ويجوز أن يراد بقوله: "استعير" الاستعارة المتعارفة؛ لتشابحهما في الإعطاء والأخذ، ولا يضر كونه جزء المعنى؛ لأن وجه الشبه كما يكون خارجا يكون داخلا، كما صرح به أهل المعاني. (ملخص)

للضا: الناض: عند الحجاز الدراهم والدنانير. (معرب) من حيث إلخ: تعليل لثمنية أي لكونه غير مقصود لذاته؛ إذ لا ينتفع به في نفسه. [حفاجي: ٥٥١/١] وإلا: أي وإن لم يكن أحد العوضين ناضًا بأن كان كلاهما ناضًا، كما في بيع المقايضة. [عبد الحكيم: ١٨٨]

فباذله إلخ: الاشتراء: استبدال السلعة بالثمن أي أخذها، لا بذله لتحصيلها وإن كان مستلزما؛ لأن المعتبر في الشراء ومفهومه: هو الجلب دون السلب الذي هو المعتبر في البيع وإن كان البيع مستلزما لأخذ الثمن أيضا، ففي قوله: "باذله مشتر إلخ" تسامح. [خفاجي ملخصا: ٥٥١/١] ولذلك: لكون كل منهما مشتريا وبائعاً.

من الأضداد إلخ: والمراد بما عند الإطلاق كلمات وردت في كلام العرب موضوعة بالاشتراك للضدين، كالجون الموضوع للأبيض والأسود، وفي قوله: "عدت" إشارة إلى أن بعض أهل اللغة ذكر ذلك إلا أنه في الحقيقة ليس منها؛ لأن كلا منهما إنما أطلق على الطرفين باعتبار تشابحهما لا باعتبار تضادهما. [خفاجي بتغيير: ٥٥١/١ منها؛ لأن كلا منهما إنما أطلق على الطرفين باعتبار تشابحهما لا باعتبار تضادهما. والحددرا -بضم الدالين وسكون الراء أخذت بالجمة إلخ: [بالضمة مجتمع شعر الرأس] هذا البيت لأبي النحم، والدردرا -بضم الدالين وسكون الراء الأول - مغارز أسنان الصبي، وقيل: المراد ههنا الأصول التي تناثرت رؤوسها. والجيذر: على وزن فيعل بالجيم =

ثم اتسع فيه فاستعمل للرغبة عن الشيء طمعاً في غيره، والمعنى: ألهم أخلوا بالهدى الذي جعله الله لهم بالفطرة التي فطر الناسُ عليها محصلين الضلالة التي ذهبوا إليها، واختاروا الضلالة واستحبوها على الهدى.

= والياء المثناة من تحت والذال المعجمة على ما في "الصحاح" و"القاموس"، وبالدال المهملة على ما في "شمس العلوم"، معناه: استبدلت بعد الشباب بالشعر الطويل رأساً لا شعر عليه، وبالأسنان الصحيحة القوية أسناناً ساقطاً، وبالعمر الطويل عمراً قصيراً، كما اشترى المسلم الكفر بالإسلام، واستبدال الخير بالشر إذا صار نصرانيا، والمراد بهذا المسلم: جبلة بن صفوان الأيهم آخر ملوك غسان؛ فإنه أسلم في زمن عمر في وكان يطوف بالبيت، فوطئ رجل إزاره، فلطمه لطمة، هشم بها أنفه، وكسر ثناياه، فشكى الرجل إلى عمر في، فأمر بالاقتصاص، واستمهله إلى الغد، فهرب من ليلته إلى الروم، ولحق بقيصر، وتنصر، وروي: أنه بعد ذلك ندم، كذا قال عبد الحكيم وغيره. [عبد الحكيم: ١٨٨]

أزعرا: هو الأصلع الذي قل شعره. ثم اتسع الخ: يعني أن أصل الاشتراء في عرف اللغة كان استبدال الأعبان بالأعيان، ثم استعمل مجازا لما يعم العين والمعنى، ثم توسعوا فيه فأرادوا به مطلق الرغبة عن شيء سواء كان عينا أو لا؟ طمعا في غيره سواء حصل ذلك الغير أو لا، وهذا أعم مما قبله؛ إذ لا يعتبر فيه التحصيل، بل مجرد الطمع، وهذا إطلاق على إطلاق. [خفاجي: ٥٥٣/١] عن الشيء: سواء كان ذلك الشيء في يده أو لا.

والمعنى إلى: بيان لمعنى الآية على تقدير أن يحمل الاشتراء على الاستبدال مع الإشارة إلى دفع شبهة، أي ألهم كيف استبدلوا الضلالة بالهدى، ولم يكونوا على الهدى كما ينادي عليه قوله: ﴿وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ ﴾ (البقرة: ٢١)؟ وحاصله: حمل الهدى على الفطرة، وهي كانت حاصلة لهم؛ لأن الدين القيم هو فطرة الله التي فطر الناس عليها، وإطلاق الهدى عليها حقيقة عند المصنف؛ فإنه جعلها في تفسير قوله: ﴿اهْدِنَا الْعَسِّرَاطُ النَّمْتَقِيمَ ﴾ (الفائحة: ٢) من أول مراتب الهداية. (حاشية) أخلوا: دفع ما يتجه أنه لم يكن لهم هدى، فكيف يتحقق الاستبدال؟ الذي: هذا المعنى على الاستعارة الأولى.

واختاروا الضلالة إلخ: [على الاستعمال بعد الاتساع] بيان لمعنى الآية على تقدير أن يحمل الاشتراء على الاختيار لا على الاستبدال، فالجواب الأول مبني على حمل الاشتراء على مقتضى الاتساع الأول، والجواب الثاني مبني على حمله على مقتضى الاتساع الثاني. [خفاجي بتغيير: ١/٥٥٥] واختاروا: إشارة إلى جواب آخر وهو أن الاشتراء ليس عبارة عن الاستبدال، بل عن الاستحباب، فالجواب الأول على حمل الاشتراء على مقتضى الاتساع الثاني. (عص)

فَمَا رَبِحَت تَجِءَرَتُهُمْ توشيح للمجاز، لَمَّا استعمل الاشتراء في معاملتهم أتبعه ما يشاكله أي يوافقه تمثيلاً لخسارهم، ونحوه:

اليم الم الله النسرَ عزَّ ابن داية وعَشَّشَ في وَكُرَيْهِ جَاشَ لَهُ صَدْري وَلَمَا رأيتُ النسرَ عزَّ ابن داية والتجارة: طلب الربح بالبيع والشراء، والربح: الفضل على رأس المال، ولذلك سمي شَفّا، وإسناده إلى التجارة،

ترشيح للمجاز إلى: [هو ذكر ما يلائم معناه الحقيقي] هو أن يقرن المجاز بعد تمامه بالقرينة بما يلايم المعنى الحقيقي سواء كان المجاز استعارة نحو: "رأيت في الحمام أسدا ذا لبد"، أو مجازا مرسلا نحو: "له في الكرم يد طولى" أي قدرة كاملة، ويستعمل على أوحه، الأول: أن يكون باقياً على حقيقته تابعاً للاستعارة لا يقصد بما إلا تقويتها كقولك: "رأيت في الحمام أسداً ذا لبد"، والثاني: أن يكون استعارة (أي استعارة باعتبار المعنى المقصود، وقوله: مع ترشيح أي ترشيح باعتبار معناه الأصلي. (عب)) في نفسه مع ترشيح، وهذا القسم أعجبها كما في الآية، والبيت الأول، والثالث أن يكون استعارة تابعة لاستعارة أخرى لولاها لم يحسن. [خفاجي بتغيير: ١/٥٥] أتبعه: من الربح والتحارة وعدم الاهتداء لطرق التحارة.(ع)

تحثيلا إلخ: إشارة إلى أنه استعارة في نفسه مرشحة للاستعارة الأخرى، وليس من الترشيح الصرف المتبادر منه عند الإطلاق، والمقصود تصوير حسارهم بفوات الفوائد المرتبة على الهدى مع إضاعة الهدى (التي هي رأس المال) بصورة حسارة التاجر الفائت للربح المضيع لرأس المال. [عبد الحكيم بتغيير: ١٨٩] لحسارةم: [أي تشبيها لحسارةم بخسارة التحارة كأنه هو. (عص)] فإن فوت الربح يستلزم الحسران في الجملة، إشارة إلى أن نفي الربح كناية عن الحسران. (ع) النسو: هو اسم طائر استعير للشيب.

ابن داية: وهو الغراب سمى به؛ لأنه يقع على "داية البعير" فيأكل منه وهي فقاره، وكأنها تغذوه، كما تغذو الأم ولدها، والتعشيش: هو أخذ العش وهو موضع الطائر الذي يتخذه من دقاق العيدان للتفريح، وهو في أغصان الشحر، وإذا كان في حدار أو حبل أو نحوهما، فهو وكر. استعار للشيب اسم النسر وللشعر الأسود الغراب، ورشحهما بالتعشيش وبالوكرين؛ لأن للغراب وكرين: وكر للشتاء، ووكر للصيف، والمراد بحما اللحية والرأس أو حانبا الرأس، والتعشيش في الوكر بناء على استعارة أخرى؛ لأن العش: ما كان من العيدان، والوكر: ما كان في الجدار. [خفاحي ملخصا: ١٩٥٥] وعشش: التعشيش ههنا مستعار للحلول والنزول. (ع) والتجارة إلخ: فيه تسامح؛ لأن التحارة كما قال الراغب: التصرف في رأس المال طلبا للربح. [خفاحي: ١٩٥٥] شفا: الشف بالفتح والكسر وتشديد الفاء: الفضل.

وهو لأربابها على الاتساع؛ لتلبسها بالفاعل، أو لمشابهتها إياه من حيث إلها سبب الربح والحسران. وما كانوا مهتدين للطرق التجارة؛ فإن المقصود منها سلامة رأس المال والربح وهؤلاء قد أضاعوا الطلبتين؛ لأن رأس مالهم كان الفطرة السليمة، والعقل الصرف، فلما اعتقدوا هذه الضلالات بطل استعدادهم، واختل عقلهم، ولم يبق لهم رأس مال يتوسلون به إلى درك الحق ونيل الكمال، فبقوا خاسرين آيسين عن الربح، فاقدين للأصل. مَثَلُهُمْ كَمَثْلِ ٱلَّذِي ٱسْتَوْقَدَ نَارًا لما جاء بحقيقة حالهم عقبها بضرب المثل زيادة في التوضيح والتقرير؛ فإنه أوقع في القلب وأقمع للخصم الألد؛ لأنه يريك المتخيل بحققا والمعقول محسوساً، ولأمر ما أكثر الله في كتبه الأمثال، وفشت في كلام الأنبياء والحكماء. والمثل في الأصل بمعني النظير يقال: مثل ومثل ومثيل كـ "شِبه" وشبه وشبيه، ثم قيل والحكماء. والمثل في الأصل بمعني النظير يقال: مثل ومثل ومثيل كـ "شِبه" وشبه وشبيه، ثم قيل

وهو لأرباكها إلخ: أي لأصحابها وهم التحار، والفعل إذا أسند إلى غير فاعله لملابسته بينهما كالنوم إلى الليل صار بحازا عقليا. وأورد عليه: الربح الفضل على رأس المال وهو صفة التحارة لا التاجر. وأحيب بأن تفسيره بالفضل؛ نظراً إلى حاصل المعنى، وحقيقته الإفضال لا الفضل. [حفاجي بتغيير: ٥٦٠/١]

لتلبسها بالفاعل: إشارة إلى أن العلاقة في المجاز العقلي كما يكون مشاهة غير ما هو له بما هو له في ملابسة الفعل، كذلك يكون مجرد ملابسته للفاعل أي ملابسته كانت حتى أنه يصح "خسرت جاريتك" وإن لم تكن الجارية من ملابسة الخسران؛ لمجرد أنه مملوك الفاعل، وهذا الثاني مذهب الكشاف. (عص) والمشهور هو الأول. لطرق التجارة: [وهو كناية عن إضاعة رأس المال، فإن من لم يهتد بطرقها يكثر الآفات على أمواله. (ع)] قيد بذلك؛ ليندفع أن عدم الاهتداء قد فهم من استبدال الضلالة بالهدى فيكون تكرار. [عبد الحكيم: ١٩٠] واقمع: قمعته وأقمعته أي قهرته وذلته.

لأمر ما إلخ: التنكير للتعظيم و"ما" صفة مؤكدة لمعنى التعظيم، وذلك الأمر أن المعنى الصرف إنما يدركه العقل بمنازعة الوهم؛ لأن من طبعه الميل إلى الحس فإذا صور بصورة المحسوس ساعده الوهم. [عبد الحكيم: ١٩١] ثم قبل: وإنما سمي مثلا؛ لأنه جعل مضربه مثلا لمورده، والمورد: الموضع الذي ورد فيه أولا، والمضرب: الموضع الذي استعمل فيه تانيا بما المتعمل ولما المتعمل فيه تانيا بما المتعمل فيه تانيا به تانيا به تانيا بما المتعمل فيه تانيا به تانيا به تانيا به تانيا بها المتعمل فيه تانيا بها لما المتعمل فيه تانيا بها تانيا بها به تانيا بها لما المتعمل فيه تانيا بها لما المتعمل فيه تانيا بها به تانيا بها لما المتعمل فيه تانيا بها لما المتعمل فيه تانيا بها لما المتعمل في الما المتعمل فيه تانيا بها المتعمل في ال

للقول السائر: الممثل مضربه بمورده، ولا يضرب إلا ما فيه غرابة، ولذلك حوفظ عليه المنهور المنهور المنهور المنهور المنهور الكل حال أو قصة أو صفة لها شأن، وفيها غرابة مثل قوله من التغيير، ثم استعير لكل حال أو قصة أو صفة لها شأن، وفيها غرابة مثل قوله تعالى: ﴿وَلِلّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى ﴾ تعالى: ﴿وَلِلّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَلِلّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى ﴾ والمعنى: حالهم العجيبة الشأن كحال من استوقد ناراً، و"الذي" بمعنى الذين كما في قوله تعالى: ﴿وَحُضْتُمْ كَالّذِي حَاضُوا ﴾ إن جعل مرجع الضمير في "بنورهم"، قوله تعالى: ﴿وَحُضْتُمْ كَالّذِي حَاضُوا ﴾ إن جعل مرجع الضمير في "بنورهم"، وإنما حاز ذلك، ولم يجز وضع القائم موضع القائمين؛ لأنه غير مقصود بالوصف، وإنما حاز ذلك، ولم يجز وضع القائم موضع القائمين؛ لأنه غير مقصود بالوصف، بل المقصود الجملة التي هي صلته، وهو وصلة إلى وصف المعرفة بما؛ ولأنه ليس باسم تام، بل هو كالجزء منه، فحقه أن لا يجمع كما لم يجمع أخواها، ويستوي بالسم تام، بل هو كالجزء منه، فحقه أن لا يجمع كما لم يجمع أخواها، ويستوي فيه الواحد والجمع وليس "الذين" جمعه المصحح، بل ذو زيادة زيدت،

الممثل: أي المشبه حال ضربه بحال وروده. مضربه: أي ما يضرب له ثانيا ما ورد فيه أولاً.

والذي إلخ: بأن أقيم صيغة المفرد مقام الجمع، وخفف الجمع بحذف النون. [عبد الحكيم: ١٩١] موجع الضمير: وإن جعل مرجعه المنافقون فلا حاجة للتأويل. ذلك: أي مجيء "الذي". معني "الذين".

لم يجز: مع اشتراكهما في كونهما صفتين. (ع) غير مقصود: لأنه مخصوص من بين الموصولات بأن يتوصل بها إلى توصيف المعرفة بالجملة الخبرية. (س، غف) وهو وصلة إلح: لا شك أن الوصلة إذا كانت أخصر كان الوصول إلى المطلوب أسرع، فلذا لم يجب فيه المطابقة بخلاف القائم؛ فإنه مقصود بالوصف، فيحب رعاية مطابقته مع الموصوف. [عبد الحكيم: ١٩٢]

على اللغة: احتراز عن لغة هذيل؛ فإلهم يقولون: اللذون. ولكونه إلى: ذكر لجواز وضع "الذي" مقام "الذين" وجوهًا ثلاثة: اثنان منها بالنظر إلى نفس الذين، وثالثها: بالنظر إلى الصلة، فلذا أحره، أما الأوّلان، فحاصلهما: أنه لا يستحق أن يجمع؛ لوجهين: كونه ليس مقصودا بالوصف فلا تقصد مطابقته (أي فلا قصد إلى مطابقته بالموصوف حتى يجمع لمطابقته لكونه جمعا. (عب)) حتى يجمع، وأنه كحزء الكلمة الذي لا يجمع، ولما ورد عليه أنه جمع على "الذين" دفعه بأنه ليس بجمع، بل زيد في لفظه ليدل على زيادة معناه. وأما الثالث، فحاصله: أنه استحق التخفيف لطوله بالصلة، وكون "ال" الموصولة أصلها "الذي" مذهب مرجوح. [خفاجي بتغيير: ١٩٥١] فحذف: وعلى كل هذا جاء الأشعار.

أو قصد به إلخ: عطف على قوله: بمعنى الذين، وهذا مقيد بشرط كونه مرجع الضمير في "بنورهم"، وكذا التأويل بالفوج، فمجموع المعطوفات الثلاثة في حيز الجزاء لقوله: إن جعل مرجع الضمير. (ع) لأن فيها حركة: في النار حركة كما في النافر وهو الخارج عن مكانه. (عص)

مسندة إلى: صارت الأماكن والأشياء التي حوله مضيئة. ضمير النار: يتحه عليه أن النار ليست في حولها، فكيف يشرق فيها؟ ودفعه الكشاف بأن قال: ويجعل إشراق ضوء النار حوله بمنزلة إشراق النار، يعنى: أن إسناد الإضاءة إلى النار إسناد إلى السبب، والمراد أضاءت أضواؤها ما حوله بسببها، وكأنه تركه في هذا المقام لما رأى أن فيه تكلفا عنه غنى؛ لجواز اعتبار استيقاد المستوقد في أماكن حوله، ولا ينافيه كونه نارا؛ لجواز حمل تنكيره على التكثير. (عص)

الأمكنة نصب على الظرفية، أو مزيدة، و"حوله" ظرف، وتأليف الحول للدوران. وقيل للعام حول؛ لأنه يدور. ذَهَبَ ٱللَّهُ يِنُورِهِمْ جواب "لماّ"، والضمير للذي، وجمعه للحمل على المعنى، وعلى هذا إنما قال: "بنُورِهِمْ" ولم يقل: بنارهم؛ لأنه المراد من إيقادها، أو استئناف أجيب به اعتراض سائل يقول: ما بالهم شبهت حالهم بحال مستوقد انطفأت ناره؟ أو بدل من جملة التمثيل على سبيل البيان. والضمير على الوجهين للمنافقين، والجواب محذوف كما في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ لَهُ للإيجاز الاستئناف والبدل

الأمكنة: يقال: يجوز تقدير "في" في لفظ مكان لكثرته، ولا يصح أن يقاس عليه ما في معناه، على أنه فرق بينهما بالكثرة، والحل: أن "ما حوله" بمعنى "عند"، ونصب "ما" في معنى "عند" لا خفاء فيه. (عص)

نصب إلخ: لأنه في معنى الأمكنة إلا أنه قيل: على هذا أنه يقتضي التصريح بـــ"في"، فأولى أن يراد بالأمكنة التي تحيط بالمستوقد، وهي جهاته الست وأسماء الجهات الست مما ينصب على الظرفية قياسا مطردا، فكذا ما عبر عنها. [خفاجي بتغيير: ٥٧١/١] تأليف الحول: تأليف حروف حول على هذا الترتيب للدوران والإطافة، ومنه حال الشيء واستحال أي تغير، وحال الإنسان وهو عوارضه التي يتغير. [عبد الحكيم: ١٩٤]

جواب لما إلخ: "لما" ظرف يستعمل استعمال الشرط، وهو لوقوع أمر لوقوع غيره، نقيضته "لو"، والسببية ههنا إدعائية؛ فإنه لما ترتب إذهاب النور على الإضاءة بلا مهملة، جعل كأنه سبب له [قال "عصام الدين" بعد كلام طويل في حوابه: قلت الإضاءة تستلزم الاشتغال الموجب لفناء الحطب، فهي باعتبار ما يلزمها سبب للخمود. (عب)] على أنه يكفى في الشرط مجرد التوقف، نحو: إن كان لي مال حججت، ولاشك أن الإذهاب متوقف على الإضاءة. [عبد الحكيم: ١٩٤] وعلى هذا: على كون ذهب الله بنورهم حواب "لما" المقتضي بجعل الضمير "الذي" قيد به؛ لأنه لو جعل ذلك استينافا أو بدلا كما يأتي لم يرد السؤال المشار إليه في كلامه؛ لعدم المقتضى لذكر النار. (فتح) أو استثناف: قيل: الحمل على الاستئناف ضعيف؛ لأن السبب في تشبيه حالهم قد علم مما سبق، فلا معنى للسؤال عن وجه الشبه فتأمل. [عبد الحكيم ملحصا: ١٩٤]

أو بدل إلخ: فإن جملة التمثيل لكونه مجملا في بيان الشبه كغير الوافية، فيجوز أن ينزل هذه الجملة منزلة بدل البعض منه. [عبد الحكيم: ١٩٥] على سبيل البيان: وإنما قال ذلك، إشارة إلى أنه ليس المبدل منه في المطروح بل هو معتبر أيضا، فإن ما صرح به في التمثيل بيان حال المشبه به، وهذا بيان حال المشبه. (حط) والجواب محذوف إلح: [خمدت نارهم فبقوا متحيرين] ولا بد للحذف من مجوز ومرجح على الإثبات الذي هو الأصل، فأشار إلى الأول بـــ"أمن الإلباس" وإلى الثاني بـــ"الإيجاز". [خفاجي بتغيير: ٧٦/١]

وأمن الإلباس. وإسناد الإذهاب إلى الله تعالى إما لأن الكل بفعله، وإما لأن الإطفاء على تقدير كون الضمير الذي الإسناد حقيقي الإسناد على على تقدير كون الضمير الذي المسبب خفي أو أمر سماوي، كريح أو مطر، أو للمبالغة، ولذلك عدى الفعل بالباء دون الهمزة لما فيها من معنى الاستصحاب والاستمساك، يقال: ذهب السلطان بماله إذا أحذه، وما أحذه الله وأمسكه فلا مرسل له، ولذلك عدل عن الصوء الذي هو مقتضى اللفظ إلى النور، فإنه لو قيل: ذهب الله بضوئهم، احتمل الضوء الذي هو مقتضى اللفظ إلى النور، فإنه لو قيل: ذهب الله بضوئهم، احتمل ذهابه بما في الضوء من الزيادة وبقاء ما يسمى نوراً، والغرض إزالة النور عنهم رأساً، ألا ترى كيف قرر ذلك وأكد بقوله: وتَركَهُمْ في ظُلُمنت لا يُبْصِرُونَ في فذكر الظلمة التي هي عدم النور، وانطماسه بالكلية، وجمعها ونكرها ووصفها بأفا ظلمة المنتي هي عدم النور، وانطماسه بالكلية، وجمعها ونكرها ووصفها بأفا ظلمة

بسبب خفي: غير مدرك ظاهرا، فنسب إلى الله تعالى على ما هو المقرر في الطباع من إسناد الأمور التي لا يظهر لها أسباب إليه تعالى. [عبد الحكيم: ١٩٥] أو أهر سماوي: لا مدخل فيه للعباد، فأسند إليه تعالى إظهارا لشرافته. [عبد الحكيم: ١٩٥] أو للمبالغة: لأن الإسناد إلى الفاعل القوي مشعر بقوة الفعل الصادر، فكيف إذا أسند إلى الفاعل الذي هو أقوى من كل شيء، بل لا قوة إلا بالله العلي العظيم. (حط) والاستمساك: عن الرجوع إلى الحالة الأولى. ولذلك: للمبالغة، والمراد: أن الضوء وإن كان مناسبا لقوله: "فلما أضاءت" لكن ذكر النور أبلغ؛ لأن الضوء فيه دلالة على الزيادة؛ لقوله تعالى: ﴿حَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاةٌ وَالْقَمَرَ نُوراً (يونس: ٥) فلو قيل: ذهب الله بضوئهم، لأوهم ذهاب الكمال وبقاء ما يسمى نورا. (ملخص)

وبقاء الخ: لأن نفي الأشد لا يفيد نفي ما دونه، بل ربما يشعر بثبوته، واعترض عليه: بأن إطلاق النور على الله تعالى دون الضوء ينافيه؟ وأحيب بأن الضوء أقوى من النور في عرف الاستعمال، وفي أصل الوضع: النور أصل والضوء شعاعه، ولذلك يطلق على الذوات المحردة. [خفاحي بتغيير: ٥٧٩/١] قرر ذلك: جعله مؤكدا لذهاب النور، فلزمه أن لا وجه للوصل، ويحتاج دفعه إلى جعل الواو للحال بتقدير: "قد" أي وتركهم، فالحال حال مؤكدة. (عص) لا يبصرون: لا يخفى حسن وصفهم بقوله: لا يبصرون؛ لأن شأن المستضيء في الظلمة أن يخفى إبصاره بالكلية عقيب انتفاء الضوء، بخلاف الغير المستضىء؛ فإنه يرى في الظلمات شيئاً. (عص)

عدم النور إلخ: عما هو من شأنه؛ لقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ (الأنعام: ١)؛ فإن العدم الصرف ينافي المجعولية، وما قيل: إنهما وحوديين لهذه الآية، فليس بشيء. [خفاجي ملخصا: ٥٨١/١]

ونكرّها: ظاهر البيان أنه جعل "لا يبصرون" وصفا لظلمات، فيحتاج إلى تقدير رابطة، أي لا يبصرون فيها، ولو جعل حالا عن المفعول الأول، لا ستغنى عن حذفه. (عص) خالصة لا يتراءى فيها شبحان. وترك في الأصل بمعنى طرح وخلى، وله مفعول معنى طرح وخلى، وله مفعول واحد، فضمن معنى "صير" فجرى مجرى أفعال القلوب، كقوله تعالى: "وَتُرَكَهُمْ فِي ظلمات"، وقول الشاعر:

فتركُّتُه جَزْرَ السِّباع يَنْشْنَهُ

والظلمة: مأخوذة من قولهم: ما ظلمك أن تفعل كذا، أي ما منعك؛ **لأنها تسد** البصر وتمنع ما المنفهاسة المنفهاسة البصر وتمنع المروية، وظلماته الكفر، وظلمة النفاق، وظلمة يوم القيامة: ﴿ يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ ...

شبحان: مثنى شبح، وهو الشخص الذي يرى ولا يدرك مشخصاته، والمراد بهما الرائي والمرئي، والظلمة إذا كانت متراكمة فغاية ما يرى فيها مجرد الشبح، فإذا لم ير فيها الشبح كانت الظلمة في أعلى مراتبها. [خفاجي ملخصا: ٥٨١/١] فجرى إلخ: والمعنى: إن "ترك" إذا علّق بشيئين كان بمعنى صير، فيكون كأفعال القلوب في ملخصا: ١٩٦] دخوله على المبتدأ والخبر وعدم الاكتفاء على أحد المفعولين. [عبد الحكيم ملخصا: ١٩٦]

فتركته: هو من قصيدة عنترة، والبيت نص في أن "ترك" متعد إلى مفعولين؛ لأن "جزر السباع" معرفة لا يحتمل الحال، بخلاف ما في الآية؛ فإنه يجوز أن يكون "ترك" بمعنى "حلى"، و"في ظلمات" و"لا يبصرون" حالين مترادفين وعجز البيت: ما بين قلة رأسه والمعصم [ويروى: يقضمن حسن بنانه والمعصم] و"الجزر" فعل بمعنى مفعول، وحزر السباع: اللحم الذي تأكله بأنيابها، والنوش: التناول بسهولة، القضم: الأكل بمقدم الأسنان، والمعصم: موضع السواء من الساعد، ومعناه: تركته عرضة للسباع تأكله؛ لانخزام قومه ومنعهم عن دفنه أيضا.

لأفها تسد: هذا ما يعتقده الجمهور، فلا يتجه عليه أن العدم لا يكون مانعا، فيقال: إنه مبنى على رأي غير مقبول، وهو أن الظلمة كيفية وجودية. [خفاجي: ٥٨٣/١] وظلمة يوم: "يوم" الثاني بدل من الأول، قيل: عليه أن ظاهر قوله تعالى: ﴿وَتَرَكُّهُمْ فِي ظُلُمَاتِ ﴾ (البقرة: ١٧) وجودها في صدرها، بل في ابتداء إذهاب الله تعالى نورهم، وقد يجاب عنه: بأنه لما تقرر في حقهم أن يكون يوم القيامة في ظلمة، صار كأنه واقع بهم ولا يخفى بعده، والظاهر أن المراد بـــ"ظلمة يوم القيامة" كانت لهم في الدنيا، لكنها ظهرت في يوم القيامة، كما أن نور المؤمنين كذلك، كما يشير إليه قوله: يوم ترى. [خفاجي بتغيير: ٥٨٣/١]

يوم ترى المؤمنين إلخ: أراد تخصيص المؤمنين بأن نورهم يسعى بين أيديهم وبأيمانهم، مشعر بأن الكافرين في الظلمة، ولا يخفى أن ثبوت الظلمات لازم إذا كان الضمير للمنافقين، وأما إذا كان الضمير للمستوقد فلا حاحة إلى اعتبار كثرة الظلمة، ولكن اعتبارها يوحب قوة التشبيه. (ع)

ظلمة شديدة: استعبر صيغة الجمع للواحد للمبالغة. غير متعد: نزل منزلة اللازم، فالمعنى: فاقدين الإبصار، أو لعدم القصد إلى مفعول دون مفعول، فيفيد العموم. [خفاجي بتغيير: ٥٨٤/١] لمن آتاه ضربا: والمراد: أنه تمثيل مركب، اعتبر في المستوقد حصول طرف من الإضاءة المطلوبة، وزوالها بانتفاء النار بغتة، وحرمانه مما يتوصل إليه بالإيقاد، وبقاؤه متحيرا متحسرا لا يبصر الطريق، وفي حانب المشبه: حصول الهدى في الجملة، وإضاعته وحرمانه من نعيم الأبد، وبقاؤه متحيرا متحسرا لا يهتدي.

ووجه الشبه: ألهم عقيب حصول ما يتوصل إلى المقصود وقعوا في حيرة الحرمان والخيبة، فضمير "مثلهم" للسامن" في قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَا بِاللهِ وَبِالْبُوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴿ (البقرة: ١٨)، أو لسول الدير السروا السروا السلالة بالبُدت فيما يحت تحارثُهِ وَمَا كَانُوا مَهْدينَ ﴿ (البقرة: ١٦) بناء على أن الموصول عام لكل من أظهر الإيمان و أضاعه، ولكل من استبدل الهدى بالضلال وإن لم يكن كفرا؛ لأن العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب، فيعم غيرهم نظرا للظاهر، وهذا هو الوجه الأول في كلام المصنف في أو يقال: إنه مختص بالمنافقين؛ لما في الموصول من العهد، وهذا هو الوجه الثاني. [خفاجي ملخصا: ١٩٨١-٥٨٥] الآية الأولى: "ومن الناس من يقول إلخ" لأنه لما دل على ألهم ادعوا الإيمان وأبطله الله تعالى بقوله: ﴿وَمَا الصّلالَة بِسُوْمِينَ ﴾ (البقرة: ٨) كانوا كمن أوقد نارا فانطفت في الحال، أو المراد قوله: ﴿وَلَانَ الّذِينَ النَّتَوُوا الصّلالَة بالمُهِ على الهدى، وبقوله: على الهدى، وبقوله: على المدى، وبقوله: إلى المقرق المعمى على الهدى، وبقوله: على المدى، وبقوله: على المدى، وبقوله: [حفاجي بتغيير: ١٩/٥]]

أحوال الإرادة، فادعى أحوال المحبة، فأذهب الله تعالى عنه ما أشرق عليه من نور الإرادة، أو مَثّل لإيماهم من حيث إنه يعود عليهم بحقن الدماء وسلامة الأموال والأولاد، ومشاركة المسلمين في المغانم، والأحكام بالنار الموقدة للاستضاءة، ولذهاب أثره وانطماس نوره بإهلاكهم وإفشاء حالهم بإطفاء الله تعالى إياها وإذهاب نورها. صُمُّ بُكُمُ عُمَى لما سدوا مسامعهم عن الإصاخة إلى الحق، وأبوا أن ينطقوا به ألسنتهم، ويتبصروا الآيات بأبصارهم، جُعِلُوا كأنما أيفت مشاعرهم وانتفت قواهم، كقوله:

صُمُّ إِذْ سَمِعُوا حَيْراً ذُكِرْتُ بِهِ وَإِنْ ذُكِرْتُ بِسوء عندَهُمْ أَذَنُوا مُمْ صَمْ

أحوال الإرادة: الإرادة: كف النفس عما تمويه والرضاء بما يرد عليها من القضاء، وهي بداية أحوال السالك، وكلما تجلى الله تعالى بصفاته على روح السالك، ظهر نور الإرادة والمحبة نحو المحب بصفاته وإثبات المحبوب بذاته، والمحب: من يفني أوصافه في طلب محبوبه كما تقرر في كتب الصوفية، ولعله أراد: أن من صح له بداية الحال وادعى نهاية الأحوال، كان نور إرادته على الزوال. (مولوي كمال)

وانتفت: زاد قوله: "وانتفت قواهم"؛ لأن الناطقة لا تدخل تحت المشاعر، وفي إطلاق المشاعر والقوى تنبيه على أن ذكر الصمم والبكم والعمى على سبيل الاختصار في البيان والاعتماد على تنبّه السامع، والمراد اختلال جميع مشاعرهم وقواهم. (عص)

فأذهب الله: بسبب صدور هذا الكذب عنه. أو مثل لإيحافهم: إشارة إلى احتمال جعل الآية تشبيها مفرقا. (عص) بإطفاء الله: متعلق بـــ"المثل" المقدر في قوله: ولذهاب أثره. أن ينطقوا إلج: [الإنطاق: جعل الشيء ناطقا.] فإن قلت: كيف يقال: إلهم أبوا، وقد كانوا ينطقون به وإن لم يواطي قلوبهم، ولذا عدوا من المنافقين؟ قلت: إن تكلمهم بالحق في حكم العدم، فهم ملحقون بمن لا يقدر على النطق، والأحسن أن يقال: إن الحق شامل لكل حق وهم ساكتون عن أكثره، فلا حاجة للتكلف. [خفاجي بتغيير: ٥٨٩/١] [فإن قلت: إلهم كانوا ينطقون بالحق على خلاف قلوبهم؛ ولذا عدوا المنافقين؟ قلت: النطق لا ينافي الإباء عن النطق؛ لأن الإباء عن الشيء يجامع ارتكابه اضطرارا، قلت: إلهم لما لم ينطقوا إلا بالإلجاء والاضطرار، فليس إنطاق ألسنتهم منهم، فيصح سلب الإنطاق منهم مطلقا مع النطق. (عص)]

أَصَمُّ عن الشيء الَّذي لا أُريدُهُ وأسمَعُ خَلْقِ الله حينَ أُريدُ

وإطلاقها عليهم على طريقة التمثيل لا الاستعارة؛ إذ من شرطها أن يطوي ذكر على النشية الليغ التشبية الليغ المستعار منه لولا القرينة، كقول "زهير": المستعار له بحيث يمكن حمل الكلام على المستعار منه لولا القرينة، كقول "زهير": لَمُ يَبَدُّ أَظْفَارُه لِم تُقَلَّم لَمُ السَّلاح مُقَذَّفٍ لَهُ لِبَدُّ أَظْفَارُه لِم تُقَلَّم

ومن ثم ترى المفلقين السحرة يضربون عن توهم التشبيه صفحاً، كما قال أبو تمام: ويصعَدُ حــتى يَظُنَّ الجَهولُ بأنَّ لَهُ حَاجة فــي السَّماء

أصم: أي أنا أصم، هو أفعل صفة ضمن معنى الذهول والإعراض فعدى بــ "عن". وأسمع خلق الله: أي أنا أسمع هو أفعل التفضيل. يطوي إلخ: لا يكون مذكورا على وحه ينبئ عن التشبيه، وهو أن يكون بين طرفيه حمل أو ما في معناه. [عبد الحكيم: ١٩٨] لولا القرينة إلخ: يرد عليه أنه إذا عدمت القرينة لا يصلح اللفظ للمعنى المحازي؟ وأحيب: بأن المراد من الإمكان الإمكان العام الجامع للوحوب، فالمعنى: يجب حمله عليه لتحقق المقتضى. [خفاجي ملحصا: ١٩١/١-٥٩٢]

لدى أسد إلخ: قبله:

فشد ولم يفرغ بيوتا كثيرة لدى حيث ألقت رحلها أم قثعم

شد الرحل إذا حمل، والضمير المرفوع فيه لـ "حصين بن صمصم العبسي"، و"أم قنعم" كنية للمنية؛ لأنها تربي القنعم وهو النسر المسن، وأراد بـ "الأسد" حصين بن صمصم، أو هرم بن منان ممدوحه، وشاكي السلاح معناه: تام السلاح أو حديد السلاح، أصله: شائك من الشوكة، وقدمت الكاف على التحتانية، والمقذف: هو مكثر اللحم كأنه قذف بلحم، أو الذي رمي به في الوقائع والحروب، واللبد: جمع لبدة وهو الشعر المجتمع على كاهل الأسد، وتقليم الأظفار مبالغة في قطع الأظفار، وكناية عن الضعف، يقول: قحمل عليه حصين بن صمصم و لم يخف بيوتا كثيرة لدى مكان ألقت المنية رحلها، لدى رجل شجاع تام السلاح مرمى به في الحروب، أو مرمي باللحم ذي لبد غير ضعيف. هذا خلاصة شرح الأبيات للمولوي فيض الحسن وغيره.

ومن ثم الح: [لأجل أن بناء الاستعارة على طي ذكر المستعار منه] لأن الاستعارة لا تكون إلا إذا ترك المستعار له لفظًا وتقديرًا؛ فإن المقدر كالمذكور، فإذا كان كذلك تناسوا التشبيه المستدعي لذكر الطرفين عند الحذف، وإدخال المشبه في حنس المشبه به حتى كأنه لا تشبيه، كما في قوله: ويصعد إلخ فإن العلو المكاني استعير لرفعة القدر، وبنى عليه ما يبنى على المكان، حتى توهم الجاهل بأن له حاجة في السماء، وضرب الصفح: عبارة عن الإعراض والتناسي. [خفاجي بتغيير: ٥٩٤/١] المفلقين: الذين يأتون بالفلق، أي الأمر العجيب.

وههنا وإن طوى ذكره بحذف المبتدأ، لكنه في حكم المنطوق به، ونظيره: أُسَدُّ عليَّ وفي الحُرُوبِ نَعَامة فَتْحاءُ تنفر منْ صَفِير الصَّافرِ

هذا إذا جَعُلْت الضمير للمنافقين على أن الآية فذلكة التمثيل ونتيجته، وإن جعلت للمستوقدين فهي على حقيقتها، والمعنى: ألهم لما أوقدوا ناراً فذهب الله بنورهم وتركهم في ظلمات هائلة أدهشتهم، بحيث اختلت حواسهم، وانتقصت قواهم، وثلاثتها قرئت بالنصب على الحال من مفعول "تركهم". والصمم: أصله صلابة من منده الكلمات الثلاث الثلاث الثلاث الثلاث المنافقيل: حجر أصم وقناة صماء وصمام القارورة، سمي به فقدان احتماع المناق الله المناق الذي

حكم المنطوق: لأن الكلام لا يتم بدونه. (ع) أسد على إلخ: قائله عمران بن حطان رأس الخوارج يخاطب به "الححاج"، وكان هم بأخذه وقتله، والشاهد في قوله: أسد؛ فإنه تشبيه لا استعارة؛ لذكر الطرفين تقديرا فيه، والنعامة: طائر معروف بالجبن، والفتخاء: المسترحية الجناحين وهو من صفاتها، والصفير: صوت بغير حروف، والصافر: الربح. [خفاجي بتغيير: ٥٩٥-٥٩٦] إذا جعلت: كونه على طريق التمثيل إذا جعلت.

فذلكة: ذكر الشيء جملة بعد ذكره مفصلا بأن يقال: فذلك كذا وكذا، فلكونه فذلكة للتمثيل ونتيحته يكون التمثيل مشتملا عليه ومستتبعا استتباع الملزوم اللازم ومقررا وموضحا له، فنزلا منزلة بدل الاشتمال، ولذا ترك الوصل. [عبد الحكيم: ٢٠٠] حقيقتها: ليس التمثيل على سبيل التشبيه. والمعنى: إذ لا وجه للعدول عنها.

صماء: هو الرمح ليست بمجوفة. سمي به: فإن قلت: كيف صار الصمم والبكم داخلين في مجمل ما فصله التمثيل، وهو لا يفيد إلا عدم الإبصار للوقوع في الظلمة الشديدة؟ قلت: لما مثل حالهم في التردد والتحير مطلقا بحال المستوقد، فأفاد تحيرهم في المحسوس بأي حاسة كانت بل في العقول أيضا، إلا أنه لم يذكر في الفذ، لكن سفههم وكولهم عن العقل بمعزل؛ لأن جعل كولهم خارجين عن درجة العقل مقرر مفروغ عنه، إنما المقصود ألهم من بين السفهاء معزولون عن الحواس وآلة النطق أيضا. (عص)

لا يعودون إلخ: أراد إما أن يقدر لــــ"يرجعون" متعلق وحينئذ: إما أن يقدر متعلق يعدى إليه بــــ"إلى"، فيكون الرجوع بمعنى العود، أي لا يعودون إلى الهدى، أو بــــ"عن"، فالمعنى: لا يرجعون عن الضلالة بعد تمسكهم بها، =

باعوه وضيعوه، أو عن الضلالة التي اشتروها، أو فهم متحيرون لا يدرون أيتقدمون أم يتأخرون؟ وإلى حيث ابتدؤوا منه كيف يرجعون؟ والفاء للدلالة على أن اتصافهم بالأحكام السابقة سبب لتحيرهم واحتباسهم. أَوْكَصَيِّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ عطف على الذي استوقد، أي: كمثل ذوي صيب؛ لقوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعهم﴾ "أُوْ" في الأصل للتساوي في الشك، ثم اتسع فيها فأطلقت للتساوي من غير شك، مثل: "حالس الحسن أو ابن سيرين، وقوله تعالى: ﴿وَلا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً الله العصيان، ومن ذلك كَفُوراً الله العصيان، ومن ذلك قوله: "أَوْ كَصَيِّ ومعناه: أن قصة المنافقين مشبهة بهاتين القصتين، وأهما سواء في صحة التشبيه بهما، وأنت مخير في التمثيل بهما أو بأيهما شئت. والصيب: في على من الصوب وهو النزول، ويقال للمطر وللسحاب. قال الشماخ:.......

وهذا على تقدير أن يجعل ضمير "صم بكم" للمنافقين، وإما أن لا يقدر له متعلق أصلا، فيكون المعنى: فهم
 متحيرون، وهذا على تقدير أن يجعل الضمير للمستوقدين. [عبد الحكيم: ٢٠٠]

وإلى: متعلق بــ "يرجعون" المتأخر. عطف على إلخ: [على قصة الذي استوقد، ففي إبصاره مسامحة يدل عليه قوله: كمثل ذوي صيب. وقوله: معناه.] يعنى قوله: كصيب عطف على الموصول بتقدير المضاف أعنى "ذوي"، فيكون الكاف في قوله: كصيب، زائدة ويكون التقدير: أو كمثل ذوي صيب، وإنما قلنا بتقدير المضاف لطلب الراجع في قوله: يجعلون مرجعا، ولولا طلب الراجع لاستغنينا عن تقديره؛ إذ لا يلزم في التشبيه المركب أن يلي حرف التشبيه به، وإنما لم يجعل كصيب بتقدير "ذوي" عطفا على قوله: كمثل الذي استوقد؛ إذ بدون تقدير "المثل" يفوت الملائمة بالمشبه والمعطوف عليه، وظهور التسوية المفادة بـــ "أو" بين المعطوفين، وبتقديره وإن حصل المقصود لكن القول بزيادة الحرف أهون من تقدير الاسم، سيما إذا رجحه المعطوف عليه. [عبد الحكيم: ٢٠٠]

ووجوب العصيان إلخ: [هذا مبني على أن النهي عن الشيء أمر بضده] تفسير النهي عن الطاعة بوجوب العصيان؛ بناء على أن بالنهي عن الطاعة مآله الأمر بالعصيان، كأنه قيل: اعص هذا أو ذاك؛ فإنهما متساويان في وجوب العصيان. [خفاجي بتغيير: ٢٠٥/١] ومن ذلك: من التساوي من غير شك. وأنت مخير إلخ: بيان لكون التسوية ههنا بطريق الإباحة لا للتخيير؛ فإن القوم فرقوا بينهما بأن المراد في التخيير أحد الأمرين، فلا يمكن الجمع بينهما بخلاف الإباحة. (خسرو)

وأَسْحَمَ دانٍ صادقِ الرعْدِ صَيَّبٍ

وفي الآية يحتملهما. وتنكيره؛ لأنه أريد به نوع من المطر شديد. وتعريف السماء للدلالة على أن الغمام مطبق آخذ بآفاق السماء كلها؛ فإن كل أفق منها يسمى سماء كما أن كل طبقة منها سماء، وقال:

وَمِنْ بُعْدِ أَرضِ بِينَنَا وسماءِ

وأسحم إلخ: [هو السحاب الأسود، تأييد لإطلاقه على السحاب.] أوله: عفا آيه ريح الجنوب مع الصبا.

والآي: جمع آية كتمر وتمرة، بمعنى: الأثر والعلامة، وريح الجنوب والصبا معروفان، وروي بدل "ريح" نسج بتشبيه اختلاف هبوبهما بنسج الحائك، كأن إحداهما سدى والأخرى لحمة، والضمير في "آيه" للمنزل، وأسحم بمعنى: أسود وهو صفة للسحاب، والأسود منه ممطر، ودان: بمعنى قريب من الأرض، وهكذا يوصف السحاب المملوء ماء، وصادق الرعد أي إذا أرعد أمطر، فكأنه وعد برعده فصدق وعده، وصيب أي نازل، والمعنى: محا أثار ربع المحبوب اختلاف هاتين الريحين الذي هو كنسج الحائك، وسحاب أسود قريب من الأرض صادق الوعد في الأمطار نازل. [خفاجى ملحصا: ٢٠٨/١]

يحتملهما إلخ: والاحتمال لا ينافي الترجيح لأحدهما وهو في قوله: وتنكيره إلخ إشارة ما إلى ترجيح كونه بمعنى المطر، وإنما رجح المصنف تفسيره بالمطر على عادة السلف في ترجيح التفسير المأثور. (حف بتغيير)

تعريف السماء: [يعني أن المراد بالسماء الأفق، والتعريف للاستغراق] بين المصنف في تعريف السماء على وجه يتضمن بيان فائدةما ويدفع السؤال، وهو: أن كل صيب مطرا كان أو سحابا من السماء، فلا حاجة لذكره، فبين أن السماء بمعنى الأفق، وتعريفه للاستغراق أفاد فائدة سنية، وهي أن السحاب محيط بحميع حوانبهم، وكذا المطر النازل عليهم منصب من كل أطرافهم، ففيه مع الدلالة على قوته تمهيد لظلمة. [خفاجي بتغيير: ٢٠٨/١] مطبق: من أطبق الغمام السماء إذا غطاه، أو من طبق الغيم تطبيقا، إذا أصاب مطره جميع الأرض.

فأوه لذكراها إذا ما ذكرها

والشعر دليل على إطلاق السماء على كل أفق من آفاقها، و"أوه" اسم فعل مبنى على الكسر، بمعنى: أتوجع وتوجعت لذكر الحبيبة ومن بعد ما بيني وبينها من قطعة أرض وقطعة سماء تقابل تلك القطعة الأرضية، فنكرهما؛ إذ لا يتصور بينهما بعد جميع الأرض والسماء؛ ولذا صح إطلاقها على كل ناحية وأفق، حيء بها معرفة باللام؛ لتفيد العموم، هذا ما قالوا في معنى "من بعد الأرض بيننا وسماء"، ولا يخفى بعده،

أمد به ما في "صيب" من المبالغة من جهة الأصل والبناء والتنكير، وقيل: المراد بالسماء: السحاب، فاللام لتعريف الماهية. فِيهِ ظُلُمَتُ وَرَعْدٌ وَبَرَقٌ إِن أريد بالصيب المطر فظلماته ظلمة تكاثفه بتتابع القطر وظلمة غمامه مع ظلمة الليل، وجعله مكاناً للرعد والبرق؛ لأهما في أعلاه ومنحدره ملتبسين به، وإن أريد به السحاب فظلماته ... وهو السحاب

= والظاهر أن هذا جار على ما عرف في التخاطب، إذا وصفوا الشيء بغاية التباعد يقولون: بينهما ما بين السماء والأرض فأصله: ومن بعد كبعد أرض وسماء، فأقام المشبه به مقام المشبه مبالغة. [خفاجي بتغيير: السماء والأرض للبعضية؛ إذ ليس بينهما بعد جميع الأرض وجميع السماء يعنى: أتوجع من ذكراها ومن حيلولية قطعة من الأرض وناحية من السماء بيننا هي سماء تقابل وتحاذي تلك الأرض، وإنما ذكر سماء مع أنه لا يزيد على بعد أفاده أرض؛ لأنه كما يكون موانع الوصول في الأرض الفاصلة بين الأمرين كذلك من جهة السماء من البرد العظيم والحرارة العظيمة والأمطار الشديدة. (عص)]

أمد به إلخ: [أي قوى بذكر السماء معرفا] أي قوى وأكد؛ فإن تعريف السماء يفيد المبالغة بإطلاقه على جميع الأقطار، وصيب يفيد مبالغة بأصله أي مادة حروفه من الصاد المستعلية والياء المشددة، والباء الشديدة الدالة على شدة نزوله، وبناءه؛ لأن فيعل صفة مشبهة مفيدة للثبوت والدوام المستلزم للكثرة، وبتنكيره؛ لأنه دال على التهويل والتكثير. [خفاجي بتغيير: ١/ ٦١] السحاب إلخ: فإن كل ما أظلك فهو سماء، وحينئذ يراد بالصيب المطر، وليس المراد بالماهية الحقيقة من حيث هي بل في ضمن فرد ما، وهو العهد الذهبي، وإنما تعين على هذا؛ لأنه لم ينزل من جميع السحاب ولا من سحاب معين، ولا يصح قصد الأول إدعاء للمبالغة؛ لأنه لا يخفى ركاكة أن يقال: نزل عليهم مطر شديد من جميع السحاب دون من جميع الآفاق والنواحي، وضعف كون السماء سحابا؛ لأنه لا يظهر نكتة في ذكر "من السماء" إلا التصوير والتفصيل. [عبد الحكيم ملخصا: ٢٠٣]

مع ظلمة الليل: أي منضمة إليها، ولم يقل: وظلمة لليل؛ لأنها ليست في المطر بل الأمر بالعكس، وظلمة الليل في كلا التمثيلين كالمصرح بها؛ لقوله تعالى: ﴿اسْتَوْقَدُ نَاراً (البقرة:١٧) وهل يوقد للإضاءة في غير الليل؟ وكذا قوله: ﴿وَإِذَا أَظُلُمْ عَلَيْهِمْ قَامُوا (البقرة: ٢٠) وهل يكون مثله في سلطان الشمس بالنهار؟ فلا يرد ما قيل: من أن ظلمة الليل من أي تستفاد؟ [خفاجي بتغيير: ٢١٠/١] ومنحدره: أي موضع ينحدر منه المطر أي ينصب.

ملتبسين: [إشارة إلى أن كلمة "في" استعارة للتلبيس الشبيه بتلبيس الظرفية] توجيه لظرفية المطر للرعد والبرق؛ لعدم ظهورها ظهور ظرفية السحاب لهما بأنهما لما كانا في السحاب جعل كأنهما فيه باستعارة "في" مطلق الملابسة، وبأن المطر كما ينزل من أسفل السحاب ينزل من أعلاه، فيشمل الفضاء الذي فيه الغيم، فالرعد والبرق في حزء من المطر المتصل بالسحاب كما تقول: "فلان في البلد"، وما هو إلا في جزء من البلد.

سحمته وتطبيقه مع ظلمة الليل. وارتفاعها بالظرف وفاقاً؛ لأنه معتمد على موصوف. الله سواده كون بعضه نوق بعض والسحاب، والمشهور أن سببه اضطراب أجرام السحاب والمضهور أن سببه اضطراب أجرام السحاب واصطكاكها إذا حدها الريح، من الارتعاد. والبرق: ما يلمع من السحاب من برق الشيء بريقاً، وكلاهما مصدر في الأصل ولذلك لم يجمعا. مَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي ءَاذَانِهِم الضمير لأصحاب الصيب، وهو وإن حذف لفظه وأقيم الصيب مقامه، لكن معناه باق، فيجوز أن يعول عليه كما عول "حسان" في قوله:

يَسْقُون مَنْ وَرَدَ البَريصَ عَليهم بَرَدى يصفُّقُ بالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

مع ظلمة الليل: لعل في قوله: "مع" إشارة إلى أن "في" بمعنى "مع"؛ فإنه أحد معانيها المذكورة في "المغني"، فلا يحتاج إلى التأويل في تصحيح الظرفية. [خفاجي ملخصا: ٢١٠/١] لأنه: والمراد أن الظرف هنا لاعتماده على الموصوف يجوز أن يكون المرفوع بعده وهو "ظلمات" فاعلا له كما يجوز أن يكون مبتدأ، و"فيه" خبر مقدم؛ لأنه نكرة، بخلاف ما إذا لم يعتمد؛ فإن للنحاة في حواز كونه فاعلا خلافا، فعند سيبويه والجمهور يتعين أنه مبتدأ، هذا هو المراد، لا أن الفاعلية ههنا متعينة بالاتفاق؛ إذ لم يقل به أحد من أهل العربية. [خفاجي ملخصا: ٦١٣/١]

المراد، لا أن الفاعلية ههنا متعينة بالاتفاق؛ إذ لم يقل به أحد من أهل العربية. [خفاجي ملخصا: ١٩٣٨] والمشهور: أشار بلفظ المشهور إلى أنه خلاف التحقيق، والذي عليه التعويل ما ورد في الأحاديث الصحيحة أن الرعد: ملك، والبرق: مخراق من حديد، أو من نار، أو من نور يضرب بها السحاب، وعن ابن عباس أنها الرعد: ملك يسوق السحاب بالتسبيح وهو صوته. [رواه أحمد بن حنبل على في "مسنده" بلفظ آخر في حديث طويل وفيه: قالوا: أخبرنا ما هذا الرعد؟ قال في ملك من ملائكة الله - عز وجل - مؤكل بالسحاب بيده، أو في يده مخراق من نار يزجره به السحاب، يسوقه حيث أمر الله إلح. رقم الحديث: ٢٣٥٣]، وفي القرآن الكريم: ﴿وَيُسَبِّحُ الرَّعَدُ بِحَمْدِهِ وَ القرآن الكريم: ﴿وَيُسَبِّحُ الرَّعَدُ بِحَمْدِهِ وَ القرآن الكريم: ﴿وَيُسَبِّحُ الرَعَدُ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ الحديث: ٢٣٥٣]، وفي القرآن الكريم: ﴿وَيُسَبِّحُ الرَّعَدُ بِحَمْدِهِ وَالرَعِدُ اللهِ اللهُ ا

والقول بأن ما في الحديث تمثيلات مسخ لكلام النبوة، نعم، لك أن تقول: الأجرام العلوية وما في الجوَّ مؤكل بما ملائكة، تتصرف فيها بإذن الله وأمره كملك السحاب والمطر، فإذا ساق السحاب وقطعها حدث من تفريقها أصوات ولمعان نورية مختلطة، فتسبح ملائكتها، فأهل الله يسمعون تسبيحها معرضين عما سواه، والمتشبث بأذيال العقل يسمع حركاتها ويرى ما يحدث من اصطكاكها، فتأمل. [جفاجي بتغيير: ٦١٣/١]

حدقا: ساقها من الحدي وهو سوق الإبل. مصدر: دفع لما يتحه أن مقتضى قوله: "من الصواعق" أن يجمع البرق وكذا الرعد. (عص) يسقون إلخ: يصف آل حفنة ملوك الشام، وضمير "يسقون" لهم، وبردى بفتح الموحدة والراء والدال المهملة: نهر بدمشق، وورد بمعنى قدم، والبريص بالضاد المعجمة أو بالصاد المهملة: اسم خليج وشعبة من نهر بردى، التصفيق: التحويل من إناء إلى آخر للتصفية، والمراد هنا: يمزج ويصفق، و"الرحيق": الشراب الخالص،

حيث ذكر الضمير؛ لأن المعنى ماء بردى، والجملة استئناف، فكأنه لما ذكر ما يؤذن بالشدة والهول قيل: فكيف حالهم مع مثل ذلك؟، فأجيب بها، وإنما أطلق الأصابع موضع الأنامل للمبالغة. مِن الصّوّعِقِ متعلق بــ "يجعلون" أي من أجلها يجعلون، كقولهم: سقاه من العيمة. والصاعقة: قصفة رعد هائل معها نار لا تمر بشيء إلا أتت عليه، من الصعق وهو شدة الصوت، وقد تطلق على كل هائل مسموع أو مشاهد يقال: صعقته الصاعقة إذا أهلكته بالإحراق أو شدة الصوت، وقرئ: "من الصواقع" وهو ليس بقلب من الصواعق؛ لاستواء كلا البناءين في التصرف، فيقال: صقع الديك، المناءين في التصرف، فيقال: صقع الديك،

للمبالغة: وهي من وجوه، أحدها: نسبة الجعل إلى كل الأصابع، وهو منسوب إلى البعض منها وهو الأنامل، فكألهم يبالغون في الإدخال حتى يدخلوا جميع الأصابع مبالغة في السد، وثانيها: من حيث الإهام في الأصابع، والمعهود إدخال اصبع مخصوص هو السبابة، فكألهم من فرط وحشتهم يدخلون أي أصبع كانت في آذاتهم ولا يسلكون المسلك المعهود. [خفاحي بتغيير: ١٩٧٦-٦١٨] كقولهم إلى: يريد أن "من" التعليلية كاللام تدخل على الباعث المتقدم والغرض المتأخر، ودخلت في قوله تعالى: "من الصواعق" على الباعث وهو السبب بجعل الأصابع في الآذان، كقولهم: "سقاه من العيمة" أي لأحلها بمعني ألها الباعث على السقاء، والغيمة: شدة شهوة اللبن حتى لا يصبر عنه، والغيمة

بالمعجمة: شدة شهوة الماء، والأيمة: شدة شهوة النكاح، والقرم: شدة شهوة اللحم. [خفاجي بتغيير: ٦١٩/١] قصفة رعد إلخ: أي شدة صوت الرعد، و"الهائل" بمعنى: موقع في الهول، وهو الخوف، قوله: "أتت عليه" بمعنى أهلكته وأفنته؛ لأن أتى المتعدي بــ "على" يكون بهذا المعنى، قبل: إن المصنف فسر الصاعقة بتفسيرين دفع بهما ما أورد عليه من أن الجواب لا يطابق السؤال؛ لأن السؤال عن حالهم مع الرعد، فدفعه بأن الصواعق حال الرعد أيضا، أو بأنها تطلق على كل هائل، وحاصل المعنى الأول: أن الصاعقة مجموع أمرين قصفة رعد ونار قملك ما تصيبه. [خفاجي بتغيير: ٦١٩/١- ٢٢٠]

وهو ليس بقلب إلخ: لأن قاعدة القلب أن تكون تصاريف الأصل تامة بأن يصاغ منه فعل ومصدر وصفة، والقلب ليس كذلك، فيعلم من عدم تكميل تصاريفه أنه ليس بنية أصلية، وهذه قاعدة مقررة عند النحاة، فالصواعق والصواقع ليس بينهما قلب؛ لأنهما استويا في التصريف. [خفاجي بتغيير: ٢٢٠/١]

والسلسل: سهل الانحدار في الحلق، والمعنى: أن أولاد حفنة يسقون من ورد البريص نازلا عليهم ضيفا لهم ماء بردى المصفى الممزوج بالشراب الخالص. والضمير في "يصفق" راجع إلى الماء انحذوف، وهو محل الاستشهاد هنا، ولو روعي حال اللفظ القائم لأنث الضمير؛ لما في "بردى" من ألف التأنيث. [خفاجي ملخصا: ٢١٥/١-٣١٦]

وخطيب مصقع، وصقعته الصاقعة، وهي في الأصل إما صفة لقصفة الرعد أو للرعد. والتاء للمبالغة كما في الرواية أو مصدر كالعافية والكاذبة حَذر ٱلْمَوْتِ نصب على العلة، كقوله:

وأغْفرُ عَوراءَ الكَريم ادِّخَارَه

والموت: زوال الحياة، وقيل: عرض يضادها؛ لقوله تعالى: ﴿ خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ ﴾ وَرُدَّ فبينهما تقابل العدم واللكة فبينهما تقابل التضاد واللكة فبيطً بِالْكَنفِرِينَ ﴿ لا يخلن (اللك: ٢) بأن الخلق بمعنى التقدير، والإعدام مقدرة. وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَنفِرِينَ ﴿ لا يفوتونه كما لا يمعنى الإيجاد لا يفوت المحاط به المحيط، لا يخلصهم الخداع والحيل، والجملة اعتراضية لا محل لها.

إما صفة إلخ: [إشارة إلى أنه صارت في الاستعمال اسما] وهي مؤنث، فجمعها على فواعل قياسي كـــ"ضاربة" و"ضوارب"، وإن كان صفة للرعد وهو مذكر، فيكون جمعه على "فواعل" شاذا كـــ"فوارس" في فارس. [عبد الحكيم: ٢٠٦] حذر الموت: مفعول له للجعل المعلل بقوله: "من الصواعق".

نصب على العلة إلخ: أورد عليه أن "من الصواعق" مفعول له معنى، فيلزم على هذا تعدد المفعول له لفعل واحد بدون العطف والإبدال، وهو غير حائز. فأحابه "ابن الصائغ": "بأن من الصواعق" علة لــــ"يجعلون أصابعهم في آذاهُم"، أي لمطلق الجعل، و"حذر الموت" علة للفعل المعلل أي الفعل مع علة، وهو كلام نفيس، فليحفظ. (خفاجي بتغيير) وأغفر: وآخره:

وأعرض عن شتم اللئيم تكرما

أغفر أي أستر، و"العوراء" الكلمة القبيحة، و"ادخاره" مفعول له معرف بالإضافة كحذر الموت، واستشهد به لكون المفعول له مضافا إلى المعرفة وهو نادر. (فتح) أي إن صدر من الرجل الكريم قبيحة أسترها، لتبقى الصداقة بيني وبينه، وأدخره ليوم أحتاج فيه إليه؛ لأن الكريم إذا فرط منه قبيح ندم على فعله، وحمله على تداركه وأن لا يعود إلى مثله. (طيبي) ورد بأن إلخ: وبأن إيقاع الخلق على الموت مجاز عن تعلقه بمصحح الموت ومبدئه، وبأن عدم الملكة مخلوق لما فيه من شائبة التحقق. (عص) لا يفوت إلخ: قيل: إن شبه شمول القدرة لهم بإحاطة المحيط بما أحاط به في امتناع الفوات كانت الاستعارة تبعية، وإن شبه حاله تعالى بحال المحيط مع المحاط بأن شبهت هيئته منتزعة من عدة أمور بمثلها كانت استعارة تمثيلية. [حفاجي ملحصا: ٦٢٣/١]

والجملة إلخ: والحملة الاعتراضية لا بد من مناسبتها لما اعترضت فيه وإلا كانت مستهجنة، واشترط الأكثر فيها كونه مؤكدة للكلام، وكذلك "والله محيط بالكافرين"؛ لأن أصله: والله محيط بمم أي بذوي صيب، فوضع الظاهر وهو "الكافرين" موضع المضمر إشعاراً باستحقاق ذوي الصيب ذلك العذاب؛ لكفرهم. والمراد بالكافرين: يكادُ ٱلبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَرَهُمْ آستثناف ثان كأنه جواب لمن يقول: ما حالهم مع تلك الصواعق؟ و"كاد" من أفعال المقاربة، وضعت لمقاربة الخبر من الوجود لعروض سببه، لكنه لم يوجد، إما لفقد شرط أو لعروض مانع، و"عسى" موضوعة لرجائه، فهي خبر محض؛ ولذلك جاءت متصرفة، بخلاف "عسى"، وخبرها مشروط فيه أن يكون فعلاً مضارعاً؛ تنبيهاً على أنه المقصود بالقرب من غير "أن" ليؤكد القرب بالدلالة على الحال، وقد تدخل عليه حملاً لها على "عسى" كما تحمل عليها بالحذف عن حبرها؛ لمشاركتهما في أصل معنى المقاربة. والخطف: الأخذ بسرعة،

⁼ قوم غير معينين جحدوا مولاهم، ففي هذه الجملة تأييد الكلام الدال على اشتغالهم بما لا يفيدهم من سد الآذان حذر الموت، وقد أحاط بمم الهلاك بما كسبت أيديهم، وليس المراد بالكافرين: المنافقين كما يوهمه ظاهر قول المصنف: "لا يخلصهم الخداع والحيل". والمراد بالحيل: مداراة المؤمنين؛ لأنه لبيان مناسبة الاعتراض لما وقع فيه، فإن من أحيط به وقع في شرك الهلاك دأبه الحيل في وجوه الخلاص، وبه يتم مناسبة التمثيل للممثل له. [خفاجي بتغيير: ٢٣/١]

استئناف إلخ: تنبيها على أنَّ حالهم حين ابتلائهم بتلك الصواعق بلغت في الفظاعة إلى حيث يسأل عنها كل أحد، وحاصل الحواب: ألهم مع تلك الشدة مبتلون بخطف البصر، فازدادوا مصيبة على مصيبة، فالمراد من البرق مطلق البرق المذكور سابقا رعاية للضابطة الأكثرية: من أن النكرة إذا أعيدت معرفة كانت عين الأولى. [عبد الحكيم بتغيير: ٢٠٧]

كاد إلى: الحاصل: أن "كاد" تدل على قرب الوقوع وأنه لم يقع، والأول؛ لوجود أسبابه، والثاني؛ لمانع أو فقد شرط، وهذا كله بحسب العادة، وليس مراده الحصر، فلا يرد أن المقاربة كما تتصور بوجود السبب مع فقد الشرط، ووجود المانع تتصور بفقد المانع ووجود الشرائط كلها مع فقد السبب، فتخصيص "كاد" بالأول لا تساعده العربية. لفقد شرط: مثال فقد الشرط قولك: "كاد زيد يرجم" لكن لم يرجم لفقدان شرطه، وهو الإحصان.

لعروض مانع: مثال عروض المانع قولك: "كاد زيد يقتل" لكن لم يقتل بسبب الأمير منعه.

فهي خبر: "كاد" حبر ليس فيه شائبة الإنشاء؛ لأنه تدل على قرب الوقوع، فهو متصرف كغيره، بخلاف "عسى" فلكونما لإنشاء الرجاء شابحت الحروف كـــ"لعل"، فلم تتصرف كما لم تتصرف الحروف. [خفاجي بتغيير: ٢١٥/١]

أنه المقصود: لأنه لو كان ماضيا لم يتوقع حصوله لمضيته. ليؤكد القرب: لأن "أن" موضوعة للاستقبال.

وقرئ: "يَخْطِف" بكسر الطاء، ويَخَطَّف على أنه يختطف، فنقلت فتحة التاء إلى الخاء، ثم أدغمت في الطاء، ويَخِطِّف بكسر الخاء؛ لالتقاء الساكنين وإتباع الياء لها، ويتخطف. كُلَّمَا أَضَاءً لَهُم مَّشُواْ فِيهِ وَإِذَا أَطْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُواْ استئناف ثالث كأنه قيل: ويتخطف. كُلَّمَا أَضَاءً لَهُم مَّشُواْ فِيهِ وَإِذَا أَطْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُواْ استئناف ثالث كأنه قيل: ما يفعلون في تاريخ خفوق البرق وخفيته؟ فأجيب بذلك. و"أضاء" إما متعد أي مون الي الما الله والمفعول محذوف بمعنى: كلما نور لهم ممشى أخذوه، أو لازم بمعنى: كلما لمع لهم مشوا في مطرح نوره، وكذلك "أظلم"؛ فإنه جاء متعدياً منقولاً من ظلم الليل، مشوا في مطرح نوره، وكذلك "أظلم"؛ فإنه جاء متعدياً منقولاً من ظلم الليل، ويشهد له قراءة "أظلم" على البناء للمفعول، وقول أبي تمام:

هُمَا أَظْلُما حَالِي ثُمَّةَ أَجْلَيا ﴿ طَلامَيْهِمَا عَنِ وَجْهِ أَمْرُدَ أَشْيِب

استثناف ثالث إلخ: لعل وجهه لما قيل: إلهم مبتلون باستمرار تحدد خطف الأبصار فهم منه ألهم مشغولون بفعل يحتاج إلى الأبصار ساعة فساعة، وإلا لغطوا أبصارهم حذرا عن الخطف، كما سدوا الآذان من الصواعق فسئل عنه، وقيل: ما يفعلون في تارتي لمعان البرق واستتاره؟ فأجيب: بألهم حراص على المشي، كلما أضاء لهم اغتنموه ومشوا فيه، وإذا أظلم عليهم وقفوا مترصدين لمعانه. [عبد الحكيم: ٢٠٩]

أخذوه: فالضمير في "فيه" راجع إلى المفعول المحذوف وعلى تقدير كونه لازما راجع إلى الضوء المدلول عليها بـــ"أضاء" بتقدير المضاف، كما دل عليه قوله في مطرح نوره.[عبد الحكيم: ٢٠٩]

> هما أظلما إلخ: [أي العقل والدهر، قيل: الليل واليوم، وقيل: إرشاد العاذلة وتأديبها (سيد)] وقبله: أحاولت إرشادي فعقلي مرشدي أم استمت تأديبي فدهري مؤدبي

الهمزة للإنكار، والمحاولة: القصد، والاستيام: الطلب، وضمير التثنية للعقل والدهر، والإظلام متعد، وهو الشاهد فيه، و"حالي" منصوب به، وأراد بالحالين كل حال مع ضدها، وضمير التثنية في ظلاميهما للحالين، وأراد بالأمرد والأشيب نفسه على سبيل التجريد، وعنى بالأشيب أشيب عقلا وتجربة، والمعنى: لا تقصدي إرشادي؛ فإن عقلي أرشدني بأن هداني كل طريق مستقيم، وزجرني عما هو قبيح في نفس الأمر، ولا تطلبي تأديبي؛ فإن دهري أدبني بأن علمني عواقب الأمور بمقاساتي الشدائد، ثم رفعا الحجاب، وكشفا عن ظلمات حالي، فوجدتني متخليا عن الرذائل ومتحليا بالفضائل، وأنا أمرد سنا وأشيب عقلا. ولما كان زجر العقل وصب الدهر ثقيلا عليه بحسب الظاهر مخالفا لما يقتضيه أيام الصبا من اللهو واللعب ومن إرخاء العنان عبر عنهما بالإظلام، ولما كان العقل يهدي إلى الصراط المستقيم، وكان الإرشاد من لوازمه، والدهر يصيب المصائب المؤلمة، والتأديب يحصل بالضرب المؤلم، أسند الإرشاد إلى العقل والتأديب إلى الدهر. (فيض)

فإنه وإن كان من المحدثين، لكنه من علماء العربية فلا يبعد أن يجعل ما يقوله بمنزلة المستعدد وإنما قال مع الإضاءة "كُلَّمَا" ومع الإظلام "إِذَا"؛ لأهم حراص على المشي، فكلما صادفوا منه فرصة انتهزوها، ولا كذلك التوقف. ومعنى قاموا: وقفوا ومنه قامت السوق إذا ركدت، وقام الماء إذا جمد. وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَدَهَبَ يسَمعهم ومنه وأبَّ صَرْهِم أي ولو شاء الله أن يذهب بسمعهم بقصيف الرعد وأبصارهم بوميض وأبصرهم أي ولو شاء الله أن يذهب بسمعهم بقصيف الرعد وأبصارهم بوميض البرق لذهب بحما، فحذف المفعول؛ لدلالة الجواب عليه، ولقد تكاثر حذفه في البرق لذهب بحما، فحذف المفعول؛ لدلالة الجواب عليه، ولقد تكاثر حذفه في الشاء" و"أراد" حتى لا يكاد يذكر إلا في الشيء المستغرب كقوله:

فَلُو شئتُ أَن أَبِكِي دَمَاً لَبَكَيْتُه

و"لو" من حروف الشرط، وظاهرها الدلالة على انتفاء الأول لانتفاء الثاني

من المحلدثين: قالوا: الشعراء على طبقات: جاهلون، كامرئ القيس، ومخضرمون: من قال الشعر في الجاهلية، ثم أدرك الإسلام كلبيد، وقد يقال: لكل من أدرك دولتين: بني أمية وبني العباس. والإسلاميون: وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كحرير والفرزدق، ومولدون: وهم من بعدهم كـــ "بشار"، ومحدثون: وهم من بعدهم كــ أبي تمام والبحتري، ومتأخرون: كمن حدث بعدهم من شعراء الحجاز والعراق، ولا يستدل بشعر هؤلاء بالاتفاق، كما يستدل بالجاهلين والمخضرمين والإسلاميين في الألفاظ بالاتفاق، واختلف في المحدثين، فقيل: لا يستشهد بشعرهم، وقيل: يستشهد به في المعاني دون الألفاظ، وقيل: يستشهد بمن يوثق به منهم. [خفاجي بتغيير: ٢٩٩١] فلا يبعد: إشارة إلى ضعفه لما قيل: إن قبول الرواية مبني على الضبط والوثوق، واعتبار القول مبني على معرفة الأوضاع اللغوية، والإحاطة بقوانينها، ومن البين أن إتقان الراوية لا يستلزم إتقان الدراية، فالحجة فيما رووه لا فيما رأوه. [خفاجي بتغيير: ٢٠/٣] وإنما قال: يعني أنه استعمل "كلما" المستعملة في التكرار في لازم معناها كناية أو مجازا، وهو الحرص والمحبة لما دخلت عليه، و "إذا" فيما لا يريدونه فضلاً عن الحرص؛ لأن الإظلام والتوقف ليس بماراد لهم، و "كلما" للتكرار صرح به أهل الأصول وذهب إليه بعض النحاة واللغويين. [خفاجي: [حمام] بكان الإطلام والتوقف ليس ومنه قامه: "عليه ولكن ساحة الصبر أوسع" على انتفاء الأول! فذ كر المفعول لأن بكاء الدم مستغرب. لمنه قامه: "عليه ولكن ساحة الصبر أوسع" على انتفاء الأول! فذ هذا ما ذهب إليه ابن الحاجب، ومذهب الجمهور ألها لامتناع الثاني لامتناع الأول، وحاصلهما: ألهما لانتفاء شيء لانتفاء غيره، فيكون الشرط والمذاء منتفيين، ومنهم من أنكر ذلك، وزعم ألها لا تفيد إلا الربط، واحتج عليه بالآية والخبر، أما الآية والخبر، أما الآية

ضرورة انتفاء الملزوم عند انتفاء لازمه، وقرئ: لأذهب بأسماعهم بزيادة الباء كقوله تعالى: ﴿وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾.....

= فقوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللهُ فِيهِمْ خَيْراً لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا ﴿ (الانفال: ٢٣) فلو أفادت كلمة "لو" انتفاء الشرط والجزاء للزم التناقض؛ لأن قوله: "ولو علم الله فيهم خيرا لأسمعهم" يفيد أنه تعالى ما علم فيهم خيرا ولا أسمعهم؛ لأن "لو" لانتفائهما، وقوله: "ولو أسمعهم لتولوا"، يفيد أنه تعالى ما أسمعهم، وألهم ما تولوا، لكن عدم التولي خير، فيلزم أن يكون قد علم الله فيهم خيراً وما علم فيهم خيراً، وأما الخبر فقوله: "نعم الرجل صهيب لو لم يخف الله لم يعصه" فعلى الانتفاء يلزم أنه خاف الله وعصاه، وذلك متناقض، فقد علمنا أن كلمة "لو" لا تفيد إلا الاستلزام.

والتحقيق: أن "لو" يعلق حصول الجزاء في الماضي بحصول أمر مفروض فيه، وهو الشرط، فعلم من مفروضية الشرط انتفاؤه، وأما الجزاء فينتفي إذا كان الشرط علة للثاني حقيقة أو ادعاء نحو قوله تعالى: ﴿ لَوْ يُشَاءُ اللّه لَهُدَى النَّاسَ ﴾ (الرعد: ٣١) وقولك: لو حثتني لأكرمتك؛ فإن وجود المشيئة علة لوجود الهداية حقيقة، ووجود المجيء علة للإكرام ادعاء، فقد انتفيا بانتفاء الشرط وكذا قولك: لو طلعت الشمس لوجد الضوء؛ فإن الجزاء ليس مطلق الضوء، بل الضوء الناشئ من الطلوع، ولا ريب في انتفائه بانتفاء الشرط، وكذا إذا لم يكن الأول علة للثاني، بل له سبب آخر لكن بين سببه وانتفاء الأول منافاة كقولك: لو لم تطلع الشمس لوجد الضوء؛ فإن عدم الطلوع ليس علة لوجود الضوء، بل هو بسبب آخر كالقمر لكن بين ضوء القمر وطلوع الشمس منافاة لاستحالة وجود الضوء القمري عند طلوع الشمس، ولا ريب في أن هذا الجزاء منتف عند انتفاء الشرط. بخلاف ما إذا لم يكن بينهما منافاة، نحو قوله على في بنت أبي سلمة على: لو لم تكن ربيبتي في حجري لما حلت لي، إنما لابنة أحي من الرضاعة [رواه البخاري 🌉 في باب: "وأمهاتكم اللّاتي أرضعنكم". رقم الحديث: ٤٧١١] فلا منافاة بين كونما ابنة أخيه وبين كونها ربيبته ﷺ، بل هو مجامع له فاجتمع السببان للحرمة، وبخلاف ما إذا سيق الكلام للمبالغة في ثبوت الجزاء في كل حال بتعليقه بما ينافيه؛ ليعلم ثبوته عند وقوع ما لا ينافيه بالطريق الأولى، كقوله ﷺ: لو كان الإيمان عند الثريا لناله رحال من هؤلاء [رواه البخاري في باب قوله: وأخرين منهم لما يلحقوا بحم. رقم الحديث:١٨٥٥] وقوله تعالى: ﴿قُلْ لُوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ حَرَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذَا لَّأَمْسَكُثُمْ ﴿ (الإسراء:١٠٠)؛ فإن الأجزية قد نيطت بما ينافيها، ويستدعى نقائضها إيذانا بألها في أنفسها بحيث يجب ثبوتها مع فرض انتفاء أسباها، أو تحقق أسباب انتفائها، فكيف إذا لم يكن كذلك.

فقول عمر في: "نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه" [كتر العمال، حرف الفاء:٣٧١٤٧] إن حمل على أنه لم يعصه بسبب الحياء وغير ذلك، كان من قبيل حديث ابنة أبي سلمة في وإن حمل على بيان استحالة عصيانه مبالغة كان من قبيل: لو كان الإيمان عند الثريا، وكذا قوله: "ولو أسمعهم لتولوا" أي بسبب آخر وأن التولي لازم لهم، وإن علقت يما ينافيه على أنا لا نسلم أن عدم التولي عند عدم الإسماع حير، وإنما الخير عدم التولي مع التسليم عند الإسماع، وهذا مما غفل عنه كثير من الناس، فليحفظ. (ملخص)

وفائدة إلى: حواب لما يتوهم أن إذهاب الله لمثله ليس بشيء في حنب مشيئته وقدرته، فأي فائدة في ذكره؟ والفائدة: أن عدم المشيئة مانع وأن التأثير مشروط بمشيئة الله تعالى، وأن الأسباب ليست مستقلة في وقوع المسبات. (ملخص) كالتصريح إلى: فإن القادر على الكل قادر على البعض، فيدحل فيه القدرة على ما ذكر، ولكونه كالتصريح لم يعطف عليه. (خف بتغير)

والشيء إلح: أراد به بيان معناه عند المتكلمين بناء على المشهور من مذهب أهل السنة، خلافا للمعتزلة؛ فإنه عندهم يشمل الموجود والمعدوم الممكن بناء على القول بأنه ثابت، وأن الثبوت أعم من الوجود. [خفاجي ملخصا: ٢٣٩/١] بمعنى شاء: أي مريد، فهو بمعنى اسم الفاعل. (ف) مشيء: أي مراد، فهو بمعنى اسم المفعول. فهو موجود إلح: حاصله: أن الشيء في أصل اللغة مصدر أطلق بمعنى: شاء أو مشيء وكلاهما موجود، أما الأول فظاهر، وأما الثاني؛ فلأنه ما تعلقت به المشيئة، وما تعلقت به فهو موجود، فئبت أن الشيء مختص بالموجود. وقال الراغب: المشيئة عند المتكلمين كالإرادة سواء، وعند بعضهم أصل المشيئة إيجاد الشيء وإصابته وإن استعمل عرفا في موضع الإرادة، فالمشيئة من الله هي الإيجاد، ومن الناس الإصابة، والمشيئة من الله تقتضي وإن استعمل عرفا في موضع الإرادة، فالمشيئة من الله هي الإيجاد، ومن الناس الإصابة، والمشيئة من الله تقتضي الوجود، ولذا قيل: ما شاء الله كان بخلاف الإرادة، وإرادة الإنسان قد تحصل من غير إرادة الله، ومشيئته لا تكون الا بعد مشيئته كما قال تعالى: ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءُ الله ﴾ (الإنسان: ٣٠) دون أراد الله إلح، وليس مراد المصنف أن الشيء يطلق على المكن قبل وجوده باعتبار ما يؤل إليه ؛ لأن فيه رائحة الاعتزال فتأمل. [خفاجي بغير: ١٠٤/١]

وعليه الخ: أي إذا حمل الشيء في هاتين الآيتين وأمثالهما على معنى المشيء لا يمكن توهم لزوم إنجاد الموجود، بخلاف ما لو حمل على الموجود؛ إذ يصير المعنى: أن الله قادر على كل موجود، وتأثير القدرة والخلق هو الإيجاد حينئذ يحتاج إلى أن يقال: المحال إيجاد الموجود بوجود سابق، وهو غير لازم. [عبد الحكيم: ٢١٣] بلا مشوية: [أي بلا استثناء الواحب المعتنع] بفتح الميم والنون وبياء النسبة الرجوع، وفي الحديث: اشترى ابن مسعود حارية، فشرط عليه البائع حدمتها، فقال له ولله الله التقريد وقيها مشوية، ويقال: هذه هيئة ليس فيها مثنوية أي استثناء، والمعتزلة إلخ: اعلم أنه لا نزاع في استعمال الشيء في كلام الله و كلام العرب في الموجود والمعدوم والمحال والواجب، وإنما الحلاف في المشيئة بمعنى التقرر والثبوت في الحارج. قال الإمام: هذه المسألة متفرعة على مسألة أخرى، وهي أن الوجود هل هو معاير لماهيته أم لا؟ ثم قال: فلنرجع إلى تعيين محل النزاع في هذه المسألة، فنقول: المعدوم إما أن يكون واحب العدم ممتنع الوجود، وإما أن يكون حائز العدم حائز الوجود، أما الممتنع فقد اتفقوا على أنه نفي صرف ليس بأات ولا شيء، وأما المعدوم الذي يجوز وجوده وعدمه، فقد ذهب أصحابنا إلى أنه قبل الوجود نفي محض، وعدم صرف ليس بشيء ولا ذات، وذهب إليه أكثر المعتزلة إلى أنما ماهيات وحقائق حالتي وجودها وعدمها، فهذا هو تلخيص محل النزاع. فقد ظهر لك أن ما ذكره المصنف لا وجه له، وكأنه فهم أن الموجود ما يوجد في أحد الأزمنة التخيص محل النزاع. فقد ظهر لك أن ما ذكره المصنف لا وجه له، وكأنه فهم أن الموجود ما يوجد في أحد الأزمنة التذاذ، والمعدوم حلافه ممكنا كان أو مستحيلا، فتأمل. [خفاحي ملخصا: ٢٤٢/١]

بالممكن إلج: بل بما سوى مقدور العبد عند من لم يجوز تعلق قدرة الله تعالى بمقدور العبد، بل بما سوى مثل مقدور العبد عند البلخي؛ فإنه لا يجوز تعلق قدرته تعالى بعين مقدور العبد ولا بمثله، وقيد بدليل العقل كيلا يبقى الآيتان ظنيتين بعد التحصيص. [عبد الحكيم: ٢١٣] هي التمكن إلج: قيل: إن قوله: هي التمكن إلج يقرب من ملهب المعتزلة، ويشعر بأن القدرة ليست حقيقية، والتفسير الثاني مذهب الأشاعرة، والثالث يشعر بأنما من الصفات السلبية. قال الإمام: إن الصفات ثلاثة أقسام: صفات حقيقية عارية عن الإضافات كالسواد والبياض، وصفات حقيقية يلزمها إضافات كالعلم والقدرة ولأن العلم صفة حقيقية يلزمها إضافاة مخصوصة إلى المعلوم، وكذا القدرة صفة حقيقية لها تعلق بالمقدور، وذلك التعلق إضافة مخصوصة بين القدرة والمقدور، فمن فسر القدرة بالمبدأ ونحوه نظر إلى حقيقتها، ومن فسرها بغيره رسمها بلوازمها، فلا مخالفة في التحقيق، ثم إنه قيل عليه: إنه لا يتناول التمكن من إعدامه بعد وجوده ولا التمكن من إبقاء المكن؛ لأنه غير الإيجاد، وسيأتي أن المكن حال بقائه مقدور إلا أن يقال: التمكن من الإيجاد وسيأتي أن المكن حال بقائه مقدور إلا أن يقال: التمكن من الإيجاد يستلزم التمكن منهما استلزاما ظاهرا، والاقتصار عليه لزيادة شرفه. [خفاحي ملحصا: ٢٤٣/١]

قيل صفة الح: هذا هو القول المرضي، فكأنه لم يقصد تمريضه، والمراد التمكن من الإيجاد والإعدام والإبقاء. [خفاجي: ٦٤٣/١] عبارة عن: فيكون القدرة من الصفات السلبية. وإن لم يشأ لم يفعل. والقدير: الفعال لما يشاء على ما يشاء، ولذلك قلما يوصف به غير البارئ تعالى، واشتقاق القدرة من القدر؛ لأن القادر يوقع الفعل على مقدار قوته، أو على مقدار ما تقتضيه مشيئته، وفيه دليل على أن الحادث حال حدوثه والممكن حال بقائه مقدوران، وأن مقدور العبد مقدور الله تعالى؛ لأنه شيء وكل شيء مقدور الله تعالى، والظاهر أن التمثيلين من جملة التمثيلات المؤلفة، وهو أن تشبه كيفية منزعة من مجموع تضامت أجزاؤه وتلاصقت حتى صارت شيئاً واحداً بأخرى مثلها، كقوله تعالى: هموع تضامت أحزاؤه وتلاصقت حتى صارت شيئاً واحداً بأخرى مثلها، كقوله تعالى: (المعندن من محمله التوراة بحال اليهود في جمله من التوراة بحال الحمار في جهله بما يحمل من أسفار الحكمة، والغرض جهلهم بما معهم من التوراة بحال الحمار في جهله بما يحمل من أسفار الحكمة، والغرض

وإن لم يشاً إلخ: هذا أحسن مما قبل: وإن شاء ترك؛ لأن ظاهره يقتضي أن يكون العدم الأصلي متعلق المشية، وليس كذلك كما تقرر في موضعه، ثم إن كلا من الفعل وعدمه أعم من الإيجاد والإعدام، فمعنى العبارة: إن شاء الإيجاد أو الإعدام فعله، ومعنى كونه قادرا على الموجود حال وجوده: أنه إن شاء عدمه أعدمه، وإن لم يشأ لم يعدمه، ومعنى كونه قادرا على المعدوم حال عدمه: أنه إن شاء وجوده أوجده وإن لم يشأ لم يعدمه، وليكن على ذكر؛ فإنه نافع في كثير من المواضع. (حسرو)

وفيه: في قوله: إن الله على كل شيء قدير. والممكن إلخ: اختلفوا في الممكن حال بقائه هل يفتقر إلى المؤثر أم لا؟ فمن قال: إن علة الحاجة هي الإمكان، قال بافتقاره في بقائه إليه؛ ضرورة إن الإمكان لازم له حال بقائه. ومن قال: إن علة الحاجة هي الحدوث وحده أو مع الإمكان قال باستغنائه عنها؛ إذ لا حدوث حينئذ. [عبد الحكيم: ٢١٤] حال بقائه: لا كما زعم المعتزلة من الاستطاعة قبل الفعل، فالشيء إنما يكون مقدورا قبل حدوثه.

والظاهر الخ: لأن المثل أكثر استعماله في التشبيهات المركبة؛ ولأنه مهما أمكن الحمل على المركب يكون الحمل على المركب يكون الحمل على المفرق مرجوحا كدوران القبول والغرابة مع الانتزاع من الأمور الكثيرة. [عبد الحكيم: ٢١٥] أن التمثيلين: أي قوله: "كمثل الذي"، وقوله: "أو كصيب" من الآية.

منهما تمثيل حال المنافقين من الحيرة والشدة بما يكابد من طفئت ناره بعد إيقادها في ظلمة، أو بحال من أخذته السماء في ليلة مظلمة مع رعد قاصف وبرق خاطف وخوف من الصواعق، ويمكن جعلهما من قبيل التمثيل المفرد، وهو أن تأخذ أشياء فرادى، فتشبهها بأمثالها كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ﴾ ﴿وَلا الظَّلُ وَلا الْحَرُورُ ﴾ وقول امرئ القيس:

كأن قلوبَ الطير رَطْباً ويابِسا لَدَى وكرِها العنَّابُ والحشفُ البالي

بأن يشبه في الأول ذوات المنافقين بالمستوقدين، وإظهارهم الإيمان باستيقاد النار، معلى بقوله: عكن حعلها وسلامة الأموال والأولاد، وغير ذلك بإضاءة النار ما حول المستوقدين، وزوال ذلك عنهم على القرب بإهلاكهم، وإفشاء حالهم وإبقائهم في الحسار الدائم، والعذاب السرمد بإطفاء نارهم والذهاب بنورها. وفي الثاني: وحد الشبه منعلى بأصحاب الصيب، وإيماهم المخالط بالكفر، والحداع بصيب فيه ظلمات ...

أو بحال إلخ: ووجه الشبه وحدان ما ينفع ظاهره وفي باطنه بلاء عظيم، وأخذته السماء أي أحاط به مطرها وغلبه، وفي قوله: "من الحيرة والشدة" لف ونشر مرتب، فالحيرة للتمثيل الأول، والشدة للتمثيل الثاني. [حفاجي بتغيير: ٦٤٧/١] وما يستوي إلخ: شبه الكافر بالأعمى، والمؤمن بالبصير والباطل بالظلمة، والحق بالنور والثواب بالظل والعقاب بالحرور، والعالم بالحي والجاهل بالميت. [عبد الحكيم: ٢١٥]

الحرور: الريح الحارة وهي بالليل كالسموم بالنهار. وقول: يصف العقاب، وهو مخصوص بأنه لا يأكل قلب الطير. وطبا ويابسا: حالان رطبا بعضها ويابسا بعضها. العنّاب: وقد شبه القلب بالرطب العناب، واليابس بالحــشف البالي وهو رديء التمر. في الأول إلخ: وجه الشبه في الأول الوقوع في حيرة ودهشة، وفي الثاني التسبب لحــصول المراد، وفي الثالث كونه خيرا لمباشر الفعل، وفي الرابع الفناء بسرعة. [خفاجي: ١/ ٥٠/١]

وإيماهم إلخ: أي من غير أن يطلب لكل واحد من الظلمات والرعد والبرق مشبها، بل شبه الإيمان المكيف بتلك الكيفية بالصيب المكيف، وكذا الحال في تشبيه تحيرهم لأجل الشدة، والجهل بحالهم بألهم كلما صادفوا من السبرق اغتنموها إلخ، يعني شبه تحيرهم المعقول بتحيرهم المحسوس من غير أن يطلب للمعة السبرق وخفيت، وتوقفهم وحركتهم مشبهات. [عبد الحكيم: ٢١٦]

ورعد وبرق من حيث إنه وإن كان نافعاً في نفسه، لكنه لما وجد في هذه الصورة عاد نفعه ضراً، ونفاقهم حذراً عن نكايات المؤمنين، وما يطرقون به من سواهم من الكفرة بجعل الأصابع في الآذان من الصواعق حذر الموت من حيث إنه لا يرد من قدر الله تعالى شيئا، ولا يخلص مما يريد بهم من المضار، وتحيرهم لشدة الأمر وجهلهم بما يأتون، ويذرون بأنهم كلما صادفوا من البرق خفقة انتهزوها فرصة مع خوف أن تخطف أبصارهم، فخطوا خطاً يسيرة، ثم إذا خفى وفتر لمعانَّهُ بقوا متقيدين لا حراك لهم. وقيل: شبه الإيمان والقرآن، وسائر ما أوتي الإنسان من المعاون التي هي سبب الأبدية بالصِّيبِ الذي به حياة الأرض، وما ارتكبت بها من الشبه المبطلة، واعترضت دونها من الاعتراضات المشكلة بالظلمات، و ما فيها من الوعد والوعيد بالرعد، وما فيها من الآيات الباهرة بالبرق، وتصامهم عما يسمعون من الوعيد بحال من يهوله الرعد فيخاف صواعقه، فيسد أذنه عنها مع أنه لا خلاص لهم منها، وهو معني قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ ﴾ واهتزازهم لما يلمع لهم من رشد يدركونه، أو رفد يطح إليه ﺎرهم بمشيهم في مطرح ضوء البرق كلما أضاء لهم، وتحيرهم وتوقفهم في الأمر حين تعرض لهم شبهة، أو تعن لهم مصيبة بتوقفهم إذا أظلم عليهم. ونبه بقوله تعالى:

بما يأتون: معناه ألهم لا يدرون كيف يأتون، وكيف يتركون ما تركوا مع الحرص على الشيء. (محمود) فوصة: حال أو مفعول ثاني بتضمين معنى الاتخاذ، أي اتخذوا وقت الخفقة فرصة. بالظلمات: في أن كلاً منهما سبب الحيرة لأصحابه. بالرعد: فإن في الرعد طمع الغيث وخوف الصاعقة، فباعتبار الأول تشبه الوعد به وباعتبار الثاني الوعيد. [عبد الحكيم: ٢١٦] ونبه الخ: أي نبه الله المؤمنين أو نبه كل من يتنبه، والمعنى: أن هذه الجملة يدل على أن أصحاب الصيب قد حصلت لهم جميع ما يقتضي زوال سمعهم وأبصارهم، إلا أنه تعالى لم يذهب بها بلطفه وكرمه، ففيه تنبيه على أن المنافقين قد حصلت فيهم جميع ما يقتضي زوال قواهم، وهو صرفهم إياها في غير ما علقت لأحلها، فلو شاء الله لأذهبها. [عبد الحكيم بتغيير: ٢١٦]

وَوَلُوْ شَاءَ اللهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ على أنه تعالى جعل لهم السمع والأبصار؛ ليتوسلوا بها إلى الهدى والفلاح، ثم إلهم صرفوها إلى الحظوظ العاجلة وسدوها عن الفوائد الآجلة، ولو شاء الله لجعلهم بالحالة التي يجعلونها؛ فإنه على ما يشاء قدير. يَنَا لَيُناسُ ٱعْبُدُواْ رَبِّكُمُ لما عدد فرق المكلفين وذكر خواصهم ومصارف أمورهم، أقبل عليهم بالخطاب على سبيل الالتفات؛ هَزّاً للسامع وتنشيطاً له واهتماماً بأمر العبادة وتفخيماً لشأنها وجبراً لكلفة العبادة بلذة المخاطبة.

بالحالة الخ: المراد بها الصمم والبكم والعمى، وضمير "يجعلونها" للأسماع والأبصار، وضمير "جعلهم" مفعول أول، و"بالحالة" مفعول ثان، أي ملتبسين بها. [حفاجي: ١٥٣/١] لما عدد الخ: أي المؤمنين والكفار المجاهرين والمنافقين، وذكر خواصهم أي الأوصاف التي بها امتاز بعضها عن بعض وهو في الأولى قوله: ﴿وَالَّذِينَ مُعْمُونَ ﴾ (البقرة: ٤)، وفي الثالثة: ﴿يُحَادِعُونَ الله ﴾ (البقرة: ٩) وفي الثالثة: ﴿يُحَادِعُونَ الله ﴾ (البقرة: ٩) وفي الثالثة: ﴿يُحَادِعُونَ الله ﴾ (البقرة: ٧) وفي الثالثة: ﴿وَلَمُ مُرْضَ ﴾ (البقرة: ٧) وفي الثالثة: ﴿ وَلَمُ مُرْضَ ﴾ (البقرة: ١٠) إلى قوله: ﴿عَذَاتَ أَلِيمٌ بِما كَانُوا يَكُذُبُونَ ﴾ (البقرة: ١٠) هذا ما يرجع البه أحكيم: ١٠) إلى قوله: ﴿عَذَاتَ أَلِيمٌ بِما كَانُوا يَكُذُبُونَ ﴾ (البقرة: ١٠) هذا ما يرقب مَسْن الانتظام. [عبد الحكيم: ١٠)

وذكر: أي محرومين عن الحواس حقيقة في الآخرة. الالتفات إلى: وهو الانتقال من إحدى الطرق الثلاث إلى آخر، أو الإتيان بأحدها في مقام يقتضى خلافه. هزا للسامع: [بيان للنكتة العامة للالتفات.(ف)] إن أريد مطلق الهز الذي هو لازم لتغير الأسلوب وتفنن الكلام، كان إشارة إلى النكتة العامة، وإن أريد الهز الذي حصل من خطاب الباري عز وجل حيث خاطبه بلا واسطة، كان إشارة إلى النكتة الخاصة، ولا يلزم من الهز والتنشيط حصول الاهتزاز والنشاط؛ لأن اللازم في طريق البلاغة إفادة المتكلم ما يقتضيه سواء حصل أو لم يحصل، وإنما لم يقل: هزا لهم؛ إشارة إلى أن النكتة عامة بالقياس إلى كل من يسمع هذا الخطاب وإن لم يوجد وقت الخطاب، وأصل معنى الهز: التحريك بحركات متوالية، ثم كني به عن إدخال المسرة. [خفاجي ملخصا: ٢/٤]

اهتمامًا إلخ: [بيان للنكتة الخاصة بهذا المقام] لأن الملك العظيم إذا أقبل على عبيده في شأن، وأمر بنفسه دل على اهتمام ذلك وعظمته. جبرا لكلفة العبادة: لما كان في هذه الآيات أمر وتكليف، ففيه كلفة ومشقة، فلا بد من راحة تقابل هذا الكلفة، وتلك الراحة هي: أن يرفع ملك الملوك الواسطة من البين، ويخاطبهم بذاته، كما أن العبد إذا ألزم تكليفا شاقا فلو شاقه المولى وقال: أريد منك أن تفعل كذا، فإنه يصير ذلك المشاق لذيذا =

و"يا" حرف وضع لنداء البعيد، وقد ينادى به القريب؛ تنزيلاً له منزلة البعيد، إما لعظمته كقول الداعي: "يا رب"، و"يا الله"، وهو أقرب إليه من حبل الوريد، أو لغفلته وسوء فهمه، أو للاعتناء بالمدعو له وزيادة الحث عليه، وهو مع المنادى جملة مفيدة؛ لأنه نائب مناب فعل. و "أيُّ" جعل وصلة إلى نداء المعرف باللام؛ فإن المنوي عنه فعل معالى المعرف المعرف بين حرفي التعريف، فإهما كمثلين،

= لأحل ذلك الخطاب، وهذا بالنسبة إلى المؤمنين ظاهر، فإما أن يخصوا لعدم الاعتداد بغيرهم، أو يقال: يكفي للنكتة الوجود في البعض، [قال عصام الدين: ههنا ما أوضح منه حيث قال: وإما بالنسبة إلى من هو مغمور في العصيان، فمعرفته بأنه تحت حكم حاكم يتوب عليهم باللطف والرحمة، ولا يخرجهم عن ساحة الهداية، ولا يترك أمرهم، ولا بأس عنه لأحد بكثرة الذنوب. (عص)] أو أنه بالنسبة لغيرهم أيضا لتيقظهم؛ لأنحم تحت حكم حاكم كريم، لم يطردهم عن ساحة الهداية، فتأمل. [خفاجي ملخصا: ٤/٢]

لعظمته: فينزل البعد الرتبي منزلة البعد المكاني، فيناديه بلفظ البعيد كقول الداعي: "يا رب" وهو يعتقد أنه أقرب إليه من حبل الوريد، ولذا يتضرع إليه. [عبد الحكيم: ٢١٨] أو للاعتناء إلخ: يعني إذا نودي القريب الفاطن فذلك للتأكيد المؤذن بأن الخطاب الذي يتلوه يعتني به جدا، فليهتم بشأنه وليبذل سعيه في تحصيله. [عبد الحكيم: ٢١٨] مع المنادى: حين اقترانه مع المنادى. (ع) مناب فعل إلخ: وهو لازم الإضمار، وليس المراد الإخبار بأن المتكلم ينادي؛ لأن الفعل مقصود به إنشاء، ولذا قال الرضي: تقديره بلفظ الماضي كــ "دعوت" و"ناديت" أولى؛ لأنه الأغلب في الإنشاء؛ ولكونه إنشاء النداء سقط ما قيل: من أنه لو كان ذلك الفعل كــ "دعوت" مقدرا تم المعني بدون المنادى؛ لأنه فضلة، وقيل في الجواب عنه: إنه قد يعرض للجملة ما يصيرها غير مستقلة كالجمل الشرطية. [حفاجي بتغيير: ٢/٥] بين حوفي التعريف: قال الرضي: فيه نظر؛ لأن اجتماع حرفين في أحدهما من الفائدة ما في الآخر مع بين حوفي التعريف مع حصول الاستغناء ويقوله: "ولقد" ولعدهما؛ فإن "يا" كاف في إفادة التعريف والخطاب، ولا نسلم حصول الاستغناء في قوله: "ولقد" بأحدهما؛ فإن "يا" كاف في إفادة التعريف والخطاب، ولا نسلم حصول الاستغناء في قوله: "ولقد" بأحدهما؛ لأن التأكيد أيضا مطلوب. [عبد الحكيم: ٢١٨]

فإهما كمثلين إلخ: أي في التعريف فيكون دخولهما على اسم كتوارد العاملين على معمول واحد وهو ممتنع. قبل: وإنما قال: كمثلين؛ لأن "يا" ليست موضوعة للتعريف كـــ"أل"، ولذا لا يتعرف المنادى في قول الأعمى "يا رحلا، خذ بيدي" و لم يبين أن تعريفه بماذا، وقد ذهب ابن مالك إلى أنه بالقصد والإقبال عليه، وذهب ابن حاجب إلى أنه بـــ"أل" مقدرة، فأصل "يا رجل": يا أيها الرجل. [خفاجي ملخصا: ٢/٥-٦]

وأعطي حكم المنادى وأجري عليه المقصود بالنداء وصفاً موضحاً له، والتزم رفعه وهو المعرف بالام وهو المعرف بالام المقصود، وأقحمت بينهما هاء التنبيه تأكيداً وتعويضاً عما يستحقه، أي من المضاف إليه، وإنما كثر النداء على هذه الطريقة في القرآن لاستقلاله بأوجه من التأكيد، وكل ما نادى الله له عباده من حيث إلها أمور عظام من حقها أن يتفطنوا لها ويقبلوا بقلوهم عليها، وأكثرهم عنها غافلون، حقيق بأن ينادي له بالآكد الأبلغ، والجموع وأسماؤها المحلاة باللام للعموم حيث لا عهد، وتدل عليه صحة الاستثناء منها، والتوكيد عما يفيد العموم، كقوله تعالى: ﴿فَسَحَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ واستدلال والتوكيد عما يفيد العموم، كقوله تعالى: ﴿فَسَحَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ واستدلال الصحابة بعمومها شائعاً ذائعاً.

والتزم رفعه الخ: مع حواز الوجهين في تابع المفرد إشعارا بأنه المقصود، وهذا عند غير الأخفش، فإن "أي" عندهم اسم نكرة في النداء وذو اللام صفة لها، والأخفش قائل بأن "أي" موصولة حذف صدر صلتها، فليس عنده نعتا، بل خبر مبتدأ مقدر. (ملخص) التنبيه: فإن النداء أيضا تنبيه. (خسرو) وتعويضا إلخ: وفي ادعاء التعويض نظر؛ لأن هذه لم تستعمل مضافة أصلا، والإضافة إنما سمعت في غيرها إلا أنها لما كانت في واد واحد أحرى عليها حكمها، فتأمل. [خفاجي: ٦/٢]

بأوجه إلخ: وهي تكرار الذكر والإيضاح بعد الإبجام، واختيار لفظ البعيد وتأكيد معناه بحرف التنبيه. (خسرو) وكل ما: جملة حالية يتم بما التعليل.(عص) إنها أمور: أي من أوامره ونواهيه وعظاته وزواحره ووعده ووعيده، واقتصاص الأخبار عن الأمم الدارجة عليهم، وغير ذلك. (كشاف)

والجموع إلخ: الجمع ما دل على أكثر من اثنين، واسم الجمع مثله إلا أنه اشترط فيه أن يكون على صيغة تغلب في المفردات سواء كان له واحد أم لا، والناس من الثاني، والمحلاة باللام للعموم إذا تعذر العهد الخارجي؛ لأنه حيث لا عهد لا ترجيح لبعض أفراده على بعض، فيتناول الجميع، وهذا في الجموع أقرب وأقوى.

ثم استدل على العموم بصحة الاستثناء، فإنه استفاض في العام حتى جعل معيارا له، وقد قيل على قولهم: إن العلم الاستثناء يدل على العموم، إن صحة الاستثناء موقوفة على العموم أيضا فيلزم الدور، وأجيب بأن العلم بالعموم يثبت بوقوع الاستثناء في كلامهم، ووقوعه يدل على وجود العموم لا على العلم به فلا دور. [خفاجي ملخصا: ٧/٢]

فالناس يعم الموجودين وقت النزول لفظاً ومن سيوجد معنى لما تواتر من دينه على أن مقتضى خطابه وأحكامه شامل للقبيلتين ثابت إلى قيام الساعة إلا ما خصه الدليل، من الصيو والمحدود والمحدود والمحدود والمحدود أن كل شيء نزل فيه "يًا أيُّها الناس" فمكي و"يًا أيُّها الناس فمكي و"يًا أيُّها الذين آمنوا" فمدني. إن صح رفعه فلا يوجب تخصيصه بالكفار ولا أمرهم بالعبادة،

فالناس الخ: قد تقرر في أصول الشافعية: أن "يا" وضع لخطاب المشافهة، ونحو: "يا أيها الناس" ليس خطابا لمن بعدهم، وإنما يثبت حكمهم بدليل آخر من نص أو قياس أو إجماع. قال العضد: وإنكاره مكابرة وإذا امتنع خطاب الصبي والمجنون مع وجودهم لقصورهم، فالمعدوم أحدر. وقالت الحنابلة: بل هو عام لمن بعدهم، ولو لم يكن الرسول والمحنوب من المنابرة من الدين الحمدي، وقول العضد في: إن إنكاره مكابرة حق لوكان الخطاب للمعدومين خاصة، أما إذا كان للموجودين والمعدومين على طريق التغليب فلا، ومثله فصيح شائع.

هذا بعينه ما اختاره المصنف على، وأشار إليه بقوله: "لما تواتر إلخ"، وإليه ذهب كثير من الشافعية، فمن أرجع كلام المصنف إلى ما ذهب إليه "العضد" قال في شرحه: إنه يريد أن الناس يعم من سيوجد بعد وقت النزول لا لفظا، بل لما تواتر من دينه لما تقرر من أن خطاب المشافهة إنما يثبت لمن بعد الموجودين بدليل آخر، أقول: والعجب أنه مع تخصيصه بالموجودين جعله عاما هذا، وليعلم أن خطابه تعالى بكلامه لعباده أزلي قائم بذاته، والنظم القرآني بإزائه، وخطاب المعدوم أزلاً، وتكليفه مقرر عند الأشاعرة، والظاهر أنه حقيقة وإلا لم يكن جميع ما في القرآن من الخطاب إلا مجازا، ولا يخفي بعده، فتأمل. ويمكن أن يوجه الآية بتقدير: "قولوا" والمأمور الرسل – صلوات الله عليهم – ونوّاهم من أئمة الدين في تبليغ الأمة إذا وحدوا، وعلى هذا فلا بحتاج إلى التحوز أصلا.

معنى لما تواتر: أي بدلالة دليل آخر من إجماع أو قياس أو نص، وأما بحرد الصيغة فلا يتناوله، هذا بناء على أصولهم أي الشافعية: أن ما وضع لخطاب المشافهة نحو: "يآيها الناس" ليس خطابًا لمن بعدهم خلافًا للحنابلة. (ع) إن صحّ رفعه: ومن وجوه التردد في صحة الرفع أنه مخالف لما ثبت من أن سورة البقرة مدنية.

فلا يوجب إلخ: [ورد قوله: "فلا يوجب تخصيصه بالكفار"؛ لأنه يدل على أن ما رواه عن علقمة: هو أنه مكي يمعنى أنه خطاب إلى مشركي مكة، ولا يخفى أنه بعيد عن المكي جدا، فلا يلتفت إليه. (عص)] فإن أهل مكة ليسوا كلهم كافرين، ولو سلم ذلك فاختصاص مورد التنزيل لا يقتضي اختصاص اللفظ، وإلا لزم أن يختص بكفار مكة فقط. [عبد الحكيم: ٢٢٠] ولا أمرهم: مرفوع عطف على قوله: "وما روي" بحذف الخبر أي ولا أمرهم بالعبادة يوجب تخصيصه بالكفار؛ بناء على أن المؤمنين عابدون، فكيف أمروا بما هم ملتبسون؟.

فإن المأمور به هو المشترك بين بدء العبادة والزيادة فيها والمواظبة عليها، فالمطلوب عليه المنادة عليها، فالمطلوب من الكفار هو الشروع فيها بعد الإتيان بما يجب تقديمه من المعرفة والإقرار بالصانع، فإن من لوازم وجوب الشيء وجوب ما لا يتم إلا به، وكما أن الحدث لا يمنع.....

فإن المأمور به إلج: إشارة إلى أن "اعبدوا" أمر موضوع للأمر بالعبادة مطلقا، فهو شامل لإيجاد أصلها والزيادة والثبات، كشمول رحل لأفراده وليس موضوعا لأصلها فقط، حتى يلزم من تناوله لغيره الجمع بين الحقيقة والجاز، ولا موضوعا لكل منها استقلالا حتى يلزم استعمال المشترك في معانيه، ويتكلف دفعه بما لا وجه له. [خفاجي بتغيير: ١٠/٢] فالمطلوب إلج: حواب لما يقال: إنه لا يصح توجيه الخطاب إلى الفرق الثلاث ولا إلى الكفار فقط؛ لأن المتبادر من العبادة أعمال الجوارح الظاهرة، ولا يؤمر كها المؤمنون العابدون؛ لما فيه من تحصيل الحاصل، ولا الكفار؛ لا متناع العبادة منهم بسبب فقد شرطها، وهو الإيمان، فيلزم التكليف بالمحال.

وحاصل الحواب: أن المطلوب من المؤمنين ليس إيقاع أصل العبادة، بل ازديادها وتباقما، وليس ذلك حاصلا فلا إشكال، والمطلوب من الكفار أصل العبادة على ألهم أمروا أن يأتوا بها بعد تحصيل شرائطها؛ فإن الأمر بالشيء أمر بما لم يتم إلا به، ولا استحالة في هذا، بل الاستحالة إيقاعها مع انتفاء شرطها. لا يقال: إن الإيمان أصل العبادة كلها، فلو وجب بوجوهما انقلب الأصل تبعا؛ لأنا نقول: إن الإصالة بحسب الصحة لا تنافي التبعية في الوجوب على أن هذا واحب أيضا استقلالا بدلائل أخر، والجمع بينهما آكد في إيجابه. [خفاجي بتغيير: ١٠/٢]

الإتيان إلى: مبنى على أن المراد بالعبادة: الفروع. وكما أن الحدث إلى: هذا إشارة إلى ما فصل في الأصول في تكليف الكفار بالفروع وعدمه، وليس مبنيا على أن حصول الشرط الشرعي شرط للتكليف حتى لا يجوز التكليف بالصلاة حال الحدث، بل على أنه لا يجوز التكليف بما شرط في صحة الإيمان حال عدم الإيمان، لا لعموم كونه شرطا؛ بل لأنه أعظم العبادات ورأس الطاعات، فلا يجعل شرطا تابعا في التكليف لما هو دونه، هذا ما ذهب إليه مشايخ سمرقند، ومن سواهم متفقون على تكليفهم، وإنما اختلفوا في أنه في حق الأداء والاعتقاد، كما هو مذهب العراقيين والشافعية، أو في حق الاعتقاد فقط، كما ذهب إليه البحاريون، ولم ينص أبو حنيفة هي وأصحابه على شيء فيها، لكن في كلام محمد عليه ما يدل عليها، فهم يعذبون بترك اعتقاد الفرائض، كما يعذبون بترك الإيمان بلا خلاف، وأيضا هم مخاطبون بالمشروع من العقوبات والمعاملات بالاتفاق بيننا وبينهم.

وأما ما ذهب إليه الإمام الشافعي على: أن الكفار مخاطبون في وجوب الأداء، ليس معناه: أنه يصح أداؤها منهم في حالة الكفر، ولا أنه يجب قضاؤها بعد الإسلام، فثمرة الخلاف ليس إلا ألهم يعذبون عنده في الآخرة بترك فعل الصلاة، كما يعذبون بترك اعتقادها، وظاهر قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَمْ نَكُ مِنْ الْمُصَلَّينَ ﴾ (المدثر:٤٣) حجة للشافعي، وإذا ضممنا قوله تعالى: ﴿وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ ﴾ (المدثر:٤٤) علمنا أنه ليس فيه حجة له؛ لأن الإطعام مندوب، وترك المندوب لا يكون سببا لدحول النار، ولا يجوز أن نقول: إن الإطعام هو الزكاة؛ لأن الآية مكية،

وجوب الصلاة، فالكفر لا يمنع وجوب العبادة، بل يجب رفعه والاشتغال بها عقيبه، ومن المؤمنين ازديادهم وثباهم عليها، وإنما قال: "رَبُّكُمْ" تنبيهاً على أن الموجب للعبادة هو التربية. آلَّذِي خَلَقَكُمْ صفة جَرَتْ عليه للتعظيم والتعليل، ويحتمل التقييد والتوضيح إن خص الخطاب بالمشركين، وأريد بالرَّب أعم من الرب الحقيقي والآلهة التي يسمونها أرباباً. والخلق: إيجاد الشيء على تقدير واستواء، وأصله: التقدير، يقال: خلق النعل إذا قدرها وسواها بالمقياس. وَالَّذِينَ مِن قَبِّلُكُمْ متناول كل ما يتقدم الإنسان بالذات أو الزمان، منصوب معطوف على الضمير المنصوب في: "خَلَقَكُمْ". والجملة أُخرجَتْ مُحْرَجُ المقرر عندهم، إما لاعترافهم به، كما قال الله تعالى:

⁼ والزكاة إنما فرضت في المدينة، فليس سبب سلوكهم في النار إلا كونهم كافرين، وبينوا كفرهم بذكر لوازمه وأماراته، والمعنى: أنه لم يكن فينا علامات المؤمنين من الصلاة والإطعام، بل كان فينا علامات الكفار من الخوض والتكذيب، والتفصيل يطلب في محله، ولعلك علمت مما ذكر أن في قول المصنف على: "كما أن الحدث إلخ" تسامحا، فتأمل. (ملحص)

الموجب إلخ: لأن ترتيب الحكم على الوصف يشعر بعليته، قال الطيبي هـ : فرق بين قوله: "اعبدوا الله" وقوله: "اعبدوا الله" عبادته "اعبدوا ربكم"؛ لأن في الثاني إيجاب العبادة بواسطة رؤية النعم التي بها تربيتهم وقوامهم، وفي "اعبدوا الله" عبادته بمراعاة ذاته – عز وجل– من غير واسطة، فحيث ذكر الناس ذكر الرب، وحيث ذكر الإيمان ذكر الله. [خفاجي بتغيير: ١١/٢] للتعظيم إلخ: أي إذا كان الخطاب في "ربكم" شاملا للفرق الثلاث، فقوله: "الذي خلقكم" صفة مادحة وتعليل للعبادة؛ بناء على أن تعليق الحكم بالوصف مشعر بالعلية. [عبد الحكيم: ٢٢١] والتعليل: وجه جعلها مادحة إن عم الخطاب: أن الرب المشترك بين الجميع متعين قبل ذكر قوله: "الذي خلقكم" لا يحتمل غير الموصوف به، بخلاف ما إذا خص بالكفار؛ فإن رهم يحتمل عندهم غير الخالق. (عص)

أعم من الرب: لما تعورف بينهم إطلاق الرب على غيره. على تقديو: أي مشتملا على تعيين قدر كان ذلك التعيين قبل الإيجاد ومشتملا على استواء إيجاد الموجد المعين في القدر. (عص) وأصله: أي معناه الأصلي بحسب اللغة. (حسرو) والجملة أخرجت إلخ: أي أوردت على طريق الأمر المعلوم المقرر عندهم أعني بطريق الوصف، فإنه يستدعي علم المخاطب، إما لاعترافهم بكونه خالقا لهم، فيكون جاريا على مقتضى الظاهر، وإما لتنزيله منزلة المقرر، فيكون إحراجا على حلاف مقتضى الظاهر. [عبد الحكيم: ٢٢١]

﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ حَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللهُ ﴾ ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللهُ ﴾ ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللهُ ﴾ أو لتمكنهم من العلم به بأدن نظر، وقرئ: "مَن قَبْلِكُمْ" على إقحام الرم: ٣٨) الموصول الثاني بين الأول وصلته تأكيداً، كما أقحم "جرير" في قوله:

يا تيم تيمَ عديٌّ لا أبا لَكمُا

"تيماً" الثاني بين الأول وما أضيف إليه. لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿ حَالَ مَن الضميرِ فِي العَبْدُوا"، كأنه قال: اعبدوا ربكم راجين أن تنخرطوا في سلك المتقين الفائزين بالهدى والفلاح، المستوجبين لجوار الله تعالى،...........

على إقحام إلخ: لما كان هذه القراءة مشكلة؛ لأن فيها موصولين، والصلة واحدة، وجهها بأن الثاني مقحم، والتأكيد كما يكون بإعادة اللفظ يكون بإعادة المرادف استبشاعا لتكراره، كما في "إن زيداً لقائم"، و"ليس كمثله" على وجه، ولما كان هذا مستبعدا أيده بقول الشاعر. [عبد الحكيم: ٢٢٢] كما أقحم: وفي تشبيه هذا الإقحام جرير أيضا تقوية التشبيه؛ لأن إقحامه أيضا ليس على قياس كلام العرب؛ لأنه لا يصح الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف. (عص)

لعلكم: اعلم أن وضع "لعل" لمتوقع محبوب، وهو الترجي، أو مكروه، وهو الإشفاق، والتوقع على الوجهين: قد يكون من المتكلم، وقد يكون من المتحاطب، وقد يكون من غيرهما كما يشهد به موارد الاستعمال، وقد ورد "لعل" في القرآن للإطماع أيضا أي للإيقاع في الطمع. (عص) حال من الضمير: وفيه: أنه لا معنى لتقييد العبادة برجاء التقوى؛ لأن الرجاء ينافي الحصول، بل المناسب تقييده بنفس التقوى، فيكون بمعنى الأمر بالتقوى أو برجاء ثواب التقوى، ودفع بأنه ليس تقييدا للعبادة برجاء التقوى ليكون منافياً لحصول التقوى حال العبادة، بل تقييد العبادة برجاء التقوى على ما يفيد قوله: "يتقون" على صيغة المضارع، ورجاء استمرار التقوى يفيد حصول التقوى بأبلغ وجه، وفائدة التقييد برجاء الاستمرار ما ذكره من التحذير عن الاغترار. (عص)

راجين إلخ: يريد أن "لعل" على حقيقتها، والمراد: رجاء المخاطبين، وجعله حالا من فاعل "اعبدوا" بتأويله بـــ"راحين"؛ لأنه إنشاء، ومثله لا يقع حالا بغير تأويل، والحال قيد لعاملها وهو الأمر. فإن قلنا: إنه أعم من الوجوب فلا إشكال، وإن قلنا: إن الأصل في الأمر الوجوب، فيقتضي وجوب الرجاء المقيد به، وليس بواجب. قيل: إنه يقتضي وجوب المقيد دون قيده، وفيه كلام في الأصول؛ ولهذا جعل ما اختاره المصنف هي مرجوحاً. (ملحص) الفائزين إلخ: دفع لما يتوهم أن اللائق بالبلاغة أن يجعل غاية عبادهم ما هو لذة لهم، أعني الثواب لا ما يشق عليهم وهو التقوى، ووجه الدفع: ألهم قد علموا سابقا حال المتقين ومراتبهم فبذلك يصح ترغيبهم. (خ بتغيير)

نبه به على أن التقوى منتهى درجات السالكين، وهو التبرؤ من كل شيء سوى الله إلى الله تعالى، وأن العابد ينبغي أن لا يغتر بعبادته، ويكون ذا حوف ورجاء، كما قال الله تعالى: ﴿ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ حَوْفاً وَطَمَعاً ﴾ ﴿ وَيَرْجُونَ رَحْمَتُهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ ﴾ قال الله تعالى: ﴿ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ حَوْفاً وَطَمَعاً ﴾ ﴿ وَيَرْجُونَ رَحْمَتُهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ ﴾ أو من مفعول " حَلَقَكُمْ "، والمعطوف عليه على معنى: أنه حلقكم ومن قبلكم في صورة من يرجى منه التقوى؛ لترجح أمره باجتماع أسبابه، وكثرة الدواعي إليه، وغلب المخاطبين على الغائبين في اللفظ، والمعنى على إرادتهم جميعاً، وقيل: تعليل للخلق في توله: تعليم تنون في اللفظ، والمعنى على إرادتهم جميعاً، وقيل: تعليل للخلق في توله: تعليم تنون أي خلف المنابل ا

وهو ضعيف إلخ: استشكل بأنه مناف لتفسيرهم به في آيات كثيرة ولتصريح النحاة واستشهادهم عليه بكلام فصحاء العرب، في "الكشاف": لعل جاءت للإطماع في القرآن، والكريم الرحيم إذا أطمع حرى إطماعه مجرى وعده المختوم وفاؤه، وهو معنى ما قيل: من أنها بمعنى "كي"؛ فإنها لا تكون بمعنى "كي" حقيقة. [خفاجي ملحصا: ٢٢/٢]

نبه إلى العابد إلى الفظ، بل من إيمائه، لكن التعبير بالترجي في حق الجميع يؤمي إلى ألها رتبة عظيمة، وقوله: "وإن العابد إلى هذا نظرا إلى ظاهر الترجي؛ فإنه يستعمل فيما يحتمل الوقوع وعدمه، فكل متزج خائف بما يؤدي إلى سخطه تعالى. [خفاجي بتغيير: ١٦/٢] في صورة إلى يعني إذا جعل "لعل" مفعول "خلقكم" لا يمكن حملها على حقيقتها، لا بالنظر إلى المتكلم؛ لأن الترجي والإشفاق لا يحصلان إلا عند الجهل، وذلك محال على الله تعالى، ولا بالنظر إلى المخاطبين؛ لأن الله تعالى لما خلقه لم يكونوا بحيث يتصور الرجاء منهم، فالمعنى: أنه تعالى فعل بالمكلفين ما لو فعله غيره لاقتضى رجاء حصول المقصود؛ لأنه تعالى لما أعطاهم القدرة على الخير والشر، وخلق لهم العقول المقصود.

فالمراد من لفظة "لعل": فعل ما لو فعل غيره لكان موجبا للرجاء، أو يشبه طلب التقوى منهم بعد اجتماع أسبابه ودواعيه بالترجي، ووجه الشبه أن متعلق كل واحد منهما مخير بين الفعل وتركه مع الرجحان للفعل، فيكون استعارة تبعية. [خفاجي ملخصا: ١٩/٢] كما قال إلخ: جواب لما يقال: كيف يصح جعلها بمعنى "كي" وأفعاله تعالى على المشهور لا تعلل بالأغراض؟ والحق أن الخلاف لفظي، فإن فسرت العلة والغرض بما يتوقف عليه، ويستكمل به الفاعل، امتنع ذلك في حقه تعالى، وإن فسرت بالحكمة والثمرة المرتبة على الفعل فلا شبهة في وقوعها، فأفعاله تعالى معللة بمصالح العباد عندنا مع أنه لا يجب عليه الأصلح. [خفاجي بتغيير: ٢١/٢]

إذ لم يثبت في اللغة مثله. والآية تدل على أن الطريق إلى معرفة الله تعالى والعلم بوحدانيت واستحقاقه للعبادة النظر في صنعه والاستدلال بأفعاله، وأن العبد لا يستحق بعبادة عليه ثواباً؛ فإلها لما وحبت عليه؛ شكراً لما عدده عليه من النعم السابقة، فهو كأجير أخذ الأجر قبل العمل. ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرُاشًا صفة ثانية، أو مدح منصوب، أو مرفوع أو مبتدأ خبره "فلا تجعلوا"، و"جعل" من الأفعال العامة يجيء على ثلاثة أوجه: بمعنى صار وطفق، فلا يتعدى كقوله:

إذ لم يشبت: أي مستعمل بمعنى الغاية مجازاً. والآية إلخ: ولعل وجه الدلالة أن المقام يقتضي معرفة الله؛ لأن من لم يعرف الله كيف يعبده؟ ويقتضي العلم بوحدانيته؛ لأن من لم يوحد الله يكون مشركا، ولا اجتماع للشرك مع العبادة، ويقتضي العلم باستحقاقه للعبادة؟ لأن الأمر للوجوب، ومن لم يعلم الاستحقاق كيف يوجب على نفسه العبادة؟ فذكره تعالى في هذا المقام ربكم الذي حلقكم إلخ يدل على أن تعلق التربية والخلق بكم ويمن قبلكم مبين لما اقتضاه المقام، وهذا هو النظر في صنعه والاستدلال بأفعاله. أما قولنا: إن المقام يقتضي ذلك؛ لأن قوله تعالى: "يا أيها الناس" عام شامل للمؤمنين والكافرين والمنافقين وأمره تعالى: اعبدوا متناول لهم جميعا، فمنهم من لم يعرف الله، ومنهم من لم يوحد الله، ومنهم من لم يعلم استحقاق العبادة لله، فلما نبه -سبحانه وتعالى- بأن الموجب للعبادة هو التربية، وذكر خلقكم وخلق من قبلكم إلخ بعد الخطاب العام علم أن ما ذكر رافع لما يمنعهم من العبادة، والمذكور هو النظر في صنعه والاستدلال بأفعاله. [بحفاجي ملحصا: ٢٢/٢] وأن العبد إلخ: ويمكن أن يقال: إنه لما حلقهم الله تعالى كان كلهم عبيدا ومملوكا لله، والملوك لا يستحق الأجرة عليه، فإن أعضاءنا مملوكة الله، وأفعالنا مخلوقة له، فليس لنا ملك حتى نستحق بصرفه الأجرة والثواب، فالثواب لا يحصل إلا بفضل الله، والله ذو الفضل العظيم. (ملخص) خبره إلج: أورد عليه أن صلته ماضية، فلا يشبه الشرط حتى تزاد الفاء في خبره، وأنه لا رابطة فيه، وأن الإنشاء لا يكون خبرا في الأكثر، وأحيب: بأن الفاء قد تدخل في حبر الموصولة بالماضي كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَلَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عُدَابُ الْحَرِيقَ﴾ (البروج: ١٠)، وأن الاسم الظاهر وهو "الله" يقوم مقام الضمير عند الأخفش، وأن الإنشاء يقع خبرا بالتأويل المشهور، وكل مصحح لا مرجح؛ ولذا أخر المصنف عله. [خفاجي ملخصا: ٢٣/٢] من الأفعال إلخ: وهو ما لا يخلو عنه فعل قال الراغب: جعل لفظ عام في الأفعال كلها؛ لأنه أعم من فعل وصنع وسائر أخواتما، ولها خمسة أوجه: فتكون بمعنى طفق فلا تتعدى، وبمعنى أوجد، فيتعدى إلى الواحد، ولإيجاد شيء عن شيء وتكوينه عنه، وتصيير شيء على حالة دون حالة، وللحكم بشيء على شيء حقا أو

باطلا، وقد لا تكون مدخول "صار" جملة. [خفاجي ملخصا: ٢٤/٢]

فَقَدْ جعلت قلُوص بني سُهيل من الأكوارِ مرتعُها قريبُ وبمعنى أوجد فيتعدى إلى مفعول واحد كقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالتُّورَ ﴾ وبمعنى اوجد فيتعدى إلى مفعولين كقوله تعالى: ﴿ جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشَا ﴾ والتصيير: عكون بالفعل تارة وبالقول والعقد أخرى، ومعنى "جعلها فراشا": أن جعل بعض جوانبها بارزاً عن الماء مع ما في طبعه من الإحاطة بها، وصيرها متوسطة بين الصلابة واللطافة حتى صارت مهيأة لأن يقعدوا ويناموا عليها كالفراش المبسوط، وذلك لا يستدعي كونها مسطحة؛ لأن كرية شكلها مع عظم حجمها واتساع جرمها لا تأبى الافتراش عليها كالجبل. وَالسَّمَاءَ بِنَاءً قبة مضروبة عليكم، والسماء اسم حنس، يقع على الواحد والمتعدد كالدينار والدرهم، وقيل: جمع سماءة. والبناء مصدر سمي به المبنى بيتاً كان أو قبة أو خباء، ومنه بنى على امرأته؛ لألهم كانوا إذا تزوجوا ضربوا عليها خباءً حديداً. وَأَنْزَلَ مِنَ ٱلسَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِن ٱلشَّمَرَت رِزَقًا لَّكُمْ عطف عليها خباءً حديداً. وَأَنْزَلَ مِنَ ٱلسَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ عِن ٱلشَّمَرَت رِزَقًا لَّكُمْ عطف

على جعل، و**خروج الثمار** بقدرة الله ومشيئته،

فقد جعلت إلى هذا من شعر في "الحماسة" واستشهد به المصنف في أن "جعل" بمعنى "طفق" أو بمعنى "صار"، فالشعر يحتملهما. (س) فترفع الاسم وتنصب الخبر، واسمها هنا "قلوص" المرفوع، إلا أن حبرها جملة اسمية منصوبة وهو معنى قوله: فلا يتعدى، والأصل في حبرها أن يكون مضارعا، لكنه جاء شذوذا على خلافه، والمعنى: صارت الإبل الشابة قريبة المرتع من رحالها لما يحا من الإعياء، والقلوص: الفتية من الإبل أول ما تركب، والأكوار: جمع كور، وهو الرحل، ومرتعها: مرعاها، وقربه لإعيائها لا لكثرة الخصب. [خفاجي بتغيير: ٢٤/٢]

من الأكوار: [الكور: يالان شرّ] متعلق بقريب، أي صار مأكلها ومشربها قريباً من رحله إلى موضع فيه رحله. العقد: أي الاعتقاد نحو: ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلائِكَةَ اللَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاتًا ﴾ (الزخرف: ١٩).

المبسوط: واستدل بهذه الآية على كون الأرض مسطحة. أو قبة إلخ: القبة: ما كان مستديرا، والخباء: كالخيمة من الصوف والوبر دون الشعر. حروج الشمار إلخ: [بيان معنى السببية المستفادة من الباء مع كون الإخراج من فعله تعالى.] أي بروزها وتكوفها بقدرة الله ومشيئته، وفيه إشارة إلى مختار الأشاعرة من أن القدرة والإرادة مجموعين هما اللذان يقتضيان الوجود من غير احتياج إلى صفة التكون التي أثبتها الماتريدية. [خفاحي بتغيير: ٢٦/٢]

جعل الماء إلى: والحاصل: أن الله تعالى هو الخالق لهذه الشمرات عقيب وصول الماء إليها بمجرى العادة، فتكون الباء للسببية العادية، والمراد بالصور: الأشكال، والكيفيات هي: الطعوم والألوان وغيرها، وقصر على الماء والتراب؛ لأن بمما القوام وهما أعظم الأحزاء المادية؛ ولذا قال: ﴿ حَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ﴾ (آل عمران: ٥٥)، ﴿ وَحَعَلْنَا مِنَ النّماءِ كُلُّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ (الأنباء: ٣٠). [خفاجي ملخصا: ٢٧/٢]

بأن أجرى: أشار أولا: إلى أن سببية الماء لإخراج الثمرات عادية جريا على مذهب أهل السنة من إسناد جميع الأشياء إلى الله تعالى من غير مدخلية لشيء آخر، وأشار ثانيا: إلى حمل الباء على السببية الحقيقية جريا على مذهب غيرهم من المعتزلة والحكماء حيث قال: أو أبدع إلخ، ثم في كون القوة القابلة مودعة في التراب محل نظر؛ لأها مودعة في الحب النابت؛ لأنه الذي ينبت ويخرج منه الثمرات، ثم لا يظهر قصر البيان في الصور والكيفيات دون الكميات. (عص)

قوة فاعلة: كما هو مذهب المعتزلة وبعض أهل السنة. ولكن له إلخ: يريد بيان الحكمة في خلق الأشياء على الترتيب والتدريج، والحاصل: أن في التدريج سلب حال وإيجاد حال، وفيه من العبر ما ليس في إيجادها دفعة، قال الإمام: إنه تعالى لو خلقها دفعة من غير هذه الوسائط لحصل العلم الضروري بإسنادها إلى القادر الحكيم، وذلك كالمنافي للتكليف والابتلاء، أما لو خلقها بهذه الوسائط، فحينئذ يفتقر المكلف في إسنادها إلى القادر إلى نظر دقيق وفكر غامض، فيستوجب الثواب، ولهذا قيل: لولا الأسباب لما ارتاب مرتاب. والعبرة: الحالة التي يتوصل بحا من معرفة المشاهد إلى ما ليس بمشاهد. (ملحص) فإن المطر إلخ: فالابتداء حينئذ بالواسطة، وعلى الأول بلا واسطة، وعلى الأول

على ما ذلت إلى كقوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنْ السَّمَاءِ ﴾ (البقرة: ١٩) و﴿أَنْزَلُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءٌ فَسَلَكُهُ يَنَابِيعَ فِي الْأَرْضِ ﴾ (الزمر: ٢١)، وعن خالد بن سعدان قال: "المطر ماء يخرج من تحت العرش، فينزل من سماء إلى سماء حتى يجتمع في سماء الدنيا، فيجتمع في موضع فيجيء السحاب السود، فتدخله فتشربه مثل الأسفنجة، فيسوقها الله حيث يشاء" [أخرجه ابن أبي حاتم على في تفسيره تحت قوله: وأنزل من السماء ماء. ١ ٣٨٣]. (فتح) جو الهواء: ما بين السماء والأرض كذا في الصحاح.

بدليل: أورد له ثلاثة شواهد، أحدها: إرادة البعض بالثمرات في مقام جعل الثمرات مفعول الإخراج في غير هذا الموضع وهو قوله تعالى: ﴿فَا عُرْجُنَا بِهِ تُمَرَاتٍ ﴾ (فاطر: ٢٧)؛ فإن التنكير سيما في جمع القلة يفيد البعضية، وثانيها: استدعاء تناسب المتقين ذلك، وثالثها: استدعاء رعاية موافقة الواقع ذلك. (عص) ثمرات إلى: [دلالته على البعضية من حيث التنكير وجمع القلة] فإن التنكير في هذه الآية وتنوينه يدل على البعضية؛ لتبادره منها لا سيما مع جموع القلة واكتناف المنكرين أي وقوعهما قبله وبعده وهما ماء ورزقا، فكولهما محمولين على البعض يقتضي أن يكون "من" للتبعيض موافقا لهما، قوله: كأنه بيان لحاصل المعنى، لا أنه مفعول بتأويل البعض. [خفاجي ملخصا: ٢٨/٢] ليكون: إشارة إلى أن قوله: "رزقاً" مفعول له.

وهكذا الواقع إلخ: بيان لأن التبعيض هو الموافق للواقع في الثلائة أي الذي نزل من السماء بعضه؛ فرب ماء هو بعد في السماء، ولم يخرج بالماء المنزل منها كل الثمرات بل بعضها، فكم من ثمرة هي بعد غير مخرجة به، والمخرج بعض الأرزاق لا كلها، فكم من رزق ليس من الأثمار كاللحم. [خفاجي ملخصا: ٢٩/٢] للتبيين إلخ: يعنى أن "من" بيانية، حيء لبيان الرزق بمعنى المرزوق، وقدم كما قدم في قولك: أنفقت من الدراهم ألفا، والمراد أن عنده من المال معين، وهو ألف درهم، وقد أنفقه، لا أن عنده أكثر من ذلك إلا أنه أنفق منه ألفاً؛ فإنه تكون "من" تبعيضية على هذا، ولذا ناقش بعضهم في المثال. [خفاجي بتغيير: ٢٩/٢]

لكم سواه. [عبد الحكيم: ٢٢٧]

وإنما ساغ الثمرات والموضع موضع الكثرة؛ لأنه أراد به جماعة الثمرة التي في قولك: "أدركت ثمرة بستانه"، ويؤيده قراءة: من الثمرة على التوحيد؛ أو لأن الجموع يتعاور بعضها موقع بعض، كقوله تعالى: ﴿كُمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ ﴾ وقوله: ﴿كُمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ ﴾ وقوله: ﴿فَلَاثَةَ قُرُوعٍ ﴾ أو لأنما لما كانت محلاة باللام خرجت عن حد القلة. و"لَكُمْ" صفة "رزقاً" إن أريد به المرزوق، ومفعوله إن أريد به المصدر، كأنه قال: رزقاً إياكم. فَلَا تَجَعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا متعلق بـ "اعبدوا" على أنه نهى معطوف عليه،.....

وإنما ساغ إلخ: حواب وسؤال تقديره: أن جمع السلامة للقلة، والمقام يقتضي الكثرة، فلم لم يقل: الثمار أوالثمر عند من يجعله للكثرة، وحاصل الجواب: أنه مع كونه جمع قلة يفيد كثرة أكثر من جمع الكثرة أو مثلها؛ لأنه جمع لمرة شاملة للثمرات لا فرد من أفراد الثمر فوحدها اعتبارية، كما في قولك: أدركت ثمرة بستانه، وقد قبل على هذا أمور، منها: أن القول بالكثرة في ثمرة بستانه إنما فهم من الإضافة الاستغراقية لا من المضاف، ولا إضافة فيما نحن فيه، وأيضا التمار جمع ثمر وهو جنس يشمل ثمارا كثيرة فيفيد ما لا يفيده الثمرات؛ لإحاطته بكل جنس، بخلاف الثمرات؛ فإن آحاد جمع القلة دون العشرة فلا يتناول ما فوقها بغير القرينة، ومنها: أنه يلزمه كون لفظ أجناس وأنواع جمع كثرة، ولا قائل به، فلا بد من الالتحاء إلى أن تعريفه أبطل جمعيته، فتأمل. [خفاجي ملخصا: ٢/٣] الشمرات: يعني أن الثمرات جمع الثمرة التي تستعمل بمعني جماعة من أنواع الثمار وأصنافها وأجناسها، فالثمرات مم الشمرات ما لا يفيده الثمار، ولا أقل من أن يساويه وإن كانت جمع مشتملة على أفراد كل منها ثمار، فإذن يفيد الثمرات ما لا يفيده الثمار، ولا أقل من أن يساويه وإن كانت جمع قلة. [عبد الحكيم: ٢٢٧] موضع الكثرة: إذ الثمر المخرج بالماء كثير. ويؤيده إلخ: وجه التأبيد: أنه ليس المراد كما ثمرة واحدة من غير شبهة، فهي واقعة على جماعة الثمار. [خفاجي ملخصا: ٢/٣]

يتعاور إلخ: أي يتعاقب ويتناوب، فيكون جمع القلة للكثرة وجمع الكثرة للقلة، وهذا إذا لم يكن للفظ إلا جمعا واحدا، وأما إذا كان له جمعان أو جموع، فلا يقع أحدهما موقع الآخر منكرا إلا مجازا. [خفاجي بتغيير: ٣١/٣] كم تركوا: مثال لوقوع جمع الكثرة موضع القلة بدليل "كم". ثلاثة قروء: مثال لوقوع جمع الكثرة موضع القلة بدليل "ثلاثة". (ف) أو لأنها: إشارة لما تقرر في الأصول والعربية من أن "الألف" و"اللام" إذا لم تكن للعهد، ودخلت على الجموع أبطلت جمعيتها حتى تناولت القلة والكثرة والواحد من غير فرق. [خفاجي: ٣١/٣] متعلق إلخ: أراد التعلق المعنوي أي مرتبط به مرتب عليه على أنه نهي معطوف عليه، ووجه ترتبه على الأمر بالعبادة أنه تعالى لما حعل علة وجوب العبادة الربوبية، ومعلوم أن هذه الصفة لا يوجد في غيره تعالى رتب عليه النهي عن الإشراك به، فكأنه قبل: إذا وحب عليكم عبادة ربكم فلا تجعلوا لله ندا، وأفردوا بالعبادة؛ إذ لا رب

المثل **المناوي، ق**ال حرير:....

نفي منصوب: ذكروا أنه ينصب المضارع بعد الفاء بشرطين: السببية؛ لأنما قلّما يجيء للعطف، وإن حاء فهي لعطف الجمل، ولا يعطف الجملة الخبرية على الإنشائية، والشرط الثاني: كون ما قبلها أمرا أو نحيا أو نفيا أو استفهاما أو تمنيا أو عرضا؛ ليدل النصب على أنه ليس معطوفا على سابقه؛ لأنه مفرد مأول، وما قبله جملة، فما بعد الفاء يكون محذوف الخبر وجوبا عند الرضي، وعند القوم مصدر معطوف على مصدر الفعل المقدم، فالتقدير: اعبدوا ربكم، فعدم حعلكم الأنداد له تعالى ثابت، أو ليكن منكم عبادة ربكم، والمعنى: إن كان منكم عبادة من يربيكم فعدم جعلكم الأنداد له متحقق البتة؛ إذ لا شريك له في التربية، فحينه ظهر أن عبادة الرب سبب لعدم الإشراك به تعالى. [خفاجى بتغيير: ٣٣/٢]

لاشتراكها: أي "لعل" والأشياء الستة. غير موجبة: أي غير موجبة لحصول ما يتضمنها، فيكون كالشرط في عدم التحقق. (ع) إن تتقوا إلح: يريد بهذا بيان كون التقوى سببا للتوحيد، وإلا فالمعنى على ما قرره النحاة: ليكن اتقاؤكم فعدم جعلكم الله ندا، لا بيان كونه في معنى الشرط. (منه) أندادا: شيئاً من جنس الأنداد. إن استأنفت إلح: أي جعلته منقطعا عما قبله، ويختمل على وجه الاستيناف أن يكون "الذي" حبر مبتدأ محذوف و"الفاء" في قوله: فلا تجعلوا فاء فصيحة، والمعنى: هو الذي جعل لكم ما ذكر من النعم الظاهرة وإذا كان كذلك فلا تجعلوا. (ملخص)

المناوي إلح: أي المعادي والمحالف، فسر بعض أهل اللغة الند بالمثل، وبعضهم بالضد، وأشار المصنف في إلى اتحادهما، وفي "العين": الند ما كان مثل الشيء الذي يضاده في أموره، ومعنى قول حرير: أتجعلون أحدا من تيم مثلا لي معاديا وما منهم من هو نديد ومثل لذي حسب، فكيف بمثلي؟ وتنكير "حسب" للتحقير، وقيل: للتعظيم، والتيم: قبيلة معروفة و"إليّ" حال من تيما أو ندا. [حفاجي بتغيير: ٣٦/٢]

أَتَيماً تَجْعلونَ إليَّ ندًّا وما تيمٌ لِذي حَسَبٍ نَدِيدُ

من ند ندوداً إذا نفر وناددتُ الرَجُلُ خالفته، حص بالمخالف المماثل في الذات كما خص المساوي للمماثل في القدر، وتسمية ما يعبده المشركون من دون الله أنداداً، وما زعموا أنها تساويه في ذاته وصفاته ولا أنها تخالفه في أفعاله؛ لأنهم لما تركوا عبادته إلى عبادتها وسموها آلهة، شابحت حالهم حال من يعتقد أنها ذوات واجبة بالذات قادرة على أن تدفع عنهم بأس الله، وتمنحهم ما لم يرد الله بهم من خير، فتهكم بهم وشنع عليهم بأن جعلوا لله أنداداً لمن يمتنع أن يكون له ند، ولهذا قال موحد الجاهلية زيد بن عمرو بن نفيل:

أَرَبّاً واحِــداً أَمْ أَلــفُ رَب أَدِينُ إِذا تَقسَّمتِ الأمــورُ تركْت اللاتَ والعزَّى جميعاً كذلكَ يَفْعَلُ الرجُلُ البصِيرُ

وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﷺ حال من ضمير "فلا تجعلوا"، أو مفعول تعلمون: مطروح، أي منزل منزلة اللازم وحالكم أنكم من أهل العلم والنظر وإصابة الرأي، فلو تأملتم أدنى تأمل اضطر عقلكم إلى إثبات موجد للممكنات، متفرد بوجوب الذات، متعال عن مشابحة المخلوقات،....

إلى نداً: منسوبا إلي حال من ندا. وما تيم يعني أن تيما ليس لذي حسب حقير نديد، فكيف تجعلونه ندا بمثل مع علو نسبي. كما خص: والشكل فيما يشارك في القدر والمساحة، والشبه فيما يشارك في الكيفية، والمثل عام في جميع ذلك. [خفاجي: ٣٧/٢] شابحت إلخ: إشارة إلى أن هناك استعارة تمثيلية، وليست تحكمية اصطلاحية اذ ليس فيها استعارة أحد الضدين للأخر بل أحد المتشابهين لصاحبه، لكن المقصود منها التهكم والاستهزاء بهم لتنزيله منزلة من يعتقد أكما آلهة مثله، وجمع الأنداد للتشنيع الأن من لا ند له كيف يجعلون له أندادا وفتأمل، ومن الناس من جعل جمعه، نظرا للواقع. [خفاجي بتغيير: ٣٨/٢]

ولهذا: لأن العبادة والإطاعة يستلزمه الربوبية. أدين: أي أطيع، من دانه إذا أطاعه. (ف)

إذا تقسمت إلخ: تفرقت الأحوال، من قولهم: قسّمهم الدهر فتقسموا، أي فرقهم فتفرقوا، أي إذا تفرقت الأمور وفوض اختيار هذا الأمر إليَّ أختار ربا واحداً أم ألف رب؟ أي كيف أترك ربا واحداً وأختار أربابا متفرقة؟. (طيبي) ومفعول تعلمون إلخ: كأنه قيل: أنتم من أهل العلم والمعرفة، والتوبيخ فيه آكد، أي أنتم عارفون مميزون، ثم ما أنتم عليه في أمر ديانتكم من جعل الأصنام لله أندادا هو غاية الجهل ونحاية سخافة العقل، وهذا الوجه الأول =

أو منوي، وهو ألها لا تماثله ولا تقدر على مثل ما يفعله، كقوله تعالى: هَلُ مِنْ شَيْءِ وعلى مثل ما يفعله، كقوله تعالى: هَلَ والتثريب شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ مِنْ ذَلِكُمْ مِنْ شَيْءٍ وعلى هذا فالمقصود منه التوبيخ والتثريب لا تقييد الحكم وقصره عليه؛ فإن العالم والجاهل المتمكن من العلم سواء في التكليف. واعلم أن مضمون الآيتين هو الأمر بعبادة الله تعالى والنهي عن الإشراك به، والإشارة إلى ما هو العلة والمقتضي، وبيانه: أنه رتب الأمر بالعبادة على صفة الربوبية إشعاراً بألها العلة لوجوها، ثم بين ربوبيته بأنه خالقهم وخالق أصولهم وما يحتاجون إليه في معاشهم من لوجوها، ثم بين ربوبيته والملابس، فإن الثمرة أعم من المطعوم والملبوس والرزق أعم من المأكول والمشروب، ثم لما كانت هذه أمورا لا يقدر عليها أحد غيره

التوبيخ: الإنكار بمعنى ما كان ينبغي أن يكون، لولا ينبغي أن يكون في المستقبل. [خفاجي ملخصا: ٢٠/١] والمقتضي: لكل واحد من العبادة وعدم الشرك. بين ربوبيته: فصلها، ففي ذكر ربوبيته أولا مجملا، ثم تفصيلها ثانياً مع إفادته كمال التلمع تقرير بعليتها للحكم. والمطاعم إلخ: وأدخل المشرب في المطعم؛ لأنه يشمله كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِي ﴾ (البقرة: ٢٤٩)، قوله: فإن الشمرة أعم إلخ الأصل أن الثمرة ما يحمله الشحر، ثم عمّ لكل ما يكتسب ويستفاد، حتى لكل نفع صدر عن شيء هو ثمرته، فيقال: ثمرة العلم العمل، فيشمل كل رزق من مأكل ومشرب وملبس. [خفاجي ملخصا: ٤٢/٢] أعم: بحيث يشتمل الملبوس أيضاً.

⁼ الذي ذكره المصنف في. [خفاجي ملحصا: ٣٩/٢]

أو منوي إلخ: المقدور والمنوي بمعنى في اصطلاحهم، إلا أنه يلاحظ في التقدير جانب اللفظ،وفي النية جانب اللذهن. [حفاجي ملحصا: ٢/٠٤] ولا تقدر: عطف على لا تماثله على سبيل البيان لأنه مفعول آحر. (شيرواني) على هذا إلخ: [أي على أنه منوي، وهو جواب عما يقال: كيف يصح جعله حالاً، والنداء لا يختص بحال العالم] على كون "وأنتم تعلمون" حالا فيشمل الوجهين، وقيل: على كون المفعول منويا فإن العلم على الوجه الأول مناط التكليف؛ لأنه لا يكون إلا عند كمال العقل، فكأنه قال: انتهوا عن الشرك حال وجود أهلية التكليف، فجيئذ يصح مفهوم المحالفة، وهو أنه لا تكليف عليكم عند عدم الأهلية بخلاف الوجه الأخر؛ لأنه قيد الحكم بتعلق العلم بأنما لا تماثله إلخ وليس هذا بمناط التكليف إنما مناطه العلم فقط فعلى هذا لا يفيد التقييد معنى صحيحا بالنظر لمفهوم المحالفة لأنه يؤدي أنه لا نحي عن الشرك عند عدم العلم بأن الأنداد لا تماثله، وهو باطل، وقيد الجاهل بالتمكن من العلم احترازا عن الصبي والمجنون فتأمل. [خفاجي بتغيير: ٢/٠٤]

شاهدة على وحدانيته، رتب عليها النهي عن الإشراك به، ولعله سبحانه وتعالى أراد من الآية الأخيرة مع ما دل عليه الظاهر وسيق فيه الكلام، الإشارة إلى تفصيل خلق الإنسان وما أفاض عليه من المعاني والصفات على طريقة التمثيل، فمثل البدن بالأرض والنفس بالسماء والعقل بالماء، وما أفاض عليه من الفضائل العملية والنظرية المحصلة بوساطة استعمال العقل للحواس، وازدواج القوى النفسائل العملية والبدنية، بالشراك النفائل العلية والبدنية، بالشمرات المتولدة من ازدواج القوى السماوية الفاعلية والأرضية المنفعلة بقدرة من ازدواج القوى السماوية الفاعلية والأرضية المنفعلة بقدرة

رتب عليها إلى: إشارة إلى أن اختيار "الفاء" في النظم لترتب ما بعدها على ما فصل قبلها ترتب المدلول والنتيجة، بخلاف قوله: ﴿ وَاللّهُ وَلا تُشْرِكُوا بِهِ ﴾ (النساء: ٣٦) حيث عطف بالواو لعدم ذكر الصفات. [خفاجي: ٢/٢] الأخيرة: وهو قوله تعالى: ﴿ الّذِي حَعْلُ لَكُمُّ الْأَرْضُ فِرَاشًا ﴾ (البقرة: ٢٢). مع ما دل: دفع لتوهم أن يراد من الآية معناها التمثيلي دون ظاهرها؛ فإنه غير صحيح بأن اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي إلا أنه يفهم منه تلك الخواص يطريق الرمز والإشارة؛ ولذا قال: سيق فيه و لم يقل سيق له؛ لأن المسوق له التوحيد والانتهاء عن اتخاذ الأنداد، وتشبيه الحسم بالأرض؛ لأنه سفل ثقيل، والنفس بالسماء؛ لأنها علوية مفيضة للآثار إفاضة السماء على الأرض، والعقل بالماء للطافته ونفوذه في كل شيء وإحيائه أرض البدن بعد ما كانت هامدة، والفضائل بالثمرات لترتبها على ازدواج البدن والنفس والعقل. [خفاجي ملخصا: ٢/٢٤]

[إنما قال: "مع ما دل عليه"؛ لئلا يتوهم أنه حمل الأرض على البدن، والنفس على السماء إلى غير ذلك، فإنه سمج، بل أراد أنه مما ينتقل من الآية إلى تفصيل خلق الإنسان، وهذا من فروع تسمية الإنسان عالمًا صغيرًا، وأنه أودع الله تعالى فيه مثالاً لشيء في العالم الكبير، فاعرفه. (عصام)] من المعانى: العلوم الحاصلة باستكمال القوة العلمية. والصفات: الأخلاق الحسنة متفرعة على استكمال القوة العملية. على طريقة: متعلق بـــ"أراد" وبيان العلاقة اللزوم. والنفس: الجوهر المدبر للبدن المتصرف فيه. (ع) بالماء: قد يطلق العقل على قوة النفس بما تدرك الغائبات، وقد تطلق على النفس من حيث إنما تقبل العلوم والإدراكات من جناب القدس، وأراد ههنا المعنى الأول، ووجه شبهه بالماء: كونه سببا للحياة الجسمانية، وفي قوله: بواسطة استعمال العقل المعنى الثاني. [عبد الحكيم: ٢٣١] النفسانية: هي القوة المحركة والباعثة على الحركة.

والبدنية: الاستعدادات المحتلفة للأفعال المتنوعة. فإن لكل آية إلخ: وهو إشارة إلى حديث "ابن مسعود" ﴿ وهو قوله ﷺ: أنزل القرآن على سبعة أحرف، لكل آية منها ظهر وبطن ولكل حد مطلع. [رواه البيهقي: ١٤٥/٢] =

ظهراً وبطناً ولكل حد مطلعاً. وإن كُنتُم في رَيْبِ مِمّا نَزّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُواْ بِسُورَةٍ لل وحدانيته وبين الطريق الموصل إلى العلم بها ذكر عقيبه ما هو الحجة على نبوة محمد وهو القرآن المعجز بفصاحته التي بذّت فصاحة كل منطيق وإفحامه من طولب بمعارضته من مصاقع الخطباء من العرب العرباء مع كثرهم وإفراطهم في المضادة معني نصبح وبليغ والمعارة، وعرّف ما يتعرف به إعجازه ويتيقن أنه من بالراء الإنساد والإساءة

= أراد بظهر الآية ظهر من معناه الجلمي، وببطنها ما حقي من معناها ويكون سرا بين الله ورسوله، ولكل حد مطلع أي موضع اطلاع، فمطلع الأول: العلوم العربية والتمرن فيها، ومعرفة أسباب النزول، والناسخ والمنسوخ وغير ذلك، ومطلع الثاني: تصفية النفس والرياضة بآداب الجوارح. (شيرواني) ظهرا إلخ: قال الخفاجي: والحاصل: أن الظهر ظاهر الكلام، والبطن ما يختص به العلماء مما يحتاج إلى التأويل، والحد غاية ما ينتهي إليه من الظاهر، والمطلع الطريق الموصل للحد. [حقاجي بتغيير: ٤٤/٢]

ولكل حد إلج: طرف من الظهر والبطن "مطلع" -بتشديد الطاء- أي مكان يشرف عليه بتوفية حواص كل مقام حقها، فمطلع الظاهر يحصل بالتمرن في العلوم العربية، وتتبع ما يتوقف عليه الظاهر من الناسخ والمنسوخ والمطلق والمقيد والمحمل والمؤول إلى غير ذلك، ومطلع الباطن يحصل بتصفية الباطن وتجليته، هكذا قال السيالكوتي: ٢٣٢]. (غف) لما قرر الح: إشارة إلى أن هذه الجملة معطوفة على ما قبلها؛ لما بينهما من المغايرة الظاهرة والمناسبة التامة؛ لأن توحيد الله وتصديق رسله محلق توأمان، لا ينفك أحدهما عن الآحر، وقيل: لما أوجب العبادة ونفى الشرك والانقياد بها، لا يمكن بدون التصديق بأن تلك الآيات من عند الله أرشدهم إلى ما يوجب هذا العلم، وهذا أنسب بالسياق، حيث لم يقل: "وإن كنتم في ريب من نبوة محمد على بل في ريب مما نزلنا". [خفاحي بتغيير: ٤٤/٢]

الموصل: وهو النظر في الأمور الموجبة للعلم من خلق أنفسهم، وخلق الآفاق المشار إليه بما وصف به الرب. ها هو الحجة: نبّه به على أن التوحيد لا ينفع بدون الإقرار بنبوته. المعجز الحيّ: إشارة إلى المذهب الحق. والإفحام: إسكات الخصم بالحجة حتى يسود وجهه، المعارة: المخاصمة من المعرة، ويعرف إعجازه ونفي الريب عنه بعدم قدرتهم، وهم أفصح الناس على معارضته، وذلك يقتضي أنه ليس من كلام البشر كما مر. [خفاجي بتغيير: 80/٢] مصاقع: جمع مصقع بكسر الميم بمعنى فصيح بليغ. والمضارة: يك ويرفر الزندر مانيان. المعارّة: من عزّ بمعنى غلب، والمراد المغالبة والممانعة. ما يتعرف به: ما يطلب به معرفة إعجازه، وهو التحدي، عطف على ذكر. (ع) ثما نزلنا إلح: التنجيم: المعبر عنه بالتكثير، واعترض عليه بأن التضعيف الدال على ذلك شرطه أن يكون في الأفعال المتعدية قبل التضعيف غالباً، نحو: "فتحت الباب"، وقد يأتي في اللازم نحو: "موتت الإبل"،

لأن نزوله نجماً فنجماً بحسب الوقائع على ما ترى عليه أهل الشعر والخطابة الما يريبهم، كما حكى الله عنهم ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً عَلَيْهِ اللهُ عنهم ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً ﴾ وكان الواجب تحديهم على هذا الوجه إزاحة للشبهة وإلزاماً للحجة، والقرقان ٣٢٪ وأضاف العبد إلى نفسه تنويها بذكره، وتنبيها على أنه مختص به منقاد لحكمه، وأضاف العبد إلى نفسه تنويها بذكره، وتنبيها على أنه مختص به منقاد لحكمه، وقرئ: "عبادنا" يريد محمدا على وأمته. والسورة: الطائفة من القرآن المترجمة

أهل الشعر: فإلهم يأتون بأشعارهم، وخطبهم على قدر الحاجة شيئاً فشيئاً. (ف) والخطابة: من تأليف أشعارهم وخطبهم شيئاً فشيئاً. (ف) والخطابة: من تأليف أشعارهم وخطبهم شيئاً فشيئاً. [عبد الحكيم: ٢٣٣] مما يريبهم إلخ: لألهم قالوا لما رأوا نزوله منحماً على عادة الشعراء والخطباء: لو كان من عند الله لجاء دفعة واحدة كغيره من الكتب الإلهية، ولذلك أورد كلمة "من" الدالة على كون الريب ناشيا من المنزل تدريجاً. [خفاجي مفهوما: ٤٦/٢]

جملة واحدة إلخ: وقد أحاب سبحانه وتعالى عن قولهم بقوله: ﴿ كَذَلِكُ لَتَجْتَ بِهِ فَوَادَكُ ﴿ (الفرقان: ٣٢) أَي أُنزلناه مفرقاً؛ لنقوي بتفريقه فؤادك على حفظه وفهمه؛ لأن حاله ﷺ يخالف موسى وداود وعيسى عليهم السلام حيث كان أميًا وكانوا يكتبون؛ ولأن نزوله بحسب الواقع أوجب مزيد بصيرة وحوض في المعنى، ولأنه إذا نزل منحماً وهو تحدى بكل بحم، فيعجزون عن معارضته و زاد ذلك قوة قلبه ﷺ وأزاح الشبهة وألزم الحجة، وبالتفريق يعرف الناسخ والمنسوخ؛ ولأن انضمام القرائن الحالية إلى الدلالات اللفظية مما يعين عن البلاغة. (حاشية البيضاوي بتغيير)

على هذا: على نزوله نحما فنحما لا على نزوله جملة؛ لأنهم إذا عجزوا عن نحم منه، فعجزهم عن كله أولى. (فتح) والزاما إلخ: لأن هذا التعبير كما هو إشارة إلى منشأ ريبهم يتضمن رده على وحه أبلغ، والمعنى: إن كان ريبكم لهذا فأتوا بمقدار نحم، وأنه أسهل، فإذا عجزوا عن نحم منه، فعجزهم عن كله أولى. (ملخص)

تنويها إلح: تعظيماً؛ لأن الإضافة تكون لتعظيم المضاف أو المضاف إليه أو لغيره، كما فصل في المعاني، والاختصاص يقهم من اللام المقدرة في "عبدنا"؛ لأن الأصل: "عبد لنا"، والاختصاص بالله لا يكون إلا بانقياد حكمه. [خفاجي ملخصا: ٤٦/٢] المترجمة إلح: المسماة باسم مخصوص كسورة الفاتحة، ومشترك كسورة الطلاق، وبه خرج الآبات المتعددة من سورة واحدة أو سور متفرقة، وقد نقض هذا التعريف بـــ"آية الكرسي"، وأجيب: بأنه مجرد إضافة =

⁼ والتضعيف الدال على الكثرة لا يجعل اللازم متعديا، وقد قيل: إنه يستفاد من التقابل فلا قرينة هنا، وعندي: أن هذا المعنى غير التكثير المذكور في النحو، وهو التدريج بمعنى "الإتيان بالشيء قليلا". [خفاجي بتغيير: ٤٦/٢] نجما فنجما إلح: مفرقاً ومرتباً؛ لأن مثله يدل على الترتيب نحو: "علمت النحو باباً باباً"، وقد يقرن بالفاء للتصريح بالمراد نحو: "ادخلوا الباب الأول فالأول"، والنحم: اسم للكوكب، ولما كانت العرب توقت بطلوع النحوم؛ لأنهم ما كانوا يعرفون الحساب، وإنما يحفظون أوقات السنة بالأنواء، سموا الوقت الذي يحل فيها الأداء نجما تحوزاً، ثم توسعوا حتى سموا الوظيفة؛ لوقوعها في الوقت الذي يطلع فيه النحم. [خفاجي: ٢٦/٢]

التي أقلها ثلاث آيات، وهي إن جعلت واوها أصلية منقولة من سور المدينة؛ لألها محيطة بطائفة من القرآن مفرزة محوزة على حيالها، أو محتوية على أنواع من العلم احتواء سور المدينة على ما فيها، أو من السورة التي هي الرتبة، قال النابغة:

ولوهْطِ حرَّابٍ وَقدِّ سُورةٌ في المحْدِ ليسَ غوابُها بمطار

لأن السُورَ كالمنازل والمراتب، يرتقي فيها القارئ، أو لها مراتب في الطول والقصر والفضل والفضل والشرف وثواب القراءة. وإن جعلت مبدلة من الهمزة فمن السورة التي هي المياه من السوار الشيء. والحكمة في تقطيع القرآن سوراً: إفراد الأنواع وتلاحق الأشكال، وتجاوب النظم، وتنشيط القارئ، وتسهيل الحفظ، والترغيب فيه؛......

ليس غواها: حعل الأساس قوله: "ليس غراها بمطار" من قولهم: "هذه الأرض لا يطير غراها" أي كثيرة الشمار مخصبة، وغيره فسره بأنها من غاية العلو لا يصل إليها الغراب حتى يطار، أو بأنها لا يصل إليها الإشارة حتى يطار الغراب الذي يطير بأدنى ريبة، ولا يرى الغراب الإشارة الذي ليس حيوان مثله في حدة النظر. (عص)

لأن السور الخ: يعنى أن اعتبار الرتبة فيها إمّا باعتبار القارئ مثلاً، فهي كمنازل له يترقى فيها بالقراءة، فالرتبة حسية، أو بنيل الثواب وتصفية الباطن فهو معنوية، أو باعتبارها فيها، فلها مراتب في الطول والقصر إن جعلت حسية، أو في الشرف والثواب إن جعلت عقلية. [عبد الحكيم: ٢٣٤] إفراد إلخ: ذكر ستة وحوه: ثلاثة بالقياس إلى القرآن نفسه، أولها: باعتبار محموع معاني سورة بالقياس إلى معاني سورة أخرى، وهي ألها لما كانت معانيها متحالفة، حسن إفراد كل نوع في سورة. وثانبها: باعتبار ملاحظة معاني سورة بعضها مع بعض، وهو معانيها المتلائمة في سلك واحد. وثالثها: باعتبار نظمها، وهو تناسب الآيات. وثلاثة بالقياس إلى الغير، =

⁼ لم يصل إلى حد التسمية، وهو مكابرة؛ لأن أكثر السور من قبيل الإضافات كـ "سورة آل عمران"، وقد وردت تسمية آية الكرسي في الأحاديث، واشتهرت على الألسنة، فالقول بأنه لم يصل إلى حد التسمية لا وجه له، والحق أنه غير وارد رأسا؛ لأن تلقيبها بإضافة الآية ينادي على ألها ليس يسورة؛ لأن أقلها ثلاث آيات. [خفاجي بتغيير: أنه غير وارد رأسا؛ لأن تلقيبها بإضافة الآية ينادي على ألها ليس يسورة؛ لأن أقلها ثلاث آيات. وغفاجي بتغيير: المهملة ولا وقبل: إلى المهملة والحراب بالمهملتين وقبل: بالمهملة فالمعجمة المشددة، علمان لرجلين من "بني أسد"، والسورة: الارتفاع والرتبة من المجد وهو الشاهد فيه، وقوله: "ليس غرابها بمطار" سالبة يحتمل معنيين، أحدهما: أن الغراب يصعد إليها، ولكن لا يطار لغيبوبته عن النظر، وعلى كل التقديرين هو كناية عن الارتفاع والعلو. (فيض)

فإنه إذا ختم سورة نَفْسَ ذلك منه، كالمسافر إذا علم أنه قطع ميلاً أو طوى بريداً، معلى التشبط والحافظ متى حذقها اعتقد أنه أخذ من القرآن حظاً تاماً، وفاز بطائفة محدودة مستقلة بنفسها، فعظم ذلك عنده، وابتهج به إلى غيرها من الفوائد. مِن مِثْلِهِ صفة سورة أي بسورة كائنة من مثله، والضمير لما نزلنا، و "من" للتبعيض أو للتبيين، وزائدة عند الأخفش أي بسورة مماثلة للقرآن في البلاغة وحسن النظم، أو لـــ عبدنا"، و "من" للابتداء أي بسورة كائنة ممن هو على حاله من كونه بشرا أمّيا، لم يقرأ الكتب للابتداء أي بسورة كائنة ممن هو على حاله من كونه بشرا أمّيا، لم يقرأ الكتب ولم يتعلم العلوم، أو صلة "فأتوا"، والضمير للعبد، والردّ إلى المنزل أوجه؛

= وهو تنشيط القارئ إلخ. والأشكال: جمع شكل، وهو النظير، وتجاوب النظم: العلاقة والتئامه حتى كان بعضه يجيب بعضا منه، والترغيب؛ لأنه إذا سهل حفظه يرغب فيه. [عبد الحكيم بتغيير: ٣٣٤]

نفس ذلك: فرج عنه بعض الكربة. أو طوي إلخ: البريد في الأصل معرب "بريبودم"، وهو في الأصل البغل الذي كان يحذف ذنبه للعلاقة، ويربط في السكة وهو الموضوع الذي يسكنه الفيوج المرتبون، ثم سمي به الرسول الذي يركبه، ثم أطلق على مسافة التي بين السكتين وهي فرسخان، وقيل: أربعة.[حفاجي مفهوما: ٥٠/٢]

حلقها: يقال حذق الصبي القرآن: تعلمه كله ومهر فيه، كذا في "القاموس". أي بسورة إلخ: تفسير على تقدير إرجاع الضمير إلى "ما نزلنا" على التقادير الثلاثة، أما على الأحيرين فظاهر، وأما على التبعيض؛ فلأنه لم يرد بلئل ههنا مثل محقق للقرآن؛ إذ بعد تحقق المثل لا معنى للتحدي ببعضه، بل ما يماثله فرضاً، كما في قولك: "مثلك لا يبحل"، وقوله تعالى: ﴿يُسْ كَمِنْكِ شَيْءٌ (الشورى: ١١)، ولا شك أن بعضيتها لمماثل الفرضي لازم لمماثلتها للقرآن، فذكر اللازم وأريد الملزوم، سلوكا بطريق الكناية، مع ما في لفظ "من" التبعيضية الدالة على القالمة من المبالغة المناسبة لمقام التحدي. [عبد الحكيم ملحصا: ٣٥٥] عند الأخفش: لأنه حوز زيادة "من" في الإثبات. للابتداء إلخ: وامتناع التبعيض والتبيين أو الزيادة على هذا الوجه ظاهر؛ إذ لا معنى "فأتوا بسورة" مماثلة للعبد، والمراد بكونما للابتداء: أن مجرورها مبدأ للفعل، حقيقة أو حكماً، قوله: "من كونه بشرا" إلخ بيان لحاله، وهذا الوجه غير مرضي للمصنف هم، كما سيأتي، فلا يرد ما قيل: من أنه لا وجه لتخصيص البشر مع أن القرآن الوجه عير مرضي للمصنف المنه، كما سيأتي، فلا يرد ما قيل: من أنه لا وجه لتخصيص البشر مع أن القرآن والصمير الخ: فالمعنى: "ائتوا" من عند المثل، كما في ائتوا من زيد بكتاب، أي من عنده، ولا يصح إرجاعه إلى والصمير الخ: فالمعنى: "ائتوا" من عند المثل، كما في ائتوا من زيد بكتاب، أي من عنده، ولا يصح إرجاعه إلى

ما نزلنا؛ لأنه لا معنى لقوله: اثتوا من عند مثل القرآن. قوله: والرد إلى المنزل إلخ أي رجوع ضمير "مثله" إلى

قوله: "مما نزلنا" أوجه من رجوعه للعبد مطلقا. [خفاجي بتغيير: ٧٤]

لأنه المطابق لقوله: "فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّشْلِهِ"، ولسائر آيات التحدي، ولأن الكلام فيه، لا في المعنزل عليه فَحُقه، أن لا ينفك عنه؛ ليتسق الترتيب والنظم؛ ولأن مخاطبة الجم الغفير بأن يأتوا بمثل ما أتى به واحد من أبناء جلدهم أبلغ في التحدي من أن يقال لهم: ليأت بنحو ما أتى به هذا آخر مثله؛ ولأنه معجز في نفسه لا بالنسبة إليه؛ لقوله تعالى: ﴿ قُلُ لُئِنِ احْتُمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْحِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لا يَأْتُونَ بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلاَن رده إلى عبدنا يوهم إمكان صدوره بمن لم يكن على صفته، ولا يلائمه وله تعالى: وَادْعُوا شُهداً وَكُم مِن دُونِ ٱللّهِ فإنه أمر بأن يستعينوا بكل من ينصرهم ويعينهم. والشهداء: جمع شهيد بمعنى الحاضر أو القائم بالشهادة أو الناصر أو الإمام،

من مثله: وليست السورة مثل النبي ﷺ. لا في الممنزل إلخ: فارتباط آخر الكلام بأوله وترتب الحزاء على الشرط إنما يحسن كل الحسن إذا كان الضمير للمنزل؛ فإنه الذي سيق له الكلام، ألا ترى أن المعنى: وإن ارتبتم في أن القرآن منزل من عند الله، فهاتوا أنتم شيئا مما يماثله، ولو كان الضمير إلى "العبد" لناسب أن يقال: وإن ارتبتم في أن محمداً ﷺ منزل عليه، فهاتوا قرآنا من مثله. [خفاجي ملخصا: ٥٦/٢] لا ينفك: بعود الضمير إلى المنزل عليه.

الجم الغفير: الجم من الجموم: وهو الاحتماع الكثير، والغفير من الغفر، وهو التغطية والستر، كألهم لكثرتهم ستروا ما وراءهم. أبلغ في التحدي: وإنما كان أبلغ؛ لأن فيه إشعارا بألهم لو جمعوا واتفقوا لم يقدروا على الإتيان بمثله، بخلاف ما لو أمر بالإتيان من شخص واحد فيمكن أن لا يقدر شخص واحد على شيء، ولكن يقدر الجميع. (خطيب) ولأنه معجز إلخ: يعني أنه معجز لكماله في الفصاحة، ولو رد الضمير إلى "الرسول" أفاد أن إعجازه إنما يكمل باعتبار حاله من كونه أميًا. [عبد الحكيم: ٢٣٧] يوهم إلخ: نظرا إلى أن التقييد يفيد انتفاء الحكم عند انتفائه، وليس بين هذا وبين ما قبله كثير فرق، فمنهم من عدّهما وجهاً واحداً، ومنهم من عدّ وجها خامساً، والأمر فيه سهل. [خفاجي بتغيير: ٧/٢]

أمر إلخ: "ادعوا" أمر من الدعاء، وله معان: النداء، التسمية في نحو: دعوت ابني محمداً، والظاهر أن قول المصنف في ابن يستعينوا، مجازاً أوكناية مبنية على النداء؛ لأن الشخص إنما ينادي للحضور ليستعان به. [حفاجي بتغيير: ٥٨/٢] أو القائم إلح: وهي قول صادر عن علم حصل بمشاهدة بضر أو بصيرة، قوله: "أو الإمام" إلح، وبه فسر قوله تعالى: ﴿وَنَرَعْنَا مِنْ كُلُّ أُمَّةٍ شَهِيداً (القصص: ٧٥) إماما، والإمام: كل مقتدى بأقواله وأفعاله، وتخصيصه بإمام الصلاة طاري في عرف الشرع، وبالسلطان في العرف العام. (خف بتغيير)

وكأنه سمي به؛ لأنه يحضر النوادي ويبرم بمحضره الأمور؛ إذ التركيب للحضور إما بالذات أو بالتصور ومنه قبل للمقتول في سبيل الله: شهيد؛ لأنه حضر ما كان يرجوه أو الملائكة حضروه. ومعنى "دُونِ" أدبى مكان من الشيء، ومنه تدوين الكتب؛ لأنه إدناء البعض من البعض، ودونك هذا، أي خذه من أدنى مكان منك، شم استعير للرُتَب فقيل: زيد دون عمرو أي في الشرف، ومنه الشيء الدون، ثم اتسع فيه، فاستعمل في كل تجاوز حد إلى حد، وتخطي أمر إلى آخر، قال الله تعالى: ﴿ لا يَتَجاوزوا ولاية المؤمنين إلى ولاية الكافرين. وقال أمية:

يا نفسُ مَا لَكِ دونَ اللَّهِ منْ واق

للحضور: أي من الحروف الثلاثة على هذا الترتيب أي هيئة كانت. وإما بالذات إلى: [كما في الناصر والإمام والحاضر. (عص)] والحضور بالذات والشخص ظاهر، كما يقال: شهدت كذا، إذا كنت عنده، وبالتصور وهو العلم؛ لأنه حصول الصورة، أو الصورة الحاصلة، كما في قوله تعالى: ﴿ لَمْ تَكُفُرُونَ بِآيَاتِ اللّهَ وَأَنْتُمْ تَشْهَلُونَ ﴾ (آل عمران: ٧٠) أي تعلمون، والشهيد: بمعنى المقتول، فعيل بمعنى فاعل؛ لأنه حاضر ما كان يرحوه في حياته من السعادة الأبدية، أو بمعنى مفعول؛ لأن الحور العين تحضره، أو الملائكة، تكريمًا له وتبشيراً بالرضوان. [خفاجي بتغيير: ٥٩/٢] أو بالتصور: كما في قائم بالشهادة.

أدنى: أقرب لكن مع انحطاط يسير. للوتب إلخ: أي للتفاوت في الرتب المعنوية تشبيهًا لها بالمراتب الحسية، وشاع استعماله في ذلك أكثر من استعماله في الأصل، ثم اتسع في هذا المستعار، فاستعمل في كل تجاوز حد إلى حد وإن لم يكن هناك تفاوت وانحطاط، وهو هذا المعنى قريب من "غير" كأنه أداة استثناء. [عبد الحكيم: ٢٣٨] لا يتجاوزوا: بيان لحاصل المعنى؛ فإن "دون" ههنا في محل النصب على الحالية.

يا نفس مالك إلخ: وتمامه:

والشعر لأمية بن الصلت، واللسع: عض الحية والعقرب، وبنات الدهر: حوادثها؛ لأن الدهر يلذها، وكلمة "من" في الموضعين لاستغراق النفي، خاطب الشاعر نفسه على سبيل التحريد، وقال: يا نفسي! ما لك واق يقيك شر المصائب، ولا راق يدفع عض الحوادث إذا تجاوزت وقاية الله. (فيض)

ولا للسع بنات الدهر من راق

أي إذا تحاوزت وقاية الله فلا يقيك غيره، و"من" متعلقة بــ"ادعوا" والمعنى: وادعوا لمعارضته من حضركم أو رجوتم معونته من إنسكم وحنكم وآلهتكم غير الله؛ فإنه لا يقدر أن يأتي بمثله إلا الله، أو ادعوا من دون الله شهداء يشهدون لكم بأن ما وق سعة: على أن الله وق سعة: على أن أن الله وت العاجز عن إقامة الحجة، أيتم به مثله، ولا تستشهدوا بالله؛ فإنه من ديدن المبهوت العاجز عن إقامة الحجة، أو بــ"شهدائكم" أي الذين اتخذتموهم من دون الله أولياء وآلهة، وزعمتم أنها تشهد لكم يوم القيامة،

ومن متعلقة إلخ: فالشهداء مطلق غير مقيد بقوله: "من دون الله"، و"من" للابتداء، فيكون الدعاء قد ابتدأ من دون الله، و"دون" مستعمل بمعنى التحاوز، والجار والمحرور في محل النصب على الحال أي ادعوا شهداءكم متحاوزين الله في الدعاء بأن لا تدعوه، وعلى الوجه الأول الشهيد بمعنى الحاضر، وعلى الثاني بمعنى الناصر، والأمر فيهما للتعجيز والإرشاد إلى ما يستيقنون به عجزهم بلا ربية، وعلى الثالث بمعنى القائم بالشهادة. والأمر فيه للتبكيت [درشتي ومرزش كردن وظه كردن به جمت. (ص)] فإن العجز عن إقامة الحجة تبكيت الخصم، وفائدة "من دون الله": بيسان أنه لم يبق لهم متشبث سوى الاستشهاد به تعالى. [عبد الحكيم: ٢٣٩]

ومن متعلقة: قدم تعلق "من" بــ "ادعوا"؛ لأن عامل الحال حينئذ لا كلفة فيه؛ فإنه "ادعوا"، بخلاف تعلقه بــ "شهداء كم"؛ فإنه وإن ترجح بالقرب، لكنه مرجوح، بأن عامل "من دون الله" يحصل بالتكلف؛ لأنه ما يتضمنه "شهداء كم" أي الذين اتخد تموهم شهداء متحاوزين الله على تقدير جعل "من دون الله" ظرفا مستقرا، أو ما يتضمنه "من دون الله" من معنى الفعل، أو الشهادة بنفسها على تقدير جعل "من دون الله" ظرفاً لغواً بمعنى "بين يدي الله"؛ لأن اسم الفاعل يعمل في الظرف بلا اعتماد؛ لأن الظرف يكفيه رائحة من الفعل. (خلاصه عصام) والمعنى إلى المعنى الأول على ما ذكره يدل على أن الجار متعلق بــ "شهداءكم" ويكون قوله: "من إنسكم إلى "من حضركم"، لكنه مناف لما ذكره أولاً من تعلق "من" بــ "ادعوا". وقد يقال في الجواب: إن قوله: "من إنسكم وجنكم" ليس بــ بيان "من دون الله" حتى يرد ما ذكر، بل بيان قوله: "غير الله". (حط)

من حضركم: إشارة إلى كون الشاهد بمعنى الحاضر. أو رجوتم إلخ: إشارة إلى جعل الشاهد بمعنى الناصر. من إنسكم: لم يتعرض للملك لأن التحدي مختص بالفريقين. شهداء: إشارة إلى كون الشهيد بمعنى القائم بالشهادة. لا تستشهدوا: لا تقولوا: إن الله يشهد أن ما ندعيه حق كما يقوله العاجز عن إقامة البينة؛ فإنه إذا عجز يقول: الله شاهدي. أولياء: على تفسير الشاهد بالناصر.

أو الذين يشهدون لكم بين يدي الله على زعمكم من قول "الأعشى": تُويكُ القَذَى مِنْ دونِها، وهي دُونَهُ

أو الذين إلخ: والفرق بين هذا الوجه وبين ما قبله: أن "دون" على الأول بمعنى "غير"، وعلى الثاني بمعنى "قدام" كما في البيت، و"من" زائدة، وقبل: تبعيضية؛ لأن قولهم: "جلس بين يديه وخلفه" على معنى "فيه"؛ لأنه ظرفان و"من بين يديه ومن خلفه" للتبعيض؛ لأن الفعل يقع في بعض الجهتين، وإنما لم يجعل الشهيد بمعنى الحاضر كما جعله على تقدير التعلق بــــ"ادعوا"؛ لأن الله وأولياءه حاضرون، فلا معنى لإخراجهم عن الحاضرين، هذا إذا جعل "من دون الله" ظرفا مستقرا، وأما إذا جعل بمعنى بين يدي الله فوجهه: أنه لا يصح بمعنى الحاضر؛ إذ المعنى حينكذ: "ادعوا من يحضركم بين يدي الله"، ولا محصل له. (ع)

تريك إلخ: آجره:

إذا ذاقها من ذاقها يتمطق

يصف الزجاجة بغاية الصفاء، وإنحا تريك القذى قدامها، والحال أنحا قدام القذى، والضمير في "قدامها" [الصحيح هكذا: والضمير في "ذاقها" للزجاجة باعتبار ما فيها، كذا فهم من حاشية "عصام الدين". (عب)] للزجاجة باعتبار ما فيها، يقال: "ذاق فتمطق": [التمطق: چيدن وبكام وزبان آواز برآورون. (ص)] أي ضم شفتيه وألصق لسانه بالحنك الأعلى مع صوت. [عبد الحكيم: ٢٤٠] و في أمرهم: متعلق بما يليه من الوجهين؛ فإن المراد من الشهداء على هذين الوجهين الأصنام. غاية التبكيت إلخ: التبكيت: التقريع والغلبة بالحجة، والتهكم: الاستهزاء. [حفاجي يتغيير: ٢٨/٢]

من دون الله إلخ: هذا الوجه مشترك بين التعلق بــ"ادعوا" وبــ"الشهداء"، والحاصل: تركنا إلزامكم بشهداء الحق إلى شهداء كم المعروفين بالذب عنكم؛ فإنهم لا يشهدون لكم أيضا؛ لبلوغ أمر الإعجاز إلى حد لا يخفى. [حفاجي ملحصا: ٦٨/٢] من دون: قال عصام الدين في "حاشية على البيضاوي": إذا جعل الشهداء بمعنى الفصحاء والرؤساء ناسب تقدير المضاف لتحصيل المناسبة. (عب) يعني: تفسير لقوله: من دون الله.

إن كُنتُمْ صَدِقِينَ فَيَ أنه من كلام البشر، وجوابه محذوف دل عليه ما قبله. والصدق: الإخبار المطابق، وقيل: مع اعتقاد المخبر أنه كذلك عن دلالة أو أمارة؛ لأنه الموقع قائله الموقع قائله الموقع قائله الموقع دليل ظني على كذب المنافقين في قولهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ اللّهِ لللهِ لما لم يعتقدوا مطابقته، ورَدّ بصرف التكذيب إلى قولهم: "نَشْهَدُ"؛ لأن الشهادة إخبار عما علمه، وهم ما كانوا عالمين به.

من كلام إلخ: فإن قلت: لم يذكر فيما سبق إدعاءهم أنه من كلام البشر، بل ارتياهم وشكهم فيه، والشك من قبيل التصور الذي لا يجري فيه صدق وكذب، قلت: المراد من النظم الكريم الترقي في إلزام الحجة، فالمعنى: إن ارتبتم فأتوا بنظيره؛ ليزول ريبكم ويظهر لكم أنكم أصبتم فيما خطر على بالكم، وحينئذ فإن صدقت مقالتكم في أنه مفترى فأظهروها ولا تخافوا، وقيل: إنحم كانوا منكرين أنه من كلام الله، لكن نزل إنكارهم منزلة الشك؛ لأنه لا مستند لهم؛ فلذا صدر بكلمة الشك. [خفاجي بتغيير: ١٩/٢]

محذوف: أي فأتوا بمثله وادعوا من يعينكم في ذلك. والصدق إلى: أي الصدق الواقع صفة للمتكلم هو الإحبار المطابق، أي الإعلام على ما هو عليه، والمراد بالمطابق: المطابق للمخبر عنه في الواقع، وتركه لظهوره، وقيل: مع اعتقاد المحبر أي الصدق يتحقق بمطابقة الواقع واعتقاد المخبر أنه مطابق له اعتقاداً ناشياً عن دلالة يقينية أو عن أمارة ظنية، قيل: وما ذكره المصنف على من مطابقة الواقع معتبرة في مفهوم الصدق بلا نزاع؛ لكثرة الأدلة عليها، فلما كذب الله المنافقين علم أنه اعتبر معها شيء آخر، وهو مطابقة الاعتقاد هذا. وحاصل ما قاله الراغب: أن الصدق والكذب أصلهما في القول، ولا يكونان بالقصد الأول في القول إلا في الخبر، وقد يكونان بالعرض في غيره كالاستفهام؛ لأن في ضمنه حبرا، و الصدق مطابقة القول الضمير والمخبر عنه معاً، ومنى انعدم شيء من ذلك لم يكن صدقا، بل إما أن لا يوصف بالصدق والكذب، وإما أن يوصف تارة بالصدق وتارة بالكذب على طريقين مختلفين، كقول الكافر من غير اعتقاد: "محمد رسول الله" فيصح أن يقال: صدق؛ لكون المخبر عنه كذلك، ويصح أن يقال: كذب؛ لمخالفة قوله لضميره، وللوجه الثاني أكذب الله المنافقين حيث هنالوا تشيدً إنّ أنسول الله إلى الله المنافقين أكاذبون (المنافقين أكاذبون (المنافقين الكافرة).

ورد إلح: قيل عليه: إن قولهم: "نشهد" ليس بخبر، بل إنشاء فكيف يصح اتصافه بالصدق والكذب؟ وأحيب: بأن الجمهور وإن رجحوا أنها إنشاء، وقالوا: إن المشهود به حبر؛ ولذا قيل في قوله تعالى: ﴿والله يشهد ﴾ الآية: إن الكذب راجع للمشهود به في زعمهم، لكن الراجح عند المصنف على أنه إخبار عما علمه، و هم ما كانوا عالمين به، وصرف التكذيب تحويله بالعدول عن الظاهر من تعلقه بقوله: ﴿إِنَّكَ لَرْسُولُ اللَّهِ ﴾ أي جعله متعلقا بما تضمنه تشهد من دعوى العلم. [خفاجي بتغيير: ٢١/٢]

قَإِن لَمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفَعَلُواْ فَاتَقُواْ النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ لَمَ المِي هُم ما يتعرفون به أمر رسول الله على وما جاء به، وميز لهم الحق عن الباطل، رتب عليه ما الموسول الموس

لما بين إلخ: [أي بقوله: إن كنتم في ريب] تفسير لهذه الآية إجمالا على وحه يتبين به ارتباطها بما قبلها، وتفريعها عليها، قوله: يتعرفون بمعنى يعرفون معرفة قوية؛ لأن صيغة التفعل تكون للمبالغة لزيادة البنية، أو المراد ما يتطلبون معرفته والبوصول إليه؛ لأن صيغة التفعل تأتي لطلب الحدث أيضا، ومنه ما في الحديث: ليس منا من لم يتغن بالقرآن. [رواه البحاري في باب قول الله تعالى: ﴿وَأَسُرُّوا قَوْلُكُمْ أَوِ احْهَرُوا بِهِ ﴿ (الملك: ١٣)،٢٢/٥٥] عند بعضهم أي ليستغن ويطلب الغنى، وفي إدخال الفاء على قوله: "فآمنوا" دون قوله: "ظهر أنه إلح" مع أنه الجزاء لفظا إشارة إلى أنه الجزاء في المعنى، وعطف "واتقوا" على "آمنوا" للإشارة إلى الواقع، لا أنه مدلول "فإن لم تفعلوا". (ع)

فعير الخ: كان الظاهر أن يقال: فإن لم تأتوا بسورة من مثله بالإتيان المقيد، ولم يقل، بل ذكر فإن لم تفعلوا، بما يعم هذا الإتيان وغيره للإيجاز أي إيجاز احتصار؛ لأنه لو قيل: فإن لم تأتوا فإن ذكر المفعول كان إطناباً باديا، وإن لم يذكر كان إيجاز حذف، وإيجاز الاحتصار أبلغ من إيجاز الحذف، وللاحتراز عن التكرار. [حفاجي ملحصا: ٧٣/٢] الإتيان: أي الإتيان بسورة مماثلة للقرآن. لازم الجزاء: هو آمنوا، ولازمه فاتقوا.

تقريرا إلى: [لأن الكناية كدعوى الشيء مبينة.] أي تبيينه؛ لأنه كدعوى الشيء ببينة لما بينهما من التلازم، فيكون إيجاب الاتقاء إيجاباً للإيمان التزاماً؛ لامتناع تحقق الاتقاء بدون الإيمان. والتهويل: التفخيم مع الإنذار والتحويف؛ لأنه إذا ثبت اتقاء النار بترك العناد فقد أقيم العناد مقام النار، وفيه تصريح بالوعيد. [حفاجي بتغيير: ٢٥/٧] لشأن إلخ: بإنابة اتقاء النار منابه وإبرازه في صورته. وتصريحا: فإنه لو اكتفى على قوله: "فآمنوا" لم يوحد التصريح بالوعيد، ولو ذكر انتفى الإيجاز، بخلاف ما إذا أنزل منزلته؛ فإنه يفهم الأمران معاً. [عبد الحكيم: ٢٤٣] دفع لما يشكل من ترتب الجزاء على الشرط؛ لأن الاتقاء عن النار واجب فعلوا أو لم يفعلوا، أو من أن عدم الفعل ليس سببا لما ذكر من الجزاء ولا ملزوما له. (عص)

"إذا" الذي للوجوب؛ فإن القائل - سبحانه - لم يكن شاكاً في عجزهم؛ ولذلك نفى إتياهُم معترضاً بين الشرط والجزاء لهكماً بهم، أو خطاباً معهم على حسب ظنهم؛ فإن العجز قبل التأمل لم يكن محققاً عندهم. و "تَفْعَلُواْ" جزم بــ"لَمْ"؛ لألها واجبة الإعمال مختصة بالمضارع متصلة بالمعمول؛ ولألها لما صيرته ماضياً صارت كالجزء منه، وحرف الشرط كالداخل على المجموع فكأنه قال: فإن تركتم الفعل؛ وكاد أحم بالعمل ولذلك ساغ اجتماعهما. "وكُنْ" كــ"لا" في نفي المستقبل غير أنه أبلغ، وهو حرف مقتضب عند سيبويه والخليل في إحدى الروايتين عنه، وفي الرواية الأخرى أصله: "لا أن"، وعند الفراء: "لا"، فأبدلت ألفها نوناً. والوقود بالفتح ما توقد به النار، وبالضم المصدر، المهلاء اللها المنازة المنازة والمؤلود بالفتح ما توقد به النازة وبالضم المصدر، المهلاء المهلاء المهلاء المها نوناً والوقود بالفتح ما توقد به النازة وبالضم المصدر، المهلاء ا

الذي للوجوب إلخ: أي الجزم، والحاصل: أن هذه الجملة الشرطية حاءت على خلاف الظاهر، وكون "إن" تقيد الشك من الشك و "إذا" تقتضي الجزم مما اتفقوا عليه، فإذا أخرج كل منهما عن مقتضاه، فلا بد له من وجه، وأصل الشك من المتكلم، فإن اعتبر حال المخاطب فعلى خلاف الأصل، كما أشار إليه بقوله: "أو على حسب ظنهم". [خفاجي بتغيير: ٢٥/٢] فإن القائل إلخ: تعليل لاقتضاء المقام الجزم قوله: ولذلك إشارة إلى أنه تعالى لم يكن شاكا، وإن كان هذا غير محتاج إلى التعليل، لكن ذكره لإظهار نكتة الإتيان بالمعترضة. [خفاجي بتغيير: ٢٥/٢]

ولذلك: أي لعلمه تعالى بحالهم أتى بنفي الإتيان. (عص) قمكما بهم إلخ: بإبراز المعلوم في صورة المشكوك تعريضاً لهم، بألهم يشكون في المتيقن الواضح. (عصام) حسب ظنهم: ألهم يأتون بمثله؛ فإلهم كانوا يقولون: "لو نشاء لقلنا مثل هذا". (ع) لأنها واجبة: بخلاف "إلا" في الأحكام الثلاثة. (ع)

وحرف الشرط: مرفوع معطوف على الضمير المستتر في "صارت" لا على اسم "أن"؛ لأن دحوله على المجموع متفرع على صيرورة الفعل ماضيا، كما يدل عليه قوله: فإن تركتم الفعل. (ع) على المجموع: لا على المستقبل، حتى يجعلا متنازعين. قوله: "ولذلك" أي ولأن حرف الشرط كالداخل على المجموع ساغ احتماعهما، وإلا فبين مقتضاهما، أعني الاستقبال، والمضي تناف. [أما إذا اعتبر دحول "إن" على المجموع؛ فإنه يفيد استمرار عدم الإتيان المحقق في الماضي فلا منافاة. [عبد الحكيم بتغيير: ٢٤٤]

ساغ: ولولاه لم يجز الاجتماع؛ لأنه يلزم إلغاء حرف الشرط لا إلى عوض عما نازع فيه، وخلاف فائدة قطع النزاع، فتأمل. (عص) مقتضب: أي مرتجل غير مأخوذ من شيء.(سيد)

وقد جاء المصدر إلخ: المشهور عند النحاة الفرق بين فعول و فعول بالفتح والضم، فالثاني: مصدر، والأول: اسم لما يفعل به، و حكى المصنف عن "سيبويه" أن من العرب من جعل المفتوح مصدراً والمضموم اسماً على عكس المشهور. وقوله: عالياً بمعنى فصيحاً يقال: هذه اللغة أعلى أي أفصح. [خفاجي ملخصا: ٢٧/٢] والاسم: عطف على قوله: المصدر، وقوله: بالضم على قوله: بالفتح أي قد حاء الاسم بالضم. (عص) حلف مضاف إلخ: تنكير مضاف للإشارة إلى عدم تعينه، فيجوز تقديره في المبتدأ، أي ذو وقودها الناس أو في الخبر كما بينه المصنف، وفيه مسامحة؛ لأنه يقال: اتقدت النار ولا يقال: احترقت، بل الاحتراق أثره. (ملخص) والمراد بحا إلخ: ولعل وحه تعذيبهم إن الفعل الحسن يحسن كل ما يتعلق به بمقدار تعلقه إذا لم يمنعه مانع؛ ولذلك ترى المساحد أحب البقاع إلى الله وترى المكان الذي قرئ فيه آية الكرسي لا يقربه شيطان، وكذا القبيح يقبح ما له تعلق به قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا أَرْدُنَا أَنْ نُهلِكُ قُولُهُ الْمُسْرِعُونَ فيها وكذلك قوله: ﴿فَحَعَلْنَا عَالَيها سافلها وأمُطرُ نا عَلَيهم حجارة مِنْ سحيل في موضع آخر: ﴿فَاحَتُهُ الله تعالى الشرك به، وإلا يلزم (الحجر: ٤٧)؛ ولذلك يعذب الميت ببكاء أهله عليه؛ ولما قال الله تعالى: ﴿إنَّما الْمُشْرِكُونَ نَحَسُ ﴿النَّمُ الله والا يلزم وضع آخر: ﴿فَاحَسُ مِن الْمُونَافَ وَاللها الشرك به، وإلا يلزم أن يكون كل حجر نجساً وليس كذلك، فبتعلق أفعال الشرك عذبت كما يعذب الكافرون.

وأما الملائكة والنبيّون؛ فإنهم وإن عبدهم المشركون لكن فيهم مانعاً عن ترتب الآثار؛ لأنهم منعوهم عن الشرك، ولم يرضوا به، وكذا الميت إذا كان مانعاً عن البكاء في الحياة، ولم يرض به لا يعذب ببكاء أهله؛ لأنه ثبت المانع فيه هذا، وقد بقى بعد حبايا لولا غرابة المقام لأتيت بها، أو يقال: إن الأحجار غير معذبة وإنما هو سبب تعذيبهم، وقول المصنف: عذبوا بما هو منشأ إلخ إشارة إلى تعذيبهم الجسماني، وقوله: أو بنقيض إلخ إشارة إلى الروحاني، فقد جمع لهم بين نوعي العذاب، المعنى: إنهم يتوقعون بوسيلتها التحليص، وقد حصل بسببها التعذيب. (عبد)

حصب: بالتحريك فروزيد آتن الربريد باشد. عذبوا إلخ: جملة مستأنفة لبيان وحه الإيقاد بالأصنام المعبودين. الكانزون: حيث يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جنوبهم. يتوقعون: فإقدم كانوا يتوقعون بوسيلتها التخليص. (ع) الذهب والفضة إلخ: في بعض النسخ بإفراد الموصول؛ رعايةً لنظم الآية باعتبار إرادة أفراد الذهب، وفي بعضها بصيغة التثنية؛ نظراً إلى جنسي الذهب والفضة. [عبد الحكيم: ٢٤٥]

لتخصيص إلخ: والتخصيص يستفاد من اللام في قوله: "أعدت للكافرين" ومن الكافرين؛ لأن ترتيب الحكم على الوصف يشعر بعليته، قوله: "وجه"؛ لأن المؤمنين الذين لا يؤتون الزكاة أيضا يعذبون بذلك العذاب؛ إذ الكفار وقود النار كالحطب، والمؤمنون الذين لم يؤتوا الزكاة إنما تعذيبهم بها بإحمائها وكيهم كما قال تعالى: ﴿فَتُكُوّى بِهَا حِبَاهُهُمْ وَخُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ ﴿ (التوبة: ٢٥)، وشتان بينهما. [خفاجي بتغيير: ٧٩/٢]

وقيل حجارة إلخ: مرضه وأخره لضعفه عنده؛ لأنه تخصيص بغير دليل عليه، وقيل: إن القرينة العقلية قائمة عليه؛ لأنه لا يتقد من الحجارة غيره مع أنه الثابت المنقول عن ابن عباس في وابن مسعود في برواية صحيحة، ومثل هذا التفسير الوارد عن الصحابي فيما يتعلق بأمر الآحرة له حكم الرفع بإجماع المحدثين، وقد رجحه كثير من المفسرين، وعللوه بأنه أشد حراً وأكثر التهاباً وأسرع إيقاداً مع نتن ريحه وكثرة دخانه وكثافته وشدة التصاقه بالأبدان، فلتخصيصه وجه، بل وجوه، فتأمل. [خفاجي بتغيير: ٧٩/٢]

فإن صح إلج: قد عرفت أن المحدثين صححوه فلا ينبغي الشك فيه، وما أوله به من قوله: إن الأحجار إلخ لا يخفى بعده؛ فإنه جعل الأحجار مشبهة بالكبريت، وليس في العبارة ما يدل عليه، وأما التهويل فيحصل بما عللوه من ألها أسرع التهاباً وأبطأ خموداً إلى غير ذلك، فتأمل. [خفاجي بتغيير: ٧٩/٢]

وَنَاراً وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ وَ وَسَمِعُوه صح تعريف النار، ووقوع الجملة صلة؛ التحريم والتحريم و

بالخبر. وفي الآيتين ما يدل على النبوة من وجوه: الأول: ما فيهما من التحدي، مصدرية أي دلالة

قصة معلومة: اعترض عليه بأن الصفة أيضا يجب أن تكون معلومة الانتساب إلى الموصوف كالصلة وإلا لكان خبراً فيأتي في آية التحريم ما ذكر هنا، وأحيب: بأن الضلة والصفة يجب كونهما معلومين للمخاطب لا لكل سامع، وما في التحريم خطاب للمؤمنين وقد علموا ذلك بسماعهم منه في ولما سمع الكفار ذلك الخطاب أدركوا منه نارا موصوفة بتلك الجملة جعلت فيما خوطبوا به صلة. (فتح) عدة لعذاهم: العدة: ما أعددته لحوادث الدهر من المال والسلاح.

والجملة إلخ: قال التفتازاني: لا يحسن الاستيناف والحال، وعندي إنحا صلة بعد صلة، وفي "الدر المصون": الظاهر أن هذه الجملة لا محل لها من الإعراب؛ لكونها مستأنفة حواباً لمن قال: لمن أعدت، وقيل: محلها النصب على الحال من النار، والعامل "اتقوا"، وفيه نظر؛ لأنها أعدت للكافرين اتقوا أم لم يتقوا، فلا يناسب تقييد الاتقاء بهذه الحال. [خفاجي بتغيير: ٨١/٢] وإن جعلته: فإنما أورد "إن" المتصلة؛ لأن نقيض المذكور يكون أولى بالنفي؛ لأن المضاف حينئذ اسم بمعنى العين كالحطب فهو جامد لا يعمل إلخ، كذا فهم من "الجمل".

الآيتين: أي هُوَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَا نُولْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأَتُوا بِسُورة مِّنْ مُثْلُه وَادْعُوا شُهَدَاء كُو مِّنْ مُنْ وَالله وَالْحَارة أَعِدَتْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ وَالبَعْريض وقوله: هُوَانُ لَمْ تَعْلُوا وَلَى تَفْعُلُوا فَاتَقُوا النّار الّتِي وَقُودُها النّاسُ والْحَحارة أُعِدَتْ للكافرين والبَعْريض من قوله: "وادعوا شهداء كم"، و"بالتقريع" متعلق بقوله: "التحريض"، وهو مستفاد من إيراد كلمة الشك على حسب ظنهم، والوعيد من قوله: فاتقوا، وكون السورة أقصر سوره من تنكيرها؛ لأنه أقل ما يصدق عليه، قال الإمام: إن العرب كانوا في معرفة اللغة والإطلاع على قوانين الفصاحة في الغاية، وكانوا في مجبة إبطال أمره في الغاية حتى بذلوا النفوس والأموال وارتكبوا ضروب المهالك والحن، وكانوا في الحمية والأنفة على حد لا يقبلون الحق فكيف الباطل، وكل ذلك يوجب الإتبان بما يقدح في قوله: والمعارضة أقوى القوادح، فإذا انضاف إليه مثل هذا التقريع، وهو قوله: "فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا"، فلو كان في وسعهم وإمكافم الإتبان بمثل سورة من القرآن لأتوا به، فحيث ما أتوا به علمنا عجزهم، فثبت أن القرآن لا يماثل قولهم، وأن التفاوت بينه وبين كلامهم ليس تفاوتا معتادا، فهو إذن تفاوت ناقض للعادة، فوجب أن يكون معجزا فهذا هو المراد. (ملخص)

والتحريض: مستفاد من قوله: ادعوا. بالتقريع: [در شق وسرزش كرون (ص)]مستفاد من كلمة الشك على حسب ظنهم تقريعا لهم على ذلك. وتعليق إلخ: من تصدير الجملتين بحرف الشرط والجزاء، الثاني إلخ: قد مضت ألف وثلاث مائة سنين، وزادت من أيامه في إلى عصرنا هذا، لم يخل وقت من الأوقات ممن يعادي الدين والإسلام حصوصًا في هذا الزمان؛ لحكومة الكافرين وغربة الإسلام، فمع هذا الحرص الشديد لم يوحد المعارضة، والعرب أكثرهم قد آمنت وأقرت بأن لا يمكن الإتيان بمثل هذا القرآن، فصدق الله سبحانه وتعالى في قوله: ﴿لا يَأْتُونَ بِمثْلِهِ وَلَوْ

ولما أورد عليه أنه لا يلزم من عدم العلم بشيء عدمه في الواقع دفعه بقوله: فإنحم لو عارضوا إلخ وأيضاً أنه ﷺ وإن كان متهمًا عندهم فيما يتصل بالنبوة، فقد كان معلوم الحال في وفور العقل والفضل والمعرفة بالعواقب، فلولا معرفته بالاضطرار من حالهم أتهم عاجزون عن المعارضة لما جوز من نفسه أن يحملهم على المعارضة، ويبلغ في التحدي إلى النهاية. (ملخص)

دل إلخ: ليس المراد بالدليل: البرهان القطعي، بل ما يتبادر من النظم، وقوله تعالى: "أعدت للكافرين" صريح في ألها مخلوقة وموجودة الآن؛ لكونها للماضي، وفيه إيماء إلى أن من يدخلها من المؤمنين لا يخلد فيها، ولا يعذب بأشد العذاب؛ لأن الطاري على صاحب الدار ليس مثله في لزوم سكناها وتلبسه بما فيها لتطفله عليها، ففيه تبشير حفي وارتباط معنوي بما بعده. [خفاجي بتغيير: ٨٤/٢]

عطف على الجملة السابقة، والمقصود عطف حال من آمن بالقرآن ووصف ثوابه على حال من كفر به وكيفية عقابه على ما جرت به العادة الإلهية من أن يشفع الترغيب بالترهيب؛ تنشيطاً لاكتساب ما ينجي وتثبيطاً عن اقتراف ما يردي، لا عطف العلى نفسه حتى يجب أن يطلب له ما يشاكله من أمر أو نهي فيعطف عليه أو على "فاتقوا"؛ لأنهم إذا لم يأتوا بما يعارضه بعد التحدي ظهر إعجازه، وإذا ظهر ذلك فمن كفر به استوجب العقاب

على الجملة إلى: [على مضمون جملة "إن كنتم في ريب إلى".] تحقيقه: أن العطف قد يكون بين المفردات وما في حكمها من الجمل التي لها محل من الإعراب، وقد يكون بين غيرها، كما يكون بين قصتين بأن يعطف مجموع جمل معددة مسوقة لمقصود على مجموع جمل أحرى مسوقة لغرض آحر، فيعتبر حينئذ التناسب بين القصتين دون أحاد جملها، ونظيره في المفردات: الواو المتوسطة في قوله تعالى: همو الأول والآخر والطّاهر والباطن المحديد: ٣)؛ فإنها لعطف مجموع الصفتين الأحيرتين المتقابلتين على مجموع الصفتين الأوليين المتقابلتين، ولو اعتبر عطف الظاهر وحده لم يكن هناك تناسب، ومقصود المصنف في أن هذا من عطف القصة على القصة؛ فإنه أدعى لتلاؤم النظم؛ لأن قوله: "وإن كنتم" إلى "أعدت للكافرين" مختص بالفريق المحالف فمضمونه الإندار، وقوله: ويشر الذين إلى مختص بالفريق الموافق ومضمونه البشارة، والجامع بينهما: أخما لبيان حال الفريقين المتقابلين ومتضمنتان للوصفين المتقابلين. [خفاحي ملخصا: ٢٤/٨-٨٥]

عطف الفعل: أي ليس المقصود بالعطف الجمع بين الجملتين حتى يطلب الجهة الجامعة بينهما بل العطف بين القصتين، فالجهة الجامعة معتبرة بينهما لا بين أجزائه من كل جملة جملة عبر عن الجملة بالفعل؛ لكون الفاعل مستتراً كالجزء منه. (ع)

أو على إلخ: وقد ضعف هذا بوجهين الأول: أن عطف الأمر بمخاطب على الأمر بمخاطب آخر من غير تصريح بالنداء مما منعه النحاة، وأحيب: بأنا لا نسلم عدم حسن ذلك مطلقا، بل إذا لم يكن قرينة تدل على تغاير المحاطبين، والقرينة كالتصريح بالنداء نحو قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وُاسْتَغْفِرِي لِدُنْبِكِ ﴿ ربوسف: ٢٩)، والثاني: أن "فاتقوا" جواب الشرط وهذا لا يصلح له فكيف يعطف عليه؛ لأنه أمر بالبشارة مطلقا لا على تقدير "أن لم تفعلوا" فأشار المصنف إلى جوابه بقوله: لأقم إذا إلخ فالمناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه إن كلا منهما يقتضيه الكلام، فهو من عطف أحد المقتضيين بشيء على الآخر، وهذا القدر من الربط المعنوي كاف في عطفه على الجزاء، وإن لم يكف في جعله جزاء ابتداء. [خفاجي ملخصا: ٨٦/٢]

ومن آمن به استحق الثواب، وذلك يستدعي أن يخوف هؤلاء ويبشر هؤلاء، وإنما أمر الرسول والم المسارة بأن يبشرهم، أو عالم كل عصر أو كل أحد يقدر على البشارة بأن يبشرهم، ولم يخاطبهم بالبشارة كما حاطب الكفرة تفخيماً لشأهم وإيذاناً بأهم أحقاء بأن يبشروا ويهنأوا بما أعد لهم. وقرئ: "وبَشّر" على البناء للمفعول عطفاً على "أعدت"، فيكون استئنافاً. والبُشارة: الخبر السارّ؛ فإنه يظهر أثر السرور في البَشْرة، ولذلك قال الفقهاء: البشارة: هو الخبر الأول حتى لو قال الرحل لعبيده: من بشري بقدوم ولدي فهو حر، فأحبروه فرادى عتق أوَّلهم، ولو قال: من أحبرين، عتقوا جميعاً، أما قوله تعالى: ﴿ فَبَشّر هُم بِعَذَابِ أَلِيم المُ الله المُ الله المناه الم

ومن آمن: بيان لجهة مرتبة على الشرط؛ فإن العطف على الجزء يقتضي أن يكون في حكمه. أو عالم إلح: إشارة إلى أن الوجوب على الكفاية يسقط بإقامة واحد وإن كان للندب، فالمراد كل أحد يقدر على البشارة كما قال بيش بشر المشائين إلى المساحد في الظلم بالنور التام يوم القيامة [نظم المتناثر من الحديث: ١/١٥]، وهذا الوجه يؤذن بأن هذا الأمر لعظمته وفخامته حقيق بأن يبشر به كل من قدر عليه، وأما كونهم أحقاء، فالظاهر أنه على التعميم ويحتمل تحضيضه؛ لأن من بشره مثل البشير النذير حقيق بذلك؛ لأنه لا يبشر من يستحق لا سيما، والآمر له رب الأرباب. (ملخص) وإيذاناً: فإن الأمر بالبشارة بأن يقول: بشر فلاناً بكذا يفهم منه عرفا استحقاقه لذلك بخلاف ما إذا بشره بنقسه؛ فإنه يجوز أن يكون تفاؤلاً. (ع)

عطفا: وتوجيه العطف بجعل وبشر الذين آمنوا في معنى أعدت الجنة للمؤمنين. (عص)

الحبر السار إلخ: قيل: إن المصنف ترك قيدين لا بد من ذكرهما الأول: كون المحبر به غافلاً عمّا أحبر؛ لأن الحبر النافع يوصف بأنه سار سواء أحدث في المحاطب السرور أو لم يحدث، والبشارة لا تكون إلا إذا حدث السرور وهو لا يحصل بما علمه قبله، والثاني: كون الخبر صادقا، فالبشارة: هي الخبر الصادق السار الذي ليس عند المحبر علم به، وأجيب بأن قوله: فإنه يظهر أثر السرور إلخ يعلم منه أنه لم يسبق علم به، وأما اشتراط الصدق فأورد عليه أن يظهر البشرة لما يحصل بالإحبار السارة صدقا، كذلك يحصل بما كذبا فتأمل. [خفاجي بتغيير: ١٩٥٦] فرادى: قيد بذلك؛ لأنحم لو أحبروه بحتمعين عتقوا. (ع)

فعلى التهكم أو على طريقة قوله: تحيَّة بينِهم ضرب وجيع. والصالحات: جمع صالحة، وهي من الصفات الغالبة التي تجري مجرى الأسماء كالحسنة، قال الحطيئة: ...

فعلى التهكم إلخ: باستعارة أحد الضدين للآخر بتنزيل التضاد منزلة التناسب تمكما واستهزاء، و"العذاب الأليم" قرينة لها. [عبد الحكيم: ٢٥٠] أو على طريقة إلخ: وفيه التنويع وهو: ادعاء أن للمسمى نوعين: متعارفا، وغير متعارف على طريق التحييل، ويجري في مواطن شتى، منها: التشبيه، ومنها: أن ينزل ما يقع في موقع شيء بدلاً عنه منزلته بلا تشبيه ولا استعارة، سواء كان يطريق الحمل كقوله: "تحية بينهم ضرب وحيع" أو بدونه، وليس هذا من المجاز؛ لذكر طرفيه مراداً بهما حقيقتهما ولا تشبيها؛ لأن التشبيه يفسد معناه، والتحية: ما يحي به أحد المتلاقيين الآخر كالسلام ونحوه، وجعل الضرب هنا تحية للادعاء المذكور، وأضافه للبين توسعًا، والمعنى: ما يقع بينهم من التحية، ويحتمل أن يكون البين بمعنى الفراق بمعلى الضرب منزلة سلام الوداع بينهم. [خفاجي بتغيير: ٢/٩٠]

أو على طريقة: حعل أفراد التحية قسمين: متعارف، وغير متعارف وهو ضرب وحيع، وأثبت بينهم الغير المتعارفة مبالغة في حلادتهم وحزهم. [عبد الحكيم: ٢٥٠] الغالبة؛ بمعنى صارت بحيث توصف ولا توصف بها. (ع)

مجرى الأسماء: في ألها تذكر من غير موصوف. قال الحطيئة: بالحاء والطاء المهملتين مصغر من حطأته إذا لطمته، لقب به لقصره وحقارة منظره، واسمه :حرول بن أوس الغطفاني، وكان أدرك خلافة عمر في ولم يسلم، وبنو لام: طائفة من قبيلة "طي"، وما تنفك: يمعنى لا يزال، والصالحة: العطية الحسنة، وتأتيني: حبر تنفك، وبظهر الغيب: متعلق به، والظهر مقحم مبالغة، والشاهد في صالحة حيث ذكرها من غير موصوف. وفي "كامل ابن الأثير": "أن النعمان دعا بحلة من حلل الملوك، وقال للوفود وفيهم "أوس": احضروا في غد، فإني ألبس هذه الحلة أكرمكم، فلما كان الغد حضروا إلا أوسًا، فقيل له في ذلك، فقال: إن كان المراد غيري فأجمل الأشياء أن لا أحضر، وإن كنت المراد فاطلب، فلما أثوا النعمان لم ير أوسًا، فطلبه وقال: احضر آمنًا فأجمل الأشياء أن لا أحضر، وإن كنت المراد فاطلب، فلما أثوا النعمان لم ير أوسًا، فطلبه وقال: احضر آمنًا أخفاجي بتغيير: ٢/٢٩]

الحطينة: روي: أنه لما ألبس نعمان الملك حلة من حلل الملوك لـــ"أوس بن حارثة بن لام الطائي" حسده قومه على ذلك، فقالوا لحطيئة: اهجه ولك ثلاث مائة بعير، وروي: مائة بعير، فقال البيت، و"ما يتفك" من الأفعال الناقصة، وصالحة: اسمه، وتأتيني: حبره، والظرفان متعلقان به أي تأتيني مبتدأة من "آل لام" متلبسة بالغيب، ولفظ "الظهر" مقحم والشاهد في صالحة حيث ذكرها من غير موصوف. [عبد الحكيم: ٢٥٠]

كَيْفَ الهِجَاءُ وما تَنْفَكُ صالحة من آل لأم بظهْرِ الغَيْبِ تَأْتِيني وهي من الأعمال ما سوغه الشرع وحسنه، وتأنيثها على تأويل الخصلة أو الخلة، واللام فيها للجنس، وعطف العمل على الإيمان مرتباً للحكم عليهما إشعاراً بأن السبب في استحقاق هذه البشارة مجموع الأمرين بين الوصفين؛ فإن الإيمان الذي هو عبارة عن التحقيق والتصديق أُسُّ والعمل الصالح كالبناء عليه، ولا غناء بأس لا بناء عليه، ولذلك قلما ذكرا مفردين، وفيه دليل على ألها خارجة عن مسمى الإيمان؛ إذ عليه، ولذلك قلما ذكرا مفردين، وفيه دليل على ألها خارجة عن مسمى الإيمان؛ إذ الأصل أن الشيء لا يعطف على نفسه وما هو داخل فيه.

واحد عمل ما يجب عليه على حسب حاله، وفيه شائبة توزيع. [خفاجي بتغيير: ٩٣/٢]

لأم: بفتح اللام وسكون الهمزة ، حيّ من طي منهم أوس. وحسنه: هذا القيد لإخراج المباح. وتأنيثها إلخ: الخصلة والخلة الفعلة الواحدة إلا ألهما غلبا فيما يحمد، والعطف بـــ"أو" وإن كانا مترادفين لمحرد التخيير في اللفظ وإرادة كل منهما، و"التاء" فيه ليست للنقل إلى اسمية؛ لأنه قد يوصف. [خفاجي بتغيير: ٩٣/٢] واللام فيها إلخ: لأنه أصل معناه الوضعي إذا لم يكن عهد، والاستغراق إنما يفهم من المقام بمعونة القرائن، فإن قلت: إذا كان الجمع المعرف باللام يصلح لأن يراد به الجنس كله وأن يراد بعضه، فما المراد بالصالحات؟ قلت: المراد الأقل ولا الكل بل ما بينهما أعني جميع ما يجب على كل مكلف بالنظر إلى حاله، فيختلف باختلاف أحوال المكلفين من الغني والفقر والإقامة والسفر والصحة والمرض، فمعنى: قوله: عملوا الصالحات: إن كل

بأن السبب إلح: اعلم أن العبد لا يستحق على الطاعة ثوابًا ولا على المعصية عقابًا استحقاقًا عقليًا واحبًا، فليس المراد بالسبب أن الإيمان المجرد لا ينحي، وأن الأعمال توجب الثواب بل أن الجمع بينهما مقتض لتفضل الله بمقتضى كرمه، فإن قبل: إنكم تقولون أن المؤمنين يجوز دخولهم الجنة بدون الأعمال الصالحة والله تعالى حعل الجنة معدة بشرط الإيمان والأعمال الصالحة، فيكون ما قلتم خلاف النص، وجوابه ظاهر بما مر، وأحيب أيضا: البشارة المطلقة بالجنة شرطها اقتران الأعمال الصالحة بالإيمان، ونحن لا نجعل لأصحاب الكبائر البشارة المطلقة بل نثبت بشارهم مقيدة بمشيئة الله تعالى. (ملخص) ولا غناء: ظاهره إنما يلائم كلام المعتزلة إلا أن يراد الفرد الكامل من الغناء.

أَنَّ لَهُمْ: منصوب بنزع الخافض، وإفضاء الفعل إليه، أو مجرور بإضماره مثل: الله لأفعلن. والجنة: المرة من الجن، وهو مصدر جنه إذا ستره، ومدار التركيب من الجم والود على الستر سمى بما الشحر المظلل؛ لالتفاف أغصانه للمبالغة كأنه يستر ما تحته

سترة واحدة قال: لفرط التفاف أغصانه إهم

كَأُنَّ عَيني في غَربي مقتلة من النواضِحِ تَسْقي جَنَّةً سُحُقا وصلاحِ الله الماء

منصوب: على احتلاف النحويين، فقال "الفراء" و"سيبويه": بالأول، وقال "الخليل" و"الكسائي": بالثاني. [عبد الحكيم: ٢٥١] ومدار التركيب: [من الجيم والنون كالجن والجنين وغيرهما.] يعنى لا ينفك عنه الستر، ومنه الجن؛ لاستتارهم عن العيون، والجنون؛ لستره العقل، والجنين؛ لأنه مستور في البطن، وتوصيفه الشجر بأنه مظلل لإظهار معنى الستر فيه، والالتفاف: اتصال بعضها ببعض، وقوله: "للمبالغة" تعليل للتسمية بالمرة. [خفاجي بتغيير: ٢٥/٢]

كَانَّ عِنِي إِلَى: والبيت من قصيدة لــــ"رهير بن أبي سلمى" يمدح بها "هرم بن سنان"، وهو شاهد لإطلاق حنة على الشجر بدون الأرض. والغرب: الدلو الكبير. والمقتلة: الناقة التي كثر استعمالها حتى سهل انقيادها. والنواضح: جمع ناضح وهو البعير الذي يستقى عليه، ويستعمل في إحراج الماء من الآبار. والسحق: جمع سحوق، وهي النحلة الطويلة المرتفعة حدًا، وحصها لاحتياجها لكثرة الماء.

والمعنى: لما يئست منهم لم أملك دموعي فكأنها تسل من دلوي ناقة مذللة للعمل لا تنقص شيئا مما في الدلو، بل تخرجها تامة مملوءة، وكأن الظاهر أن يقول: كأن عيني غربا مقتلة لكنه أتى بكلمة "في" كأنه يدعي أن ما ينصب من الغربين منصب من عينيه، ومن الخيالات ما قيل: إن المراد بالنحل الطوال خيالات الأحبة، فكأنَّ عينيه تسقى تلك الخيالات. [خفاجي بتغيير: ٩٥/٢]

كَانَ عِينِي إِلَىٰ: يقول: كأن عينيه كائنتان في دلوين عظيمتين لناقة مذللة من السواقي تسقي جنة أي نخلا سحقا طوالا، جمع سحوق، حص المذللة وجعلها من النواضح؛ لأنها إذا كانت كذلك أخرجت الدلو ملآن بخلاف الصعة؛ فإنها تنفر فيسيل الماء من نواحي الغرب، وحص النجل؛ لأنها أحوج الأشحار إلى الماء، ثم الطوال منه؛ لأنها أشد احتياجا من غيرها، وفي جعل عينيه في الغربين دون أن يجعلها غربين كناية لطيفة كأن ما ينصب من الغينين. [عبد الحكيم: ٢٥١-٢٥٢]

الإيمان، ويمكن جعل العمل شرطًا لدخول الجنة بلا تعذيب.

أفنان إلى: يكون جمع فنن بمعنى غصن، وجمع فن بمعنى ضرب ونوع، هو المراد ههنا لكن الغالب جمعة على فنون، والجنة: من الأسماء الغالبة على الدار الآخرة إلا أن غلبتها لم تصل إلى حد العلمية؛ لأنحا تعرف وتنكر وتحمع وتوصف بها أسماء الإشارة في نحو: "تلك الجنة"، وما نقله عن ابن عباس شما أنكرة السيوطي في وقال: إنه لم يوجد في شيء من كتب الحديث، والتنكير "جنات" للتنويع، ويحتمل أن يكون للتعظيم أي حنات لا يكتنه وصفها. إخفاجي بتغيير: ٩٧/٢] وجمعها إخ: إفالجمعية للتعدد والتنكير للنوعية] حاصله: أن الجنة جنس تحته أنواع مختلفة أريد ههنا أنواعه، والجنس إذا قصد به الأنواع يجمع تنبيها على تعدد أنواعه كما في تفسير "رب العالمين". (منه في) والعمال: أي في الإخلاص وصدق النية. واللام إلى تعدد أنواعه كما في قوله تعالى: "أن لهم" لام استحقاق والله تعالى: "أن لحم" لا بخلفه، وقد مر في قوله تعالى: "أن لحم" (البقرة: ٢١) أن العبد لا يستحق لعبادته ثوابًا، وهو كأجير أخذ الأجرة قبل العمل، تعالى: "أن للجم في المآل، فدل على أن الجند تخلوق. إخبار عن وقوع هذا الملك وحصوله في الحال يقتضي حصول ما يملكه في المآل، فدل على أن الجنة تخلوق. إخفاجي ملخصا: ٢٧/٢]

فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ ۗ وقوله تعالى لنبيه ﷺ: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لِيَحْبَطَينَ عَمَلُكَ ﴾ وأشباه ذلك، ولعله سُبحانه لم يقيد ههنا استغناء بها. يَجَيِري مِن تَحْتِهَا ٱلأَنْهَورُ أي من تحت أشجارها كما تراها جارية تحت الأشجار النابتة على شواطئها. وعن مسروق: أنمار الجنة تحري في غير أحدود. واللام في "الأنمار" للجنس كما في قولك لفلان: بستان فيه الماء الجاري، أو للعهد، والمعهود: هي الأنمار المذكورة في قوله تعالى: ﴿ فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ غَيْرِ آسِنِ ﴾.

Y. Y

فأولتك إلخ: الآية تدل على أن الموت محبط للعمل، ومذهب أبي حنيفة 🎂 إحباط العمل بالكفر مطلقًا؛ لإطلاق قوله: ﴿وَمَنْ يَكُفِّرُ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ ﴾ (المائدة: ٥) ومذهب الشافعي: أنه لا يكون محبطا إلا بالموت على الكفر؛ لقوله تعالى: ﴿فَيَشُتْ وَهُوْ كَافِرُ ﴾ (البقرة: ٢١٧) فيحمل المطلق على المقيد على أصله. [خفاجي بتغيير: ٩٨/٢] من تحت أشجارها: إشارة إلى أن المضاف إلى الضمير العائد إلى "جنات" محذوف، أي أشحار تلك الجنات؛ إذ المراد بها دار الخلد أو إلى اعتبار الاستخدام بحمل الضمير على "جنات" بمعنى الأشحار وإضافة الأشجار إلى "الجنات" بمعونة المقام فتأمل. (عصام الدين)

كما تراها إلخ: تصوير لصورة حرى الأنمار يعني حريانما تحت الأشجار في العرف عبارة عن أن يكون الأشجار نائبة على شواطئها، والأثر صحيح أخرجه ابن المبارك، وهنا في الزهد، وابن جرير والبيهقي في البعث. والشاطي: كالساحل وزنًا ومعنيٌّ، والأحدود: شق مستطيل في الأرض، والأثر مؤيد لكون المعني تجري من تحت أشحار. (ملخص) واللام إلخ: أراد بالجنس العهد الذهبي المساوق للنكرة، وقيل: إنه يحتمل الاستغراق على أنَّ المعني تجري تحت الأشجار جميع ألهار الجنة، فتكون أشجارها على شواطئ الألهار، وألهارها تحت ظلال الأشجار، أللهم إنا نسألك الجنة ونعيمها بغير حساب. [خفاجي بتغيير: ٢٠٠/٢]

أو للعهد: يحتمل التقديري بأن يراد أنمار الجنة وإن لم يجز ذكرها لتعينها في المقام، وهذا هو الذي قصد صاحب الكشاف بقوله: أو يراد أنمارها فعوض التعريف باللام عن التعريف بالإضافة، يعني الإضافة استغني عن ذكر المضاف إليه، وأشير إلى التعريف الإضافي باللام، و لم يرد أن اللام عوضًا عن المضاف إليه حتى يتحه عليه أنه مذهب كوفي زيفه تفسيرا في قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ الْحَنَّةُ هِيَ الْمَأْوَى ﴿ (النازعـات: ٤١) فَكَأَنَّهِ لَمْ يَتَعرض له القاضي لظن ضعفه لهذا، ويحتمل التحقيقي بأن يراد مذكور كما أشار إليه بقوله: والمعهود هي الأنمار المذكورة في قوله تعالى لكن هذا يقتضي أن يكون هذه الآية متقدمة في النزول مع ذلك اعتبار مثل ذلك الذكر في العهد بعينه. (عص)

فيها أنمار إلخ: الآية من سورة القتال وهي مدنية على الأصح، فيتوقف على تقدم نزول آية القتال على هذه، وقيل: إلها مكية، وتحري من تحتها الألهار مدلية نزلت بعدها، فيكون تعريف الألهار كتعريف النار في قوله تعالى: ﴿ فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِلَّتُ لِلْكَافِرِينَ ﴾ (البقرة: ٢٤). [عبد الحكيم ملحصا: ٢٥٢]

والنهر بالفتح والسكون، المجرى الواسع فوق الجدول دون البحر كالنيل والفرات، والمتركيب للسعة، والمراد بها ماؤها على الإضمار أو المجاز أو المجاري أنفسها، وإسناد الجري إليها مجاز كما في قوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالُهَا ﴿. وَالْمِالَانِهِ اللَّهِ اللَّهُ اللللَّا الللللَّا الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللللَّهُ الللَّهُ اللّ

والنهر: بفتح الهاء، وهي اللغة العليا، وأشار إلى علوها بتقديمها، وحمل العبارة على فتح النون وسكون الهاء بعيد عن الذكاء. (عص) والتركيب إلخ: من هذه الحروف يقال: استهز النهر أي اتسع، ومنه النهار؛ لأنه ضوء واسع ممتد من الطلوع إلى الغروب، والهرت الدم أسلته، ومنه الرهن؛ لأن فيه سعة للراهن والمرتمن. [عبد الحكيم: ٢٥٣] والمراد بها إلخ: أي بالأتمار ماؤها إما على حذف المضاف أي ماء الألهار، فتأنيث تحري رعاية للمضاف إليه القائم مقامه، أو على المحاز في الظرف بذكر الحال وإرادة المحل، أو ليس هنا مجاز ولا إضمار بل الإسناد مجازي كما في إسناد الإخراج إلى الأرض؛ لكونما محلاً لما أخرج، قيل: ولإسناد الجري للأنهار نكتة حاصة، وهي أن أنهار الجنة ليست إلا المياه لجريها من غير أخدود فتأمل. (ملخص) أثقالها: أي ما فيها من الخزائن واللفائن. صفة ثانية إلخ: فهي في محل نصب، وجيئذ لم يعطف للإشارة إلى استقلال كل من الحملتين في الوصفية، وإذا كانت خبر مبتدأ مقدر فتقديره: أي هم الذين آمنوا بقرينة ذكره في الجملة السابقة واللاحقة، وإنما حذَّف مع أنه لا حاجة إلى تقدير في جعلها صفة أو استينافا؛ لأن قوله تعالى: ﴿ لَهُ مَّ فَيَهَا أَزُواجُ ﴿ (النساء: ٥٧)، وقوله تعالى: ﴿ مُمَّ فِيهَا حَالِدُونَ ﴾ (البقرة: ٢٥) معطوفان عليه، وفائدة الجذف تحقق التناسب بين الجمل الثلاث في الصورة؛ لكونما اسمية، وفي المعنى؛ لكونما جواب سؤال كأنه قيل: ما حالهم في تلك الجنات؟ فأحيب بأن لهم فيها تمارا لذيذة وأزواجا مطهرة وهم فيها حالدون. [حفاجي ملحصا: ١٠١/٢] ومن الأولى إلخ: لما منعوا تعلق حرفي حر متحدي اللفظ والمعنى بعامل واحد أشاروا إلى دفعه بأنهما للابتداء إلا أن الأولى متعلقة بالرزق المفهوم من "رزقوا" مطلقًا، والثانية متعلقة به مقيداً بكونه من الجنات، والمصنف على ذهب إلى الإطلاق والتقييد مع جعلهما حالين متداخلين، وحينئذ متعلقهما متعدد فلا يلزم المحذور، وهو أن الشيء الواحد

لا يكون له مبدآن، وفي "الكشاف": هو كقولك: كلما أكلت من بستانك من الرمان حمدتك فموقع من ثمرة موقع من الرمان كأنه قيل: كلما رزقوا من الجنات من أي ثمرة كانت من تفاحها أو رمانها أو عنبها أو غير ذلك رزقا = ⁼ قالوا إلخ، فإن قبل: أي حاجة إلى ذكر متعلقين حتى يحتاج إلى التأويل، ولو قبل: كلما رزقوا من ثمرة أفاد ما ذكر من غير ارتكاب لمشقة التأويل، قلت: إن التعقيب بشمرة منكرة يقتضي عمومه لكل ما فيها كما قال تعالى: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا منْ كُلِّ التَّمَرَاتِ ﴾ (محمد: ١٥)، ولو لا ذكرهما لم يفد هذا مع ما فيه من الإيضاح بعد الإبجام والتفصيل بعد الإجمال. والحاصل: أن تعلق منها يفيد أن سكائها لا تحتاج لغيرها؛ لأن فيها كل ما تشتهيه الأنفس، وتعلق من ثمرة يفيد أن المراد بيان المأكول على وجه يشمل جميع الشمرات، وفيه إشارة أيضا إلى أن عامة مأكولهم الثمار؛ لأنحم لا يمسهم فيها حوع ولا نصب يحوجهم إلى قوت به قوام البدن وبدل ما يتحلل. [خفاجي ملحصا: ١٠٣/٢]

للابتداء قصد بهما: مجرد كون المجرور بهما موضعا انفصل عنه الشيء وحرج عنه، لا كونه مبدأ لشيء ممتد، ولذا لا يحسن في مقابلتها "إلى"، أو ما يفيد فائدتها. (ع) موقع الحال: فيه مسامحة ظاهرة؛ لأن الحال متعلق الجار والمجرور أو هما لا "من". مرزوقاً: مفعول به فالرزق بمعنى المرزوق. رأيت منك إلخ: فيه دلالة صريحة على أن "من" التجريدية بيانية، والمبالغة حاصلة بادعاء الاتحاد بين المشبه والمشبه به حيث وقع بيانا له، والجمهور على أنه ابتدائية كأنه انتزع منه الأسد؛ لكماله في الشجاعة. [عبد الحكيم: ٢٥٥]

إشارة إلخ: دفع لما يتوهم أنه كيف يكون هذا المرزوق عين ما في الدنيا أو ما تقدمه في الجنة، وما كان قبل قد فنى، وحاصل الدفع: أن هذا إشارة إلى نوع ما رزقوا وهو باق أو إلى الشخص، وفيه تقدير أي مثل الذي رزقنا، والكلام من قبيل التشبيه البليغ نحو: زيد أسد، أو يجعل عينه مبالغة. [خفاجي بتغيير: ١٠٦/٢] ثمرة الجنة: استئناف لبيان الحكمة في تشابه تمارها بثمار الدنيا.

فإن الطبائع الخ: ذكروا أن كون النفس تحب ما ألفته يقتضي تكرره، وهو معارض لما اشتهر كما في المثل: أكره من معاد، وقد جمع بينهما، بأن الأول، فيما يستطاب وتطلب زيادته، والثاني فيما ليس كذلك، والمزية: الفضيلة، والكنه الحقيقة والغاية. [خفاجي بتغيير: ١٠٧/٢] متشابه إلخ: التشابه في الصورة إما مع الاختلاف في الطعم كما روي عن الحسن في، أو مع التشابه في الطعم أيضا كما ذهب إليه بعض قالوا: "إن الرجل إذا التذ بشيء لا يتعلق نفسه إلا بمثله، فإذا جاء بما يشبه الأولى من كل الوجوه كان نهاية اللذة"، وإليه أشار بقوله: "أو كما روي" فإن قوله: "حتى يبدل الله مكانها مثلها" ظاهرا في التشابه من كل الوجوه. [عبد الحكيم: ٢٥٦]

أن أحدهم إلح: أثر أخرجه ابن جرير عن يحي بن كثير بهذا اللفظ، قوله: كما روي إلخ أخرجه أيضا ابن جرير موقوفًا، وفي "المستدرك" من حديث تُوبان الله مرفوعًا: "لا ينزع رجل من أهل الجنة من تُمرها شيئًا إلا خلق الله مكالهًا مثلها"، وقال: إنه صحيح على شرط الشيخين. [خفاجي: ١٠٨/٢] فيقول: أي يقول: هذا الذي رزقنا من قبل.

والأولى الخ: أي الحمل على التشابه بثمار الدنيا أظهر؛ لأن كل ما رزقوا يتناول جميع المرات، فيتناول المرة الأولى، و لم يكن قبل المرة الأولى من أرزاق الجنة شيء حتى يشبه به، قبل: إنه يلزم على هذا انحصار ثمار الجنة في الأنواع الموجودة في الدنيا، والأليق أن يوجد فيها ذلك مع غيره من الأنواع التي لا عين رأت ولا أذن سمعت كما ورد في الحديث، فالأظهر تعميم القبلية لما يشمل قبلية الدنيا والآخرة فتأمل.

وفي الآية قول ثالث على لسان أهل المعرفة، وحاصله: أن الكمالات النفسانية الحاصلة في الآخرة هي التي كانت حاصلة في الدنيا إلا ألها في الدنيا ما أفادت اللذة والسرور؛ لما أن العلائق البدنية تعوق عنها وفي الآخرة أفادت زوال العلائق، فكل سعادة روحانية يجدها الإنسان بعد الموت يقول: هذه هي التي كانت حاصلة في الدنيا. (ملخص)

على عموم "كُلَّمَا" فإنه يدل على ترديدهم هذا القول كل مرة رزقوا، والداعي لهم الله فرط استغراهم وتبجحهم بما وجدوا من التفاوت العظيم في اللذة والتشابه البليغ في الصورة. وَأُتُواْ بِهِ مُتَشَيْهِا اعتراض يقرر ذلك، والضمير على الأول راجع إلى ما رزقوا في الدارين فإنه مدلول عليه بقوله تعالى: "هذا الذي رُزِقْنَا من قبّلُ"، ونظيره قوله عز وجل: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيّاً أَوْ فَقِيراً فَاللّهُ أَوْلَى بِهِمَا الله أي بجنسي الغني والفقير، وعلى الثاني إلى الرزق. فإن قيل: التشابه هو التماثل في الصفة، وهو مفقود بين ثمرات الدنيا والآخرة، كما قال ابن عباس في الجنة من أطعمة الدنيا إلا الأسماء"، قلت: التشابه بينهما حاصل.

هذا القول: وعلى الثاني لا يصح ذلك في المرة الأولى. والضمير إلح: حواب سؤال: وهو أن التشابه يقتضي التعدد وتوحيد به ينافيه؟ وحاصل الجواب بأن الضمير راجع إلى موحد اللفظ متعدد المعنى، وهو الجنس المرزوق في الدنيا والآخرة جميعا، وأورد عليه بأن المرزوق فيهما جميعا غير مأتي به في الآخرة، وأجيب: [والجواب أن التعبير بالاستقبال بالنظر إليهما تغليب، وقد يجاب بأن معنى الإتيان بهما في الجنة إتمام الإتيان بهما في الجنة، ولا يخفى أنه تكلف. (عص)] بأن المراد من المرزوق في الدنيا والآخرة الجنس الصالح المتناول لكل منهما لا المقيد بهما ولا إضمار فيه قبل الذكر؛ لدلالة مجموع قوله: هذا الذي رزقنا من قبل على ما رزقوا في الدارين. [خفاجي بتغيير: ١١٠/٢]

إن يكن إلخ: والمعنى: إن يكن المشهود عليه غنيا، فلا تمنع شهادة عليه لغناه؛ طلباً لرضاه ؛أو فقيرًا؛ فلا تمنعهما ترحما عليه، فالله أولى بهما" أي بجنسي الغني والفقير سواء كان مشهودا عليه أو لا، فترك أفراد الضمير لئلا يتوهم أن أولوية بالنسبة إلى ذات المشهود عليه، فنبّه على أنه باعتبار الوصفين؛ ليعم المشهود عليه وغيره، وهذا عكس ما نحن فيه؛ لأن فيه إفراد الضمير مع أن ظاهر المرجع اثنان، وفي النظير ثني مع أن ظاهر المرجع واحد، فالنظير ليس إلا في إرجاع الضمير باعتبار المعنى دون اللفظ؛ فإنه لو اعتبر اللفظ لقيل: أولى به، ولك أن تقول: إنه كما أفرد ضمير "به"، ثم عقب بما يدل على التعدد من قوله: "متشابها" أفرد أيضا في ضمير "يكن" وعدد ما بعده من المعطوف وضميره. [خفاجي ملخصا: ١١٠/٢]

وعلى الثاني إلح: على تقدير معني قوله تعالى: هذا الذي رزقنا من قبل أي من قبل هذا في الجنة، والمعنى: أتوا بالمزوق في الجنة متشابه الأفراد، فالتعبير حينتذ عن ما هو مستقبل بجميع أحزائه بالماضي. (ملخص) حاصل إلح: يعنى أن إطلاق الأسماء عليها؛ لكونحا على الاستعارة يقتضي الاشتراك فيما هو مناطها وهو الصورة، وبذلك يتحقق التشابه بينهما، فالمستثنى في قول ابن عباس في الأسماء وما هو مناطها بدلالة العقل. [عبد الحكيم: ٢٥٧]

في الصورة دون المقدار والطعم، وهو كاف في إطلاق التشابه هذا وإن للآية محملاً آخر، وهو أن مستلذات أهل الجنة في مقابلة ما رزقوا في الدنيا من المعارف والطاعات، متفاوتة في اللذة بحسب تفاوتها، فيحتمل أن يكون المراد من "هذا الذي رُزِقُنا": أنه ثوابه، ومن تشابههما تماثلهما في الشرف والمزية وعلو الطبقة، فيكون هذا في الوعد نظير قوله تعالى: ﴿ وُنُوتُ مُ اللهُ مَ تَعْمَلُونَ ﴾ في الوعيد. وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَجٌ مُ طُهَرَةً مما يستقذر من النساء، ويذم من أحوالهن كَالحيض والدرن ودنس الطبع وسوء الخلق؛ مساهم فإن التطهير يستعمل في الأحسام والأحلاق والأفعال. وقرئ: "مطهرات" وهما لغتان فصيحتان، يقال: النساء فعلت، وفعلن، وهن فاعلة وفاعلات وفواعل، قال:

وإذًا العَذَاري بالدِّخَانِ تُقَنَّعَت

كناية من إيقاد النار

هذا وإن الآية محملا، وإن كسرتها فعلى العطف على الجملة المتقدمة المحذوف أحد جزيئها. [عبد الحكيم: ٢٥٧] هذا وإن للآية محملا، وإن كسرتها فعلى العطف على الجملة المتقدمة المحذوف أحد جزيئها. [عبد الحكيم: ٢٥٧] في الشرف إلج: وإنما حعل المصنف على الشبه معنويا في الشرف لا في الصورة؛ لأن المعارف والأعمال أعراض لا صورة لها، وشرف أمور الجنة كلها مما لا شبهة فيه. [حفاجي بتغيير: ١١١/٢] كالحيض إلج: مثال للقذر الحسي كالنفاس وغيره مما لا يكون لأهل الجنة، ودنس الطبع أن لا يجتنب ما تأباه الطباع السليمة، كالفحور والفحش وسوء الخلق، كبذاة اللسان ونحوه مما يكدر المعاشرة والازدواج. [حفاجي بتغيير: ١١٢/٢] ودنس: عبارة عن الميل إلى الأفعال القبيحة. وإذا العذارى إلج: [جمع العذراء وهي البكر] وجواب "إذا" قوله: ودنس: عبارة عن الميل إلى الأفعال القبيحة. وإذا العذارى إلج: [جمع العذراء وهي البكر] وجواب "إذا" قوله:

العفاة جمع العافي، سائل المعروف، والمغالق: جمع معلق سهم الميسر، والقمع: جمع قمة القطعة من السنام، والعشار: جمع عشراء، الناقة التي أتت على جملها عشرة أشهر، والجلَّة: بكسر الجيم وتشديد اللام: الإبل السمال، جمع حليل، أي العذارى من شدة القحط يباشرن ثلاثة أشياء ينافي حالهن: حملهن مشقة إيقاد النار، وصبرهن عليها حتى صارت بمنزلة القناع، وعدم صبرهن إلى طبخ الطعام، وهما ينافيان الحياء. وجعل الخبز في الملل؛ فإلها تدل على الحرص المنافي لحالهن، دارت القداح في الميسر بيدي، لإقامة أرزاق الطلاب، من أسنمة النوق السمان الكبار الحوامل التي قرب عهدها لوضع الحمل، (مع أن كل ذلك يضمن بها وينافس فيها. (عص) مدح نفسه بالسخاء والجود في أيام القحط، كذا قالوا. [عبد الحكيم: ٢٥٧-٢٥٨] تقنعت: جعلت الذخان كالقناع.

واسْتَعجلتْ نَصْبَ القُدور فملَّت

فالجمع على اللفظ والإفراد على تأويل الجماعة، ومطهرة: - بتشديد الطاء وكسر الهاء - يمعنى متطهرة، ومطهرة أبلغ من طاهرة ومتطهرة؛ للإشعار بأن مطهراً طهرهن، وليس هو إلا الله عز وجل. والزوج: يقال للذكر والأنثى، وهو في الأصل لما له قرين من جنسه، كزوج الخف، فإن قيل: فائدة المطعوم هو التغذي ودفع ضرر الجوع، وفائدة المنكوح التوالد وحفظ النوع، وهي مستغنى عنها في الجنة؟ قلت: مطاعم الجنة ومناكحها وسائر أحوالها إنما تشارك نظائرها الدنيوية في بعض الصفات والاعتبارات، وتسمى بأسمائها على سبيل الاستعارة والتمثيل، ولا تشاركها في تمام حقيقتها حتى تستلزم جميع ما يلزمها وتفيد عين فائدةا. وهم فيها خلدون في الأصل الثبات المديد دام أم وهم غيم، ولذلك قيل للأثافي والأحجار: حوالد، وللجزء الذي يبقى من الإنسان على على ما يلزمها ولا تعلى من الإنسان على على ما يلزمها ولو كان وضعه للدوام كان التقييد بالتأبيد.....

واستعجلت: والمراد ألها استعجلت العذارى نصب القدور، فلم يصبرن على طبخ اللحم في القدر، فملت اللحم في الجمر حتى يأكلن وتسكن جوعهن إلى طبخ الطعام، والبيت كناية عن كمال اشتداد القحط إلى أن بلغ أمر العذارى إلى هذا. (عص) فملت: العجين أو اللحم، أي جعلت اللحم أو العجين في الملة أي الرماد الحار، بقدر ما تعلل به نفسها من شدة الجوع. في الجنة: لأنها دار الخلد والبقاء لا دار الكون والفساد.

في بعض إلخ: كما أشار إليه سيد البشر ولله بقوله: ما لا عين رأت ولا أذن سمعت، ثم إنه إذا أشبه شيء شيئا بحسب الصورة والمنافع إلا أن بينه وبينه تفاوتا عظيما في اللذة والجرم والبقاء وغير ذلك، فإذا رآه من لم يره قبله و لم يعرف له اسمًا، فأطلق عليه اسم ما يشابحه قبل أن يعرف التفاوت حق معرفته، بل يقال: إن ذلك الإطلاق حقيقة نظراً للصورة وظاهر الحال أم لا نظرا للواقع، فالظاهر أنه حقيقة عند من لم يعرفه، وعند من عرفه مجاز استعارة أو مشاكلة. [خفاجي: ١١٤/٢]

للأثافي إلخ: بتخفيف الياء وتشديدها الأحجار التي توضع عليها القدر، وسميت حوالد؛ لأنما تبقي في الديار بعد ارتحال أهلها. [خفاجي: ١١٦/٢] ما دام حيّاً: ومعنى إبقائه على حاله مدة الحياة أنه باق على حركة لا يسكن.

في قوله: ﴿ حَالِدِينَ فِيهَا أَبَدا ﴾ لغوا، واستعماله حيث لا دوام، كقولهم: "وقف مخلد" ورسله: ٧٥) الساء: ٧٥) الساء: ٧٥) المناء: ٧٥) المناء: ٧٥) المناء: ٧٥) المناء: ٧٥) المناء: ٧٥ المناء: ١٤ ومو المكت الطويل بذلك الاعتبار، كإطلاق الجسم على الإنسان، مثل قوله تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ النَّالَةِ الْمُحَلِدُ ﴾ لكن المراد به الدوام ههنا عند الجمهور؛ لما يشهد له من الآيات والسنن. الأبياء: ٢٤) فإن قيل: الأبدان مركبة من أجزاء متضادة الكيفية، معرضة للاستحالات المؤدية إلى الانفكاك والانحلال، فكيف يعقل خلودها في الجنان؟ قلت: إنه تعالى يعيدها عيث لا يعتورها الاستحالة، بأن يجعل أجزاءها مثلاً متقاومة في الكيفية متساوية في القوة المحيث لا يعتورها الاستحالة، بأن يجعل أجزاءها مثلاً متقاومة في الكيفية متساوية في القوة

لغوا الخين فإن قلت: لا يتعين كونه لغوا؛ لجواز أن يكون للتأكيد؟ قلت: التقييد لتحصيل القيد، فإذا لم يحصل قيد لغا التقييد، وإن لم يلغ ذكر الأبد وأفاد التأكيد، فتدبر. والمعنى: لو كان وضع الخلود للدوام كما زعم الخصم لزم أمران: لغوية التقييد بالتأبيد، وحلاف الأصل، حيث استعمل في ما لا حلود فيه. والأصل ينقيهما: الاشتراك والمجاز، إذ الأصل عدمهما؛ لكونهما مخلين بالتفاهم، وبناء الكلام لإفادة، فلا يرتكب بلا ضرورة داعية. [عبد الحكيم: ٢٥٨] مخلاف: وضع الخلود الأعم من الدوام وهو المكث الطويل، فاستعمل في الدوام باعتبار أنه مكث طويل لا من حيث حصوصه؛ فإنه يكون عقيلة؛ لأن إطلاق لفظ العام على الخاص من حيث إنه فرد للعام حقيقة، كما تقرر في محله. [عبد الحكيم: ٢٥٨] لكن المراد: استدراك من قوله: الخلد في الأصل الثبات.

الدوام الخ: خلافا للجهمية والذي دعاهم إلى هذا أنه تعالى وصف نفسه بأنه الأول والآخر، والأولية تقدمه على جميع المخلوقات، والآخرية تأخره عليه، ولا يكون إلا بفناء ما سواه، ولو بقيت الجنة وأهلها كان ما فيه تشبيه الخالق والحلق وهو محال؛ ولأنه تعالى لا يخلو من أن يعلم عدد أنفاس أهل الجنة أم لا؟ والثاني جهل، والأول لا يتحقق إلا بانتهائها، وهو بعد فنائهم.

ولنا: أن الآيات والسنن دالة على الخلود التأبيد ويعضده العقل؛ لأنها دار سلام وقدس، لا خوف ولا حزن لأهلها، والمرء لا يهنأ بعيش يخاف زواله، ومعنى الأول والآخر ليس كما ادعوا؛ لأنه صفة كمال، ومعناه: لا ابتداء لوجوده ولا انتهاء له في ذاته من غير استيناد لغيره، فهو واجب الوجود مستحيل العدم، وبقاء الخلق ليس كذلك، فلا يشبه شيء من حلقه، وعلمه تعالى لا يتناهى، فيتعلق بما لا يتناهى، فلا يلزم من علمه تعالى فنائهم والانتهاء لأنفاسهم. [خفاجى ملحصا: ١١٦/٢]

بأن يجعل إلخ: هذا يدل على أن فساد الأبدان في الدنيا بواسطة غلبة بعض العناصر على بعض، بواسطة قوته وغلبة كيفيته وإحاليته بسببها الآخر، وهذا من خلطة الفلاسفة بطريق أهل السنة، والأولى الاقتصار على قوله: =

عاقل. [خفاجي ملخصا: ١١٨/٢]

لا يقوي شيء منها على إحالة الآخر، متعانقة متلازمة لا ينفك بعضها عن بعض، كما نشاهد في بعض المعادن. هذا! فإن قياس ذلك العالم وأحواله على ما نجده ونشاهده من نقص العقل وضعف البصيرة، واعلم أنه لما كان معظم اللذات الحسية مقصوراً على المساكن والمطاعم والمناكح، على ما دل عليه الاستقراء، وكان ملاك ذلك كله الثبات والدوام؛ فإن كل نعم جليلة إذا قارنها خوف الزوال كانت منغضة غير صافية من شوائب الألم، بشر المؤمنين بها ومثل ما أعد لهم في الآخرة بأهمي ما يستلذ به منها، وأزال عنهم خوف الفوات بوعد الخلود؛ ليدل على كمالهم في التنعم والسرور.

إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيَ أَن يُضَرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً لَما كانت الآيات السابقة متضمنة لأنواع من التمثيل، عقب ذلك ببيان حسنه وما هو الحق له، والشرط فيه،

لما كانت إلى: [إشارة إلى كيفية تعلق هذه الآية بما قبلها.] قال الزجاج: إلها متصلة بقوله: ﴿ فَلا تَحْعَلُوا للهُ أَنْدَاداً ﴾ (البقرة: ٢٢) أي لا يستحي أن يضرب مثلا لهذه الأنداد، وقال الفراء: ليس في البقرة ما يكون المثل جوابا له، فعلى هذا هو ابتداء كلام لا ارتباط له بما قبله، هذا وإن جاز لكن الأنسب بكل آية أن ترتبط بما قبلها وتناسبه بوجه مّا ؛ ولذا ذهب المصنف إلى بيان الارتباط، بأنه لما وقع قبله تمثيل أتى بما ينبه على أنه واقع في محله، وأنه ليس بمستنكر، فهني مرتبطة بما ذكر، والمراد بالتمثيل التشبيه مطلقا سواء كان في المفرد أو المركب، وعلى وجه الاستعارة أو لا، ولا يخص بشيء حتى يرد عليه أنه يرتبط بما لم يذكر فيه بعض الوجوه. [خفاجي: ١٩/٢]

وهو أن يكون على وفق الممثل له من الجهة التي تعلق بها التمثيل في العظم والصغر، والحسة والشرف، دون الممثل؛ فإن التمثيل إنما يصار إليه لكشف المعنى الممثل له، التكلم التمثيل ومن المحاب، وإبرازه في صورة المشاهد المحسوس، ليساعد فيه الوهم العقل، ويصالحه عليه؛ فإن المعنى الصرف إنما يدركه العقل مع منازعة من الوهم؛ لأن من طبعه ميل الحس وحب المحاكاة، ولذلك شاعت الأمثال في الكتب الإلهية، وفشت في عبارات البلغاء وإشارات الحكماء، فيمثل الحقير بالحقير كما يمثل العظيم بالعظيم، وإن كان الممثل أعظم من كل عظيم، كما ممثل في الإنجيل غل الصدر بالنحالة، والقلوب القاسية بالحصاة، ومخاطبة السفهاء بإثارة الزنابير، وجاء في كلام العرب: "أسمع من قراد وأطيش من فراشة، وأعز من مخ البعوض"، لا ما قالت

كما مثل إلخ: على ماحكاه الإمام الرازي في الأول: يا أيها الناس لا تكونوا كالمنخل، يخرج منه الدقيق الطيب ويمسك النخالة، كذلك أنتم تخرجون الحكمة من أفواهكم، وتبقون الغل في صدوركم. وفي الثاني: قلوبكم كالحصاة التي لا تطبخها النار ولا يلينها الماء ولا تنسفها الرياح. وفي الثالث: ولا تثيروا الزنابير فتلدغكم؛ فلذلك لا تخاطبوا السفهاء فيشتموكم. (فتح) أسمع من قراد إلخ: والعرب يزعم أنه يسمع الهمس الخفي من وقع خفاف الإبل على مسيرة سبع ليال، فينتشر في العطن ويقصد الطريق مستقبلا للإبل؛ فإنه إذا رأته اللصوص علموا أن القافلة. قد أقبلت. [عبد الحكيم: ٢٦٠] وأطيش: الحليش: ٢٦٠]

لا ما قالت إلخ: عطف على قوله: "فيمثل" بحسب المعنى أي يصح تمثيل الحقير بالحقير إلخ لا ما قالت الجهلة إلخ من أن الله أجل من أن يمثل، وقيل: إنه عطف على "أن يكون" في قوله: "وهو أن يكون على وفق الممثل له" أي الشرط للتمثيل أن يكون على وفق الممثل له إلخ، لا ما يفهم مما قالت الجهلة: وهو أن يكون على وفق الممثل وفيه: أنه حيننذ يكون تكرارا لإفادة هذا المعنى قوله فيما سبق "دون الممثل". [عبد الحكيم: ٢٦٠]

وأيضا إلى: عطف على قوله: "لما كانت الآيات" إلى، فعلى هذا قوله: "إن الله" متعلق بآية التحدي لدفع الطعن، وعلى الأول بالتمثيلات السابقة. [عبد الحكيم: ٢٦٠] وحي منزل إلى: هو قوله: هُومًا نَرَّكُا عَلَى عَبْدِنَا (البقرة: ٢٣) وقوله: هُوله: من البيان، يرتدع عما والحياء إلى الإمام الراغب: أن الحياء انقباض النفس عن القبائح، وهو من خواص الإنسان، يرتدع عما تنزع إليه الشهوة من القبائح، وهو مركب من حبن وعفة، ولذا لا يكون المستحيى فاسقًا، ولا الفاسق مستحييا، ويمدح الحمع بين الشجاعة والحياء، متى قصد به الانقباض، فهو مدح للصبيان دون المشايخ، ومتى قصد به ترك القبيح فمدح لكل أحد، وباعتبار الأول قيل: الحياء بالأفاضل قبيح، وباعتبار الثاني قيل: إن الله يستحيى من ذي الشبية في الإسلام أن يعذبه، وأما الخجل: فحيرة النفس لفرط الحياء، ويحمد في النساء والصبيان، ويذم باتفاق من الرحال، فعلم من هذا الفرق بين الحياء والخجل؛ لأن الخجل حيرة واقعة بعد الحياء، وأيضا الحياء يذم ويحمد من الرحال بخلاف الخبط. [حفاجي بتغيير: ٢٣/٢-١٢٤]

والحجل: -بفتح الجيم- مصدر حجل يخجل من حد سمع، بكسرها صفة. هو انحصار إلح: تحيرها ودهشتها؟ لفرط الحياء كما مر من الراغب، قوله: مطلقا، أي سواء كان الفعل قبيحا أو لا، ولا بد أن يكون فيما يذم عادة، سواء ذم شرعا أو لا، مثل انفلات الريح، والظاهر أن الخجل أحص من الحياء؛ فإنه لا يكون إلا بعد صدور أمر زائد لا يريده القائم به، بخلاف الحياء؛ فإنه قد يكون مما لم يقع، فيترك لأحل الحياء. [حفاحي: ٢٥/٢]

النفس عن الفعل مطلقاً، واشتقاقه من الحياة؛ لإنه انكسار يعتري القوة الحيوانية نيحا كان أو لا فيردها عن أفعالها، فقيل: حيى الرجل، كما قيل: نسي وحشي، إذا اعتلت نساه وحشاه. وإذا وصف به البارئ تعالى كما جاء في الحديث: "إن الله يستحيي من ذي الشيبة المسلم أن يعذبه، إن الله حيي كريم يستحيي إذا رفع العبد يديه إليه أن يردهما صفراً، حتى يضع فيهما خيراً"، فالمراد به الترك اللازم للانقباض، كما أن المراد من رحمته وغضبه إصابة المعروف والمكروه اللازمين لمعنيهما، ونظيره

والشنقاقه الخ: اعلم أن الأصل في أبنية الأفعال وصيغها لها معان وأصلها أن تكون لوجود مأخذ الاشتقاق، والمعنى المصدري في الفاعل، وقد تجيء للإزالة كما في قشره إذا أزال قشره، وللأحذ منه نحو: ثلثه إذا أحذ ثلثه، وقد تكون لإصابة آفة بأصله كنسى إذا اعتل نساه، فقوله: انكسار إلخ يعني به أن الحياة يتبعها قوى نفسانية كالإحساس ونحوه، فإذا استحى إنسان كانت قواه المحركة له لانقباضها منكسرة عما يريده. [خفاجي بتغيير: ٢٥/٢] حيى الرجل: اعتلت وانكسرت حياته. (ع) نساه: - بفتح النون - مقصورا: العرق الذي يخرج من الورك ويستبطن الفحد ثم يمر بالعرقوب. (ع) وحشاه: كالعصاء ما انضمت عليه الضلوع، والجمع إحشاء. وإذا وصف إلخ: فإن قلت: هل يحتاج في نفي الاستحياء كإثباته إلى التأويل؟ قلت: نفي الاستحياء المقيد بضرب المثل يفيد ثبوت الاستحياء، فيحتاج إلى التأويل مع أن الحديث صريح في الثبوت، والحديث الأول أخرجه البيهقي في "الزهد" عن أنس 🌦 وابن أبي الدنيا عن سلمان 🜦. والثاني أخرجه أبو داوود والترمذي، وحسنه، قوله: "أن يعذبه" بدل اشتمال مما قبله، أي يستحي من تعذيبه، وقوله: "إن الله" إلخ حديث آخر و لم يعطفه؛ لقصده التعدية، وأما قوله تعالى: ﴿لا تَأْخُذُهُ سَنَةً وَلا نَوْمٌ﴾ (البقرة: ٢٥٥) ﴿مَا اتَّحَدُ اللَّهُ مِنْ وَلَدِك (المؤمنون: ٩١) ﴿وَهُو يُطْعِمُ وَلا يُطْعَبُ ﴾ (الأنعام: ١٤) وأمثالها فلا يحتاج إلى التأويل؛ لأنه مسلوب عنه مطلقا. [خفاجي ملخصا: ٢٦/٢] فالمواد إلخ: اختلف أهل الكلام في إضافة الحياء إلى الله تعالى، فقال قوم بجوازه؛ لوروده في الآية والحديث، وقيل: لا يجوز؛ لأنه انقباض القلب لما يسوؤه؛ ولخوف العجز، وهو محال في حقه تعالى، والحق هو الجواز؛ لأنه لو قدر أن الانقباض حقيقة حياتنا لم يلزم أن يكون حياء الله مثل حياتنا، كما أن حقيقة ذات الله ليست مثل ذواتنا، فليس هو بمماثل لا لأبداننا، ولا لأرواحنا، وصفاته كذاته، ونحن نسلم بالاضطرار أنه إذا قدر موجودين أحدهما عنده الحياء والآخر إما حياء عنده كأن الذي عنده تلك القوة أكمل؛ ولذا يدُم من لا غيرة له على الفواحش، وقد وصف النبي ﷺ الرب بالأكملية في ذلك فقال: لا أحد أغير من الله، من أجل ذلك حرم الفواحش، وقول القائل: إن هذا انفعالات، فيقال: كل ما سوى الله مخلوق منفعل، ونحن وذواتنا منفعلة، فكونحا انفعالات فينا لا يوجب أن يكون الله منفعلا لها. (ملحص)

قول من يصف إبلاً:

إذا ما استحين إلخ: [والمقصود بها: لا تشرب الماء عطشا، لكن حياء من رد الماء حيث يعرض نفسه عليها (س)] يصف كثرة الماء والكلاً حيث لا يشرب الماء إبلهم عطشا، بل حياء من الماء حال عرض الماء نفسه عليها، والسبت: الأديم المدبوغ بالقرظ، وهو كناية عن مشافرها الطاهرة عن الدرن؛ لكثرة وضعها على الماء، ويروى بالشين المعجمة والباء وهو صوت مشافر الإبل عند الشرب، والإناء من الورد والمنهل الذي نبت على حافاته الورد، والتنظير باستعماله للاستحياء حيث لا يتصور معناه الحقيقي؛ لإسناده إلى الإبل، فلا يرد عليه أن اللازم هنا عكس ما في القرآن؛ فإن الاستحياء ثمه من الفعل ولازمه الترك، وههنا من الترك ولازمه الفعل، أي شرب الماء، مع أنه يصح أن يراد بـــ"استحين" تركن الانصراف عنه واستحين فيه. (ملخص)

كرعن: شربن لوضع الفم فيه. وإنما عدل: عداه بالباء ليتضمن الإتيان، أي عدل عن الترك آتيا بالاستحياء. من التمثيل: لا يترك ضرب المثل بالبعوضة ترك من يستحيى أن يتمثل بها لحقارتها. [عبد الحكيم: ٢٦٢] على المقابلة الخ: يحتمل ألهم قالوا: أمّا يستحيى الرب أن يمثل بالذباب والبعوضة؟ بجهلهم بتنزه الرب عن الاستحياء، فرد كلامهم باستعمال الاستحياء في الترك، على سبيل المشاكلة. (عصام) لما وقع: وهو قولهم: أما يستحيى رب محمد أن يضرب المثل بالذباب والعنكبوت؟

من ضرب الخاتم: محاز من هذا القبيل، وضرب الخاتم: اتخاذه ووضعه. (ع) للتأكيد: يضرب المثل ضربا حقا أنه لا يستحيي البتة. ولا نعني إلخ: لما توهم أن الزائد حشو ولغو، فلا يليق بالكلام البليغ فضلا عن المتحلى بحلية الإعجاز، دفع بأنه إنما يكون كذلك لو لم يفد أصلا، وليس كذلك، فالمراد به ما لم يوضع لمعنى يراد به، وإنما وضع ليتقوى الكلام ويفيده وثاقةً فلا يكون لغواً، ولذا سموا مثل هذا في القرآن صلة، ولم يطلقوا عليه الزائد تأدباً، وإن كانت زائدة

لمعنى يراد منه، وإنما وضعت لأن يذكر مع غيره، فيفيد له وثاقةً وقوةً، وهو زيادة في الهدى غير قادح فيه. وبعوضة عطف بيان لــــ"مثلاً"، أو مفعول لــــ"يضرب"، و"مثلاً" حال تقدمت عليه؛ لأنما نكرة، أو هما مفعولاه لتضمنه معنى الجعل، وقرئت أي بعوضة بالرفع على أنه خبر مبتدأ، وعلى هذا يحتمل "مَا" وجوهاً أخر: أن يكون موصولة

وإنما وضعت إلخ: ليس اللام صلة للوضع؛ إذ ليس الذكر معناها بل لام الأحل والغرض، فالتأكيد غرضها وفائدتما، لا معناها، بخلاف "إن" و"اللام" من الحروف الموضوعة بمعنى التأكيد، ويدل على ذلك أن حروف الزيادة قد تورد محرد تحسين اللفظ مع أنه لا يجوز إحلاء اللفظ عن المعنى مطلقا. [عبد الحكيم: ٢٦٤]

عطف بيان إلخ: [فعلى هذين الاحتمالين "يضرب" معناه: يبين، فيتعدى إلى مفعول واحد. (عب)] والمعنى على هذا: إن الله حل وعلا لا يستحي من ضرب أيّ مثل أراد، حقيراً كان أو لا؛ لكون النكرة في سياق النفى، فلا يرد عليه: أن عطف البيان للتوضيح، ولا يتم "لا يستحى" أن يضرب مثلا بدون بعوضة؛ إذ لا استحياء من ضربه إلا أن يقال: إن التنوين للتحقير و لم يتعرض للبدلية؛ لأن البدل هو المقصود بالنسبة عندهم وليس بظاهر هنا، وقال أبو حيان: إن عطف البيان لا يكون في النكرات عند الجمهور، ولذا رجح البدلية. [خفاجي بتغيير: ١٣٣/٢]

أو مفعول إلخ: اعترض عليه التفتازاني بأنه لا حفاء في أنه لا معنى لقولنا: يضرب بعوضة إلا بضم مثل إليه، فتسمية مثل هذه مفعولا و"مثلا" حالا بعيد جدا؟ ويجاب عنه بأن المعنى صحيح بحسب العربية من غير توقف على شيء وإن لم يحصل المعنى المراد ههنا، وشان الحال كذلك في جميع المواضع. (شيرواني) ومثلاً: معناه في الآية على كل تركيب بينه الممثل به؛ لأن البعوضة الممثل به كما يدل عليه عبارة الحمل تحت قوله: "لتأكيد الحسة" أي الحسة الممثل به وهو البعوض وغيره. (عب)

مفعولاه: المفعول الأول بعوضة ومثلا مفعوله الثاني. (عص) لتضمنه إلخ: والمراد بالتضمن معناه اللغوي، وكون الجعل في ضمنه؛ لأنه جعل مخصوص؛ ولذا عدّه النحاة من الأفعال التي تنصب المبتدأ والخبر كحعل وإن ضعفوه، ولذا أخر ههنا. وقبل: هذا أبعد الوجوه؛ لندرة مجيء مفعولي "جعل" وأمثاله نكرتين؛ لأنحما مما يدخل على المبتدأ إذا كان مفيداً فإنحا يخرجه عن عدم الجواز لا عن البعد، فتأمل. [حفاجي ملحصا: ١٣٤/٢] حبر مبتدأ: والجملة استئناف كأن قائلا قال: ما هو؟ (ح)

⁼ باعتبار عدم تغير أصل المعنى بها، واستشكل ببعض الحروف المفيدة للتأكيد مثل: "إن" و"اللام" حيث لم تعد صلة، فإن اشترط عدم العمل انتقض بــ "لام الابتداء" حيث لم تعمل، وبزيادة بعض الحروف الجارة حيث عملت؟ وأحاب العلامة بأن ما وضع للتأكيد يقصد حعله لفظاً ومعنى حزء منه، فمعنى قولنا: "إن زيادا قائم" قيام زيد ثابت محقق، ولذا دفع بالإنكار، وحعل نظير المسامير بألواح الباب التي تعد حزء منه ولا ينتفع به فيما قصد منه بدونها، والزائد لم يقصد به ذلك فهي كالضبة [آئن مار] التي ليست حزء منه، وإنما تفيد وثاقة. [خفاحي بتغيير: ١٣٣/٢]

حذف صدر صلتها كما حذف في قوله تعالى: ﴿ تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾ وموصوفة بصفة كذلك، ومحلها النصب بالبدلية على الوجهين، واستفهامية هي المبتدأ كأنه لما رد أي عدود الصدر الله المثال الله المثال قال بعده: ما البعوضة فما فوقها حتى لا يضرب به المثل، بل له أن يمثل بما هو أحقر من ذلك، ونظيره: فلان لا يبالي بما يهب ما دينار وديناران. والبعوض: فعول من البعض، وهو القطع كالبضع والعضب غلب على هذا النوع كالخموش. فَمَا فَوْقَهَا عَطف على "بعوضة"، أو "ما" إن جعل اسما ومعناه: ما زاد عليها في الحثة كالذباب والعنكبوت، كأنه قصد به رد ما استنكروه، والمعنى: أنه لا يستحيي ضرب المثل بالبعوض فضلاً عما هو أكبر منه، أو في المعنى الذي حعلت فيه مثلاً وهو الصغر والحقارة، كجناحها؛ فإنه الشائل ضربه مثلاً للدنيا، ونظيره في الاحتمالين ما روي: أن رجلاً بمنى خرَّ على طنب فسطاط، فقالت عائشة هذا:

حذف صدر الخ: على ما ذهب إليه الكوفيون من جواز حذف صدر الصلة إذا كان مبتدأ لا يكون خبره جملة ولا ظرفا بلا شذوذ، واستشهد بقوله: "كما حذف" إلخ على ما قرئ في الشواذ برفع أحسن. [عبد الحكيم بتغيير: ٢٦٥] ومحلها: أي محل "ما" و"ليست" عطف بيان؛ لعدم إيضاحها إنما الموضح جزء من أجزاء صلتها، أو صفتها ولا صفة على التقدير الثاني؛ لعدم دلالتها على معنى في متبوعه. [عبد الحكيم: ٢٦٥]

كأنه إلى كأنه ذكر أولاً حكماً كلياً، ثم تعرض للحزئيات مخصوصة هي أشد إنكاراً و استبعاداً، فقوله: "ما بعوضة" إما بدل البعض، أو استيناف كأنه سئل سائل عنها؛ لكمال استبعاده إياها، فأحيب بذلك. [عبد الحكيم: ٢٦٥] فعول: أي في الأصل صفة صار بالغلبة اسماً. كالخموش: من الخمش، هو الخدش والجرح ولا يستعمل إلا في الوجه سمى به البعوض بلغة هزيل، وقيل: هو أصغر من البعوض. ومعناه إلى: بين المصنف في "ما فوقها" معنيين، فالمراد على الأول: بـــ "الفوقية" الزيادة في حجم الممثل به، فهو ترق من الصغير للكبير، وعلى الثاني:

الزيادة والفوقية في المعنى الذي وقع التمثيل فيه، وهو تنزيل من الحقير للأحقر. [خفاجي بتغيير: ١٣٧/٢] كأنه قصد إلخ: يريد أن فائدة ذكر ما فوقها بعد ذكر البعوضة مع أنه علم حكمه بطريق الأولى أن يحصل ردّ ما استنكروه قصداً، فيكون ثابتاً بعبارة النص وهو أقوى من دلالته. [عبد الحكيم: ٢٦٥] ضربه مثلا إلخ: عن سهل ابن سعد الساعدي قال: قال رسول الله ﷺ: لو كانت الدنيا تعدل عند الله تعالى جناح بعوضة ما سقى منها كافرا شربة ماء. أخرجه الترمذي هـ [خفاجي ملخصا: ١٣٨/٢]

سمعت رسول الله على قال: "ما من مسلم يشاك شوكة فما فوقها إلا كتبت له بها درجة، ومحيت عنه بها خطيئة". فإنه يحتمل ما يجاوز الشوكة في الألم كـ "الخرور" أو ما زاد عليها في القلة كنخبة النملة؛ لقوله على: "ما أصاب المؤمن من مكروه فهو كفارة لخطاياه حتى نخبة النملة ". فَأَمَّا اللَّذِينَ ءَامنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَبِهِمَ "أها" حرف يفصل ما أجمل، ويؤكد ما به صدر ويتضمن معنى الشرط، ولذلك يجاب بالفاء، قال سيبويه: أما زيد فذاهب، معناه: مهما يكن من شيء فزيد ذاهب أي هو ذاهب العلمة، وأنه منه عزيمة، وكان الأصل دخول الفاء على الجملة؛

يشاك شوكة: يريد بالشوكة مصدر شاك لا واحد الشوك الذي هو العين؛ إذ لو أراد العين يقال: بشوكة، والشوك المصدر بمعنى إدخال الشوكة في الجسد. كتحبة: گريمان بالنون والخاء المعجمة: العضة. أما حرف إلخ: الكلام في "أما" طويل الذيل، حاصل ما عليه المحققون: إنها حرف لا اسم، ولذا صرح المصنف بحرفيتها، وليست حرف شرط، وإلا لزمها وقوع الفعل بعدها، بل متضمنة بمعنى الشرطية، ولذا لزمتها "الفاء" غالباً، ومن قال: إنها حرف شرط أراد هذا، فإضافتها له لأدنى ملابسته، وتفيد مع هذا تأكيد ما دخلت عليه من الحكم، وتكون لتفصيل محمل تقدمها صريحاً أو دلالة، أو لم تتقدم لكنه حاضر في الذهن ولو تقديراً.

ولما كان هذا خلاف الظاهر في كثير من المواضع جعله "الرضي" أغلبيا، والتفسير لها بــ "مهما يكن من شيء" ليس المراد ألها مرادفة لذلك الاسم والفعل؛ لأنه لا نظير له، بل المراد ألها لما أفادت التأكيد وتحتم الوقوع في المستقبل كان مآل معناها ذلك، ولذا قدّر بعضهم الشرط الذي أشعرت به إن يكن مانع؛ لأنه إذا وجده مع المانع فبدونه هو أولى وأحرى. [خفاجي بتغيير: ١٣٩/٢]

أجمل: أي في نفس المتكلم من الأقسام، فقد يذكر الأقسام، وقد يذكر قسم ويترك الباقي. قال سيبويه: استشهاد لإفادته التأكيد وتضمنه الشرط، و"مهما" مبتدأ و"يكن" تامة وفاعله ضمير راجع إلى "مهما" و"من شيء" بيان له وفائدته زيادة البيان. [عبد الحكيم: ٣٦٧] لا محالة: حيث علق ذهابه بوجود شيء ما. (ع)

وكان الأصل إلخ: ولما كان أصل الكلام "مهما يكن من شيء"، و"مهما" مبتدأ، والاسمية لازمة للمبتدأ، أو يكن فعل شرط و"الفاء" لازمة له تليه غالباً، فحين قامت "أما" مقام المبتدأ والشرط لزمها الفاء، و لصوق الاسم إقامة لللازم مقام الملزوم وإبقاء لأثره في الحملة، قوله: "وكرهوا" إلخ أي وقوع "الفاء" بعد حرف في معنى الشرط من غير فاصل، والمعروف تخلل جملة الشرط بينهما. [حفاجي بتغيير: ١٤٠/٢]

^{*} أخرجه مسلم في صحيحه رقم الحديث: [٢٥٦٢]. ** أخرجه البيهقي في جامعه، لفظه: "ما من شيء يصيب المؤمن في حسده إلا كفر الله به عنه من سيئاته" رقم الحديث: [٩٤٠٨]

لأنها الجزاء لكن كرهوا إيلاءها حرف الشرط، فأدخلوها على الخبر، وعوضوا المبتدأ والمبتدأ والمبتدأ والمبتدأ والشرط لفظاً، وفي تصديره الجملتين به إحماد الأمر المؤمنين واعتداد بعلمهم، وذم الميغ للكافرين على قولهم، والضمير في "أنّهُ" للمثل، أو لأن يضرب.

والحق: الثابت الذي لا يسوغ إنكاره، يعم الأعيان الثابتة والأفعال الصائبة والأقوال القراة المحسوسة القراة المحسوسة الصادقة من قولهم: حق الأمر إذا ثبت ومنه: ثوب محقق محكم النسج.

إحماد إلخ: لأنه لتأكيد ما صدر به، فيفيد تأكيد علم المؤمنين لحقيته، وهذا إحماد، ويفيد تأكيد جهل الكفرة، وهو المبالغة في ذمهم، فالحمد والذم مفهوم من نفس الجملتين، ولكن لما أفادت "أما" تأكيده وتحقيقه علم منها الإحماد وهو الحمد والمدح العظيم. [خفاجي ملخصا: ١٤٠/٢] الصائبة: من الصواب وهو ضد الخطأ، فالأفعال الصائبة هي الواقعة على ما هي عليه عند العقل والشرع، وتعريف الحق للمبالغة. [خفاجي بتغيير: ١٤١/٢]

ليطابق إلخ: أي يناسب "لا يعلمون" قرينه وهو "الذين كفروا"؛ فإن عدم العلم يناسب الكفر كما أن العلم يناسب الإيمان، ويقابل قسيمه أي يحصل صنعة المقابلة بالقياس إلى قسيمه، وهو قوله: "وأما الذين آمنوا"، وليس عطف تفسير، ليطابق قرينه كما توهم. [عبد الحكيم: ٢٦٧] هذا دليلا إلخ: فإن الاستفهام إما لعدم العلم أو للإنكار، كل منهما يدل على الجهل دلالة واضحة. [خفاجي: ١٤١/٢]

يحتمل وجهين إلخ: للنحاة في "ماذا" ستة أوحه، الأول: أن يكون "ما" استفهام و"ذا" اسم إشارة حبر له. والثاني: أن يكون "ذا" اسما موصولا، وهو وإن كان بحسب الأصل اسم إشارة، لكنه يكون اسما موصولا في هذا المحل فقط، والعائد محذوف تقديره: أراده وأخبر بالمعرفة عن النكرة بناء على مذهب "سيبويه"، وغيره يجعل النكرة خبرا عن الموصول. والثالث: أن يغلب "ما" فيركبا ويجعلا اسما واحدا للاستفهام، ومحله النصب على أنه مفعول مقدم. والرابع: أن يجعلا اسما مركبا موصولا كقوله: "دعا ما إذا علمت سأتقيه" أي الذي علمت. والحامس: أن يجعلا اسما واحدا نكرة موصوفة. والسادس: أن يجعل "ما" اسم استفهام و"ذا" زائدة، وهو ضعيف، المعتبر في هذه الآية الوجهان المذكوران في الكتاب. [خفاجي: ١٤١/٢]

و"ذا" بمعنى الذي، وما بعده صلته، والمجموع خبر "ما"، وأن يكون "ما" مع "ذا" اسماً واحداً بمعنى: أي شيء، منصوب المحل على المفعولية مثل ما أراد الله، والأحسن في جوابه الرفع على الأول، والنصب على الثاني؛ ليطابق الجواب السؤال. والإرادة: نزوع النفس وميلها إلى الفعل بحيث يحملها عليه، ويقال: للقوة التي هي مبدأ النزوع، والأول مع الفعل، والثاني قبله، وكلا المعنيين غير متصور في اتصاف الباري تعالى به، ولذلك اختلف في معنى إرادته فقيل: إرادته لأفعاله أنه غير ساه ولا مكره، ولأفعال غيره أمره بها، فعلى هذا لم تكن المعاصي بإرادته تعالى، وقيل: علمه باشتمال الأمر على النظام الأكمل والوجه الأصلح؛ فإنه يدعو القادر إلى تحصيله، باشتمال الأمر على النظام الأكمل والوجه الأصلح؛ فإنه يدعو القادر إلى تحصيله،

والمجموع إلى: حق الإعراب أن يدور على الموصول؛ لأنه المقصود بالكلام، وإنما الصلة للتوضيح إلا أنه لما لم يصر حزأ تاماً بدونها تسامح، فاعتبر الشرط حزء. [عبد الحكيم: ٣٦٧] في جوابه: قال الفاضل عصام الدين: لا حواب لقولهم: "ما ذا أراد الله بحذا مثلاً فإنه استفهام إنكاري نفي لكون مراد الله فيه ومرجعه نفي أن يكون منه تعالى، فعلى هذا لا يصح أن يكون "يضل به كثيراً حواب "ما ذا"، وأيضا "ما ذا" أراد الله مذكور على سبيل العقل، فلا يطلب الحواب، ولذا لم يلتقت إليه "الكشاف". (عب)

نزوع إلى: أي إرادتها النزوع: كثيره شمرين، ويعدى بـ "إلى" من حد ضَرَب، فعطف الميل عليه قريب من التفسير، وفائدة جمعهما الإشارة إلى أنما ميل اختياري. [عبد الحكيم: ٢٦٨] والأول مع الفعل: إشارة إلى أن النزاع في أن الإرادة الحادثة مقارنة للفعل كما هو عند الأشاعرة، فالسابق عليه تمنى، وليس بإرادة، أو مقدمة عليه كما ذهب إليه المعتزلة لفظى كاختلافهم في القدرة. [عبد الحكيم: ٢٦٨] إرادته إلى: هذا مذهب المعتزلة، وهو أمر عدمي بالنسبة إليه تعالى، ووجودي بالنسبة إلى غيره، فأما هو موضوع لمعنى شامل لهما أو هو مشترك بينهما أو مجاز في الثاني. [خفاجي بتغيير: ١٤٤/٢]

لم تكن إلى: لأن إرادة الله لها بمعنى أنه أمرهم بها، وهو لا يأمر بالفحشاء، وهذا قول بعض المعتزلة، ورد مذهبهم بأنه مخالف لقوله على: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وبأن الأمر قد ينفك عن الإرادة كأمر المختبر؛ فإنه يأمر العبد ولا يريد منه الإتيان بالمأمور به، بل ظهور عصيانه. وقال حلال الدين الدواني: الأمر أمران: أمر تكوين يلزم منه وقوع المأمور به وهو يعم سائر الممكنات، وأمر تشريع وعليه مدار الثواب والعقاب، والطاعة: هي الإتيان بما يوافق الأمر الثاني والرضاء يترتب عليه. [خفاجي بتغيير: ١٤٥/٢] فإنه يدعو إلى: أي العلم مطلقاً وإن لم يكن مرجحاً لكن علم باشتماله على المصلحة يصير مرجحاً داعياً إلى الفعل. [عبد الحكيم: ٢٦٨]

والحق: أنه ترجيح أحد مقدوريه على الآخر، وتخصيصه بوجه دون وجه، أو معنى قول الهل السنة والحماعة والحماعة والممال السنة والحماعة والحمامة والحمامة والحمامة والحمامة والمحتبار؛ فإنه ميل مع تفضيل، وفي "هذا" استحقار واسترذال. و مَثَلاً: نصب على التمييز، أو الحال كقوله: ﴿مَدُهِ نَاقَةُ اللّهِ

لَكُمْ آیَةً ﴾ یُضِلُّ بِهِ۔ كَثِیرًا وَیَهَدِی بِهِ۔ كَثِیرًا

ترجيح إلخ: ظاهر الكلام أن إرادة الباري تعالى دون العبد هو أحد هذين الأمرين، وفيه نظر من وجهين، أحدهما: عدم تجويز الاحتمالين المذكورين؛ لأن الإرادة مطلقا عند الأشاعرة، هي الصفة المحصصة لأحد طرفي المقدور بالوقوع، وأما كونها نفس الترجيح فهو ليس بمذهب، لذا قال صاحب "المواقف": الإرادة عند الأشاعرة صفة مخصصة لأحد طرفي المقدور بالوقوع، والميل الذي يقولونه نحن لا ننكره لكن ليس إرادة؛ فإن الإرادة بالاتفاق صفة مخصصة لأحد المقدورين بالوقوع.

والثاني: أن يقال: إرادة العبد أيضا هي الصفة المخصصة، ويمكن أن يقال: معنى قوله: "والحق" أنه ترجيح أحد مقدوري الحق والعبد، لكن بقي النظر الأول، والجواب عنه بأن وقوع الإرادة بمعنى الصفة المخصصة لا يستلزم عدم وقوعه بمعنى نفس التخصيص، وفيه نظر. [خفاجي بتغيير: ١٤٦/٢] فإنه ميل إلج: وترجيح أحد الطرفين بقضيلة، والإرادة تكون مرجحة بلا تفضيل، فالمراد بالاختيار الإيثار لا ما يقابل الإيجاب. (عص) [عبد الحكيم: ٢٦٩] واسترذال: للأمثال المذكورة في القرآن؛ لأنه للتقريب يقصد بقربه التحقير.

ومثلا نصب إلخ: الضمير واسم الإشارة إذا كانا مبهمين يجيء التمييز نحو: "يا له رحلا ويا لها قصة"، و"انتفع بحذا سلاحاً"، والعامل هو الضمير واسم الإشارة لتماميتهما بنفسهما، حيث يمتنع إضافتهما، وإذا كان المرجع والمشار إليه معلوماً كما في قولنا: "جاءين زيد لله دره رجلا" فالتمييز عن النسبة، وهو نفس المنسوب إليه. ومعلوم أن "هذا" في الآية إشارة إلى المثل، فالتمييز عن النسبة، وهي نسبة التعجب والإنكار إلى المشار إليه. واعلم أن التمييز يكون لمفرد أو النسبة، والعامل في الأول المفرد لو جامداً، وفي الثاني أحد طرفي النسبة، ويكون تمييز المفرد بعد تمام الاسم للمميز، ومعنى تمامه أن يكون على حال لا يمكن إضافة معه، إلا أنه إذا تم شابه الفعل التام بفاعله فليشبه المتميز بعده المفعول، فينصبه ويعمل فيه. [خفاحي ملخصا: ٢٤٧/٢]

على التمييز: من اسم الإشارة والعامل الفعل والتمثيل بقوله: ﴿ فَاقَدُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ ﴾ (الأعراف: ٧٣) في مجمرد أن الحال حامد. كقوله: الظاهر أنه نظير الحال دون التمييز على طبق "الكشاف"، وترك نظائر التمييز؛ لأن مقصوده مجمرد توضيح وقوع الحامد حالاً؛ إذ فيه حفاء دون وقوعه متميزاً، ولذا لم يراع الاتحاد في العامل؛ فإن العامل في الآية ههنا هو الفعل، وفي النظير المستنبط من "هذه". (عب) يُضلّ: إنما قدم الضلال على الهداية مع شرفها؛ لأن سؤالهم ناشئ من الضلال، ولأن كون ما في القرآن سبب للضلال أحوج للبيان، فالاهتمام ببيانه أولى. [خفاجي بتغيير: ١٤٨/٢] جواب ماذا، أي إضلال كثير وإهداء كثير، وضع الفعل موضع المصدر؛ للإشعار بالمنع والنصب المربع والنصب المحدوث والتحدد، أو بيان للحملتين المصدرتين بـــ"أما"، وتسحيل بأن العلم بكونه حقاً هدى وبيان، وأن الجهل بوجه إيراده والإنكار لحسن مورده ضلال وفسوق، وكثرة أي اهنداء انكناف بطريق الصواب كل واحد من القبيلتين بالنظر إلى أنفسهم لا بالقياس إلى مقابليهم؛ فإن المهديبين قليلون بالإضافة إلى أهل الضلال كما قال الله تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ ، ويحتمل أن يكون كثرة الضالين من حيث العدد، وكثرة المهديين باعتبار الفضل والشرف

جواب الخ: قيل عليه كونه جواباً لماذا تعسف يصان عنه ساحة الإعجاز؛ إذ الاستفهام ليس باقياً على معناه، حتى

يكون له جواب، وكونه محكياً، أجاب عنه الفاضل السيالكوتي قوله حكاية لقولهم لا ينافي الجواب كما في قوله تعالى: ﴿ يسئلونك ماذا ينفقون قل العفو ﴾ (ع) ومقول القول يأبي الجواب غاية الإباء، وأحيب بأنه على تقدير كون الاستفهام للإنكار، فيكون حواباً باعتبار المعنى؛ لأن المراد ليس في ضرب الأمثال بالمحقرات فائدة يعتد بها جعل جواباً ورداً له بأن فيه فائدة وأي فائدة وهي إضلال كثير وهداية كثير. [خفاجي بتغيير: ١٤٨/٢] إضلال: فالفعل واقع موقع المصدر إما بتقدير أن أو بدونها. وإهداء إلخ: ورد عليه: أنه حلاف الصواب؛ لاتفاق اللغة على أنه لا يقال: أهدي من الهداية بل من الهدية فلا يصح منها الأفعال. [خفاجي بتغير: ١٤٩/٢] للإشعار الخ: إفادة الفعل للحدوث، وهو الوجود بعد العدم لدلالته على الحدث المقارن للزمان، والمراد بالتحدد: الاستمرار في المستقبل، ولذا قيل: المراد منه: كثرته كما يشعر به التفعل، ولما كان السؤال دالاً على عدم الفائدة ناسب في الرد عليهم الدلالة على كثرة الفائدة المرتبة عليه، والمراد أنه عدل عما هو الحق في الجواب من الإتيان بالاسم الذي هو مصدر سواء كان مرفوعاً أو منصوباً، وأتى هذا الفعل بدله؛ لما ذكر لا أنه حرد الفعل فيه عن الدلالة على غير المعنى المصدري؛ لأنه لو كان كذلك انسلخ عن الحدوث والتحدد كما لا يخفي. [حفاجي بتغيير: ١٤٩/٢] وبيان الح: في الكشاف أن الجملتين المصدرتين بـــ"أمّا" تشتملان على الأمرين، أحدهما: أن كلا الفريقين موصوف بالكثرة، وتَانيهما: أن العلم بكونه حقا من الهدى الذي يزداد به المؤمنون نوراً على نورهم، فالجهل بموقعة من الضلالة التي يزداد به الجهال حبطاً في ظلمتهم، وقوله: يضل به إلخ يريد ما تضمنه الجملتان وضوحاً. [خفاجي: ٢٥٠/٢] بوجه: فيه إشارة إلى أن الاستفهام حينئذ: يجوز أن يكون على الحقيقة، وأن يكون للإنكار. (ع) وكثرة المهديين إلخ: فالواحد منهم يعدل ألفاً من غيرهم، فحينئذ صح اتصاف كل واحد من القبيلتين بالكثرة بالقياس إلى الآخر عددا، أما أهل الضلال فمن حيث الصورة، وأما أهل الهدى فمن حيث المعني. [عبد الحكيم: ٢٧٠]

كما قال:

قَليلٌ إذا عُدُّوا كَثيرٌ إذا شَدُّوا

وقال: أبو ممام

> الطريق الستقيم فواسقاً عَنْ قَصْدِهَا جَوائراً

والفاسق في الشرع: الخارج عن أمر الله بارتكاب الكبيرة،

كما قال إلخ: المتنبي في مدح علي بن يسار أوله:

كأتمم من طول ما التمثوا مرد

سأطلب حقي بالقنا والمشايخ ثقال إذا لاقوا خفاف إذا دعوا

يذهبن في نحد وغورا غائرا،

النحد: الربوة، والغور: القعر، والغائر: للمبالغة، وغور عطف على محل. [عبد الحكيم: ٢٧١] والفاسق إلخ: يعني أنه نقل لكل حروج عن طاعة الله، فيشمل الكفر والكبيرة والصغيرة، لكنه احتص في العرف والاستعمال بمرتكب الكبيرة، ولا يطلق على الآخرين إلا نادراً بقرينة، ويدخل في أمر الله نحيه أيضاً بطريق اللزوم والدلالة؛ إذ لا فرق بينهما، والمراد بالأمر واحد الأمور، وهو ما جاء من قبل الله مطلقاً، والكلام في كبيرة كثير، = وله درجات ثلاث: الأولى: التغابي، وهو أن يرتكبها أحياناً مستقبحاً إياها، والثانية:
الانحماك، وهو أن يعتاد ارتكابها غير مبال بها، والثالثة: الجحود، وهو أن يرتكبها مستصوبا إياها، فإذا شارف هذا المقام، وتخطى خططه خلع ربقة الإيمان من عنقه اي يعتما صوابا ايها، فإذا شارف هذا المقام، وتخطى خططه خلع ربقة الإيمان من عنقه اي يعتما صوابا اي أطلع اي أطلع الي أطلع الي أله المنافق المنافقة الإيمان من المنافقة الذي هو مسمى الإيمان، ولقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة والإقرار المنافقة المنافقة والمنافقة وال

والثالثة: الجحود: هو الإنكار، وإنكار الأمور الدينية يكون كفرا إذا عُلم بالضرورة، أو علم المنكر بثبوته وألح في العناد؛ فإنه يكفر لظهور إمارة التكذيب. قال النووي: ليس تكفير حاحد المجمع عليه على إطلاقه، بل من ححد مجمعا عليه فيه نص، وهو من الأمور الظاهرة التي يشترك في موقنها الخواص والعوام كالصلاة، وتحريم الحمر ونحوهما، فهو كافر، ومن ححد مجمعا عليه لا يعرفه إلا الخواص كاستحقاق "بنت الابن" السدس مع بنت الصلب ونحوه، فليس بكافر، ومن ححد مجمعا عليه ظاهراً لا نص فيه، ففي الحكم بتكفيره خلاف، والمراد بجحدها ححد حرمتها، فلم يستقبحها ولا يبال بها. وعلى هذا يحمل كلام المصنف، وتركه للعلم به ولتصريحه به سابقا في قوله: ﴿يؤمنون بالغيب﴾، فما أدر عالى الصنف من أن مرتك الكمة والمستصوب لها لهد كافراً مطلقاً غم وارد، فتدد الحفاجي بتغير: ١٥٥/٦]

أورد على المصنف من أن مرتكب الكبيرة المستصوب لها ليس كافراً مطلقاً غير وارد، فتدبر. [خفاجي بتغيير: ١٥٥/٢] فإذا شارف الح: إذا أطلع هذا المقام، وتجاوز بقاعه بأن فعل بعض الكبائر بطريق الاستصواب، وإنما اشترط الإطلاع عليه؛ لأنه إذا ارتكب الكبيرة مستصوبا ولا يعلم أنه معصية أو لا يعلم أنه استصواب لا يصير كافرا؛ فإن التزام الكفر كفر لا لزومه. [عبد الحكيم: ٢٧١] خطط: جمع خطة بالكسر الأرض الذي يختطها الرجل لنفسه.

لاتصافه إلخ: اختلف أهل التحقيق في المراد بالتصديق، هل هو المنطقي؟ وهو الإذعان والقبول، أو هو أمر آخر أخص منه؟ فقال بعضهم: المعتبر في الإيمان التصديق الاختياري، ومعناه: نسبة الصدق إلى المتكلم اختياراً، وهذا القيد يمتاز عن المنطقي؛ فإنه يخلو عن الاختيار. وذهب بعضهم: إلى أنه بعينه المنطقي، غايته أنه نوع منه بالمعنى اللغوي، والتصديق والتسليم واحد، كما يعلم من كلام كبار الصحابة. [خفاحي ملحصا: ٢/٢٥] من المؤهنين: جعلهما مؤمنين مع ثبات القتل والبغي.

والمراد به ما كان شنيعاً من المحرمات، ويدخل في الكبيرة الإصرار على الصغيرة؛ لأنها تصير كبيرة على ما اشتهر، فلا حاجة إلى أن يزاد أو الإصرار على الصغيرة كما قيل. [خفاجي: ١٥٤/٢]
 غير مبال بها إلخ: أي أنه يفهم من ظاهر حاله عدم المبالاة لا أنه يعتقدها، وإلا لكان كافرا؛ لأنه استخفاف بالمعصية. والثالثة: الجحود: هو الإنكار، وإنكار الأمور الدينية يكون كفرا إذا عُلم بالضرورة، أو علم المنكر بثبوته وألح في

جعلوه قسماً ثالثاً نازلاً بين منزلتي المؤمن والكافر؛ لمشاركته كل واحد منهما في بعض الأحكام، وتخصيص الإضلال بحم مرتباً على صفة الفسق يدل على أنه الذي أعدهم للإضلال، وأدى بحم إلى الضلال به، وذلك لأن كفرهم وعدولهم عن الحق وإصرارهم بالباطل صرفت وجوه أفكارهم عن حكمة المثل إلى حقارة الممثل به، حتى رسخت به جهالتهم، وازدادت ضلالتهم، فأنكروه واستهزؤوا به. وقرئ يضل على البناء للمفعول والفاسقون بالرفع. ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهَدَ ٱللهِ صفة الفاسقين للذم وتقرير الفسق، والنقض: فسخ التركيب، وأصله في طاقات الحبل، واستعماله في إبطال العهد من حيث إن العهد يستعار له الحبل لما فيه من ربط أحد المتعاهدين بالآخر، فإن أطلق مع لفظ الحبل كان ترشيحاً للمحاز، وإن ذكر مع العهد كان رمزاً بالآخر، فإن أطلق مع لفظ الحبل كان ترشيحاً للمحاز، وإن ذكر مع العهد كان رمزاً

نازلاً إلى: وسطة بينهما مخلدا في النار إن مات بلا توبة. في بعض الأحكام: فحكمه حكم المؤمن في أنه يناكح ويوارث ويغسل ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين، وهو الكافر في الذم واللعن والبراءة منه، واعتقاد عداوته وأن لا يقبل شهادته. [عبد الحكيم: ٢٧٢] يدل على إلح: لما تقرر أن التعليق بالوصف مشعر بالعلية. (ع) وقرئ: قراءة زيد بن على. صفة الفاسقين: نقض العهد ثابت لكل فاسق؛ لأنه حالف أمر الله بعد تعهده وتوثيقه بالقبول. (عص)

والنقض: هو إبطاله بحيث يعود إلى ما منه التركيب. واستعماله إلخ: يعنى إنما حسن استعارة النقض الذي هو صفة الحبل لما هو صفة العهد؛ لشيوع استعارة الحبل للعهد، وتصويره في نظر المعقول بصورة الحبل، وهذا من الموضع الذي سينبط منه أن قرينة الاستعارة بالكناية قد يكون استعارة تحقيقية. (عص) فإن أطلق إلخ: بأن قيل: "ينقضون حبل الله"، فيكون الحبل استعارة تصريحية، والنقض ترشيحا. [خفاجي: ١٥٩/٢]

وإن ذكر إلخ: وهذا من أسرار البلاغة ولطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار، ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من روادفه ولوازمه، فينبهوا بتلك الرمزة على مكانه، ونحوه: قولك: "عالم يغترف منه الناس، وشحاع يفترس أقرانه". [خفاجي ملخصا: ١٥٨/٢] كان رمزا: أي النقض "رمزاً إلى ما" أي إلى شيء، "هو" أي النقض، "من روادفه" أي ذلك الشيء، وهو الحبل، فالمستعار بالكناية لفظ الحبل المذكور كناية بذكر شيء من لوازمه كالعهد، [كما هو مذهب القدماء، وإنما كان رمزا إليه مع أنه استعارة تصريحية للإبطال لما عرفت أن هذه الاستعارة متفرعة عن استعارة الحبل، ولولا ذلك لم يصح. (عبد الحكيم: ٢٧٢)] =

إلى ما هو من روادفه، وهو أن العهد مثل الحبل في ثبات الوصلة بين المتعاهدين كقولك: شجاع يفترس أقرانه، وعالم يغترف منه الناس، فإن فيه تنبيهاً على أنه أسد في شجاعته بحر بالنظر إلى إفادته. والعهد: الموثق، ووضعه لما من شأنه أن يراعى يان للمعنى المراد يان لاصل العنى ويتاعهد كالوصية واليمين، ويقال للدار، من حيث إنحا تراعى بالرجوع إليها. والتاريخ؛ لأنه يحفظ، وهذا العهد إما العهد المأخوذ بالعقل، وهو الحجة القائمة على المضاف إلى الله المناف إلى الله الله المناف إلى المناف إلى الله المناف إلى الله المناف إلى المناف إلى المناف إلى المناف إلى المناف إلى الله المناف المناف إلى الله المناف إلى المناف إلى المناف إلى المناف إلى المناف المناف المناف إلى المناف إلى المناف ال

= حتى كأنه قيل: "ينقضون حبل الله" أي عهده، والنقض: استعارة تحقيقية حيث شبه إبطال العهد بإبطال تأليف الجسم، وأطلق اسم المشبه به على المشبه، لكنها إنما جازت وحسنت بعد اعتبار تشبيه العهد بالحبل، فبهذا الاعتبار صارت قرينة على استعارة الحبل للعهد. [خفاجي ملخصا: ١٥٨/٢]

ما هو: [أي شيء هو النقض أي من توابعه] قيل: ضمير "هو" راجع إلى النقض؛ فإن النقض كان من روادف كون العهد حبلاً دون العكس، ولا يخفي أن كلامه يشعر بأن الاستعارة بالكناية هو اللازم المذكور يسمى استعارة؛ لاستعارته للمشبه، وبالكناية؛ لأنه كناية عن النسبة، وهو إثبات الحبلية للعهد، وهذا قول رابع أوضحه صاحب "الكشف"، وزعم أنه المستفاد من عبارة "الكشاف" وإن لم يرض به المتأخرون، ولا يطلع على حقيقة الحال، لو ضمت من بسط المقال ولم يرجع إلى مورد الماء العذاب الذلال. (عص)

العهد: كان الظاهر أن يقول: وهو الحبل المستعار؛ لأن النقض من روادف حبل لا من روادف إثبات الحبل للعهد، وإدعاء أنه فرد منه، إلا أنه قصد التنبيه على أنه رمز إلى مردوفه الذي هو الحبل باعتبار إثباته للعهد لا إلى نفسه، فهو من قبيل الكناية في النسبة. (عب) [عبد الحكيم: ٢٧٣] الموثق: هو الميثاق المعبر عنه بالفارسية: يان.

إما العهد إلخ: لأنه تعالى لما خلقه فيهم كأنه أخذ عليهم العهد، ووصاهم بالنظر في دلائل التوحيد، وتصديق الرسل؛ إذ العقل كاف في ذلك، وأما وجوب النظر فيه فهل يجب عقلا أو شرعا؟ فمختلف فيه، ثم وثقه بإرسال الرسل، وإنزال الكتب وإظهار المعجزات، فوجب الإيمان بجميعه، وعلى هذا يشمل الآية جميع الكفار، وتعريف المسند في قوله: "وهو الحجة القائمة" إشارة إلى كماله في الحجة واستقلاله في الدلالة على الأمور الثلاثة، وكونه مستقلا في إدراك ما ذكر لا يقتضي كونه مناط التكليف وحده؛ فإن التكليف موقوف على البعثة عندنا، فليس هذا خلاف المذهب والميل إلى الاعتزال كما توهم. (ملخص) [خفاجي بتغيير: ١٦٠/٢] بالعقل: أي بإعطاء العقل، فالآية تشتمل جميع الكفار.

عباده الدالة على توحيده، ووجوب وجوده، وصدق رسوله، وعليه نزل قوله تعالى:
﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ ﴾، أو المأخوذ بالرسل على الأمم، بأهم إذا بعث إليهم رسول مصدق بالمعجزات صدقوه واتبعوه، ولم يكتموا أمره، ولم يخالفوا حكمه وإليه إشارة بقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَحَدُ اللهُ مِيثَاقَ الَّذِيْنَ أُوتُوا الْكِتَابَ ﴾ ونظائره، وقيل: عهود الله ثلاثة: عهد أخذه على جميع ذرية آدم بأن يقروا بربوبيته، وعهد أخذه على النبيين بأن يقيموا الدين ولا يتفرقوا فيه، وعهد أخذه على العلماء بأن يبينوا الحق ولا يكتموه. بأن يقيموا الدين ولا يتفرقوا فيه، وعهد أخذه على العلماء بأن يبينوا الحق ولا يكتموه. والمراد به: ما وثق الله به عهده من الآيات والكتب، أو ما وثقوه به من الالتزام والقبول، ويحتمل أن يكون بمعني المصدر. و"من" للابتداء؛ فإن ابتداء النقض بعد الميثاق.

أو المأخوذ إلح: فيكون المراد بالناقضين: أهل الكتاب والمناققون منهم، ويؤيده أن المستهزئين بالأمثال أحبار اليهود كما روى "ابن حبان". [خفاجي بتغيير: ٢٠/٣] عهود الله إلح: [التي أخذها بالعبادة] هذا ليس تفسيراً للآية؛ لأن عهد الأنبياء عليهم السلام، لا يصح إرادته؛ إذ لا نقض منهم، بل المراد الأول، ويصح إرادة الأخير بأن يكون المراد بالعلماء: علماء أهل الكتاب كاليهود، وبالناقضين: الكفار والمنافقين منهم. [خفاجي: بأن يكون المراد بالعلماء: علماء أهل الكتاب كاليهود، وبالناقضين: الكفار والمنافقين منهم. [خفاجي: ٢٠/٣] عهود الله: بقي عهد العوام بأن يتبعوا العلماء، ويجتهدوا في العمل بأقوالهم. (عص) جميع ذرية آدم: كما قال الله تعالى: فواد أخذ ربّك من يتي آدم، (الأعراف: ٢٧). على النبين: كما قال: أوراد أحدًا من النبيين مناقيم، (الأحزاب: ٧). على العلماء: كما قال تعالى: فواد أحدًا الله مناق اللهيد. والمراد به إلخ: متعلق بالتفسير الأول للعهد، وقوله: "أو ما وثقوه به" بالتفسير الثاني؛ فإنه كان بحرد الاشتراط عليهم والأمر لهم بأنه إذا بعث إليهم الرسول صدقوه واتبعوه، فلا بد من التوثيق بالقبول والالتزام. واندفع بمذا البيان ما أورده صاحب "الكشف" من أنه إذا رجع الضمير إلى العهد كان المعنى من بعد ميثاق الميثاق؛ لأنه فسر العبان ما أورده صاحب "الكشف" من أنه إذا لا يصح ضرب الغاية له. [عبد الحرور كا موضعاً انفصل عنه الشيء مصدر كالميعاد والميلاد. [عبد الحكيم: ٢٧٤]

وَيَقَطَعُونَ مَا أَمَر اللهُ بِهِ أَن يُوصَلَ يحتمل كل قطيعة لا يرضاها الله تعالى كقطع الرحم، والإعراض عن موالاة المؤمنين، والتفرقة بين الأنبياء عليهم السلام والكتب في التصديق، وترك الجماعات المفروضة، وسائر ما فيه رفض خير، أو تعاطي شر؛ فإنه يقطع الوصلة بين الله وبين العبد المقصودة بالذات من كل وصل وفصل، والأمر: هو القول الطالب للفعل، وقيل: مع العلو، وقيل: مع الاستعلاء، وبه سمي الأمر الفال به المتنال به المتنال به المالية المور تسمية للمفعول به بالمصدر فإنه مما يؤمر به، كما قيل: له شأن، وهو الطلب والقصد، يقال: شأنت شأنه، إذا قصدت قصده. و"أن يُوصَلً" يحتمل النصب والخفض على أنه بدل من "ما"، أو ضميره، والثاني أحسن لفظاً ومعنى.

يحتمل إلج: إنما قال: "يحتمل"؛ لأنه تفسير من حيث الدراية، وأما الرواية فعلى الوجهين المذكورين في "الكشاف" وهو قطع الرحم والإعراض عن الموالاة إن كان المراد بالفاسقين المشركين، والتفرقة بين الأنبياء والكتب في التصديق إن أريد بهم أهل الكتاب، والمصنف في لما حمل الفاسقين على الأعم كما هو الظاهر، جعل القطيعة أيضاً عاماً كما هو مقتضى كلمة "ما". [عبد الحكيم: ٢٧٤]

بين الأنبياء: بإيمانهم ببعض وكفرهم ببعض. (تيسير) فإنه إلخ: أي سائر ما فيه، وهو دليل لشمول القطيعة لسائر ما فيه وهو دليل لشمول القطيعة لسائر ما فيه رفض حير أو تعاطي شر. هو القول إلخ: إسناد الطالب بحازي وحقيقته الدال على الطلب، والأمر يكون بالمعنى المصدري، فالقول على ظاهره، وبمعنى الصيغة، فالقول بمعنى المقول، واشتراط الاستعلاء الأعم من العلو مذهب الجمهور. [حفاجي: ١٦٢/٢]

وبه سمى إلخ: أي نقل الأمر الطلبي إلى الأمر الذي يصدر عن الشخص؛ لأنه يصدر عن داعية تشبه الآمر، فكأنه مأمور به؛ أو لأنه من شأنه أن يؤمر به وهو المراد بقوله: "فإنه إلخ" كما سمي الخطب والحال العظيمة شأنا، وهو مصدر بمعنى القصد، سمي به ذلك؛ لأنه من شأنه أن يقصد. واعلم أن أهل الأصول قالوا: إن الأمر بمعنى القول المخصوص يجمع على أوامر، وبمعنى الفعل والشأن على أمور، ولا يعرف من وافقهم إلا الجوهري. [خفاجي: ١٦٢/٢] الأمر الذي: رد لما ذهب إليه بعض الفقهاء من أن الأمر مشترك بين القول المخصوص والفعل؛ لأنه يطلق عليه الأمر مثل: ﴿وَمَا أَمْنُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ ﴿ (هود: ٩٧) ونحوه. [عبد الحكيم: ٢٧٥] شأن: والشأن أيضاً مصدر سمي المفعول به بالمصدر. والثاني إلخ: أما لفظاً فلقربته، وأما معنى فلأن مذمومته قطع الوصل؛ لكونه مأموراً به، وهذا المعنى حاصل على الثاني بلا تكلف دون الأول؛ لأن المبدل منه في حكم النتيجة والسقوط. (شيرواني)

وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ بِالمنع عن الإيمان والاستهزاء بالحق، وقطع الوصل التي بما نظام العالم وصلاحه، أُولَتِيكَ هُمُ النَّخْسِرُونَ فَي الدِين خسروا بإهمال العقل عن النظر، واقتناص ما يفيدهم الحياة الأبدية، واستبدال الإنكار والطعن في الآيات بالإيمان بها، والنظر في حقائقها، والاقتباس من أنوارها، واشتراء النقض بالوفاء، والفساد بالصلاح، والعقاب بالثواب. كَيْفَ تَكَفُّرُونَ بِاللَّهِ استخبار فيه إنكار وتعجيب لكفرهم بإنكار الحال التي يقع الكفر عليها على الطريق البرهاني؛

الذين إلى: يشير إلى أن حصر الخاسرين عليهم باعتبار كمالهم في الخسران، وإلى أن الخسران؛ لكونه لا يستعمل إلا في التجارة حقيقة ترشيح الاستعارة المقدرة التي يتضمنها الآيات السابقة، وهو استبدال الأمور المذكورة، و"الباء" في كلام المصنف في داخلة على المتروك، وعبر بالاستبدال في الإنكار والطعن، وبالاشتراء في النقض والفساد للتفنن. [عبد الحكيم ملخصا: ٢٧٥] واقتباص إلخ: اكتساب الإيمان والأعمال الحسنة.

بالوفاء: إشارة إلى قوله: "ينقضون عهد الله" الآية. استخبار إلخ: لأنه استخبار عن حال كفرهم مع وجود ما

يفتضي خلافه، وذلك مستبعد مستقبح، فمن الاستبعاد يتولد التعجب، ومن الاستقباح الإنكار، والاستخبار والاستفهام في الاصطلاح بمعنى الواحد، وقبل: الاستخبار: طلب الخبر بالجواب كما أن الاستفهام: طلب الفهم، والفرق بينهما: أن الاستخبار لا يقتضي عدم العلم، بخلاف الاستفهام؛ فلذا يستعمل الأول في حقه تعالى، فاحتار لفظ الاستخبار؛ لإهام لفظ الاستفهام بجهل المتكلم، بخلاف الاستخبار. [خفاجي ملخصا: ١٦٤/٢] فاحتار الحفظ الاستخبار؛ لإهام لفظ الاستفهام بجهل المتكلم، بخلاف الاستخبار. [خفاجي ملخصا: ١٦٤/٢] بإنكار الحال إلى إلى وذكر صاحب "المفتاح" أن "كيف" وإن كان للسؤال عن الحال مطلقاً إلا أنه إذا دخل على فعل كان سؤالاً عن الأحوال التي تكون لذلك الفعل مزيد اختصاص وتعلق بها، والكفار في حال الكفر لا بد وأن يكونوا على إحدى الحالين إما عالمين بالله أو حاهلين به ولا ثالثة، فإذا قبل: "كيف تكفرون بالله" أفاد أ في حال الحهل به؟ ثم إذا قبل: "كيف تكفرون بالله وكُنْتُم أُمُواتاً إلى" صار المعنى: كيف تكفرون بالله والحال حال علم بهذا القصة، فصار الكفر أبعد شيء عن العاقل، ووجه بُعده: أن هذه الحالة تأبي أن لا يكفر، وصدور الفعل عن القادر مع الصارف القوي مظنة التعجب، فعلم أن الآية فيه معنى التعجب.

هذا، وكلام المصنف بأن "كيف" لإنكار الحال على العموم إما لأن وضعها لعموم الأحوال، أو لأن توجه النفي إلى مطلق الحال يوجب العموم، وتحريره: أنه إذا أنكر أن يكون لكفرهم حال يوجد عليها، ومحال أن يوجد بغير صفة من الصفات كان إنكارها إنكاراً للكفر على طريق البرهان؛ لأن نفي اللازم مستلزم لنفي اللزوم. [خفاحي ملخصا: ١٩٥/٢]

لأن صدوره لا ينفك عن حال وصفة، فإذا أنكر أن يكون لكفرهم حال يوجد عليها استلزم ذلك إنكار وجوده، فهو أبلغ وأقوى في إنكار الكفر من "أتكفرون"، وأوفق لما بعده من الحال، والخطاب مع الذين كفروا، لما وصفهم بالكفر وسوء المقال وخبث الفعال، خاطبهم على طريقة الالتفات، ووبّخهم على كفرهم مع علمهم بحالهم المقتضية خلاف ذلك، والمعنى: أخبروني على أي حال تكفرون وَكُنتُم أَمُونًا أي أجساما لا حياة لها، عناصر، وأغذية، وأخلاطا، ونطفا، ومضغا محلقة، وغير محلقة فأحينكم بخلق الأرواح ونفخها فيكم، وإنما عطف بالفاء؛ لأنه متصل عطف عليه غير متراخ عنه، بخلاف البواقي ثُمَّ يُمِيتُكُم عند تقضي وهو كوم أموانا

وأوفق الح: لأن نفي الحال يدل على نفي الكفر، كما أن ثبوت ما بعده يدل على نفي الكفر [أي الإيمان] كما أن ثبوت ما بعده مما يقتضي عدم الكفر ونفيه. [عبد الحكيم ملخصا: ٢٧٦] [فيه تكرار كما لا يخفى لعله من سهو الناسخ. (عب)] والخطاب إلخ: بين أن الخطاب على طريق الالتفات من الغيبة للتوبيخ والتقريع؛ لأن ذكر معائب الشخص في وجهه أنكى له، وقوله: مع علمهم إلخ هو محصل الجملة الحالية، وسوء المقال هو قولهم: هماذا أزاد الله (البفرة: ٢٦)، ونحوه، وقوله: أخبروني إشارة إلى معنى الاستفهام. [خفاجي: ٢٧/٢] أجساماً إلخ: يعنى أن الموت يقال لعدم الحياة مطلقاً، كقوله تعالى: ﴿ بُلَدَةً مُبْنَاكُ (الفرقان: ٤٩)، وبجوز أن يكون أجساماً إلخ: يعنى أن الموت يقال لعدم الحياة مطلقاً، كقوله تعالى: ﴿ بُلَدَةً مُبْنَاكُ (الفرقان: ٤٩)، وبجوز أن يكون

أجساما الخ: يعنى أن الموت يقال لعدم الحياة مطلقاً، كقوله تعالى: ﴿ لَذَهُ مَبَا ﴾ (الفرقان: ٤٩)، ويجوز أن يكون استعارة؛ لاحتماعهما في أن لا روح ولا إحساس؛ لأنه لم يقصد تشبيه الموحودين منهم بالأموات، بل المراد الإحبار عنهم بأنهم كانوا جماداً عناصر ونطفاً، فشبه النطف بالأموات، فيكون استعارة لا تشبيهاً بليغاً كما وهم. [خفاجي ملحصا: ١٦٧/٢] مخلقة: أي مسواة لا نقص فيها ولا عيب. (ع)

يخلاف البواقي إلخ: لأن الإماتة متراخية عن الإحياء الأول بقدر المكث في الأحياء، والإحياء الثاني متراخ عن الإماتة بقدر المكث في البرزخ، أو بقدر المكث بين الموت والحياة في القبر. واعلم أن بين كون أصل الأبدان عناصر وأغذية واختلاطاً وبين حياتها تراخ، والظاهر أن إيراد "الفاء" للدلالة على أن هذه المدة بالنسبة إلى المدتين الأخيرتين في غاية القلة، فكأنه لم يكن التراخي الأول موجوداً، فتأمل. (خط) نفخ الصور: الأوجه أن يقال: إن المراد بالإحياء: ما يشمل الإحياءين؛ لكونهما من أحوال الآخرة، والقبر أول منزل من منازل الآخرة. (عص)

أو للسؤال الخ: ومما يدل على أن المذكور ههنا حياة القبر لا الحياة الدائمة؛ لأن كلمة "ثم" تقتضي التراخي، والرجوع إليه تعالى حاصل عقيب الحياة الدائمة من غير التراخي، وإلا لما صح أن يقول: "ثم إليه ترجعون" فالآية من هذا الوجه دليل على حياة القبر، فاندفع ما قيل: إن في هذه الآية ما يدل على بطلان عذاب القبر؛ لأنه تعالى يحييهم مرة في الدنيا، وأحرى في الآخرة، و لم يذكر حياة أخرى، ولا حياة بين حياتين. (شيرواني) فما أعجب: عطف على أخبروني على أي حال تكفرون، أخره عن الجملة الحالية للإشارة إلى أن إفادة التعجب من التقييد بالحال.

علمكم: إشارة إلى أن الحال إنما وقع حالاً باعتبار العلم لا باعتبار نفسه؛ ولذا تحققت المقارنة بين الحال والعامل واستغنى عن تقدير "قد". (عص) فإن قبل إلخ: فإن قلت: عدمهم الأول وحياقم محقق عند كل أحد، فكيف صدر بـــ"إن" التي للشك؟ وكيف يترتب على علمهم هذا عدم العلم بأنه يحييهم ثم إليه يرجعون حتى تنعقد هذه الشرطية؟ قلت: الشك عندهم باعتبار الإسناد إليه تعالى باعتبار نفسها، أو أنه نزل علمهم؛ لعدم الجري على مقتضاه منزلة غير المحقق، ولعدم تحققهم الأول لم يتحققوا الثاني، أو القضية اتفاقية نحو: "إن كان الإنسان ناطقاً، فالحمار ناهق". [خفاجي بتغيير: ١٦٨/٢]

أو مع الح: معطوف على قوله: "مع الذين كفروا" السابق في تفسير "كيف تكفرون"، والمراد بالقبيلتين: المؤمنون والكافرون، وتبيين دلائل التوحيد بقوله: ﴿ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ...﴾ (البقرة: ٢١)، والنبوة بقوله: ﴿ وَإِنْ كُنتُم فِي رَبِّهِ...﴾ (البقرة: ٢٥)، والوعيد على الكفر بقوله: ﴿ وَبَانُ اللّهُ وَاللّهُ وَقَيْلُ: فِي قوله: ﴿ وَكُنتُمْ أَمُواتًا ﴾ (البقرة: ٢٨)، باعتبار ما في ضمنها من حياتهم فرادى فرادى (حفاجي ملخصا: ١٦٨/٢]

أكد ذلك بأن عدد عليهم النعم الجليلة؛ فإن عظم النعم يوجب عظم معصية المنعم. فإن واستبعده عنهم مع تلك النعم الجليلة؛ فإن عظم النعم يوجب عظم معصية المنعم. فإن قيل: كيف يعد الإماتة من النعم المقتضية للشكر؟ قلت: لما كانت وصلة إلى الحياة الثانية التي هي الحياة الحقيقية كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيوَانُ كَانت من التي هي الحياة الحقيقية كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيوَانُ كَانت من التي هي الحياة العليمة مع أن المعدود عليهم نعمة هو المعنى المنتزع من القصة بأسرها، كما أن الواقع حالاً هو العلم بحا لا كل واحدة من الجمل؛ فإن بعضها ماض وبعضها مستقبل، وكلاهما لا يصح أن يقع حالاً، أو مع المؤمنين خاصة؛ لتقرير المنة عليهم،

النعم العامة إلخ: التي تشتمل الجميع من قوله: ﴿ كُنتُمُ أَمْوَاناكِ (البقرة: ٢٨) إلى قوله: ﴿ هُمْ فِيهَا حَالَهُ وَ ﴾ (البقرة: ٣٩)، وهي النعم الأربع التي نص المصنف على عموم كل واحد منها على ما سيجيء، والنعم الخاصة من قوله: ﴿! بنبي إسْرائيلَ ﴿ (البقرة: ٤٠) إلى قوله: ﴿مَا نُنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا﴾ (البقرة: ١٠٦)، وقول المصنف فيما سيأتي: واعلم أنه سبحانه إلخ صريح في ذلك، والعجب من الناظرين كيف تحيروا في بيالها؟ [عبد الحكيم بتغيير: ٢٧٨] فاستقبح: عطف على قوله: "أكد" لا على عدد؛ إذ لا دخل للاستقباح في التأكيد للدلائل المذكورة.[عبد الحكيم: ٢٧٨] قلت: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ نُعَمَّرُهُ نُنَكِّمُهِ ﴾ (يس: ٦٨) يكشف عن كون الموت نعمة، وأيضاً موت كل سبب معتبرة الإحياء، فيكون نعمة في حقهم. (عص) لهي الحيوان: أي هي دار الحياة الحقيقية؛ لامتناع طريان الموت عليها. أن المعدود إلخ: [جواب على سبيل التسليم] وحاصل الجواب الأول: إنها لإيصالها إلى النعمة العظمي نعمة، والثاني: إن المجموع نعمة لا كل واحد منها، وإنما ذكرت لبيان جملة حالهم؛ ولتوقف البعض عليها. [خفاجي: ١٦٩/٢] هو المعنى: وهو خلقها الإحياء مرة بعد أحرى. (ح) هو العلم: كأنه قيل: كيف تكفرون وأنتم عالمون بمذه القضية بأولها وآخرها؟ (كشاف) لا يصح إلخ: لأن القائل للاستمرار بمعنى استمرار الإنكار لا إنكار الاستمرار، فلا يقارنه الماضي ولا المستقبل، بخلاف العلم بالقصة فإنه مستمر. (غف) [عبد الحكيم: ٢٧٩] أومع المؤمنين إلخ: عطف على قوله: "مع الكفار"، أو "مع القبيلتين"، والقرينة على حمل الحياة والموت على المعني المحازي وإرادة الرجوع للإثابة كون الخطاب مختصاً بالمؤمنين، ونكتة الالتفات تشريفهم بشرف الخطاب، والإنكار حينئذ بمعنى أنه لا يكون ذلك، وزاد لتقرير تقدم المنة عليهم في قوله: ﴿وبِسُرِ الذِّينِ ﴾ إلخ. [حفاجي ملحصا: ٢٧٠/٢] أو مع المؤمنين: فيكون متصلا لقوله: ﴿وأما الذين آمنوا فيعلمون﴾، ونكتة الالتفات تشريفهم بشرف الخطاب، والإنكار حينئذ بمعنى لا يكون. أعبد الحكيم: ٢٧٩

بالعلم والقدرة اللازمة لهذه القوة فينا،

وتبعيد الكفر عنهم على معنى: كيف يتصور منكم الكفر وكنتم أمواتاً أي جهالاً فأحياكم بما أفادكم من العلم والإيمان، ثم يميتكم الموت المعروف، ثم يحييكم الحياة الحقيقية، ثم إليه ترجعون، فيثيبكم بما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر؟ والحياة حقيقة في القوة الحساسة، أو ما يقتضيها، وسمى الحيوان حيواناً على بشر؟ والحياة حقيقة في القوة الحساسة، أو ما يقتضيها، وسمى الحيوان حيواناً محازاً في القوة النامية؛ لأنها من طلائعها ومقدماتها، وفيما يختص الإنسان من الفضائل كالعقل والعلم والإيمان من حيث إنه كمالها وغايتها، والموت بإزائها يقال على ما يقابلها في كل مرتبة قال تعالى: ﴿ قُلِ الله يُحْيِيكُم ثُم تُم يُمِيتُكُم ﴿ وقال: ﴿ وَالَ الله يُحْيِيكُم ثُم تُم يُمِيتُكُم ﴿ وقال: ﴿ وَالَ الله المُعْلَقُونَ كَانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنا لَهُ نُوراً يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ ﴿ وإذا وصف به البارئ تعالى أريد هما صحة اتصافه لله نُوراً يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ ﴾ وإذا وصف به البارئ تعالى أريد هما صحة اتصافه المناد المناد المناد المناد المناد المناد الله المناد الله المناد المناد المناد الله المناد الله المناد الله المناد المناد المناد المناد المناد المناد الله المناد الله المناد الله المناد الله المناد المناد المناد الله المناد المنا

وكنتم أمواتا: فسر الموت بالجهل والحياة بالعلم؛ ليكون من النعم الخاصة للمؤمنين. ما يقتضيها إلح: بدليل أن العضو المفلوج حي، وإلا لتسارع إليه الفساد كالميت، وليس بحساس، ولما لم يتم الدليل المذكور؛ لأن عدم الإحساس بالفعل لا يدل على عدم القوة؛ لجواز فقدان الأثر لمانع، احتير أن الحياة نفس قوة الحس، والظاهر أن المراد بها: قوة اللمس؛ فإن مغايرة الحياة لما عداه من الحواس ظاهرة؛ لأنها مختصة بعضو دون عضو، وإنها مفقودة في بعض أنواع الحيوانات كالخراطين إثراطين: كرمها ست كدر زئين نمناك بم رسد. مدر عملل مفتت للحصى نافع لليرقان. (ص)] الفاقدة للمشاعر الأربعة، وأنه يلزم تعدد الحياة بالنوع في شخص واحد، إن قيل: يكون كل واحد منها. [عبد الحكيم بتغيير: ٢٧٩] من طلاتعها: [جمع طليعة: وهي المقدمة أي القوة النامية من طلائع الحساسية (شير)] لأن الشيء ما لم يصر نامياً لمي مرتبة الإنسان كان أولاً في مرتبة الجمادية، ثم يصير إلى مرتبة النامية، ثم إلى مرتبة الحساسية، ثم إلى مرتبة الإنسانية. (ح) اعلموا إلخ: استدلال على استعمال الحياة في القوة النامية، وهذا إنما يتم لو كان إحياء الأرض عبارة عن إعطائها القوة النامية، بل عبارة عن قميج قواها النامية وإثارقما؛ لأنه لا يزول عنها القوى النامية، بل ينعزل عن العمل، فالحياة هيحائها والموت فتورها. (عص)

أريد بها: عند الحكماء وأبي الحسن البصري من المعتزلة. فينا إلخ: قيده للاحتراز عن الواحب، وقيل: لأنما لا تلزم في غير الإنسان وهو حي، واللزوم في البعض يكفي لصحة المحاز، فتأمل. [خفاجي ملحصا: ١٧١/٢] أو معنى قائم بذاته يقتضي ذلك على الاستعارة. وقرأ يعقوب "تَرْجعون" بفتح التاء في جميع القرآن. هُو الَّذِي خَلَق لَكُم مَّا في الْأَرْضِ جَمِيعًا بيان نعمة أخرى مرتبة على الأولى؛ فإلها خلقهم أحياء قادرين مرة بعد أخرى، وهذه خلق ما يتوقف عليه بقاؤهم، ويتم به معاشهم. ومعنى "لَكُمْ": لأجلكم وانتفاعكم في دنياكم باستنفاعكم بها في مصالح أبدانكم بوسط أو غير وسط، ودينكم بالاستدلال والاعتبار والتعرف لما يلائمها من لذات الآخرة وآلامها، لا على وجه الغرض؛ والاعتبار والتعرف مستكمل به،

أبهاء في المخلوقات من الأنفس والآفاق وعمل بمقتضاه يخلد في النعيم، ومن تركه يسحن سرمداً في عذاب الجحيم، والخلود مترتب على البعث ومتأخر عنه من غير تردد، وعبارة المصنف ناطقة بهذا حيث صرح بالبقاء المطلق، وأدرج في الانتفاع الانتفاع الديني والاستدلال. [خفاجي ملخصا: ١٧١/٢]

الاستعارة: أي يشبه المعنى القائم بذاته تعالى المقتضي لصحة العلم بالقوة الحساسة، أو بمبدئها في كون كل منهما مصححا لاتصاف المحل بالإدراك، ثم استعير لفظ المشبه به للمشبه. (ع، غف) وقرأ إلى: اعلم أن "رجعً" يكون لازماً ومصدره: الرجوع، ومتعدياً ومصدره: الرجع، وعلى اللغة الثانية قرئ: "يُرجعون" مجهولاً، وعلى الأخرى قرئ معلوماً. [خفاجي: ١٧١/٢]

بيان نعمة إلخ: "هو" معطوف على قوله: "وكنتم أمواتا إلخ"، وترك العاطف؛ لكونه كالنتيجة له كما يشعر به قوله؛ "مترتبة على الأولى"، أو للتنبيه على أنه مستقل في إفادة ما أفاده الأولى، والمراد بترتبها على الأولى: أن الانتفاع بها يتوقف عليها؛ فإن النعمة إنما تسمى نعمة من حيث الانتفاع بها، والتوقف إنما باعتبار الإحياء الأول، وإلى هذا أشار بقوله: "فإنما حلقهم إلخ"، وكونهم قادرين مستفاد من قوله: "ثم إليه ترجعون"؛ فإن الرجع للمحازاة أو للسؤال من توابع القدرة. وقيل: المراد بالأولى: الإحياء الأول والثاني مع ما تخلل بينهما من الموت، وبالأحرى: المعاش والبقاء في الدنيا والآحرة، أما البقاء في الدنيا والآخروي فمن نظر

هوتية: من حيث إن الانتفاع بها يتوقف عليها. لأجلكم: يعني أن اللام للتعليل والانتفاع. بوسط إلخ: فإن أجزاء العالم إذا تأملتها وحدتها بما ينتفع به الإنسان في المأكل والمشارب والمسكن والملبس، أو في حفظ الصحة أو في إعادتها بلا واسطة أو بواسطة. [عبد الحكيم: ٢٨٠] لما يلائمها: باعتبار اشتمالها على أسباب الأنس؛ فإنها أنموذج نعيم الجنة وعلى أسباب الوحشة؛ فإنها أنموذج عذاب النار. مستكمل به: أقول: لأن غرض علة بعلية العلة الفاعلية، فلو كان بفعله غرض لاحتاج في عليته إليه، والمحتاج إلى الغير مستكمل به بلا مرية.

بل على أنه كالغرض من حيث إنه عاقبة الفعل ومؤداه، وهو يقتضي إباحة الأشياء النافعة، ولا يمنع اختصاص بعضها ببعض لأسباب عارضة؛ فإنه يدل على أن الكل للكل لا أن كل واحد لكل واحد، و"ما" يعم كل ما في الأرض لا الأرض إلا إذا أريد بله جهة السفل كما يراد بالسماء جهة العلو. و "جميعاً" حال عن الموصول الثاني. بنقط الأرض فيم المرسل إذا وموما في السّماء قصد إليها بإرادته، من قولهم: استوى إليه كالسهم المرسل إذا فيم السّرض أيضا مستوياً من غير أن يلوي على شيء، وأصل الاستواء طلب السواء، وإطلاقه على الاعتدال لما فيه من تسوية وضع الأجزاء، ولا يمكن حمله عليه؛ لأنه من خواص الأحسام، وقيل: استوى: استولى ومَلك، قال:

وهو يقتضي: قوله تعالى: "حلق لكم" الآية يدل على أن الأصل في الأشياء النافعة الإباحة. اعترض عليه: بأن اللام يجيء لغير النفع لقوله تعالى: هوإنَّ أَسَاتُمْ فَلَهَا ﴿ (الإسراء: ٧)، والجواب: أنه بحاز؛ لاتفاق أئمة اللغة على أنها للملك، ومعناه الاختصاص النافع، وبأن المراد بالنفع الاستدلال، وأجيب أن التخصيص خلاف الظاهر مع أن ذلك حاصل لكل مكلف من نفسه، فيحمل على غيره. [عبد الحكيم: ٢٨٠] النافعة: خرج به الضارة كالسموم والقاذورات.

ولا يمنع إلخ: رد للإباحية حيث قالوا: إن الآية تدل على أن ما في الأرض جميعاً حلق لكل، فلا يكون لأحد المتصاص بشيء أصلا. [عبد الحكيم: ٢٨١] قصد إليها: والقصد في حق الله تعالى معناه: تعلق إرادته التنحيزي الحادث، أي ثم تعلقت إرادته تعلقا حادثاً بخلق السماوات، أي بترجيح وحودها على عدمها، فتعلقت القدرة بإيجادها إلخ (الحمل على الحلالين). (عب) طلب السواء: الاجتهاد والسعي في تحصيل المساواة.

استولى: فــــ"إلى" يكون بمعنى على. للأصل: لأصل الاشتقاق لظهور المناسبة؛ فإن القصد إلى الشيء بإرادته طلب تسويته، وخلقه مصونا عن العوج. [عبد الحكيم: ٢٨٢] والصلة المعدى بها، والتسوية المترتبة عليه بالفاء. والمراد بالسماء هذه الأجرام العلوية أو جهات العلو. و "ثُمَّ" لعله لتفاوت ما بين الخلقين وفضل خلق السماء على خلق الأرض، كقوله: ﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ اللَّذِينَ آمَنُوا ﴾ لا للتراخي في الوقت، فإنه يخالف ظاهر البلد: ١٧) قوله تعالى: ﴿ وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا ﴾ فإنه يدل على تأخر دحو الأرض المتقدم (البازعات: ٣)

والصلة: فإن الاستواء بمعنى الاستيلاء يعدى بـ "على" كما مر في البيت. والتسوية إلى الترب التسوية بالفاء؛ لكونما مترتبة على الإرادة مسببة عنها بخلاف الاستيلاء؛ فإنه متأخر عن وجود المستولى عليه. (ح) والمواد الحلى فسره بالأجرام بهناء على أن الأرض بمعناها الظاهري، فإن كانت بمعنى جهة السفل يكون مقابلها بمعنى جهة العلو. [خفاجي: ١٧٤/٢] وثم لعله إلى اعتبار التقدم والتأخر، وردت آيات وأحاديث متعارضة، وللناس في التوفيق طرق شتى، فعن ابن عباس في أن خلق الأرض قبل السماء، وكانت السماء دحاناً، فسواهن سبع سماوات في يومين بعد حلق الأرض، [أخرج السيوطي على الدر المنثور: ١٢٨/٢]، وأما قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاها ﴾ والنازعات: ٣٠) يقول: حعل فيها جبلاً وجعل فيها نحراً وحعل فيها محراً وجعل فيها بحوراً. يعني أن قوله: ﴿أَصُرِح مِنْها مَاءُها ﴾ (النازعات: ٣١) بدل أو عطف بيان لـ "دحاها" مبين للمراد منه، فيكون تأخرها في الآية ليس بمعنى تأخر ذاها بل بمعنى تأخر حلق ما فيها وتكميله وترتيبه، أو بمعنى خلق التمتع والانتفاع به.

والمصنف على ذهب إلى تقدم حلق السماء على الأرض، وهذه الآية تنافيه، فقال: إن "ثم" للتفاوت في المرتبة الممنزلة منزلة التراخي الزماني كما في قوله تعالى: ﴿ مُ كَانَ مِن اللَّذِينَ آمَنُوا ﴾ (البلد: ١٧)، فإن اسم "كان" ضمير يرجع إلى فاعل "فلا أقتحم"، وهو الإنسان الكافر، وقوله: ﴿ فَكُ رُقَبَةٍ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴾ (البلد: ١٤،١٣) تفسير للعقبة، والترتيب الظاهري يوجب تقديم الإيمان عليهما، فيكون "ثم" هنا للتراخي في الرتبة. وتشبث بأنه يخالف الآية الأخرى المصرح فيها بالبعدية، وأشار إلى تأويله بما ذكره، ولا يخفى تكلفه. [خفاجي بتغيير: ١٧٥/٢]

وَمُّ: "ومُّ" لعله لتفاوت ما بين الخلقين إلى قوله: "فإنه" يدل على تأخر دحو الأرض المتقدم على خلق ما فيها عن خلق السماء، رد بذلك ما ذكر في "الكشاف" في التوفيق بين هذه الآية وبين قوله: ﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاها ﴿ (النازعات: ٣٠) بأن تأخر دحو الأرض عن خلق السماء لا ينافي تقدم خلق حرم الأرض على جرم السماء، بل ورد الأثر به، ووجه الرد أنه لم يندفع بذلك تنافي تقدم ما في الأرض المتأخر عن الدحو على السماء، وتقدم السماء على الدحو، ولا مخلص عنه إلا بأن يؤول خلق ما في الأرض بخلق مواد ما في الأرض والقوى المودعة في الأرض لإنبات ما فيها. وما ذكر من التوجيه بقوله: "إلا أن تستأنف" إلخ في غاية البعد لعل قوله: "بعد ذلك" بمعنى: بعد ما سمعت من قدرته في السماء دحاها، ونظيره قوله: ﴿ عَلَى جَمِيع ما فيها لا يمكن إلا بعد الدحو فيه.

على حلق ما فيها عن حلق السماء وتسويتها، إلا أن تستأنف بــ "دحاها" مقدراً لنصب الأرض فعلاً آخر، دل عليه ﴿ أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقاً أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا رَفَع سَمْكُها ﴾ لنصب الأرض وتدبر أمرها بعد ذلك، لكنه خلاف الظاهر. فسوَّنهُنَّ عدلهن مثل تَعَرَّف الأرض وتدبر أمرها بعد ذلك، لكنه خلاف الظاهر. فسوَّنهُنَّ عدلهن وخلقهن مصونة من العوج والفطور. و "هُنَّ ضمير السماء إن فسرت بالأجرام؛ لأنه جمع، أو هو في معنى الجمع، وإلا فمبهم يفسره ما بعده كقولهم: ربه رجلاً. سبّع سَمَوَت بدل أو تفسير، فإن قيل: أليس إن أصحاب الأرصاد أثبتوا تسعة أفلاك؟ قلت: فيما ذكروه شكوك، وإن صح فليس في الآية نفي الزائد مع أنه إن ضم إليها العرش والكرسي لم يبق خلاف. وَهُو بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ عَلَيمٌ عَلَيمٌ عَلَيمٌ الله العرش والكرسي لم يبق خلاف. وَهُو بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ عَلَيمٌ الله العرش والكرسي لم يبق خلاف. وَهُو بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ عَلَيمٌ الله العرش والكرسي لم يبق خلاف. وَهُو بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ عَلَيمٌ عَلَيمٌ الله العرش والكرسي لم يبق خلاف. وَهُو بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ عَلَيمٌ الله العرش والكرسي لم يبق خلاف. وَهُو بِكُلُ شَيْءٍ عَلِيمٌ عَلَيمٌ عَلَيمٌ الله العرش والكرسي لم يبق خلاف. وَهُو بِكُلُّ شَيْءٍ عَلِيمٌ الله العرش والكرسي لم يبق خلاف. وَهُو بِكُلُّ شَيْءٍ عَلِيمٌ عَلَيمٌ الله العرش والكرسي لم يبق خلاف. وَهُو بِكُلُّ شَيْءٍ عَلِيمٌ عَلَيمٌ الله العرش والكرسي لم يبق خلاف. وَهُو بِكُلُّ شَيْءٍ عَلِيمٌ العرف الفرق المؤلِّ العرف المؤلِّ المؤلِّ العرف المؤلِّ العرف المؤلِّ المؤلِّ العرف المؤلِّ العرف المؤلِّ العرف المؤلِّ المؤلِّ المؤلِّ العرف المؤلِّ العرف المؤلِّ العرف المؤلِّ المؤلِّ المؤلِّ المؤلِّ المؤلِّ المؤلِّ المؤلِّ المؤلِّ العرف المؤلِّ المؤلِ

إلا أن تستأنف إلخ: فحينئذ يجوز أن يكون "ثم" للترايحي في الوقت، فهو استثناء من قوله: "لا للتراحي" لا من قوله: "يخالف ظاهر قوله" إلخ إذ مخالفة الظاهر باق بعد. [عبد الحكيم: ٢٨٣] بدحاها: بكسر الدال، حال من فاعل تستأنف (ف) تعرف: بصيغة الأمر، من باب تفعيل. العوج: [العوج بالفتح في الأحرام كما ههنا، وبالكسر في الأعراض.] بفتحتين، قال ابن السكيت: يقال: في دينه عوج بالكسر، وفي عوده وحائطه عَوج بالفتح. (صلاح، عب) معنى الجمع: قال الزحاج: السماء لفظها واحد، ومعناها الجمع، ويجوز أن يكون جمع سماءة.

بدل إلج: [إن كان من ضمير السماء] في نصب سبع خمسة أوجه: البدل من الضمير المبهم، أو العائد إلى السماء، أو مفعول به، والتقدير سوى منهن، أو أن "سوى" فيه معنى "صير" فينصب مفعولين، أو حال مقدرة، وقوله: "وتفسير" أي تمييز. [خفاجي: ١٧٧/٢] قلت: فإن ما وجدوه من الحركات يمكن ضبطها بثمانية بل بسبعة بل بواحد كما بين في محله، وكذا في حانب الزيادة؛ فإن بعضهم أثبتوا بين فلك الثوابت والأطلس كرة تضبط احتلاف الميل الكلى. [عبد الحكيم: ٢٨٥]

بكل شيء إلح: فإن قلت: عليم من علم، وهو متعد بنفسه، فكيف تعدى بالباء، فإن كان لضعفه بتقدم معموله فالتقوية باللام فقط. قلت: قالوا: إن أمثلة المبالغة خالفت أفعالها؛ لألها أشبهت أفعل التفضيل لما فيها من الدلالة على الزيادة، فأعطيت حكمه في التعدية، وهو أنه إن كان فعله متعديا، فإن أفهم علما أو جهلا تعدى بالباء نحو: "هو أعلم به وأجهل به"، وإلا تعدى باللام نحو: "أضرب لزيد"، وهفعًال لِما يريد (البروج: ١٦١)، وإلا تعدى بما يتعدى به فعله نحو: "هو أصبر على النار، وهو صبور على كذا"، وهذا كله باعتبار الغالب، ولو تتبعت الكلام لوجدت ما يخالفه. [خفاجي: ١٧٧/٢]

فيه تعليل كأنه قال: ولكونه عالماً بكنه الأشياء كلها، خلق ما خلق على هذا النمط المحود الأنفع، واستدلال بأن من كان فعله على هذا النسق العجيب المخلوط الملة الملكة المحيب الأنيق كان عليماً؛ فإن إتقان الأفعال وإحكامها وتخصيصها بالوجه الأحسن الأنفع، لا يتصور إلا من عالم حكيم رحيم، وإزاحة لما يختلج في صدورهم من أن الأبدان بعدما تفتتت وتبددت أجزاؤها، واتصلت بما يشاكلها، كيف يجمع أجزاء كل بدن مرة ثانية بحيث لا يشذ شيء منها، ولا ينضم إليها ما لم يكن معها أجزاء كل بدن مرة ثانية بحيث لا يشذ شيء منها، ولا ينضم إليها ما لم يكن معها فيعاد منها كما كان، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ، واعلم أن صحة الحشر مبنية على ثلاث مقدمات، وقد برهن عليها في هاتين الآيتين: أما الأولى فهي أن مواد الأبدان قابلة للجمع والحياة، وأشار إلى البرهان عليها بقوله: ﴿وَكُنتُمْ أَمُواتاً فَا مُواتاً والموت......

العظيمة الدالة على قدرة عظيمة كان إيجادها دليلاً على علم شامل للجزئيات والكليات قبل وقوعها؛ فإن الصانع إذا بنى بناءً عظيماً لا بد من تصوره قبل إيجاده، والنتيجة تصلح بعد تقررها تعليلاً للدليل لكل من مقدماته كما تقول: تغير العالم لحدوثه والعالم متغير لحدوثه، فلا يرد عليه ما قبل: إن علة محلق ما حلق على هذا النمط ليس لكونه عالماً، بل لكونه عالماً قادراً، أو إن بين كونه تعليلاً واستدلالاً تنافيا؛ إذ الاستدلال بجعله بمعنى النتيجة لما سبق، وجعله تعليلاً واستدلالاً تنافيا؛ إذ الاستدلال بجعله بمعنى الأنفع إلى: مراده ألها أصلح وأكمل بحسب ما نشاهده ونعلمه، ويصل إليه فهمنا، لا بمعنى أنه ليس في مقدور الباري ما هو أبدع منها كما هو رأي الفلاسفة؛ لأن العقيدة أن كلا من مقدوراته ومعلوماته لا تتناهى، فلا يرد ما قبل: بأن هذا دسيسة أو غفلة. (ملخص) بما يشاكلها: كاتصال الأجزاء المائية بالماء، والترابية بالتراب. (چلس عي) واعلم الح: لما كان الدليل النقلي موقوفاً على إمكان مدلوله عقلاً، وإلا فيجب صرفه عن الظاهر كالآيات الدالة على المجاهة والجسمية، لا بد في إثبات وقوع الحشر من بيان إمكانه، فلذا قال: إن الآيتين متضمنتان لصحته. على المجد، على المجاهة والجسمية، لا بد في إثبات وقوع الحشر من بيان إمكانه، فلذا قال: إن الآيتين متضمنتان لصحته. على المجد، على المجد، فلم أم في الأرض جميعاً (البقرة: ٢٨)، و همو الذي على أعلى أعلى أبي تكفرون بالله وكثم أم في الأرض جميعاً (البقرة: ٢٨)،

فيه تعليل الخ: بيان ارتباط هذه الجملة بما قبلها سواء كانت حالية أو معترضة تذييلية؛ فإنه لما أو حد هذه الأشياء

والحياة عليها يدل على ألها قابلة لها بذاتها، وما بالذات يأبي أن يزول ويتغير. وأما الثانية والثالثة: فإنه عالم بها وبمواقعها قادر على جمعها وإحيائها، وأشار إلى فيد لله ونشر مرتب وجه إثباتهما بأنه تعالى قادر على إبدائهم، وإبداء ما هو أعظم خلقاً وأعجب صنعاً، ما مو أعظم خلقاً من فير ما مورساة مواسما ما مورساة الأولى ما على أعدد على إعادتهم وإحيائهم، وأنه خلق ما خلق خلقاً مستوياً محكماً من غير تفاوت واختلال مراعى فيه مصالحهم وسد حاجاتهم، وذلك دليل على تناهي علمه وكمال حكمته حدلت قدرته ودقت حكمته وقد سكن نافع وأبو عمرو والكسائى الهاء من نحو: فَهْوَ وَهُو تشبيهاً له بعضد.

وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَتِهِكَةِ إِنِي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً تعداد لنعمة ثالثة تعم الناس كلهم؛ فإن خلق آدم وإكرامه وتفضيله على سكان ملكوته بأن أمرهم بالسجود له إنعام يعم ذريته. و"إذ" ظرف وضع لزمان نسبة ماضية وقع فيه أخرى كما وضع "إذا" لزمان نسبة مستقبلة يقع فيه أخرى، ولذلك يجب إضافتهما إلى الجمل كحيث في المكان، وبنيتها تشبيهاً لهما بالموصولات،

والحياة: الثانية؛ لئلا يلزم المصادرة. وأما الثانية: وهي كونه تعالى عالما بما وبمواقعها. (ف) والثالثة: وهي كونه تعالى قادرا على جمعها وإحيائها, وأنه خلق: مأجوذ من قوله: وهو بكل شيء عليم. تعداد لنعمة إلخ: الأولى: نعمة الإيجاد ولباس الحياة، والثانية: خلق ما في الأرض من النعم واللذات والطاعات والعبادات، والثالثة: خلق أول الأنبياء وتكريمه بما حعله وذريته أفضل من الملائكة وجميع المخلوقات. [خفاحي: ١٧٩/٢]

وإذ ظرف إلح: المراد بالنسبة الأولى نسبة المضاف إليها، وبالثانية نسبة العامل الذي تعلقت به، ولذلك افتقرت للحملة المحملة المضاف إليها، وإن كان في "إذ" شبه الوصفي أيضاً لوضعها على حرفين. [خفاجي بتغيير: ١٧٩/٢] كما وضع الح: و"إذا" قد تكون بمعنى الشرط، وقد يتجرد بمعنى الظرف كما في قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ (الليل: ١)، وقد يستعمل اسماً نحو: "إذا يقوم زيد إذا يقعد عمرو" أي زمان قيام زيد زمان قيام عمرو، فقد وقع مبتدأ وحبراً. (منه هم) ولذلك: لكون وضعهما لزمان نسبة.

واستعملتا للتعليل والمحازاة، ومحلهما النصب أبداً بالظرفية، فإهما من الظروف الغير المتصرفة لما ذكرناه، وأما قوله: ﴿وَاذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أُنْذَرَ قَوْمَهُ ﴿ وَنحوه، فعلى تأويل المتصرفة لما ذكرناه، وأما قوله: ﴿وَاذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أُنْذَرَ قَوْمَهُ ﴾ ونحوه، فعلى تأويل الذكر الحادث إذ كان كذا فحذف الحادث وأقيم الظرف مقامه، وعامله في الآية "قالوا" أو "اذكر" على التأويل المذكور؛ لأنه جاء معمولاً له صريحاً في القرآن كثيراً، أو مضمو دل عليه مضمون الآية المتقدمة مثل "وبدأ خلقكم إذ قال"، وعلى هذا فالجملة معطوفة على "خلق لكم" داخلة في حكم الصلة. وعن "معمر" أنه مزيد.

واستعملتا إلح: [نحو: حتتك إذ أنت كريم أي لأنك] أصل وضعهما للظرفية ولكن قد يستعملان لذلك. واتفقوا على أن التعليل راجع لـــ"إذ"، والمجازاة لــ"إذا"؛ لأنه لم ترد "إذا" للتعليل و"إذ" للشرط، ولك أن تجعله راجعاً لهما معاً؛ لأن "إذا" بل سائر الظروف تستعمل للتعليل عند الزمخشري لاستواء مؤدي التعليل، والظرف في قولك: ضربته لإساءته وضربته إذا أساء؛ لأنك إذا ضربته في وقت إساءته فإنما ضربته فيه لوجود إساءته فيه، فأجري مجري التعليل، وكذا "إذ" تستعمل شرطية، نقل في "همع الهوامع": أنها تكون شرطية بدون "ما" أيضاً، ووقع في "المفتاج" أن "إذ" للشرط. [خفاجي بتغيير: ١٨٠/٢]

ومحلهما إلى وفي "المغني": أن لها أربع استعمالات، أحدها: أن تكون ظرفاً، وهو الغالب، والثاني: أن تكون مفعولا به كقوله تعالى: فواذ كُرُوا إذ كُشَمُ قليلاً (الأعراف: ٨٦)، والغالب في أوائل الآيات ذلك بتقدير "اذكر" وليس ظرفاً لـ"اذكر"؛ لاقتضائه أن الأمر بالذكر في ذلك الوقت، وليس كذلك بل المعنى: اذكر الوقت نفسه، والثالث: أن تكون بذلاً من المفعول نحو: فواذكر في الكتاب مربم إذ التبدت (مربم: ١٦)، والرابع: أن يكون مضافاً إليها اسم زمان خو: يومئذ، و هيعد بد هدينا (آل عمران: ٨). [خفاجي بتغيير: ١٨٠/٣] من المظروف الح: وهي ما لم يستعمل إلا منصوباً بتقدير "في" أو مجروراً بـ"من". [عبد الحكيم: ٢٨٦]

لما ذكرناه: من أن وضعهما لزمان نسبة وقع فيه نسبة أخرى، فلا بد من إضافتهما إلى نسبة وجعلهما ظرفاً بنسبة أخرى. (عصام) وأما قوله الخ: دفع شبهة وهي أنكم قلتم: إن "إذا" و"إذ" من الظروف الغير المتصرفة و"إذ" في قوله: "إذ أنذر" ليس كذلك؛ لأنه بدل من "أحا عاد"، وأحا عاد منصوب بأنه مفعول "ذكر". (منه على مضمو؛ عطف على قوله: "واذكر". وهو وإن كان مضمراً أيضاً لكنه لكثرة حدفه في القرآن المحيد حعل التعلق به بمنزلة التعلق بالمذكور. (عصام) وعن معمر إلخ: [اسم أبي عبيدة، شيخ البخاري ومسلم] قال الزجاج: قال أبو عبيدة: إن "إذ" ههنا زائدة، ثم قال: وهذا إقدام من أبي عبيدة؛ لأن القرآن لا ينبغي أن يتكلم فيه إلا بغاية تحري الحق، و"إذ" معناه: الوقت، وهي اسم فكيف يكون لغواً؟ كأنه قال: ابتداء حلقكم إذ قال. (منه يشيه)

والملائكة: قال في "الصراح": ملك فرشته واصرو جمع، قال الكسائي: أصله مألك بتقديم الهمزة من الألوكة، وهي الرسالة، ثم قلبت وقدمت اللام، فقيل: ملأك، ثم تركت همزة لكثرة الاستعمال، فلما جمعوها ردوها إليه، فقالوا: ملائكة وملائك إلخ. وأيضاً قال في "الصراح": ألك ألوك: پيام مألك ومألكة بضم اللام فهي كذلك إلخ. (عب)

والتاء لتأنيث إلخ: فالمقصود منه تأويله بالجماعة، وجعله نصاً فيه حتى لا يجوز حمله على الجنس بخلاف الجمع بدون التاء. وتسميتهم رسلاً لإرسالهم إلى الأنبياء عليهم السلام بالذات وإلى الأمم بالواسطة، وقيل: الوجه أن يقال: إن الأصل في التاء أن يكون دخولها لتأنيث مدخولها كما في "ضاربة"، فجعل دخولها في ملائكة كذلك لجعل مدلولها مؤنثاً لتأويل الجماعة. (ملخص)

لأهم وسائط إلخ: [في إيصال الخيرات إليهم وتدبير أمورهم] لأن حنسهم وسائط إذ ليس كل ملك رسولاً، والمراد الناس كلهم. وكونهم وسائط بالنسبة إلى بعض الناس، وهم الأنبياء بلا واسطة، وبالنسبة إلى بعض آخر بوساطة الأنبياء، فلذا قال لهم: رسل الله أي بالنسبة إلى أنبيائه أو كالرسل إليهم أي بالنسبة إلى الأمم؛ فإلهم يشبه الرسل في أن لهم مدخلا في تبليغ حكم الله، لكنهم ليسوا برسل إليهم بل رسل الرسول إليهم. (عصام) فهم رسل حقيقة، والآخرون مثلهم في الوساطة، هذا هو المعن الظاهر المطابق لكلام المصنف،

فهم رسل إلخ: بعضهم رسل حقيقة، والآخرون مثلهم في الوساطة، هذا هو المعنى الظاهر المطابق لكلام المصنف، ومن لم يفهم وقع فيما وقع. [عبد الحكيم: ٢٨٧] هي النفوس إلخ: [كنفوس الأنبياء والأولياء الذين ماتوا، وفارقت نفوسهم أبدالهم (ع)] يرده الآية؛ إذ النفوس البشرية مخلوقات بعد آدم، وقد أمر الله الملائكة بالسجود لآدم ﷺ. (عص)

وهم العليون والملائكة المقربون، وقسم يدبر الأمر من السماء إلى الأرض على ما سبق به القضاء وجرى به القلم الإلهي ﴿لا يَعْصُونَ اللّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾، وهم المدبرات أمراً، فمنهم سماوية ومنهم أرضية على تفصيل أثبتُه في كتاب "الطوالع". والمقول لهم: الملائكة كلهم لعموم اللفظ وعدم المخصص، وقيل: ملائكة الأرض، وقيل: إبليس ومن كان معه في محاربة الجن؛ فإنه تعالى أسكنهم في الأرض أولاً فأفسدوا فيها، فبعث إليهم إبليس في جند من الملائكة، فدمرهم وفرقهم في الجزائر والجبال. و"جاعل": من "جعل" الذي له مفعولان، وهما "في الأرض خَلِيفَةً" أعمل فيهما؛ لأنه بمعنى الاستقبال ومعتمد على مسند إليه، ويجوز أن يكون بمعنى خالق. والخليفة: من يخلف غيره وينوب منابه، والهاء فيه للمبالغة، والمراد به آدم على المنابة، والهاد به آدم على المنابة، والمواد به آدم على المنابة، والهاء فيه للمبالغة، والمواد به آدم على المنابة، والمواد به آدم على المنابة، والمواد به آدم على المنابة والمواد به آدم على المنابة والمواد به آدم على المبالغة، والمواد به آدم على المنابة والمواد به والمواد ب

العليون: جمع علي، فعيل لارتفاع شأهم. الملائكة: فاللام للاستغراق، وعلى تقدير التخصيص للعهد وللاستغراق العرفي. (عص) ملائكة الأرض: بقرينة أن الكلام في خلافة الأرض. وجاعل إلج: بين معناه ومصحح عمله من كونه مستقبلاً معتمداً على ما هو معروف في النحو، وإذا كان بمعنى خالق فله مفعول واحد، و"في الأرض" متعلق بذلك المفعول. [خفاجي: ١٨٣/٢] والهاء فيه: ولهذا يجمع على "خلفاء" كما يجمع فعيل على فعلاء نحو: عظيم وعظماء، ومنهم من اعتبر تأنيث اللفظ وجمعه على "خلائف" كصحيفة وصحائف. (منه في المراد به إلج: قدمه لرححانه رواية، والموافقة لإفراد لفظ الخليفة، وكون تمام القصة في شأنه في وأما نسبة سفك الدم والفساد إليه فبطريق التسبب. [عبد الحكيم: ٢٨٨]

آدم على: رجح إرادة آدم على على عكس ما فعله الكشاف على إرادة آدم على وبنيه؛ لاستغنائه عن تصحيح إطلاق اللفظ المفرد على الجماعة، ورجحه المحقق التفتازاني بأن سفك الدماء والإفساد من بنيه، فالظاهر أن يكون من دواخل المراد بالخليفة على ما اختاره الكشاف، ويعارضه أن الظاهر أن الخطاب مع الملائكة كلهم، وحمل الخليفة على آدم على وذريته يستدعي صرف الخطاب عنهم إلى ملائكة الأرض. فإن أحاب بأن الخطاب مع ذلك يصح أن يكون مع الملائكة كلهم، ويكون التركيب من قبيل "قتل بنو فلان" مع أن القاتل بعضهم. قلنا: تصحيحه بالتأويل لا يدفع التصل به في الترجيح بظاهره، على أنه يجوز أن يكون نسبة سفك الدماء ونظيره إلى آدم على إلى متسبب عنه لتولد مباشرهما عنه، وأيضاً إظهار فضل آدم من غير ذكر بنيه في جواب الملائكة ظاهر في أن الكلام كان فيه. (عص)

لأنه كان خليفة الله تعالى في أرضه، وكذلك كل نبي استخلفهم في عمارة الأرض وسياسة الناس وتكميل نفوسهم وتنفيذ أمره فيهم، لا لحاجة به تعالى إلى من ينوب، بل لقصور المستخلف عليه عن قبول فيضه وتلقي أمره بغير وسط؛ ولذلك لم يستنبئ ملكاً، كما قال تعالى: ﴿وَلُوْ جَعَلْنَاهُ مَلكاً لَجَعَلْنَاهُ رَجُلاً»، ألا ولذلك لم يستنبئ ملكاً، كما قال تعالى: ﴿وَلُوْ جَعَلْنَاهُ مَلكاً لَجَعَلْنَاهُ رَجُلاً»، ألا ترى أن الأنبياء لما فاقت قوهم واشتعلت قريحتهم بحيث يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار أرسل إليهم الملائكة، ومن كان منهم أعلى رتبة كلمه بلا واسطة كما كلم موسى على في الميقات، ومحمداً في ليلة المعراج، ونظير ذلك في الطبيعة: أن العظم لما عجز عن قبول الغذاء من اللحم لما بينهما من التباعد جعل البارئ تعالى بحكمته بينهما الغضروف المناسب لهما؛ ليأخذ من هذا ويعطي ذلك. أو خليفة من سكن الأرض قبله، أو هو وذريته؛ لأهم يخلفون من قبلهم، أو يخلف بعضهم بعضاً. وإفراد اللفظ: إما للاستغناء بذكره عن ذكر بنيه كما استغنى بذكر أبي القبيلة

استخلفهم إلى: [استئناف لبيان وجه الخلافة، والضمير للأنبياء كلهم] صيغة جمع معللة لكون آدم خليفة الله وكل نبي، وليس خبر "كل نبي" كما يميل إليه بادي الرأي حتى يحتاج إلى تصحيح ضمير الجمع بأن "كل" جمع باعتبار المعنى. [خفاجي بتغيير: ١٨٣/٦] لا لحاجة: دفع لتوهم أن الخلافة عن الغير إنما يكون لغيبته أو عجزه أو موته، وكل ذلك محال على الله تعالى.[عبد الحكيم: ٢٨٨]

بل لقصور الخ: لما أنه في غاية الكدورة والظلمة الجسمانية، وذاته تعالى في غاية التقدس. والمناسبة شرط في قبول الفيض على ما حرت العادة الإلهية، فلا بد من متوسط ذي جهيتي التجرد والتعلق؛ ليستفيض من جهة ويفيض بأحرى. [عبد الحكيم: ٢٨٨] لم يستنبئ: لم يتخذ الملك نبياً. ولو جعلناه: لو جعلنا حليفة الناس ملكا فرضا لجعلناه رجلا من الرحال.

بحيث يكاد إلخ: شبه قلوهم بالمصباح، وذواقهم بالمشكاة، وما أودع فيهم من القوة القدسية بزيت من شحرة مباركة، ثم أوضح ذلك بالغضروف، وهو: عضو مفرد ليس له صلابة العظم لكنة أصلب من باقي الأعضاء اللينة. [خفاجي بتغيير: ١٨٤/٢] يكاد زيتها إلخ: يعنى؛ لأنما تكاد تعلم، ولو لم يتصل بملك الوحي والإلهام الذي مثل النار من حيث إن العقول يشتعل عنها. (غف) [عبد الحكيم: ٢٨٨]

في قولهم: "مضر وهاشم"، أو على تأويل من يخلف، أو خلقاً يخلف. وفائدة قوله هذا للملائكة تعليم المشاورة، وتعظيم شأن الجعول بأن بَشَرَ بوجوده سكان ملكوته، ولقبه بالخليفة قبل حلقه، وإظهار فضله الراجح على ما فيه من المفاسد بسؤالهم وجوابه، وبيان أن الحكمة يقتضي إيجاد ما يغلب خيره، فإن ترك الخير الكثير لأحل الشر القليل شر كثير إلى غير ذلك.

قَالُواْ أَتَجَعَلُ فِيهَا مَن يُفَسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ آلدِمآءَ تَعَجُّبٌ مِن أَن يستخلف لعمارة الأرض وإصلاحها من يفسد فيها، أو يستخلف مكان أهل الطاعات أهل المعصية،

في قولهم إلح: فيه نظر، قال القرافي: قد ينقل العلم الموضوع لمعين إلى ما لا يتناهى من ذرية كــــــــــــــــــــ و"مضر" و"قيس"، فليس من الاستغناء بل هو منقول للجملة إلا أن يقال في الأول: كان كذلك ثم غلب في الاستعمال حتى صار حقيقة، وفي "الكشف": أنه استشهاد فكما أن الاستغناء هنالك؛ لأن أبا القبيلة أصلهم الجامع كذلك هم ورثوا الخلافة منه فخلافة الأصل الجامع. [خفاجي ملخصا: ١٨٤/٢] على تأويل إلخ: على اعتبار موصوف اعتبر النسبة إليه في مفهوم الخليفة، مفرد في المفظ جمع في المعنى لينتظم أفراد اللفظ مع تعدد في المعنى، والترديد بمحرد التنحيز في المفظ. [عبد الحكيم: ٢٨٨]

أو خلقا: بفتح الخاء المعجمة والقاف في الأصل مصدر يطلق على الجمع، يقال: هم خلق الله. وفي بعض النسخ بالفاء، وهو وإن استوى فيه الواحد والجمع إلا أنه يلزم استدراك قوله: يخلف. بأن بشر إلخ: قيل عليه: ليس هذا مقام البشارة؛ لأنه ليس بشار عليهم نظرا إلى ما يفصح عنه قوله: "وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ"، وتأويله بالإحبار يأباه سببية التعظيم المحعول، فتأمل. [خفاجي: ١٨٥/٢] بسؤالهم إلخ: بسؤال سكان الملكوت بقوله: "أتجعل فيها" إلخ، وجوابه تعالى إياهم إجمالاً بقوله: هو علم ما لا تعلمون في (البقرة: ٣٠)، وتفصيلاً بقوله: هو علم آدم الأسماء كُلها (البقرة: ٣٠)، وتفصيلاً بقوله: هو علم آدم الأسماء كُلها (البقرة: ٣٠)، وتفصيلاً بقوله: هو علم الحكيم: ٢٨٩)

إلى غير ذلك: مثل بيان فضل العلم على العبادة، وبيان أن الخلافة غير مشروطة بالعصمة كما زعمت الشيعة، وألها مشروطة بالعلم. [عبد الحكيم: ٢٨٩] تعجب إلخ: يعنى ليس هو باستفهام عن نفس الجعل أو الاستخلاف؛ لأنهم قد علموا ذلك بقوله تعالى: "إنّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً" بل تعجب منه، واستكشاف عن المحكمة الخفية في ذلك وعما يزيل الشبهة الواردة عليه، فالمسئول عنه هو الجعل باعتبار حكمته ومزيل شبهته. [عبد الحكيم: ٢٨٩] مكان أهل الطاعات: الطاعات تستفاد من قوله: "ونحن نسبح بحمدك" كما أن المعصية من سفك الدم. [خفاجي بتغيير: ١٨٦/٢]

ليس باعتراض إلى ليس الهمزة الإنكار كما زعمت الحشوية، تمسكوا بهذه الآية على عدم عصمة الملائكة بألهم قد اعترضوا على الله، وطعنوا في بين آدم على وجه الغيبة، وكلاهما معصيتان. [عبد الحكيم: ٢٨٩] ولا طعن إلى: بل هو تعريض لمنشأ الإشكال. وإنما عرفوا إلى: [جواب لأن يقال من أين عرفوا ذلك حتى تعجبوا وإنما هو غيب.] إشارة إلى ما روي عن السدي على أن الله تعالى لما قال لهم ذلك قالوا: وما يكون من ذلك الخليفة، قال: يكون له ذرية يفسدون في الأرض ويقتل بعضهم بعضاً. وهذا أسلم الوجوه ولذلك قدمه. [خفاجي: ٢٨٦/٢] لم المتكفل بمطالعته والنظر فيه إسرافيل على، ولو سلم فالجواب أيضاً مكتوب فيه فكيف لم يطلعوا عليه؟ بل المتكفل بمطالعته والنظر فيه إسرافيل على، ولو سلم فالجواب أيضاً مكتوب فيه فكيف لم يطلعوا عليه؟ واستباط إلى: فإن العلم باختصاص العصمة بهم يفضي إلى العلم بصدور المعصية عمن عداهم المفضي إلى التنازع؛ لأن واستباط إلى: فإن العلم باختصاص العصمة بم يفضي إلى العلم بصدور المعصية عمن عداهم المفضي إلى التنازع؛ لأن الخلافة تقتضي الى السناع، وجه الاستنباط ما ذكروا ألهم علموا ذلك من تسمية خليفة؛ لأن الخلافة تقتضي الإصلاح وقهر المستخلف عليه، وهو يستلزم أن يصدر منه فساد، إما في ذاته بمقتضي الشهوة أو في غيره من السفك. [خفاجي بتغيير) أو قياس الح: ووجه القياس: أنهم علموا حال قتلهم في التناكح والتناسل فقاسوهم عليهم. (خفاجي يتغيير) أو قياس الح: ووجه القياس: أنهم علموا حال قتلهم في التناكح والتناسل فقاسوهم عليهم. (خفاجي يتغيير)

فيكون الراجع إلى "مَنْ"، سواء جعل موصولاً أو موصوفًا محذوفاً، أي يسفك الدماء فيهم. وَخَنْ نُسَبِحُ يَحَمْدِكَ وَنُقَدِسُ لَكَ حال مقررة لجهة الإشكال كقولك: أتحسن إلى أعدائك وأنا الصديق المحتاج؟ والمعنى: أتستخلف عصاة ونحن معصومون أحقّاء بذلك، والمقصود منه الاستفسار عما رجحهم مع ما هو متوقع منهم على الملائكة أي الاستعلاف من مذا القول العجب والتفاخر. وكأهم علموا أن المجعول خليفة ذو المعصومين في الاستخلاف لا العجب والتفاخر. وكأهم علموا أن المجعول خليفة ذو ثلاث قوى عليها مدار أمره: شهوية وغضبية: تؤديان به إلى الفساد وسفك الدماء، وعقلية: تدعوه إلى المعرفة والطاعة.

ونحن نسبح إلى: صيغة المضارع للاستمرار، وتقديم المسند إليه على المسند الفعلي للاختصاص، فالمعنى: نحن نسبح ونقدس لك دائماً فيؤول إلى معنى العصمة فلذا فسره المصنف بقوله: "ونحن معضومون". [عبد الحكيم: ٢٩٠] حال مقررة إلى: ولما تراءى من ظاهر هذا الكلام أنه اعتراض، دفعه بأن المقصود منه الاستفسار، وكما أن هذه الجملة مقررة للسؤال دافعة أيضاً لاحتمال الاعتراض، فإلهم إذا نزهوه أكمل تنزيه علموا أنه لا يصدر عنه ما لا يقتضيه الحكمة، فلا يرد أن في كلام المصنف على تصريحاً بأن قولهم: "هذا" ناشئ من اعتراض الشبهة، وقد عرفت أنه لا يليق بشألهم.

فإن قلت: إن الجملة الاسمية إذا وقعت حالاً مؤكدة لزم الضمير وترك الواو؛ لأن واو الحال عاطفة بحسب الأصل، والمؤكد لا يعطف على المؤكد لما بينهما من شدة الاتصال، قلت: هو ليس بمسلم، فإلهم صرحوا بخلافه أيضاً كما أن جملة "وأنتم معرضون" في قوله تعالى: هُنَّمَ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلاً مِنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْرَضُونَ فِي قوله تعالى: هُنَّمَ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلاً مِنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْرَضُونَ فِي (البقرة: ٨٣) حال مؤكدة، وقد ينزل المؤكدة منزلة المغايرة؛ لكونه أوقى بتأدية المراد فيقرن بعاطف. [خفاجي بتغيير: ١٨٧/٢]

حال مقررة إلى: أي من ضمير الفاعل في "الجعل"، وتقرير لجهة الإشكال لكونه وجها ثانياً له. (ع) وكافهم إلى: قد ذكر سابقاً أن المراد بالخليفة آدم في أو هو وذريته، ولما كان السؤال على تقدير إرادة آدم غير ظاهر الورود؛ إذ الفساد والسفك صفة ذريته فقط، ولذا اختار "الكشاف" الوحه الثاني، قرره على وجه ينطبق على الوجهين مع الإشارة إلى تقرير الجواب أيضاً كذلك، ولا يحتاج إلى أن يقال: إن نسبة الإفساد والسفك إلى آدم باعتبار تسببه لمباشريهما. [عبد الحكيم: ٢٩٠]

ونظروا إليها مفردة وقالوا: ما الحكمة في استخلافه؟ وهو باعتبار تينك القوتين الفوى الله الفوى الله الله الله الله الله الله القوتين الحكمة إيجاده فضلاً عن استخلافه، وأما باعتبار القوة العقلية فنحن نقيم ما يتوقع منها سليماً عن معارضة تلك المفاسد، وغفلوا عن فضيلة كل واحدة من القوتين إذا صارت مهذبة مطواعة للعقل، متمرنة على الخير كالعفة والشجاعة وبحاهدة الهوى والإنصاف، ولم يعلموا أن التركيب يفيد ما يقصر عنه الآحاد، كالإحاطة بالجزئيات واستنباط الصناعات واستخراج منافع الكائنات من القوة إلى الفعل الذي هو المقصود من الاستخلاف وإليه أشار تعالى إجمالاً بقوله: قال الله أعلم ما لا تعلى إجمالاً بقوله: قال الله أعلم ما لا تعلى المناء وقدس في الأرض إذا ذهب فيها وأبعد، ويقال: قدس إذا طهر؛ لأن مطهر الشيء مبعده عن الأقذار.

مفردة: غير محتمعة الأوليان مع الثالثة. وأما باعتبار إلخ: ولك أن تقول: وأما باعتبار القوة العقلية، فالظاهر أنحا مغلوبة لهاتين القوتين؛ إذ المتعدد يغلب الواحد، وحينئذ لا يحتاج إلى أنه يجعل نظرهم إلى القوى مفردة بل يحتمل أن يظنوا أن الغلبة في المركب لأغلب الأجزاء. (عصام) نقيم: نديم من أقام الشيء أدامه. (ح) إذا صارت: أي طرفي الإفراط وهو: الفحور والتهور، والتفريط وهو: الخمود والجبن. [عبد الحكيم: ٢٩٢] مطواعة: بكسر الميم صيغة المبالغة هي كثير الطاعة. والشجاعة: التي هي فضيلة الغضب.

والإنصاف إلخ: في المعاملات وحفظ الحقوق مع شركاء منزله ومدينته الذي هو ثمرة الشجاعة. [عبد الحكيم: ٢٩٢] أن التركيب: تركيب القوة العقلية مع أحريبين. كالإحاطة إلخ: فإن الملائكة وإن كانت لهم إدراك المحسوسات الظاهرة عند أهل الشرع إلا أثهم لفقدالهم القوة الشهوية والغضبية ليس لهم إحاطة بجزئيات المآكل والمشارب والمناكح والملابس ولذائذها وآلائها؛ لعدم احتياحهم إليها. [عبد الحكيم: ٢٩٢]

من الاستخلاف: إذ به تحقق عمارة الأرض وتكميل الناس. وكذلك التقديس إلخ: وفي "الكشف": أن الزمخشري جعلهما مترادفين أصلاً ونقلاً، والأشبه تغايرهما، وحاصل ما قال: أن التسبيح: تنزيهنا له عما لا يليق به، والتقديس: تنزيهه في ذاته على ما يراه لائقا بنفسه، فهو أبلغ، ويشهد له أنه حيث جمع بينهما أحر نحو: سبوح، قدوس. [خفاجي ملخصا: ١٨٩/٢]

و "بِحَمْدِك" في موضع الحال أي متلبسين بحمدك على ما ألهمتنا معرفتك ووفقتنا لتسبيحك، تداركوا به ما أوهم إسناد التسبيح إلى أنفسهم، ونقدس لك نطهر نفوسنا عن الذنوب لأجلك كألهم قابلوا الفساد المفسر بالشرك عند قوم بالتسبيح، وسفك الدماء الذي هو أعظم الأفعال الذميمة بتطهير النفس عن الآثام، وقيل: ونقدسك، واللام زائدة. وَعَلَمَ ءَادَمَ ٱلأَسْمَآءَ كُلَّهَا إما بخلق علم ضروري بما فيه أو إلقاء في روعه، ولا يفتقر إلى سابقة اصطلاح ليتسلسل.

و محمدك الح: إضافة الحمد إما إلى الفاعل والمراد لازمه مجازاً من التوفيق والهداية، أو إلى المفعول والمعنى: متلبسين بحمدنا لك كما أفاده الكرمايي في "شرح البخاري"، وأراد المصنف عن والعلامة الأول، وبه يعلم معنى كلامهم، ويندفع ما يتوهم من أن الحمد لم يقل أحد أن معناه التوفيق والهداية. [خفاجي ملحصا: ١٨٩/٢] لتسبيحك: استئناف لبيان فائدة تقييد التسبيح بالحمد. نطهر نفوسنا إلح: لما كان التقديس والتسبيح مترادفين بحسب الظاهر مع ألهما متعديان بغير حرف فسره بما يفيد تعديته بنفسه، ويندفع به التكرار أي نطهر به أنفسنا، فالتسبيح لله والتقديس لهم. [خفاجي بتغيير: ١٨٩/٢]

بخلق علم: وحلق العلم الضروري عبارة عن خلق علم لا مدخل في علمه لإعمال سبب من أسباب العلم بالاختيار، والإلقاء في الروع بحتمع مع التوجه وإعمال سبب. (عص) أو إلقاء إلج: الروع بالضم القلب والذهن والعقل، والمذاهب في تعيين الواضع ثلاثة، فذهب الأشعري إلى أن الواضع لها هو الله ابتداء مع حواز حدوث بعض أوضاع من البشر كما يضع الرجل عَلم ابنه، واستدل بهذه الآية، وقالت المعتزلة: إن الواضع للكل أرباب الاصطلاح، والشالث مذهب التوزيع: وهو أن الواضع لا يحتاج إليه في تعليم الأمي هو الله، وللباقي أرباب الاصطلاح، وأشار المصنف عليه إلى الأول. [خفاجي بتغيير: ١٩٠/٢]

ولا يفتقر: رد لما ذهب إليه أبو هاشم: أنه لا بد من تقديم لغة اصطلاحية، واحتج عليه بوحوه، وقال: إنه لو افتقر هذا التعليم إلى اصطلاح سابق لافتقر تعليمه إلى اصطلاح آخر، فيتسلسل الاصطلاحات أو يدور. [عبد الحكيم: ٢٩٤] سابقة اصطلاح إلى لأن الاصطلاح يكون بالتكلم ويرجع الكلام إليه، فإما أن يدور أو يتسلسل، ولو سلم توقفه عليه فيجوز أن يعرف القدر المحتاج إليه في الاصطلاح بالترديد والقرائن كما يشاهد في الأطفال. [خفاجي: ٢٩٠/]

والتعليم فعل يترتب عليه العلم غالباً، ولذلك يقال: علمته فلم يتعلم. و"آدم" اسم أعجمي كـ"آزر" و"شالخ"، واشتقاقه من الأدمة، وهي السمرة، أو من الأدمة - بالفتح - بمعنى الأسوة، أو من أديم الأرض لما روي عنه في: "أنه تعالى قبض قبضة من جميع الأرض الما يقتلون أي سلمها وحزنها، فخلق منها آدم"؛ فلذلك يأتي بنوه أخيافاً، أو من الأدم والأدمة بمعنى سهلها وحزنها، فخلق منها آدم"؛ فلذلك يأتي بنوه أخيافاً، أو من الأدم والأدمة بمعنى الألفة، تعسف كاشتقاق "إدريس" من الدرس، و"يعقوب" من العقب، و"إبليس" من الإبلاس. والاسم باعتبار الاشتقاق ما يكون علامة للشيء ودليلاً يرفعه إلى الذهن من أربيد من والصفات والأفعال، واستعماله عرفا في اللفظ الموضوع لمعنى سواء كان أو مفرداً مخبراً عنه أو خبراً أو رابطة بينهما. واصطلاحاً: في المفرد الدال على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة. والمراد في الآية إما الأول أو الثاني معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة. والمراد في الآية إما الأول أو الثاني، وهو يستلزم الأول؛ لأن العلم بالمالفاظ من حيث الدلالة متوقف على العلم بالمعاني،

والتعليم: ولما كان يتحه أن خلق العلم الضروري، أو الإلقاء في القلب ليس تعليماً؛ إذ المعهود فيما أن يكون بإلقاء الألفاظ، فيفتقر إلى سابقة اصطلاح دفعه بقوله: "والتعليم فعل يترتب عليه العلم غالباً". [خفاجي ملخصا: ١٩٠/٢] ولذلك: أي ولكون الترتيب غالبا لا لازما. كآزر وشاخ: أشار إلى أن وزنه على تقدير كونه أعجميا فاعل؛ لأنه الغالب في الأعلام العجمية بخلاف أفعل. (ح) لما روي إلخ: قال السيوطي: أخرجه أحمد والترمذي، وصححه ابن حرير وغيره. [خفاجي: ١٩١/٢]

تعسف: لأن الأعجمي لا يكون مشتقاً من العربي، وكأن مرادهم أنه لو كان عربياً لكان كذا. (منه في من الدرس: لكثرة دراسته كتاب الله تعالى. من العقب: لمجيئه على عقب إسحاق. علامة: نظرا إلى القول باشتقاقه من السمو، فإن الوسم. ودليلا الح: [أي يوصله إلى الفطنة، وهذا على مذهب البصريين] باعتبار القول بالاشتقاق من السمو، فإن الألفاظ علامة للمعاني ورافعة ها من حضيض الجهل إلى قدوة العلم والتعقل، وكذلك صفة الشيء وفعله. (عص)

إما الأول الح: يعني لا الثالث الذي أحدثه النحاة؛ لأن أهل النحو خصصواً لفظ الاسم بالألفاظ المخصوصة، وذلك الحادث لا عبرة به، و لم تعرفه العرب الذين نزل القرآن بلغتهم، وأراد بالأول ما هو باعتبار الاشتقاق، فالأسماء بهذا الاعتبار عبارة عما يدل على ماهيات الأشياء من ألفاظها وصفاتها وخواصها. (شيرواني) لأن العلم إلح: كما يدل عليه الاسم، والظاهر أن يقول: من حيث الوضع إلا أنه لما استلزم الدلالة أقامها مقامه أي العلم بالألفاظ المفردة والمركبة تركيباً حبرياً كان أو إنشائياً ليستلزم العلم بالمعاني التصورية أو التصديقية. [عبد الحكيم: ٢٩٦]

والمعنى أنه تعالى خلقه من أجزاء مختلفة وقوى متباينة مستعداً لإدراك أنواع المدركات من المعقولات والمحسوسات والمتخيلات والموهومات. وألهمه معرفة ذوات من المعاني الحرابة المرابة المرابة المرابة وخواصها وأسمائها وأصول العلوم وقوانين الصناعات وكيفية آلاتما.

ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلْيَهِ الضمير فيه للمسميات المدلول عليها ضمناً؛ إذ التقدير أسماء المسميات، فحذف المضاف إليه لدلالة المضاف عليه، وعوض عنه اللام كقوله تعالى: هوا الدم الكوية المناف الرّأسُ شَيْباً ، لأن العرض للسؤال عن أسماء المعروضات فلا يكون المعروض نفس الأسماء سيما إن أريد به الألفاظ، والمراد به ذوات الأشياء، أو مدلولات الألفاظ، وتذكيره لتغليب ما اشتمل عليه من العقلاء، وقرئ: عرضهن وعرضها،

والمعنى إلخ: [معنى تعليمه تعالى آدم عليم الأسماء] أشار به إلى حواب سؤال وهو أنه بتعليم الله ولو علمهم لأجابوا، فلا يظهر بذلك فضيلة آدم عليم، وأيضاً معرفة جميع الأشياء لا تمكن ولم تقع، فأحاب بأن تعليمه لما خلق فيه من القوى الجسمانية الظاهرة والباطنة التي أعطته الاستعداد ليس فيهم لإدراك الجزئيات والكليات والمحيلات والموهومات التي يقتدر على معرفتها ومعرفة خواصها، وضبط أصولها وقوانينها لا حزئياتها الغير المتناهية. [خفاجي: ١٩٢/٢] من أجزاء: كالقلب والكبد والدماغ.

إذ التقدير إلخ: إنما احتاج إلى اعتبار هذا الحدّف ليتحقق مرجع ضمير "عرضهم" وينتظم "أنبئوني بأسماء هؤلاء"، ولم يجعل المحذوف مضافاً أي مسميات الأسماء لينتظم تعليق الإنباء بالأسماء فيما ذكر بعد التعليم. [حفاجي: الحمد مضافاً على مسميات] فحدّف: الاسم لظهور أن لا بدله من مسمى به. لأن العرض: تعليل لقوله: "الضمير فيه للمسميات" أي ليس الضمير للأسماء باعتبار أنها المسميات كما قال: من زعم أن الاسم هو المسمى؛ لأن قوله تعلى: "أنبئوني بأسماء هؤلاء" يدل على أن العرض للسؤال عن أسماء المعروضات لا عن أنفسها، وإلا لقيل: "أنبئوني بحؤلاء"، فلا بد أن يكون المعروض غير المسئول عنه، فلا يكون نفس الأسماء. [عبد الحكيم: ٢٩٦]

سيما إن أريد إلج: فإنه حينتذ مع لزوم ما ذكر يلزم امتناع السؤال عنها للتبكيت؛ لأن العرض معناه: "آكارا كربن"، ولا يمكن ذلك في الألفاظ إلا بالتكلم والإسماع بهما للملائكة، وحينئذ يضير معلومة لهم ولا يمكن التبكيت بالسؤال عنها. [عبد الحكيم: ٢٩٧] ذوات الأشياء: على تقدير أن يفسر الأسماء بما يكون علامة للشيء ودليلا عليه. (ع) مدلولات إلج: على تقدير يفسر بالمعنى العرفي، وعرض المدلولات باعتبار عرض الذوات. على معنى عرض مسمياقان، أو مسمياقا. فقال أنبوني بأشماء هَوُلاً و تبكيت اسكان المحالة فيل المحالة المحدلة قبل هم و تنبيه على عجزهم عن أمر الخلافة، فإن التصرف والتدبير وإقامة المعدلة قبل تحقق المعرفة، والوقوف على مراتب الاستعدادات وقدر الحقوق محال، وليس بتكليف ليكون من باب التكليف بالمحال. والإنباء: إخبار فيه إعلام؛ ولذلك واستعداد الإنباء المحدد الإعبار فيه إعلام، ولذلك واحد منهما.

إِن كُنتُمْ صَندِقِينَ ﴿ فِي زعمكم أَنكُم أَحقّاء بالخلافة لعصمتكم، وأن خلقهم واستخلافهم، وهذه صفتهم لا يليق بالحكيم، وهو وإن لم يصرحوا به لكنه

على معنى: يعني أن الضمير راجع إلى الأسماء، والكلام على تقدير المضاف. عرض مسمياقين إلح: إنما لم يجعل الضمير للمسميات المحذوف من قوله: "وعلم آدم الأسماء"؛ لأن اعتبار ذلك الحذف إنما كان ليتحقق مرجع ضمير "عرضهم"، وأما على تقدير عرضها وعرضهن، فيصح عود الضمير إلى الأسماء، فلا حاجة إلى المسميات ثمه مضافا إليه لئلا يلزم نزع الخف قبل وصول الماء بل يحذف المضاف هنا، وما قبل: إن ضمير "هن" للنسوة العقلاء، فكيف يصح عود الضمير إلى الأسماء فليس بشيء؛ لأن "الدماميني" صرح بخلافه، ومثل بقوله تعالى: ﴿ حَلَقَهُنَ ﴾ (فصلت: ٣٧)، ولو كان ﴿ حَلَقَهُنَ ﴾ (فصلت: ٣٧)، ولو كان كما زعم هذا القائل لزمه تغليب المؤنث على المذكر. [حفاجي ملحصا: ١٩٤/٢]

تبكيت لهم: إشارة إلى أن الأمر هنا للتعجيز، والتبكيت: غلبة الخصم بالحجة، ولا يصح أن يكون للتكليف، وقيل: إنه غفلة عن قوله: "إن كنتم صادقين" وإلا لما توهم لزوم التكليف بالمحال على كون الأمر للتكليف، فإن المعلق بالشرط لا يوجد قبل وجوده، وفيه نظر. [خفاجي: ١٩٤/٢] وليس بتكليف: ردّ على من تمسك بهذه الآية على جواز التكليف بما لا يطاق، وهو ضعيف؛ لأنه تعالى إنما استنبأهم مع علمه تعالى بعجزهم على سبيل الإلزام والإفحام. (شيرواني) يجري مجرى إلخ: يستعمل استعماله في التعدية "بالباء" تارة وبنفسه أخرى، وإلا فأصل معناه: مطلق الإحبار كما هنا فإنه تعالى أغنى عن الإعلام أي إيجاد العلم. [خفاجي: ١٩٤/٢]

يجري مجرى: إحرائه محرى الأعلام في التعدية إلى ثلاثة مفاعيل، فيقال: "أنبأت زيداً عمرواً فاضلاً"، وإجرائه مجرى الأحبار في التعدية إلى مفعول بنفسه، وإلى الثاني بالباء، فيقال: "أنبأت زيداً بأن عمرواً فاضلاً". (عص) وإن لم يصوحوا إلخ: قيل: إن المعنى لا يستقيم إلا أن يقال: الواو زائدة، و"إن" من حروف الزوائد، والمعنى: وهو غير مصرح، فيصح الاستدراك، أقول: إن كل مبتدأ عقب بـــ"إن" الوصلية يؤتى في حمره بـــ"إلا" و"لكن" =

لازم مقالهم. والتصديق كما يتطرق إلى الكلام باعتبار منطوقه قد يتطرق إليه بعرض عنوالتم معنوالتم معنوالتم معنوالتم مدلوله من الأحبار، وبمذا الاعتبار يعتري الإنشاءات.

قَالُواْ سُبْحَنِكَ لَا عَلَمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَمْتَنَا اعتراف بالعجز والقصور، وإشعار بأن سؤالهم كان استفساراً ولم يكن اعتراضاً، وأنه قد بان لهم ما خفي عليهم من فضل الإنسان والحكمة في خلقه، وإظهار لشكر نعمته بما عرفهم، وكشف لهم ما اعتقل عليهم، ومراعاة للأدب بتفويض العلم كله إليه. وسبحان: مصدر كغفران ولا يكاد يستعمل إلا مضافاً منصوباً بإضمار فعله كـ "معاذ الله". وقد أُجْرِيَ

⁼ الاستدراكية، مثل: "هذا الكتاب وإن صغر حجمه لكن كثر علمه" لما في المبتدأ باعتبار تقييده بـ"إن" الوصلية من المعنى الذي يصلح الخبر استدراكاً له، وجعل بعض الفضلاء الخبر مقدراً. [خفاجي ملخصا: ١٩٥/٢] لازم مقالهم إلج: الأول لازم لقوله: فونحن نسبح بحمدك في إلخ، والثاني لقوله: فأتحعل فيها في إلخ، فسقط ما قيل: إن الصدق لا يليق إسناده إليهم. [خفاجي بتغيير: ١٩٦/٢] والتصديق: دفع لما يختلج من أن الصدق والكذب لا يتطرق لا يتطرق إلى الإنشاء، وإنما يتعلق بالخبر، وهم استخبروا، ولم يخبروا، وحاصل الدفع: أن الصدق والكذب لا يتطرق إلى الإنشاء بالقصد الأول، ومن حيث منطوقها، ويتطرق بالقصد الثاني، ومن حيث ما يلزم مدلولها، فإن السائل إذا قال مستفهماً: أ زيد في الدار، وقال: أعطني شيئاً فكأنه ينبه بالأول على جهله بكون زيد في الدار، وبالثاني على حاجته، فمن هذا الوجه يصح أن يقال: هو صادق أو كاذب. [عبد الحكيم: ٢٩٨] (غف)

وإشعار الخ: وجهه أن نفيهم شامل لأحوال آدم الله وخلافته، ومن لا يعلم شيئاً لا يعترض عليه، بل يسأل عنه، ولا ينافي هذا ما مر من أنه تعجب؛ لأن التعجب إنما يكون عند خفاء السبب، وأما احتمال أن يكون توبة عما وقع من الاعتراض، وسبحانك مفتاح التوبة فبعيد. [خفاجي ملخصا: ١٩٦/٢] وإظهار: لأنه ثناء عليه إحاطة علمه بجميع الأشياء. ولا يكاد الخ: إشارة إلى ما نقل عن الكسائي أنه يكون منادى فيقال: يا سبحان الله. [خفاجي: ٢٩٦/٢]

وقد أجري: علم حنس للمعنى، والعلمية كما تجري في الأعيان تجري في المعاني، قبل: هذا ليس بمستقيم؛ لأن التسبيح مصدر سبح، ومعنى سبح قال: "سبحان الله"، فمدلوله لفظ، ومدلول سبحان تنزيه وهو معنى لا لفظ، فتبين أنه ليس علماً للتسبيح، وأحيب بأن التسبيح قد ورد بمعنى التنزيه أيضاً، والذي يدل على أنه علم قوله: سبحان من إلخ ممنوعاً من الصرف؛ إذ الألف والنون في غير الصفات إنما تمنع مع العلمية. [خفاجي بتغيير: ١٩٦/٢]

للتسبيح بمعنى التنزيه على الشذوذ في قوله: سبحان من علقمة الفاخر. وتصدير الكلام به اعتذار عن الاستفسار والجهل بحقيقة الحال، ولذلك جعل مفتاح التوبة، الكلام به اعتذار عن الاستفسار والجهل بحقيقة الحال، ولذلك جعل مفتاح التوبة، فقال موسى على: ﴿سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ ﴾، وقال يونس على: ﴿سُبْحَانَكَ إِنِّي فَقَال موسى على: ﴿سُبْحَانَكَ إِنِّي فَقَال موسى على: ﴿سُبْحَانَكَ إِنِّي فَقَال موسى على: ﴿سُبْحَانَكَ الله الله وقال يونس على: ﴿سُبْحَانَكَ إِنِّي كُمْ كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِمُ الذي لا يَخفي عليه خافية. ٱلحَكِم الحكم الله الله على الله الله على الله الله الله على الله على

سبحان إلخ: [فإنه لو جعل علماً وجب منع صرفه للعلمية والألف والنون المزيدتين] أوله: قد قلت لما جاءني فخره،

والبيت من مقطوعة الأعشى يهجو بها علقمة بن علائة، ويفضل عامر بن الطفيل عليه، روي: أن الأعشى أتى علقمة مستجيراً، فقال علقمة: إني أجيرك من الأسود والأحمر، قال: أو من الموت؟ قال: لا، فرجع وأتى عامرا، فقال عامر مثل ما قال علقمة، فقال الأعشى: أو من الموت؟ قال: نعم، قال: كيف؟ قال: أعقل عنك، فلما سمع علقمة ذلك قال: لو كنت أعلم أن مراده هذا لقلت ما قال عامر، فركب الأعشى ناقته و أتى ندى قومه، وأنشد أشعاره، منها هذا البيت، وكنى بالفحر ههنا عن قول علقمة: لو كنت أعلم أن مراده هذا لقلت ما قال عامر. (مولوي فيض الحسن) سبحان: معناه تبرأت تبرءاً، وتعجبت تعجباً من قبح ما فعل علقمة. [عبد الحكيم: ٣٠٠]

اعتذار إلخ: فإنه لما كان الأولى بحالهم أن يتركوا الاستفسار ويقفوا مترصدين لأن يظهر حقيقة الحال، اعتذروا عن ذلك وعن الجهل الذي هو منشؤه، كأنه قيل: سبحانك عن أن يبادر عليك بالسؤال. [عبد الحكيم: ٣٠٠] ولذلك: لكونه اعتذاراً عن الجهل بحقيقة الحال؛ فإنه يجري في جميع مواضع التوبة دون الاستفسار، وإنما شاع في الاعتذار؛ لأنه نسبة القدس إلى ذاته ونفيه عن غيره، فلا يتقدس غيره عن الوقوع فيما لا ينبغي، ويمكن أن يجعل مفتاح التوبة لإرادة: إنك منزه عما لا يليق، فيكون منزها عن رد التائب وجعله خائبا. (عص)

المحكم: الحكمة في الأصل: المنع، ويقال للعلم؛ لأنه يمنع عن ارتكاب الباطل، ولإتقان العقل؛ لمنعه عن تطرق الفساد، وهو المراد ههنا لئلا يلزم التكرار، فمعنى الحكيم: ذو الحكمة، فقوله: "المحكم لمبدعاته" بيان لحاصل المعنى، فلا يرد أن الفعيل لا يجيء بمعنى المفعل. [عبد الحكيم: ٣٠٠] في المتبوع: فيسوغ ههنا كون التابع صيغة الضمير المرفوع المنفصل، ولا يجوز كونه متبوعاً. (س)

جاز: حاز كون التابع معرفا باللام دون المتبوع. (س) حذفها: الياء؟ لأنه صار في صعدة الأمر من المعتل، أو حذف الهمزة؛ لأن تخفيفه بالقلب يؤدي إلى الحذف، فحذفت، قصراً للمسافة. (عص) بكسر الهاء: هاء الضمير منهما في القلب والحذف رعاية للياء أو للكسرة السابقة. [عبد الحكيم: ٣٠١] لكنه: لكن جاء به على وجه أبسط، فإن قلت: ما تبدون وما كنتم تكتمون لم يكن مندرجا فيما "لا تعلمون"؟، قلت: قوله: ﴿إني أعلم ما لا تعلمون كناية عن مزيد علمه على علمهم، فيندرج فيه، فتأمل.(عص)

وجه أبسط: وإنما قال: "أبسط"، ولم يقل: بيان له؛ لأن معلومات الله لا نحاية لها، فلا ينحصر في غيب السماوات والأرض، وما تبدون وما تكتمونه. (فتح) وقيل إلج: قاله الحسن وقتادة، مرض بوجهين؛ لعدم المخصص مع أنه يرد على الأول أنهم لم يستنبطوا كونهم أحقاء بالخلافة بل أيدوه بقوله: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَلِّسُ لَكَ ﴾ (البقرة: ٣٠). استبطائهم إلج: ليس المراد بالاستبطان الإحفاء عن الله الذي يعلمون إنه لا يخفى عليه خافية، بل عدم التصريح به والرمز إليه في ﴿ونحن نسبح بحمدك ﴾ (خف) وأسر الح: فعلى هذا جاء "يكتمون" على الجماعة، والكاتم واحد منهم على عادة العرب في الاتساع، كما إذا حين بعض قوم حناية، يقال لهم: أنتم فعلتم كذا؟ والفاعل واحد. [خفاجى: ١٩٩/٢]

والهمزة إلى: الإنكار في معنى النفي والجحد بمعناه، ونفى النفي إثبات، وأنه شرط إلى: حيث بكتهم وعجزهم عن أمر الخلافة بعدم العلم بقوله: ﴿ أَلْبِعُونِي بِأَسْمَاءِ هَوَّلاءِ إِنْ كُتُتُمْ صَادِقِينَ ﴾ (البقرة: ٣١). [عبد الحكيم: ٣٠٦] لاختصاصه إلى: ولذا لا يقال للمدرس معلم مطلقاً حتى لو أوصى للمعلمين لا يدخل فيه المدرسون، ولولا هذا التعارف لحسن إطلاقه عليه تعالى، بل لا يستعمل إلا فيه؛ لأن معناه: محصل العلم في غيره، ولا قدرة على ذلك لغيره تعالى. [عبد الحكيم: ٣٠٠] وأن اللغات إلى: يعنى أن وضع الألفاظ المتداولة في لغاتنا التي لا يتعين واضعها من الله تعلى، وإليه ذهب الشيخ الأشعري، وقال أبو هاشم: بالاصطلاح، والأستاذ بالتوزيع. [عبد الحكيم: ٣٠٠] توقيفية: موقوفا على السماع ولا يعرف بالعقل. بخصوص: إن أريد بالاسم المعنى العرفي. أو عموم: إن حمل الاسم على اللغوي. وتعليمها إلى: حواب عن قول المخالف: أن التعليم بمعنى الإلهام، فلا يلزم التوقيف أو أنها كانت لغات سكان الأرض قبله، فعلموها له. [خفاجي: ٢٠٠/، ٢] ظاهر: فيه رد لما قاله البهشمية: من أن معنى التعليم إلهامه بأن يضع. مبيناً: على صيغة اسم المفعول حال من التعلم، وعلى صيغة اسم الفاعل حال من الفاعل المخذوف من إلقائها.

سابقة وضع: رد لما قال البهشمية: من أنه يجوز أن يكون التعليم بما سبق وضعه من خلق آخر قبل آدم، كما مر سابقاً بمعنى أن الكلام في لغاتنا لا في لغة مّا، والأصل في تلك عدم الوضع السابق من قوم آخر. (ع) وإلا لتكور إلخ: اشتمل على التكرار، فإن قلت: فليكن الأمر بالعكس؟ قلت: فيلزم كون "الحكيم" لغواً، هذا إذا كان قوله: "زائد" بمعنى مشتملا على معناه مع زيادة، فيكون ذكره بعده للترقي في الإثبات، ولا يكون تكرارا، وهو المتبادر، لكن كان ينبغي أن يفسر "الحكيم" بالعالم بالأشياء الموجد لها على الأحكام كما قال الراغب، لا بما فسره سابقاً؛ فإنه يقتضي المغايرة وإن كان يستلزم العلم، وإن أراد أنه صفة أخرى زائدة على العلم مترتبة عليه فهو ظاهر. (ملخص)

قوله: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ وَأَنْ عَلُومِ المَلائكة و كمالاقم تقبل الزيادة، والحكماء منعوا ذلك في الطبقة الأعلى، منهم، وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ وَأَن آدم أفضل من هؤلاء الملائكة؛ لأنه أعلم منهم، والأعلم أفضل؛ لقوله تعالى: ﴿هَلُ يَسْتُوي اللَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ وَأَنه تعالى يعلم الأشياء قبل حدوثها. ﴿هَلْ يَسْتُوي اللَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ وَأَنه تعالى يعلم الأشياء قبل حدوثها. وَإِذْ قُلْنَا لِلْبَلْنِيكَ آسَجُدُوا لاَدَمَ لما أنبأهم بأسمائهم وعلمهم ما لم يعلموا أمرهم بالسحود له اعترافاً بفضله، وأداء لحقه واعتذاراً عما قالوا فيه، وقيل: أمرهم به قبل أن يسوي خلقه؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَحْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاحِدِينَ ﴾؛ امتحاناً لهم وإظهاراً لفضله.

وأن علوم إلى حيث حصل لهم العمل بحكمة الاستخلاف بعد الجهل، والعلم بالأسماء بتعليم آدم والله إعبد الحكيم: ٣٠١] [علوم الملائكة كلهم، يصح قوله: والحكماء منعوا ذلك في الطبقة الأعلى منهم، وذلك إنما يتم لو كان المخاطب الملائكة كلهم دون ملائكة الأرض فقط، وقوله: وأن آدم على أفضل من هؤلاء الملائكة، يدل على أن الكلام ليس مع جميع الملائكة، وإلا لقال: من الملائكة، كما لا يخفى على العارف بسياق الكلام، ويمكن إثبات أن الأعلم أفضل، بأن الفضل إما بالعلم أو العمل، ونفس هذه الآيات دلت على ترجيح العلم، وأما دلالة فقل هل يشتوي الدين يعلمون والذين لا يعلمون (الزمر: ٩) على أن الأعلم أفضل من الأعبد، فممنوع؛ لأنه لا يدل إلا على فضيلة العالم على الجاهل ومزية العلم على الجهل. (عص)]

في الطبقة الأعلى إلى وهم العقول، وأما في الملائكة السماوية والأرضية أعنى النفوس المدبرة، فحوزوا ذلك. أيستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون (الزمر: ٩) إنما تدل على تفضيل العالم على الجاهل لا على من سواه، وقد يشتوي الذين يعلمون شامل للعابدين وغيرهم، فدل على قنطل علم آدم على علمهم، فعلم أنه أفضل منهم مطلقاً، والذين لا يعلمون شامل للعابدين وغيرهم، فدل على ذلك فتدبر. [خفاجي: ٢٠٠٢]

على المتعلم، حتى لو كانت السجدة للمخلوق جائزة لاستحقها المعلم من المتعلم. (عص) وقيل إلج: وعليه اقتصر بعض

المفسرين وهو الظاهر، ويجاب عن الدليل الأول بأن الواو في قوله تعالى: "وإذ قلنا" لا يقتضي الترتيب. (فتح)

والعاطف عطف الظرف على الظرف السابق إن نصبته بمضمر، وإلا عطفه بما يقدر عاملاً فيه على الجملة المتقدمة، بل القصة بأسرها على القصة الأخرى، وهي نعمة رابعة عدها عليهم. والسحود في الأصل: تذلل مع تطامن، قال الشاعر:

تَرَى الأَكمَ فيه سُجَّداً للحَوافر

وقال:

وَقُلْنَ لَهِ اسْجُدْ لِلَيلي فَأَسْجَدَا والالف الإشاع

بمضمر إلخ: وهو "اذكر" كما مر، أي واذكر الحادث وقت قوله للملائكة: ﴿ وَإِذْ وَإِذْ عَالَمُ اللَّهُ عَالَمُ عَالَ أي وإن لم تنصبه بمضمر، بل بـــ"قالوا" المذكور في قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَتَمْعُوا ﴾ بما يقدر، أي مع ما يقدر عاملاً فيه بمثل: انقادوا وأطاعوا، فيكون عطف الجملة على الجملة، والتناسب الشركة في المسند إليه مع التناسب في المسندين، ولا يعطف بدون تقدير مثل: أطاعوا؛ لأن قولهم: ﴿ تحمل فيها ﴾ ليس في وقت الأمر بالسجود، بل مقدم عليه. (ملخص) بأسوها إلخ: قيل: لئلا يلزم عطف الخبر على الإنشاء، وردّ بأنه فاسد؛ لأن كلتيهما خبرية، بل لأن مضمون هذه القصة نعمة رابعة مستقلة، فناسب أن يعطف على مضمون القصة السابقة التي هي أيضا نعمة مستقلة. [خفاجي: ٢٠٢/٢] توى الأكم إلخ: أوله:

بحمع تصل البلق في حجراته

والشعر لزيد الخيل الطائي المكني :أبا مكنف، قال بما يوم أغار على بني عامر، وقبله: بني عامر هل تعرفون إذا بدا أبا مكنف قد شد عقد الدوابر

"الباء" متعلقة بقوله: بدا وضل: حفي وغاب، والبلق: جمع أبلق، والحجرات: جمع حجرة وهي الناحية، والأكم: التلال، والضمير المحرور للجمع، والسحد: جمع ساجد من السجود وهو الخضوع، وهذا هو محل الاستشهاد، ويقول: هل تعرفون إذا بدا أبو مكنف بحيش تغيب الخيل البلق في نواحيه، وترى التلال فيه خاضعة لحوافر الخيل؛ لكثرة العدد والركض، والتقييد بالنواحي مشعر لكثرة الازدحام في الوسط. (فيض)

وقلن له الخ: أوله:

فقدن لها وهما أبيا خطامه،

والشعر لـــ"حميد بن ثور" الهلالي، القود خلاف السوق، والضمير المجرور لـــ"ليلي"، والوهم: الجمل القوي، والأبي: الصفة من الإباء، والخطام: كل ما يوضع في أنف البعير للقياد، وإسناد الإباء إليه مجازي، وهو كناية عن الصعب الغير المنقاد، والإسحاد: طأطأة الرأس، يقول: فقادت النساء لها جملاً قوياً غير منقاد، قلن له: طأطئ رأسك لليلي، فطأطأ رأسه. (فيض) يعني البعير إذا طأطأ رأسه. وفي الشرع: وضع الجبهة على قصد العبادة، والمأمور به إما المعنى الشرعي، فالمسجود له في الحقيقة هو الله تعالى، وجعل آدم قبلة سجودهم تفخيماً لشأنه، أو سبباً لوجوبه، وكأنه تعالى لما خلقه بحيث يكون أنموذجاً للمبدعات كلها، بل الموجودات بأسرها، ونسخة لما في العالم الروحاني والجسماني وذريعة للملائكة إلى استيفاء ما قدر لهم من الكمالات، ووصلة إلى ظهور ما تباينوا فيه من المراتب والدرجات، أمرهم بالسجود تذللاً لما رأوا فيه من عظيم قدرته وباهر آياته، وشكراً لما أنعم عليهم بواسطته، فاللام: فيه كاللام في قول حسان منها على المناف على ا

وكأنه تعالى إلخ: [بيان لكونه قبلة وسببا لوجوبه] بين وجه كونه قبلة وسبباً على وجه يقتضي التعظيم، أي أنه خلقه في أحسن تقويم، وجعل فيه أمثالاً من كل موجود، فمن العالم الروحاني وهم: الملائكة، العقل والعبادة، ومن الجسماني: التركيب من العناصر، فكان وسيلة إلى تكميل علمهم بأنبائهم ومشاهد هم لحكمته في مخلوقاته، فاللام: على كونه بمعنى القبلة بمعنى "إلى"، وعلى الثاني للسببية كما في قوله تعالى: ﴿أَقِم الصَّلاةَ لِدُلُوكِ النَّمْسِ ﴾ (الإسراء: ٧٨). [خفاجي ملحصا: ٢٠٣/٢] تذللاً: متعلق بقوله: أنموذ جا، وهذا على تقدير كونه قبلة للسحود. وشكرا: متعلق لكونه ذريعة ووصلة، وهذا على تقدير كونه سببا لوجوبه. (ع) في قول حسان: قال في شأن أمير المؤمنين على بن أبي طالب على مدعياً أن الخلافة حقه، وأوله:

يعني الخلافة،

عن هاشم ثم منها عن أبي حسن، يعني عن قبيلته، ثم أبعد من ذلك أن ينصرف من هذه القبيلة، عن أبي حسن كنية علي الله، أَلَيْسَ أَوَّلَ مَنْ صَلَّى لقبلتِكُمْ وأَعْرَفَ الناسِ بالقرآنِ والسُّننِ

أو في قوله تعالى: ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾، وإما المعنى اللَغوي وهو التواضع لآدم ﷺ تحية وتعظيماً له كسجود إحوة يوسف ﷺ له، أو التذلل والانقياد بالسعي في تحصيل ما ينوط به معاشهم ويتم به كمالهم. والكلام في أن المأمورين بسجود آدم الملائكة كلهم أو طائفة منهم ما سبق.

فَسَجَدُواْ إِلَّا إِبْلِيسَ أَنَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ امتنع عما أمر به، استكباراً من أن يتخذه وصلة في عبادة ربه، أو يعظمه ويتلقاه بالتحية، أو يخدمه ويسعى فيما فيه خيره وصلاحه. والإباء: امتناع باختيار. والتكبر: أن يرى الرجل نفسه أكبر من غيره.

= من فيه ما فيهم من كل صالحة وليس في كلهم ما فيه من حسن يعنى أحد بأبي الحسن ما في الأصحاب أو في هاشم من كل حصلة صالحة، وليس في كلهم ما فيه من حلق حسن

أليس أول من صلى لقبلتكم

أي أول المسلمين،

وأعرف الناس بالقرآن والسنن

فـــ"اللام" في "صلى لقبلتكم" بمعنى الجانب، و"اللام" في قوله: لدلوك الشمس، بمعنى السبب. (عص) اليس أول إلخ: الشعر لـــ"فضل بن عباس" بن عتبة بن أبي لهب، يرئي علياً كرم الله وجهه، وقبله:

ما كنت أحسب أن الأمر منصرف عن هـــاشم ثم منها عن أبي حسن،

ولم يوجد في ديوان حسان هُم. (فيض) أو التذلل إلج: لا الانحناء، وضمير "معاشهم" راجع إلى آدم وبنيه المفهوم من الكلام لا إلى الملائكة كما يتوهم، والمراد أمر الملائكة بالسعي في أمورهم؛ فإن بعض الملائكة حفظة وبعضهم مؤكل بالرزق ونحو ذلك. [خفاجي بتغيير: ٢٠٤/٢] ما ينوط: ناط الشيء ينوط نوطا أي علقه، فضمير ينوط راجع إلى الله تعالى، ومعاشهم منصوب على المفعولية. (ع)

واستكبر إلح تكبر وقدم الإباء عليه وإن كان متأخراً عنه في الرتبة؛ لأنه من الأحوال الظاهرة بخلاف الاستكبار؛ فإنه نفساني، وأصل معنى "التشبع" تكلف الشبع، ثم تجوز به عن التحلي بغير ما فيه، وقوله: "من أن يتخذ" إلح راجع إلى جعله قبلة، وقوله: "أو يعظمه" إلخ بناء على أنه تحية، وقوله: "أو يخدمه" إلح راجع إلى الوجه الأخير. [خفاجي ملخصا: ٢٠٥/٢] وصلة: الوجوه الثلاثة متعلقة بالتفسيرات الثلاث للسجود. (ع)

والاستكبار: طلب ذلك بالتشبع. وكان مِن ٱلْكَفِرِينَ فَي أَي فِي علم الله، أو صار منهم باستقباحه أمر الله إياه بالسحود لآدم الله اعتقاداً بأنه أفضل منه، والأفضل لا يحسن أن يؤمر بالتخضع للمفضول والتوسل به، كما أشعر به قوله: ﴿أَنَا حَيْرٌ مِنْ مَنْهُ حَواباً لقوله: ﴿مَا مَنْعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ لا بترك الواجب وحده، والآية تدل على أن آدم الله أفضل من الملائكة المأمورين بالسحود له ولو من وجه، وأن إبليس كان من الملائكة وإلا لم يتناوله أمرهم، ولم يصح استثناؤه منهم، ولا يرد على ذلك قوله تعالى: ﴿إِلاَ إِبْلِيسَ كَانَ أَمْ مِنَ الجَنَ الله وَلَوْ مَنْ وَجُهُ مَنْ الجَنَ فَعَلَّ وَمِنْ المَلائكة نوعاً؛ ولأن ابن عباس على روى: "أن من الملائكة ضرباً يتوالدون يقال: لهم الجن ومنهم إبليس".

في علم الله الح إنما أولت الآية بما ذكر؛ لأنه لم يحكم بكفره قبل ذلك، و لم يجر منه ما يقتضيه فإما أن يكون التعبير بـــ"كان" باعتبار ما سبق في علم الله، وقيل: كان بمعنى صار، وردّه ابن فورك، لأنه لم يثبت، ولأنه كان المظاهر حينئذ فكان بـــ"الفاء"، والأظهر إن "كان" على أصلها، والمعنى: وكان من القوم الكافرين الذين كانوا في الأرض قبل خلق آدم، فيكون كقوله: كان من الجن، أو أن إبليس حين اشتغاله بالعبادة كان منافقاً كافراً. [حفاجي ملخصا: ٢٠٥/٢]

باستقباحه: كما يدل عليه الإباء والاستكبار. (ح) لا يتوك الواجب: [كما زعم الخوارج، متمسكين بهذه الآية] ممنوع؛ لجواز أن يكون ترك الواحب موجباً للكفر في حق غير أمة محمد . (عص) من وجه: يشير إلى حواز فضلهم عليه بوجه آخر. وإلا لم يتناوله إلخ: فلا يكون تركه السحود إباء واستكبارا معصية، ولا يستحق الذم والعقاب، و لم يصح قوله: ﴿ وَأَمْرِ مَنْ ﴾. [عبد الحكيم: ٣٠٦] استثناؤه: إذ الأصل في الاستثناء الاتصال.

من الملائكة أن يقول: إنه كان جنياً نشأ بين أظهر الملائكة وكان مغموراً بالألوف منهم، فغلبوا عليه، أو الجن أيضاً كانوا مأمورين مع الملائكة، لكنه استغني بذكر الملائكة عن ذكرهم؛ فإنه إذا علم أن الأكابر مأمورون بالتذلل لأحد والتوسل به، علم أن الأصاغر أيضاً مأمورون به. والضمير في "فسجدوا" راجع إلى القبيلتين، فكأنه قال: فسجد المأمورون بالسجود إلا إبليس، وأن من الإنس الملائكة من ليس بمعصوم، وإن كان الغالب فيهم العصمة، كما أن من الإنس معصومين، والغالب فيهم عدم العصمة، ولعل ضرباً من الملائكة لا يخالف الشياطين بالذات، وإنما يخالفهم بالعوارض والصفات، كالبررة والفسقة من الإنس والجن يشملهما، وكان إبليس من هذا الصنف، كما قاله ابن عباس المناهد عليه التغير من حاله والهبوط عن محله، كما أشار إليه بقوله......

فغلبوا إلى: [جواب عن صحة الاستثناء] فالاستثناء متصل أيضاً، قيل: لأن العبرة بالدحول في الحكم لا في حقيقة اللفظ، فمن قال: إن الاستثناء متصل إن كان من الملائكة، ومنقطع إن لم يكن منهم، لم يصب، فتأمل. [خفاجي: ٢٠٧/٢] أو الجن الح: [عطف على الضمير المنصوب في "إنه"] قيل: الفرق بينه وبين الوجه الأول: أن التغليب في الأول على إبليس فقط، وفي هذا على الجن المطلق وإبليس داخل فيه، وأما كونهم مأمورين؛ فلقوله تعالى: ﴿إِذْ أَمْرْتُكُ وَ (الأعراف: ٢٠)؛ فإنه يقتضي أن يكون مأموراً صريحاً لا ضمناً، فيكون الأمر، وكاد أن أي وقلنا للحن: اسحدوا. [خفاجي ملحصا: ٢٠٧/٢] فإنه إذا علم الح: بيان للقرينة الدالة على الأمر، وكاد أن يكون من قبيل دلالة النص لولا قوله: "والضمير في "فسحدوا" راجع إلى القبيلتين". (ملحص)

وأن من: عطف على قوله: أن آدم أفضل. (ع) ولعل ضربا إلخ: حاصله: أن بين الجن والملك عموم وخصوص من وحه، فالجن: ما يكون مستعداً للخير والشر، فإن كان لا يفعل إلا الخير فهو ملك، وإن كان لا يفعل إلا الشر فهو شيطان، والملك: من يفعل الخير، سواء كان خيراً بذاته، ليس فيه استعداد الشر أصلاً كالملائكة الكروبيين، أو خيراً بالعرض مستعداً للشر بذاته، فصح عد إبليس من الملائكة والجن والشياطين بلا تكلف وتأويل. [عبد الحكيم: ٣٠٧] والجن يشملهما: الجن يشمل ذلك الضرب من الملائكة والشياطين. فلذلك الخ: لعدم مخالفته الشياطين بالذات، صح عليه التغير والهبوط؛ لكونه مستعداً لهما بذاته. [عبد الحكيم: ٣٠٧] بقوله: حيث رتب الفسق على كونه جنيا، فإنه يشعر بالتعليل. (ع)

عز وعلا: ﴿إِلّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ ﴾ لا يقال كيف يصح ذلك والملائكة خلقت من نور والجن من نار؛ لما روت عائشة ﴿ الله قال: "خلقت الملائكة من النور، وخلق الجن من مارج من نار"؛ لأنه كالتمثيل لما ذكرنا، فإن المراد بالنور: الجوهر المضيء، والنار كذلك، غير أن ضوءها مكدر مغمور بالدخان، محذور عنه بسبب ما يصحبه من فرط الحرارة والإحراق، فإذا صارت مهذبة مصفاة كانت محض نور، ومتى نكصت عادت الحالة الأولى جذعة، ولا تزال تتزايد حتى ينطفئ نورها، ويبقى الدخان الصرف، وهذا أشبه بالصواب وأوفق للجمع بين النصوص، والعلم عند الله تعالى. ومن فوائد الآية: استقباح الاستكبار وأنه قد يفضي بصاحبه إلى الكفر، والحث على الايتمار لأمره وترك الخوض في سره، وأن الأمر للوجوب، وأن الذي علم الله من حاله أنه يتوفى على الكفر هو الكافر على الحقيقة؛

لأنه كالتعثيل الح: [تمثيل لحقيقتهما ببيان مادقمما] ولم يقل: إنه تمثيل حتى يرد عليه: أنه إخراج النصوص عن ظاهرها كما يذهب إليه الباطنية، فمعنى قوله: "خلقت الملائكة من النور" ألها خلقت من جوهر مضيء غاية الإضاءة، سواء كان بذاته كذلك أو حاصلاً من النار بعد التصفية، وهو كالتمثيل لكون الملائكة محض خير، مبرءة عن ظلمة الشر، إما بذاته أو لغيره، ومعنى "وخلق الحال من مارج من دار" أي من جوهر مضيء مختلط بالدخان، يحمل عليه كل واحد منهما، فهو كالتمثيل لاستعداده بالذات للخير والشر، والحديث صحيح رواه مسلم. [عبد الحكيم ملخصا: ٣٠٨]

لما ذكونا: هكذا وحدت في حاشية السيالكوتي وهو الأولى. (غف) غير أن ضوءها إلح: إشارة إلى اتحاد مادقهما بالجنس، والاختلاف بالعوارض، ونكص: بمعنى رجع، وحذعة: بمعنى حديثة فتية، يقول من يريد الرجوع لأمر مضى: إن شئت أعدتما حذعة. [خفاجي: ٢٠٨/٢] جذعة: يقال: فلان في هذا الأمر حذع يعنى "توور آمده". (صحاح) أشبه إلح: لصحة كون إبليس ملكا وجنا وشيطانا بلا تكلف.

وأوفق للجمع: لعدم الاحتياج إلى القول بالتغليب أو الاستثناء المنقطع أو الاكتفاء. (ع) وقد يفضي: هذا على تقدير أن يكون كان بمعنى صار. وأن الأمر إلخ: فيه بحث؛ لأن كفر إبليس ليس لمخالفته الأمر، بل لاستقباح أمره، واستقباح ما جعل الله مندوباً أيضا كفر. (عص)

وهو الموافاة: [أي ما علمه الله من وقوعه للعبد آخرا. قوله: الموافاة لأنما التي يوفى بها العبد آخرا. (ف)] أي كون الكافر والمؤمن على الحقيقة من علم منه أنه يتوفى على الكفر والإيمان، مسألة الموافاة المنسوبة إلى الشيخ الأشعري حيث قال: العبرة بإيمان الموافاة، ولذا يصح "أنا مؤمن إن شاء الله" بالشك، يعني ليس معناه أن التأخر ليس بإيمان، بل أنه ليس بايمان حقيقة، والموافاة: الاتبان والمصول الم آخر الحياة وأولى مناذل الآخرة وأعمد الحكم وتغير و و الم

أنه ليس بإيمان حقيقة، والموافاة: الإتيان والوصول إلى آخر الحياة وأول منازل الآخرة. [عبد الحكيم بتغيير: ٣٠٩] السكنى إلح: [يعنى اسكن من السكنى بمعنى اتخاذ المسكن، لا من السكون ضد الحركة، إلا أن أصل السكنى السكون، قال المحقق التفتازاني: يدل عليه ذكر متعلقه بدون "في"، ووجه ما ذكره: أن الجنة مفعول به، إذا كان من السكنى؛ لأن معناه: اتخذ الجنة، وأما إذا كان من السكون فهو مفعول فيه فيجب إظهار "في"؛ لأنه ليس بمكان مبهم حتى يصح تقدير "في". (عص)] يعنى أن "اسكن" أمر من السكنى بمعنى اتخاذ المسكن، لا من السكون بمعنى ترك الحركة، ولذا ذكر متعلقه بدون ذكر "في" إلا أن مرجع السكنى إلى السكون، ولو كان من السكون لوجب إظهار "في"؛ لأنه ليس بمكان مبهم مع أنه مناف لقوله تعالى: "حيث شئتما" ومحتاج إلى التحوز. [خفاجي بتغيير: ٢١٠/٢]

ليصح إلى: إذ شرطه الفصل سواء كان بتأكيد أو غيره، فإن قيل: إن "زوجك" اسم ظاهر فهو من قبيل الغيبة، و"اسكن" أمر للمخاطب المذكر ولا يصح حلول المعطوف محل المعطوف عليه؟ [قال في "الجمل": وإنما صح العطف عليه مع أن المعطوف لا يباشر فعل الأمر؛ لأنه تابع يفتقر فيه ما لا يفتقر في المتبوع.] قلت: إن البعض قدر فيه "ولتسكن زوجك" [كما في: "علفتها ماء وتبناً". (ع)] وجعله من عطف الجمل؛ لئلا يلزم المحذور، ومنهم من قال: إنه يصح كما يصح "يقوم زيد وهند بلا خلاف"، فيكون من باب التغليب؛ لأنه غلب المخاطب على الغائب، والمذكر على المؤنث. [خفاجي ملخصا: ٢١٠/٢]

وإنما لم يخاطبهما إلح: كان مقتضى الظاهر الموافق للأوامر الآتية "اسكنا" إلا أنه ترك ذلك تنبيها. [عبد الحكيم: ٣،٩] تنبيها: وفي هذا التنبيه تحذير له عن متابعتها لنقصالها في العقل، ومع ذلك غفل، وتبعها في تناول الشجرة. (عصام) لأن اللام إلح: الخارجي؛ لأنه الأصل والعمدة، ولعدم صحة الجنس باعتبار أقسامه الثلاثة، ولا معهود في كتاب الله تعالى، بل في الشرع سوى دار الثواب، فتعين إرادته، فهو كقولك: "جاء الأمير" إذا لم يكن في البلد أمير سواه، قال المحقق التفتازاني عن العقد عليه الإجماع قبل ظهور المخالفين، وحملها على بستان من بساتين الدنيا يجري مجرى الملاعبة بالدين والمراغمة لإجماع المسلمين، كذا قال الفاضل اللاهوري. [خفاجي: ٢١٠/٢]

ولا معهود غيرها. ومن زعم ألها لم تخلق بعد، قال: إلها بستان كان بأرض فلسطين أو بين فارس وكرمان خلقه الله تعالى امتحاناً لآدم، وحمل الإهباط على بعن الناء وكسرها الانتقال منه إلى أرض الهند، كما في قوله تعالى: ﴿ اهْبِطُوا مِصْراً ﴾ وكُلا مِنها رَغدًا واسعاً رافهاً، صفة مصدر محذوف. حَيثُ شِئتُما أي مكان من الجنة شئتما، وسع الأمر عليهما؛ إزاحة للعلة والعذر في التناول من الشجرة المنهي عنها من بين أشجارها الفائتة للحصر. ولا تقربًا هنذه الشجرة فتكُونا مِن الظالمين فيه مبالغات، تعليق النهي بالقرب الذي هو من مقدمات التناول مبالغة في تحريمه، مبالغات، تعليق النهي بالقرب الذي هو من مقدمات التناول مبالغة في تحريمه، وحوب الاجتناب عنه، وتنبيها على أن القرب من الشيء يورث داعية، وميلاً يأخذ بمجامع القلب، ويلهيه عما هو مقتضى العقل والشرع،.....

ولا معهود: في كتاب الله بل في الشرع. (ع) فلسطين: فلسطون -بكسر الفاء- فلسطين، وقد يفتح، كورة بالشام وقرية بالعراق، تقول: في حالة الرفع بالواو، وحالة الجر بالياء، أو يلزمها الياء في كل حال، والنسبة فلسطي. (عص) رافها: الرفة والرخوة: بآب آمدان شدان بركاه كد توابد. (س) أي مكان إلخ: "حيث" للمكان المبهم، ففسر بالعموم؛ لقرينة المقام وعدم الترجيح، ولم يجعله متعلقا باسكن؛ لأن التكريم في الأكل من كل ما يريد منها، لا في عدم تعيين السكنى، ولأن قوله: "فكلا من حيث شئتما" في محل آخر يدل عليه، قال العصام: ولعله -والله أعلم- متعلق بالأكل وتحذير عن الأكل على الامتلاء، فإنه أكل من غير المشية بمقتضى الحرص. [خفاحي ملخصا: ٢١١/٢]

فيه مبالغات إلى منها: أن المنهي عنه الأكل منها، فنهى عن قرب الشجرة المأكول منها، ومنها: أن العصيان مع كونه مرتباً على الأكل رتبه على القرب، ومنها: أن الظاهر أن يقال: "فتأثما" فعبر "بالظلم" الذي يطلق على الكبائر، ولم يكتف بأن يقول: ظالمين بل قال: "من الظالمين" على ما تقرر أن قولك: "زيد من العالميين" أبلغ من قولك: "زيد عالم"؛ لجعله غريقاً في العلم أباً عن حد، وكذا "تكونا"؛ لأنما تدل على الدوام، وقيل: لما كان تعليق النهي بالقرب متضمناً للمبالغة من وجهين: باعتبار كونه مقدمة التناول وباعتبار كونه مورثاً للداعية، صح قوله: "مبالغات" من غير حاجة إلى حمله على ما فوق الواحد. [خفاجي ملخصا: ٢١١/٢ -٢١٢]

كما روي: "حبك الشيء يعمي ويصم". فينبغي أن لا يحوما حول ما حرم الله عليهما؟ مخافة أن يقعا فيه، وجعله سبباً لــ"أن يكونا من الظالمين" الذين ظلموا أنفسهم بارتكاب المعاصي، أو بنقص حظهما بالإتيان بما يخل بالكرامة والنعيم؛ فإن الفاء يفيد السببية سواء جعلته للعطف على النهي أو الجواب له. والشجرة: هي الحنطة، أو الكرمة، أو التينة، أو شجرة من أكل منها أحدث، والأولى أن لا تعين من غير قاطع الكرمة، تعين في الآية؛ لعدم توقف ما هو المقصود عليه. وقرئ بكسر الشين، وتقربا بكسر التاء وهذي بالياء. فَأَزَلَهُمَا ٱلشَّيْطَنُ عَنها أصدر زلتهما عن الشجرة......

كما روي: رواه أبو داود عن أبي الدرداء. يعمى: يخفي عليك معائبه، يصم أذنيك عن سماع مساويه. أو بنقص: والترديد باعتبار أن النهي للتحريم أو التنزيه, سواء جعلته الخن يعني أنه إما مجزوم لحذف النون معطوف على "تقربا"، فيكون منهياً عنه، وكان على أصل معناها، أو منصوب على أنه حواب للنهي كقوله: ﴿وَلا تَطَغُوا فِيهِ فِيهِ فِيهِ فِيهِ فِيهِ فِيهِ إلله عند المجويين وبـــ "الفاء" عند الجرمي، وبالخلاف عند الكوفيين، وكان يمعني "صار"، والفاء للتعقيب وليس ههنا إلا تعقيب المسبب للسبب. [خفاجي ملخصا: ٢١٢/٦] سواء جعلته: منصوباً أو مجزوماً على مذهب الكسائي؛ فإنه يجوّز "لا تكفر تدخل النار"، ومنصوباً على مذهب غيره؛ لعلا يلزم أن يكون التقدير: فإن لا تقربا تكونا من الظالمين (ع). قال الفاضل عصام الدين تحت قوله: "الشجرة": رأيت في بعض التفاسير أنه شجرة العلم، فكنت في التأمل في تحقيقه برهة من الزمان، حتى رأيت ليلة كأني أذهب بي الى السماء، ثم يذهب بي سماء سماء، والاقي فيه نبياً نبيا، حتى بنست في سماء هناك آدم على، فلاقيته، وسألته عن شجرة العلم الذي نحي أن يقرب منه، قال: كان شأبي في معرفة الله تعلى مشاهدته، ومنعت عن التوجه إليه بغير المشاهدة مكتفياً بالعلم، فمرة اكفيت بالعلم، فعوتبت، وأخرجت عن الجنة. (عب)

والشجرة: ماله ساق، وقيل: كل ما تفرع له أغصان وعيدان، وقيل: أعم من ذلك؛ لقوله تعالى: وشجرة من يَقْطِينِ (الصافات: ١٤٦)، وقوله: أحدث أي تغوّط ولا حدث في الجنة. [خفاجي: ٢١٣/٢] أصدر زلتهما الخ: [إشارة إلى أن "عن" للتعليل، وإلى حقيقة للتعليلية من أنه تضمين الفعل معنى الإصدار، وجعله صلة للإصدار؛ لتصير مصدراً للفعل، فيكون "عن" للبعد للمجاوزة على أصله، ويكون في قوة التعليل. (عص)] يعني لما كان "عن" ههنا للسببية فأصل الكلام أن يقال: فأزل بهما فاستعمال "عن"؛ لأنه ضمن معنى الإصدار كقوله: ﴿وَمَا فَعَلَتُهُ عَنْ أَمْرِي ﴾ (الكهف: ٨٦) أي ما فعلته بسبب أمري، وتحقيقه: ما أصدرته عن احتهادي ورأبي، =

إنما فعلته بأمر الله. ويكون باقياً على معنى المجاوزة في الجملة؛ لأن المعلول إذا برز فقد تجاوز العلة، وقيل: وقوله: "وحملهما على الزلة" إشارة إلى أن في الإصدار عن الشحرة تجوزاً بتنزيل السبب منزلة الفاعل، بجعل الشحرة التي هي سبب الزلة فاعلاً لها، كالسكين للقطع، ومنه يعلم أن ما يقال: إن طريق التضمين أن يجعل الفعل المضمن في المعنى حالاً ليس بلازم. [حفاحي ملحصا: ٢١٣/٢]

و حملهما: وأورد عليه أن آدم على معصوم فكيف يخالف النهي؟ وأجيب بوجوه، منها: أنه اعتقد أن النهي للتنزيه لا للتحريم، ومنها: أنه نسي النهي، ومنها: أنه اعتقد النسخ بسبب مقاسمة إبليس له، أنه له لمن الناصحين، فاعتقد أنه لا يحلف أحد بالله كاذباً. (جمل) وما فعلته الخ: ما أصدرت فعله عن اجتهادي.

آذهبهما إلخ: فإن قيل: الإذهاب عن الجنة هو الإخراج فما وجه عطف قوله: "فأخرجهما" على قوله: "فأزلهما"؟ قلت: المراد من الإخراج الإخراج عن التلذذ أو التنعم وهو غير الإخراج من الجنة، وإن كان لازماً له. واعلم أن الفاء في قوله: "فأخرجهما" فاء السببية كما أن الفاء في "فأزلهما" كذلك؛ فإن الإخراج من التلذذ والتنعم مسبب عن الإخراج عن الجنة، كما أن الإزلال مسبب عن نحي الله عن قرب الشجرة. (خط)

تمثل فيها الح: أي تمثل في صورة غيره، فكالمهما بما ذكر من الكلمات، أو ألقى بطريق الوسوسة من غير قصور وتكلم كما هو الآن، وقيل: الأمر في قوله: "اخرج" للإهانة كما في قوله: فقل كُونُوا حجارة أو حبيداً (الإسراء: ٥٠) وهو بعيد. [خفاجي: ٢١٤/٢] فاخرج: أقول: والله تعالى أعلم يحتمل أن يكون هذا الأمر للإهانة كما في "كونوا قردة". (ع)

فناداهما: اعترض عليه بأنه لا يصح مع قوله: ﴿ فُوسُوسَ لَهُمَا الصَّيْطَانَ ﴿ (الأعراف: ٢٠)؛ إذ الوسوسة: الصوت الخفي، وله أن يقول: إنه أصل معناه، وقد تستعمل للكلام على وجه الإفساد مطلقا. [خفاجي: ٢١٤/٢] بعض أتباعه إلح: قواه الإمام بألهما كانا يعرفانه ويعرفان عداوته، وحينتذ فيستحيل أن يقبلا قوله، وقيل عليه: كأنه لم يتأمل قوله تعالى: ﴿ وَنَادَاهُمَا ﴾ إلى قوله: ﴿ إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمَا عَدُو لَمُبِينَ ﴾ (الأعراف: ٢٢)؛ فإنه صريح في مباشرة الشيطان نفسه، فتأمل. [خفاجي: ٢١٤/٢]

أوهما إلخ: لما اقتضى هذا إهباط إبليس معهما، وقد طرد منها قبل ذلك، وجهه بأنه منع من دخولها على وحه التكرمة، لا من دخولها للوسوسة أو مسارقة، أو أن الهبوط من السماء لا من الجنة. [خفاجي: ٢١٤/٢] أوهما وإبليس: الظاهر أن قوله: "أوهما وإبليس" على قوله: "لآدم" أي أو "لهما وإبليس"، فيلزم انفصال الضمير المجرور فيحب أو "لهما وإبليس" عطف على قوله المجرور فيحب أو "لهما وإبليس" عطف على قوله لآدم وحوّا بحسب المعنى أي المخاطب آدم وحوّا، أو هما وإبليس. (عب) أو دخلها: بالتمثيل بصورة الدابة أو بالدخول في فم الحية، وهو عطف على "كان يدخلها". (ع)

استغني فيها إلى: الاكتفاء بالضمير في الجملة الاسمية ضعيف، لا يليق بالنظم المعجز، فتوجيهه بأن الجملة مؤولة بالمفرد؛ لأن "بعضكم لبعض عدو" في تأويل "متعادين" كما أشار إليه، ومثلها يستغني فيه بالضمير عن الواو، بأن هذه الحال دائمة، والحال الدائمة لا تكون بالواو، فلا حاجة لترك الواو إلى التأويل. والتحقيق: أن الجملة الحالية لا تخلو من أن تكون من سببية ذي الحال أو أحنبية أو صفة له، فإن كانت من سببية لزمها العائد والواو نحو: حاء زيد وأبوه منطلق، وحرج عمرو ويده على رأسه، إلا ما شذ من نحو: كلمته فوه إلى في، وإن كانت أحنبية =

والمعنى متعادين ببغي بعضكم على بعض بتضليله. وَلَكُرْ فِي ٱلأَرْضِ مُسْتَقَرُّ موضع استقرار أو استقرارٍ. وَمَتَنعُ تَمْتع. إلَىٰ حِينِ فَي يريد به وقت الموت أو القيامة. فَتَلَقَّى ءَادَمُ مِن رَبِه عَلَم عَن رَبِه عَلَم الله الله الله على أها استقبلته وبلغته، وهي قوله ابن كثير بنصب "آدَمَ"، ورفع "الكلمات"، على أها استقبلته وبلغته، وهي قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا ظُلَمْنَا أَنْفُسَنَا ﴾، وقيل: سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالى حدك، ولا إله إلا أنت، ظلمت نفسي فاغفر لي، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت. وعن ابن عباس على قال: يا رب! ألم تخلقني بيدك؟ قال: بلى، قال: يا رب! ألم تنفخ في الروح من روحك؟ قال: بلى، قال: يا رب ألم تسبق رحمتك غضبك؟ قال: بلى،

⁼ لزمتها الواو نائبة عن العائد، وقد يجمع بينهما نحو: "قدم عمرو وبشر قام إليه"، وقد حاءت بلا واو ولا ضمير، وإن كانت صفة لذي الحال نحو: "توليتم وأنتم معرضون"، فيجوز الوجهان بالمراد، وما نحن فيه إن كان الخطاب لهما وللذرية فهو من هذا القسم؛ لصدور التعادي منهم، فعليك بتطبيق كلامهم على هذا، وحيث حوزوه تارة ومنعوه أحرى، وأما التأويل بالمفرد فليس بشيء؛ لأن كل حال مؤولة به، ألا ترى! أن "فوه إلى في" بمعنى مشافها مع ألهم ضعفوه. فإن قلت: كيف يقيد الأمر بالتعادي وهو منهى عنه، فإنك لو قلت لأحدهم: قم ضاحكاً، وأنت تنهاه عن الضحك لم يصبح. قلت: الأمر كذلك إذا كان تكليفاً، أما إذا كان تكويناً كما في قوله:

يويد به إلح : لأن "إلى حين" متعلق بالظرف الواقع خبراً عن مستقر أو متاع، والاستقرار ثابت إلى وقت الموت، بناء على انقطاع الاستقرار في الأرض، والتمتع بالموت، أو إلى القيامة، أي البعث بناء على بقاء ذلك في القبر؛ لأن سكنى القبر استقرار وتمتع. (فتح) والعمل بحا: قيل: التلقي لغة الأحذ، فالعمل حارج عنه، فكيف أدرج فيه؟ فقيل مشيراً إلى دفعه: إنه مستعار من التلقي بمعنى استقبال الناس بعض من يعز عليهم إذا قدم بعد طول الغيبة؛ لأنهم لا يدعون شيئاً إلا فعلوا، وإكرام الكلمات الواردة من حضرته تعالى العمل بحا. [خفاجي بتغيير: ٢١٦/٢]

وهي الخ: قال الشيخ السيوطي: هذا أصح الأقوال، أخرجه ابن المنذر عن ابن عباس هذا، وابن حرير عن مجاهد وحسن وقتادة بن زيد، قال ابن حرير؛ أنه الموفق للقرآن. [عبد الحكيم: ٣١٣] سبحانك: أخرجه البيهقي في "الزهد" عن أنس مرفوعا.

قال: ألم تسكني جنتك؟ قال: بلى، قال: يا رب! إن تبت وأصلحت أراجعي أنت إلى الجنة؟ قال: نعم. وأصل الكلمة: الكلم، وهو التأثير المدرك بإحدى الحاستين السمع والبصر كالكلام والجراحة. فَتَابَ عَلَيْهِ رجع عليه بالرحمة وقبول التوبة، وإنما رتبه بالفاء على تلقي الكلمات لتضمنه معنى التوبة، وهو الاعتراف بالذنب، والندم عليه، والعزم على أن لا يعود إليه. واكتفي بذكر آدم؛ لأن حواء كانت تبعاً له في الحكم، ولذلك طوي ذكر النساء في أكثر القرآن والسنن.

إِنَّهُ هُو آلتَّوَّابُ الرجاعُ على عباده بالمغفرة، أو الذي يكثر إعانتهم على التوبة، وأصل التوبة: الرجوع، فإذا وصف بها العبد كان رجوعاً عن المعصية، وإذا وصف بها الباري تعالى أريد بها الرجوع عن العقوبة إلى المغفرة.

أراجعي: بممزة الاستفهام وتخفيف الياء، اسم فاعل أضيف إلى المفعول و"أنت" فاعله، أو مبتدأ وحبره ما قبله. (ع) كالكلام: مثال لما يدرك بالسمع، والجواحة: مثال لما يدرك بالبصر.

فتاب عليه إلخ: أصل التوبة الرحوع كالأوبة، ويشترك فيها الرب والعبد، فإذا وصف بها العبد فالمعنى: رجع إلى ربه؛ لأن كل عاص فهو في معنى الهارب من ربه، فإذا تاب فقد رجع عن هربه، وإذا وصف بها الرب تعالى فالمعنى: رجع على عبده برحمته وفضله، ولهذا السبب وقع الاختلاف في الصلة، فتقول في العبد: "تاب إلى ربه"، وفي الرب: "تاب على عبده"، ولما كانت الفاء للتعقيب، وقد روي: ألهما بكيا مائتي سنة ونحوه مما يدل على خلافه، أشار إلى حوابه بقوله: "وإنما رتبه" إلخ. (ملخص)

وهو الاعتراف إلخ: قال الغزالي هذا التوبة تحقق من ثلاثة أمور مرتبة: علم وحال وعمل، أما العلم: فهو معرفة ما في الذنب من الضرر، وكونه حجاباً بين العبد والرب، وإذا عرف ذلك حصل به تألم القلب بسبب ذات المحبوب وهو الحال، وإذا تأكد ذلك حصلت منه إرادة جازمة للترك في الحال، والتدارك لما سبق، والعزم على عدم العود إليه وهو العمل. (كبير بتغيير)

هو التواب: حيء بصيغة المبالغة لقبوله التوبة كما تاب، أو لكثرة من يتوب عليهم. [عبد الحكيم: ٣١٣] الرجاع: بمعنى التفسيري على الحتلاف معنى التوبة في "القاموس" وتاب الله عليه أي وفقه للتوبة، أو رجع من التشديد إلى التخفيف، أو رجع إليه بفضله وقبوله. (ع)

آلرَّحِيمُ المبالغ في الرحمة، وفي الجمع بين الوصفين وعد للتائب بالإحسان مع العفو. فأن آهيطُوا مِنهَا جَمِيعًا كرر للتأكيد أو لاختلاف المقصود؛ فإن الأول دل على أن هبوطهم إلى دار بلية يتعادون فيها ولا يخلدون، والثاني أشعر بألهم أهبطوا للتكليف، فمن اهتدى الهدى نجا، ومن ضله هلك، والتنبيه على أن مخافة الإهباط المقترن بأحد هذين الأمرين وحدها، كافية للحازم أن تعوقه عن مخالفة حكم الله تعالى، فكيف بالمقترن بهما؟ ولكنه نسي آدم و لم نجد له عزماً، وأن كل واحد منهما كفي به نكالاً لمن أراد أن يذكر، وقيل: الأول من الجنة إلى سماء الدنيا، والثاني منها إلى الأرض وهو كما ترى. و"حَمِيعاً" حال في اللفظ تأكيد في المعنى، كأنه قيل: اهبطوا أنتم أجمعون، ولذلك "حَمِيعاً".

والتنبيه: يعنى أن إنزال القصص للاعتبار بأحوال السابقين، ففي تكرير الأمر بالإهباط تنبيه على أن الخوف الحاصل من تصور إهباط آدم على المقترن بأحد هذين الأمرين من التعادي والتكليف، كاف لمن له حزم في أمر دينه إلى . (ع) للحازم: أي الضابط لأمره. كما ترى : أي ضعيف، إما أولاً: فلأن الهبوط هو النزول إلى الأرض كما ذكره صاحب "الكشاف"، وإما ثانياً: فلأن قوله: "منها" ظاهر في أن الهبوط الثاني من الجنة. (منه على) [عبد الحكيم: ٢١٤] حال في اللفظ إلى: لأنه حال مؤكدة لصاحبها؛ فإلها التي يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها نحو: حاء القوم طرا. [عبد الحكيم: ٢١٤] ولذلك: أي لكونه تأكيدا في المعنى. (ع) كقولك جاؤوا إلى: هذا والفرق بين "حاؤوا جباء التان يقتضى اتحاد الزمان بخلاف الأول، وقد وهم في هذه بعضهم. [خفاجى: ٢٢٠/٢]

فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِنِي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ فَ الشرط الأول، و"ما" مزيدة أكدت به "إن"، ولذلك حسن مو فمن به هداي النون وإن لم يكن فيه معنى الطلب، والمعنى: إن يأتينكم مين هدى تأكيد الفعل بالنون وإن لم يكن فيه معنى الطلب، والمعنى: إن يأتينكم مين هدى بإنزال أو إرسال، فمن تبعه منكم نجا وفاز، وإنما جيء بحرف الشك، وإتيان الهدى بإنزال كتب المهال رسول عنه فضلاً، وكرر لفظ الهدى ولم يضمر؛ كائن لا محالة؛ لأنه محتمل في نفسه غير واجب عقلاً، وكرر لفظ الهدى ولم يضمر؛ لأنه أراد بالثاني أعم من الأول، وهو ما أتى به الرسل واقتضاه العقل، أي فمن تبع ما أتاه مراعياً فيه ما يشهد به العقل فلا خوف عليهم فضلاً عن أن يحل بهم مكروه،

ولذلك إلى إذا زيدت "ما" التأكيدية على "إن" الشرطية أكد الفعل بعدها بنون التأكيد؛ لأن التأكيد أولاً توطية لذكره ثانياً، مع "إن" الشرطية لا يؤكد فيها في الأكثر، وإنما يكثر في الطلب والقسم. [حفاجي: ٢٢٠/٢] وإنما جيء إلى: وحاصل ما قال الزمحشري: أنه لو لم يكن طريق العقل كافياً لكان إتيان الكتاب والرسول واحباً، فلم يكن يصح الإتيان بكلمة الشك، فلما أتى بها آذن أنه ليس بواجب، فتعين الوحوب بطريق العقل، وهذا على أصول المعتزلة، وأما عندنا فلا وحوب على الله، فوحه كلمة "إن" ظاهر؛ إذ لا قطع بالوقوع بل إنشاء هدي وإنشاء ترك، لكن لما علم من فضله ورحمته أكد كلمة "إن" بـــــ"ما" إيماء إلى رجحان الوقوع، وهذا معني كلام المصنف على، فهو رد على الزحمين والتقبيح العقليين. [خفاجي بتغيير: ٢٢٠/٢ - ٢٢١]

محتمل في نفسه: "إن" موضوعة في الأصل للاستعمال في المحتمل، والهدى وإن لم يكن كذلك؛ لأنه بحزوم الوقوع، لكنه مشكوك الوقوع من حيث العقل، أي العقل لم يستقل في العلم بوقوعه، بل لا بد أن يسمع من النبي في المنعمل "إن" في الآية بحازاً. (خط، عبد) وكرر لفظ الهدى إلخ: النكرة إذا أعيدت معرفة فهي عين الأولى، فكان الظاهر الإضمار لكنه ليس بكليّ، "فهدى" الثاني غير الأول؛ لأن الأول الهداية الحاصلة بالرسل والكتب، والثاني أعم؛ لأنه شامل لما يحصل بالاستدلال والعقل. وقيل: إنه جعل الهدي أولاً بمنزلة الإمام، ثم ذكره مضافاً إلى نفسه، وفيه من التعظيم ما لا يكون لو أتى به معرفاً باللام، وإن كان ذلك سبيل ما يكون نكرة ثم يعاد، وقيل: إنه وضع المظهر موضع المضمر للعلية؛ لأن الهدي بالنظر إلى ذاته واحب الاتباع، وبالنظر إلى أنه أضيف إلى الله -إضافة تشريف - أحرى وأحق أن يتبع. [خفاجى ملخصا: ٢٢١/٢]

واقتصاه العقل: كأنه إشارة إلى وجوب العمل بالقياس. (منه هي) فلا خوف إلخ: قيل: كيف ينفي الخوف عن المؤمنين، والإيمان بين الخوف والرحاء؟ وأحيب بأنه ليس المراد نفي الخوف بالكليّة، بل نفيه عنهم في الآخرة، أو بأن المنفى هو الخوف عليهم، والمثبت هو الخوف فيهم، وشتان بينهما. [خفاحي ملخصا: ٢٢١/٣]

ولا هم يفوت عنهم محبوب فيحزنوا عليه. والخوف على المتوقع، والحزن على الواقع. نفى عنهم العقاب وأثبت لهم الثواب على آكد وجه وأبلغه. وقرئ: هدىً على لغة "هذيل"، "ولا حوف" بالفتح.

وَالَّذِينَ كَفُرُواْ وَكَذَّيُواْ بِنَايَتِنَا أُولِنَبِكَ أَصْحَنَبُ آلنَّارٍ هُمْ فِيها خَلِدُون فَي عطف على "فَمَن تَبِعً" إلى آخره، قسيم له كأنه قال: ومن لم يتبع بل كفروا بالله، وكذبوا بآياته، أو كفروا بالآيات جناناً، وكذبوا بما لساناً فيكون الفعلان متوجهين إلى الجار والمجرور. والآية في الأصل: العلامة الظاهرة، ويقال للمصنوعات من حيث إنما تدل على وجود الصانع وعلمه وقدرته،

ولا هم إلى: تفسير للحزن، وهو ضد السرور. وقدم انتفاء الخوف؛ لأن انتفاء الخوف فيما هو آتٍ أكثر من انتفاء الحزن على ما فات، ولذا صدر بالنكرة التي هي أدخل في النفي، وقدم الضمير إشارةً إلى اختصاصهم بانتفاء الحزن، وأن غيرهم يجزن. [خفاجي بتغيير: ٢٢١/٢] المتوقع: قال في "الجمل" ناقلا عن الكرخي: والحوف: غم يلحق الإنسان من توقع أمر في المستقبل، والحزن: غم يلحق من فوات أمر في الماضي، وأما الحوف المثبت لهم في بعض الآيات فهو في الدنيا.

على آكد وجه: أما نفي العقاب؛ فلأن نفي الخوف يستلزم نفي العقاب بطريق الأولى، وأما إثبات الثواب فيفهم من نفي الحزن، فإنه يكون على فوات المحبوب، فنفيه يستلزم وجود المحبوب الذي هو الثواب. [عبد الحكيم ملحصا: ٣١٦] قسيم له الح: فيه أن "من لم يتبع" شامل لمن لم تبلغه الدعوة و لم يكن من المكلفين، فالعدول عن الظاهر لعله لإحراج أمثالهم. والكفر إذا أطلق تبادر منه الكفر بالله، فإن أريد أن قوله: "بآياتنا" متعلق بقوله: "كذبوا"، وأن الكفر مطلق، فالمراد منه الكفر بالله، وإن لم يرد هذا تنازع الفعلان في الجار والمحرور، فالكفر بالآيات إنكارها بالقلب، والتكذيب إنكارها باللسان، فلا تكرار. [خفاجي: ٢٢٢/٢]

العلامة الظاهرة إلخ: وحقيقتها: كل شيء ظاهر، وهو ملازم لشيء آخر لا يظهر ظهوره، فمنى أدرك مدرك الظاهر منهما علم أنه أدرك الآخر الذي لم يدركه بذاته؛ إذ حكمهما سواء، وذلك ظاهر في المحسوسات والمعقولات، وفي آية القرآن قولان: فقيل: إنما العلامة لانقطاع الكلام الذي بعدها والذي قبلها، وقيل: لأنما جماعة من القرآن وطائفة من الحروف، وقول المصنف عليه "من حيث" إشارة إلى القول الأول، وقوله: "لكل طائفة" إشارة إلى الثاني، فكان عليه أن يميز بين القولين، ولذلك اعترض عليه بأنه لم يصب في خلطهما. [خفاجي بتغيير: ٢٢٢/٢-٢٢٣]

ولكل طائفة من كلمات القرآن المتميزة عن غيرها بفصل. واشتقاقها من "أي"؛ لأفها تبين أياً من أيِّ، أو من "أوى إليه"، وأصلها: أيّة أو أوْية كتمرة، فأبدلت عينها ألفاً على تظهر بعضا عن بعض أي أو من أي رجع أي رجع عينها ألفاً على المنزلة أو أوَية كرمكة، فأعلت، أو آئية كقائلة، فحذفت الهمزة تخفيفاً. مي الفرس الأنثى والعرفونة والمحقولة.

ولكل طائفة: لكونما علامة على معناها. لأنها تبين: لأن العلامة تميز "آيا" أي أشخاصا من "آي" أي أشخاص، فالآي ههنا جمع آية بمعنى الشخص على ما جاء في "القاموس". أو تميز "أيًا" بالتشديد من "أيّ" أي ما يجاب به من الشخص، فإنه إذا قيل: أيهم جاءك؟ يجاب بذكر شخص. (عص) [آيًا من أيّ بالتشديد قيل: معناه شيء يسأل عنه بـــ"أي"، فالمعنى تميز أمراً مجهولاً من آخر، وقيل: إن العبارة "آيا" من "آي" بالمد أي شخصا من شخص؛ لأن "الآي" بمعنى الشخص، وفيه نظر. قوله: أو من "أوى إليه"؛ لأنها بمنزلة المنزل الذي يأوي إليه القاري. (خفاجي: ٢٢٣/٢)] من أوى: لأنها يرجع إليها المعرفة وهي العلامة. (ع)

على غير قياس إلى: لأنه إذا احتمع حرفا علةٍ أعل الآخر؛ لأنه محل التفسير نحو: حوى وطوى، ومثله في الشذوذ غاية دراية. (ملحص) الآيات المنزلة إلى: أي آيات القرآن أو مطلق الدوال، وهو ظاهر لكن التكذيب يأباه إلا بأن ينزل المعقول منزلة الملفوظ. [خفاجي: ٢٢٣/٢] وقد تحسكت إلى: المحتار عندنا أنه لم يصدر عن الأنبياء حال النبوة ذنب البتة لا الكبيرة ولا الصغيرة، والحشوية جوزوا صدور الكبائر عنهم عمداً بعد النبوة. [عبد الحكيم: ٣١٧] عاص: والعاصي مستحق للنار، ولا استحقاق على الصغيرة. أنه إلى: لا بد من مقدمة أخرى، وهي أن يقال: قوله تعالى: هالى الفرائي على الطائم. (عصام) والظالم ملعون [ولا لعن إلا لصاحب الكبيرة] حرأة عظيمة كان الأولى تركها، والظلم في الآية المذكورة هو الكفر، فلا دليل فيها. [خفاجي: ٢٢٤/٢]

له يجو عليه: من نزع اللباس، والإخراج من الجنة، والإهباط من السماء. (سيد) والجواب إلح: حاصل الجواب: منع دلالة الوحوه المذكورة على مدعاهم، أعنى صدور الذنب عمداً بعد النبوة فضلاً عن كونه كبيرةً، أما أولاً: فيمنع كون ما صدر عنه ذنباً، وأما ثانياً: فيمنع كونه عمداً بل كان سهواً أو خطأ، وأما ثالثاً: فيمنع كونه بعد النبوة بل قبلها، وحينئذ كان ترتيب البحث أن يؤخر الأول إلا أنه قدم لكونه أسلم وأخصر. [عبد الحكيم: ٣١٧] حينئد: إذ لم يكن له حينئذ أمة، والنبوة لا يتصور بلا أمة. ظالما: دفع للثاني والخامس، فالظلم والخسران بمعناه اللغوي. فسياتي: قال في سورة طه: وفي التعبير عليه بالعصيان والغواية مع صغر ذنبه تعظيم للزلة وزجر بليغ لأولاده عنها. (ع، عب) فات عنه: عداه بــ "عن" بتضمين معنى "ذهب". (ع) بما قاله: أي "إني حاعل في الأرض خليفة" أي أهبطه لا للعتاب بل لجعله خليفة. (عص) ولكنه: حواب عن أن النسيان غير مقدور، فلم عوتب عليه؟ ولعله: حواب عن أن النسيان معفو. (ع)

لعظم قدرهم: بمعنى أن الرئيس يعاتب فيما لا يعاتب به غيره. (حف) أشد الناس إلخ: هذا الحديث أحرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه، وصححوه لكن ليس فيه "ثم الأولياء"، وأخرجه الحاكم بلفظ "الأنبياء ثم العلماء ثم الصالحون". وقال القشيري: ليس كل أحد أهلا للبلاء؛ لأن البلاء لأرباب الولاء، وأما الأجانب فيتحاوز عنهم، ويخلى سبيلهم لا لكرامة محلهم ولكن لحقارة قدرهم. [حفاجي ملحصا: ٢٢٥/٢]

أو أدى فعله إلى ما حرى عليه على طريق السببية المقدرة دون المؤاخذة كتناول السم على الجهل بشأنه، لا يقال: إنه باطل لقوله تعالى: ﴿مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا ﴾ و المانع أنه السبان المهما المانع السبان الإيتان؛ لأنه ليس فيهما ما يدل على أنه تناوله حين ما قاله إبليس، (الأعراف: ٢١) فلعل ما قاله أورث فيه ميلاً طبيعياً، ثم إنه كف نفسه عنه مراعاة لحكم الله تعالى إلى وي سعة: مقاله المانع فحمله الطبع عليه.

والرابع: أنه الله أقدم عليه بسبب اجتهاد أخطأ فيه، فإنه ظن أن النهي للتنزيه أو الإشارة إلى عين تلك الشجرة، فتناول من غيرها من نوعها، وكان المراد بها الإشارة إلى النوع، كما روي: أنه المختلف أخذ حريراً وذهباً بيده، وقال: "هذان حرامان على ذكور أمتي، حل لإنائها"، وإنما جرى عليه ما جرى تفظيعا لشأن الخطيئة ليجتنبها أولاده، وفيها دلالة على أن الجنة مخلوقة وألها في جهة عالية، وأن التوبة مقبولة، وأن متبع الهدى مأمون العاقبة، وأن عذاب النار دائم، والكافر فيه مخلد، وأن غيره لا يخلد فيه لمفهوم قوله تعالى: "هُمْ فيها خالدون".

أو أدى إلخ: يعنى ترتب ما حرى عليه على ذلك الفعل ليس على سبيل المؤاخذة حتى يشترط أن يكون بالاختيار، بل على طريق مجرد السببية العادية المقدرة كترتب الإحراق على مس النار، والهلاك على تناول السم. (ح) وإنما جرى إلخ: إشارة إلى حواب ما قيل: كيف يكون تنزيها، وقد وصفت بالظلم، وحرى عليه ما حرى؟ فقال: إنه تفظيع أي تعظيم وتخويف من حنس الخطيئة وإن لم يكن هذا حطيئة. فإن قلت: هذا لا يوافق أن المجتهد يثاب على الخطأ، وفيه إيجاب أن يجتنب أولاده الاجتهاد؟ قلت: لا دلالة على ذلك؛ لأنه ليس اجتهاداً في محله كما لو احتهد صحابي محضرة النبي من فأحطأ، فتأمل. ووجود الجنة مصرح به في الآية، وعلوها مأخوذ من الهبوط. [خفاجي بتغيير: ٢٢٦/٢]

وأن غيره إلخ: فإنه يفيد الحصر على ما قيل في قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُو قَائلُهَا﴾ (المؤمنون: ١٠٠) يفيد القصر، ولك أن تقول: إنه ليس بناء على هذا بل أنه لما ذكر الفريقين، وخص الخلود بأحدهما دل على أنه ليس صفة لغيرهم، وهو الظاهر من قوله: "لمفهوم"، فتأمل. [خفاجي ملخصا: ٢٢٦/٢]

واعلم أنه سبحانه لما ذكر دلائل التوحيد والنبوة والمعاد، وعقبها تعداد النعم العامة تقريراً لها وتأكيداً، فإنها من حيث إنها حوادث محكمة تدل على محدث حكيم له المناحد والنبوة والمعاد التوحيد والنبوة والمعاد المخلق والأمر وحده لا شريك له، ومن حيث إن الإخبار بها على ما هو مثبت في الكتب السابقة ممن لم يتعلمها، ولم يمارس شيئاً منها إخبار بالغيب معجز تدل على نبوة المخبر عنها، ومن حيث اشتمالها على خلق الإنسان وأصوله، وما هو أعظم من ذلك، تدل على أنه قادر على الإعادة كما كان قادراً على الإبداء، خاطب أهل ذلك، تدل على أنه قادر على الإعادة كما كان قادراً على الإبداء، خاطب أهل العلم والكتاب منهم، وأمرهم أن يذكروا نعم الله عليهم، ويوفوا بعهوده في اتباع الحق واقتفاء الحجج؛ ليكونوا أول من آمن بمحمد وما أنزل عليه، فقال:

يَسِي السَّرِيلَ يَا أُولاد يعقوب. والابن من البناء؛ لأنه مبني أبيه، ولذلك ينسب المصنوع الى صانعه فيقال: أبو الحرث، وبنت الفكر. وإسرائيل لقب يعقوب على، ومعناه بالعبرية: صفوة الله، وقيل: عبد الله، وقرئ "إسرائل" بحذف الياء، و"إسرال" بحذفهما،

و"إسرايسيل" بقلب الهمزة ياء. آذْكُرُوا بعْمَتِي ٱلَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُرُ أي بالتفكو فيها والقيام بشكرها، وتقييد النعمة بهم، فإن الإنسان غيور وحسود بالطبع، فإذا نظر إلى ما أنعم الله على غيره حمله الغيرة والحسد على الكفران والسخط، وإن نظر إلى ما أنعم به عليه حمله حب النعمة على الرضاء والشكر. وقيل أراد بها ما أنعم على آبائهم من الإنجاء من فرعون والغرق، ومن العفو عن اتخاذ العجل، وعليهم من إدراك زمن محمد ﷺ، وقرئ: "اذكروا"، والأصل افتعلوا. و"نعمتي" بإسكان الياء، وإسقاطها درجاً، وهو مذهب من لا يحرك الياء المكسورة ما قبلها. وَأُونُواْ بِعَبْدِيَ بِالإيمانِ والطاعة، أُوفِ بِعَهْدِكُمْ بحسنِ الإثابة. والعهد يضاف إلى

المعاهد، ولعل الأول... بكسر الهاء وفنحها

بالتفكر فيها إلج: يعني أن الأمر بتذكر النعمة كناية عن التفكر فيها والقيام بشكرها، وليس المطلوب بحرد تذكرها. [عبد الحكيم: ٣١٩] وتقييد النعمة إلخ: يريد أن إضافة النعمة إلى الضمير للاستغراق؛ إذ لا عهد. ولمناسبته بمقام الدعوة إلى الإيمان فهي شاملة للنعم العامة والخاصة، وفائدة التقييد بكولها عليهم؛ لأنما من هذه الحيثية حاملة على الشكر، وبما ذكرنا تبين مقابلته بقوله: "وقيل" إلخ. [عبد الحكيم: ٣١٩]

وقيل أراد إلخ: وحه الضعف أن السياق ينافيه؛ فإن قوله: "وآمنوا بما أنزلت" لا يتصور في حق آبائهم مع أنه قيل عليه: إن فيه جمعاً بين الحقيقة والجحاز حيث جعل قوله: "عليكم" مرادا به ما أنعم عليهم وعلى آبائهم، فتأمل. [خفاجي بتغيير: ٢٢٨/٢] [قال الفاضل عصام بحيباً له: ولا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز حيث أراد بـــ"عليكم" المخاطبين، وهو المعني الحقيقي، و"آبائهم" وهو المعني المحازي؛ لأنه من قبيل تغليب المخاطب على الغائب. (عب)] ودرجا إلخ: وصلاً. وحذفها حينئذ لالتقاء الساكنين، واحترز "بالياء المكسورة ما قبلها" عن نحو محياي وعصاي. [خفاجي: ٢٢٨/٢]

ولعل الأول إلخ؛ رجح هذا التوجيه على جعل الإضافة في العهدين على نحو واحد؛ لأن الإضافة إلى الفاعل أكثر وأرجح كما تقرر في محله، فلا يعدل عنه إلا لصارف، وههنا لا صارف في الأول؛ لأنه تعالى عهد إليهم بقوله: ﴿ فَإِمَّا يَأْتِينَكُمْ مِنْي هُدَى ﴾ (البقرة: ٣٨)، وفي "عهدكم" صارف؛ إذ لا عهد منهم، وما ذكره المحقق التفتازاني: أنه لا معنى لقولك: أوف أنت ما عاهد عليه غيرك، مرفوع بأن يقال: إن قوله: لا معنى لقوله: "أوف أنت ما عاهد عليه غيرك" [قال الفاضل عصام الدين: بقي ما ذكره المحقق التفتازاني: أنه لا معني لوفاء غير الفاعل بالعهد، ويمكن أن يدفع بأن العهد على فعل المعاهد يكون الوفاء به من المفعول بالإتيان بالمعلق عليه، = مضاف إلى الفاعل، والثاني إلى المفعول، فإنه تعالى عهد إليهم بالإيمان والعمل الصالح بنصب الدلائل وإنزال الكتب، ووعد لهم بالثواب على حسناهم، وللوفاء بهما عرض أي بالعهدين عريض، فأول مراتب الوفاء منا هو الإتيان بكلمتي الشهادة، ومن الله تعالى حقن الدم والمال، وآخرها منا الاستغراق في بحر التوحيد بحيث يغفل عن نفسه فضلاً عن غيره، ومن الله تعالى الفوز باللقاء الدائم. وما روي عن ابن عباس الله الوفوا أوفوا بأداء الفرائض وترك الكبائر، أوف بالمغفرة والثواب، وأوفوا بالاستقامة على الطريق المستقيم، أوف بالكرامة والنعيم المقيم، فبالنظر إلى الوسائط. وقيل: كلاهما مضاف إلى المفعول، والمعنى: أوفوا بما عاهدتموني من الإيمان والتزام الطاعة، أوف بما عاهدتكم من حسن الإثابة. وتفصيل العهدين قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرِائِيلَ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَلَأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّاتٍ﴾ ، وقرئ: أوفِّ بالتشديد للمبالغة.

⁼ والفاعل بالإتيان بالمعلق. (عب)] ليس مثالاً لما نحن فيه، وإنما مثاله ما عاهدك عليه غيرك، ولا شبهة في صحته. [خفاجي بتغيير: ٢٢٩/٢]

هو الإتيان إلخ: وكون كلمتي الشهادة، وحقن الدماء أول المراتب باعتبار الظاهر الشاهد الذي يترتب عليه أحكام الشرع، فلا ينافي أن الأول الحقيقي لها النظر في دلائل التوحيد، وموهبة العلم بالوحدة، والنبوة مع أن هذه ثمرة لها منزلة منزلتها. [خفاجي: ٢٣٠/٢] وما روي إلخ: رواه ابن حرير بسند صحيح، وكذا ما بعده، لكن في سنده ضعف، والآصار: جمع إصر، وهو مشقة التكليف. [خفاجي: ٢٣٠/٢]

الوسائط: المراتب المتوسطة بين المرتبة الأولى والأخيرة. (عبد الغفور) وقيل الخ: قال قتادة ه ومجاهد في مرّضه؛ لاحتياجه إلى اعتبار أن عهد الآباء عهد الأبناء؛ لتأسيهم بهم في الدين. (عص) والتؤام الطاعة الخ: أقحم لفظ الالتزام؛ لأن الطاعة بالفعل قد يعوق عن فعلها عائق، ويعد وافياً. [خفاجي: ٢٣٠/٢]

وَإِيَّنِي فَارَّهَبُونِ فَي فيما تأتون وتذرون وخصوصاً في نقض العهد، وهو آكد في إفادة التخصيص من "إياك نعبد" لما فيه مع التقديم من تكرير المفعول، والفاء الجزائية الدالة على تضمن الكلام معنى الشرط كأنه قيل: إن كنتم راهبين شيئاً فارهبوني. والرهبة: خوف معه تحرز. والآية متضمنة للوعد والوعيد دالة على وجوب الشكر والوفاء بالعهد، وأن المؤمن ينبغي أن لا يخاف أحداً إلا الله.

فيما تأتون: يعنى حذف متعلق الرهبة للعموم، وخصوصية نقص العهد مستفاد من ذكر الأمر بالرهبة معه. (ح) من إياك: لأن "إياك" ثمه منصوب بــ "نعبد"، مجموعها جملة واحدة، وهنا منصوب بــ "ارهبوا" المقدر لاستيفاء "قارهبون" مفعوله، فهما جملتان، والتقدير: إياي ارهبوا فارهبون، فيكون الأمر بالرهبة متكرراً والمقدر مؤخرا، ويقوي تكرره عطف الثانية بالفاء الدالة على التعقيب، وكأنه قال: "ارهبوني رهبة بعد رهبة"، وهذا المعنى مفقود في "إياك نعبد"، وإلى ذلك أشار بقوله: لما فيه مع التقديم. (فتح) تكرير المفعول: المستلزم لتكرير الجملة المفيدة لتكرير الحكم. من حيث الح: بيان لتصديقه بأنه مطابق لنعته الواقع فيها، وما لم ينسخ كالقصص والمواعظ، وبعض المحرمات كالكذب والزنا والربا، فلا خفاء فيه، وإنما الحفاء فيما نسخته شريعتها، فبينه بأنه مطابق لها باعتبار أنه كان عقتضى الزمان ومصالح الأمم، ولما كانت المطابقة مع المخالفة مشكلة بحسب الظاهر بين وجهها بقوله: "من حيث إن" إلخ. [خفاجي بتغيير: ٢٣٣/٢] حيث إن: متعلق بقوله: "مطابق" بعد اعتبار تعلق "فيما يخالفها" به.

ولذلك قال ﷺ: "لو كان موسى حياً لما وسعه إلا اتباعي "م تنبيه على أن اتباعها لا ينافي الإيمان به، بل يوجبه، ولذلك عرّض بقوله: ولا تكونوا أول كافير به بأن الواجب أن الباء للصلة الباء للالله تكونوا أول من آمن به؛ ولأقهم كانوا أهل النظر في معجزاته، والعلم بشأنه، والمستفتحين به والمبشرين بزمانه. و "أوّل كافر" وقع خبراً عن ضمير الجمع بتقدير: أول فريق أو فوج، أو بتأويل "لا يكن كل واحد منكم أول كافر به" كقولك: كسانا حلة،

لو كان الخ: أحرجه الإمام أحمد في، وأبو يعلى في مسنديهما من حديث جابر بن عبدالله في قبل عليه: ليس معنى الحديث ما ذكره وإلا لم يكن جهة فضيلة له، فإنه عام شامل لجميع الأنبياء عليهم السلام، فإن كل نبي متقدم لو بقي حيًا إلى زمان المتأخر لما وسعه إلا اتباعه؛ لنسخ شريعته، بل معناه أن عموم الرسالة يقتضي عدم العمل بغير شريعته، وهو من خصائصه في فلا يسع أحداً بعده إلا اتباعه. [خفاجي يتغيير: ٢٣٤/١] ولذلك إلخ: لأحل ألها توجب الإيمان به عرض لوجوب الإيمان بقوله: "ولا تكونوا" الآية أي أرشد إلى وجوب الإيمان به بطريق التعريض؛ لأن فيه مبالغة كما سيجيء. (خط) عرض إلى: التعريض: أن تذكر شيئاً يدل به على شيء لم تذكره، فيكون اللفظ مستعملاً في معنى إما حقيقة أو مجازاً أو كناية، ويكون المعنى الآخر المعرض به مفهوماً سياقاً وإشارة، فهو من مستتبعات التركيب؛ ليصدق عليه أنه شيء لم تذكره، ومن هذا اتضح ورود الاعتراض الآق بقوله: "فإن قبل: كيف هوا" إلخ. [عبد الحكيم: ٣٢٢]

بأن الواجب إلى فإن قلت: كيف يجب أن يكونوا أول من آمن به وقد سبقهم جمع من أهل مكة، حتى قيل: إنه من تكليف ما لا يطاق؟ قلت: الأولية بالنسبة إلى قوم مخصوصين فلا إشكال، وإن كانت مطلقة فهو بمعنى السبق وعدم التخلف كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لَلرَّحْمَنَ وَلَدْ فَأَنَا أُوّلَ الْعَابِدِينَ ﴿ (الزَّحرف: ٨١) أي أنا أسبق غيري، فهو عبارة عن المبادرة والسبق. [خفاجي: ٢٣٤/٦] ولاهم: عطف على "لذلك" أي عرض بقوله إلخ لأهم كانوا أهل النظر. والمستفتحين: الاستفتاح: طلب الفتح والنصرة عليهم. وكانوا يقولون للمشركين: سيظهر نبى نعته كذا وكذا نقاتلكم معه ونقتلكم، فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به. [خفاجي: ٢٣٥/٢]

أول فريق إلخ: لما كان الخطاب بقوله: "ولا تكونوا" بصيغة الجمع، دالا على أن المراد الجماعة، ويستحيل أن يكون الجماعة أول كافر، سلك فيه أحد طريقين: إما تأويل الكافر بالجنس فأوتي بلفظ مفرد معناه الجمع كالفوج والفريق، أو تأويل ضمير الجمع بأن المراد نحي كل واحد، قال الطيبي على: إنما قدر هذه التقادير لما أن خير "كان" مفرد لفظاً والاسم جماعة. [عبد الحكيم بتغيير: ٣٢٢].

^{*} أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه.

فإن قيل: كيف نهوا عن التقدم في الكفر وقد سبقهم مشركوا العرب؟ قلت: المواد به التعريض لا الدلالة على ما نطق به الظاهر، كقولك: أما أنا فلست بجاهل، أو لا تكونوا أول كافر من أهل الكتاب، أو ممن كفر بما معه، فإن من كفر بالقرآن فقد كفر بما يصدقه، أو ممثل من كفر من مشركي مكة. و "أوَّل": أفعل لا فعل له، وقيل: أصله: أو أل من "وأل"، فأبدلت همزته واواً تخفيفاً غير قياسي، أو أأول من آل فعليت همزته وأدغمت.

وَلَا تَشَتَرُواْ بِعَايَنتِي ثَمَنًا قَلِيلاً ولا تستبدلوا بالإيمان بها، والاتباع لها حظوظ الدنيا؛ فإنها وإن حلت قليلة مسترذلة بالإضافة إلى ما يفوت عنكم من حظوظ الآخرة بترك الإيمان، ...

المراد به إلخ: أي بما يجب عليهم بمقتضى حالهم، فالتعريض ههنا ما يشار به لمقتضى الحال كقولك لمن أساء الأدب: أما أنا فلست بجاهل. (فتح) أو ممن كفر إلخ: يعنى أن ضمير "به" راجع إلى "ما معكم"، والمراد بــ "لا تكونوا أول كافر بمن كفر بما معه. [عبد الحكيم: ٣٢٣] أو مثل من كفر إلخ: أي محمول على حذف أداة التشبيه، أي لا تكونوا مثل أول جمع كفروا به وهم المشركون، فالمعنى: لا تكونوا في الكفر والفساد مثل المشركين، ولكم من المعرفة والكتاب ما ليس لهم. [عبد الحكيم: ٣٢٣] أفعل: فاؤها وعينها واوان عند سيبويه. من وأل: معناه: تبادر، والمناسبة الاشتقاقية ظاهرة. (عص)

ولا تستبدلوا إلى يعنى أن الاشتراء؛ لكونه حقيقة في الأعيان؛ لاحتصاصه بها فهو مجاز عن الاستبدال، إما باستعمال المقيد في المطلق كالمرسن في الأنف، أو بتشبيه الاستبدال في كونه مرغوباً فيه بالاشتراء الحقيقي، وأن قوله: "بآياتي" على حذف المضاف، فإنحم تركوا الإيمان بمقابلة حظوظ الدنيا، وأن التعبير عنها بالثمن مع كونحا مشترى لا مشترى به؛ للدلالة على كونحا كالثمن في الاسترذال، ففيه تقريع وتجهيل قوي بألهم قلبوا القضية وجعلوا المقصود آلة والآلة مقصوداً.

فإن قيل: الاشتراء بمعنى الاستبدال بالإيمان بها إنما يصح إذا كانوا مؤمنين بها، ثم تركوا ذلك لحظوظهم الدنيوية. قيل: مبناه على أن الإيمان بالتوراة إيمان بالآيات كما أن الكفر بالآيات كفر بالتوراة، فيتحقق الاستبدال، والاسترذال مأخوذ من التعبير عنها بالثمن، والثمن مسترذل بالقياس إلى المقاصد مبذول في تحصيلها. [عبد الحكيم ملحصا: ٣٢٤] قليلة: الوصف بالقلة مصرح به في النظم، والحكم بالاسترذال مستفاد من التعبير عنه بالثمن، والثمن مسترذل بالقياس إلى المقاصد، مبذول في تحصيلها، فهذه نكته جليلة للتعبير بالثمن مع أن مقتضى اشترائه بالآيات أن يكون الآيات ثمناً. (عصام)

قيل: كان لهم رياسة في قومهم ورسوم وهدايا منهم، فخافوا عليها لو اتبعوا رسول الله في فيحرفون الحق ويكتمونه. على اتباع الرسول عليه اتباع الرسول على اتباع الرسول على الله في الإيمان واتباع الحق والإعراض عن الدنيا، ولما كانت الآية السابقة مشتملة على ما هو كالمبادئ لما في الآية الثانية، فصلت بالرهبة التي هي مقدمة التقوى؛ من الإيمان وتوك الكفر من الإيمان وتوك الكفر ولك الكفر الخطاب بما لما عمّ العالم والمقلد، أمرهم بالرهبة التي هي مبدأ السلوك، والخطاب بالثانية لما حص أهل العلم، أمرهم بالتقوى الذي هو منتهاه.

وَلاَ تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَطِلِ عطف على ما قبله. واللبس الخلط، وقد يلزمه جعل الشيء مشتبها بغيره، والمعنى لا تخلطوا الحق المنزل بالباطل الذي تخترعونه وتكتمونه حتى لا يميز بينهما، أو لا تجعلوا الحق ملتبساً بسبب خلط الباطل الذي أي مشتبها فالباء للاستعانة تكتبونه في خلاله، أو تذكرونه في تأويله.

وَتَكَتُمُواْ ٱلْحَقَّ جزم داخل تحت حكم النهي، كألهم أمروا بالإيمان وترك الضلال، بقوله: ولا تشتروا

كان لهم إلى: بيان كيفية الاستبدال المذكور، وليس وجهاً آخر للآية، وإلا لأورد العاطف. (ع) كالمادئ إلى: [أعني التفكر المشار إليه بقوله: اذكر. (ع)] النعم المذكورة لاقتضائها الإيمان واتباع الحق مبادئ لكنها ليست مبادئ حقيقية له؛ فلذا أقحم لفظ الكاف، و"الرهبة" بمعنى الخوف مقدمة التقوى، وعموم الخطاب لحميع أهل الكتاب؛ لأنهم كلهم مأمورون بالإيمان به، وإطلاق أهل العلم عليهم سابقاً بالنسبة إلى من ليس له كتاب فلا ينافي هذا ما مر. [خفاجي بتغيير: ٢٣٨/٢]

ولأن الخطاب: عطف على معنى قوله: ولما كانت إلخ، وهو وجه لفصل الآية الأولى بالرهبة والثانية بالتقوى. أمرهم بالتقوى إلخ: جعلها منتهى لترتيبها على الخوف كما مر؛ ولأن لها عرض عريض هي منتهى باعتبار بعضه. [خفاجى: ٢٣٨/٢] اللبس: بفتح اللام من حد ضرب.

وقد يلزمه إلخ: وإنما قال: قد يلزمه؛ لأنه ربما لا يشتبه كخلط الحجر بالخشب، والشعير بالحنطة، والمقصود منه توطية استعماله في الاشتباه وحمله عليه. (ع) بالباطل إلخ: وصف الباطل باختراعهم بيان للواقع، والالتباس كما يكون بإدخال ما ليس منه يكون بتأويله وكتمه، قوله: "والمعنى إلخ" إشارة إلى أن "الباء" فيه للصلة، وقوله: "بسبب" إشارة إلى أنه اللاستعانة، وأخره؛ لأنه مرجوح أي لا تجعلوا الحق ملتبساً مشتبهاً غير واضح بسبب باطلكم. [خفاجي بتغيير: ٢٣٩/٢]

ونحوا عن الإضلال بالتلبيس على من سمع الحق، والإخفاء على من لم يسمعه، أو يقوله ولا تلسوا الحق الباطل نصب بإضمار "أن" على أن الواو للجمع، أي لا تجمعوا لبس الحق بالباطل وكتمانه، ويعضده أنه في مصحف ابن مسعود في: "تكتمون الحق" أي وأنتم تحتمون بمعنى كاتمين، وفيه إشعار بأن استقباح اللبس لما يصحبه من كتمان الحق. وأنتُم تعلَمُونَ عالمين بأنكم لابسون كاتمون، فإنه أقبح؛ إذ الجاهل قد يعذر. وأقيمُوا الصَّلُوة وَءَاتُوا الزَّكُوة يعني صلاة المسلمين وزكاهم، فإن غيرهما كلا صلاة ولا زكاة. أمرهم بفروع الإسلام بعد ما أمرهم بأصوله، وفيه دليل على أن الكفار مخاطبون بها. و"الزكاة" من زكا الزرع إذا نما؛ فإن إخراجها يستجلب بركة في المال ويثمر للنفس فضيلة الكرم، أو من الزكاء بمعنى الطهارة؛ فإنما تطهر المال من الخبث والنفس من البخل. وَآرَكَعُواْ مَعَ الرَّكِونَ في جماعتهم؛

على أن الواو إلى: والواو بمعنى مع، وتسمى "واو الجمع" و"واو الصرف". لا يقال: النهي لما توجه إلى الجمع جوز إفراد أحدهما يدون الآخر؛ لأنا نقول: النهي عن الجمع لا يدل على جواز الإفراد ولا على عدم الجواز، وقد يكون بقرينة، وهي هنا عقلية لقبح كل منهما. فإن قلت: إذا كان كذلك فما فائدة الجمع؟ قلت: لما كان كل منهما منهيًا عنه ثم نحوا عن الجمع، دل على ألهم يجمعون بينهما، فنعى عليهم الجمع بين فعلين قبيحين. [خفاجي: ٢٣٩/٢] ويعضده إلى الخال مقارنة، والمقارنة، والمقارنة والمعية بمعنى، ولأنحا ليست داخلة تحت النهي فيهما وإن كان بينهما فرق. [خفاجي: ٢٣٩/٢] تكتمون: قدر المبتدأ ليندفع قبح وقوع المضارع المثبت حالاً بالواو. (ع) إذ الجاهل: ولذا قال الله المحالية المعلمين إلى: المحالية المواد. (ع) أو للعهد، والتعليل بقوله: "فإن غيرهما" على الأولى لصحة التعبير عن صلاقم وزكاتم بالجنس، وعلى الثاني أو للعهد، والتعليل بقوله: "فإن غيرهما" على الأولى لصحة التعبير عن صلاقم وزكاتم بالجنس، وعلى الثاني عاصحة إرادة العهد من غير سبق الذكر؛ فإنهما متعينان؛ لأن غيرهما ملتحق بالعدم. [عبد الحكيم: ٣٣٦] عاطبون كما هو مذهب الشافعية وإن كان للحنفية أن تقول: هذا الخطاب مع بيني إسرائيل باعتبار يصلون وحدانا، فأمروا بالصلاة في الجماعة.] هذا هو الظاهر حتى استدل به بعضهم على وجوب الجماعة، وتظاهر النفوس يعني تقويهم على العبادة إذا اجتمعوا، وإظهار شوكة الإسلام وكثرته، والحديث أخرجة وتظاهر النفوس يعني تقويهم على العبادة إذا اجتمعوا، وإظهار شوكة الإسلام وكثرته، والحديث أخرجة المسيخان من حديث ابن عمر في. [خفاجي: ٢٤٠/٤٢]

فإن صلاة الحماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة؛ لما فيها من تظاهر النفوس. بالفاء الفره المفاء الفره المفاء الفره وعبر عن الصلاة بالركوع احترازاً عن صلاة اليهود. وقيل: الركوع: الخضوع والانقياد لما يلزمهم الشارع، قال الأضبط السعدي:

لا تذلَّ الضَّعِيفَ عَلَّكَ أَنْ تَرْ ﴿ كُعْ يُومًا والدهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

أَتَأْمُرُونَ آلَنَاسَ بِالْبِرِ تقرير مع توبيخ وتعجيب. والبر: التوسع في الخير، من البر وهو الفضاء الواسع يتناول كل خير؛ ولذلك قيل: البر ثلاثة: بر في عبادة الله تعالى، وبر في مراعاة الأقارب، وبر في معاملات الأجانب.

وَتَعْسَوْنَ أَنفُكُمْ وَتَركوهُمَا مِن البر كالمنسيات، وعن ابن عباس على ألها نزلت في أحبار المدينة، كانوا يأمرون سراً من نصحوه باتباع محمد ولا يتبعونه. وقيل: كانوا يأمرون بالصدقة ولا يتصدقون وأنتُمْ تَتَلُونَ آلكتَ تَبكيت كقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ تَعْلُونَ آلكَتْ تَبَكُونَ أَلَكُمُونَ ﴿ وَأَنْتُمْ تَعْلُونَ العمل. وترك البر، ومخالفة القول العمل. البيرة: (١٤٧)

أَقَلَا تَعَقِلُونَ يَ

صلاة اليهود: إذ لا ركوع في صلاقهم. وقيل إلى: مرّضه؛ لأن الأصل في إطلاق الشرع المعاني الشرعية، ولعدم الملائمة بالصلاة، والتقييد بقوله: ﴿ مَعَ الرّكِعَينَ ﴿ (البقرة: ٤٣)، ولا يبعد أن يقال: إن في الآية تنبيه على أن مدرك الركوع مع الإمام مدرك للركعة، فتأمل. (ملخص) تركع: أي تسقط عن الرتبة، ويلزمه الذلة والخضوع. (خف) تقرير مع الح: أي الاستفهام ههنا لمجموع المعاني الثلاثة، فهو معنى واحد مجازي، لا أنه مستعمل في كل منهما على حياله ليلزم استعمال اللفظ في معنيسين مجازيسين. [عبد الحكيم: ٣٢٧]

ولذلك: لتناوله وعدم احتصاصه بشيء من الخيرات. وتنسون: جملة النسيان محل الاستفهام الإنكاري. (عب، حلالين) كالمنسيات إلى: أشار بالكاف إلى أن المراد بقوله: "تنسون": تتركون على الاستعارة التبعية؛ لأن أحداً لا ينسى نفسه، بل يحرمها من الخير ويتركها كما يترك الشيء المنسي مبالغة في عدم المبالاة، والغفلة فيما ينبغي أن يفعله. [عبد الحكيم: ٣٢٧] باتباع إلى: فعلى هذا "البر" بمعنى الإيمان. بالصدقة: فعلى هذا "البر" بمعنى الإحسان. (ح)

قبح صنيعكم فيصدكم عنه، أو أفلا عقل لكم يمنعكم عما تعلمون و خامة عاقبته. والعقل في الأصل: الحبس، يسمى به الإدراك الإنساني؛ لأنه يحبسه عما يقبح ويعقله على ما يحسن، ثم القوة التي بها النفس تدرك هذا الإدراك. والآية ناعية على من يعظ غيره ولا يتعظ نفسه سوء صنيعه وخبث نفسه، وأن فعله فعل الجاهل بالشرع أو الأحق الحالي عن العقل؛ فإن الجامع بينهما يأبي عنه شكيمته، والمراد بها حث الواعظ على تزكية النفس، والإقبال عليها بالتكميل ليقوم فيقيم، لا منع الفاسق عن الوعظ؛ فإن الإخلال بأحد الأمرين المأمور بهما لا يوجب الإخلال بالآخر. وَاستعينوا بالصَّبر وَالصَّلوة متصل بأحد الأمرين المأمور بهما لا يوجب الإخلال بالآخر. وَاستعينوا بالصَّبر وَالصَّلوة عن المال عن المال الشبع عن اللها المروا بما شق عليهم؛ لما فيه من الكلفة وترك الرياسة والإعراض عن المال عوجوا بذلك، والمعنى استعينوا على حوائجكم بانتظار النُجح والفرج توكلاً على الله،

قبح صنيعكم إلخ: يعني أن مفعوله مقدر أو منزل منزلة اللازم، وإليه أشار بقوله: "أفلا عقل لكم". واستدل هذه الآية على القبح العقلي، ورد بأنه رتب التوبيخ على تلاوة الكتاب وهو دليل على حلافه، والفرق بين التوجيهين: أن في الأول نفي إدراك قبيح الصنيع، وفي الثاني نفي إدراك أنه لا ينبغي فعل القبيح مع نفي قوة هذا الإدراك. [خفاجي: ٢٤١/٣] فعل الجاهل: ناظر إلى قوله: "قبح صنيعكم فيصدكم". الأحمق: ناظر إلى قوله: "أفلا عقل لكم". شكيمته: الشكيمة في الأصل: الحديدة المعترضة في فم الفرس، يطلق على النفس، يقال: فلان شديد النفس آنفاً آبياً. [عبد الحكيم: ٣٢٨]

بأحد الأمرين: من الإيمان وترك الإضلال والتزام الشرائع. متصل بما قبله إلخ: فالمخاطب به بنو إسرائيل؛ لئلا يلزم تفكيك النظم، لا كما قيل: إن المخاطب هم المؤمنون بالرسل؛ فإن من ينكر الصلاة أصلاً والصبر على دين محمد الله يقال له: "واستعينوا بالصبر والصلاة"، هذا والاستعانة بالصبر لما فيه من كسر الشهوة والتصفية، وأما الاستعانة بالصلاة فلما فيها مما يقرب إلى الله قرباً يقتضى الفوز بما يطلب. [عبد الحكيم ملحصا: ٣٢٨] بانتظار النجح إلخ: [بضم النون الظفر بالحوائج] فالصبر على هذا الوجه بالمعنى اللغوي، أعني الحبس على المكروه، واللام للحنس، والمراد: لازمه، أعني انتظار الفرج والنجح، كما قيل: "الصبر مفتاح الفرج"، و النهم العشر يُشراك (الانشراح: ٦). [عبد الحكيم: ٣٢٨]

أو بالصوم الذي هو صبر عن المفطرات؛ لما فيه من كسر الشهوة، وتصفية النفس، والتوسل بالصلاة، والالتجاء إليها؛ فإنها جامعة لأنواع العبادات النفسانية والبدنية، عطف على الطهارة، وستر العورة، وصرف المال فيهما، والتوجه إلى الكعبة، والعكوف للعبادة، وإظهار الخشوع بالجوارح، وإخلاص النية بالقلب، ومجاهدة الشيطان، ومناجاة الحق، وقراءة القرآن، والتكلم بالشهادتين، وكف النفس عن الأطيبين حتى بجابوا إلى تحصيل المآرب، وجبر المصائب، روي أنه من كان إذا حزبه أمر فزع إلى الصلاة. ومجوز أن يراد بها الدعاء، وإنها أي الاستعانة بهما أو الصلاة، وتخصيصها برد الضمير إليها؛ لعظم شأنها واستجماعها ضروباً من الصبر، أو جملة ما أمروا بها، ونهوا عنها.

أو بالصوم: فالمراد به: نوع من الصبر بقرينة ذكره مع الصلاة. من الطهارة: ذكرها على ترتيب وقوعها من المصلي. وصوف المال إلخ: [ويعلم من هذا أن الصلاة تتضمن العبادة المالية أيضا. (منه)] أي في الطهارة وستر العورة، فالصلاة بهذا الاعتبار متضمنة للزكاة، وباعتبار التوجه إلى الكعبة كالحج، وباعتبار لزوم المكان كالاعتكاف، وإظهار الحشوع بالجوارح من القيام، ووضع اليدين، والنظر إلى موضع السجود، والركوع والسجود كلها عبادات بدنية، وإحلاص النية عبادة نفسانية، ومجاهدة النفس في دفع الخواطر بمنزلة الجهاد، ومناجاة الحق يتضمن المعرفة الشهودية التي غاية كل عبادة، وقراءة القرآن أفضل العبادات البدنية، والتكلم بالشهادتين أصل الإيمان، وكف النفس عن الأطبين، وهما: الأكل والجماع بمنزلة الصوم. [عبد الحكيم بتغيير: ٣٢٩]

إذا حزبه أمر: إذا نزل به هم وأصابه غم، رواه الإمام أحمد في وغيره بالباء الموحدة، وفي رواية حذيفة في: "إذا حزنه أمر" بالنون، أخرجه أبو داود في، و"فزع إلى الصلاة" ألجأ إليها. [عبد الحكيم: ٣٢٩] وإلها إلخ: لما ذكر الصبر والصلاة كان المتبادر أن يقال: "إنهما"، فيجعل الضمير إما للصلاة أو الاستعانة هذا، وعادة العرب إذا ذكر المؤنث والمذكر ثم أعيد إليهما بضمير أنث كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنَزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِصَّةَ وَلا يُنْفِقُونَهَا فِي سلما الله الله المناويل. لعظم شالها: لاستجماعها جميع العبادات كما مر. (التوبة: ٣٤) وعلى هذا فلا حاجة إلى التأويل. لعظم شالها: لاستجماعها جميع العبادات كما مر. (ع) أو جملة إلخ: من قوله: "اذكروا نعمتي" إلى قوله: "واستعينوا".

لَكَبِيرَةُ لِثَقِيلَة شَاقَة؛ لَقُولُه تَعَالَى: ﴿ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ﴾ (الشورى: ١٣) (الشورى: ١٣) إلاّ عَلَى ٱلْخَنشِعِينَ ﴿ أَي المخبتين، والخشوع: الإخبات، ومنه الخُشعة للرملة المتطامنة، والخضوع: اللين والانقياد؛ ولذلك يقال: الخشوع بالجوارح، التواضعة والخضوع بالقلب.

ٱلَّذِينَ يَظُنُونَ أَنَّهُم مُّلَقُواْ رَبِّمَ وَأَنَّهُمْ اللهِ وَحِعُونَ ﴿ أَي يَتُوقَعُونَ لَقَاءَ اللهُ، ونيل ما عنده، أو يتيقنون ألهم يحشرون إلى الله تعالى فيحازيهم، ويؤيده أن في مصحف ابن مسعود في "يعلمون"، وكأن الظن لما شابه العلم في الرجحان أطلق عليه؟

لقوله تعالى إلح: [علة للرد إلى جملة "ما أمروا به" مع أن الظاهر الرد إلى الأقرب، وجه الدلالة: أنه حينئذ يوافق ما صرح به في الآية الأخرى من أن جملة: "ما تدعوهم إليه" شاقة عليهم. (عص)] لما كان الكبر عظم الأحسام بين أن المراد: لازمه وهو مشقة حمله، واستشهد بالآية بأنه مستعمل بهذا المعنى، وفيه إشارة إلى أن المراد بضمير "إنحا": جملة "ما أمروا" حيث يوافق ما صرح به في الآية الأخرى من أن جملة "ما تدعوهم إليه" شاقة عليهم. [خفاجي ملخصا: ٢٤٣/٢]

للرملة؛ القطيعة من الرمل غير مرتفعة. أي يتوقعون إلخ: [فالظن على معناه الحقيقي، واللقاء على معناه المجازي أعني الرؤية، والمراد بالرجوع إلى الله: المصير إلى أجزائه الحناص، أعني الثواب. (ع)] كأنه حمل اللقاء على الرؤية، وحمل الرجوع إليه على الرجوع لنيل الثواب لا على النشور؛ فإنه يجب فيه اليقين، ولا على المصير إلى الجزاء، فإنه أيضاً يقنيني، بل على المصير إلى الثواب؛ ليحمل الظن على معناه الحقيقي. [خفاجي ملحصا: ٢٤٤/٢]

أو يتيقنون إلخ: فيحمل الملاقاة على الحشر إلى الله، والرجوع على مطلق الجزاء كما هو المشهور، فاحتاج إلى حمل النظن على اليقين، فصححه بما في مصحف ابن مسعود في باستعمال العرب، ووجه العدول إلى الظن: المبالغة في إيهام أن من ظن ذلك لا يشق عليه فكيف من تيقنه. [خفاجي ملخصا: ٢٤٤/٢] وكان الظن إلخ: أي أطلق الظن على المتيقن المستقبل بجامع الرجحان، أو أن كلاً منهما متوقع أي منتظر الوقوع، ومعني "التضمين": كونه في ضمنه لا الاصطلاحي. [خفاجي: ٢٤٤/٢] وكأن الظن: أي "الظن" بمعنى اليقين، و"لقاء الله" بمعنى الحشر إليه، و"الرجوع" بمعنى المجازاة مطلقا ثوابا وعقابا. (ع)

لتضمين معنى التوقع، قال "أوس بن حجر":

فَأَرْسَلَتُهُ مُستَيْقِنَ السَّطَنِّ أَنَّه مُحالِطُ ما بينَ الشَّراسيفِ جائِفُ على السَّم السهم على السهم على السهم على على على على على على على على على المثالها متوقعة في على المناها ما يستحقر الأجله مشاقها، ويستلذ بسببه متاعبها؛ ومن ثمة قال التواب التواب المنواب أحرجه السائي والحاكم

لتضمين إلى: أي لاعتبار معنى التوقع والانتظار في ضمنه، كأنه قبل: يعلمون ألهم يحشرون إليه، فيحازيهم متوقعين لذلك. (ع) فأرسلته إلى: يصف رمية السهم للحمار الوحشى، و"الشراسيف" أطراف الأضلاع، و"حائف": أي طاعن إلى الجوف، والمراد بالظن: العلم ليصح تعلق الاستيقان، وهو يمعنى المفعول أي مستيقن المظنون وهو المعلوم. وفي الاستدلال به نظر؛ لأن الظن قيه على ظاهره، والمعنى: أنه مستيقن ما هو مظنون غيره في حق رميهم، أو في حق رميه، وقيل: إن الشاعر يصف الكلب المعلم. [عبد الحكيم ملخصا: ٣٣٠] جائف: بالجيم الطعن الذي يخالط الجوف. وإنما لم تثقل إلى: يعنى من تمرّن على شيء حف عليه، وكذا من عرف قيه فائدة عظيمة كما ترى بعض العمال إذا زيدت أجرته؛ ولذا جعلها النبي المستلذاذه بها قرة عينه، وهو حديث صحيح. [خفاجي: ٢٤٥/٢]

أخرجه النسائي في سننه رقم الحديث: [٣٣٩٢].

يَسَنِيَ إِسْرَءِيلَ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتِيَ ٱلَّتِيَ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُرَ كرره؛ للتوكيد، وتذكير التفضيل الذي هو من أجل النعم خصوصاً، وربطه بالوعيد الشديد؛ تخويفاً لمن غفل عنها وأخل بحقوقها. وَأَنِي فَضَّلْتُكُمْ عطف على نعمتي على ٱلْعَلَمِينَ ﴿ أَي عالمي زماهُم، يريد به تفضيل آبائهم الذين كانوا في عصر موسى على وبعده قبل أن يغيروا بما منحهم الله من العلم والإيمان والعمل الصالح، وجعلهم أنبياء وملوكاً مقسطين. واستدل به على تفضيل البشر على الملائكة وهو ضعيف.

وتذكير التفضيل إلخ: التصريح به بعد ما تقدم أيضا ضمنا في إنزال الكتب، ولا يبعد أن يكون الآية للتعريض بإعراضهم عن استماع الحق، حتى لا يكفي لإحضارهم نداء واحد ولا ينفع في امتثالهم أمر واحد، بل لابد لهم من تكرار الأمر والتهديد والوعيد الشديد. (ملخص) وربطه: بالجر عطف على "التوكيد"، وبصيغة الماضي عطف على "كرره". عالمي زماهم إلخ: أحرجه ابن جرير عن مجاهد وأبي العالية وقتادة، وذلك بأن يراد بالعالم ما يصدق عليه مفهوم العالم في وقت التفضيل، وهو ما سوى الله من الموجودات في ذلك الوقت؛ كي لا يلزم تفضيلهم على نبينا علي وأمته. (ح)

وهو ضعيف إلج: لأنه عام مخصوص البعض بلا ريبة فيقبل مزيد التخصيص، ولو سلم عمومه فلا يلزم التفضيل من جميع الوجوه، فتأمل. (ملخص) أي ما فيه إلج: يعني أنه ليس بظرف؛ إذ ليس المقصود الاتقاء فيه، بل مفعول به، والاتقاء يقع على ما معه محذور، سواء كان فاعل الضرر، أو وقته، أو سببه، فيقال: اتق زيدا، واتق ضربه، واتق يوما يجيء فيه، فليس تفسيره بــــ "ما فيه"؛ لأن الاتقاء من هذا الزمان لا يمكن؛ لأنه آت لا محالة فالمقدور له اتقاء ما فيه بالعمل الصالح. (خفاجي)

لا تقضي إلح: [في "الصحاح": حزى عني هذا الأمر أي قضى] جزى يكون معتلا ومهموزا، ومعناه على الأول: قضى، وهو متعد فشيئا مفعول به، أو مفعول مطلق قائم مقام المصدر أي جزاء ما، وعلى الثاني يكون معناه: تغني، وهو لازم فشيئا مفعول مطلق لا غير، وقد يرد متعديا بمعنى كفى. (خفاجي بتغيير)

إذا أغنى عنه، وعلى هذا تعين أن يكون مصدراً، وإيراده منكراً مع تنكير النفسين؛ للتعميم والإقناط الكلي، والجملة صفة لــــ"يوم"، والعائد منها محذوف النفسين؛ للتعميم والإقناط الكلي، والجملة صفة لــــ"يوم"، والعائد منها محذوف عنه تقديره: لا تجزئ فيه، ومن لم يجوز حذف العائد المجرور قال: اتسع فيه، فحذف عنه الجار، وأجري محرى المفعول به، ثم حذف، كما حذف من قوله: أو مال أصابوا.

وَلَا يُقْبِلُ مِنْهَا شَفَعَةً وَلَا يُؤْخِذُ مِنْهَا عَدَلٌ أي من النفس الثانية العاصية، أو من الأولى، وكأنه أريد بالآية نفي أن يدفع العذاب أحد عن أحد من كل وجه محتمل؟ فإنه إما أن يكون قهرا أو غيره، والأول: النصرة، والثاني: إما أن يكون مجاناً أو غيره تُنع العُداب والأول: أن يشفع له، والثاني: إما بأداء ما كان عليه، وهو أن يجزي عنه، أو بغيره

إذًا أغنى: يقال: ما يغني عنك هذا أي ما يجدبك وما ينفعك.(ع) وعلى هذا إلخ: لأنه لا يتعدى بنفسه، بل يتعدى بــــ"عن". وإيراده منكوا الخ: تنكير "شيئا" و"نفس" الدال على العموم في الشافع والـــمشفوع له وفيه؛ ليفيد اليأس الكلي، وهذا اليأس إن كان يأس بني إسرائيل المخاطبين فلا كلام فيه، وإن كان عاما فالحاصل: أن المغني في الحقيقة هو الله، فلا يرد أنه مذهب المعتزلة المنكرين للشفاعة في العصاة. (خفاجي بتغيير) للتعميم: في المجزي عنه والجازي وما فيه الجزاء. (ح) من قوله! يعني قول الحارث بن الجلدة الثقفي من مقطوعته تتضمن ألطف عتاب وأحسنه، قالها وقد حرج إلى الشام فكتبه إلى بني عمه بعد أن كتب إليهم كتبا فلم يجيبوه وهي:

ألا أبلغ معاتبتي وقولي بني عمى فقد حسن العتاب هم منه فأعتبهم غضاب فلم يرجع إلي لهـــا حـــواب. كتبت إليسهم كتبا مسرارا (عصام)

أو مال إلخ: أوله:

فما أدري أغيرهم تناء وطول العهد أو مال أصابوا

أي أصابوه، بمعنى وجدوه؛ لأن الغني في أكثر الناس تغير الأحوال، والتنائي: التباعد. (ح)

وسل هل كان لي ذنب إليهم

أي من النفس إلخ: قدم هذا التوحيه؛ لظهوره من النظم، وليلائم قوله: ﴿وَلا هُمْ يُنْصَرُونَ ﴾ (البقرة: ٤٨)؛ فإن الضمير فيها للنفوس العاصية، وكذا قوله تعالى: ﴿ وَلا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدُّلَّ وَلا تَنْفَعْهَا شَفَاعة ﴾ (البقرة: ١٢٣)؛ ولأنه حيث أريد شفاعة الشفيع أضيف الشفاعة إليه كقوله: ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَعَاعَةُ السَّافِعِينِ ﴿ الْمُدَّرُ ٤٨ ٤)، وأيد التوحيه الثاني لا لترجيحه، بل لتصحيحه وإخراجه عن الخفاء النام في مقابلة ظهور الأول. (ملخص) أن يدفع: قال الفاضل عصام الدين: إن ذكر الدوافع لم يقع على ترتيب لأن الشفاعة وقع بلا عوض، والعدل كالجزاء الدافع بعوض. (عص)

وهو أن يعطي عنه عدلاً. والشفاعة من الشفع كأن المشفوع له كان فرداً فجعله الشفيع شفعاً بضم نفسه إليه، والعدل الفدية. وقيل: البدل، وأصله: التسوية، سمي به الفدية؛ لأنها سويِّت بالمفدى، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: "ولا تقبل" بالتاء وَلَا هُمَّ يُنصَرُونَ 📻 يمنعون من عذاب الله، والضمير لما دلت عليه النفس الثانية المنكرة الواقعة في سياق النفي من النفوس الكثيرة، وتذكيره بمعنى العباد، والأناسي، والنصرة أخص من المعونة؛ لاختصاصه بدفع الضرر. وقد تمسكت المعتزلة بمذه الآية على نفي الشفاعة لأهل الكبائر، وأجيب بألها مخصوصة بالكفار؛ للآيات والأحاديث الواردة في الشفاعة، ويؤيده أن الخطاب معهم، والآية نزلت رداً لما كانت اليهود تزعم أن آباءهم تشفع لهم. وَإِذْ خُبُّنَكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعُونَ تفصيل لما أجمله في قوله: "اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ التي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ" وعطف على "نِعْمَتِيَ" عطف "جبرئيل" و"ميكائيل" على "الملائكة"، وقرئ "أنحيتكم". وأصل "آلَ": أهل؛ لأن تصغيره أهيل، وخص بالإضافة إلى أولي الخطر كالأنبياء والملوك. و"فِرْعَوْنُ" لقب لمن ملك العمالقة ككسرى وقيصر لملكي

عدلا: العدل بالفتح: الفداء، وبالكسر: المثل. وقيل: عدل بالفتح: المساوي للشيء قيمة وقدرا وإن لم يكن من جنسه، وبالكسر: المساوي له في جنسه وحرمه. (جمل، عب) وقيل البدل إلخ: وهو أعم من الفدية؛ لاعتبار التسوية في الفدية . (حاشية) والضمير إلح: لما أرجع الضمير إلى النفس الثانية، وهي واحدة مؤنثة أشار إلى أنه ليس عائدا إلى النفس المنكرة من حيث كونما لعمومها بالنفي بمعنى الكثرة كما قيل، بل إلى ما تدل هي عليه من النفوس الكثيرة، حتى أن هذا يكون من قبيل ما تقدم ذكره، ثم استشعر، أنه لما عاد الضمير إلى النفوس كان المناسب "هن" لا "هم"، فأحاب بأنه لتأويل النفوس بالعباد أو الأناسي. (خفاجي)

الأحاديث الواردة: الصحيحة المروية عن البخاري ومسلم وغيرهما من الأيمة الثقات ما يبلغ مبلغ التواتر، فيحوز تخصيص العام به وإن فرض كونه قطعيا، على أنه مخصوص بالشفاعة لمزيد الدرجة بالإجماع. (ح) ويؤيده إلى: إنما قال: يؤيده؛ لأن العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص المورد، والأحسن نصب قوله: والآية؛ ليشعر بالدخول تحت التأييد، ومن التأييدات جعل التقديم في قوله: "ولا هم ينصرون" للتخصيص. (عصام) ملك العمالقة: العمالقة والعماليق قوم من ولد عمليق بن لاوذ بن إرم بن سام بن نوح.

ولعتوهم: لأجل أن الفراعنة كانوا عاتين حتى فهم العرب من ذكرهم العتو اشتقوا من فرعون. (ح) ريان: أب فرعون موسى، أو أبو أب الأب. (ع) وكان بينهما: بين فرعونين، رد على من قال: إن فرعون يوسف هو فرعون موسى عليهما السلام. (ح) أفظعه إلخ: يعنى أن إضافة السوء إلى العذاب وما من عذاب إلا وهو السيء؛ لأنه بالإضافة إلى سائره سيء كأن ما سواه ليس سيئا، هذا مقتضى سوق كلام "الكشاف"، ولك أن تقول: مراده: أن في إضافة السوء الذي هو مصدر مبالغة في سوئه؛ لأنه بالإضافة إلى سائره أفظع. (عصام) بيان لـ يسومنكم إلخ: [ويجوز أن تكون استئنافا أو حالا، فالمراد من سوء العذاب: الأعمال الشاقة، ع] الأبلغ أن يراد بسوء العذاب ما يكلفوهم من الأعمال الشاقة التي يعجز البيان عن تفصيلها، ويكون "يذبحون أبناء كم" حال إما من الفاعل، أو من المفعول، أو منهما جميعا أي لا يتركونكم في هذه الحالة التي يرحم عليكم كل واحد، هذا وفي ذبح الذكور دون الإناث مضرة من وجوه: أحدها: أن ذبح الأبناء يقتضي فناء الزجال، وذلك يقتضي آخر الأمر إلى هلاك الرجال، وثانيها: أن الأبناء أحب على الوالدين من البنات؛ ولذلك كان أكثر الناس يستثقلون الإناث، ويكرهونهن وإن كثر ذكرالهم، وثالثها: النسوان بدون الرحال يوجب صيرورةمن مستفرشات الأعداء، وذلك نحاية الذل والهوان، ومنه يعلم ذكر أبنائكم دون رحالكم ونسائكم دون بناتكم. (ملخص)

في المنام، أو قال له الكهنة: سيولد منهم من يذهب بملكه، فلم يرد اجتهادهم من قدر الله شيئاً، وفي ذَلِكُم بَلاً مُحنة إن أشير بـ "ذلكم" إلى صنيعهم، ونعمة إن أشير به إلى الإنجاء، وأصله: الاختبار، لكن لما كان اختبار الله تعالى عباده تارة بالمخنة وتارة بالمنحة أطلق عليهما، ويجوز أن يشار بـ "ذلكم" إلى الجملة، ويراد به الامتحان الشائع بينهما مِن رَبِكُم بتسليطهم عليكم، أو الجملة، موسى على وتوفيقه لتخليصكم، أو بجما عظيم على صفة "بلاء". وفي بيعث موسى على وتوفيقه لتخليصكم، أو بجما عظيم على الله تعالى، فعليه الآية تنبيه على أن ما يصيب العبد من خير أو شر إختبار من الله تعالى، فعليه أن يشكر على مساره ويصبر على مضاره؛ ليكون من خير المختبرين. وَإِذْ أَنْ يَشْكُر على مساره ويصبر على مضاره؛ ليكون من خير المختبرين. وَإِذْ أَنْ يَشْكُر على مساره ويصبر على مضاره؛ ليكون من خير المختبرين. وَإِذْ أَنْ يَشْكُر على مساره وفصلنا بين بعضه وبعض، حتى حصلت......

في المنام إلى: قال السدي: إن فرعون رأى نارا أقبلت من بيت المقدس حتى أشملت على بيوت مصر، فأحرقت القبط، وتركت بني إسرائيل، فدعا فرعون الكهنة وسألهم عن ذلك، فقالوا: يخرج من بيت المقدس من يكون هلاك القبط على يده. اعلم أن المصنف في لم يفسر قوله تعالى: "ويستحيون نساءكم"، فقيل: معناه: بناتكم، ويتركو لهن حيات، وقيل: الاستحياء: الاسترقاق، وقيل: يفتشون في حياء النساء، وينظرون هل بهن حمل، والحياء: الفرج؛ لأنه يستحي من كشفه، والنساء: جمع المرأة لا واحد لها من لفظها، وهي في الأصل للبالغات دون الصغائر، فهي على الوحه الأول مجاز باعتبار الأول للإشارة إلى أن استبقائهم كان لأحل أن يصرن نساء لخدمتهم، وعلى الوجه الثاني فيه تغليب البالغات على الصغائر، و على الثالث حقيقة. (ح)

عظيم إلى: وذلك؛ لأنهم عاينوا هلاك من حاول إهلاكهم، وشاهدوا ذل من بالغ في أذيتهم، ولا شك أن ذلك من أعظم النعم، وتعظيم النعمة يوجب الانقياد والطاعة، ويقتضي نحاية قبح المخالفة؛ فلهذا السبب ذكر الله تعالى هذه النعمة؛ مبالغة في إلزام الحجة عليهم وقطعا لعذرهم. (التفسير الكبير) حتى حصلت إلى: إشارة إلى أن الباء للاستعانة، قال الإمام: فإنهم كانوا يسلكونه ويتفرق الماء عند سلوكهم، فكأنهما فرق بحم كما يفرق بين الشيئين كلما توسط بينهما. فيه أن تفرق الماء سابق على سلوكهم كما يدل عليه القصة، وقوله: بسبب إنحائكم، إشارة إلى أن الباء للسببية الباعثة بمنزلة اللام، والإنجاء هو الغرض. قوله: أو ملتبسا بكم، فالباء للملابسة، وحينئذ لا حاجة إلى تقدير المضاف كما في الوجهين الأولين، والجار والمحرور واقع موضع الحال من الفاعل. (حاشية بتغيير)

فيه مسالك بسلوككم فيه. أو بسبب إنحائكم، أو ملتبساً بكم كقوله: قالباء للسبية الباعثة قالباء للملابسة تَدُوسُ بِنَا الجَماجِم والتَّرِيبا

وقرئ: "فَرَقْنَا" على بناء التكثير؛ لأن المسالك كانت اثني عشر بعدد الأسباط، فأخينكم وأغرقنا ءَال فرعون أراد به فرعون وقومه، واقتصر على ذكرهم؛ للعلم بالإعراق بها وقيل: شخصه، كما روي أن الحسن على كان يقول: اللهم صل على آل محمد أي شخصه، واستغنى بذكره عن ذكر أتباعه وأنتُم تنظرون في ذلك، أو غرقهم وإطباق البحر عليهم، أو انفلاق البحر عن طرق يابسة مذللة، أو حثثهم التي قذفها البحر إلى الساحل، أو ينظر بعضكم بعضاً. روي أنه تعالى أمر موسى التي تعذفها البحر، فأوحى الله تعالى أمر موسى شاطىء البحر، فأوحى الله تعالى إليه: أن اضرب بعصاك البحر، فضربه، فظهرت فيه شاطىء البحر، فأوحى الله تعالى إليه: أن اضرب بعصاك البحر، فضربه، فظهرت فيه اثنا عشر طريقاً يابساً، فسلكوها فقالوا: يا موسى! نخاف أن يغرق بعضنا ولا نعلم، ففتح الله فيها كُوّي، فتراءوا وتسامعوا حتى عبروا البحر،

كقوله إلخ: يريد به قول المتنبي في قطعة: في صفة خيول عساكر الممدوح بمزاولة الحروب والموانسة بما، وعدم المنافرة عن القتلي، وهو قوله:

> كأن خيولنا كانت قديما تسقى في قحوفهم الحليبا فمرت غير نافرة عليهم تدوس بنا الجماجم والتريبا

يقول: كأن خيولنا كانت تسقى اللبن في قحاف رؤوس الأعداء، فكذلك وطئت رؤوسهم وصدورهم ونحن عليها فلم تنفر، وفيه إشارة إلى أن الخيول كرام؛ لأن العرب كانت تسقى اللبن الجياد منها خاصة، والتريب: عظام الصدور. (ملخص)

الأسباط: جمع سبط والأسباط من بني إسرائيل كالقبائل من العرب. ذلك إلى: الإشارة بذلك إلى جميع ما مر، والطرق اليابسة بيان للواقع؛ إذ لا دلالة للنظم عليه، والبحر المذكور هو القلزم، وقيل: النيل، وقوله: "ينظر بعضكم بعضا" يريد أن قوله: "تنظرون" لازم غير متعد. (ملخص)

ثم لما وصل إليه فرعون، ورآه منفلقاً اقتحم فيه هو وجنوده، فالتطم عليهم وأغرقهم الاقتحام: الدعول بعنف أجمعين. واعلم أن هذه الواقعة من أعظم ما أنعم الله به على بني إسرائيل، ومن الآيات الملجئة إلى العلم بوجود الصانع الحكيم وتصديق موسى عليه الصلاة والسلام، ثم إنهم بعد ذلك اتخذوا العجل وقالوا: ﴿ لَنْ تُتُوْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهُ جَهْرَةً ﴾ ونحو ذلك، فهم بمعزل في الفطنة والذكاء وسلامة النفس وحسن الاتباع عن أمة محمد ﷺ، مع أن ما تواتر من معجزاته أمور نظرية دقيقة يدركها الأذكياء، وإخباره ﴿ عَنْهَا مَن جَمَلَةُ مَعْجَزَاتُهُ عَلَى مَا مَرْ تَقْرِيرُهُ. وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبُعِينَ لَيْلَةً مده الواقعة لما عادوا إلى مصر بعد هلاك فرعون وعد الله موسى أن يعطيه التوراة، وضرب له لإعطاء التوراة ميقاتاً ذا القعدة وعشر ذي الحجة، وعبر عنها بالليالي؛ لأنها غرر الشهور. وقرأ ابن أول الشهور العرب

كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: "واعدنا"؛

فالتطم: التطم البحر ضرب بعضه بعضا. (ع) واعلم إلخ: يشير إلى أن قوم موسى الله مع ما ظهر لهم من الآيات المحسوسة صدر منهم ما صدر، وقوله: عن أمة محمد ﷺ متعلق بقوله: بمعزل، وهو إثبات لفضل هذه الأمة عليه، إلا أن معجزاته ليست كلها نظرية، بل منها محسوسات كنبع الماء من الأصابع، وتكثير الطعام، وشق القمر إلى غير ذلك، فلعل المراد من قوله: ما تواتر القرآن، وإنما قال: أمور؛ لأن كل مقدار أقصر سورة منه معجزة؛ لكونه في أعلى البلاغة ولا خفاء أنه نظري، وإنما كان إخباره بمذا معجزا؛ لأنه إخبار بالغيب؛ إذ هو لم يقرأ الكتب فيطلع عليها، وفي قوله: "وأنتم تنظرون" تجوز أي وآباؤكم، وقيل: لعل الله أعطاهم قوة البصر في صلب آبائهم؛ ليكون حجة عليهم، فتأمل. (ملحص)

أربعين ليلة: مفعول ثان، ولا بد من حذف مضاف أي تمام أربعين، ولا يجوز أن ينتصب على الظرف؛ لفساد المعنى. (جمل) وضوب له ميقاتا إلخ: أمره أن يجيء إلى الطور ويصوم فيه ذا القعدة وعشر ذي الحجة، فذهب واستخلف هارون 🐸 على بني إسرائيل، ومكث في الطور أربعين ليلة، وأنزلت عليه التوراة في ألواح من زبرجد، وكانت المواعدة ثلاثين ليلة، ثم تمت بعشر كما في سورة الأعراف، قاله سليمان الجمل نقلا عن الشهاب. (عب)

لأنه تعالى إلى: لما كان باب المقاعلة للمشاركة في أصل الفعل دون متعلقاته يجوز احتلاف المشاركين فيها، سيما إذا لم يذكر ما به الاختلاف نحو: حادعت زيدا، وما نحن فيه من هذا القبيل، فيحوز أن يكون وعده تعالى متعلقا بالوحي ووعد موسى الله متعلقا بالجيء، ثم الظاهر أن "أربعين ليلة" ظرف مستقر وقع صفة لمفعول محذوف أي وعدنا موسى أمرا كائنا في أربعين ليلة، وقيل: إنه في موقع المفعول باعتبار ما يتعلق بها من الأحوال والأفعال الصالحة لتعلق الوعد به. (حاشية)

إلها ومعبودا إلى الاتخاذ يجيء بمعنى ابتداء صنعة، نحو: اتخذت سيفا، وبمعنى اتخاذ وصف فيحري مجرى الجعل، نحو: اتخذت زيدا صديقا، والمصنف في حمل على الثاني وقدر المفعول؛ لأنه الظلم الذي به استوجبوا القتل؛ ولأن الاتخاذ بمعنى الصنعة كان من السمامري، لا من بني إسرائيل، وإنما حذف المفعول؛ لشناعته. (حاشية) ثم عفونا: "ثم" لتفاوت ما بين أفعالهم القبيح وبين لطفه تعالى في شأقم، فلا يكون "من بعد ذلك" تكرارا. (ح) لكي تشكروا إلى: يعني "لعل" تعليلية، وقد عرفت ما فيه في قوله تعالى : "لعلكم تتقون" عدل عن قول الزعشري: إرادة أن تشكروا؛ لأنه مبني على الاعتزال وجواز تخلف إرادة الله؛ إذ الشكر لم يقع منهم، فإن وقع التفسير من أهل السنة بنحوه فالمراد بالإرادة مطلق الطلب، ولا نزاع في أن الله تعالى قد يطلب من العباد ما لا يقع. (ملخص) يعنى التوراة؛ مبنى الوجوه الأربعة أن الفرقان يحتمل أن يكون هو التوراة، وهو الوجه الأول، والعطف من قبيل عطف الصفات للإشارة إلى استقلال كل منهما؛ فإن التوراة لها صفتان: كونه كتابا منزلا، وكونه حجة، وأن يكون شيئا داخلا فيه من بيان أصول الدين وفروعه وهو الشرع، وأن يكون خارجا عنه وهو معجزاته الفارقة والنصر الذي آتاه الله بن إسرائيل على فرعون.

أو النصر الذي فرق بينه وبين عدوه كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ الفُرقَانِ ﴾ يريد به يوم بدر. في النصر الذي فرق الكيات. وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ عَيْنَقُومِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِالْجِنْ الْعَجْلَ فَتُوبُواْ إِلَىٰ بَارِيكُمْ فاعزموا لِقَوْمِهِ عَيْنَقُومِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِالْجِنْ فَيُوبُواْ إِلَىٰ بَارِيكُمْ فاعزموا على التوبة والرجوع إلى من خلقكم بريئا من التفاوت، ومميزاً بعضكم عن بعض بصور وهيئات مختلفة، وأصل التركيب لخلوص الشيء عن غيره، إما على سبيل بصور وهيئات مختلفة، وأصل التركيب لخلوص الشيء عن غيره، إما على سبيل التفصيي، كقولهم: برئ المريض من مرضه والمديون من دينه، أو الإنشاء، كقولهم: برئ المريض من مرضه والمديون من دينه، أو الإنشاء، كقولهم: برأ الله آدم من الطين. أو فتوبوا، فَآقَتُلُوا أَنفُسَكُمْ عَمَا لتوبتكم بالبخع، أو قطع الشهوات كما قيل: من لم يعذب نفسه لم ينعّمها، ومن لم يقتلها لم يحيها.

الشهوات كما قيل: من لم يعذب نفسه لم ينعّمها، ومن لم يقتلها لم يحيها.

بالرياضات بالواردات. بقطع الشهوات بالمشاهدات

أو النص الخ: فيه أنه تخصص بلا مخصص مع أنه قد صار مذكرا رقواه تعالى همّاذ همّاذ مَّمَّادُ مَّاتُّمُ

أو النصر إلى: فيه أنه تخصيص بلا مخصص مع أنه قد صار مذكورا بقوله تعالى: ﴿وَإِذْ فَرَقَنَا بِكُمُ الْبُحْرَ فَأَنْحُيْنَاكُمْ ﴾ (البقرة: ٥٠) إلا أن يقال: إنه لم يكن مذكورا بعنوان كونه آية، بل باعتبار كونه نعمة كما أشار إليه بقوله: والتفكر في الآيات، فتأمل. (حاشية) فتوبوا إلى: قال الإمام: ما معنى فتوبوا إلى بارئكم والتوبة لا يكون إلا للبارئ؟ والجواب: المراد منه: النهي عن الرياء في التوبة، كأنه قال لهم: لو أظهرتم التوبة لا عن القلب فأنتم ما تبتم إلى الله الذي هو مطلع على ضميركم، وإنما تبتم إلى الناس وذلك مما لا قائلة فيه، فإنكم لما أذنبتم إلى الله فوجب أن تتوبوا إلى الله. (التفسير الكبير)

فاعزموا إلخ: إن كان توبتهم هو القتل إما في حقهم حاصة، أو توبة المرتد مطلقا في شريعة موسى على فالمراد بقوله: توبوا اعزموا على التوبة؛ ليصح عطف "فاقتلوا" عليه، وإن كان هو الندم، والقتل من متممالها كالخروج عن المظالم في شريعة نبينا في فهو على معناه الحقيقي، وهو الوجه الثاني المشار إليه بقوله: أو فتوبوا إلح فقوله: "تماما لتوبتكم" يتعلق به. (ح) من التفاوت: عدم تناسب الأعضاء بأن يكون إحدى اليدين في غاية الصغر والرقة والأحرى بخلافه. (ع) الإنشاء: بأن يوجده ابتداء خالصا عنه.

برأ الله: أي خلقه ابتداء متميزا عن لوث الطين. بالبخع إلخ: بالباء الموحدة والخاء المعجمة قتل الرجل نفسه وهو الظاهر، وأما حمله على قتل بعضهم بعضا فيجوز حيث جعل المقتول نفس القاتل؛ لما بينهما من التعلق والاتحاد في الاعتقاد. (ح) أو قطع الشهوات إلخ: لعل المراد: أن فيه رمزا إلى ذلك، وإلا فالمراد ههنا: القتل الحقيقي بالاتفاق. (ملخص)

ضبابة: سحابة رقيقة تغشى الأرض كالدخان. للتعقيب: لأن التوبة سواء فسر بالعزم عليها أو بنفسها فالقتل متأخر عنها. (ع) من حيث إلخ: رد لطعن بعض الملاحدة حيث قالوا: إن قتل النفس مستقبح في العقل يعنى أن استقباحهم ذلك؛ لجهلهم بالحياة السرمدية والبهجة الأبدية. (حاشية) متعلق بحدوف الحج: الفاء التي يكون ما قبلها سببا لما بعدها إن كان قبلها محذوفا فهي الفصيحة، وإلا فهي السببية، وقدر كلمة "قد" في "فتاب"؛ لأن الماضي الغير المصدَّر بــ "قد" ظاهرة أو مقدرة لا يصح دحول الفاء الجزائية عليه. (حاشية بتغيير)

على طريقة إلى قبل: الالتفات من التكلم إلى الغيبة حيث قال: فتاب، ولم يقل: فتبنا، وفائدة الالتفات: مزيد الاعتبار بلفظ البارئ؛ لتضمنه التوبيخ الذي هو مناسب للمقام، وقيل: من الغيبة الذي في "قومه" إلى الخطاب الذي في "عليكم"، والخطاب الذي سبق التعبير عن القوم في الآية من قوله تعالى: "إنكم ظلمتم" إلى "بارئكم" إنما هو في قول موسى علمة، فلا يقدح في كون ما وقع في كلام الله تعالى التفاتا. (ملخص) وترتيب الأمو: قوله: فتوبوا؛ فإن تعليق الحكم بالمشتق يفيد ترتبه عليه، والإشعار الأول الحاصل عن ذكر البارئ بطريق التعريض، والثاني من ترتب الأمر عليه. (ع)

خالقهم الحكيم إلى عبادة البقرة التي هي مثل في الغباوة، وأن من لم يعرف حق منعمه حقيق بأن يسترد منه؛ ولذلك أمروا بالقتل وفك التركيب، إنه هو التواث الرحيد المناسعة المناسعة المناسعة التوجه أو قبولها من المذنبين، ويبالغ في الإنعام عليهم. وإذ قُلتُم يَعمُوسَىٰ لَن نُوْمِن لَك لأجل قولك، أو لن نقر لك حتى نرى الله جَهرة عياناً، وهي في الأصل مصدر قولك: جهرت بالقراءة، استعبرت للمعاينة، ونصبها على المصدر؛ لأنها نوع من الرؤية، أو الحال من الفاعل، أو المفعول. وقرئ جهرة بالفتح على ألها مصدر كالغلبة، أو جمع جاهر كالكتبة، فيكون حالاً، والقائلون هم السبعون الذين اختارهم موسى على للميقات، وقيل: عشرة آلاف من قومه. والمؤمن به: أن الله الذي أعطاك التوراة وكلمك، أو أنك نبي فَأَخَذَتُكُم الصّعِقةُ لفرط العناد والتعنت، وطلب المستحيل؛

مثل الخ: يقال: هو أبلد من ثور. لأجل قولك إلخ: لما كان الإيمان يتعدى بنفسه أو بالباء لا باللام وجهه بأن اللام ليست للتعدية، بل تعليلية، أو صلة له بتضمينه معنى الإقرار؛ فإنه يتعدى بالباء وباللام، فالمقر له موسى عين والمقر به محذوف، كما بينه بقوله: والمؤمن به. (ملخص) جهرة: والأظهر أن الرؤية جهرة رؤية واضحة ليس بين الرائي والمرئي حائل ضعيف يستره عنه بكله أو بعضه، أو بجعل إحاطته نور البصرية ضعيفا، وحينقذ يتضح كون الجهرة نوعا من الرؤية. (عص) عيانا: روبرو ك يخ إحاد ديران، وأصلها من العين.

مصدر قولك: يعنى أن الجهرة حقيقة في الصوت، واستعماله في الرؤية بحاز. (ع) فيكون حالا: على التقدير الأحير حالا عن الفاعل. للميقات إلى الميقات إما ميقات الكلام وإعطاء للتوراة المذكور سابقا بقوله: ﴿وَإِذَ وَاعْدُنَا مُوسِى آربعين لَيْلَةُ ﴾ (البقرة: ١٥)، وأما ميقات ثان فضربه الله للاعتذار عن عبدة العجل، وفي كلام المصنف إشارة إليهما حيث قال: والمؤمن به أن الله الذي أعطاك إلخ، فإنه ناظر إلى قوله: والقائل هم السبعون إلح كما أن قوله: أو أنك نبي، ناظر إلى قوله: وقيل: عشرة آلاف. (حاشية بتغيير)

المستحيل: لا في ذاته، بل بالنظر إلى ظنهم.

فإفهم ظنوا أنه تعالى يشبه الأحسام، فطلبوا رؤيته رؤية الأحسام في الجهات والأحياز المقابلة للرائي، وهي محال، بل الممكن أن يرى رؤية منزهة عن الكيفية، وذلك للمؤمنين في الآخرة، ولأفراد من الأنبياء في بعض الأحوال في الدنيا. قيل: جاءت للمؤمنين في الآخرة، ولأفراد من الأنبياء في بعض الأحوال في الدنيا. قيل: جاءت نار من السماء فأحرقتهم، وقيل: صيحة، وقيل: جنود سمعوا بحسيسها فخروا صعقين ميتين يوماً وليلة وَأَنتُمُ تُنظُرُونَ في ما أصابكم بنفسه أو أثره. ثُمَّ بَعَثْنَكُم مِن بيون مين الموجه الأول للصاعقة على الوحين الأحرين بيد مؤتِكُم بسبب الصاعقة، وقيد البعث بالموت؛ لأنه قد يكون عن إغماء أو نوم، كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَاهم ﴾ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ في نعمة البعث، أو ما كفرتموه لما رأيتم بأس الله بالصاعقة. وظللنا عَلَيْكُمْ ٱلْغَمَامَ سخر الله لهم السحاب يظللهم من الشمس حين كانوا في التيه،

فإهم ظنوا إلخ: هذا رد على المعتزلة إذا استدلوا بها على استحالة الرؤية؛ للتكفير بطلبها والعقاب عليها، وحاصل الرد: أن الرؤية مستحيلة، ليس لألها في ذاتها كذلك؛ لرؤية الله إياه، بل لما في طلبها من الإشعار بالتحسيم، حيث قالوا: حتى نرى الله حهرة أي رؤية ظاهرة ظهور صوت الجهر، فكفروا وعوقبوا بسبب ذلك وبتعليقهم الإيمان بما لا يكون. (ملخص) قيل جاءت إلخ: وقد مر تفسير الصاعقة ألها قصقة شديدة، وتطلق على النار التي معها، وأما إطلاقها على جنود الملائكة فمجاز، والحسيس صوت من يمر بك ولا تراه، فعلى الأول هي مرثية، وعلى غيره المرئي أثرها. (خفاجي بتغيير) ثم بعثناهم: في شأن أصحاب الكهف؛ فإنه كان عن نوم. (ع)

نعمة البعث إلى أن "لعلكم" على الثاني تعليل لأحد الصاعقة، هذا! والإنجاء من الهلاك بعد تحققه فوق الإنجاء السابق الذي نجوا قبل أن "لعلكم" على الثاني تعليل لأحد الصاعقة، هذا! والإنجاء من الهلاك بعد تحققه فوق الإنجاء السابق الذي نجوا قبل أن يهلكوا. (ملحص) ما كفرتموه: من إعطاء التوراة لموسى أو كلامه إياه ونبوته. وظللنا إلى: في التيه إنجاءً عن حر الشمس بدعوة موسى على إذ شكوتم إليه، فأرسل الله غماما أبيض، وهذا أعظم مما قبله؛ إذ كان حال الغضب الموجب كونكم في التيه، وهو معطوف على "بعثناكم"؛ للقرب والاشتراك في المسندين في كون كل واحد منهما نعمة. (ملحص)

وَأُنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلَوَىٰ الترنجبين والسماني، قيل: كان ينزل عليهم المن مثل الثلج من الفحر إلى الطلوع، ويبعث الجنوب عليهم السماني، وينزل بالليل عمود نار يسيرون في ضوئه، وكانت ثياهم لا تتسخ ولا تبلى كُلُواْ مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَكُمْ على إرادة القول وَمَّا ظُلِّمُونَا فيه اختصار، وأصله: فظلموا بأن كفروا هذه النعم، وما طلمونا وَلَكِن كَانُوٓا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿ بَالْكَفْرَانَ؛ لأَنه لا يتخطاهم ضرره. وَإِذَّ لا يتخطاهم ضرره. وَإِذّ قُلْنَا آدْخُلُواْ هَـٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ يعني بيتَ المقدس، وقيل: أريحا، أمروا به بعد التيه فَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا واسعاً، ونصبه على المصدر، أو الحال من الواو. وَآدَخُلُوا آلْبَابَ أي باب القرية،

الجنوب: بفتح الجيم الريح التي تحب من جهة الجنوب. من طيبات إلخ: الطيبات إن كان بمعني المستلذات فذكرها للمنة عليهم، وإن كان بمعنى الحلالات فهي للنهي عن الادخار أي لا تدخروا لغد على ما في "المعالم". (ح) اختصار إلخ: وجه دلالة "ما ظلموا" على هذا المحذوف أنه نفي بطريق العطف تعلق الظلم بمفعول وأثبته لمفعول آخر، وهذا يقتضي سابقة إثبات أصل الظلم. (ح) كفووا: حيث ادخروا وقالوا: لن نصبر على طعام.

وإذ قلنا إلح: لما بيَّن نعمه بأن ظلَّل لهم من الغمام، وأنزل من المن والسلوى، وهو من النعم العاجلة أتبعه بنعمة عليهم في باب الدين حيث أمرهم بما يمحوا ذنوهم، وبيَّن هم التخلص بما استوجبوه عن العقوبة، والقرية قيل: إنها بيت المقدس؛ لقوله تعالى في المائدة: ﴿ يَا فَوْمِ ادْخُلُوا الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ ﴿ (المائدة: ٢١)، ولا شك أن المراد بالقرية في الآيتين واحد، وقيل: إنها مصر، وقيل: إنها أريحا قرية من بيت المقدس؛ لأن الفاء في قوله: ﴿فَبَدُّلَ الَّذِينَ ظُلُّمُواكُ (البقرة: ٥٩) يقتضي التعقيب، فوجب أن يكون ذلك التبديل وقع منهم عقيب هذا الأمر في حياة موسى ﷺ: لكن موسى مات في أرض التيه و لم يدخل البيت المقدس، فثبت أنه ليس المراد من هذه القرية بيت المقدس، وأجابه الأولون بأنه ليس في هذه الآية: "إنا قلنا لهم: ادخلوا هذه القرية" على لسان موسى ﷺ، أو على لسان يوشع ﷺ، وإذ حملناه على لسان يوشع الله زال الإشكال. (التفسير الكبير)

باب القرية إلخ: احتلف المفسرون في ألهم هل دخلوا القدس في حياة موسى عليه أم لا؟، فإن قيل بدخولهم فلا يحمل الباب على باب القبة المعلل بما ذكر، وإن اختير ألهم لم يدخلوا، فإن حمل تبديل الأمر على عدم امتثاله لا منع من حمل القرية على بيت المقدس؛ لأن المعنى ألهم أمروا بالدخول فلم يدخلوا، فلا حاجة إلى حمل الأمر على الأمر على لسان يوشع عليه، وأن الأمر بالدحول كان بعد التيه. والقبة قبة كانت لموسى وهارون عليهما السلام يتعبدون فيها، وجعلت قبلة، وفي وصفها أمور غريبة في القصص لا يعلمها إلا الله. (خفاجي بتغيير) أو القبة التي كانوا يصلون إليها؛ فإلهم لم يدخلوا بيت المقدس في حياة موسى المستر متطامنين مخبتين، أو ساحدين لله شكراً على إخراجهم من التيه وقُولُوا حِطَّة أي مسألتنا، أو أمرك حطة، وهي فعلة من الحط كالجلسة، وقرئ بالنصب على الأصل بمعنى: حط عنا ذنوبنا حطة، أو على أنه مفعول "قُولُوا"، أي قولوا هذه الكلمة. وقيل: معناه: أمرنا حطة، أي أن نحط في هذه القرية ونقيم بها نَعْفِرُ لَكُمْ الكلمة. وقيل: معناه: أمرنا حطة، أي أن نحط في هذه القرية ونقيم بها نَعْفِرُ لَكُمْ للمفعول. وخطايا أصله: خطايئ كخضائع، فعند سيبويه أبدلت الياء الزائدة همزة؛ للمفعول. وخطايا أصله: خطايئ كخضائع، فعند سيبويه أبدلت الياء الزائدة همزة؛ للقراء في المناه المفاون على البناء المفعول. واحتمعت همزتان فأبدلت الثانية ياء ثم قلبت ألفاً، وكانت المفرة بين الألفين فأبدلت ياء، وعند الخليل قدمت الهمزة على الياء

لم يدخلوا إلخ: على ما ذهب إليه الجمهور من أن موسى وهارون عليهما السلام ماتا في التيه، وفتح يوشع الله يدخلوا إلخ: على ما ذكره المصنف في سورة المائدة، وقد دخلوا الباب في حياة موسى في فإن نزول الرجز كان في حياته، وقد انكشف عنهم بدعائه. فإن قلت: إذا كان موت موسى في التيه كيف يصح قوله: أمروا به بعد التيه إذا فرض أن الأمر على لسان موسى في التيه في قلت: التيه في قوله: بعد التيه - بالفتح والكسر - مصدر تاه يتيه تيها وتيهانا إذا ذهب متحيرا، لا اسم بمعنى المفازة؛ كي لا يحتاج إلى الحذف، وحينئذ كون الأمر على لسان موسى بعد التيه لا ينافي موته في أرض التيه. (ع)

على إخراجهم: الظاهر أن هذا القول وقوله: أمروا به بعد التيه، مبني على ما روي أن موسى على إخراجهم عدول بمن بقي من بني إسرائيل، ففتح أريحا وأقام فيها ما شاء الله ثم قبض. وقوئ بالنصب إلخ: يعنى الرفع عدول عن النصب لاستمرار، كما في "الحمد لله"، وهذا العدول وإن شاع فيما إذا كان الخبر بعد العدول متعلق المصدر، لكنه واقع في غيره أيضا، كما في قوله: ﴿فَصَبْرٌ حَمِيلٌ ﴿ (يوسف: ١٨)، ولا يخفى أن حسن التوفيق بين القراءتين يستدعي أن يجعل قراءة النصب بتقدير: نسألك حطة، فيكون في معنى مسألتنا حطة. (عص) وقيل معناه: هذا قول أبي مسلم الأصفهاني مرَّضه؛ لعدم ظهور تعلق الغفران به. (ع) ثم قلبت: لاستقال الباء بعد الكسرة على الهمزة. (ع)

ثم فعل بهما ما ذكر وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحَسِنِينَ فَ تُواباً، جعل الامتثال توبة للمسيء بقوله: ثم تلبت الله. فالمحسن، وأخرجه عن صورة الجواب إلى الوعد إيهاماً بأن المحسن بصدد ذلك وإن لم يفعله، فكيف إذا فعله وأنه يفعل لا محالة. فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوْلاً غَيْرَ ٱلَّذِي قِيلَ لَهُمْ بدلوا بما أمروا به من التوبة والاستغفار بطلب ما يشتهون من أعراض الدنيا. فَأَنزَلْنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ كرره؛ مبالغة في تقبيح أمرهم، وإشعارًا بأن الإنزال عليهم لظلمهم بوضع غير المأمور به موضعه، أو على أنفسهم واشعارًا بأن الإنزال عليهم لظلمهم بوضع غير المأمور به موضعه، أو على أنفسهم

جعل الامتثال إلى: [أشار إلى أن كلا من المعطوف والمعطوف عليه جواب الأمر أعني ادخلوا الباب وإن كان الناني غير مجزوم مخرجا عن صورة الجواب لنكتة.] أي من كان محسنا منكم كانت تلك الكلمة سببا في زيادة ثوابه، ومن كان مسيئا كانت له توبة ومغفرة، هذا، أو يحتمل أن يكون معنى الآية: من كان محسنا هذه الطاعة والتوبة فإنا نغفرله خطاياه، ونزيده على غفران الذنوب إعطاء الثواب، كما قال: ﴿للَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَ ﴿ (يونس: ٢٦)، وإخراجه عن الجواب؛ لوجود السين المانعة منه؛ ولذا لم يجزم، وآثر هذا الطريق؛ ليدل على أنه يفعل البتة، وأنه يستحقه وإن لم يمتثل فكيف إذا امتثل فيكون الزيادة مقطوعا به لا مشروطا. (ملخص) بعدد ذلك: بقرب ذلك الزيادة ومستحق له وإن فرض عدم فعله لما أمر به، فكيف إذا فعله وأنه يفعله البتة، فيكون جزاؤه مقطوعا به. (ع) فبدل إلى: يعنى ألهم أمروا بقول، معناه: التوبة والاستغفار، فخالفوه إلى قول ليس معناه معنى ما أمروا به، و لم يمتثلوا أمر الله،، هذا! واحتج به على أن ما ورد من الأدعية المأثورة غير حائز ليس معناه معنى ما أمروا به، و لم يمتثلوا أخ: لما كان هذا محتاجا إلى التأويل؛ إذ الذم إنما يتوجه عليهم إذا بدلوا القول الذي قيل لهم قولا غيره، أشار المصنف شي إلى أن فيه تقديرا ومعناه: وبدل الذين ظلموا بالذي قبل لهم قولا غيره، فسال "يتعدى لمفعولين أحدهما بنفسه والآخر بالباء، وتدخل الباء على المتروك، قبل: قالوا مكان حطة حنطة استهزاء وعده، لا عن طلب ما يشتهون من أعراض الدنيا. (ملخص)

أو على أنفسهم: عطف على قوله: بوضع غير المأمور به، والوجه الأول مبني على أن يكون الظلم بالمعنى اللغوي، وحينئذ لا يحتاج إلى تقدير المتعلق، وفي "الصحاح": أصل الظلم: وضع الشيء في غير موضعه، والثاني على أن يكون بالمعنى الشرعي. قال الإمام: الظلم في عرف الشرع: الإضرار الذي ليس بمستحق، ولا فيه نفع، ولا دفع مضرة لا علما ولا عملا، وحينئذ يحتاج إلى تقدير المتعلق، وللإشارة إلى كونه حينئذ بمعنى الضر أورد كلمة "على" الدالة عليه، وإلا فالظلم متعد بنفسه. (ح)

بأن تركوا ما يوجب نجاتما إلى ما يوجب هلاكها رجْزًا مِنْ ٱلسَّمَاءِ بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ ﴿ عَذَاباً مَقَدَراً مِن السماء بسبب فسقهم، والرجز في الأصل: ما يعافِ عنه، وكذلك الرحس. وقرئ بالضم، وهو لغة فيه، والمراد به: الطاعون. روي أنه مات في ساعة أربعة وعشرون ألفاً. وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَى لِقَوْمِهِ. لما عطشوا في التيه، فُقُلْنَا أَضْرِب بِعُصَاكَ ٱلْحَجَرَ اللام فيه للعهد على ما روي أنه كانٍ حجراً طورياً مكعبا حمله معه، وكانت تنبع من كل وجه ثلاث أعين، تسيل كل عين في حدول إلى سبط، وكانوا ستمائة ألف، وسِعة المعسكر اثنا عشر ميلاً. أو حجراً أهبطه آدم من الجنة، ووقع إلى شعيب علي فأعطاه مع العصا، أو الحجر الذي فر بثوبه لما وضعه عليه ليغتسل، وبرأه الله به عما رموه به من الأدرة، فأشار إليه جبريل علي بحمله، أو للجنس، وهذا أظهر في الحجة. قيل: لم يأمره بأن يضرب حجراً بعينه، ولكن لما قالوا: كيف بنا لو أفضينا إلى أرض لا حجارة بما؟ حمل حجراً في مخيلاته، وكان يضربه بعصاه إذا نزل فينفجر، ويضربه بما إذا ارتحل فييبس، فقالوا: إن فقد موسى عصاه متنا عطشاً، فأوحى الله إليه: لا تقرع الحجارة وكلمها، يطعك، لعلهم يعتبرون. وقيل: كان الحجر من رجام، وكان ذراعاً في ذراع، والعصا عشرة أذرع على طول

مكعبا: مربعا في "القاموس": المكعبة المربعة. (عص) من كل وجه الخ: والمراد منه: حوانبه الأربع دون الأسفل والأعلى، وإلا لزم زيادة العيون. والمخلاة: كيس واسع يعلق في رأس الفرس ليأكل ما فيها من حب أو حشيش أو تين، وأصلها: ما يوضع فيه الخلى وهو الحشيش اليابس . (خفاجي)

فأشار إليه: إلى موسى بحمل الحجر، وقال: لك فيه معجزة. في الحجة: على أنه رسول؛ لأن الإعجاز فيه أظهر. قيل لم يأمره: تأيسيد لكون اللام للحنس مع الإشارة إلى التوفيق بين الروايات الدالة على تعيين وعدمه.

موسى على من آس الجنة، ولها شعبتان تتقدان في الظلمة. فَأَنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثَنْتَا عَشْرَة عَيْنَا مَعْلَق بمحذوف تقديره: فإن ضربت فقد انفجرت، أو فضرب فانفجرت، كما مر في قوله تعالى: ﴿فَتَابَ عُلَيْكُمْ ﴾، وقرئ: عشرة بكسر الشين وفتحها، وهما لغتان فيه. قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُناسِ كل سبط مَّشْرَبَهُمْ عينهم التي يشربون منها كُلُوا وَآشْرَبُوا على تقدير القول: مِن زِزِقِ ٱللَّهِ يريد به ما رزقهم الله من المن والسلوى وماء العيون. وقيل: الماء وحده؛ لأنه يشرب ويؤكل مما ينبت به. وَلاَ تَعْنَوْا فِي ٱلأَرْضِ مُفْسِدِينَ فِي لا تعتدوا حال إفسادكم، وإنما قيده؛ لأنه وإن غلب في الفساد قد ايكون منه ما ليس بفساد، كمقابلة الظالم المعتدي بفعله، ومنه ما يتضمن صلاحاً راجحاً يكون منه ما ليس بفساد، كمقابلة الظالم المعتدي بفعله، ومنه ما يتضمن صلاحاً راجحاً

آس الجنة: آس نام درضيت كه آنرابزبان فارى مورد بهنم ميم وكون واو تويند. (ع) فانفجرت إلخ: الانفحار: الخروج بكثرة، والانبحاس: قليلا قيلا، وذكر في سورة الأعراف: انبحست، والتوفيق بينهما: أن الماء انبحست أولا ثم انفحرت، وأصل الانفحار: الشق، ومنه فحر الصبح. متعلق بمحذوف إلخ: فالفاء فصيحة؛ لإفصاحها عن المحذوف، والنكتة المختصة لهذا الحذف الدلالة على أن المأمور لم يتوقف في اتباع الأمر، وأن المطلوب من المأمور الانفحار لا الضرب، والإيماء إلى أن السبب الاصلى هو أمره لا فعل موسى على. (حاشية)

لغتان فيه: في المركب لا في عشرة؛ ولذا ذكر الضمير. قيل الماء إلخ: مرضه؛ لأنه لم يكن أكلهم في التيه من زروع ذلك الماء وثماره؛ ولأنه يلزم الجمع بين الحقيقة والمحاز حيث أريد من رزق الله الماء وحده، فكأنه قيل: كلوا واشربوا من الماء، نسب إليه الشرب بإرادة ذاته، والأكل بإرادة ما هو مسبب عنه، أو يلزم القول بحذف متعلق أحد الفعلين أي كلوا من رزق الله واشربوا من رزق الله.

لا تعتدوا إلى: لا تتحاوزوا الحد، فيه ميل إلى ما نقله الراغب من أن العثي ليس موضوعا للفساد، بل هو كالاعتداء، في أن معناه: محاوزة الحد مطلقا، فسادا كان أولا، ثم غلب في الفساد، وأعرض عما قيل: إن معناه: الإفساد، ومفسدين حال مؤكدة، أي لا تفسدوا مفسدين؛ لأن بحي الحال المؤكدة بعد الفعلية خلاف مذهب الجمهور. (حاشية) كمقابلة إلى: فإنما اعتداء عن حد العفو الذي هو مندوب بقوله تعالى: وأن تعفوا هو أقرب للتقوى، وليس بفساد، بل صلاح على ما يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةً يًا أُولِي الْأَلْبَابِ ﴾ (البقرة: ١٧٩)، وأما ترك ما تضمن صلاحا راجحا للشر القليل شر كثير. (حاشية بتغيير)

ويقرب منه: أي من العثي الدال عليه "لا تعثوا". وقوله: غير أنه إلخ استثناء مما دل عليه السياق، أي لا فرق بينهما غير أنه يغلب إلخ، قال الراغب: العيث والعثي متقاربان كحذب وجبذ، إلا أن العيث أكثر ما يقال فيما يدرك حسا، والعثي فيما يدرك حكما. (حاشية بتغيير) العيث: زيان وتابى رسانيون رُكُ در دمه، يقال: عاث الذئب في الغنم. (ص)

ومن أنكو إلى: قال الراغب: وأنكر ذلك بعض الطبيعيين واستبعده، وهذا المنكر مع أنه لم يتصور قدرة الله تعالى في تغيير الطبائع والاستحالات الخارجة عن العادات فقد ترك النظر على طريقتهم؛ إذ قد تقرر عندهم الحجر المقناطيس بجذب الحديد، وأن الحجر النافر للخل ينفره حتى أنه إذا أدخل في الخل لم ينزل، بل ينحرف منه حتى يسقط حارجا عنه، وكذا الحجر الحلاق يحلق الشعر، وذلك كله عندهم من أسرار الطبيعة، وإذا لم يكن ذلك منكرا عندهم فليس بممتنع أن يخلق الله حجرا آخر يجذب الماء من تحت الأرض. قال الإمام: والكلام في هذا الباب كالكلام فيما كان من رسول الله من يعض الغزوات وقد ضاق بحم الماء، فوضع يده الشريفة في ميضأة، ففار الماء من بين أصابعه حتى استكفوا.

هذا! وكل واحد منها معجز باهر قاهر، لكن الذي لسيدنا محمد ﷺ أقوى؛ لأن نبوع الماء من الحجر معهود في الجملة، أما نبوعه من الأصابع فغير معتاد ألبتة، فكان ذلك أقوى، ويدل الانفجار على الإعجاز من وجوه: أحدها: أن نفس ظهور الماء معجزة. وثانيها: حروج الماء بقدر حاجتهم. والثالث: حروج الماء عند ضرب العصا. والرابع: انقطاع الماء عند الاستغناء عنه. (ملخص)

ها يحلق إلخ: قال أبو العلاء المغربي في "خواص الأحجار": حجر الشعر: وهو يحلق الشعر وينتفه، وإذا رآه الناظر يظن أنه كثة شعر، وإذا كان في مثل المطحنة الكبيرة يكون وزنه درهما، وليس في الأحجار أخف منه. (ع) وينفر الخل: [من قبيل الحذف والإيصال. (منه في)] وهو الحجر الباغض للخل؛ فإنه إذا أرسل إلى إناء فيه خل، لم ينزل بل ينحرف منه حتى يسقط حارجا منه. (ع) وإذ قلتم إلخ: أشار إلى أن النعم المذكورة فيما قبل إنما كانت في حقهم أسباب الكفر؛ لكونها أمورا سماوية فشقت عليهم؛ لميلهم إلى الأمور الأرضية، والدليل على ميلهم إليها قولهم: وإذ قلتم الآية. (ملخص)

وبوحدته أنه لا يختلف ولا يتبدل، كقولهم: طعام مائدة الأمير واحد، يريدون أنه لا تتغير الوانه؛ ولذلك أجموا، أو ضرب واحد؛ لأهما معا طعام أهل التلذذ، وهم كانوا للاحة فنزعوا إلى عكرهم، واشتهوا ما ألقوه، فَأَدْعُ لَنَا رَبَّكَ سله لنا بدعائك إياه مارعين المناقوا أي أصلهم الله الله عكرهم، واشتهوا ما ألقوه، فَأَدْعُ لَنَا رَبَّكَ سله لنا بدعائك إياه مارعين المناقوا أي أصلهم الله ويوجد، وجزمه؛ لأنه جواب "فادع"؛ فإن دعوته سبب الإجابة عمَّا تُنبِتُ ٱلْأَرْضُ من الإسناد المجازي، وإقامة القابل مقام الفاعل، و"من" للتبعيض من بين بقلها وقومها وعديها وبصلها تفسير وبيان وقع موقع الحال، وقيل: بدل عن بقلها وقومها وعديها وبصلها تفسير وبيان وقع موقع الحال، وقيل: بدل بإعادة الحار. والبقل: ما أنبتته الأرض من الخضر، والمراد به: أطائبة التي تؤكل، والفرس والمواد به: أطائبة التي موالكرف والكرف والكرف والمواد الناء وقيل: الثوم، وقدرئ: والفوم، وقورئ: الشوم، وهو لغة فيه.

وبوحدته إلخ: يعنى أن المن والسلوى طعامان، فوحدته إما باعتبار كونه على نهج واحد وعدم تبدله بحسب الأوقات، أو الأوقات، كما يقال: طعام مائدة الأمير واحد ولو كان ألوانا شتى، يمعنى أنه لا يتبدل بحسب الأوقات، أو باعتبار النوع، وهو كونه طعام أهل التلذذ. (ح) ولذلك أجموا: [الأحم: بمتوه آمدن از يك نوع طعام. (ص)] هم مجتمعون لا يتفرقون لكسب معيشتهم، بل لهم الاجتماع أبدا في اثني عشر ميلا. (عصام الدين) والشتهوا: من الأشياء المعتادة كالحبوب والبقول. سله لنا: لما كان الدعاء يمعنى النداء، و لم يكن كافيا ههنا

واشتهوا: من الأشياء المعتادة كالحبوب والبقول. سله لنا: لما كان الدعاء بمعنى النداء، ولم يكن كافيا ههنا ضمنه معنى السؤال وجعله أصلا. (ح) يظهر لنا إلخ: لما كان الإخراج بالمعنى الحقيقي يقتضي مخرجا عنه، وما يصلح له ههنا هو الأرض، وبتقديره يصير الكلام سخيفا، حمله على المعنى المحازي اللازم له، وهو الإظهار، وفسره بالإيجاد؛ إشارة إلى أنه بطريق الإيجاد لا بطريق إزالة الخفاء. (ح)

إقامة القابل إلح: فيه أن القابل للإنبات الحبة لا الأرض، والأرض محل للإنبات، فالصواب إقامة المحل مقام الفاعل. (عص) تفسير وبيان إلح: جعل "من" الأولى تبعيضية، والمفعول مقدرا، أي شيئا، وأما إذا جعل بدلا فلا بد من اتحاد معنى "من" فيهما، كما ذكره أبو حيان، فوجه ترتيب النظم أنه ذكر أولا ما يؤكل بنفسه من غير علاج نار، وذكر بعده ما يعالج بها مع ما ينبغي له ويقبله. (خفاجي) فوموا لنا: في "الصراح": فوم الخبز أيضا، ويقال: فوموا لنا أي اختبزوا. (عب)

قَالَ أَي الله تعالى، أو موسى عَلَمْ أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِي هُوَ أَدْنَى أَقرب منزلة وأدون قدراً، وأصل الدنو: القرب في المكان، فاستعير للخسة كما استعير البعد للشرف والرفعة، فقيل: بعيد المحل بعيد الهمة، وقرئ: "أدناً" من الدناءة. بِاللّذِي هُو لائه سب الشرف خير يريد به المن والسلوى؛ فإنه خير في اللذة والنفع وعدم الحاجة إلى السعي آهبطوا مضراً انحدروا إليه من التيه، يقال: هبط الوادي إذا نزل به، وهبط منه إذا خرج منه، وقرئ بالضم. والمصر: البلد العظيم، وأصله: الحد بين الشيئين، وقيل: أراد به العلم، وإنما صرفه؛ لسكون وسطه أو على تأويل البلد، ويؤيده أنه غير منون في مصحف ابن وإنما صرفه؛ لسكون وسطه أو على تأويل البلد، ويؤيده أنه غير منون في مصحف ابن مسعود، وقيل: أصله: مصرائم فعرب. فَإِنَّ لَكُمُ مَّا سَأَلْتُمْ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذَّلَةُ الطين على الحائط؛ محازاة لهم على كفران النعمة. واليهود في غالب الأمر أذلاء

أتستبدلون: حطاهم في الاستبدال إشارة إلى أنه تعالى إذا أعطاهم ما سألوا، منع عنهم المن والسلوى فلا يجتمعان فلا يتوهم مقتضى كوفهم لا يصبرون على طعام واحد ألهم طلبوا ضم ذلك إليه، لا استبداله به، وقيل: قولهم: لن نصبر يدل على كراهتهم ذلك الطعام، وعدم الشكر على النعمة دليل لزوالها، فكألهم طلبوا زوالها ومجيء غيرها، وقيل: المراد به الاستبدال في المعدة. (ملخص) وأصله: فإطلاقه على البلد؛ لكونه محدودا بين الشيئين.

قيل أواد: وحه التضعيف: أن الأظهر أتمم لم يؤمروا بمبوط مصر فرعون؛ فإنه تعالى قال: ﴿يَا قَوْمِ ادْحُلُوا الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَلا تَرْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِ كُمْ ﴾ (المائدة: ٢١) يعني: لا ترجعوا إلى مصر، فلم يرجعوا إليها، وقد قال تعالى: ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾ (المائدة: ٢٦)، بل المراد مصر من أمصار "التيه"، وهو ما بين "القدس" إلى "قنسرين"، وهي إثنا عشر فرسحا في ثمانية فراسخ. (ملحص)

غير منون: حيث لم يكتب الألف بعده. أصله مصرائيم: كإسرائيل، وفي بعض النسخة بغير ياء، وهو ابن نوح، وهو أول من اختطها فسميت باسمه. (خفاجي) إحاطة القبة: يعني أن في الذلة استعارة بالكناية حيث شبهت بالقبة أو بالطين، وضربت استعارة تبعية تحقيقية بمعنى الإحاطة والشمول بهم، أو اللزوم واللصوق بهم لا تخييلية، وهذا كما مر في نقض العهد، وعلى الوجهين فالكلام كناية عن كولهم أذلاء صاغرين. (التفتازاني)

وأصل البوء: في "الصحاح": البواء: السواء، ويقال: دم فلان بواء لدم فلان إذا كان كفؤا له.

المنزلة؛ فالآية طائفة من كتاب الله تعالى مترجمة. بغير الحق إلى: إشارة إلى جواب ما قيل: إن قتلهم لا يمكن أن يكون بحق فما الفائدة في هذا القيد؟ فقيل: إنه ليس للاحتراز بل لازم نحو: دعوت الله سميعا، وذكر تشنيعا عليهم. وما ذكره المصنف على لا يخلو من شبهة؛ لأن القفال قال: إلهم كانوا يقولون: إلهم كاذبون وإن معجزاهم تمويهات ويقتلونهم بهذا السبب؛ ولذلك زاد في "الكشاف": فلو سئلوا وأنصفوا من أنفسهم لم يذكروا وجها يستحقون به القتل عندهم، و"الحق" وقع معرفا فالتعريف إما للجنس أي بغير حق أصلا، أو للعهد أي بغير الحق الذي عندهم وفي معتقدهم، وكلام المصنف في يحتملهما. (خفاجي)

أي جرهم إلج: يعنى أن ذلك إشارة إلى السبب المذكور في قوله: ﴿ الله عَلَمُ الله عَلَمُ وَلَهُ الله عَلَمُ الله على الله على السبعاد، سبب السبب؛ إيضاحا لاستحقاقهم ذلك، وإنما أكد الأول بقوله: بأنهم الآية؛ لأنه مظنة الاستبعاد، بخلاف مطلق العصيان، وكونها صغارا بالنسبة لما قبلها ظاهر، أو هي في نفسها صغيرة؛ لإطلاق مطلق العصيان عليها؛ إذ المعتاد في الجرم العظيم أن يعين، فتأمل. (خفاجي بتغيير)

وقتل النبيين؛ فإن صغار الذنوب سبب يؤدي إلى ارتكاب كبارها، كما أن صغار الطاعات أسباب مؤدية إلى تحري كبارها، وقيل: كرر الإشارة؛ للدلالة على أن ما لحقهم، كما هو بسبب الكفر والقتل، فهو بسبب ارتكابهم المعاصي واعتدائهم حدود الله تعالى، وقيل: الإشارة إلى الكفر والقتل، و"الباء" بمعنى "مع"، وإنما جوزت الإشارة بالمفرد إلى شيئين فصاعداً على تأويل ما ذكر أو تقدم؛ للاختصار، ونظيره في الضمير قول رؤبة:

فيها خُطُوطٌ مِنْ سَوادٍ وَبَلَق كَأَنهُ في الْجِلِد تَوْلِيعُ البَهقْ

والذي حسن ذلك أن تثنية المضمرات والمبهمات وجمعهما وتأنيثهما ليست على الإشارة بالفرد إلى شفين الحمع. إنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بألسنتهم،

وقيل كور: يعنى أن "ذلك" الثاني إشارة إلى ما يشير إليه بالأول، وتعليل الحكم الواحد بعلتين؛ للدلالة على أن كل واحد منهما مستقل في استحقاق الضرب والبوء، فكيف إذا احتمعا ولذا ترك العاطف. (ح) وقيل الإشارة إلخ: والمعنى: ذلك المذكور حاصل لهم مع العصيان والاعتداء، فيكون قوله تعالى: ﴿ذَلِكُ سِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴾ (البقرة: ٦١) من قبيل التتميم؛ نعيا بكمال شناعة حالهم. (ح)

فيها خطوط إلخ: في الأفراس أو في البقرة الوحشية؛ فإنهما مذكوران فيما سبق، وأراد بالبلق البياض، والتوليع كالتلميع: رئاً رئك كرون، والبهق: محركة بياض يعتري الجلد يخالف لونه لون البرص، في "الصحاح": قال أبو عبيدة: قلت لرؤبة: إن أردت الخطوط فقل: كأنها، وإن أردت السواد والبياض فقل: كأنهما، فقال: أردت كأن ذلك توليع البهق. (ح) ليست على الحقيقة: بإلحاق العلامات وتغيير الصيغ بالزيادة والنقصان، بل كل واحد منها اسم برأسه وليس على قانون أسماء الأجناس وإلا لقيل في ذا: ذوان مثلا، فحوزوا فيها ما لم يجوزوا على غيرها؛ ولهذا جاء التعبير بـــ"الذي" عن الجمع من غير تأويل عند بعض النحاة، وبعضهم يؤوله نحو ما هنا. (ملحص)

إن الذين آمنوا: اختلف المفسرون في المراد من قوله: "الذين آمنوا"، وسبب الاختلاف قوله تعالى في الآية: ﴿مَنْ آمَنُ بِاللَّهِ وَالْمِيْوْمِ الْآخِرِ﴾ (البقرة: ٦٢)؛ فإن ذلك يقتضي أن يكون المراد من أحدهما غير المراد من الآخر، والمصنف على اختار أن المراد من الأول: كل من تدين بدين محمد ﷺ مخلصا أو منافقا، حيا في زمان نزول الوحي أو ميتا، وكذا من الذين هادوا والنصارى والصابئين: من انتحل بإحدى هذه الملل مطلقا، بحيث يشمل السالفين والحاضرين؛ إحراء للألفاظ على ظاهرها. (ع)

يريد به المتدينين بدين محمد المحلصين منهم والمنافقين، وقيل: المنافقين؛ الانحواطهم في سلك الكفرة وَالَّذِينَ هَادُوا هُودوا، يقال: هاد وهود إذا دخل في اليهودية، واليهودة إما عربي من هاد إذا تاب، سموا بذلك لما تابوا من عبادة العجل، وإما معرّب يهودا، وكألهم سموا باسم أكبر أولاد يعقوب على، وَالنّصَرَى جمع نصوان كندامى، والياء في نصراني للمبالغة كما في أهري، سموا بذلك؛ الألهم نصروا المسيح على، أو والياء في نصراني للمبالغة كما في أهري، سموا بذلك؛ الأهم نصروا المسيح على، أو اللهم كانوا معه في قرية يقال لها: نصران أو ناصرة فسموا باسمها، أو من المحها، وقيل: أصل دينهم دين نوح على، وقيل: هم عبدة الملائكة، وقيل: عبدة الكواكب، وهو إن كان عربياً فمن صبأ إذا وقيل: هم عبدة الملائكة، وقيل: عبدة الكواكب، وهو إن كان عربياً فمن صبأ إذا خرج، وقرأ نافع وحده بالياء إما الأنه حفف الهمزة وأبدلها ياء، أو الأنه من صبا إذا مال؛ الألهم مالوا عن سائر الأديان إلى دينهم، أو من الحق إلى الباطل مَنْ ءَامَنَ بِاللّهِ مال؛ الأهم مالوا عن سائر الأديان إلى دينهم، أو من الحق إلى الباطل مَنْ ءَامَنَ بِاللّه مال؛ المَنْ عَمِلَ صَلِحًا

يويد به المتدينين إلخ: المؤمن إذا أطلق يتبادر منه من أخلص الإيمان، والمصنف في جعله أعم من أن يكون بمواطأة القلب أو لا؛ ليصح قوله: "مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ"؛ فإن ذلك يقتضي أن يكون المراد من الإيمان في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهِينَ آمَنُوا﴾ (البقرة: ٦٢) غير المراد منه في قوله: ﴿مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ ﴿ (البقرة: ٦٢). (خفاحي) لانخواطهم: وقيل: يمكن أن يختص بالمخلصين ويجعل "من آمن بالله" بدلًا من المعطوفات، وفيه أنه لا وجه لإيرادهم في أعداد الكفرة. (ع) يهوذا: والذال أبدل بالمهملة كعادة التعريب. (ع)

نصران: مذكر نصرانة، يقال: رجل نصران وامرأة نصرانة. كما في أحمري إلخ: العرب تقول: أحمري إذا أشاروا أنه غريق في وصفه، وقيل: إلهما للفرق بين الواحد والجمع كزنج وزنجي. قوله: "لألهم نصروا إلخ" إشارة إلى أن النصران بمعنى ناصر، فلا يرد عليه أن فاعلا لا يجمع على فعالى كما توهم، وقوله: "قوم بين اليهود والنصارى" المراد: ما يدينون به مشابه هؤلاء الفريقين، أو أن دينهم وقع بين زماني الدينين، وهو الظاهر. (خفاحي بتغيير) عبدة الملائكة: قاله قتادة، وقال: إلهم يقرون بالله، ويقرؤون الزبور، ويعبدون الملائكة، ويصلون إلى الكعبة، أخذوا من كل دين شيئا. (ع) بالياء: رد لما في "المعالم" أنه قرأ أهل المدينة "الصابين" بغير الهمزة، والباقون بالهمزة. (ع)

من كان منهم في دينه قبل أن ينسخ، مصدقاً بقلبه بالمبدأ والمعاد، عاملاً بمقتضى شرعه، وقيل: من آمن من هؤلاء الكفرة إيماناً حالصاً، ودخل في الإسلام دخولاً صادقاً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِهِمْ الذي وعد لهم على إيماهم وعملهم، وَلاَ خَوْفُ عَلَيْهِمْ صادقاً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِهِمْ الذي وعد لهم على إيماهم وعملهم، وَلاَ خَوْفُ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ مَخْزَنُونَ فَي حين يخاف الكفار من العقاب، ويحزن المقصرون على تضييع العمر وتفويت الثواب. و"مَنْ" مبتدأ حبره "فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ"، والجملة حبر "إن"، أو بدل من اسم "إن"، وحبرها "فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ"، والفاء لتضمن المسند إليه معني الشرط، وقد منع سيبويه دحولها في حبر "إن" من حيث إلها لا تدخل الشرطية،

من كان منهم الخ: [ناظر إلى الوجه الأول لقوله: الذين آمنوا. (س)] وجه التخصيص قوله: "وعمل صالحا"؛ فإن من لم يكن على دين صحيح لا يكون له عمل صالح، والزمخشري لم يذكر هذا؛ لأن الصابئين ليسوا بأهل الكتاب عنده، فلم يصح أن يقال: من كان منهم في دينه قبل أن ينسخ، والمصنف في لما نقل كولهم على دين أمكن له هذا التفسير، وظاهره أن المراد: من كان منهم من هؤلاء الفرق على دين صحيح لم ينسخ. وجعل الإيمان بالله كناية عن الإيمان بالمبدأ وما يتعلق به، واليوم الآخر كناية عن المعاد. وقوله: "عاملا بمقتضى شرعه" إشارة إلى العمل الصالح. (عصام الدين)

في دينه: الدين الذي انتسب إليه مخلصا كان أو لا. (حسرو) قبل أن ينسخ: عطف بيان لقوله: في دينه. من آمن: ناظر إلى قوله: وقبل المنافقون. الذي وعد هم إلخ: فيه إشارة إلى ألهم يستحقون ذلك بمحض كرمه تعالى، ولكن تسميته أجراً لعدم تخلفه، لا بالاستيجاب بالإيمان والعمل الصالح كما زعمه الزمخشري؛ رعاية للاعتزال. (ملحص) حين يخاف إلخ: أشار إلى أن المراد: نفي الخوف والحزن في الآخرة لا في الدنيا؛ فإن المؤمن لا يزال فيه خائفا محزونا، فإن الإيمان بين الخوف والرجاء، وتخصيص الكفار بالخوف؛ لأن علمهم بالعذاب المحلد يوجب استيلاء الخوف عليهم بحيث لا يتصورون الثواب ليحزنوا عليه، بخلاف المقصرين؛ فإلهم يعلمون ألهم من أهل الجنة آخر الأمر، فيحزنون على تفويت الثواب مدة بقائهم في النار. (ح)

أو بدل: أي بدل البعض، وأورد عليه أنه كيف يكون المؤمن الخالص بعضا من المنافقين والكافرين المجاهرين؟ أحيب: بأن المراد: أن هذه الذوات بعض من تلك، ولا يلزم أن يصدق عليهم ذلك الوصف بعد إحداث الإيمان، وقال أبوحيان: الذي نختاره أتما بدل من المعاطيف التي بعد اسم "إن"، فيصح إذاً ذاك المعنى، وكأنه قيل: إن الذين آمنوا من غير الأصناف الثلاثة، ومن آمن من الأصناف الثلاثة فلهم أحرهم. (ملخص)

والفاء إلخ: سواء جعل "من آمن" بدلا أو خبرا؛ وذلك لأن اسم "إن" والمعطوف عليه لا يتضمن معنى الشرط؛ لفقد السببية للآخر فاعتبر التضمن في البدل الذي هو المقصود. (ح)

ورد بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ ﴾ والدوج: ﴿الدوراة وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ حتى أعطيتم الميثاق، روي أن موسى على لما جاءهم بالتوراة فرأوا ما فيها من التكاليف الشاقة كبرت عليهم وأبوا قبولها، فأمر جبريل على فقلع الطور فظلله فوقهم حتى قبلوا، خُدُوا على إرادة القول مَا ءَاتَيْنَكُم من الكتاب، يِقُوّقٍ بجد وعزيمة، وَآذَكُرُواْ مَا فِيهِ خَدُوا على ارادة القول مَا ءَاتَيْنَكُم من الكتاب، يِقُوّق بجد وعزيمة، وَآذَكُرُواْ مَا فِيهِ الرسوه ولا تنسوه، أو تفكروا فيه؛ فإنه ذكر بالقلب، أو اعملوا به لَعَلَّكُمْ تَتَقُونَ فَ لَكِي تتقوا المعاصي، أو رجاء منكم أن تكونوا متقين، ويجوز عند المعتزلة أن يتعلق بالقول المحذوق، أي: قلنا خذوا واذكروا إرادة أن تتقوا.

ورفعنا فوقكم: [الواو عاطفة للجمع المطلق، أو للحال بتقدير "قد".] و"الطور" كل جبل أو جبل معين، وهو سرياني معرب. قيل: إظلال الجبل يجري بجرى الإلجاء إلى الإيمان فينافي التكليف، وأجيب بأن هذا ليس جبرا على الإسلام؛ لأن الجبر ما يسلب الاختيار وهذا ليس كذلك؛ إذ الفعل يصدر منه باختياره، لكنه سالب للرضاء (وهو الإكراه. عب)، فيكون كالمجاربة مع الكفار، على أنه ليس في أخذ الميثاق برفع الطور دلالة على أهم صاروا مقبولين عند الله فيكون إيماهم مثل إيمان منافقي هذه الأمة من حوف السيف، فتأمل. (ملخص) (يؤيده ما في "التيسير" عن القفال أنه ليس إجبارا على الإسلام؛ لأن الجبر ما سلب الاختيار ولا يصح معه الإسلام، بل كان إكراها وهو جائز ولا يسلب الاختيار كالمجاربة مع الكفار، فأما قوله: ﴿لا إِكْرَاهُ فِي الدِّينِ البقتال ثم (البقرة: ٢٥٦) وقوله: ﴿المَّاسُ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ويونس: ٩٩)، فقد كان قبل الأمر بالقتال ثم نسخ. (جمل عن الشهاب، عب))

ادرسوه إلخ: يشير إلى أنه يحتمل الذكر اللساني والقلبي وما يكون كاللازم لهما والمقصود منهما وهو العمل. (خفاجي) لكي تتقوا إلخ: قلت: الحاصل: أن "لعلكم" إن جعل تعليلا لقوله: خذوا أو اذكروا كان على حقيقته؛ لأنه راجع إليهم وإذا تعلق لـ "قلنا" المقدر كان تعليلا لفعل الله تعالى، فوجب تأويله بالإرادة على مذهبه (طببي)، فيكون الترجي محازا عن الإرادة على ما مر؛ لاستحالة حقيقته على الله تعالى اتفاقا، وجواز تخلف مراده عن إرادته عند المعتزلة. (ح) عند المعتزلة: فإن إرادة الله تعالى الأفعال العباد غير موجبة للصدور على مذهبهم؛ لكولها عندهم عبارة عن العلم بالمصلحة، فيجوز أن يتعلق بـ "قلنا" بأن يكون مجازا للإرادة، وأما عند الأشاعرة فلاستلزامها المراد ولا يصح. (س، غف)

أُمَّ تَوَلَّيْتُم مِنْ يَعْد ذَالِكَ ثَمُ أعرضتم عن الوفاء بالميثاق بعد أخذه، فَلُولًا فَصْلُ ٱلله عَلَيْحُم وَرَحْمَتُهُ بتوفيقكم للتوبة، أو بمحمد على يدعوكم إلى الحق ويهديكم إليه لكنتُم مِن ٱلحَسِرِين في المغبونين بالانهماك في المعاصي، أو بالخبط والضلال في فترة من الرسل. و"لو" في الأصل لامتناع الشيء لامتناع غيره، فإذا دخل على "لا" أفاد إثباتاً وهو امتناع الشيء لثبوت غيره، والاسم الواقع بعده عند سيبويه مبتدأ حبره واجب الحذف؛ لدلالة الكلام عليه وسد الجواب مسده، وعند الكوفيين فاعل فعل محذوف. وَلقد عَمْمَ الله موطئة للقسم، والسبت نقدره لولا وحد نصل الله المؤود السبت الله والسبت الله موطئة للقسم، والسبت نقدره لولا وحد نصل الله المناسلة المؤود المؤود المناسلة المؤود المناسلة المؤود المؤو

ثم توليتم الخ: يفهم منه ألهم امتثلوا الأمر ثم تركوه، وأصل الإعراض: الإدبار المحسوس، ثم استعمل في المعنوي، كعدم القبول. (خفاجي) فضل الله إلخ: والفضل: الزيادة في الخير، والإفضال: الإحسان، فتفضل الله هنا إن كان على من سبق منهم فهو بقبول التوبة، وإن كان على من خلفهم من المخاطبين فهو بنعمة الإسلام والقرآن وإرسال محمد في واليه أشار بقوله: أو بمحمد في يدعوكم إلخ، والخسران: ذهاب رأس المال أو نقصه. (خفاجي) فتوة: هي زمان لم يكن فيه نبي ولا رسول.

ولو في الأصل إلخ: هذا غير متفق بين سيبويه والكوفيين؛ إذ هي عند سيبويه كلمة بنفسها وليست "لو" الداخلة على "لا"؛ لأن لفظة "لا" لا تدخل على الماضي في غير الدعاء إلا مكررا في الأغلب، والفعل لا يحذف وجوبا بعد "لو" بدون المفسر. (ملخص) والاسم الواقع إلخ: إذا كان الواقع بعده مبتدأ يكون "لولا" كلمة برأسها؛ لظهور أن الشرط يقتضي الفعل، ففيه إشارة إلى مذهب سيبويه في "لولا". (ملخص)

لدلالة الكلام: فلوحود الدال صح الحذف، ولوجود الساد يجب.

عند الكوفين الح: لأن "لولا" عندهم مركبة من "لو" الشرطية و"لا" النافية، فيبقى اقتضائها الفعل كما كانت. (حاشية) اللام موطئة للقسم إلح: قبل: إنه سهو والصواب: اللام لتقدير القسم أي والله لقد علمتم؛ إذ اللام الموطئة ما تدخل على شرط نازعه القسم في جزائه ليجعله جوابا للقسم، نحو: "والله لئن أكرمتني لقد أكرمتك"، لك أن تقول: إن هذا اصطلاح للنحاة والمصنف على تجوز بها عن اللام الواقعة في جواب قسم مقدر؛ لأنه لولاها لم يعلم أن في الكلام قسما مقدرا، فقد مهدت له الجواب، ولذا تسمى الممهدة، وقيل: إنما لام ابتدائية و"علمتم" بمعنى عرفتم يتعدى لواحد، أي عرفتم أصحاب السبت وما أحللنا بحم من النكال، فلو شئنا لفعلنا بكم مثله. (خفاجي)

مصدر سبت اليهود إذا عظمت يوم السبت، وأصله: القطع، أمروا بأن يجردوه للعبادة فاعتدى فيه ناس منهم في زمن داود على، واشتغلوا بالصيد، وذلك ألهم كانوا يسكنون قرية على ساحل يقال لها: أيلة، وإذا كان يوم السبت لم يبق حوت في البحر إلا حضر هناك وأخرج خرطومه، فإذا مضى تفرقت، فحفروا حياضاً وشرعوا إليها الجداول، وكانت الحيتان تدخلها يوم السبت، فيصطادونها يوم الأحد، فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُواْ قِرَدَةً خَسِئِينَ عَلَى جامعين بين صورة القردة والخسوء، وهو: الصغار والطرد، وقال مجاهد: ما مسخت صورهم ولكن قلوهم، فمثلوا بالقردة كما مشلوا بالحمار في قوله تعالى: ﴿كَمَثُلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً ﴾،

مصدر سبت إلخ: وليس اسما بمعنى اليوم؛ إذ المقصود ألهم اعتدوا في تعظيمه وهتكوا حرمته، لا ظرفية اليوم للاعتداء. (ح) يوم السبت: وجعل السبت مصدرا؛ ليفيد أن الاعتداء في تعظيم يوم السبت إذ لا يفيد ذلك "اعتدوا في يوم السبت" كما لا يخفى. (عص) أمروا بأن إلخ: قيل: إن موسى الله أراد أن يجعل يوما خالصا للطاعة وهو يوم الجمعة فخالفوه وقالوا: نجعله يوم السبت؛ لأن الله تعالى لم يخلق فيه شيئا، فلما اختاروه لترك سائر الأعمال لهوا فيه عن الاصطياد والعمل. (خفاجي)

فيه: أي في تعظيمه، أو الضمير راجع إلى التحريد للعبادة. (ج) وشرعوا إلخ: [الشرع: بمويداكرون وهكافتن. (ع)] مأخوذ من قوله: شرع بابا إلى الطريق أي فتحه، ففي هذه الآية دليل على تحريم الحيل في الأمور التي لم تشرع، وقيل: تجوز ما لم يكن فيها إبطال حق أو إحقاق باطل، وأجابوا عن تمسكهم: بأتما ليست حيلة وإنما هي عين المنهي عنه؛ لألهم إنما نهوا عن أحذها، فتأمل. (خفاجي بتغيير)

جامعين إلخ: فيه إشارة إلى أنه حول صورهم إلى صورة القردة مع بقاء أثر الإنسانية فيهم من العقل والفهم، فـ "خاسئين" يحتمل أن يكون خبرا بعد خبر وأن يكون خالا من اسم "كان"، وليس بصفة لـ "قردة"؛ لأنه لو كان صفة لها لوجب أن يكون خاسئة؛ لامتناع الجمع بالواو والنون بغير ذوي العقول، ويمكن أن يجاب بأن المسخ إنما كان بتبدل الصورة فقط، وحقيقتهم سالمة على ما روي. و"الخسوء": هو الصغار، وأما ذكر الطرد؛ فلاستيفاء معنى الخسوء لا لبيان المراد، وإلا لكان الخاسئ بمعنى الطارد، وفي "القاموس": الخاسئ من الكلاب والخنازير المبعد لا يترك أن يدنوا من الناس. (ملحص) وقال مجاهد: رواه حرير، وقال: إنه مخالف لظاهر القرآن والآحاديث وإجماع المفسرين.

وقوله: "كُونُواً" ليس بأمر؛ إذ لا قدرة لهم عليه، وإنما المراد به سرعة التكوين، وألهم صاروا كذلك كما أراد بهم، وقرئ قردة بفتح القاف وكسر الراء، وخاسين بغير همزة. فَعَلْنَها أي المسخة، أو العقوبة. نَكَلًا عبرة تنكل المعتبر بها، أي تمنعه، ومنه النكل للقيد. لِمَا بَيْنَ يَدَيّها وَمَا خَلْفَها لما قبلها وما بعدها من الأمم، إذا ذكرت حالهم في زبر الأولين، واشتهرت قصتهم في الآخرين، أو لمعاصريهم ومن بعدهم، أو لما بحضرتها من القرى وما تباعد عنها، أو لأهل تلك القرية وما حواليها، أو لأجل ما تقدم عليها من ذنوبهم وما تأخر منها. وَمَوْعِظةً لِلمُتَّقِينَ مِن قومهم، أو لكل متق سمعها.

عليه: على أن يقلبوا أنفسهم على صورة القردة. (ع) كما أراد: الكاف للقران في الوقوع، و"ما" كافة، نحو: "حضر زيد كما قام عمرو" أي قارن القيام الحضور في الوقوع. لما بين يديها إلخ: يعنى أن المراد بـــ"ما بين يديها": من يأتي بعدها، وبـــ"ما خلفها": من يتقدمها، فكأنه قال: نكالا للآتين والماضين، فظرفا المكان استعيرا للزمان، و"ما" أقيمت مقام "من" إما تحقيرا لهم أو لاعتبار الوصف؛ فإن "ما" يعبر بما عن العقلاء إذا أريد الوصف. (خفاجي بتغير)

لما قبلها: والظاهر أن ما قبلها عبارة عن الأولين وما بعدها عن الآخرين ولكن تعكس؛ لأنك مستقبل المستقبل ومستدبر الماضي. (عب) زبر الأولين إلخ: ذكر في كتبهم أنه تكون تلك المسخة، وفيه: أنه لا يصح حينفذ تفريع "فجعلناها" على الحكم بكونهم قردة خاسئين؛ لأن الجعل للأمم السابقة كان قبل هذا القول، وغاية التوجيه أن يقال: "فجعلناها" تفصيلا لما علموا، والفاء للتفصيل لا للتفريع، أو يقال: صحة الفاء لأن جعلها نكالا للفريقين جميعا إنما يتحقق بعد القول والمسخ. (ملخص)

أو لأجل إلخ: فتكون اللام للتعليل، وهي في الوجوه السابقة صلة لـــ"نكالا"، قيل: النكال على هذه بمعين العقوبة لا العبرة أي جعلنا المسخة عقوبة لأجل ذنوبهم المتقدمة على المسخة والمتأخرة عنها، يعنى السيئات الباقية آثارها وإلا فلا ذنب منهم بعد المسخ، والحاصل: أن المراد: ما يكون بعد المسخة بحسب الثبات والبقاء، لا الصدور والحدوث، ولا يخفى أن "موعظة للمتقين" لا يلائم هذا المعنى، وقال أبو العالية في: فجعلناها عقوبة لما مضى من ذنوبهم وعبرة لمن بعدهم، قمراد المصنف في وغيره بـــ"ما تأخر منها": ما تأخر من العقوبة على ذنوب غيرهم. (خفاجي بتغيير)

وإذ قال إلخ: قال الإمام: اعلم أنه تعالى لما عدد وجوه إنعامه عليهم أولا ختم ذلك بشرح بعض ما وجه إليهم من التشديدات، وهذا هو النوع الأول، وقوله: وإذ قال موسى الآية النوع الثاني منها، ولا يخفى أنه خلاف نظم الآيات، لعله ارتكب ذلك؛ لخفاء كون الأمر بالذبح نعمة، ولا شك أنه نعمة دنيوية؛ لرفعه التشاجر بين الفريقين، والأحروية؛ لكونه معجزة لموسى على ولك أن تقول: المقصود من قوله: "وإذ قال موسى": مجرد بيان نوع من مساويهم من غير تعديد النعم، وإنما صح العطف؛ لأن ذكر المنعم سابقا كان مشتملا على ذكر مساويهم، وإليه يميل كلام المصنف لهي. (حاشية)

وإنما فكت إلخ: ولو أجري على النظم لكانت قصة واحدة، وذهب الغرض وهو تثنية التقريع. (حاشية) هو الاستهزاء: لما سيأتي من قوله: استخفافا به إلخ فلا يرد عليه أن المنقول عنه في قوله: أتتحذنا هزوا حمل الأمر على الاستهزاء لا الاستهزاء بالأمر وفرق بينهما. (حفاجي) طمعا في ميراثه: طمعوا في ميراث الشيخ إذا مات؛ لأنه لو أبقى ابنه بعده لكان حاجبا لهم. (منه)

جاؤوا إلخ: للأبعد يجوز أن يطالب بالدم مع وحود القريب، ويجوز أن يكون بوكالة من الشيخ. مثل ذلك: [أي في مقام الإرشاد وبيان الأحكام.] فيما هو إخبار عن الله وإسناد حكم إليه؛ لأن الكذب على الله إما كفر أو حهل. (ملخص) طريقة البرهان: طريقة الكناية، حيث نفى أن يكون داخلا في زمرة الجاهلين وواحدا منهم قضدا إلى نفي ملزوم الجهل وهو الاستهزاء.(ح)

وأخرج ذلك في صورة الاستعادة استفطاعاً له. فَالُوا أَدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِنِ لَنَا مَا هِي أَي وَالْعَلَمُ الله وَ الله الله الله الله الله الله على حال لم يوجد بها شيء يسأل به عن الجنس غالباً، لكنهم لما رأوا ما أمروا به على حال لم يوجد بها شيء من جنسه، أجروه مجرى ما لم يعرفوا حقيقته ولم يروا مثله. قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةً لَا فَارِضٌ وَلَا بِحَرْ لا مسنة ولا فتية، يقال: فرضت البقرة فرضاً من الفرض وهو القطع، كأنها فرضت سنها، وتركيب البكر للأولية، ومنه البكرة والباكورة، عَوَانُ الصف الطعاء عالى:

نواعِمُ بينَ أَبْكارِ وَعُونُ

بير فَالِكَ أي بين ما ذكر من الفارض والبكر، ولذلك أضيف إليه "بين"؛ فإنه لا يضاف

هاحالها إلخ: [يعنى أن السؤال في الحقيقة عن الصفة؛ لأن الهيئة ومسمى الاسم معلومان. (ح)] قال المحقق: "ما" تكون سؤالا عن مدلول الاسم، أو حقيقة المسمى، أو صفته مثل: ما زيد؟ وجوابه: الفاضل أو الكريم، أو نحو ذلك، والأولان معلومان، فتعين الثالث؛ لأنهم لما سمعوا لها صفة من إحياء الميت ليست من حنسها فتعجبوا وسألوا حالها وصفتها هذا، وكان الله وبخهم بهذا الأمر بأنكم كيف عبدتم ما هو في صورة البقرة مع أن الطبع لا يقبل أن يخلق الله فيه حاصية يحيا بها ميت بمعجزة نبيه؟ وكيف قبلتم قول السامري: إنه إلهكم، ولا تقبلون قول الله: إنه يحيا الميت بضرب لحمه على الميت وتعدونه هزوا؟ (ملخص)

ما أمروا به: وهو إحياء الميت بضرب بعضه. الفوض: قال في "الصراح": الفروض: پير شدن 36 و برآن. (عب) نصف: بالتحريك المرأة بين الحديثة والمسنة، وفائدة قوله: "عوان" بعد قوله: "لا فارض ولا بكر" نفي أن يكون عجلا أو حنينا. (ح) نواعم إلخ: أوله:

طوال مشل أعناق الهوادي

المشل بالشين المعجمة واللام المشددة: ما يستر العنق من شللت الثوب إذا خطته، وطوله كناية عن طول العنق، و"طوال" مضاف إليه، وهو مضاف إلى الأعناق وأصله: طوال مشل أعناق مثل أعناق الهوادي، وهو جمع هادية، وهي بقرة يقدم قطيع البقرات، والنواعم: جمع ناعمة، وهي اللينة، والعون بالضم: جمع عوان، وهو الشاهد، يقول: هن طوال أعناق تشبه بأعناق الهوادي نواعم متوسطات بين الأبكار والعون. (فيض) لذلك: لأجل أن "ذلك" إشارة إلى الفارض والبكر.

المراد إلى: فإن عود الكنايات يدل على أن الكلام في البقرة المأمور بذبحها. وقت الخطاب: وهو جائز، وأما تأخيره عن وقت الحاحة فلا يجوز. (ح) أن المراد؛ إليه ذهب أكثر الحنفية وبعض الشافعية. من شق البقو: في "الأساس": حذ من شق الثياب أي من عرضها، ولا تختر، أي لا تأخذ المختار منها، والعرض بالضم ناحية وجانب. فإن التخصيص إلى: قبل هذا مذهب من يقول: الزيادة على الكتاب نسخ كحماهير الحنفية، قالوا: الأمر بالمطلق يتضمن التخيير وهو حكم شرعي، والتقييد يرفعه. (ع)

والحق جوازهما إلخ: حواز تأخير البيان عن الخطاب والنسخ قبل الفعل؛ فإن الممتنع تأخيره عن وقت الحاجة على الصحيح، وليس هذا منه؛ فإنه لا دليل على أن الأمر ههنا للفور، وكذا النسخ قبل الفعل جائز، بل واقع كما في حديث: فرض الصلاة خمسين في المعراج، وحديث: لو ذبحوا إلخ أخرجه سعيد بن منصور بسند صحيح عن ابن عباس في موقوفا. (ملحص) ظاهر اللفظ: لفظ بقرة؛ فإنه مطلق فيترك على إطلاقه، وبه يشعر قوله: "فَافْعَلُوا مَا تُومِّمُرُونَ" قبل بيان اللون. بالتمادي: فإنما لو كانت معينة لما عنفهم وزجرهم عن المراجعة. (ع)

ما تؤمرونه إلخ: إشارة إلى أن "ما" موصولة والعائد محذوف، وأن حذف الجار قد شاع في هذا الفعل وكثر استعمال أمرته كذا، حتى لحق بالأفعال المتعدية إلى مفعولين، وصار ما تؤمرون في تقدير: ما تؤمرونه؛ ولذا جعل ما تؤمرون به هو المعنى دون التقدير، واستشهد على شيوع الحذف والإيصال بالبيت، وآخره:

فقد تركتك ذا مال وذا نشب

وذا مال أي ذا إبل وماشية؛ لأنه يختص بهما في كلام العرب، والنشب: المال الأصيل، وهو اسم لحميع الصامت والناطق. (خفاجي بتغيير) أو أمركم بمعنى مأموركم. قَالُواْ آدَعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِن لَنَا مَا لَوْنُهَا قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا فَقُولُ إِنَّهَا الْفقوع: نصوع الصفرة؛ ولذلك تؤكد به، فيقال: أصفر فاقع، كما يقال: أسود حالك، وفي إسناده إلى اللون وهو صفة صفراء؛ لملابسته بها فضل تأكيد كأنه قيل: صفراء شديدة الصفرة صفرتما، وعن الحسن سوداء شديدة الصفرة صفرتما، وعن الحسن سوداء شديدة السواد، مبدأ مؤمر في في تفسير صفراء السواد، وبه فسر قوله تعالى: ﴿ حِمَالَتُ صُفْرٌ ﴾ ...

قال الأعشى:

تِلْكَ حَيلي مِنْهُ وتلكَ رِكَابي هُنَّ صُفُرٌ أُولادُها كالزَّبيبِ

ولعله عبر بالصفرة عن السواد؛ لأنما من مقدماته، أو لأن سواد الإبل تعلوه صفرة،

أمركم: فما مصدرية والمصدر بمعنى المفعول. تؤكد إلخ: لم يرد التأكيد الاصطلاحي، بل الوصف للتأكيد نحو: فنفحة واحدة في. (عص) حالك: الحالث من الحلك والحلوكة: خصياه شمن. (عب) لملابسته بما إلخ: [يعنى الإسناد محازي باعتبار تلبسه بما من جهة الحلول.] قال الفاضل عصام تحته: وأما الملابسة فهي الحالية والمحلية، وكون فاقع لونها إلخ في قوة شديدة الصفرة صفرتما يبتني على ظهور أن اللون صفرة، فذكر لونها بمنزلة ذكر صفرتما. (عب)

كأنه قبل إلخ: يعنى أن صفراء فاقعة وصفراء فاقع لونما سواء في كونهما للتأكيد، والثاني أوكد من جهة جعل الفقوع الذي هو من صفات الأصفر صفة اللون الذي هو الصفرة؛ بناء على أن لون الصفراء في الواقع هو الصفرة وإن لم يرد باللفظ إلا مطلق لونها، وبهذا الاعتبار صار من قبيل حد حده . (ح) سوداء شديدة: فيه: أن تأكيده بالفقوع ينافيه، هذا هو المشهور، وقيل: فاقع يقال في الألوان كلها إذا خلصت.

تلك: [مبتدأ و"خيلي" خبره، و"منه" حال منها أي حاصلة من الممدوح. (س)] في مدح قيس بن معدي كرب، والركاب الإبل التي يسار عليها، واحدها راحلة، ولا واحد لها من لفظها، و"أولادها" فاعل صفر، والتشبيه بالزبيب صار علما في الوصف بالسواد في لسان الفصحاء وإن كان بعض أنواعها أصفر وأحمر، وحعل "كالزبيب" خبرا لـــ"أولادها" على أن تكون وصفا للأولاد مع كونه احتمالا بعيدا؛ إذ لا وجه لترك العاطف يفوت غرض الشاعر؛ لأنه يفيد وصف الركاب بالصفرة وهي ليست من الألوان الممدوحة في الإبل، بخلاف وصفها بكونها صفر الأولاد كالزبيب؛ فإنه يستلزم كونها كالزبيب أيضا. (ح)

وفيه نظر؛ لأن الصفرة بهذا المعنى لا تؤكد بالفقوع تَسُرُ ٱلنَّنظِرِينَ فَي أي تعجبهم، والسرور أصله: لذة في القلب عند حصول نفع، أو توقعه من السر. قَالُواْ آدَعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنِ لَّنَا مَا هِي تكرير للسؤال الأول واستكشاف زائد، وقوله: إنَّ ٱلْبَقرَ تَشْنَبَهَ عَلَيْنَا اعتذار عنه، أي إن البقر الموصوف بالتعوين والصفرة كثير، فاشتبه علينا، وقرئ: "إن الباقر" وهو اسم لجماعة البقر، والأباقر والبواقر، فاشتبه علينا، وقرئ: "إن الباقر" وهو اسم لجماعة البقر، والأباقر والتأنيث، و"يتشابه" بالياء والتاء و"تشابه" بطرح التاء وإدغامها على التذكير والتأنيث، و"تشابه" معنى تتشبه، و"يَشَبَّه" بالتذكير و"متشابه" وامتشابه" وامتشبه" و"متشابه" وامتشابه والمنابعة والمنابعة والمنتبه و"متشابه" والمنتبه و"متشبه" والمنتبه والمنتبة والمنتبه والمنتبه والمنتبة والمنتب

وفيه نظر إلخ: الصفرة وإن استعمل بمعنى السواد إلا أنه لا يؤكد بهذا المعنى بالفقوع؛ فإنه وصف مختص بالصفرة الحقيقية، لكن في "القاموس" من أن كل ناصع اللون فاقع من بياض وغيره، وهذا يشعر بعدم الاحتصاص هذا، وليس المراد بالتأكيد التأكيد الاصطلاحي، بل النعت المؤكد كأمس الدابر. (حاشية بتغيير) السرور أصله إلخ: لما فسر السرور بالإعجاب بين معناه الحقيقي؛ ليظهر وجه عدم إرادته ههنا وهو اعتبار حصول النفع أو توقعه أي السرور معناه الحقيقي لذة أي التذاذ وانشراح يحصل في القلب فقط من غير حصول أثره في الظاهر. (ح)

تكريو للسؤال: نبه بقوله: للسؤال الأول على أن الثاني يخالف الأول؛ لأن هذا سؤال عن حال البقرة الموصوفة وما سبق كان سؤالا عن البقرة المطلقة، وحاصل الجواب الأول: أنها كاملة باعتبار السن، وحاصل الجواب الثاني: أنها على أكمل الألوان، فليس الغرض من السؤال رد الجواب الأول بأنه غير مطابق وأن السؤال باق على حاله، بل لطلب الكشف الزائد على ما حصل، وإظهار أنه لم يحصل البيان التام، وهذا معنى قوله: واستكشاف زائد. (ملخص) إن الباقر: قارئه الإمام محمد باقر على ما في "الكشاف". (عص)

بالياء والتاء: فالتذكير بالنظر إلى لفظ البقر، والتأنيث بالنظر إلى المعنى الجنسي؛ لأن اسم الجنس يجوز تذكيره وتأنيته نحو: نخل منقعر والنحل باسقات، وأما مع الأباقر والبواقر فلعل القراءة بالتأنيث فقط. (حاشية بتغيير) تشابحت: بتحفيف الشين وتشديدها، وقد استشكل قراءة التشديد؛ ووجه بأنه قد جاء في بعض اللغات زيادة التاء في أول ماضي تفاعل وتفعل، وبأنه في الأصل "اشاهت" سقطت الهمزة عند الوصل لقوله: إن البقرة، وبأن الأصل: إن البقرة فصار: إن البقر تشابحت.

وَإِنَّا إِن شَاءَ ٱللَّهُ لَمُهَمَّدُونَ 🗂 إلى المراد ذبحها، أو إلى القاتل، وفي الحديث: "لو لم يستثنوا لما بينت لهم آخر الأبد". واحتج به أصحابنا على أن الحوادث بإرادة الله سبحانه وتعالى، وأن الأمر قد ينفك عن الإرادة وإلا لم يكن للشرط بعد الأمر معنى، والمعتزلة والكرامية على حدوث الإرادة، وأجيب بأن التعليق باعتبار التعلق. قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَشْقِي ٱلْحَرْثَ

أي لم تذلل للكراب......

لو لم يستثنوا إلخ: قال العراقي: لم أقف عليه. وقال السيوطي: أخرجه كهذا اللفظ ابن جرير عن ابن عباس ﴿ مرفوعا مفصلا، وأخرجه بنحوه سعيد بن منصور عن عكرمة مرفوعا مرسلا، وابن أبي حاتم عن أبي هريرة 🧠 مرفوعا موصولًا. قال المحقق: لو لم يستثنوا لما بينت أي البقرة يريد كون المعنى: إنا لمهتدون إلى البقرة. وكلمة "إن شاء الله" تسمى استثناء؛ لصرفها الكلام عن الجزم وعن الثبوت في الحال من حيث التعليق على ما لا يعلمه إلا الله، "وآخر الأبد"، كناية عن المبالغة في التأبيد، والمعنى: إلى الأبد الذي هو آخر الأوقات، وفي هذا الكلمة استعانة بالله و تفويض الأمر إليه والاعتراف بقدرته و نفاذ مشيته. (ملخص)

آخر الأبد الخ: [إلى آخر الحياة الدنيا] بالنصب وهو على سبيل المبالغة وإلا فالأبد لا آخر له. جمل عن الكرخي. (عب) على أن الحوادث: ووجهه أن الاهتداء علق بمشية الله فلا يقع بدونما، وأن الله قصه مقررا له ووقع في الحديث ما يؤيده، وليس ذلك إلا لحدوثه، فيستوي في ذلك جميع الحوادث، وأما أن الأمر قد ينفك عن الإرادة؛ لأن الله أمرهم بذبحها، ثم ارتضى تعليق الاهتداء لذبحها على إرادته، فلو كانت عين الأمر لم يرتض تعليقه بعد وقوعه، ولا يكون لقوله: "إن شاء الله الدال" على الشك وعدم تحقق الاهتداء فائدة.

واحتجت المعتزلة على حدوث الإرادة بوجهين: الأول: أن كلمة "إن" يقتضي الحدوث، والثاني: أنه تعالى علق حصول الاهتداء على حصول مشيته الاهتداء، فلما لم يكن حصول الاهتداء أزليا وجب أن لا يكون مشية الاهتداء أزلية وأحيب بأن اللازم حدوث التعلق، ولا يلزمه حدوث نفس الصفة، والتفصيل يطلب من علم الكلام. (ملحص)

بإرادة الله: حيث علق فيما حكاه وحود الاهتداء الذي هو من جملة الحوادث بتعلق المشية وهي نفس الإرادة. الإرادة: لأنه علق كولهم مهتدين بمشية الله تعالى وهو حادث في الاستقبال، فيكون المشية حادثة أيضا. لم تذلل: الذل بالكسر ضد الصعوبة وهو اللين والانقياد. وسقي الحرث، و"لا ذُلُولٌ" صفة البقرة بمعنى غير ذلول، و"لا" الثانية مزيدة لتأكيد الأولى، والفعلان صفتا ذلول، كأنه قيل: لا ذلول مثيرة وساقية، وقرئ: لا ذلول بالفتح أي حيث هي، كقولك: مررت برجل لا بخيل ولا جبان، أي حيث هو، وتسقي من أسقى. مُسَلَّمةُ سلَّمها الله تعالى من العيوب، أو أهلها من العمل، أو وتسقي من أسقى. مُسَلَّمةُ سلَّمها الله تعالى من العيوب، أو أهلها من العمل، أو أخلص لونها، من سلم له كذا إذا خلص له لا شِيّةَ فِيهَا لا لون فيها يخالف لون أخلها، وهي في الأصل مصدر وشاه وشيا وشية إذا خلط بلونه لوناً آخر.

قَالُواْ ٱلْمَانَ حِنْتَ بِٱلْحَقِّ أَي بحقيقة وصف البقرة وحققتها لنا، وقرئ: "آلآن" بالمد على الاستفهام، و"أَلَان" بحذف الهمزة وإلقاء حركتها على اللام. فَذَيْحُوهَا فيه اختصار، والتقدير: فحصلوا البقرة المنعوتة فذبحوها.

غير ذلول إلخ: إشارة إلى أن "لا" الأولى بمعنى غير [وأجري إعرابه على ما بعده لكونه في صورة الحرف. (عص)] فلا يطلب لها الخبر، ولا يكون لها صدر الكلام، وأما الثانية فحرف زيدت للتأكيد، ويفيد التصريح بعموم النفي؛ إذ بدولها يحتمل نفي الاجتماع، وهذه لازمة في هذه الصورة، وصرح بأن الفعلين صفتا ذلول إشارة إلى أن "تثير" منفي؛ لكونه صفة للمنفي فيصح في العطف عليه "لا" المزيدة لتأكيد النفي. (حاشية)

لا ذلول إلخ: فــ "لا" للتبرية والخبر محذوف، والجملة صفة "ذلول"، وهو نفي لأن توصف بالذل، ويقال: هي ذلول بطريق الكناية؛ لأن الذلول لو كان في مكان البقرة كانت البقرة موصوفة به أيضا اقتضاء الصفة للموصوف، فلما لم تكن في مكانما لم تكن موصوفة. (ع)

كقولك إلخ: إن أريد بقوله: حيث هو مكانه الحقيقي، فهو كناية عن نفي البحل والجبن عنه؛ لأن فيه الانتقال عن انتفاء اللازم بانتفاء الملزوم كما في الآية، وإن أريد أعم من ذلك كان كناية عن كمال شجاعته وكرمه بأنه إذا لم يكن في بلد أو قرية هو فيه بخيل ولا حبان؛ لتأثير كرمه وشجاعته، كان هو في كمال الجود والشجاعة، وكان نظير الآية في حذف الخبر وكونه ظرف مكان، وأن المقصود هو المعنى الكنائي وإن كان طريق الانتفاء مختلفا، وفي هذا الجواب إشارة إلى أن البقرة كاملة في ذاتها ومسلمة عن العيوب. (ملخص)

وشيا: وهي مصدر من باب وعد، والتصرف فيها كالتصرف في عدة. (جمل) بحقيقة إلخ: ليس المراد بالحق ما يقابل الباطل. بالمد على الاستفهام: قيل: هو التقرير بمعنى التثبيت والتحقيق، والظاهر أنه للاستبطاء. فلبحوها: يعني أن الفاء فصيحة عاطفة على محذوف.

وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ عَلَى التطويلهم وكثرة مراجعاتهم، أو لخوف الفضيحة في ظهور القاتل، أو لغلاء ثمنها؛ إذ روي: أن شيخاً صالحاً منهم كان له عِجلة، فأتى بما الغيضة وقال: اللهم إني استودعكها لابني حتى يكبر، فشبت، وكانت وحيدة بتلك الصفات، فساوموها اليتيم وأمه حتى اشتروها بملء مسكها ذهبا، وكانت البقرة إذ الصفات، فساوموها اليتيم وأمه حتى اشتروها بملء مسكها ذهبا، وكانت البقرة إذ الله بثلاثة دنانير، و"كاد" من أفعال المقاربة وضع لدنو الخبر حصولاً، فإذا دحل اليونت شرائها على: معناه الإثبات مطلقاً. وقيل: ماضياً، والصحيح أنه كسائر الأفعال عليه النفي قيل: هونما كادُواْ يَفْعَلُونَ قوله: ﴿ فَذَا يَحْدُوهَا ﴾؛ لاختلاف وقتيهما؛.....

لتطويلهم: هذا إذا كان المأمور ذبح أي بقرة كانت، ومَا كَادُوا يَفْعَلُونَ بيان قبل انقطاع سؤالهم. خوف الفضيحة: هذان الوحهان باعتبار اختلاف الرواية مبنيان على أن المقصود بيان حالهم بعد انقطاع سؤالهم، وظهور حقيقة الأمر لهم، وأن المأمور به ذبح بقرة معينة، وأن سؤالهم كان استفسارا للحهل لا معللا. (ح) فساوموها: المساومة والسوم: بهاكرون باك. (ع)

حصولا: احتراز عن عسى وطفق؛ فإنه لدنو الخبر رجاء وأخذا، فهو خبر محض لقرب خبرها، وخبرها لا يكون الا مضارعا دالا على الحال لتأكيد القرب، وقيل: إن إثباته نفي ونفيه إثبات، فقولنا: كاد يفعل معناه: قرب أن يفعل، لكنه ما فعله، وقولنا: ما كاد يفعل معناه: قرب من أن لا يفعله، ولكنه فعله، وقيل: معناه: المقاربة، وقوله: كاد يفعل قرب من الفعل، وقوله: ما كاد يفعل معناه ما قرب منه، قال الإمام: للأولين أن يحتجوا على فساد هذا الثاني بهذه الآية؛ لأن قوله: وما كادوا يفعلون معناه: ما قاربوا، ونفي المقاربة من الفعل ينافي إثبات وقوع الفعل، فقامل. (ملخص)

كسائر الأفعال: مثبتها لإثبات القرب ومنفيها لنفي القرب. (ع) ولا ينافي: [لما ورد على كونه كسائر الأفعال إشكال المنافاة دفعه بقوله: ولا ينافي.] دفع لشبهة من تمسك بالآية على أن ماضيه إذا كانت منفيا يكون للإثبات. (ع) لاختلاف إلخ: [هذا ناظر إلى قوله: لتطويلهم وكثرة مراجعاقم، وأما على الوجهين الأحيرين؛ فلاختلاف الاعتبار؛ فإنحم ذبحوها إيتمارا وما كادوا من الذبح؛ حوفا من الفضيحة، أو لغلاء الثمن. (ع)] فيه: أن الظاهر أن قوله: وما كادوا يفعلون حال من فاعل "فذبحوها"، فتجب مقارنة مضمونه لمضمون العامل، فلا يصح القول باختلاف وقتيهما، فالذي ينبغي أن يعول عليه أن قولهم: لم يكد يفعل كذا كناية عن تعسره وثقله عليهم، كما يدل عليه كثرة سؤالهم ومراجعتهم، وهو مستمر باق، وفي "التسهيل" وتأتي كاد إعلاما بوقوع الفعل عسيرا. (خفاجي بتغيير)

إذ المعنى ألهم ما قاربوا أن يفعلوا حتى انتهت سؤالاتهم، وانقطعت تعللاتهم، ففعلوا كالمضطر الملجئ إلى الفعل. وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا خطاب الجمع؛ لوجود القتل فيهم فَادَّرَوْتُمْ كَالْمُ عَلَمُ الله عَلَمُ الله والمحتمم في شألها؛ إذ المتخاصمان يدفع بعضهم بعضاً، أو تدافعتم بأن طرح كل قتلها عن نفسه إلى صاحبه، وأصله: تدارأتم، فأدغمت التاء في الدال واحتلبت لها همزة الوصل وَالله مُحْرَجٌ مَّا كُنتُم تَكْتُبُونَ مَ مظهره لا محالة، وأعمل "مخرج"؛ لأنه حكاية مستقبل كما أعمل ﴿ بالسط فِرَاعَيْهِ ﴾؛ لأنه حكاية حال ماضية فقلنا آضربوه عطف ووقت التدارة ما بينها اعتراض، والضمير للنفس، والتذكير على تأويل الشخص، على "ادارأتم"، وما بينها اعتراض، والضمير للنفس، والتذكير على تأويل الشخص، أو المجني عليه بِبَعْضِهَا أيُّ بعض كان، وقيل: بأصغريها، وقيل: بلسالها، وقيل: بلسالها، وقيل: بلسالها، وقيل: بلفخذها اليمني، وقيل: بالأذن،

خطاب الجمع الخ: [وإن كان القتل من اثنين.] إشارة إلى أنه مجاز حيث أسند إلى الكل ما صدر عن البعض كما يقولون: بنو فلان قتلوا فلانا، وإنما القاتل رجل منهم. (خفاجي) اختصمتم: يعنى أنه مجاز عن الاختصام، أو كناية عنه؛ لكون المعنى الحقيقي وهو التدافع سببا عن الاختصام ومن روادفه [وكأنه قدم المجاز على الحقيقة؛ لأن تعلق "في" بالاختصام أظهر. (عصام)]. (ح)

يدفع بعضهم إلخ: إيراد ضمير الجمع بالنظر إلى الكثرة المستفادة من لام الجنس في المتحاصمين أي المتخاصمان أيهما كانا. (ع) مظهره لا محالة إلخ: أحذه من التعبير بالاسمية وبناء اسم الفاعل على المبتدأ المفيد لتقوي الحكم، وفسره بالإظهار؛ لوقوعه في مقابلة الكتم. قوله: "وأعمل مخرج إلخ" أي مع أنه في معنى الماضي الآن، وهو لا يعمل، قيل: لأنه حكاية الحال المستقبلة؛ فإن الحال لا يراعى فيه حال المتكلم، بل حال الحكم الذي قبله وهو التدارؤ، وهو بالنسبة إليه مستقبل، والجملة معترضة للتفريع، وقيل: حالية أي والحال أنكم تعلمون ذلك. (خفاجي بتغيير)

اعتراض: [فائدته التقريع، والضمير للمخاطبين.] لا بد للجملة الاعتراضية من فائدة سوى دفع التوهم أو مطلقا على احتلاف فيها، وفائدته تقريعهم على الاختصام الباطل؛ لأنه لا فائدة فيه؛ إذ الله مخرج لا محالة. (عص) أيَّ بعض كان إلخ: إحراء للمطلق على إطلاقه. مرَّض الوجوه الباقية؛ إذ القرآن لا يدل على شيء منها، والأخبار متعارضة. (ح) بأصغريها: القلب واللسان، ومنه المثل: المرء بأصغريه. (عص)

وقيل: بالعجب كذَالِكَ يُحَى ٱللَّهُ ٱلْمُوتَىٰ يدل على ما حذف، وهو: فضربوه فحيى، والخطاب مع من حضر حياة القتيل، أو نزول الآية ويُريكُمْ ءَايُنتِهِ دلائله على به عهد موسى كمال قدرته لَعَلَّكُمْ تَعَقِلُونَ عَلَى لَكَى يكمل عقلكم وتعلموا أن من قدر على إحياء نفس قدر على إحياء الأنفس كلها، أو تعملوا على قضيته. ولعله تعالى إنما لم يحيه ابتداء وشرط فيه ما شرط؛ لما فيه من التقوب، وأداء الواجب، ونفع اليتيم، والتنبيه على بركة التوكل، والشفقة على الأولاد، وأن من حق الطالب.....

بالعجب: بفتح العين المهملة وسكون الجيم: العظم بين الأليتين. والخطاب إلى حق العبارة أن يكون لمن حضر، يقال: خاطبه، وهذا الخطاب له، ولا يقال: الخطاب معه، وغاية ما وجه أن الخطاب متضمن معنى التكلم؛ فإنه يقال: تكلم معه، فالمعنى: أن التكلم بقوله تعالى: كذلك إلى مع من حضر وقت الحياة أو وقت النزول، وإنما أفرد بإرادة كل من يصح أن يخاطب ويسمع هذا الكلام؛ لأن أمر الإحياء عظيم يعتنى بشأنه ويخاطب به كل واحد، فيدخل هؤلاء فيه دخولا أوليا، ويدل عليه قوله: ويريكم؛ فإن مثل هذا الخطاب شائع في اسم الإشارة كما في قوله تعالى: ﴿ لَكُ لَمْ حَشَى الْعَنْتُ مَنْكُمُ ﴿ (النساء: ٢٥) ﴿ مُنْمَ عَفَّهُ مَا مَنْكُمُ مَنْ مَعْدَ لَكُ وَاللَّهُ مِنْ بَعْدَ ذَلِك ﴾ (البقرة: ٢٥) ﴿ مُنْمَ تَقْدِير "قلنا"؛ لا بد من تقدير "قلنا"؛ ليرتبط الكلام بما قبله، بخلاف ما إذا كان الخطاب لمن حضر وقت النزول؛ فإنه ينتظم بدونه. (حاشية بتغيير) حياة القتيل: المنكرون في زمان نبينا في الله المن بينا النفيل المنكرون في زمان نبينا النفيل.

لكي يكمل: [أوله بالكمال؛ لوجود أصله فيهم.] يعنى أن القوم كانوا عقلاء قبل تعرض هذه الآيات عليهم، ولما كان العقل حاصلا امتنع أن يقال له: عرضت عليك الآية؛ لكي تصير عاقلا، فإذن لا يمكن إجراء الآية على ظاهرها، بل لا بد من التأويل، وهو أن يكون المراد إما العقل الكامل، أو أثره الذي هو العلم، أو ألهم جعلوا كألهم لا يعقلون؛ لعدم العمل بمقتضى عقلهم، ونزل منزلة اللازم، وقصة عمر هم مذكورة في "سنن أبي داود". والنحية: الجيدة من الإبل، وكون المؤثر هو الله؛ لأن الموتين الحاصلين في الجسمين لا يعقل أن يتولد منهما حياة. (ملخص) أو تعملوا: في "عنالة عن العمل بمقتضاه.

من التقرب إلخ: الذي هو العمل برضاء الله تعالى؛ إذ ذبح البقرة وإن كان لأجل علمهم بالقاتل، لكنه مأمور به، فالإتيان به من حيث إنه مأمور به عمل بالشرع، وقع من فاعله برضاء الله تعالى، وعمل بالواحب؛ لأن الأمر للوجوب. (ع)

أن يقدّم قربة، والمتقرب أن يتحرى الأحسن ويغالي بثمنه، كما روي عن عمر على، أنه ضحى بنجيبة اشتراها بثلاثمائة دينار. وأن المؤثر في الحقيقة هو الله تعالى، والأسباب أمارات لا أثر لها، وأن من أراد أن يعرف أعدى عدوه الساعي في إماتته الموت الحقيقي، فطريقه أن يذبح بقرة نفسه التي هي القوة الشهوية حين زال عنها شرة الصبا، ولم يلحقها ضعف الكبر، وكانت معجبة رائقة المنظر، غير مذللة في طلب الدنيا، مسلمة عن دنسها لا شية بها من مقابحها بحيث يصل أثره إلى نفسه، ما عدة عياة عياة وتعرب عما به ينكشف الحال، ويرتفع ما بين العقل والوهم من متاحود من حياة النفيل والوهم عن التدارؤ والنزاع، ثُمّ قَسَتَ قُلُوبُكُم القساوة عبارة عن الغلظ مع الصلابة كما في الحجر.

أن يقدم قوبة: كما فعله القوم الطالبون لمعرفة القاتل. نجيبة: بناقة نجيبة من انتجبه اختاره واصطفاه. هو الله: إذ لا يعقل تولد الحياة من ضرب الميت بالميت. وأن من أراد إلخ: هذا مما يشير إليه باطن النص مع ملاحظة المعنى، لا أنه تفسير مستقل، وأعدى العدو النفس، وشبه القوة الشهوية بالبقرة؛ لكثرة أكلها وعدم إدراكها لما فيه نفع. وشرة الصبا: خيانته وحمله على ما لا يليق، وهذا مع ما بعده مأخوذ من قوله: ﴿لا فَارِضُ ولا يَحْرُ ﴾ (البقرة: ٦٨)، وحمل التدارؤ على ما بين العقل والوهم؛ لأنه ينازعه دائما، والحياة الطيبة: هي التحلي بالمعارف الإفية والعلوم الحقيقية، والموت خلافها، وقوله: "بحيث يصل أثره" مأخوذ من قوله: ﴿فَقُلْنَا اصْرِبُوهُ بِعَضِها﴾ (البقرة: ٧٣). (خفاجي بتغيير)

الموت: الموت الحقيقي عبارة عن الجهل بالمعارف والعلوم الحقة. شرة الصبا: [الشرة: بالكسر: النشاط وحدة الشباب. (ح)] الصبا: بالكسر والقصر أو الفتح والمد: حهلة الفتوة مصدر قولك: يقال: صبا يصبو صبوا صبي وصباء، كذا في "القاموس"، وليس اسما بمعنى السن المعروف. (ع) معجبة: مأخوذ من قوله: ﴿تسر الناظرين﴾. بحيث يصل إلخ: إشارة إلى ما يستفاد من قوله: ﴿قلنا اضربوه﴾، (ع)

الحال: حال الملك والملكوت واللاهوت. القساوة إلخ: القسوة معناه الحقيقي: اليبس والكثافة والصلابة، ثم تجوز بها عن عدم قبول الحق والاعتبار، فالاستعارة في "قست" تبعية تصريحية، وإن شئت قلت: تمثيلية، وقيل: شبهت حال القلوب في عدم الاعتبار والاتعاظ بالقسوة لاعتبار هذه الاستعارة حسن التفريع بقوله: "فهي كالحجارة أو إلخ" بخلاف ما إذا حعل القلوب استعارة بالكناية، والقسوة قرينة؛ فإنه لا يحسن، بل لا يستقيم. (خفاجي)

ثم لاستبعاد إلخ: يعنى "ثم" موضوعة للتراخي في الزمان، ولا تراخي ههنا؛ إذ قسوة قلوبهم في الحال لا بعد زمان، فهي محمولة على الاستبعاد مجازا؛ إذ يبعد من العاقل القسوة بعد تلك الآية، كقولك لصاحبك: قد وحدت الفرصة ثم لم تنتهزها، وقوله: "من بعد ذلك" تأكيد للاستبعاد أشد تأكيد، وقيل: إنها للتراخي في الزمان؛ لأنهم قست قلوبهم بعد مدة، أو أنه عبارة عن قسوة عقبهم. (خفاجي بتغيير)

مثل الحجارة: نبه بقوله: "مثل الحجارة" دون كالحجارة على أن الكاف اسم استغنى عن تقدير المتعلق والمعطوف عليه لقوله: "أو أشد". (عصام) وأقيم إلخ: فأعرب بإعرابه وهو الرفع. قراءة الجو: قراءة "أشد" بحرورا بالفتحة؛ لكونه غير منصرف. (ع) وإنحا لم يقل إلخ: يعني أن فعل القسوة مما يصاغ منه أفعل وهو أخصر، والقسوة وإن كان من العيوب؛ لكنها باطنة لا ظاهرة، فلا يمتنع صوغه منه، فأحاب بأن "أشد" أبلغ من أقسى؛ لدلالته على الزيادة بمجوهره وهيئته، بخلاف أقسى؛ فإن دلالتها لهيئته فقط. (عص)]، فيدل على اشتداد القسوتين في المفضل والمفضل عليه، ويمكن أن يقال: إنه لظهوره لحق بالعيوب الظاهرة، وأما اشتداد القسوة؛ فلأن القسوة تمييز عن نسبة "أشد" إلى فاعله، والتمييز فاعل في المعنى، فيدل على اشتداد القسوتين، واشتمال القلوب على زيادة القسوة. (ملخص)

أو للتخيير إلخ: لما كانت "أو" تستعمل للشك وهو على الله تعالى محال دفعه بأنه للتخيير، وهو يكون في التشبيه كما يكون بعد الأمر، أو للترديد، يعنى أن الشك ليس راجعا إلى الله، بل إلى من يعرف حالهم؛ فإنه يمكنه أن يشبههم بالحجارة أو أشد منها، فالشك بالنسبة إلى المخاطبين، لا بالنسبة إلى المتكلم، قال العلامة: وهذا يؤدي إلى تجويزه أن تكون معاني الحروف بالقياس إلى السامع حتى تستعمل إذا تحقق المخاطب وهذا إخراج للألفاظ عن أوضاعها؛ فإنها إنما وضعت ليعبر بها المتكلم عما في ضميره، ولو جعلت يمعنى "بل" لكان أحسن. (حفاجي)

بالحجارة أو بما هو أقسى منها. وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَبْطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ تعليل للتفضيل، والمعنى: أن الحجارة تتأثر وتنفعل؛ فإن منها ما يتشقق فينبع منه الماء وتنفجر منه الأنحار، ومنها ما يتردي من أعلى الجبل؛ انقياداً لما أراد الله به، وقلوب هؤلاء لا تتأثر ولا تنفعل عن أمره تعالى. والتفجر: التفتح بسعة وكثرة، والخشية مجاز عن الانقياد، وقرئ: "إن" عن أمره تعالى. والتفجر: التفتح بسعة وكثرة، والخشية مجاز عن الانقياد، وقرئ: "إن" والمنافقة من المثقلة، وتلزمها اللام الفارقة بينها وبين "إن" النافية، و"يهبط" بالضم. وَمَا ٱللهُ بِغَنفِل عَمَّا تَعْمَلُونَ فَي وعيد على ذلك، وقرأ ابن كثير ونافع ويعقوب وخلف وأبو بكر وحماد بالياء ضما إلى ما بعده، والباقون بالتاء.

وإن من الحجارة إلى: ذكر تعالى على هُج التعميم دون الترقي كالرحمن الرحيم؛ إذ لو أريد الترقي لقبل: إن منها لما يشقق فيخرج منه الماء، فإن منها لما يتفجر منه الماء، وفائدته: استيعاب جميع الانفعالات التي على خلاف طبيعته، وهو أبلغ من الترقي، وكأن المصنف على غافل عن هذا حيث جمع بينهما في البيان وقدم الثاني، وهذه نكتة حليلة في الترقي والتعميم ينبغي التنبه لها. (خفاجي) فينبع إلى: [يتعلق بالثاني على اللف والنشر الغير المرتب.] النبع: برآمدن آب اذ چشم، ففي قوله: "ينبع" رمز إلى أن المراد من قوله: "فيخرج منه الماء": خروجه قليلا بحيث يصير منبوعا. (ح)

المتفتح إلح: التفتح: كثاره ثدن، والسعة مأخوذة في جوهره، والكثرة مستفادة من بناء التفعل. (ح) مجاز إلح: إطلاقا لاسم الملزوم على اللازم، ولم يحملها على الحقيقة باعتبار خلق العقل والحياة؛ لأن الهبوط والخشية على تقدير خلقهما لا تصلح بيانا لكون الحجارة في نفسها أقل قسوة. (ح) وعيد إلح: سواء قرئ بصيغة الخطاب أو الغيبة.

بالياء إلخ: التحتانية "ضما إلى ما بعده" أي قوله: "أن يؤمنوا"، و"يسمعون"، و"فريق منهم"، فيكون في قوله: "يعلمون" التفات من الخطاب إلى الغيبة، والنكتة: تحقيرهم وتبعيدهم عن عز الحضور، وفي بعض النسخ التاء الفوقانية وهو سهو؛ لمخالفته كتب القراءة، ولأن الخطاب حار على الأسلوب السابق في قوله: "ثم قست قلوبكم" فلا معنى لقوله: ضما إلى ما بعده. (ح) أفتطمعون: والاستفهام للإنكار التوبيخي أو الاستبعاد. (ح)

أَن يُؤْمِنُواْ لَكُمْ أَن يصدقوكم أو يؤمنوا لأجل دعوتكم يعني اليهود، وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ طائفة من أسلافهم يَسْمَعُونَ كَلَمَ ٱللَّهِ يعني التوراة، ثُمَّ مُحَرِّفُونَهُ كنعت محمد على واية الرحم، أو يؤولونه فيفسرونه بما يشتهون،

أن يصدقوكم إلخ: على الأول الإيمان بمعناة اللغوي، وهو التصديق، واللام صلته بتضمين معنى الإقرار والاستحابة، وعلى الثاني بمعناه الشرعي، واللام للتعليل.

يعنى اليهود: [أي الذين كانوا موجودين في زمنه الله السابقين؛ إذ لم يتصور منه الطمع. (شيرواني)] يعنى الموجودين في زمن النبي الله والاستفهام للإنكار، والمراد: الإنكار الاستبعادي، يعني أن طمعكم في إيمالهم بعيد؛ لألهم أربع فرق في كل منهم وصف يحسم مادة الطمع، فأشار إلى الأول بقوله: "وقد كان فريق إلج" ولا يقدح في كون المراد الموجودين في زمن النبي التعبير بـــ"كان"؛ لأن المضي بالنسبة لزمن نزول الآية، وأشار إلى الثاني بقوله: "وإذا لقوا الذين إلج" وإلى الثالث بقوله: "وإذا خلا إلج" وإلى الرابع بقوله: "ومنهم أميون إلج". (أبو السعود)

طائفة إلى: قال العلامة: إن المراد بقوله تعالى: "أن يؤمنوا لكم" اليهود الذين كانوا في زمنه في لأنهم الذين فيهم الطمع، وأما فريق منهم، فقيل: المراد: من كان في عهد موسى في لأنه تعالى وصفهم بألهم يسمعون كلام الله، وهم أهل الميقات، فكلام الله حينئذ كلامه في الطور، وقد حرفوا فيه ما يتعلق بأمر محمد في وقيل: الفريق من كان في زمن النبي في وكلام الله هو التوراة، وسماعه كما يقال لأحدنا: إنه يسمع كلام الله إذا قرئ عليه القرآن، وتحريفها تحريف صفة النبي في وآية الرحم، فليت شعري لما فسر المصنف في كلاما بالتوراة لم ذهب إلى أن الفريق من أسلافهم، والظاهر أن ضمير "منهم" يرجع إلى ما يرجع إليه ضمير "يؤمنوا"، فتأمل. (خفاجي بتغيير)

ثم يحرفونه إلخ: وأصل التحريف من الانحراف والميل، ومنه: قلم متحرف؛ لميل أحد شقيه أي يميلونه من حال إلى حال أحرى بتبديله أو تأويله، كأنه قال: يغيرون كلامه أو تأويله، ووجه تمريض المصنف هي بقوله: وقيل هؤلاء إلح؛ لأن الصحيح أنهم لم يسمعوا كلام الله بغير واسطة وأنه مخصوص بموسى على، وعلى هذا التفسير فالتحريف زيادة ما ليس فيه، وإنما قال: من السبعين؛ لأن كلهم لم يفعلوا ذلك. (خفاجي بتغيير)

كنعت محمد إلخ: [فيكتبون بدل أكحل العين ربعة جعد الشعر حسن الوجه طويلا أزرق العين سبط الشعر. (جمل)] فالمراد بالأسلاف: مقدموهم في الدين وأحبارهم الذين كانوا في زمن محمد ، وبالتحريف: تغيير نفس الكلام، وتقدير الأسلاف حينئذ؛ لبيان الواقع، لا لتصحيح قوله: "فريق منهم". (ع)

يؤولونه: وفي بعض: أو تأويله عطفا على الضمير المنصوب في يحرفونه. فيفسرونه: فالمراد بالتحريف: تغيير المعنى، والأسلاف: مقدموهم مطلقا. (ع)

وقيل هؤلاء إلى: فالمراد بسماع كلام الله: سماعه من الله تعالى بلا واسطة كما سمعه موسى على، وبالتحريف: الزيادة فيه افتراء، وبالأسلاف: الذين كانوا في زمن موسى على، بخلاف ما سبق؛ فإن السماع فيه ممن يتلوه، والتحريف التغيير. (ع) ألهم مفترون: دفع بتقدير المفعول توهم تكرار و "هم يعلمون" بــ "بعد ما عقلوه". ومعنى الآية إلى: دفع لما يختلج من أنه كيف يلزم من إقدام بعضهم على التحريف حصول اليأس من إيمان باقيهم؟ (ح) بسفلتهم: فإلهم أسوء خلقا وأقل تمييزا.

أو الذين نافقوا إلخ: يعنى أن ضمير "قالوا" للبعض الذين نافقوا، وهم رؤساء اليهود يقولون ذلك لأتباعهم وبقاياهم الذين لم ينافقوا؛ قصدا لإظهار التصلب في اليهودية نفاقا مع اليهود، والاستفهام في "أتحدثونهم" على الأول للعتاب والإنكار على ما كان يصدر عن المنافقين من التحدث، يعنى ما كان ينبغي أن يقولوا ذلك، وعلى الثاني للإنكار أن يصدر عن الأتباع تحديث فيما يستقبل من الزمان بمعنى: لا ينبغي أن يقع، وضمير "أتحدثونهم" الأول للأعقاب، والثاني للمؤمنين، فالنفاق مع المؤمنين بقولهم: "آمنا" وما هم بمؤمنين، ومع اليهود بإظهارهم التصلب، وعدم تصلبهم، [إذ لو كان لهم تصلبا لكانوا كالمحاهرين. (عصام)] ومعنى الفتح: بين، وهو منقول عن ابن عباس الله الملحص)

فالاستفهام على الأول تقريع، وعلى الثاني إنكار ونهي، لِيُحَاجُوكُم بِهِ عِندُ رَبِّكُمْ لِيحتجوا عليكم بما أنزل ربكم في كتابه، جعلوا محاجتهم بكتاب الله وحكمه محاجة عنده كما يقال: عند الله كذا، ويراد به أنه جاء في كتابه وحكمه، وقيل: عند ذكر ربكم، أو بما عند ربكم، أو بين يدي رسول ربكم، وقيل: عند ربكم في القيامة، على حنف المضاف وفيه نظر؛ إذ الإخفاء لا يدفعه أَفَلا تَعْقِلُونَ في إما من تمام كلام اللائمين، وتقديره: أفلا تعقلون أفلا تعقلون حالم، في الله تعالى للمؤمنين متصل أفلا تعقلون ألهم يحاجونكم به فيحجونكم؟ أو خطاب من الله تعالى للمؤمنين متصل بقوله: "أفتطعمون"، والمعنى: أفلا تعقلون حالهم وأن لا مطمع لكم في إيماهم؟

تقريع: بمعنى: ما كان ينبغي أن يقع ذلك منكم. إنكار الخ: لا يكون منكم تحديث في الزمان المستقبل. ليحتجوا إلخ: إشارة إلى أن المحاجة بمعنى الاحتجاج، لا بمعنى المفاعلة، وما ذكره المصنف هذه في تفسير الآية مبنى على جعل "عند ربكم" بدلا من "به" كما هو مصرح في منهيات المصنف هذه، وكون "عند الله" بمعنى "في" كما يقال: عند أبي حنيفة هذه أي في حكمه ومعنى كونه بدلا: أن عامله بدل منه، وفائدته: بيان جهة الاحتجاج به يتصور على وجوه شتى، كأنه قيل: ليحاجوكم به بكونه في كتابه أي ليقولوا: إنه مذكور في كتابه الذي آمنتم به، وإليه الإشارة بقوله: بما أنزل ربكم في كتابه؛ فإن التعليق بالوصف يشعر بالحيثية. (حاشية بتغيير)

محاجة: على هذا يكون "عند ربكم" بدلا من "به". (منه في) عند ذكر إلخ: والمراد بالذكر: الكتاب. قوله: أو يما عند ربكم فيكون "عند ربكم" حالا من ضمير "به" كذا في منهيات المصنف في وفائدة الحال: التصريح بكون الاحتجاج بأمر ثابت عنده تعالى وإن كان مستفادا من كونه بما فتح الله عليكم، ومبنى الوجوه غير الأحيرة على أنه في الدنيا؛ لأنها دار المحاجة والتأويل، وفي الأحير إبقاء "عند ربكم" على ظاهره، وجعل المحاجة في الآحرة. (حاشية)

أو بما عند ربكم: فيكون "عند ربكم" حالا من ضمير "به". إذ الإخفاء إلى [إخفاء ما فتح الله] قيل: إنه غير مستبعد من المنافقين أن يعتقدوا أن الإخفاء يدفع محاجته يوم القيامة، ففيه: إلهم كانوا أهل كتاب فكيف يعتقدون أن إخفاء ما في الكتاب في الدنيا يدفع المحاجة بكونه في الكتاب يوم القيامة عند الله، وهل هذا إلا اعتقاد منهم بأن الله لا يعلم ما أنزل في كتابه؟ قيل في حوابه: إن العالم بذلك علماؤهم لا جميعهم؟ ولأن محجوجين من الخصم. (ملخص)

أُولًا يَعْلَمُونَ يعني هؤلاء المنافقين، أو اللائمين، أو كليهما، أو إياهم والمحرفين أنَّ ٱللهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ فِي ومن جملتهما إسرارهم الكفر وإعلانهم الإيمان، وإخفاء ما فتح الله عليهم، وإظهار غيره، وتحريف الكلم عن مواضعه ومعانيه.

وَمِنْهُمْ أُمِينُونَ لاَ يَعْلَمُونَ الْكِتَبِ جهلة لا يعرفون الكتابة فيطالعوا التوراة، ويتحققوا ما فيها أو التوراة، إلا أمّاني استثناء منقطع، والأماني: جمع أمنية وهي في الأصل ما يقدره الإنسان في نفسه من مني إذا قدر؛ ولذلك يطلق على الكذب، وعلى ما يتمنى وما يقرأ، والمعنى: ولكن يعتقدون أكاذيب أخذوها تقليداً من المحرفين، أو مواعيد فارغة سمعوها منهم من أن الجنة لا يدخلها إلا من كان هوداً، وأن النار لن تمسهم إلا أياما معدودة. وقيل: إلا ما يقرؤون قراءة عارية عن معرفة المعنى و تدبره من قوله:

أولا يعلمون إلخ: [الواو للعطف على محذوف تقديره: أيلوموهم على التحديث بما ذكر ولا يعلمون. (جمل)] أ يزعمون ألهم لو كتموا لم يكن لكم حجة عليهم ولا لله ولا يعلمون أن الله يعلم ما يسرون الآية. ومنهم أميون إلخ: اعلم أن المراد بقوله: "ومنهم أميون": اليهود؛ لأنه تعالى لما وصفهم بالعناد، وأزال الطمع عن إيماهم، بين فرقهم، فالفرقة الأولى: وهي الضالة المضلة، وهم الذين يحرفون الكلم عن مواضعه. والفرقة الثانية: المنافقون. والثالثة: الذين يجادلون المنافقين. والرابعة: هم المذكورون في هذه الآية، وهم العامة الأميون، وطريقهم التقليد وقبول ما يقال لهم، فبين تعالى: أن الذين يمتنعون عن قبول الإيمان ليس امتناعهم بسبب واحد، بل لكل قسم منهم سبب آخر. (التفسير الكبير)

استثناء منقطع: لأن ما هم عليه من الأباطيل وسمعوا من الأكاذيب ليس من الكتاب، وأما على تقدير كون معناه: ما يقرؤون، فالظاهر أنه متصل، ولذلك قال: وقيل: إلا ما يقرؤون. (ح) ولذلك إلخ: أشار إلى أن إطلاقه عليها إطلاق لفظه العام على الخاص لا بخصوصه، لا أنه موضوع لكل منها أو لواحد منها دفعا للاشتراك والمحاز. (ح) ما يقرؤون إلخ: والتمني على هذا بمعنى القراءة المطلقة، وهو المراد في البيت، وأما إفادة كولها عارية عن المعنى، فعن مجموع الكلام؛ لأنك إذا قلت: فلان لا يعلم من الكتاب إلا قراءته دل على أنه لا يفهم معناه. (خفاجي)

تَمَنَّى كِتَابَ الله أُوَّلَ لَيْلِه تَمني دَاو دَ الزبُورَ على رِسْلِ مَلْ قِرَاعِلَى رِسْلِ مَلْ قَرَاعِلْ م

والتمني منصوب على المصدرية، والزبور على المفعولية، واللام فيه زائدة، والرسل بالكسر: الرفق والتؤدة، والحمام: قضاء الموت، وأريد به القضاء، والمقادر: مخفف المقادير جمع مقدور، يقول: قرأ كتاب الله أول ليل قتله قراءة يشبه قراءة داود على زبورا على رفق وتؤدة، ولاقى آخر ليل قضاء ما كان مقدورا له. (فيض) وهو إلخ: أجيب بأن القراءة لا ينافي كون القارئ أميا؛ إذ كثيرا ما يوجد القراءة من غير معرفة صورة الكتابة. أميون: فإن الأمي منسوب إلى أمة العرب الذين لا يكتبون ولا يقرؤون أو إلى الأم بمعنى كما ولدته أمه. (التفتازاني) ها هم إلا قوم: أي أنه استثناء مفرغ، والمستثنى محذوف أقيمت صفته مقامه، وقوله: "قد يطلق الظن إلخ" حواب سؤال كأنه قيل: القوم مقلدون، أو جاهلون بالجهل المركب، وكل منهم جازم لا ظان. (ملخص) ومن قال إلخ: أما كون الويل واديا في جهنم أو جبل فيها، فمروي عن النبي في من طرق صححها السيوطي، فلا ينبغي أن يقال: ومن قال إلخ والمصنف أوله على تقدير وروده عنده بأن معنى الويل واد في جهنم؛ واد يستحق أن يقال لمن فيه: ويل له. (خفاجي) فيها: راجع على الموضع بتأويل البقعة. مجازا: من قبيل أنه واد يستحق أن يقال لمن فيه: ويل له. (خفاجي) فيها: راجع على الموضع بتأويل البقعة. مجازا: من قبيل إطلاق الحال وإرادة المحل.

تحنى كتاب الله إلج: الشعر لحسان ابن ثابت الأنصاري ، يرثي بها عثمان بن عفان ، تمنى الكتاب: قرأه وهو الشاهد، والليل مضاف إلى ضمير الغائب العائد إليه بين، أي أول ليل استشهد وقتل فيه، ويؤيده [يؤيد أن الهاء ضمير الغائب لا هاء التأنيث، أي تاء التأنيث على ما وهم ما روي. وتوضيحه ما ذكره الفاضل عصام حيث قال: ليله بالإضافة إلى الضمير أي أول ليلة استشهد فيه، ورواية ليلة غير معتمدة من حيث المعنى واللفظ؛ فإن من جملته: "وآخره لاقي حمام المقادر" بتذكير ضمير "آخره" راجعا إلى ليله. (عب)] ما روي عليه عجزه: وآخره لاقي حمام المقادر

وإنما ساغ الابتداء به نكرة؛ لأنه دعاء. لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَبَ يعني المحرفين، ولعله أراد به ما كتبوه من التأويلات الزائغة بِأَيْدِيمِ تأكيد، كقولهم: كتبته بيميني، ثُمَّ يُقُولُونَ هَاذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُواْ بِهِ تُمَنَّا قَلِيلاً كي يحصلوا به عرضاً من أعراض الدنيا؛ فإنه وإن جل قليل بالنسبة إلى ما استوجبوه من العقاب الدائم، فَوَيْلٌ لَّهُم مِمَّا يَكْسِبُونَ فَي يريد الرشي. مُرسولة أو موسونة موسونة النار اللس: اتصال الشيء بالبشرة بحيث تتأثر الحاسة به،......

لأنه دعاء: لما كان الويل مبتدأ مع أنه نكرة غير موصوفة، بين المسوغ له، وهو أن المقصود: الدعاء، وقد حول عن المصدر المنصوب، ومثله يجوز فيه ذلك؛ لأنه معنى غير المخبر عنه، وإنما عدل؛ ليدل على الثبات والدوام، وأما إذا كان علم واد ولو مجازا فلا حاجة إلى التأويل. (حفاجي) لعله أراد: إنما حمله عليه؛ لأنه لو كان التوراة ولو محرفة لم يحتاجوا إلى قولهم: "هذا من عند الله"؛ إذ التحريف بعد وقوعه غير معين، فهم لا يحتاجون إلى أن يقال لهم ذلك. (حفاجي)

بيميني: لنفي المجاز كما يقال: قاله بقمه ونظر بعينه. عرضا إلى العرض بالعين المهملة: ما لا ثبات له، قال تعالى: وتبتغون عرض أحيا المتكلمون العرض ما يقابل الجوهر. (خفاجي) تعالى: وتبتغون عرض العرض ما يقابل الجوهر. (خفاجي) ما استوجبوه: كان الظاهر اعتبار قلته بالنسبة إلى ما فات عنهم من حظوظ الآخرة، والفائدة في تكرار الويل ثلاث مرات في آية واحدة: أن اليهود جنوا ثلاث جنايات: تغيير صفة النبي في والافتراء على الله تعالى، وأخذ الرشوة، فهدد لكل جناية بالويل، فتأمل. (ملحص) وقالوا: قيل: إنه جملة حالية معطوفة على "قد كان فريق". محيث تتأثر: المراد بتأثر الحاسة: بلوغ أثره إلى القوة الحاسة بسماع صوت، أو إدراك ملاسة، أو حشونة، ولذلك يطلق على الأذى؛ لتأثيره فيمن يصيبه، قيل: إنه يلزم من كلام المصنف في أن يكون المس أبلغ من الإصابة، وقد صرحوا بأنه أدنى درجات الإصابة، حتى قالوا في قوله: (إن تمسكم حسنة تسوهم وأما الشر والسيئة فإنما تسرهم الإصابة منه والوصول التام. وأحيب بأن أصاب جاء في الخير والشر، كقوله تعالى: (إن تصبك حسنة تسؤهم وأن الإصابة منه والوصول التام. وأحيب بأن أصاب جاء في الخير والشر، كقوله تعالى: (إن تصبك حسنة بياضابة السهم، ومنه يعلم أن الإصابة أبلغ من المس؛ لأنه وإن اعتبر فيه التأثير، لكن تأثير هذا لما كان كالمطر أو السهم، كان أقوى وأشد، فتأمل. قال الراغب: المس كاللمس، لكن اللمس قد يقال لطلب الشيء وإن لم يوجد، قال الشاعر: وألسه فلا أحده. (حفاجي بتغير)

واللمس كالطلب له؛ ولذلك يقال: ألمسه فلا أحده. إِلا أَيَّامًا مَعْدُودَةً محصورة قليلة، روي أن بعضهم قالوا: نعذب بعدد أيام عبادة العجل أربعين يوماً، وبعضهم قالوا: مدة الدنيا سبعة آلاف سنة وإنما نعذب مكان كل ألف سنة يوماً، قُلَ أَخَّنَتُمْ عِندَ ٱللهِ عَهدًا خبراً ووعدا بما تزعمون. وقرأ ابن كثير وحفص بإظهار الذال، والباقون بإدغامه، فَلَن مُخْلِف ٱللهُ عَهده، حواب شرط مقدر أي إن اتخذتم عند الله عهداً فلن يخلف الله عهده،

واللمس: أي ينبئ عن اعتبار الطلب له سواء كان داخلا في مفهومه أو لازما له. (غ) محصورة: يعنى أن التوصيف به مؤول بالقلة، وإنما قال: "معدودة"؛ لأنما نقيض قولك: لا تحصى كثرة، ومنه: ﴿وَشَرُودُ بَسَنِ بِخُس دراهِم معلودة ﴿ (يوسف: ٢٠) ويجيء للتكثير، كأنك تريد توكيد كثرة الشيء؛ لأنه إذا قل فهم مقداره مقدار عدده، فلم يحتج إلى أن يعد وإذا كثر احتاج إلى العد ومنه: ﴿فَصَرَبْنَا عَلَى آذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سَيْنَ عَددا ﴾ (الكهف: ١١) ، فالعد قد يكنى عن القلة كما ههنا، وعن الكثرة، وقد يحتملهما. (حفاجي بتغيير)

قليلة: إشارة إلى ما ذكره الراغب من أن المعدودة كناية عن قلتها؛ بناء على أن الأعراب لعدم علمهم بالحساب وقوانينه تصوروا القليل متيسر العدد، والكثير متعسره، فقالوا: شيء معدود أي قليل، وغير معدود أي كثير. (عب) خيرا إلخ: [يعني أن العهد بجاز عن حبره ووعده. (ع)] هل عندكم حبر عن الله أنكم لا تعذبون أبدا لكن أياما معدودة، وفسر قتادة هذا العهد بالوعد مستشهدا يقوله تعالى: ﴿ومنهم من عاهد الله ﴾ إلى قوله: ﴿بما أحلفوا الله ما وعدود ﴾ والمصنف في جمع بينهما؛ تنبيها على أن من فسره بالخبر أراد الخبر الموعود. (حفاحي) جواب شوط: والجملة شرطية معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه.

اتخذتم إلى: [إن كنتم اتخذتم؛ إذ ليس دليل معنى على الاستقبال. (ع)] وقدر بعضهم إن كنتم اتخذتم؛ بناء على أنه للماضي، وحرف الشرط لا يغير معنى "كان"؛ لأنه ليس المراد اتخاذ العهد في الاستقبال، فإن قيل: كيف يصح أن يجعل "لن يخلف الله إلح"؛ حزاء لامتناع الترتب والسببية؛ فإن الشرط للماضي والجزاء لمحض الاستقبال؟ قلت: إن الفاء فصيحية تفيد كون مدحولها مسببا عن المحذوف سواء ترتب عليه أو تأخر، ولو سلم فالتقدير: إن كنتم اتخذتم عهدا فقد حكمتم بأنه لن يخلف الله [كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ بِعُمة فَمِنَ الله ﴾ (النحل: ٥٣). (عب)] قيل: الأظهر أنه دليل الجزاء، وضع موضع الجزاء: إن كنتم اتخذتم عهدا فقد نجوتم؛ لأنه لن يخلف الآية. (ملحص)

وفيه دليل على أن الخلف في خبره محال. أم تَقُولُونَ عَلَى اللهِ مَا لاَ تَعَلَّمُونَ عَلَى اللهِ مَا لاَ تَعَلَّمُونَ عَلَى المُعْمِ المُع

وفيه دليل إلخ: قيل عليه: العهد ظاهر في الوعد بل حقيقة عرفية فيه، وهو المراد ههنا فلا دليل على نفي الخلف في الوعيد وهو مذهب أكثر الأشاعرة، وأحيب بأن المراد بـــ"المحال": أنه غير واقع، فلا يرد ما ذكره. (خفاجي) أم تقولون إلخ: ويعلم من هذا أن الواقع بعد "أم" المتصلة قد يكون جملة؛ لأن التسوية قد يكون بين الحكمين؛ وبمذا صرح ابن الحاجب في "الإيضاح" وقال صاحب المفتاح: علامة "أم" المنقطعة كون ما بعدها جملة.

أم معادلة الخ: "أم" هنا يحتمل أن تكون متصلة، وهي التي يطلب بها وبالهمزة التعيين، فالاستفهام للتقرير المؤدي إلى التبكيت؛ لتحقق العلم بالشق الأحير، ويحتمل أن تكون منقطعة، وهي التي يمعنى بل الهمزة، والاستفهام؛ للإنكار لوقوعه منهم، وقيل: إنها تقدر بــ "بل" وحدها، فتعطف ما بعدها على ما قبلها. (حفاجي بتغيير) التقرير: حمل المخاطب على الإقرار. للعلم: لعلم المستفهم، وهو النبي على التقرير: التحقيق والتثبيت أو الحمل على الإقرار. من هساس إلخ: بيان لما نفوه فإن معنى "لن تمسنا النار إلا أياما معدودة": لن تمسنا النار زمانا طويلا. (ع)

على وجه أعم إلخ: متناولا للأيام المعدودة وغيرها؛ فإن المس فيها متفق عليه بين الجانبين، وإنما الكلام في أن المس لا يكون مقتصرا عليه بل يكون مديدا، والمقصود رفع توهم أن يكون المعنى: بل تمسكم إلا أياما معدودة. وقيل: على وجه أعم أي في حق كل من كسب سيئة إلخ ومن جملتهم هؤلاء؛ ليكون ثبوت الكلية كالبرهان على بطلان قولهم، بجعله كبرى لصغرى سهلة الحصول. (ملخص) تغلب فيما إلخ: لا يكون مقصودا في نفسه، بل يكون القصد إلى شيء لكن حصل منه ذلك الفعل، مثاله كمن رمى صيدا فأصاب إنسانا، أو شرب مسكرا فيحني حناية. (ح)

وتعليقه بالسيئة على طريقة قوله: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيَّتُهُۥ أي استولت عليه، وشملت جملة أحواله حتى صار كالمُحاطُ بِمَا لا يخلو عنها شيء من الطاهرة والباطنة جوانبه، وهذا إنما يصح في شأن الكافر؛ لأن غيره وإن لم يكن له سوى تصديق قلبه وإقرار لسانه فلم تحط الخطيئة به؛ ولذلك فسرها السلف بالكفر. وتحقيق ذلك: أن المانه فلم تحط الخطيئة به؛ ولذلك فسرها السلف بالكفر. وتحقيق ذلك: أن من أذنب ذنباً ولم يقلع عنه، استجره إلى معاودة مثله والآنهماك فيه وارتكاب ما هو أكبر منه، حتى تستولي عليه الذنوب وتأخذ بمجامع قلبه فيصير بطبعه مائلاً إلى المعاصي، مستحسناً إياها، معتقداً أن لا لذة سواها، مبغضاً لمن يمنعه عنها، مكذباً لمن ينصحه فيها، كما قال الله تعالى: ﴿ ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوأَى أَنْ كَذَّبُوا بِآياتِ اللَّهِ ﴾ وقرأ نافع: "خطيئاته"، وقرئ: "خطيته" و"خطياته" على القلب والإدغام فيهما ۚ فَأُولَنبِكَ أَصْحَبُ ٱلنَّارِ ملازموها في الآخرة كما أهُم ملازمون أسبابها في الدنيا هُمَّ فِيهَا خَلِدُونَ 🚙 دائمون أو لابثون لبثاً طويلاً، والآية كما ترى لا حجة فيها على خلود صاحب الكبيرة **وكذا التي** قبلها. وَٱلَّذِيرَــَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّالِحَاتِ أُوْلَتِهِكَ أَصْحَبُ ٱلْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَلِدُونَ ﴿ السَّالَ اللَّهُ عَلَيْهُ وَلَ اللَّهُ عَلَيْهُ وَال

على طريقة إلخ: على سبيل التهكم والاستهزاء. فلم تحط الخطيئة إلخ: لأن قلبه ولسانه قد تنزها من إحاطة الخطيئة بمما حيث تمكنهما الإيمان والإقرار. (ح) ولم يقلع: الإقلاع: باز داشتن از كارب وباز احادن ، شعد ولازم. (ص) بمجامع قلبه: أي بأطراف قلبه، كأن كل طرف مجمع لما حصل في القلب من الأوصاف. (ح) دائمون إلخ: الأول بالنظر إلى القرينة و هو كونه في شان الكفار، والثاني بالنظر إلى أصل وضع الخلود. (ح) وكذا المتني إلخ: فيويل للذين يكتبون الآية. أما أنه لا حجة فيها فلأن تجريف كلام الله وأخذ الرشا في مقابلته كفر لا كبيرة. (حفاجي بتغيير) أولئك إلخ: قيل: ذكر الفاء فيما سبق وتركها ههنا للإشارة إلى سبق الرحمة؛ فإن النحاة قالوا: من دخل داري فأكرمه يقتضي إكرام كل داخل، لكن على خطر أن لا يكرم، وبدولها يقتضي إكرامه ألبتة وقيل: إنه إشارة إلى ما تسبب [أي الخلود في النار بسبب أفعالهم السيئة وعصيالهم. (عصام)] العذاب عنه بخلاف دخول الجنة فإن الأعمال لا تفي بسببه.

جرت عادته سبحانه وتعالى على أن يُشفع وعده بوعيده؛ لترجى رحمته ويخشى عذابه، وعطف العمل على إيمان يدل على خروجه عن مسماه. وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَنقَ بَنِي إِمْرَ عِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ إِحبار في معنى النهي كقوله: تعالى: ﴿وَلا يُضَارَ كَاتِبُ وَلا شَهِيدُ ﴿ وَلا يُضَارُ كَاتِبُ وَلا شَهِيدُ ﴾ وهو أبلغ من صريح النهي؛ لما فيه من إيهام أن المنهي سارع إلى الانتهاء (البَوْهُ: ٢٨٢) فهو يخبر عنه، ويعضده قراءة: "لا تعبدوا"، وعطف "قُولُواْ" عليه فيكون على إرادة فهو يخبر عنه، ويعضده قراءة: "لا تعبدوا فلما حذف "أن" رفع كقوله:

القول. وقيل: تقديره: أن لا تعبدوا فلما حذف "أن" رفع كقوله:

البرتبط يما قبله

الله أيّها الزاجري أحضُرُ الوَغَهِي

وعطف إلخ: لأن الطلبية لا تعطف على الخبرية بلا تأويل.

ألا أيها إلخ: وتمامه:

وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

والشعر لعمرو بن عبد البكري الملقب بطرفة، والشاهد في "أحضر" حيث رفع بعد نصبه بـــ"أن" بدليل عطف "وأن أشهد عليه"، و"الوغى" في الأصل: الصوت، سمي به الحرب مجازا، وأراد بـــ"اللذات" آلاتما وأسبابها على طريق المجاز المرسل، و"الإخلاد": إبقاء الشيء مدة طويلة، يقول: ألا يا من زجري عن شهودي الحرب، وحضوري آلات اللذات! هل تبقيني مدة طويلة إن أتركهما رأسا. (فيض)

^{= [}توضيحه ما قال الفاضل عصام في من أن في ترك الفاء إشارة إلى أن لا قصد إلى السببية؛ إذ لا سببية، بل خلود العباد في الجنة بمحض كرمه ولطفه، وإلا فالإيمان والعمل الصالح لا يفي بشكر ما حصل من النعم العاجلة.] (خفاجي)

وإذ أخذنا إلخ: فيه إشارة إلى أن في كتابكم ما يكاد ينفي كون العذاب أياما معدودة؛ فإنه أخذ فيه مواثيق كثيرة يبعد أن يكون العذاب على نقض جميعها مدة يسيرة سيما إذا بولغ في توثيقها وصار النقض عادة. (تفسير رحماني) ولا يضار: بالرفع قرأ ابن كثير وأبو عمرو، وقرأ الباقون بالنصب على أنه نمي. (ح)

لما فيه إلخ: بين وجه الأبلغية بأن المنهي كأنه سارع إلى ذلك فوقع منه حتى أخبر عنه بالحال أو الماضي، والمراد ينبغي أن يكون كذلك فلا يرد عليه أنه لا يناسب المقام؛ لأن حال المخبر عنه على خلاف ذلك، وإنما أول بالنهي؛ لأنه لو كان حبرا لزم تخلف إخباره تعالى؛ لأنه وقع منهم عبادة غير الله. (خفاجي)

فيكون بدلا إلخ: [كأنه قيل: أحذنا توحيدهم، ويجوز أن يكون أن مفسرة على ما في "الكشاف".] فلا بد من حذف مضاف أي أحذنا ميثاق التوحيد؛ إذ لا محصل لأحد التوحيد فالأحسن إبداله من "بيني إسرائيل". (عصام) دل عليه إلح: فإن أحد الميثاق في قوة القسم، "ولا تعبدون" حواب له، كأنه قيل: إذا قسمنا عليهم لا تعبدون. (عصام) غيب: بفتحتين وتخفيف الياء جمع غائب. قولا حسنا: يريد أن "حسنا" مصدر وصف به للمبالغة. سماه حسنا إلح: وقال الحسن: هو لغة في الحسن كالبَحَل والبُحْل، والرُشد والرَشد [رشد بفتحتين لغة فيه] والعُرْب والعَرب [بالضم والسكون وبفتحتين بمعني]. (منه هـ)

وحسنى: قال الفاضل عصام نقلا عن التفتازاني على: فيه رد على الزجاج حيث منع هذه القراءة وهما منه أن "حسنى" تأنيث "الأحسن" فلا يستعمل بدون اللام. (عب) على المصدر إلى لا على الوصف وإلا وجب استعماله باللام، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى ﴾ (الأنبياء: ١٠١). (منه على ما فيه تخلق إلى: [التخلق: التكلف في الخلق، والمراد: المبالغة.] ما فيه دلالة على حسن الخلق والمعاملة، أو الإرشاد إلى السداد. (حف) في ملتهم: لأنه حكاية لما وقع في زمان موسى على.

طريقة الالتفات: لأن ذكر بني إسرائيل إنما وقع بطريق الغيبة، والخطابات إنما وقعت في القول، وفائدة الالتفات: التعنيف والتوبيخ كأنه استحضرهم ووبخهم، و"ثم" للاستبعاد، ويجوز أن يكون أراد بالالتفات =

⁼ الخروج من خطاب بني إسرائيل القدماء إلى خطاب بني إسرائيل الحاضرين في زمنه الله وهذا غير الالتفات المصطلح عليه، لكنه وقع في كلام الأدباء. (خفاجي بتغيير)

قوم عادتكم إلى: يؤخذ كونه عادقهم من الاسمية الدالة على النبوت، فقيل: لا يجوز أن تكون الواو للحال؛ لأن التولي والإعراض واحد، والحال المؤكدة لا تفصل بالواو، والراغب جوز أن تكون حالا مؤكدة، ويقال: إن التولي قد يكون لحاجة تدعوا إلى الانصراف مع ثبوت العقد، والإعراض هو الانصراف عن الشيء بالقلب، وهو تحقيق بديع. (خفاجي بتغيير) العوض: بالضم كراندازم وي، يقال: نظر إليه بعرض وجهه أي بصفح وجهه. وإذ أخذنا إلى هذا شروع في بيان ما فعلوا بالعهد المتعلق بحقوق العباد بعد بيان ما فعلوا بالعهد المتعلق بحقوق الله وما يجري بحراها. (جمل) ما سبق: يعني "لا تسفكون" و"لا تخرجون" إخبار في معنى النهي. (ع) وإنما جعل إلى: وكذا الإخراج؛ لأن الإجلاء لا يتصور بين الإنسان ونفسه، و لم يتعرض المصنف إليه؛ لظهوره وانفهام وجهه؛ فإن إخراج الرجل من دياره يفضي إلى أن يفعل بك مثله، ووجه التصريح في الثاني بالنفس دون وانفهام وجهه؛ فإن إخراج الرجل من دياره يفضي إلى أن يفعل بك مثله، ووجه التصريح في الثاني بالنفس دون الأول؛ لأن "لا تخرجونكم" ممنوع في العربية. [لأن التعبير عن الشيء الواحد بالضمير المرفوع المتصل والمنصوب المتحوز على هذا في "تسفكون" حيث أريد به ما هو سبب السفك، وعلى الأول في ضمير "كم" لأنه إلى فالتحوز على هذا في "تسفكون" حيث أريد به ما هو سبب السفك، وعلى الأول في ضمير "كم" حيث عبر به عمن يتصل به دينا ونسبا. (حاشية بتغيير)

أو لا تفعلوا ما يرديكم ويصرفكم عن الحياة الأبدية؛ فإنه القتل في الحقيقة ولا تقترفوا ما تمنعون به عن الجنة التي هي داركم؛ فإنه الجلاء الحقيقي، ثُمَّ أَقْرَرُمُ بالميثاق واعترفتم بلزومه وَأُنتُم تَشْهَدُونَ عَلَى توكيد كقولك: أقر فلان شاهداً على نفسه، وقيل: وأنتم أيها الموجودون! تشهدون على إقرار أسلافكم، فيكون إسناد الإقرار إليهم مجازاً. ثُمَّ أَنتُم هَتَوُلاً استبعاد لما ارتكبوه بعد الميثاق والإقرار به والشهادة عليه. و"أنتم" مبتدأ و"هؤلاء" حبره على معنى: أنتم بعد ذلك هؤلاء الناقصون، كقولك: أنت ذلك الرجل الذي فعل كذا، نزل تغير الصفة منزلة تغير الذات، كقولك: أنت ذلك الرجل الذي فعل كذا، نزل تغير الصفة منزلة تغير الذات،

توكيد: تحقيق وتثبيت لقوله: "ثم أقررتم" بأن يكون حالا مؤكدة كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ طَالِهُونَ ﴾ (البقرة: ٥١) أو حالا على سبيل التتميم؛ لأنه قد يقال: لا يلزم الإقرار إقرارا، فأزيل ذلك الاحتمال بقوله: "وأنتم تشهدون" أي أقررتم إقرارا يشبه الشهادة على غيره. (ح) وقيل إلخ: وعلى هذا الوجه فهو من عطف جملة على جملة. مجازا: على سنن الفعلين السابقين، بخلاف الوجه المحتار؛ فإن إسناد الإقرار إليهم على الحقيقة كما أشار إليه بقوله: "واعترفتم بلزومه". (عصام)

استبعاد إلخ: [يعنى كلمة "ثم" للاستبعاد في الوقوع. (ح)] من وجهين، أحدهما: لاشتماله على كلمة "ثم"، وثانيهما: جعلهم غير المقرين الشاهدين على أخذ الميثاق عنهم، يعنى أنكم قوم آخرون غير أولئك المقرين، وذلك لاستبعاد أن يكون الفاعل من أقر واعترف بلزوم الميثاق، وتغير الذات إنما يفهم من التعبير عنهم بـــ "هؤلاء" بعد التعبير بـــ "أنتم"؛ لأن ذاتا واحدة لا يكون في خطاب واجد غائبا وحاضرا.

وأراد بقوله: "باعتبار ما أسند إليهم" إسناد "أقررتم" و"تشهدون"؛ لأنها توجب القرب، و"باعتبار ما سيحكي" قوله تعالى: "تقتلون أنفسكم إلح"؛ لأن المعاصى توجب البعد هذا! واعترض عليه بأن المشار إليه بقوله: "ثم أنتم هؤلاء" هم المخاطبون أولا فليسوا قوما آخرين؛ وذلك لأن الإخبار باسم الإشارة لا يقتضي المغايرة، وكذلك ممل الظاهر على الضمائر كما إذا قلت: ها أنا ذا وأنا زيد، فلا عدول فيه عن مقتضى الظاهر، فتأمل. (ملخص) منزلة تغير الذات: [ولا ينافي الحمل على "أنتم"؛ لأن الادعاء لا ينافي الحمل. (عص)] وتغير الذات فهم من وضع السمة الإشارة الموضوع للذات موضع الصفة. (ع)

حضورًا: في "الصراح": قوم حضور بالضم أي حاضرون، وهو مصدر في الأصل. (عب) عاد الما فيما لمان الله على المان المان

والعامل فيها إلخ: ويسمى عاملا معنويا؛ لكونه في معنى الفعل، وأما البيان فكأنه لما قيل: "ها أنتم هؤلاء"، قيل: ما شأننا؟ فقيل: "تقتلون" إلخ والجملة لا محل لها من الإعراب، وأما أنه تأكيد فهو على أن يجعل بدلا مما قبله، أو عطف بيان، والمراد بالتأكيد معناه اللغوي وهو مطلق التقوية بالتكرير، وأما جعله موصولا بمعنى الذين فعلى مذهب الكوفيين حيث جوزوا جميع أسماء الإشارة موصولة، سواء كانت بعد "ما"، أو لا، والبصريون يخصونه إذا وقع بعد "ما" الاستفهامية. (خفاجي بتغيير)

تظاهرون إلخ: فيه بيان نقضهم ميثاقهم، وهو أن يقولوا للناس حسنا حيث تركوا الإرشاد للظلمة، بل أعانوهم على ظلمهم، وفي قوله: ﴿وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَى تُفَادُوهُمْ بيان عدم نقضهم رعاية الإحسان بذي القربي والمساكين، والآية تدل على أن الظلم كما هو محرم فكذا إعانة الظالم على ظلمه محرمة، قال السدي: أخذ الله عليهم أربعة عهود: ترك القتل، وترك الإحراج، وترك المظاهرة، وفداء الأسير فأعرضوا عن كل ما أمروا إلا الفداء. (ملخص)

بالإثم والعدوان إلخ: الباء للملابسة، وصلة الفعل محذوفة، والمعنى: تتظاهرون عليهم بحلفائكم من العرب حال كونكم متلبسين بالإثم والعدوان. (جمل، عب) إحدى التاءين: والباقون بإدغام التاء في الظاء وهو المذكور في متن التفسير. (ع) روي أن قريظة إلخ: قيل: لم يكن بين فريقي اليهود مخالفة ولا قتال، وإنما كانوا يقاتلون مع حلفائهم، فكانوا إذا أسر من اليهود احد جمع كل من الفريقين ما يفديه به من المشركين، فإذا كانوا مع الحلفاء تعقل اليهود بعضهم بعضا، وأحرجوهم من ديارهم، فأحلوا بعضا وحرموا بعضا. (حفاجي بتغيير)

وإجلاء أهلها، وإذا أسر أحد من الفريقين جمعوا له حتى يفدوه، وقيل: معناه إن يأتوكم أسارى في أيدي الشياطين، تتصدون لإنقاذهم بالإرشاد والوعظ مع تضييعكم أنفسكم، كقوله: ﴿ أَتَأْمُرُونَ الناس بالبر وَتَنسَوْنَ أَنفُسكُمْ ﴿ . وقرأ حمزة: "أسرى" وهو جمع أسير كجريح وجرحى، وأسارى جمعه كسكرى وسكارى، وقيل: هو أيضاً جمع أسير، وكأنه شبه بالكسلان وجمع جمعه، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وابن عامر: "تفدوهم"، وَهُو مُحَرَّمُ عَلَيْكُمْ إِخْراجُهُمْ متعلق بقوله: "وتُدر جُونَ فَريقًا منكم من ديارهم" وما بينهما اعتراض، والضمير للشأن،

حتى يفدوه إلخ: فعيرتهم العرب وقالت: كيف تقاتلونهم ثم تفدونهم؟ فيقولون: أمرنا أن نفديهم وحرم علينا قتالهم، لكنا نستحي أن نذل حلفاءنا، والمفاداة والفداء: كرا الزيند ترييل. (ح) وهو جمع إلخ: أسرى جمع أسير على القياس؟ لأن هذا الجمع يختص بفعيل، والأسير بمعنى المأسور، ومن قال: أسارى شبهه بكسالى؟ وذلك أن الأسير محبوس عن كثير من تصرفه للأسر، كما أن الكسلان محتبس عن ذلك بعادته، قال سيبويه: قالوا: كسلى شبهوه بأسرى كما قالوا: أسارى شبهوه بكسالى. (منه هي)

جمعه: [فيكون جمع الجمع على القياس.] فجُمع أسرى هذا الجمع؛ حملا على موازنه من السكرى. (عب) متعلق بقوله: لا بد من بيان نكتة لإعادة تحريم الإخراج وقد أفاده ولا تخرجون أنفسكم بأبلغ وحه، ومن بيان نكتة لتخصيص الإخراج بالإعادة دون القتل، وكأن النكتة: ألهم انقادوا حكما في باب الإخراج وهو الفداء، وخالفوا حكما وهو نفس الإخراج، فحمع مع الفداء حرمة الإخراج؛ ليتصل به قوله: "أفتؤمنون ببعض الكتاب" أشد اتصال، أو يتضح كفرهم بالبعض وإيمالهم بالبعض كمال اتضاح، حيث يقع في حق شخص واحد. (عص) وما بينهما إلخ: قيل عليه: الجملة المعترضة لا محل لها من الإعراب، وقد جعل "تظاهرون عليهم" حالا، وبينهما منافاة، ولا وحه له؛ لأن المراد بالمعترضة: جملة "وإن يأتوكم أسارى"، وأما جملة "تظاهرون" على الحالية، فهي قيد للخروج مذكور بذكره. (خفاجي)

والضمير إلخ: [و"محرم" حبر مقدم، والجملة حبر "هو". (ع)] فيه وجوه من الإعراب: أحدها: بأنه ضمير شأن، والجملة بعده حبره ولا يحتاج إلى رابط، والثاني: أنه ضمير مبهم يفسره بدله وهو إخراحهم، وهذا بناء على حواز إبدال الظاهر من الضمير، والثالث: أنه راجع إلى الإخراج و"إخراحهم" بدل منه أو عطف بيان له، وضعف بأنه بعد عوده إلى الإحراج لا وجه لإبداله منه. (خفاجي بتغيير)

بدل: من الضمير في "محرم" أو من "هو". (ح) أفتؤمنون: عطف على "تقتلون" أو على محذوف، أي تفعلون ما ذكر فتؤمنون. (ع) فما جزاء: اعتراض بالفاء للوعيد على ذلك. ولذلك يستعمل إلخ: قيل عليه: إن الخزي لا يستعمل في الاستحياء وإنما المستعمل فيه الخزاية، قال الراغب: حزي الرجل: لحقه انكسار من نفسه أو غيره، فالذي يلحقه من غيره كالذل والهوان مصدره الخزاية، والذي يلحقه من غيره كالذل والهوان مصدره الخزي هذا. وحاصل الآية: أن ليس جزاء فاعله منكم في الدنيا إلا الفضيحة، وفي الآحرة إلا أشد العذاب، لا إلى عذاب بين مدة معلومة؛ لكثرة ما نقضوا من مواثيق الله المؤكدة. (خفاجي بتغيير)

أشد العذاب: قيل: كيف يكون عذاب اليهود أشد من الدهرية المنكرين للصانع؟ وأجيب بأن المراد منه أنه أشد من الخزي الحاصل في الدنيا، فلفظ الأشد وإن كان مطلقا إلا أن المراد: الأشد من هذه الجهة أو أشد عمن لم يفعل ذلك منهم كما يدل عليه قوله: "من يفعل ذلك منكم"، وقيل: أشد عذاب الآخرة؛ لأن عصياهم أشد من عصيان المشركين؛ لألهم كفروا بكتاب الله بعد معرفتهم أنه كتاب الله وإقرارهم وشهادهم على أنفسهم. (ملخص) بالمرصاد: [مكان ارصاد العصاة بالعقاب. (ع)] وهو المكان ليرقب فيه، المرصاد: مفعال من أرصده انتظره. على الخطاب إلخ: يعني ضمير "تردون" راجع إلى "من يفعل" فمن قرأ بصيغة الغيبة نظر إلى صيغة "من"، ومن قرأ بصيغة الخيطاب نظر إلى دخوله في "منكم"، لا أن الضمير راجع إلى "كم" على ما وهم.

فَلَا يُحَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَدَابُ بنقص الجزية في الدنيا، والتعذيب في الآخرة، وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ فَ بدفعهما عنهم. وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَبُ أي التوراة وَقَفَيْنَا مِنْ بَعْدِهِ يَالرُّسُلِ أَي أرسلنا على إثره الرسل، كقوله: ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى ﴾ يقال: قَفَّاه إلا البعه، وقَفَّاه به: أبعه إياه من القفا، نحو ذَنَّبه من الذنب، وَءَاتَيْنَا عِيسَى آبنَ مَرْيَمَ الْبَيْنَتِ المعجزات الواضحات كإحياء الموتى، وإبراء الأكمه والأبرص، والإخبار بالمغيبات، أو الإنجيل. وعيسى بالعبرية أيشوع، ومريم بمعنى الخادم، وهو بالعربية من النساء كالزير من الرجال، قال رؤبة:

قُلْتُ لِزِيْرٍ لَمْ تَصُلُّهُ مَوْيِمه

على إثره إلى: [الإثر بكسر الهمزة وسكون الثاء وبفتحهما ما بقي من رسم الشيء. (ح)] يعنى أن أصل الكلام وقفينا موسى بالرسل، فترك المفعول وأقيم من بعده مقامه فيفيد ألهم حاؤوا بعد ذهاب موسى الكلام وقفينا موسى بالرسل، وقيل: سبعين ألفا كلهم كانوا على دين موسى الله، فحاء عيسى ناسخا لشريعته؛ فلذا خص بالذكر. (ح) ثم أرسلنا إلى: أشار بذلك إلى أن التقفية كانت على التعاقب واحدا بعد واحد كما يدل عليه الآية، "وتترى" أصلها وترى من الوتر وهو الفرد، قال الله تعالى: "ثم أرسلنا رسلنا تترى" أي واحدا بعد واحدا فمن ترك صرفها في المعرفة جعل ألفها للتأنيث وهو أحود، ومن نولها جعل ألفها ملحقة كذا في "الصحاح". (حاشية)

الحادم إلح: لأن أمها نذرتها لخدمة بيت المقدس، والزير بالكسر من الرحال من يكثر محادثة النساء ومجالستهن فمن يكثر من النساء من مخالطة الرحال كذلك فسمى به من يخدم من النساء؛ لأنه شأنه ذلك، وفي "القاموس": هي التي تحب محادثة الرحال ولا تفحر. (خفاجي بتغيير)

قلت لزير إلخ: تمامه:

ضليل أهمواء الصيي مندمه

و بعده:

هل تعرف الربع المحيل أرسمه عفت عوافيه وطال قدمه "ضليل" مشدد اللام الأولى مبالغة الضال بحرور على أنه صفة لــــ"زير"، والأهواء: جمع هوى، والصبى: حهالة الفتوة، والمراد به: نفسه أو أيامه، والمندم: من التنديم، وأراد به نفسه إضافة إلى ضميره على التحريد، =

ووزنه مفعل؛ إذ لم يثبت فعيل وَأَيَّدْنَهُ قويناه، وقرئ: "آيدناه" بِرُوحِ آلْقُدُسِ بالروح المقدسة، كقولك: حاتم الجود، ورجل صدق، أراد به جبريل، وقيل: روح عيسى عليه، ووصفها به لطهارته عن مس الشيطان، أو لكرامته على الله؛ ولذلك أضافها إلى نفسه، أو لأنه لم يضمه الأصلاب والأرحام الطوامث، أو الإنجيل، أو اسم الله الأعظم الذي كان يحيي به الموتى، وقرأ ابن كثير: "القدس" بالإسكان في جميع القرآن. أَفَكُلُما جَآءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنفُسُكُمُ مما لا تحبه. يقال: هَوِي بالكسر هوى إذا أحب وهوى بالفتح هُوِياً بالضم إذا سقط. ووسطت الهمزة بين الفاء....

= والبيت الثاني مقولة القول، والربع: الدار، والمحيل: ما أتى عليه الحول، والعوافي: أعلامه المندرسة، يقول: قا. قلت لرجل يحب مجالسة النساء لم تصله من تحب مجالسة الرحال كثير الضلال في أهواء الصبى مندم نفسه: هل أنت تعرف دارا محيلا رسمها وقد عفت إعلامها وطال قدمها؟ (فيض) مريحه: من أرام يريم إذا فارق وبرح كألها سميت بذلك تلميحا كما يقال: كافورا للأسود.

لم يثبت: لا صيغة ولا مادة أعني م رم. بالروح المقدسة: يعنى أن الأصل: الروح المقدسة، لكن أضيف الروح إلى القدس تنبيها على زيادة الاختصاص به؛ لأن من شأن الصفة النسبة إلى الموصوف، فإذا أضيف إليها يكون الموصوف منسوبا إلى الصفة فيزيد معنى الاختصاص. (خفاجي) لم يضمه: لأنه حصل من نفخ جبرئيل علم في ورع مريم فدخل النفخة في جوفها. (ع) الطوامث: الحائضات؛ فإن مريم لم تحض قط.

أفكلما: الفاء عاطفة على محذوف كأنه قيل: فلم تستقيموا فاستكبرتم كما حاءكم رسول إلخ، وتوسيط الهمزة بين المعطوف والمعطوف عليه؛ لأحل توبيخهم على تعقيبهم النعم التي عدت عليهم باستكبارهم المذكور. (جلالين، جمل، عب) ووسطت الهمزة إلخ: اختلف الكلام في الواو والفاء وثم الواقعة بعد همزة الاستفهام فقيل: عطف على مذكور قبلها لا مقدر بعدها بدليل أنه لا يقع في أول الكلام، وقيل: بالعكس؛ لأن للاستفهام صدر الكلام، والمصنف على حملها في بعض المواضع على هذا وفي البعض على ذاك، ولا يلزم بطلان صدارة الهمزة؛ إذ لم يتقدمه شيء من الكلام الذي دخلت هي عليه، والتقدير: نحن أنعمنا عليكم ببعثة الأنبياء المعللة وإنزال الكتب لتشكروا تلك النعم بالقبول فعكستم بأن كذبتم فريقا إلخ، كقوله تعالى: ﴿وَتُحْعَلُونَ رَزِّفَكُمْ أَنَكُمْ تَكُدُّبُونَ ﴾ (الواقعة: ٨٦) ثم أدخل بين السبب والمسبب همزة التوبيخ والتعجيب لتعكيسهم، وإن لم تعطف على ما قبلها بل على مقدر فهي مستأنفة، والتقدير: أفعلتم ما فعلتم فكلما جاء كم. (خفاجي بتغيير)

وما تعلقت به؛ توبيخاً لهم على تعقيبهم ذاك بهذا، أو تعجيباً من شأهم، ويحتمل أن يكون استئنافاً، والفاء للعطف على مقدر، آستكبرتم عن الإيمان واتباع الرسل، المناء الكلام ففريقاً كَذَّبَتُم كموسى وعيسى عليهما السلام، والفاء للسببية أو للتفصيل وَفَريقاً تَقتُلُونَ فَي كَرْكُريا ويجبى عليهما السلام، وإنحا ذكر بلفظ المضارع على حكاية الحال الماضية؛ استحضاراً لها في النفوس؛ فإن الأمر فظيع، أو مراعاة للفواصل، أو للدلالة على أنكم بعد فيه؛ فإنكم حول قتل محمد فلي لولا أي أعصمه منكم؛ ولذلك سحرتموه وسممتم له الشاة. وقالوا قلوبنا غُلُفٌ مغشاة بأغطية حلقية لا يصل ولذلك سحرتموه وسممتم له الشاة. وقالوا قلوبنا غُلُفٌ مغشاة بأغطية حلقية لا يصل

ما تعلقت إلى: [وهو "آتينا"؛ لأنه عطف عليه، فالهمزة وقعت بين المعطوف والمعطوف عليه. (منه هي) أي عطف عليه بالفاء السببية؛ ولهذا اختير التعلق على العطف. (منه) استكبرتم: جواب "كلما"، وهو محل الاستفهام الإنكاري مقرونا مع التوبيخ، فالتقدير: "استكبرتم كلما جاءكم رسول"، ومعنى كونه محل الاستفهام: أنه هو المستفهم عنه والموبخ عليه والمعير به. (حلالين وجمل، عبد الغفور) الفاء للسببية إلى: إن كان التكذيب والقتل مترتبين على الاستكبار فالفاء للسببية، وإن كانا نوعين منه فللتفصيل. (ح)

وإنما ذكر: في "الكشاف": فإن قلت: هلا قيل: وفريقا قتلتم، قلت: هو على وجهين: أن تراد الحال الماضية؛ لأن الأمر فظيع فأريد استحضاره في النفوس وتصويره في القلوب، أو أن يراد فريقا تقتلونهم بعد؛ لأنكم تخومون حول قتل محمد في لولا أني أعصمه منكم؛ ولذلك سحرتموه وسممتم له الشاة، وقال في عند موته: ما زالت أكلة حبير تعادني، فهذا أوان قطعت أبري. حول: هذا يدل على أنه أراد بالقتل أعم من القتل والعزم عليه. (عص) سحرتموه: على ما سيحيء في تفسير المعوذتين.

وسيمتم إلى: على ما روي أن امرأة اسمها زينب أهدت إلى النبي في شأة مشوية وحعلت فيها السم وكانت من يهود حير. (ح) قالوا قلوبنا إلى: [صدر هذا القول من المعاصرين للنبي في عطف على قوله: "استكبرتم"، و"كلما" ظرف له، أو على "كذبتم"، فيكون تفسيرا للاستكبار، وعلى التقديرين ففيه التفات من الخطاب إلى الغيبة؛ إعراضا عن مخاطبتهم واستبعادا لهم عن الحضور. (عص) غلف إلى: فهو جمع أغلف، وسكونه على الأصل كأحمر وحمر، والمعنى: أن قلوبنا لا يصل إليها ما تقول فنفهمه؛ لأنها منعت منه لما حلقت عليه، وهذا كقوله: ﴿وَقَالُوا قُلُو بُنَا فِي أَكِنَةٍ ﴿ (فصلت: ٥)، أو أصله: غلف بضم اللام جمع غلاف فسكن للتخفيف، والمراد: ألها أوعية العلم المملوءة به وحينقذ فلا تعيى ما تقول؛ لأنه ليس من المعلوم، أو أنه منها، ولكنها لا حاجة لها فيه؛ إذ عندها ما يكفيها، فالتفاسير ثلاثة. (خفاجي)

أصله غلف إلخ: ويؤيد هذا الوجه قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا فَى أَكُنَةُ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ ﴿ (فصلت: ٥). (منه ﷺ أُوعية العلم: على تقدير كونه جمع غلاف. (ع) رد لما قالوه آلخ: لما كان لكلامهم محامل ثلاثة: الأول: أن يكون المعنى: قلوبنا محجوبة بحجب خلقية، والثاني: أنها أوعية العلم، والثالث: أنهم مستغنون، ذكر للحواب أيضا ثلاثة معان على طريق اللف والنشر المرتب. (ملخص)

فقليلا ما إلخ: في نصب "قليلا" وجوه: أحدها: إيمانا قليلا، وثانيها: انتصب بنزع الخافض أي بقليل يؤمنون، وثالثها: فصاروا قليلا يؤمنون، و"ما" مزيدة؛ لتأكيد معنى القلة لا نافية؛ لأن ما في حيزها لا يتقدمها مع أنه يوهم أن يكون المعنى: إنهم لا يؤمنون قليلا بل كثيرا ويؤيد هذا الوهم تقديم "قليلا"، وما ذكره المصنف على يناسب الوجه الثاني المذكور في معنى "قلوبنا غلف"؛ لأنهم لما ادعوا من أن قلوبهم أوعية العلم رد بأنهم ما وعوا من التوراة إلا قليلا وهو الإيمان ببعض الكتاب، وأما على الوجه الأول فالأنسب أن يكون "قليلا" حال قدم على عامله. (ملخص)

وهو إيما لهم: فيكون المراد بالإيمان: المعنى اللغوي، وعلى الوحه الثاني: المعنى الشرعي؛ إذ لا يتصور القلة والكثرة فيه. (ع) وقيل أراد إلخ: ضعفه؛ لأنه خلاف الظاهر، قال أبو حيان: إن القلة بمعنى النفي وإن صحت، لكن في غير هذا التركيب؛ لأن "قليلا" انتصب بالفعل المثبت فصار نظير "قمت قليلا" أي قياما قليلا هذا، والعرب تقول: مررنا بأرض قليلا ما تنبت، أي لا تنبت شيئا، فتأمل. (ملخص) بالقلة العدم: كما يقال: قليلا ما يفعل بمعنى لا يفعل ولعل هذا على طريق الكناية، فإن قلة الشيء يستتبع عدمه غالبا لا على أن لفظ "القلة" يستعمل بمعنى العدم؛ إذ لا معنى لقولنا: يؤمنون إيمانا معدوما ويفعل فعلا معدوما. (ع)

وَلَمّا جَاءَهُمْ كِتَبُ مِن عِندِ اللّهِ يعنى القرآن مُصَدِق لِما معهُمْ من كتابهم، وقرئ بالنصب على الحال من كتاب؛ لتخصيصه بالوصف، وجواب "لما" محذوف دل عليه ولاه الرحب عدم الحال جواب "لما" الثانية. وكَانُوا مِن قَبَلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى اللّذِينَ كَفُرُوا أي يستنصرون على المشركين، ويقولون: اللهم انصرنا بنبي آخر الزمان المنعوت في التوراة، أو يفتحون عليهم ويعرفوهم أن نبياً يبعث منهم، وقد قرب زمانه، والسين للمبالغة والإشعار بأن الفاعل يسأل ذلك عن نفسه، فَلَمّا جَآءَهُم مّا عُرَفُوا من الحق كَفَرُوا بيد حسداً وحوفاً على الرياسة، فَلَعْنةُ اللّهِ عَلَى الْكَفِرِينَ مَا عُرفُوا من الحق كَفَرُوا بالمظهر؛ للدلالة على الرياسة، فَلَعْنةُ الله عَلَى الكفرين من أي عليهم، وأتى بالمظهر؛ للدلالة على أهم لعنوا لكفرهم، فتكون اللام للعهد، ويجوز أن يكون بالمظهر؛ للدلالة على أهم لعنوا لكفرهم، فتكون اللام للعهد، ويجوز أن يكون للجنس، ويدخلون فيه دخولاً أولياً؛ لأن الكلام فيهم. بنسما أشَتُروا بهم أنفُسهم الما نكرة بمعنى شيء مميزة لفاعل "بئس" المستكن، و"اشتروا" صفته ومعناه: باعوه، الما" نكرة بمعنى شيء مميزة لفاعل "بئس" المستكن، و"اشتروا" صفته ومعناه: باعوه،

ولما إلى: عطف على "قالوا قلوبنا" أي وكذبوا لما جاءهم كتاب. (ع) مصدق إلى: جعل القرآن مصدقا لما معهم، و لم يجعل ما معهم مصدقا للقرآن؛ لأن القرآن معجز دال بإعجازه على أنه من عند الله، فإذا طابق ما قبلة دل على أنه صدق، وقرئ: "مصدقا" بالنصب على الحال من كتاب، فذو الحال نكرة، لكنها تخصصت بقوله تعالى: ﴿مِنْ عِنْدُ اللهِ ﴿ (البقرة: ٧٩)؛ ولذلك لم تقدم الحال على صاحبها، وجواب "لما" محذوف تقديره: كذبوا به، أو استهانوا بمجيئه، وما أشبه ذلك. (ملحص)

أي يستنصرون إلخ: يطلبون من الله أن ينصرهم به، قال الله تعالى: ﴿إِنْ تَسْتَفْتَحُوا فَقَدْ جَاءَكُمُ الْفَتْحُ (الأنفال: ١٩) ويقولون لأعدائهم من المشركين: قد أظل زمان نبي يخرج بتصديق ما قلنا فنقتلكم قتل عاد وإرم، فالسين للطلب. (ملخص)

يسأل ذلك إلخ: هو من باب التحريد كألهم حردوا عن أنفسهم أشخاصا، وسألوهم الفتح كقولهم: استعجل أي طلب من نفسه العجلة وكلفها إياه. (حسرو) لفاعل بئس إلخ: فالمعنى: بئس الشيء شيئا اشتروا به أنفسهم أن يكفروا، والمحصوص بالذم "أن يكفروا". (التفسير الكبير) معناه باعوه: فالأنفس بمنزلة المثمن والكفر بمنزلة الثمن. (ح)

أو اشتروا بحسب ظنهم؛ فإلهم ظنوا ألهم خلصوا أنفسهم من العقاب بما فعلوا أن يُحَفُرُواْ بِمَا أَنزَلَ ٱلله هو المخصوص بالذم بَغَيًا طلباً لما ليس لهم وحسداً، وهو على "أَن يَكْفُرُواْ" دون "اشتروا"؛ للفصل أن يُنزَل ٱلله أي لأن ينزل، أي حسدوه على أن ينزل الله. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو بالتخفيف. مِن فَصْلِمِ يعني الوحي. عَلَىٰ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِه على من اختاره للرسالة فَبَآءُو بِغَضَبِ عَلَىٰ عَضَبِ للكفر والحسد يَشَآءُ مِن هو أفضل الخلق، وقيل: لكفرهم بمحمد على بعد عيسى على المن المناه وقيل: لكفرهم بمحمد على بعد عيسى على المناه والحسد على من هو أفضل الخلق، وقيل: لكفرهم بمحمد على بعد عيسى على المناه المناه المناه بعد عيسى على الله المناه ا

فإقهم ظنوا إلخ: على ما هو ظاهر حالهم من إظهار التصلب في اليهودية، والخوف فيما يأتون ويذرون وادعاء الحقية فيه، فلا يرد ألهم لم يظنوا ذلك بدلالة قوله تعالى: "بغيا"، وقوله تعالى: "ما عرفوا"؛ فإن عدم ظنهم في الواقع لا ينافي كون ظاهر حالهم كذلك. (ح) طلبا لما إلخ: يعني أن البغي في اللغة مطلق الطلب على ما في "الكواشي" استعمل ههنا في الطلب الخاص وهو طلب ما ليس لهم بقرينة المفعول له أعني: أن ينزل الله الآية؛ فإن طلبهم تنزيل الوحي الذي احتاره محمد على طلب لما ليس حقا لهم فيؤول إلى معنى الحسد؛ فلأجل هذا الاستلزام فسر البغي ههنا بالحسد، وجعل التنزيل محسودا عليه وكون البغي علة لكفرهم يفيد أن كفرهم كان لمجرد العناد الذي هو نتيجة الحسد لا لأجل الجهل، وهو أبلغ في الذم؛ فإن الجاهل قد يعذر. (حاشية بتغيير)

للفصل إلخ: يعني أن البغي ليس علة لـ"اشتروا"؛ لأنه يلزم عليه الفصل بينه وبين المعلل بأجنبي وهو المخصوص بالذم؛ لأنه مبتدأ وهو أحببي من متعلقات الخبر كما صرح به النحاة، فتأمل. (خفاجي بتغيير) لأن ينزل إلخ: قدر اللام لتقوية عمل المصدر إشارة إلى أنه مفعول له لـ"يغيا"، فيكون محسودا عليه؛ فلذا قال: أي حسدوه على أن ينزل الله تعالى. (ح) من فضله إلخ: "من" للابتداء صفة لموصوف محذوف أي شيئا كائنا من فضله وهو الوحي، وفي "الكشاف": من فضله الذي هو الوحي. (خفاجي بتغيير)

للكفر والحسد إلخ: وفي "الكشاف": فصاروا أحقاء بغضب مترادف؛ لألهم كفروا بني الحق وفي الرحماني" ففيه دلالة على تضاعف الجريمة فصح استحقاق ترادف الغضب، وهذا هو مراد المصنف في وفي "الرحماني" فباءوا بغضب عظيم من الله على عنادهم معه، وتحكمهم عليه على غضب على كفرهم بآياته ورسله ونقضهم مواثيقه فكيف يكون عذابهم ههنا أياما معدودة هذا، والعجب من الزمخشري: أنه بعد جعله البغي علة "اشتروا" قال ههنا: لألهم كفروا بنبي الحق وبغوا عليه، وهو برهان قاطع على قوة ما احتاره المصنف في وضعف ما وحه به . (ملحص) قبل لكفرهم إلخ: مرضه؛ لأن فاء العطف تقتضي صيرور تهم أحقاء بترادف الغضب لأجل ما تقدم، والكفر بعيسى في وقولهم: عزير ابن الله غير مذكور فيما سبق. (ح)

أو بعد قولهم عزير ابنُ الله وَلِلْكَفِرِينَ عَذَابِ مُهِيرِ فَي يراد به إذلالهم، بخلاف عذاب العاصي، فإنه طهرة لذنوبه. وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ بِمَا أَنزَلَ اللهُ يعم الكتب المعاصي، فإنه طهرة لذنوبه. وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ بِمَا أَنزَلَ اللهُ يعم الكتب المنزلة بأسرها، قَالُواْ نُوْمِنُ بِمَا أَنزِلَ عَلَيْنَا أي بالتوراة، وَيَكَفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُ. حال عن الضمير في "قالوا"، "وورآء" في الأصل مصدر جعل ظرفا، ويضاف إلى الفاعل عن الضمير في "قالوا"، "وورآء" في الأصل مصدر جعل ظرفا، ويضاف إلى الفاعل فيراد به ما يتوارى به وهو خلفه، وإلى المفعول فيراد به ما يواريه وهو قدامه؛ ولذلك عد من الأضداد،

إذلالهم: يريد أن إسناد المهين إلى العذاب مجاز، وهو حقيقة صفة فاعله. بخلاف عذاب إلخ: لأن "اللام" للكافرين، وتقلت الخبر على النكرة الموصوفة المقتضى للاحتصاص يقتضي أن إهانة العذاب للكفار، لا للعصاة؛ لأنه لتطهيرهم، ولعل هذا هو المراد بقوله تعالى: ﴿وَهَلْ نُحَازِي إِلَّا الْكَفُورَ ﴾ (سبأ: ١٧) ولذا لم يوصف بالإهانة عذاب العصاة في القرآن. (خفاجي بتغيير)

وإذا قيل: ظرف لـ "قالوا" والجملة عطف على "قالوا قلوبنا غلف". (عبد الحكيم) يعم إلخ: فيه دلالة على أن "ما" بمعنى "الذي" تفيد العموم؛ لأنه تعالى أمرهم أن يؤمنوا بما أنزل الله، فلما آمنوا بالبعض دون البعض ذمهم على ذلك، فلولا العموم لما حسن الذم، فتأمل. (خفاجي) حال عن إلخ: لتحويز الواو الحالية في المضارع المثبت أو بتقدير المبتدأ، وقد مر مثله غير مرة، ومعناه: قالوا ذلك مقارنا بشاهد على بطلانه. (عص) ويضاف إلى إلخ: يعنى قد يقال: وراء زيد ويراد به خلفه، وقد يقال ويراد به قدامه؛ لأنه يواري زيدا، والأظهر: أن الإضافة إلى الفاعل مطلقا؛ لأن زيدا يواري خلفه على ما هو قدامه، ويواري قدامه على ما هو خلف ذلك الفاعل. (عص) خلفه. (عص)

ولذلك عد إلى الصدقه على الضدين؛ لأنه موضوع لهما. (ح) معناه: أنه لما أطلق على "خلف" و"قدام"، وهما ضدان عُدَّ من الأضداد تسمحا وإن كان موضوعا لمعنى شامل لهما؛ لأنه مصدر بمعنى الستر فيهما، لكنه قد يستعمل بمعنى الساتر، وقد يستعمل بمعنى المستور، وقيل: إنه مضاف إلى الفاعل مطلقا؛ لأن الرجل يواري ما خلفه على من هو خلفه، فتأمل، وفي "الجمل" بعد هذا التحقيق: وفسره الفراء ههنا بمعنى "موى" التي بمعنى "غير"، وفسره أبو عبيدة وقتادة بمعنى "بعد"، ولعله أشار بالتأمل إلى أن المكان غير مراد ههنا فعليه بيان ما يراد ههنا وهو ما علمت آنفا، فافهم. (عب) "يكفرون" الآية حال؛ لأنه داخل في رد مقالتهم أي قالوا ذلك مع مقارنة لما يشهد ببطلانه. (خفاجي بتغير)

حال مؤكدة إلخ: لأن كتب الله سبحانه وتعالى يصدق بعضها بعضا، فالتصديق لازم لا ينتقل. (خفاجي) فلم تقتلون إلخ: "الفاء" جواب شرط مقدر تقديره: إن كنتم آمنتم بما أنزل عليكم فلم فعلتم ذلك، وفي هذا القول تكذيب لهم كما لا يخفى. (عب) وإنحا أسنده إلخ: يعنى أن القتل على معناه الحقيقي، والمجاز في الإسناد؛ للملابسة بين الفاعل الحقيقي وما أسند إليه، لا أن القتل مجاز عن الرضا والعزم عليه. (ح) ففي الكلام تغليبان: تغليب المعاصر على آبائهم في الخطاب، وتغليب آبائهم عليهم في إسناد القتل، فتأمسله. (خفاجي) وألهم راضون: وفي الآية دليل على أن من رضي بالمعصية فكأنه فاعل لها. (جمل، عب)

ولقد جاءكم إلخ: إشارة إلى أن كفرهم لم يتأخر إلى عصر الأنبياء الذين قتلوهم، بل كفروا في عصر موسى عليه بما هو أشد منه، وذلك أنه "لقد جاءكم" الآية. (رحماني) الآيات التسمع إلخ: هي الطوفان والجراد والقمل والضفادع والدم والعصا واليد البيضاء وفلق البحر ونتق الطور على بني إسرائيل، وقيل: الأظهر أن يراد بالبينات الدلائل الدالة على تخصيص الله بالإلهية والعبادة له . (محفاجي بتغيير) ثم اتخذتم إلخ: لفظ "ثم" أبلغ من الواو في التفريع؛ لأنحا تدل على أتهم فعلوا ذلك بعد مهلة من النظر في الآيات وذلك أعظم ذنبا. (محفاجي)

بعد مجيء إلخ: فكلمة "ثم" للاستبعاد؛ لئلا يلغو ذكر "من بعده". حال إلخ: والحال مؤكدة للتوبيخ والتهديد. أو اعتراض إلخ: والفرق بين أن يكون حالا وبين أن يكون اعتراضا: أن الحال لبيان هيئة المعمول والاعتراض لتأكيد الجملة بتمامها، ومن ثمة: قال في الحال: بعبادته أو بالإخلال، وفي الاعتراض: وأنتم قوم عادتكم الظلم = ومساق الآية أيضاً لإبطال قولهم: "نُؤْمِنُ بِمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا" والتنبيه على أن طريقتهم مع موسى الله التكرير القصة وكذا ما بعدها. وإذ أَخَذُنَا مِيثَنِقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقِكُمْ الطُّورَ خُذُواْ مَا ءَاتَيْنَكُم بِقُوّةٍ وَاسْمِعُواْ أَي وَإِذْ أَخَذَنَا مِيثَنِقَكُم بِقُوّةٍ وَاسْمِعُواْ أَي على العلى عالى العلى عالى العراه حال بقدير قد قلورة بجد واسمعوا سماع طاعة، قالُوا سمِعْنَا قولك قلنا لهم: خذوا ما أمرتم به في التوراة بجد واسمعوا سماع طاعة، قالُوا سمِعْنَا قولك وعَصَيْنَا أمرك، وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجَلَ تداخلهم حبه

أي استمررتم عليه، وعبادة العجل نوع منه، وأيضا الجملة الحالية مقيدة للمطلق فتكون لتحصيص العام،
 والمعترضة اعترضت فيه إليه الإشارة بقوله: "وأنتم عادتكم الظلم". (خفاجي بتغيير)

ومساق الآية الخ: لما توهم التكرار في اتخاذ العجل وأحد الميثاق حيث ذكر قبل، دفع الأول يقوله: "ومساق الآية الإبطال قولهم: نؤمن" إلخ، ودفع الثاني بقوله: "وكذا الآية التي بعدها". (ح) أيضا: كما كان قوله: "فلم تقتلون" للإبطال. لإبطال قولهم إلخ: اعترض عليه سليمان الجمل نقلا عن شيخه وأبي السعود حيث قال بعد هذا التقرير: هكذا أفاده البيضاوي وكثير من المفسرين، وفيه: أنه لا يظهر إلا لو كانت عبادة اليهود العجل بعد نزول التوراة حتى يلزم مخالفتهم لما فيها، والواقع ليس كذلك؛ لأن عبادة العجل كانت حين غيبة موسى المجتمع المتوراة ففي وقت عبادهم لم تحصل مخالفتهم للتوراة، فليتأمل. (عب)

وكذا إلى يعني أنه أيضا مذكور ههنا لإبطال قولهم، بخلاف ما تقدم؛ فإنه مذكور على سبيل تعداد النعم، ألا ترى أنه ذكر ثمه بعد قوله: ﴿ فَلَوْ لا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُكُ ﴿ الْبَقْرَةَ: ١٤) قُولُه: ﴿ فَلَوْ لا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُكُ ﴾ (البقرة: ٦٤) وذكر بعد قوله: ﴿ فَلَوْ لا عَنْكُمْ ﴾ (البقرة: ٥١) ﴿ وَلَا عَنْكُمْ ﴾ (البقرة: ٥١) . (ح) جد: القوة كناية عن الجد، والسماع عن القبول والطاعة. (منه هذا)

واسمعوا إلى يعنى أنهم أمروا بسماع مقيد بالطاعة والانقياد لا بمطلق السماع؛ إذ لا فائدة في الأمر به بعد الأمر بالأخذ بقوة، وفي التقييد إشارة إلى مطابقة الجواب؛ فإن الظاهر فيه سمعنا فقط أولا نسمع، ووجه المطابقة: أن المأمور به ليس مطلق السماع، بل سماع مراد به القبول، فأجابوا بنفي ذلك القيد، وهذا بناء على ألهم أجابوا بهذا اللفظ كما يتبادر من النظم، وقال أبو منصور: إن قولهم: "عصينا" ليس على أثر قولهم: "سمعنا" بل بعد زمان كما في قوله: "ثم توليتم"، فلا حاجة إلى دفعه بما ذكر. (خفاجي بتغيير)

وأشربوا إلخ: فيه مبالغات: أحدها: إسناد الإشراب إليهم فكأن حب العجل صار في جميع أعضائهم، الثانية: حذف المضاف؛ لأن التقدير: حب العجل أو عبادته فكأن العجل نفسه أشرب في قلوبهم، الثالثة: أنه أسند الإشراب إليهم فهو يتضمن إسناد الإشراب إلى قلوبهم ثم أكد ذلك بقوله: "في قلوبهم". (خطيب) ورسخ في قلوهم صورته؛ لفرط شغفهم به، كما يتداخل الصبغ الثوب، والشراب المعاق البدن. و"في قلوهم" بيان لمكان الإشراب، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهمْ نَاراً لَهُ بِكُفْرِهِمْ بَسبب كفرهم، وذلك؛ لأهم كانوا مجسمة، أو حلولية، الساء: ١٠) والساء: ١٠) مراه بيك فرهم أعجب منه، فتمكن في قلوهم ما سوّل لهم السامري، قُل بِعْسَمَا وَلَم يروا حسماً أعجب منه، فتمكن في قلوهم ما سوّل لهم السامري، قُل بِعْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِ إِيمَنْكُمْ أي بالتوراة، والمخصوص بالذم محذوف نحو: هذا الأمر، أو ما يعمه وغيره من قبائحهم المعدودة في الآيات الثلاث إلزاماً عليهم إن كُنتُم مُؤْمنِين ما يعمه وغيره القدح في دعواهم الإيمان بالتوراة، وتقديره: إن كنتم مؤمنين ها ما أمركم بحذه القبائح ولا رخص لكم فيها إيمانكم بها، أو إن كنتم مؤمنين بها فبئسما يأمركم به إيمانكم بها؛ لأن المؤمن ينبغي أن لا يتعاطى إلا ما يقتضيه إيمانه، لكن الإيمان بها لا يأمر به، فإذاً لستم بمؤمنين.

صورته إلخ: هذا إشارة إلى أنه يجوز أن يكون العجل مجازا عن صورته، فلا يحتاج إلى حذف المضاف. (ح) كما يتداخل: يعني "أشربوا" استعارة تبعية من إشراب الصبغ أو من إشراب الماء، والجامع السراية في كل جزء. (عصام) تقرير للقدح إلخ: يعنى "إن" ليس للشك من المتكلم لاستحالته منه تعالى، بل هي إما للفرض والتقدير، و"تقديره" أي تقدير الكلام حينئذ: إن كنتم مؤمنين لم يأمركم إلخ فلما فعلتم هذه القبائح كالأمور المأمور بحا علم أنكم لستم بمؤمنين بالتوراة.

أو لبيان قياس شرطي يستدل به ببطلان اللازم على بطلان الملزوم تقديره: إن كنتم مؤمنين بها فيئس ما أمركم إلخ أي فقد أمركم إيمانكم بها بالباطل، لكن الإيمان لا يأمر بالباطل فإذن لستم بمؤمنين أي لكن اللازم باطل فالملزوم مثله. (حسرو)

أو إن كنتم إلخ: ولما كان الملازمة نظرية؛ لأن الإيمان لا يأمر بالقبائح أثبته بقوله: "لأن المؤمن" إلخ، يعني أنكم تتعاطون هذه القبائح مع إدعاء الإيمان، والمؤمن من شأنه أن لا يتعاطي إلا ما يرخصه إيمانه فيكون هذه القبائح مما أمركم به إيمانكم، فالملازمة بالنظر إلى حالهم من تعاطي القبائح مع ادعاء الإيمان، وبطلان التالي بالنظر إلى نفس الأمر. (ح)

قُلِ إِن كَانَتْ لَكُمْ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ عِندَ ٱللّهِ خَالِصَةً خاصة بكم كما قلتم: ﴿لَنْ يَدْخُلَ الْحَسَى اللهِ المَّامِ المَامِ المَامِ المَّامِ المَّامِ المَّامِ المَّامِ المَّامِ المَامِ المَامِ المَّامِ المَّامِ المَّامِ المَّامِ المَّامِ المَّامِ المَّامِ المَّامِ المَامِ المَامِ المَامِ المَامِ المَامِ المَامِ المَامِ المَامِ المَامِ المَامِلُ المَامِ المَامِ المَامِ المَامِلِي المَامِلِي المَامِ المَامِلُ المَامِ المَامِ المَامِ المَامِلِي المَامِلِي المَامِلُ المَامِلُمُ المُامِلُولُ المَامِ المَامِلِي المَامِلِي المَامِلِي المَامِلِي المَامِلُولُ المَامِلُ المَامِلُ المَامِلُ المَامِلُ المَامِلُولُ المَامِلُ المَامِ المَامِلُ المَامِلُولِ المَامِلُ المَامِلُ المَامِلُ المَامِلُولُ المَامِلُ المَامِلُ المَامِلُ المَامِلُ المَامِلُ المَامِلُ المَامِلُولُ المَامِلُ المَامِلُ المَامِلُ المَامِلُ المَامِلُ المَامِلُ المَامِلُ المَامِلُ المَامِلُولُ المَامِلُ المَّامِ المَّامِ المَامِلُ المَامِلُولُ المَامِلُ المَامِلُ المَامِلُ المَامِلُ المَامِلُولُ المَامِلُ المَامِلُ المَامِلُ المَامِلُولُ المَامِلُ المَامِلُ المَامِلُ المَامِلُ المَامِلُولُ المَامِلُ المَّامِلُ المَامِلُ المَامِلُولُ المَامِلُ المَامِلُ المَامِلُ المَامِلُ المَامِلُولُ المَامِلُ المَامِلُ المَامِلُولُ المَامِلُ المَامِلُ المَامِلُ المَامِلِي المَامِلِي المَامِلُولُ المَامِلُ المَامِلُ المَامِلُولُ المَامِلُ المَامِلُ المَامِلُولُ المَامِلُولُ المَامِلُ المَامِلُ

الآن ألاقـــي الأحــ بة محمداً الله وحزبه وقال حذيفة هي حين احتضر:

جاء حبيب على فاقــــ ــــة لا أفلح من ندم حاجة وشوق إليه

الدار الآخرة: الجنة، بقرينة اللام؛ فإلها للنفع، فلا يرد "أن الدار الآخرة" يشمل الجنة والنار. (عب) خالصة إلح: الخلوص ولام الاختصاص يقتضي انفرادهم بها، و"دون" تستعمل للاختصاص وقطع الشركة، يقال: هذا لي دون غيري، والمعنى إن كان كفركم بما وراء التوراة لزعمكم أنه لم ينزل بعدها كتاب، لكانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة، على ما في بعض التفاسير. (ملخص) كما قلتم إلح: إشارة إلى أنه رد لدعوى أخرى لهم.

لأن من أيقن إلخ: قيل عليه: إن كل واحد منهم غير موقن بدخول الجنة، فإن المتيقن لهم أنه لا يدخلها غير اليهود، ولا يلزم منه ذلك، كما أنا نتيقن أن المسلمين دون الكفار يدخلون الجنة ولا يتيقن كل مسلم أنه يدخلها قبل العذاب، فينبغي أن تفسر "حالصة" بألها حالصة من الكدر والعقاب، هذا وفيه إشارة إلى أن تمني الموت لأجل الاشتياق إلى دار النعيم ولقاء الكريم غير منهي، وإنما المنهي عنه تمنيه لأحل ضر أصابه؛ ولذا استشهد عليه بما جاء في الآثار.

روي أن عليا الله كان يطوف بين الصفين في غلالة [الغلالة بالكسر: ساماكي كدورزير بامدوزره بيرشد. (ص)] فقال له الحسن الله المذا بزي المحاربين؟ فقال: يا بين! لا يبالي أبوك على الموت سقط أم عليه سقط الموت، وسقوطه على الموت مباشرته لأسبابه المفضية إليه، وسقوط الموت عليه أن يفجأه الموت. (ملخص) بصفين: موضع كان فيه حرب على الله مع معاوية الله الله عين احتضو: أراد به الموت؛ لأنه كان يتمناه. (ع)

أي على التمني، سيما إذا علم ألها سالمة له لا يشاركه فيها غيره. وَلَن يَتَمَنُّوهُ أَبِدًا بِمَا فَدَّمَتَ أَيْدِيهِم مِن موجبات النار كالكفر بمحمد والقرآن وتحريف التوراة. ولم كانت اليد العاملة مختصة بالإنسان، آلة لقدرته، بها عامة صنائعه، ومنها أكثر منافعه، عبر بما عن النفس تارة والقدرة أخرى، وهذه الجملة إخبار بالغيب وكان كما أخبر؛ عبر بما عن النفس تارة والقدرة أخرى، وهذه الجملة إخبار بالغيب وكان كما أخبر؛ لألهم لو تمنوا لنقل واشتهر؛ فإن التمني ليس من عمل القلب ليخفى، بل هو أن يقول: ليت كذا، وإن كان بالقلب لقالوا: تمنينا. وعن النبي الله عنوا الموت لغص كل ليت كذا، وإن كان بالقلب لقالوا: تمنينا. وعن النبي الله على قائم على ألم ظالمون في يهودي على وجه الأرض وألله على الظهور المناس على النها عمن هو الهم.

أي على التمني إلخ: بيان لمتعلق "ندم" أراد به أنه كان تمنى الموت، وما ندم على التمني حين حاءه الموت. غيره: من المسلمين؛ لأن اليهود لا يدعون أن غيرهم لا يدخل الجنة، كيف وهم معترفون بأن آدم ونوحا وغيرهما ممن لم تنسخ شريعتهم يدخلون الجنة. (خفاجي) لما كانت إلخ: إشارة إلى أن اليد بحاز عن نفس الشخص، و لم يجعل المجاز في الإسناد فيكون المعنى: بما قدموا بأيديهم؛ ليشمل ما قدموا بسائر الأعضاء. (حاشية)

إخبار بالغيب الخ: وفيها أيضا دليل على اعترافهم بنبوته في الأنه لم يتيقنوا ذلك ما امتنعوا من التمني. (حفاجي) لنقل إلخ: لتوفر الدواعي إلى نقله؛ لأنه أمر عظيم يدور عليه أمر النبوة، فإنه بتقدير عدمه يظهر صدقه وبتقدير حصول التمني يبطل القول بنبوته. (ح) هو أن يقول: لأنه لا يقع التحدي بما في الضمائر والقلوب. (ع) وإن كان إلخ: هذا على سبيل التسليم والتنزيل في الجواب، يعني لو سلم أنه أمر قلبي، لكنه مذكور على طريق المحاجة وإظهار المعجزة فلا يدفع إلا بالإظهار والتلفظ، كما إذا قال رجل لامرأته: أنت طالق إن شئت، أو أحببت؛ فإنه يعلق بالإحبار لا بالإضمار. (حفاجي) عن النبي: استشهاد بالنقل على عدم وحود التمني. (ح)

لو تحنوا إلخ: أحرجه البيهقي على عن ابن عباس في مرفوعا بلفظ: لا يقولها رحل منهم إلا غص بريقه، وأخرجه الترمذي والبخاري عنه هيه مرفوعا، ولفظه: لو أن اليهود تمنوا الموت لماتوا، وهذا يدل على عمومه بجميع اليهود في جميع الأعصار، وهو المشهور الموافق لظاهر النظم، وأخرج ابن جرير عنه هيه موقوفا: لو تمنوه يوم قال لهم ذلك، ما يقي على وجه الأرض يهودي إلا مات، وهذا يدل على تخصيصه لعصره في ولذلك اختلف فيه المفسرون. (خفاجي) لغص: يقال: غص الطعام إذا لم يجر في حلقه. ليس لهم: وهو قولهم: ﴿ لَنْ يَدْحُلُ الْحَنَّةُ إِلَّا لَهُ مُودَا ﴾ واللهرة: (البقرة: ١١١)

وَلْتَجِدَةُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيْوَةٍ مِن وجد بعقله الجاري بحرى علم، ومفعولاه "هم" و"أحرص الناس"، وتنكير حياة؛ لأنه أريد بما فرد من أفرادها وهي الحياة المتطاولة، وقرئ باللام وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُواْ محمول على المعنى فكأنه قال: أحرص من الناس ومن الذين أشركوا. وإفرادهم بالذكر للمبالغة؛ فإن حرصهم شديد؛ إذ لم يعرفوا إلا الحياة العاجلة، والزيادة في التوبيخ والتقريع؛ فإله ألم الكتاب فإلى مقرون بالجزاء على حرص المنكرين، دل ذلك على علمهم بأهم صائرون إلى النار، ويجوز أن يراد: وأحرص من الذين أشركوا، فحذف؛ لدلالة الأول عليه، وأن يكون حبر مبتدأ محذوف صفته يَودُ أَحَدُهُمْ على أنه أريد بـ"الذين أشركوا" اليهود؛

ولتجدفهم: يجوز أن يكون معترضة، أو معطوفة على جملة "لن يتمنوه"؛ لتأكيد عدم تمني الموت. (ع) من وجد إلخ: [لا من "وحد" بمعنى أصاب، المتعدي إلى مفعول واحد. (ح)] لأن الوجدان يكون بالإحساس ويتعدى لواحد فقط، وبالعقل فيتعدى لواحد، كعرف والاثنين كعلم، فقوله: "الجاري" صفة مقيدة، وتنكير الحياة؛ لأنه أريد بها فرد وهو الحياة الدنيا، وقيل: التنكير للتحقير وهو الحياة الدنيا وهو المطابق لقراءة أبي في بالتعريف، قال أبو حيان: المعنى بأن يكونوا أحرص على أي مقدار منها ولو قليلا فكيف بغيره. (حفاجي بتغيير) الحياة المتطاولة: فالتنوين للتعظيم، ويجوز أن يكون للتحقير، فإن الحياة الحقيقية هي الأحروية، قال تعالى: ﴿وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيْوَانُ ﴿ (العنكبوت: ١٤). (ع)

من الناس إلخ: المراد بالناس ماعدا اليهود؛ لما تقرر أن المجرور بـــ"من" مفضول بحميع أجزائه أو الأعم، ولا يلزم تفضيل الشيء على نفسه؛ لأن أفعل ذو جهتين: ثبوت أصل المعنى والزيادة، فكونه من جملتهم باعتبار الجهة الأولى دون الجهة الثانية. (ح) للمبالغة: يعنى ألهم داخلون في الناس، فتخصيصهم بالذكر إما لشدة حرصهم، أو لتوبيخ اليهود، بأن حرصهم هذا يدل على خلاف مدعاهم. (خفاجي)

أن يواد: يكون بتقدير "أحرص" معطوفا على ثاني مفعولي "لتحدفم". (ع) وأن يكون: ومن الذين أشركوا ناس يود إلخ على حذف الموصوف؛ فإنه يجوز حذف موصوف الجملة فيما إذا كان بعض الاسم المجرور بــــ"من" نحو: منا ظعن، ومنا أقام، و"الذين أشركوا" على هذا يشير إلى اليهود؛ لأنهم قالوا: عزير ابن الله، وإنما أريد هذا؛ ليرتبط الكلام بعضه ببعض، فحملة "يود" على هذا في محل رفع صفة المبتدأ، =

⁼ وعلى ما قبله مستأنفة لا محل لها من الإعراب، وقيل: "من الذين" مبتدأ لتأويل ببعض الذين، فتأمل. (ملحص)

يود أحدهم: [ولا يخفى أن المراد بـ "أحدهم": كل واحد منهم.] على الوجهين الأولين أعني العطف على "الناس"، أو على "أحرص" جملة مستأنفة كأنه قيل: ما شدة حرصهم. (ع) حكاية إلخ: يعنى أن مقتضى القياس بحسب المعنى "أن يعمر"؛ ليكون مفعول "يود"؛ ولذا ذهب بعض النحاة إلى أن "لو" هذه مصدرية إلا أنها لا تنصب، لكن حيء بـ "لو" حكاية لودادهم، ومفعول "يود" محذوف، كأنه قيل: يود أحدهم طول حياته قائلا: لو أعمر ألف سنة، إلا أنه أورد بلفظ الغيبة لأجل مناسبة "يود"؛ فإنه غائب كما يقال: حلف ليفعلن مقام لأفعلن، بخلاف ما إذا أتى بصريح القول، فلا يجوز قال: ليفعلن. (ح)

بحز حوحه إلى خبر في محل نصب إن كانت "ما" حجازية، وفي محل رفع إن كانت تميمية، والباء زائدة. (ملحص) أو مبهم إلى: [الضمير مبهم والتفسير بعد الإيمام يكون أوقع في النفس، والفصل بالظرف بينه وبين مفسره حائز. (ع)] والفرق بين هذا الوجه والذي قبله: أن ذاك مفسره شيء متقدم مفهوم من الفعل، وهذا مفسر بالبدل، وفي مثله يعود الضمير على المتأخر لفظا ورتبة، هذا وقيل: كيف لا يبعدهم من العذاب التعمير وما عمروا لم يعذبوا؛ لأن العذاب في الدار الآخرة؟ وأجيب بأن المراد بنفي تبعيده عن العذاب تبعيده بالعمل الصالح، وفيه مزيد توبيخ لهم في تمني عمر لا يعملون فيه صالحا، وتنبيه على أن تمني العمر الطويل للعمل الصالح محمود. (ملخص) وأصل سنة إلى: لام سنة محذوفة، فقيل: أصلها هاء، وقيل: واو؛ لأنه سمع في جمعه سنهات وسنوات. (خفاجي)

وَاللّهُ بَصِيرُ بِمَا يَعْمَلُونَ فَي فَيحازيهم. قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ نَوْلُ فِي عِبد الله بن صوريا، سأل رسول الله في عمن ينزل عليه؟ فقال: جبريل، فقال: من احار بهرد ملك من احادانا مراراً، وأشدها أنه أنزل على نبينا أن بيت المقدس سيخربه بخت نصر، فبعثنا من يقتله، فرآه ببابل غلاما مسكينا وأخذه ليقتل، فدفع عنه جبريل. وقال: إن كان ربكم أمره بحلاككم فلا يسلطكم عليه وإلا فبم تقتلونه؟ وقيل: دخل عمر عنه مدراس اليهود يوماً، فسألهم عن جبريل فقالوا: ذاك عدونا يطلع محمداً على أسرارنا، وإنه صاحب كل حسف وعذاب، وميكائيل صاحب الخصب والسلام، فقال: وما منزلتهما من الله؟ قالوا: جبريل عن يمينه وميكائيل عن يساره وبينهما عداوة، فقال: لئن كانا كما تقولون فليسا بعدوين، ولأنتم أكفر من الحمير،

نول إلخ: قال العراقي: لم أقف على سنده، وأورده الثعلبي والواحدي والبغوي في أسباب النزول بلا سند، وبخت نصر بضم الباء وتسكين الحاء والمثناة الفوقية المفتوحة للتركيب المزجي، وأصله بوحت بمعنى الابن ونصر بتشديد الصاد اسم صنم وحد عنده ونسب إليه؛ لأنه لم يعرف له أب. (ملخص)

فيم تقتلونه إلخ: فصدقه الرجل المبعوث، ورجع إلينا، وكبر بخت نصر وقوي، وخرب بيت المقدس. (ح) وقيل دخل إلخ: أخرجه ابن أبي شيبة في "مسنده" وابن جرير وابن أبي حاتم من طرق عن الشعبي، وله طرق أخرى وهو أقوى من الأول، والمدارس: بيت اليهود الذي يدرسون فيه كتبهم جمع مدراس، وفي "النهاية" المدراس: صاحب كتب اليهود، مفعل ومفعال من أبنية المبالغة، والمدارس أيضا البيت الذي يدرسون فيه، ومفعال غريب في المكان. (خفاجي بتغيير)

ولأنتم أكفر إلخ: والحمير جمع حمار وهو في نحاية البلادة وتعرف النعم يحتاج إلى فطنة، وقيل: المراد كل حاهل؛ لأن الكفر من الجهل والبلادة، ولا شيء أحهل وأبلد من الحمار، وقيل: علم رجل من "عاد" كان مسلما، وكان له واد طوله مسيرة يوم في عرض أربعة فراسخ، ولم يكن ببلاد العرب أخصب منه، فخرج بنوه يتصيدون فيه فأصابتهم الصاعقة فهلكوا فكفر وقال: لا أعبد من فعل هذا ببني ودعا قومه إلى الكفر فمن عصاه قتله، فأهلكه الله وأحرب واديه، فضرب به المثل في الكفر، وقوله: "سبقه بالوحي"

ومن كان عدواً لأحدهما فهو عدو الله. ثم رجع عمر فوجد جبريل قد سبقه بالوحي فقال المنظا: "لقد وافقك ربك يا عمر!". وفي "جبريل" ثمان لغات قرئ بهن، أربع في المشهور: "جبرئيل" كسلسبيل قراءة حمزة والكسائي، و "جَبريل" بكسر الراء وحذف الهمزة قراءة ابن كثير، و "جبرئل" كجحمرش قراءة عاصم برواية أبي بكر، و "جبريل" كقنديل قراءه الباقون. وأربع في الشواذ: جبرائل "حبرائيل" و"جبرئل" و"جبرئن"، ومنع صرفه للعجمة والتعريف، ومعناه عبد الله، فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ البارز الأول لجبريل، والثاني للقرآن، وإضماره غير مذكور يدل على فحامة شأنه، كأنه لتعينه وفرط شهرته لم يحتج إلى سبق ذكره. عَلَىٰ قُلْبِكَ فإنه القابل الأول للوحي، ومحل الفهم والحفظ، وكان حقه "على قلبي"، لكنه جاء على حكاية كلام الله تعالى، كأنه قال: قل ما تكلمت به بِإِذْنِ ٱللهِ بأمره، أو تيسيره حال من فاعله نزل مُصَدِقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشَرَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿ يَعَالَمُ الْمُؤْمِنِينَ ﴿ يَانَا الإِذَنَا الْإِذَانَ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ اللَّهُ وَالْمُؤْمِنِينَ اللَّهُ وَالْمُؤْمِنِينَ اللَّهُ وَالْمُؤْمِنِينَ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّهُ اللَّا الللَّهُ اللَّاللَّ اللَّاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ ا أحوال من مفعوله، والظاهر أن جواب الشرط "فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ"، والمعنى: من عادى منهم حبريل فقد خلع ربقة الإنصاف، أو كفر بما معه من الكتاب بمعاداته إياه؛ لنزوله عليك بالوحى

بل هو سبب لجواب أقيم مقامه. (ملحص) بمعاداته: متعلق وكفر على سبيل التنازع.

^{= &}quot;ال" فيه للعهد، أي بوحي مطابق لما قاله، ولعمر ﴿ آراء نزل الوحي موافقا لها. (خفاجي بتغيير) فإن القابل إلح: يعني كان الظاهر أن يقول: عليك، كما في قوله تعالى: ﴿مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَسْقَى ﴾ (طه: ٢)، وإنما قال: "على قلبك"؛ لأنه القابل الأول للوحي إن أريد به الروح، ومحل الفهم والحفظ إن أريد به العضو، بناء على نفي الحواس الباطنة. (ح) والظاهر إلخ: يعني أن من حق الشرط أن يكون سببا للجزاء، وههنا عداوة جبرئيل المنظل ليست سببا لتنزيل القرآن، فوجهه بوجوه ثلاثة. (خفاجي) والمعنى إلخ: فالمراد من حواب الشرط: أعم منه ومما ينوبه، وحاصل الجواب: أنه ليس بجواب في الحقيقة،

لأنه نزل كتاباً مصدقاً للكتب المتقدمة، فحذف الجواب وأقيم علته مقامه، أو من عاداه فالسبب في عداوته أنه نزله عليك. وقيل: محذوف، مثل: فليمت غيظاً، أو فهو عدو لي وأنا عدو له، كما قال: من كَانَ عَدُوًّا لِللهِ وَمُلْنِكَتِهِ وَرُسُلِه وَحِبْرِيلَ وَمِيكُنلَ فَإِنَّ آللَّهُ عَدُوًّ لِلْكَفْرِينَ وَ أَراد بعداوة الله مخالفته ورُسُلِه وَحِبْرِيلَ وَمِيكُنلَ فَإِنَّ آللَّهُ عَدُوًّ لِلْكَفْرِينَ وَ أَراد بعداوة الله مخالفته عناداً، أو معاداة المقربين من عباده، وصدر الكلام بذكره تفخيماً لشأهم، كقوله تعالى: ﴿وَاللّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُ أَنْ يُرْضُوهُ ﴾

أو من عاداه إلى: معناه: من كان عدوا لجبريل على فلعداوته وجه؛ لأنه نزل عليك القران وهم كارهون له، فنزوله سبب لتوجه عداوقم، والفاء داخلة على السبب وأنه وقع جزاء باعتبار الإعلام والإحبار بسببيته لما قبله أي من عاداه فأعلمكم أن سبب عداوته أنه نزل عليك، كقولك: إن عاداك فلان فقد آذيته يعنى أخبرك بأن سبب عداوته لك أذيته، وفي الاكتفاء ههنا على "نزل عليك" وفيما سبق على "نزل كتابا مصدقا للكتب المقدمة" إشارة إلى أن قوله تعالى: "فإنه نزله على قلبك" باعتبار اشتماله على قلبك سبب للعداوة، ومن حيث اشتماله على قوله: "مصدق لما بين يديه" سبب لخلع ربقة الإنصاف والكفر عما معه، فتأمل. (ملحص)

وقيل محذوف: [عطف على قوله: "والظاهر أن جواب الشرط"، فمقتضى المقابلة أنه حينئذ يكون الجواب محذوفا بحيث لا يكون "فإنه نزله" إلخ نائبا عنه. (عب)] فيه أن التفاوت بين هذا الوجه والوجهين السابقين، فكيف قال في الأولين: إن الجواب "فإنه نزله"، وقال في هذا: الجواب محذوف؟ وأحيب بأن قوله: "فإنه نزله" نائب الجواب في التوجيهين الأولين فهو بمنزلة الجواب، وههنا غير نائب عنه، بل يقدر الجواب مؤجرا عن قوله: "فإنه نزله"، ويكون هو تعليلا لسبب العداوة كأنه قيل: من عاداه؛ لأنه نزله على قلبك فليمت غيظا، قالفاء يمعنى اللام كما في قوله تعلى: ﴿فَاحْرُجُ مِنْهَا فَإِنْكَ رَحِيمُ ﴿ (الحجر: ٣٤). (ملخص)

كما قال إلخ: وحه ربطه بأن يقال: نزوله على قلبه بإذن ربه فمن استكره نزوله كان عدواً لله ومن كان عدواً لله كان الله عدوه. أواد بعداوة الله إلخ: لما كان معنى العداوة المعروف الذي يقصد به الإضرار، لا يتصور ههنا جعله محازا عن المحالفة عنادا، أو المراد معناه الحقيقي بالنسبة للرسل والملائكة، وذكر الله للتفحيم والتهويل لعداوتهم؛ لأن من عاداهم فقد عادى الله وعداوة الله عقابه أشد العقاب. (حفاحي) وصدر الكلام إلخ: متعلق بقوله: ومعاداة المقربين كأنه قيل: فما فائدة في ذكر لفظ الله فإن المقربين مذكورون بعده؟ فأجاب بأنه لتفخيم شأنهم حيث جعل عداوته، عداوته. (ع)

وأفرد الملكان بالذكر؛ لفضلهما كأهما من جنس آخر، والتنبيه على أن معاداة الواحد والكل سواء في الكفر واستجلاب العداوة من الله تعالى، وأن من عادى أحدهم فكأنه عادى الجميع؛ إذ الموجب لعداوهم ومحبتهم على الحقيقة واحد، ولأن المحاجة كانت فيهما. ووضع الظاهر موضع المضمر؛ للدلالة على ومو القرب من الله تعالى المحاجة كانت فيهما. ووضع الملائكة والرسل كفر. وقرأ نافع: أنه تعالى عاداهم لكفرهم، وأن عداوة الملائكة والرسل كفر. وقرأ نافع: "ميكائل" كميكاعل، وأبو عمرو ويعقوب وعاصم برواية حفص: "ميكال" كميعاد، وقرئ: "ميكئل"، و "ميكئيل"، وميكئل. وَلَقَد أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَت بَيِنت وَمَا يَكُفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَلِيقُونَ ﴿ أَي المتمردون من الكفرة، والفسق إذا أستعمل في نوع من المعاصي دل على أعظمه كأنه متحاوز عن حده. نزل في ابن صوريا حين قال لرسول الله من اله فتنبعك.

لفضلهما: ليدل على فضلهما حتى كألهما ليسا من حنس الملائكة؛ لاختصاصهما بمزايا وفضائل، ولأن التغاير في الوصف بمنزلة التغاير في الذات. (خفاجي) والتنبية: لأن الإفراد بالذكر يقتضي ذلك كما إذا قلت: من أهان القوم وزيدا وعمروا أهنته، اقتضى ترتب الجزاء على إهانة أفرادهم لا على المجموع، وهذه وجوه ونكت مستقلة؛ ولذلك قال: ولأن المحاجة إلخ بالواو، فلا يقال: الظاهر أن يقال: أو التنبية. (خفاجي) على الحقيقة: إما بحسب التوهم قد يختلف كما أحب اليهود ميكائيل؛ لأنه صاحب الخصب، وأبغضوا حبرئيل؛ لأنه صاحب حسف وشدة. (ع) للدلالة إلخ: هذا الكلام مبني على التعليق بالمشتق، وأن الجزاء مرتبط بمعاداة كل واحد مما ذكر في الشرط لا بالمجموع، فإن قيل: إن القصة المذكورة تشعر باحتصاص عداوهم بحبريل دون ميكائيل، قلنا: إن دعوى محبتهم مع عداوة حبريل باطلة؛ لاستلزام إحدى العداوتين على التخر. (ملخص)

والفسق إلخ: لما كان المتبادر من ظاهر لفظ الفسق معنى أعم من الكفر، ولم يناسب المقام، فسر الفاسقين بالمتمردين من الكفرة، ولما ورد أنه لا دلالة للمطلق على المقيد، دفعه بأن الفسق إذا استعمل في نوع من المعاصي كفرا أو غيره وقع على العظمة؛ لأنه في الأصل الخروج عن المعتاد فيه، وقد استعمل هنا في الكفر فيفيد ما ذكر. (ملحص) أعظمه: أعظم ذلك النوع كالكفر هنا. (ح)

أَوْكُلُما عَهْدُوا عَهْدًا الهمزة للإنكار، والواو للعطف على محذوف، تقديره: المحفود المحلوا المنافعة المحفود الواو على أن التقدير: إلا الذين فسقوا، أو كُلَّمَا عاهدوا، وقرئ: "عوهدوا" و "عهدوا" نَبْذَهُ فُرِيقٌ مِنْهُم فقضه، فسقوا، أو كُلَّمَا عاهدوا، وقرئ: "عوهدوا" و "عهدوا" نَبْذَهُ فُرِيقٌ مِنْهُم نقضه، وأصل النبذ: الطرح، لكنه يغلب فيما ينسى، وإنما قال: "فريق"؛ لأن بعضهم لم ينقض بَلَ أَكْثُرُهُم لا يُؤْمِنُونَ و رد لما يتوهم من أن الفريق النابذ هم الأقلون، أو أن من لم ينبذ جهاراً فهم مؤمنون به خفاء. وَلَمَّا جَاءَهُم رَسُولٌ مِنْ عَند الله مُصدِقٌ لِمَا مَعْهُم كعيسى ومحمد عليهما الصلاة والسلام، نَبَذَ فَرِيقٌ مِنْ النّوراة؛ لأن كفرهم بالرسول المصدق لها كفر بما فيما يصدقه، ونبذ لما فيها من وجوب الإيمان بالرسل المؤيدين بالآيات. كفر بما فيما يصدقه، ونبذ لما فيها من وجوب الإيمان بالرسل المؤيدين بالآيات. وقيل: ما مع الرسول على كالقرآن وَرَآ؛ طُهُورِهِم مثل لإعراضهم عنه رأساً

تقديرة اكفروا إلى: بقرينة ﴿وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ ﴾ (البقرة: ٩٩)، فيكون من عطف الجملة الفعلية على الفعلية؛ لأن "كلما" ظرف "نبذه" ولم يحمل قراءة إسكان الواو على ألها أسكنت إسكان الهاء في "وهو"؛ لأنه لم يثبت مثل ذلك في الواو العاطفة، بل حملت على ألها الواو العاطفة للفعل بعدها أعنى "نبذه" المقيد بالظرف، وهو "كلما" على صلة [إنما قال: "على صلة الموصول" ولم يقل "على الموصول"؛ لئلا يرد دحول "إلا" الاستثنائية على الفعل، وهو غير حائز. (عب)] الموصول الذي هو اللام في "الفاسقون" ميلا إلى حانب المعنى، و"أو" بمعنى "بل"، دل عليه قوله: "بل أكثرهم لا يؤمنون"؛ ترقيا إلى الأغلظ فالأغلظ كما قيل: في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ (الصافات: ١٤٧). (ملخص)

رد لما يتوهم: إن كان الأكثر عبارة عن النابذين. لم ينبذ جهارا: إن كان الأكثر عبارة عما عدا النابذين. وقيل إلخ: مرضه؛ لأن النبذ يقتضي سابقة الأخذ وهو متحقق بالنسبة إلى التوراة دون القرآن؛ ولأن المعرفة إذا أعيدت معرفة كان الثاني عين الأول؛ ولأن مذمتهم في ألهم نبذوا الكتاب الذي أوتوه واعترفوا بحقيقته أشد؛ فإنه يفيد أنه كان مجرد مكابرة. (ح)

مثل لإعراضهم إلخ: شبه تركهم كتاب الله وإعراضهم عنه بحالة الشيء يرمى به وراء الظهر، والجامع: قلة المبالاة وعدم الالتفات، ثم إن النبذ وراء الظهر يقتضي سابقة الأحذ في الجملة،

بالإعراض عما يرمى به وراء الظهر لعدم الالتفات إليه. كَأَنَهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ فَ أَنهُ كَتَابِ الله، يعني أن علمهم به رصين ولكن يتجاهلون عناداً. واعلم أنه تعالى دل بالآيتين على أن جل اليهود أربع فرق: فرقة آمنوا بالتوراة وقاموا بحقوقها كمومني أهل الكتاب، وهم الأقلون المدلول عليهم بقوله: "بَلْ أَكْثَرُهُمْ لاَ يُؤْمنُونَ". وفرقة جاهروا بنبذ عهودها وتخطي حدودها تمردًا وفسوقاً، وهم المعنيون بقوله: "نَبَذَهُ فَرِيقٌ مّنْهُم" وفرقة لم يجاهروا بنبذها ولكن نبذوا لجهلهم ها وهم الأكثرون. وفرقة تمسكوا هما ظاهراً ونبذوها حقيقة عالمين بالحال، بغياً وعناداً وهم المتجاهلون. وَآتَبَعُواْ مَا تَتَلُواْ ٱلشَّيْطِينُ عطف على نبذ، أي نبذوا كتاب الله واتبعوا كتب السحر التي تقرؤها، أو تتبعها الشياطين من الجن أو

الإنس أو منهما،......وهو قول الأكثرين

وهذا في حق التوراة ظاهر، وإنما الخفاء في الترك فتركه هو الكفر بالرسول مثلا، وفي حق القرآن بالعكس أي تركه ظاهر، وإنما الخفاء في الأخذ فأخذه هو لزوم التلقي بالقبول، هذا إذا حمل كتاب الله على القرآن. (خفاجي بتغيير)

رصين إلخ: إذا أريد بكتاب الله التوراة فوجه الرصانة ظاهر، وأما إذا أريد به القرآن فوجهها الذين أوتوا الكتاب حيث وضع موضع الضمير، فأفاد أنهم عرفوا حق معرفة لما قرؤوا في كتابهم حتى استحكم بذلك علمهم. (ملخص)

تقرؤها: تتلو من التلاوة أو من التلو. (ع) أو الإنس: وهو للمتكلمين من المعتزلة؛ بناء على عدم تجويزهم التقول والافتراء على الأنبياء من الجن؛ لاختفائه وإيجاب اللبس، بخلاف شياطين الإنس. (ح)

عهده إلج: زمان ملكه، فالمضاف محذوف، أو زمان سليمان، فالملك مجاز عن العهد، وعلى التقديرين "على" بمعنى "في"؛ ليستقيم المعنى؛ فإن العهد لا تصلح أن يكون مقروا عليه هذا، والأحسن أن يجعل "على ملك" متعلقا بــــ "تتلوا" على تضمين معنى الافتراء أي تتلوه الشياطين مفترين على ملك سليمان بقولهم: إن ملك سليمان قام به، وحينذ يرتبط به "وما كفر سليمان" ارتباطا تاما. (ملحص)

تسخو: أي اتخذ سحرة لنفسه، قال الجوهري في: سحره تسحيرا أي كلفه عملا بلا أحرة، وكذلك تسحره. (ح) وعبر عن السحو إلخ: يعني أن "كفر" بمعنى سحر مجازا؛ للزومه له. قوله: ليدل على أنه أي العمل بالسحر كفر كما يدل عليه قوله: باستعماله في قوله تعالى: "ولكن الشياطين كفروا".

قال الشيخ أبو منصور: القول بأن السحر كفر على الإطلاق خطأ، بل يجب البحث عن حقيقته، فإن كان في ذلك رد لما لزم من شرط الإيمان فهو كفر وإلا فلا ثم السحر الذي هو كفر تقتل عليه الذكور لا الإناث، وأما الإناث فتحبس حتى تتركه، وما ليس بكفر وفيه إهلاك النفس ففيه حكم قطاع الطريق، ويستوي فيه الذكور والإناث، ويقبل توبته إذا تاب، ومن قال: لا تقبل فقد غلط، فإن سحرة فرعون قبلت توبتهم، ولعل الخلاف مبني على الحتلاف التفسير. (ملخص)

إغواء: وإلا فمجرد تعليم السحر لا يوجب التكفير. حال عن الضمير: ضمير "كفروا"، قال الواحدي: يجوز أن يكون "يعلمون" من فعل اليهود الذين بينوا بقوله: "واتبعوا"، فعلى هذا يكون حالا من ضمير "اتبعوا". (منه)

بالتقوب إلخ: بارتكاب القبائح قولا كالرقى التي فيها ألفاظ الشرك ومدح الشياطين، وعملا كعبادة الكواكب والتزام الجناية وسائر الفسوق، واعتقادا كاستحسان ما يوحب التقرب إليه لا شك في كون السحر هذا المعنى كفرا. (حاشية) مما لا يستقل: لا يقدر الإنسان إلا باستعانتهم.

وما روي إلخ: قال المحدثون: وجميع رجاله غير موثوق بهم، لكن قال الحافظ ابن حجر: أخرجه أحمد في "مسنده" وابن حبان في "صحيحه" وإن له طرقا كثيرة يكاد الواقف عليها يقطع لصحتها؛ لكثرتما وقوة مخارجها، لكن أهل الكلام اتفقوا على عصمة الملائكة عليهم الصلاة والسلام، وعدوا من المحالات أن يمسخ الإنسان كوكبا أكبر من الأرض بكثير، والمصنف في حاول التوفيق بأنها من باب التمثيل [يعني لو صح ذلك فليس من باب الحقيقة؛ لما ثبت من عصمة الملائكة، بل من باب التمثيل. (ع)] إيقاظا عن شبهة الاغترار بالطاعة للعقلاء، وتصويرا لعظمة المعاصي في أعين البصراء، وتوكيدا للوصية في التحفظ عن الطغيان، وتحذيرا لهم من مكر الله في كل حين وآن، وقيل: أراد بهما النفس والبدن تعرضا لامرأة وهي الروح فحملاها على المعاصي ثم تنبهت بمصاحبتها لما هو خير فصعدت السماء. (ملخص)

بما تعلمت: وهو اسم الله الأعظم الذي يصعدان به إلى السماء كل ليلة ثم ينزلان اليوم للفصل بين الناس. فمحكي: مروي حكاية لما قاله اليهود، بطلانه في نفسه لا ينافي صحة الرواية. (ع) وحله: بفتح الحاء وضم اللام أي حل الرمز، أو ما روي. (ح) وقيل رجلان: وهو قول الضحاك: إنحما علحان من أهل بابل.

ولو كانا إلخ: رد لما في بعض التفاسير أنه كان اسمهما عزا وعزايا، فكلما قارفا الذنب سميا هاروت وماروت من الحن أو من الحرت والمرت بمعنى الكسر. ومن جعل إلخ: يعنى قال: إنحما ليسا بملكين، إنحما شيطانان من الجن أو الإنس، وجعلهما نصبا في اللفظ بدل من "الشياطين" في قوله: "ولكن الشياطين" على قراءة تشديد "لكن"، "وما أنزل على الملكين" نفيا اعتراضا بين البدل والمبدل منه. وفيه: أنه يخالف ما صرح سابقا من أنه حينئذ معطوف على "ما كفر سليمان". (ح)

فمعناه على الأول إلخ: على تقدير أن يكون "هاروت وماروت" عطف بيان لـــ"الملكين" في الآية, (ح) ابتلاء: [للناس نميز به بين المطيع والعاصي.] إفراد الفتنة مع تعددهما؛ لكوتما مصدرا، وحملها عليهما مواطاة؛ للمبالغة كأفحما نفس الفتنة. (جمل)

ومن تعلم وتوقى عمله ثبت على الإيمان، فلا تكفر باعتقاد جوازه والعمل به. وفيه دليل على أن تعلم السحر وما لا يجوز اتباعه غير محظور، وإنما المنع من اتباعه والعمل به. وعلى الثابي ما يعلمانه حتى يقولا: إنما نحن مفتونان فلا تكن مثلنا. فيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا الضمير لما دل عليه "من أحد". مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ ٱلْمَرْ وَوَجِهِ مَا الضمير لما دل عليه "من أحد". مَا يُفرِقُونَ بِهِ بَيْنَ ٱلْمَرْ وَوَجِهِ أَي من السحر ما يكون سبب تفريقهما، وَمَا هُم بِضَآرِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللهِ ؟ لأنه وغيره من الأسباب غير مؤثرة بالذات، بل بأمره تعالى وجعله. وقرئ بإيشاري" على الإضافة إلى أحد، وجعل الجار جزءاً منه، والفصل بالظرف.

وفيه دليل إلخ: لدلالته على وقوع التعليم من الملائكة مع عصمتهم فيكون غير محظور، والتعلم مطاوع له، بل هما متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار كالإيجاب والوجوب. (ح) وإنما المنع: يدل عليه قوله: "فلا تكفر"، وفيه إشارة إلى أن الاحتناب أصلح كتعلم الفلسفة التي لا يؤمن أن تجر إلى الغواية. (ملخص) وعلى الثاني: على تقدير أن يكون "هاروت وماروت" بدلا من الشياطين. حتى يقولا: ما يعلمان السحر أحدا حتى يقولا: إنا مفتونان باعتقاد حوازه والعمل به، فلا تكن مثلنا في ذلك فتكفر. (ع)

فلا تكن: وهذا القول منهما مثل ما حكاه الله تعالى في قوله: ﴿ كَمْنَلِ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلْإِنْسَانِ اكْفُرْ فَلَمَّا كَفُرَ قَالَ إِلَّا لَكُوْ الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى العَدَاب، وفيه تمويل شأن السحر ما لا يخفى، فليس على وجه النصيحة، فلا يرد أن الشياطين داعون إلى الكفر لا مانعون منه. لما دل عليه إلخ: فيتعلم الناس من الملكين جعل أحد بمعنى الناس؛ لوقوعه في سياق النفي، فتأمل. (ملخص)

ما يكون سبب إلخ: بأن يعتقد أن ذلك السحر مؤثر بدون إذن الله مثلا فيكون كافرا، وإذا كان كافرا بانت امرأته عنه فيحصل التفرق بينهما، وإما أن يفرق بينهما بالتمويه والتحييل وسائر الوجود. (شيرواني) وقرئ بضاري إلخ: قال ابن جني: هو من أبعد الشواذ؛ وذلك أنه فصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف الذي هو "به"، ثم جعل المضاف إليه هو الجار والمجرور جميعا، ولا يصح أن تكون "من" زائدة لتأكيد معنى الإضافة كلامتغراق الإضافة في "لا أبا له"؛ لأن هذه إضافة لفظية ليست بمعنى "من"، وأيضا "من" هذه لاستغراق النفي، وليست هي المقدرة في الإضافة، فالأولى: تخريجها على أن نون الجمع تسقط في غير الإضافة كما ذكره ابن مالك. (خفاجي بتغيير)

وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ لأَهُم يقصدون به العمل، أو لأن العلم يجر إلى العمل غالباً وَلا يَنفَعُهُمْ إذ بحرد العلم به غير مقصود ولا نافع في الدارين. وفيه أن التحرز عنه أولى، وَلَقَد عَلِمُوا أي اليهود لَمَنِ ٱشْتَرَاهُ أي استبدل ما تتلوا الشياطين بكتب الله تعالى، والأظهر أن اللام لام الابتداء علقت "علموا" من العمل مَا لَهُ في ٱلْأَخِرَة مِن خَلْقَ نصيب وَلَيْسَ مَا شَرَوا بِهِ أَنفُسَهُمْ يحتمل المعنيين على ما مر لَو كَانُوا يَعْلَمُونَ فيه،

ويتعلمون إلخ: في "التفسير الرحماني" لو لم يكن فيه أن في السحر كفر، ولا في العمل به، ولا في اعتقاد تأثير الكواكب أو الشياطين لكان حق العاقل أن يتعوذ منها، ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم، لا كالفلسفة التي تضر تارة وتنفع أحرى، وليس اختيارهم إياه؛ لجهلهم بضرره فو الله لقد علموا الآية. والأظهر: قال الزجاج زعم بعض النحويين ألها لام حواب القسم؛ لأن "اللام" لما دخلت في أول الكلام أشبهت "لام" القسم أي الموطئة، فأجيب بجوابه ثم قال: هذا خطأ؛ لأن حواب القسم ليس لشبه القسم. (منه)

لام الابتداء: في "لمن اشتراه" لام للابتداء لا للقسم، وأما الأول فللقسم. ما هو: في تفسير قوله تعالى: ﴿ يُسْمَا الشَّرَوْا بِو أَنْفُسُهُم ﴾ (البقرة: ٩٠). (ع) يتفكرون فيه إلخ: [حواب "لو" محذوف أي ارتدعوا، أو كان حيرا لهم. (ح)] حواب عن إثبات العلم في قوله: "ولقد علموا"، ونفيه بقوله: "لو كانوا يعلمون"؛ لما بينهما من التنافي. وفصل الجواب بأوجه: منها: أن المثبت لهم هو العقل الغريزي وما حصل لهم بصبغته تعالى، والمنفي عنهم هو المتكتسب، ومنها: أن المثبت لهم هو العلم الإجمالي، والمنفي عنهم هو العلم بالتفصيل، فقد يعلم الإنسان مثلا قبح الشيء ثم لا يعلم أن فعله قبيح، فكأهم علموا أن شرى النفس السحر مذموم، لكن لم يتفكروا في أن ما يفعلونه هو من ذلك القبيح.

ومنها: أفحم علموا عقاب الله لكن لم يعلموا حقيقة عذابه ومقداره، بل ظنوا أنه لم تمسهم النار إلا أياما معدودة، ومنها: أن معنى قوله: "لو كانوا يعلمون" يعملون: بعلمهم؛ لأن من لا يعمل في حكم من لا يعلم، والكلام على الوجوه الثلاثة على مقتضى الظاهر، وعلى الرابع على خلافه؛ لكونه من باب تنزيل الشيء منزلة عدمه؛ ولذا أخره عنها ومرضه، أو لأن حاصلها: منع الاتحاد في الموضعين، وحاصل الرابع: تسليم الاتحاد وجعله مجازا عن العمل، والتسليم بعد المنع، وقيل: الذين يعلمون غير الذين لم يعلموا، فالعالمين الذين علموا السحر ودعوا الناس إلى تعلمه، ونبذوا كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون، والذين لا يعلمون هم الجهال الذي يرغبون في الاحرة. (ملخص) يتفكرون فيه: أحاب عن التنافي بين إثبات العلم لليهود بعدم نصيب لهم في الآخرة =

أو يعلمون قبحه على التعيين، أو حقيقة ما يتبعه من العذاب، والمثبت لهم أولاً على التأكيد القسمي العقل الغريزي، أو العلم الإجمالي بقبح الفعل، أو ترتب العقاب من غير تحقيق، وقيل: معناه: لو كانوا يعملون بعلمهم، فإن من لم يعمل بما علم فهو كمن لم يعلم، وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامْنُوا بالرسول والكتاب، وَآتَقُوا بترك المعاصي كنبذ كتاب الله وإتباع السحر لَمَثُوبَةٌ مِّنَ عِندِ ٱللهِ خَيْرٌ جواب "لو"، وأصله: لأثيبوا مثوبة من عند الله خيراً مما شروا به أنفسهم، فحذف الفعل وركب الباقي جملة اسمية؛ لتدل على ثبات المثوبة والجزم بخيريتها،

لتدل إلى: وذلك لأن الفعل؛ لدلالته على الزمان يفيد حدوث مدلوله وهو الحدث، وحدوث التسبة أيضا؛ لتلازمها، فإذا عدل عنه إلى الاسم كان مدلول الجملة الاسمية ثبات المثوبة وثبات نسبة الخيرية إليها أيضا، فلا يرد ما أورد أن الاسمية إنما تدل على ثبوت مدلولها وهو كون المثوبة خيرا، لا على ثبات المثوبة، وما ذكر إنما يتم لو قيل: لمثوبة لهم. (ملخص) والجزم إلى: فيه بحث؛ لأنه كيف يجزم به وقد جعل جوابا للشرط الامتناعي الدال على عدمه؛ لأن "لو" لامتناع الثاني لامتناع الأول فكيف الجزم، فتأمل. (خفاجي)

⁼ بعد استبدالهم كتاب الله بالسحر، ونفي العلم عنهم به بقوله: "لو كانوا يعلمون" بأن المراد بالعلم المثبت استعداد العلم وقوة التفكر، وهو الذي عبر عنه بالعلم الغريزي أي الثابت في الفطرة، والمراد من العلم المنفي: إعمال الفكر، وأن المراد بالعلم الأول: العلم الإجمالي المندرج تحت العلم بالقواعد الدينية، وبالعلم الثاني: العلم التفصيلي المستخرج من القاعدة، وبأن المراد بالعلم الأول: العلم الإجمالي بثبوت عذاب من غير تعيين، والمنفي العلم بخصوص العذاب. (ع)

والكتاب: حص الكتاب بالذكر؛ إشارة إلى ارتباطه بقوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا حَامِعُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدَاللّهُ ﴿ (البقرة: ٨٩). وأصله لأثيبوا الخ: حواب إشكالين: لفظي: وهو أن حواب "لو" إنما يكون فعلية ماضوية، ومعنوي، وهو أن حيرية المثوبة ثابتة لا تعلق لها بإيماهم وعدمه؛ ولأجل هذين الإشكالين قال بعض النحاة: إن "اللام" حواب للقسم المحذوف، والتقدير: ولو ألهم آمنوا واتقوا لكان حيرا لهم، والله لمثوبة من عند الله حير، والمصنف وصاحب "الكشاف" اختارا أنه الجزاء؛ لتضمنه البلاغة مع قلة الحذف، والماضوية في حواب "لو" أعم من أن يكون حقيقة أو تأويلا. (عصام)

وحذف المفضل عليه؛ إحلالاً للمفضل من أن ينسب إليه، وتنكير المثوبة؛ لأن المعنى: لشيء من الثواب حير، وقيل: "لو" للتمني، و "لَمَثُوبَةً" كلام مبتدأ. وقرئ: "لَمَثُوبَةً" كمشورة، وإنما سمي الجزاء ثواباً ومثوبة؛ لأن المحسن يثوب إليه لَّو كَانُواْ يَعْلَمُونَ فَيَ مُشُورة، وإنما سمي الجزاء ثواباً ومثوبة؛ لأن المحسن يثوب إليه لَّو كَانُواْ يَعْلَمُونَ فَيُ أَن ثواب الله خير، جَهَّلَهُم لترك التدبر أو العمل بالعلم. يَتأَيُّها ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لاَ تَقُولُواْ رَعِنا وَقُولُواْ آنظُرَنَا الرعي حفظ الغير لمصلحته، وكان المسلمون يقولون للرسول التَعْلَلا: واعنا أي واقبنا وتأن بنا فيما تلقننا حتى نفهمه، وسمع اليهود فافترصوه وخاطبوه به مويدين نسبته إلى الرعن، أو سبه بالكلمة العبرانية التي كانوا يتسابون بما وهي راعينا، مويدين نسبته إلى الرعن، أو سبه بالكلمة العبرانية ولا يقبل التلبيس، وهو انظرنا بمعنى فنهي المؤمنون عنها وأمروا بما يفيد تلك الفائدة ولا يقبل التلبيس، وهو انظرنا من نظره إذا انتظره.

وحذف المفضل عليه: يعني أن "حيرا" أفعل التفضيل، والمفضل عليه "مما اشتروا به"، والمفضل "لمثوبة". قيل لو للتمني إلخ: ضعفه؛ لأن أصل "لو" أن يكون للشرط؛ ولأن التمني من الله محال فيؤول بأنه محمول على التمني من حهة العباد، يعني أن من عرف طغيالهم وتماديهم في الكفر يتمنى إيمالهم كما يتمنى الشباب بعد المشيب، أو مجاز عن طلب المستبعد المحال. (حاشية) جهلهم إلخ: لأن كلمة "لو" تدل على انتفاء كولهم عالمين، مواء كان للشرط، أو للتمنى. (حاشية)

راقبنا إلى: يعنى أن مرادهم من رعاية النبي ﷺ إياهم وحفظ مصلحتهم: أن يراقبهم ويتأتى بهم في إلقاء ما يلقنهم، لا أن معنى "راعنا" راقبنا، ولعل ذلك السؤال منهم إما لقصور فهمهم؛ لغموض ما ألقي إليهم أو لتعجيل النبي ﷺ بواسطة حرصه على تعجيل إفهامهم. (ملخص) فافترصوه: حتى قالوا فيما بينهم: كنا نسب محمدا سرا فأعلنوا به الآن. ومعناه: الحمق الناشئ عنه أقوال وأفعال تدل على السفه، والصيغة للنسبة أي ذا رعونة كــــ "لابن وتأمر". (خفاجي)

مويدين إلخ: فحعلوه مشتقا من الرعونة، وكانوا إذا أرادوا به أن يخفوا إنسانا قالوا: راعنا بمعنى يا أحمق! فالألف حينئذ لمد الصوت، وحرف النداء محذوف. (ع) فنهي المؤمنون إلخ: ويعلم منه أنه لا يحوز أن يطلق عليه هي ما يوهم نقصا ولو على وجه بعيد، ويستفاد منه أن ما يوهم شركا فاستعماله ممنوع بالأولى كعبد النبي وعبد الحسين. (ملخص)

وقرئ: "أنظرنا" من الإنظار أي أمهلنا لنحفظ. وقرئ: "راعونا" على لفظ الجمع للتوقير، و"راعنًا" بالتنوين أي قولاً ذا رعن، نسبة إلى الرعن وهو الهوج، لما شابه نول الصحابة والسبب للسب، وَٱستَمعُوا وأحسنوا الاستماع حتى لا تفتقروا إلى قوله اللهود، أو واسمعوا ما أمرتم به بجد حتى لا تعودوا إلى ما نميتم عنه، وَلِلْكَ فَرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ فَي يعني الذين تقاونوا بالرسول المنها وسبوه. مَّا يَودُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهلِ ٱلْكِتَنبِ وَلا ٱلشيرينَ نزلت تكذيباً لجمع من اليهود يظهرون مودة المؤمنين، ويزعمون أهم يودون لهم الخير، والود: محبة الشيء مع تمنيه، ولذلك يستعمل في كل منهما، و"من" للتبيين كما في قوله: ﴿لَمْ يَكُنُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فَنْ أَنْ يُنْزَلَ عَلَيْكُم مِنْ خَمْرٍ فَنْ الله وراد اله وراد الله وراد اله وراد الله وراد اله وراد الله ورا

وأحسنوا الاستماع إلخ: يعني يجب أن يحمل "اسمعوا" على المقيد؛ إذ لا فائدة في طلب السماع من سميع لا اختلال في سمعه، وذكر في توجيهه ثلاثة أوجه إلى ههنا ذكره عصام الدين، وأورد بعده هذه العبارة أعني قوله في الوجه الثالث: واسمعوا ما أمركم به محمد المسلم حتى لا تعودوا إلى ما نميتم عنه، فيه إيجاز أي اسمعوا ما أمركم به محمد على حتى لا تعودوا إلى ما نميتم عنه. أمركم به محمد على حتى لا يفوتكم المأمور، واسمعوا ما نماكم عنه حتى لا تعودوا إلى ما نميتم عنه. وذكر بعده: ويحتمل أن يراد: واسمعوا "أنظرنا" يعنى لا تدعوا اليهود أن تقولوا: راعنا، ولا تسمعوا عنهم هذه الكلمة، ويؤيده ما روي أن سعد بن معاذ سمعها من اليهود "فقال: يا أعداء الله! عليكم لعنة الله، والذي نفسي بيده

لتن سمعتها من رجل منكم يقولها لرسول الله ﷺ لأضربن عنقه" فقالوا: أو لستم تقولولها، فنزلت. (عب) الدين تعاونوا: يعني اللام للعهد، والمراد به اليهود القائلون: "راعنا". ما يود الذين إلخ: في "التفسير الرحماني": ثم أشار إلى أن أهل الكتاب إنما يخاطبونكم بذلك ليوهموا الناس حماقتكم المنافية للإنزال عليكم؛ لأنه ما يود الذين الآية، وقيل: الأول مسوق لتأديب المؤمنين وهذا لتكذيب اليهود؛ ولأجل هذا فصل. (ملحص)

مزيدة إلخ: وإن لم يلها نفي؛ فإن النفي الأول منسحب عليها فيكفي مسوغا، ولا حاجة إلى ما قيل: إن التقدير: يود أن لا ينزل حير. (حفاجي) للاستغراق: لتأكيد الاستغراق؛ فإن النكرة في سياق النفي عامة.

والثانية للابتداء، وفسر الخير بالوحي والمعنى: ألهم يحسدونكم به وما يحبون أن ينزل وتولان مريكم شيء منه، وبالعلم، وبالنصرة، ولعل المراد به ما يعم ذلك، والله مختص عليكم شيء من يَشَاء عستنبه ويعلمه الحكمة وينصره لا يجب عليه شيء، وليس لأحد عليه حق، والله ذُو الفضل العظيم في إشعار بأن النبوة من الفضل، وأن عليه حق، والله في الفضل، وأن من عباده ليس لضيق فضله، بل لمشيئته وما عرف فيه من حكمته. مَا نَنسَخُ مِن ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نزلت لما قال المشركون أو اليهود: ألا ترون إلى محمد يأمر أصحابه بأمر ثم ينهاهم عنه ويأمر بخلافه. والنسخ في اللغة: إزالة الصورة عن الشيء وإثباتها في غيره، كنسخ الظل للشمس والنقل، ومنه التناسخ،.....

يستنبئه إلخ: الأول ناظر إلى تفسير الخير بالوحي، والثاني إلى تفسيره بالعلم، والثالث إلى تفسيره بالنصرة، وفيه إشارة إلى أن المراد بالخير والرحمة واحد، فهو من وضع الظاهر موضع المضمر، وكذا أقيم لفظ الجلالة مقام "ربكم"؛ لأن تخصيص من يشاء بالرحمة يناسب الألوهية كما أن إنزال الخير يناسب الربوبية، وعدم الوحوب مستفاد من قوله: "من يشاء". (حفاجي بتغيير)

ما ننسخ إلخ: كأنه دفع لما يختلج من أن المنزل لو كان حيرا ومن فضل الله لما نسخ؛ لما في النسخ من الإشعار بأن أحدهما شر، أحيب بأن كلاهما حير، وإنما النسخ بيان انتهاء التعبد بالقراءة أو الحكم أو كليهما، فيكون النسخ من الفضل لخيريته وليس من الشر في شيء، بل لو لم ينسخ لكان فيه إيهام الشر لرفع حيريته بانتهاء وقته. (عبد الغفور) كنسخ الظل إلخ: فإن صورة الضوء زالت عنه إلى غيره، والراغب جعله مثالا للإزالة فقط، وهو أظهر حيث قال: النسخ: إزالة شيء بشيء يعقبه كنسخ الظل الشمس والشمس الظل والشيب الشباب، فتارة يفهم منه الإثبات وتارة يفهم منه الأمران، قال العصام: إن نسخ الظل للشمس عبارة عن غلبة الظل على الشعاع فقد أزال الظل الطول والعرض الذي كان في الشعاع وأثبته لنفسه. (ملحص)

كنسخ الظل إلخ: [نسخ الشمس الظل؛ فإن الشمس يزيل الظل من حانب ويثبت بدله في حانب آخر. (علوي)] وفي بعض النسخ: آخر للظل، والأول على تقدير إزدياد الظل، والثاني على تقدير انتقاصه، والمراد بالشمس الشعاع. (ع) ومنه التناسخ إلخ: والتناسخ من النقل؛ لأنه ليس فيه إزالة الصورة وإثباتها في غيره بل انتقال الروح من بدن إلى آخر، وليس المراد به مناسخة المواريث كما قبل. (خفاجي بتغيير)

ثم استعمل لكل واحد منهما كقولك: نسخت الريح الأثر، ونسخت الكتاب. ونسخ الآية: بيان انتهاء التعبد بقراءها، أو الحكم المستفاد منها، أو بكما جميعاً. وإنساؤها: إذهابها عن القلوب. و"ما" شرطية جازمة لـــ"ننسخ" منتصبة به على المفعولية. وقرأ ابن عامر: "نُنسِخ" من أنسخ أي نأمرك أو جبريل بنسخها، أو بحدها منسوخة، وابن كثير وأبو عمرو: "ننسأها" أي نؤخرها من النسأ. وقرئ: "نُنسِّها" أي ننس أحداً إياها، و "تَنْسَها" أي أنت، و "تُنْسَها" على البناء للمفعول،.....

نسخت الربح إلى: فقوله: "نسخت الربح الأثر" استعمل فيه النسخ للإزالة فقط، وقوله: "نسخت الكتاب" استعمل النسخ فيه للإثبات في الغير فقط من غير الإزالة عن المحل الأول. (عب) انتهاء التعبد: إشارة إلى بيان أقسام النسخ. إذهابها إلى: بأن لا تبقى في حفظهم، وقد وقع هذا، فإن بعض الصحابة أراد قراءة بعض ما حفظه فلم يجده في صدره، فسأل النبي فقال: نسخ البارحة من الصدور، ولم يعتبر في مفهومه الإزالة وإن استلزمها، ويعم الأحبار. قيل: النسخ: الإذهاب إلى بدل للحكم السابق، والإنساء: الإذهاب لا إلى بدل. (ملخص)

جازمة إلى: لا لـ "ننسها"، بل حازمه مقدر، وإلا لزم توارد العاملين على معمول واحد؛ لكونه مفعولا لهما. قوله: "على المفعولية" ولا تنافي بين كونه عاملا ومعمولا لاختلاف الجهة، فبتضمن الشرط عامل، وبكونه اسما مفعول. (ع، غف) من أنسخ إلى: من باب الإفعال، فعلى المعنى الأول الهمزة للتعدية فيصير ذا مفعولين الأول مفعول. (ع، غف) من أنسخ إلى: من باب الإفعال، فعلى المعنى الأول الهمزة للتعدية فيصير ذا مفعولين الأول محدوف، وعلى الثاني للوحدان على صفة نحو: أحمدته أي وحدته محمودا، فالمعنى على الأول نأمر بالإعلام بنسخها؛ لأنه لا يقدر أحد أن ينسخ شيئا من أحكام الله، ومعنى "نجدها منسوحة" أنا ننسخها على ما سبق به علمنا بذلك، فهي في المآل موافقة للقراءة الأحرى.

نؤخرها إلى الناسخة وتأخير الناسخة بإنزال كل منهما يتضمن المصلحة في وقته، وهذا معنى لطيف أن رفع المنسوخة بإنزال الناسخة وتأخير الناسخة بإنزال كل منهما يتضمن المصلحة في وقته، وهذا معنى لطيف لهذه القراءة لا تكلف فيه. والناسخ في اصطلاح العلماء: عبارة عن طريق شرعي يدل على أن الحكم الذي كان ثابتا بطريق شرعي لا يوجد عند ذلك مع تراخيه عنه على وجه لولاه لكان ثابتا، فلا يلزم أن يكون ناسخا لحكم الشرع؛ لأن المعجز ليس طريقا شرعيا، ولا يكون تقييد الحكم بغاية أو شرط أو استثناء ناسخا؛ لأن ذلك غير متراخ، والتفصيل يطلب من الأصول. (ملخص) نئس أحدا إياها إلى: بانفصال الضمير للتنبيه على أن المفعول الأول محذوف وإلا فالظاهر "ننسها أحدا". (حاشية بتغيير)

و"ننسكها" بإظهار المفعولين. تَأْتِ يَحْيَرُ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا أَي بِمَا هو خير للعباد في النفع والثواب، أو مثلها في الثواب. وقرأ أبو عمرو بقلب الهمزة ألفاً. أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ وَالثواب، أو مثلها في الثواب. وقرأ أبو عمرو بقلب الهمزة ألفاً. قَلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلُ شَيْءٍ قَدِيرُ فَي فيقدر على النسخ والإتيان بمثل المنسوخ، وبما هو خير منه. والآية دلت على جواز النسخ وتأخير الإنزال؛ إذ الأصل اختصاص "إن" وما يتضمنها من كلمات الفرط بالأمور المحتملة، وذلك؛ لأن الأحكام شرعت، والآيات نزلت لمصالح العباد وتكميل فيكون بقوع السخ محتملا حواز السخ نعملا وذلك يختلف باختلاف الأعصار والأشخاص، نفوسهم فضلا من الله ورحمة، وذلك يختلف باختلاف الأعصار والأشخاص، كأسباب المعاش فإن النافع في عصر قد يضر في غيره.

أي بما هو خير إلخ: [من الكتاب والسنة وعدم الحكم.]عمم موصوف الخير والمثل حكما كان أو عدمه، وحيا متلوا كان أو غيره؛ لما سيجيء من جواز النسخ بلا بدل وجواز نسخ الكتاب بالسنة، والمراد بالنفع: المصالح التي بها ينتظم معاشهم ويكمل نفوسهم، و لم يرد بقوله: "في النفع والثواب" أن يكون خيرا فيهما، بل مجرد بيان جهة الخيرية سواء كان خيرا في النفع فقط أو في الثواب فقط أو في كليهما، فإن الناسخ يكون خيرا منه في النفع سواء كان خيرا منه في الثواب أو مثلا له أو لا ثواب فيه أصلا، كما إذا كان الناسخ مشتملا على الإباحة أو عدم الحكم، والمماثلة في النفع لا يتصور؛ لأنه لو لم يترجح الناسخ في زمان النسخ في النفع والمصلحة لم يكن للنسخ حهة، فحينئذ ظهر لك فائدة زيادة قيد "في النفع" في جانب الخير وتركه في جانب المثل. (حاشية بتغيير)

في النفع: أي السهولة كنسخ وحوب مصابرة الواحد لعشرة بوجوب مصابرة الواحد لاثنين. وقوله: "خير في الثواب" أي الأجر، كنسخ التحيير بين الصوم والفدية بتعين الصوم، فالأول في النسخ بالبدل الأخف، والثاني في النسخ بالبدل الأثقل. وقوله: "أو مثلها في الثواب" كنسخ وجوب استقبال بيت المقدس بوجوب استقبال الكعبة، فهما متساويان في الثواب والأجر، هكذا فهم من "الجمل". (عب)

تأخير الإنزال: على ما دلت عليه قراءة ننسأها. إذ الأصل إلخ: جواب سؤال هو أن لقائل أن يقول: لا يلزم من الآية جواز النسخ؛ إذ كلمات الشرط قد تدخل على المستحيل، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَ إِنْ كَانَ لِلرَّحْسُ وَلَدْ فَأَنَا أُوّلُ الْعَابِدِينَ ﴾ (الزخرف: ٨١)، فأحاب بأن دخولها على المستحيل قليل، والأصل دخولها على الأمور الممكنة. هذا ولا بد أن يخصص لغير "إذا"؛ لأنه يستعمل في الأمور القطعية الوجود في الاستقبال، أو يراد بالأمور المحتملة الغير الممتنعة الوجود. (ملخص) فضلا من الله: لا كما زعمت المعتزلة من وجوب ذلك على الله تعالى. (ع)

واحتج بها من منع النسخ بلا بدل، أو ببدل أثقل، ونسخ الكتاب بالسنة؛ فإن الناسخ هو المأتي به بدلاً والسنة ليست كذلك، والكل ضعيف؛ إذ قد يكون عدم الحكم، أو الأثقل أصلح، والنسخ قد يعرف بغيره، والسنة مما أتى به الله، وليس المراد بالخير والمثل ما يكون كذلك في اللفظ، والمعتزلة على حدوث القرآن فإن التغير والتفاوت من الموازمه، وأجيب بأهما من عوارض الأمور المتعلقة بالمعنى القائم بالذات القديم. أَلَمْ تَعْلَمُ الخطاب للنبي الله والمراد هو وأمته؛ لقوله: "وما لكم"، وإنما أفرده؛ لأنه أعلمهم،....

واحتج بها إلى: بالآية؛ لأنه نص على أن لها مثلا أو حيرا، فلا تكون أثقل، ولا من غير الكتاب؛ لأنه لا يماثله شيء. ولا دليل فيه؛ لأن المراد بالخيرية والمثلية في الثواب أو النفع لا في الأحفية ولا في النظم. (حفاجي) ليست كذلك: لأن البدل يكون حيرا أو مثلا، والسنسة ليست مثل الكتاب فضلا عن كولها حيرا منه. (عصام) والكل: كل وجوه الاحتجاج بهذه الآية. والنسخ إلى: حواب عن سؤال مقدر تقريره: إذا كان النسخ بلا بدل حيث يكون عدم الحكم أصلح فكيف يعرف كون الآية منسوحة؟ فأجيب بأن النسخ قد يعرف بغير الناسخ. (منه هي)

بغيرة: النسخ قد يعرف بغير الكتاب فيكون غير الكتاب ناسخا. وقوله: "والسنة مما أتى" إلخ، و"ليس المراد إلخ" رد لوجهي إبطال نسخ الكتاب بالسنة، وهي أن السنة ليس بما أتى به الله وليس بدلا من الكتاب؛ لأن بدله يكون خيرا ومثلا، والسنة ليست مثل الكتاب فضلا عن كونها خيرا منه. (عص، عب) مما أتى به: لقوله تعالى: ﴿وَمَا نَيْطُقُ عَنِ الْهُوَى إِنْ هُو إِلَّا وَحْيُ يُوحَى ﴾ (النحم: ٤٠٣). كذلك في اللفظ: حتى لا يكون السنة كذلك بل في النفع والثواب، فيحوز أن يكون ما اشتمل عليه السنة خيرا في ذلك. (ع) والتفاوت: المراد: التفاوت بحسب الأوقات المستفاد من الخيرية في وقت دون آخر. (ع)

من لوازمه إلى: [من روادفه وتوابعه ولا يتحقق بدونه.] كان الظاهر من ملزومات الحدوث؛ لأنه استدل بالتغير على الحدوث، والاستدلال يكون من الملزوم على اللازم لا العكس، فقيل: المراد من اللازم ما لا يتحقق بدون ذلك كما يقال: فلان لزم بيته أي لم يخرج منه. (حف) وأجيب بأهما إلى: التغير والتفاوت من عوارض ما يتعلق به الكلام النفسي القديم، وهي الأفعال في الأمر والنهي، والنسب الخبرية في الخبر، وذلك يستدعي التغير والتفاوت في تعلقاته دون ذاته. (حاشية) بالذات القديم: إذ القديم يجوز أن يكون تعلقه حادثًا. (منه في الأنه أعلمهم إلى: فيكون نفي علمه مستلزما لنفي علمهم بالطريق الأولى فيصح الانتقال منه إليه، وقيل: الأولى أن يحتمل على الإنكار التوبيخي أي ألم تعلم أيها المنكر للنسخ فهذا مبني على أن الخطاب لمنكري النسخ لا للنبي في المنحس)

ومبدأ علمهم. أن الله لله من الله على كُلِّ شيء قديرً" وعلى جواز النسخ، ولذلك وهو كالدليل على قوله: "إِنَّ الله على كُلِّ شيء قديرً" وعلى جواز النسخ، ولذلك ترك العاطف. وَمَا لَكُم مِن دُونِ الله مِن وَلِي وَلا نصير في وإنما هو الذي يملك أموركم ويجريها على ما يصلحكم. والفرق بين الولي والنصير أن الولي قد يضعف عن النصرة، والنصير قد يكون أجنبياً عن المنصور. أم تريدُون أن تُسْعَلُوا رَسُولَكُم كُمّا سُبِلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ أَم معادلة للهمزة في "أَلَمْ تَعْلَمْ" أي ألم تعلموا أنه مالك الأمور قادر على الأشياء كلها يأمر وينهى كما أراد، أم تعلمون وتقترحون بالسؤال كما اقترحت اليهود على موسى على .

وهو كالدليل إلخ: في إفادة البيان، فيكون منزلا منزلة عطف البيان من متبوعه في إفادة الإيضاح، وكون هذا إنشاء و"ما ننسخ" خبرا مانع آخر لعدم العطف. (ملخص) وإنحا هو الذي إلخ: الحصر يستفاد من قوله: "دون الله"؛ لأنه يمعنى سوى الله. وقوله: "يملك" إشارة إلى أن الولي ههنا يمعنى المالك والحاكم، وما بعده تفسير لـــ"الضمير". (حف)

يملك أموركم إلخ: ناظر إلى قوله: "له ملك السماوات". (ح) يجويها إلح: ناظر إلى قوله: "من ولى ولا نصير"، بين الولي والنصير المعين الولي" بمعنى المالك والوالي والنصير المعين، والمالك قد لا يقدر على النصرة أو قد يقدر ولا يفعل، والمعين قد يكون مالكا وقد لا يكون، بل أجنبيا عنهم فالعموم والخصوص ظاهر. وبعض الناس توهم من قوله: "أجنبيا" أنه فسر الولي بالقريب، فاعترض عليه بأنه لا يليق هنا؛ إذ لا يقال: ليس فيهم قريب غير الله. (خف)

أم معادلة إلى الفعلين إذا اشتركا في الفاعل نحو: أقمت أم قعدت، فـ "أم" متصلة، ويجوز كوتها منقطعة إذا لم يكن بينهما تناسب نحو: أقام زيد أم تكلم، فعلى هذا إن قدر "تعلمون" قبل قوله: "تريدون أن تسألوا" بناء على دلالة السياق فـ "أم" متصلة؛ لأنه قد علم فيما سبق أن الخطاب في قوله: "ألم تعلم" للبي الله والمراد هو وأمته، فكأنه قيل: ألم تعلموا أنه قادر على الأشياء إلى أو تعلمون وتريدون أن تسألوا تعنتا، فالاستفهام للإنكار، وإن لم يقدر كان منقطعة للإضراب عن عدم علمهم بكونه قادرا إنكارا عليهم بأنه لا ينبغي أن يقع فمآل الوجهين واحد، ولذا سوى بينهما، وقدم المتصلة؛ لرجحالها حين الاشتراك في الفاعل، فتأمل. (حاشية بتغيير) وتقتر حون: الاقتراح: السؤال من غير رؤية ارتجالا. (ع) اقترحت: حيث قالوا: ﴿أَرِنَا الشَّحَهْرَةُ ﴾ (النساء: ١٥٣).

ومن يتبدل إلخ: جملة معترضة جيء لتأكيد النهي عن السؤال المفهوم من قوله: "أم تريدون" إلخ لما كان في إفادته التأكيد خفاء أزاله بقوله: "ومن ترك الثقة" إلى آخره، [يعني فسر التبديل بترك الثقة والاقتراح. (عب)] فيرتبط بما قبله حق الارتباط. (ملخص) حتى وقع إلخ: صريح في ترتب التبدل على الضلال، والآية تفيد العكس، فلعله إشارة إلى أن الجزاء محذوف، والتقدير: ومن يتبدل الكفر فالسبب فيه أنه ضل؛ فإنه لا يصح أن يكون "فقد ضل" حزاء الشرط؛ لأن ضلال الطريق متقدم على الاستبدال لا مترتب عليه. (ملخص)

ومعنى إلخ: إشارة إلى أنه خبر والمقصود به النهي [أي نحى المسلمين عن الاقتراح وترك الثقة بعد رد طعن اليهود بالنسخ كما مر. (ع)] والبعد عن المقصد مأخوذ من ضلال الطريق. (خف) يعنى أحبارهم إلخ: إنما خصه بالأحبار لقوله: "من بعد ما تبين"؛ لأن العارفين لذلك هم الأحبار. قوله: "فإن لو" إلخ يعنى أن "لو" مصدرية بقرينة وقوعها بعد فعل يفهم منه معنى التمني أعنى "ودّ" وتجعل ما بعدها في تأويل المصدر لكنها لا تنصب؛ ولذا لم تسقط النون في "يردونكم". (ملخص) بالغا إلخ: الظرف على التقديرين لغو وإن كان قوله: "منبعثا من أصل نقوسهم" أوهم خلاف ذلك. وقوله: "بالغا" مستفاد من كونه من عند أنفسهم؛ إذ هو ذاتي لهم راسخ كالطبيعي. (ملخص)

مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيِّنَ لَهُمُ ٱلْحَقُّ بِالمعجزات والنعوت المذكورة في التوراة. فَاعَفُوا وَاصَفَحُوا العفو: ترك عقوبة المذنب، والصفح: ترك تثريبه. حَتَّىٰ يَأْتِي اللَّهُ بِأَمْرِهِ لَا الذي هو الإذن في قتالهم وضرب الجزية عليهم، أو قتل بني قريظة وإجلاء بني النضير. وعن ابن عباس هُمَا أنه منسوخ بآية السيف، وفيه نظر؛ إذ الأمر غير مطلق، إنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِ شَيْءٍ قَدِيرٌ إِنَّ فيقدر على الانتقام منهم. وَأَقِيمُوا الصَّلَوٰة وَاتُوا اللَّهَ عَلَىٰ كُلِ شَيْءٍ قَدِيرٌ إِنَّ فيقدر على الانتقام منهم. وَأَقِيمُوا الصَّلَوٰة وَاللَّها الله الله على المعادة والبر. ومَا تُقدِمُوا الأَنفُسِكُم مِنْ خَيْرٍ كصلاة أو صدقة. وقرئ: "تُقدمُوا" بالعبادة والبر. ومَا تُقدِمُوا الأَنفُسِكُم مِنْ خَيْرٍ كصلاة أو صدقة. وقرئ: "تُقدمُوا" من أقدم تَجَدُوهُ عِندَ اللَّهِ أي ثوابه. إنَّ الله بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ إِلَّ لا يضيع عنده عمل. وقرئ بالياء فيكون وعيداً. وقالُوا عطف على "وَدً"، والضمير لأهل عمل. وقرئ بالياء فيكون وعيداً. وقالُوا عطف على "وَدً"، والضمير لأهل الكتاب من اليهود والنصارى. لَن يَدْخُلُ ٱلْجَنَّة إلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ تَصَرَىٰ لَف بين قولى الفريقين كما في قوله:

إذ الأمر إلخ: يعنى أن النسخ لكونه بيانا لمدة الانتهاء بالنسبة إلى الشارع ورفعا للتأبيد الظاهر والإطلاق بالنسبة إلينا يقتضي أن يكون الحكم المنسوخ خاليا عن التوقيت، والأمر مؤقت ههنا؛ إذ "فاغفوا واصفحوا" مقيدان بقوله: "حتى يأتي الله بأمره"، وكون الغاية التي يتعلق بما الأمر غير معلوم يقتضي أن يكون آية القتال بيانا لإجماله لا نسخا، (حاشية، عب)

والمخالفة: باك ظل كيو ورزين. (ح) لا يضيع إلى أنه على تقدير الخطاب وعد للمؤمنين؛ لأنه حينه تذييل بقوله: طوما تُقدَّمُوا لِأَنْفُسِكُم مِنْ حَيْرُ ﴿ (البقرة: ١١٠) فالمناسب حمله على الوعد؛ ليكون مرغبا ألى ما ذكره. (حاشية) وقرئ بالياء: فالضمير راجع إلى "كثير" أو إلى "أهل الكتاب"، وحينتذ يكون تذييلا لقوله: ﴿ فَاعْفُوا واصفُحُوا ﴾ مؤكدا لمضمون الغاية، فالمناسب أن يكون وعيدا فيكون تسلية وتوطينا للمؤمنين بالعفو والصفح. (حاشية)

لف بين قولي إلخ: والمعنى: وقالت اليهود: لن يدخل الجنة إلا من كان هودا، وقالت النصارى: لن يدخل الجنة إلا من كان السامع يعلم أن اليهود لا تقول: لا يدخل الجنة إلا من كان نصارى، ولا تقول النصارى: عكسه. (ملحص)

ثقة: نكتة مصححة وأما المرجحة فالاختصار. كعائذ وعوذ: أورد النظير؛ لأن جمع فاعل على فعل قليل. والعوذ: حديثات النتاج من الظباء والإبل والخيل، كذا في "الصحاح". إشارة: لما كان المبتدأ مفردا والخبر جمعا وحه بأنه إشارة إلح. (ع) أن لا ينول إلح: حعل عدم مودقم لأن ينزل على المؤمنين خير دالا على مودقم لعدم نزوله عليهم بالكناية. (منه)

اعتراض. بين كلامين متصلين معنى؛ فإن قوله: "هاتوا برهانكم" جواب "وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُوداً أَوْ نُصَارَى". (ع) على اختصاصكم إلح: كل واحد من حكمي النفي والإثبات المشتمل عليهما الاختصاص وهذا تصريح بما علم التزاما منه، وفي "الكشاف": "هات" صوت بمنزلة "ها" بمعنى احضر. وفي "المعالم": أصل هاتوا آتو. (ح) فإن كل إلح: تعليل لما يستفاد من التعليق أي لا بد من البرهان الصادق ليثبت دعواه. (ع)

إثبات لما نفوه إلح: لما كانت "بلى" إبجابا لما نفي، والاستثناء من النفي إبجاب، أشار إلى أنه يشتمل على إبجاب وهو دخولهم الجنة، ونفي وهو أن لا يدخل الجنة غيرهم فــ "بلى" إثبات لما نفوه، ثم إن "بلى" لما كانت ردا للنفي أتى بقوله: "من أسلم إلح" ردا للإثبات، وقد نفي الحزن والخوف في الآخرة؛ لأن المؤمن في الدنيا بين الرجاء والحوف حتى يكشف له الغطاء فتأمل. (ملحص) أخلص: لا يشرك به غيره فــ "أسلم" من سلم الشيء لفلان: خلص، ومنه: رحل سلم لرحل، والوجه مستعار للذات. (ح) أو قصده: فالوجه بحاز عن القصد؛ لأن القاصد للشيء مواجه له. (ع)

ثابتاً عنده لا يضيع ولا ينقص، والجملة جواب "من" إن كانت شرطية، وخبرها إن كانت موصولة. والفاء فيها؛ لتضمنها معنى الشرط، فيكون الرد بقوله: "بلى" وحده، ويحسن الوقف عليه. ويجوز أن يكون "من أسلم" فاعل فعل مقدر مثل بلى يدخلها من أسلم وَلا خَوفُ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحَزّنُونَ فِي فِي الآخرة. وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلْيَهُودُ عَلَىٰ شَيْءٍ أي على أمر يصح ليست النّهودُ عَلَىٰ شَيْءٍ أي على أمر يصح ويعتد به. نزلت لما قدم وفد نجران على رسول الله في وأتاهم أحبار اليهود فتناظروا وتقاولوا بذلك. وَهُمْ يَتُلُونَ ٱلْكِتَبُ والواو للحال، و"الكتاب" للجنس أي قالوا ذلك وهم من أهل العلم والكتاب. كَذَ لِكَ مثل ذلك قَالَ ٱلّذِينَ لَا يَعَلَمُونَ مِثَلَ قَوْلِهِمْ فَعِهُمْ عَبْدة الأصنام والمعطلة،

ثابتا عنده: إشارة إلى أن الظرف مستقر وقع حالا من فاعل "فله"، والمراد من الثبوت عنده لازمه يعني عدم الضياع والنقصان. (ح) ويجوز إلخ: فـــ "من" موصولة محضة، و"بلى" مع ما بعدها جواب ورد لقولهم، وقوله: "فله أجره" معطوف على "يد علها من أسلم" عطف الاسمية على الفعلية. (ح) وقالت اليهود إلخ: في "التفسير الرحماني": وكيف لا يطلب البرهان منهم وقد ضلل كل فرقة صاحبتها؛ إذ قالت اليهود: ليست النصارى على شيء من الدين والهداية، بل على محض الضلال في الاعتقاد والعمل، وقالت النصارى: ليست اليهود على شيء، ولا ترجيح لفرقة باختصاصها بالعلم؛ إذ هم بأجمعهم يتلون الكتاب، وترجيح عالم على آخر إنما يكون بالدليل ولا دليل لهم، بل كذلك قال الذين لا يعلمون.

وفد: وفد فلان على الأمير ورد رسولا، فهو واحد والجمع وفود. (ع) نجران: بفتح النون وسكون الجيم بلد من اليمن، وكان الوفد نصارى. (ح) للجنس: ليتناول التوراة والإنجيل. وقيل: للعهد، والمعهود التوراة؛ لأن كلا من الفريقين يقرؤونها. (منه على أي قالوا إلح: لما كان الحال عن الفريقين، وكل فريق فاعل لفعل آحر، ولا يعمل فعلان في حال واحد جعل الفعل المسند إلى الفريقين واحدا ليصح عمله في الحال والمقصود من الحال توبيخهم. (خفاجي)

مثل ذلك الخ: يعني أن "كذلك" مفعول، و"مثل قولهم" مفعول مطلق، والمقصود تشبيه المقول بالمقول في المؤدى والمحصول، وتشبيه القول بين التشبيهين ودفع توهم اللغوية في أحدهما. (خفاجي)

وبخهم على المكابرة والتشبه بالجهال. فإن قيل: لم وبخهم وقد صدقوا فإن كلا الدينين بعد النسخ ليس بشيء؟ قلت: لم يقصدوا ذلك، وإنما قصد به كل فريق إبطال دين الآخر من أصله، والكفر بنبيه وكتابه مع أن ما لم ينسخ منهما حق واحب القبول والعمل به، فَاللهُ حَكَمُ يفصل بَيْنَهُمْ بين الفريقين يَوْمُ ٱلْقِينَمَةِ فِيمَا كَانُواْ فِيهِ تَحْتَلِفُونَ عَما يعلم الله الله الله الله الله الله علم الكل فريق ما يليق به من العقاب. وقيل: حكمه بينهم أن يكذهم ويدخلهم النار. وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَنْعَ مَسَنجِد آلله عام لكل من حرب مسجداً، أو سعى في تعطيل مكان مرشح للصلاة، وإن نزل في الروم لما غزوا بيت المقدس وحربوه وقتلوا أهله، أو المشركين لما منعوا رسول الله عليه أن يدخل المسجد الحرام عام الحديبية أن يُذكّرَ فِيهَا آسَمُهُ ثاني مفعولي "منع"، وَسَعَىٰ في حَرَابِهَا بالهدم أو التعطيل،.....

والتشبه: إشارة إلى أن التشبيه في الآية مقلوب. (ع) بما يقسم الحن فيه إشارة إلى أن "حكم" يستدعي التعدي بر"في" و"الباء" كما يقال: حكم الحاكم في هذه الدعوى بكذا، فالأول محكوم فيه والثاني محكوم به وهو محذوف تقديره: ما ذكر، وفيه أيضا إشارة إلى أن الحكم بين الفريقين يقتضي أن يحكم لأحدهما بحق ولا حق لأحدهما فحعل يحكم بمعنى أنه يعين لكل عقابا، أو يكذب كلا منهما، فهو مجاز عما ذكر. (خفاجي) عام لكل إلح: أجمع المفسرون على أنه ليس المراد من هذه الآية: مجرد بيان أن من فعل كذا فإن الله يفعل به كذا، بل المراد منه أن فيهم من منع من عمارة المسجد وسعى في خرائها، لكن منهم ذكروا فيه وجوها، الأول: أن ملك النصارى غزا بيت المقدس وحربه وأحرق التوراة فلم يزل حرايا حتى بناه أهل الإسلام في زمان عمر منه الذين منعوا الرسول في غن الدعاء إلى الله بمكة، وألجأه إلى الهجرة، فصاروا مانعين له ولأصحابه عن ذكر الله في المسجد الحرام عام الحديبية، لكن الحكم عام؛ إذ خصوص السبب لا يمنع عموم اللفظ والحكم؛ ولذا جمع "المساحد" مع أن نزول الآية في مسجد خاص. (ملحص) السبب لا يمنع عموم اللفظ والحكم؛ ولذا جمع "المساحد"، والثالث: أنه على إسقاط الحار وهو "من"، والرابع: أنه مفعول لأجله بمعنى منعها كراهية أن يذكر. والسعى في الخراب يشمل الهدم والتعطيل. (ملحص) أنه مفعول لأجله بمعنى منعها كراهية أن يذكر. والسعى في الخراب يشمل الهدم والتعطيل. (ملحص)

أُولَنِكَ أِي المانعون مَا كَانَ لَهُم أَن يُدَخُلُوهَا إِلَّا خَابِفِينَ مَا كَانَ يَبَغِي لَمْم أَن يَدِخُلُوها إِلا بخشية وخشوع فضلاً عن أن يجترؤوا على تخريبها، أو ما كان الحق أن يدخلوها إلا خائفين من المؤمنين أن يبطشوا بهم فضلاً عن أن يمنعوهم منها، أو ما كان لهم في علم الله وقضائه، فيكون وعداً للمؤمنين بالنصرة واستخلاص المساجد منهم، وقد أنجز وعده. وقيل: معناه النهي عن تمكينهم من الدخول في المساجد منهم، وقد أنجز وعده. وقيل: معناه النهي عن تمكينهم من الدخول في المسجد، واختلف الأئمة فيه فجوز أبو حنيفة ومنع مالك، وفرق الشافعي بين المسجد الحرام وغيره. لَهُمْ في الدُّنَا خَرَى قتل أو سبي أو ذلة بضرب الجزية ولَهُمْ في الدُّنَا خَرَى قتل أو سبي أو ذلة بضرب الجزية ولَهُمْ في الله خرة عَذَابٌ عَظِمُ في بكفرهم وظلمهم.

ما كان ينبغي إلى دفع لما يتوهم من أن الله أخبر بألهم لا يدخلولها إلا خائفين، وقد دخلوها آمنين، وبقي في أيديهم سنين حتى أخلصه السلطان صلاح الدين بوجوه، مبنى الأول: أن اللام في "لهم" للاختصاص على وجه اللياقة، كما في قولنا: الجل للفرس، والمراد من "خائفين" خائفين من الله، ومبنى الثاني: أن "اللام" للاستحقاق، كما في قولنا: الجنة للمؤمن، والمراد بالخوف: الخوف من المؤمنين، ومبنى الثالث: أن اللام لمجرد الارتباط بالحصول أي ما كان لهم في علم الله أن يدخلوها إلا خائفين، والرابع: أنه حبر أريد به النهي عن تمكينهم من الدحول فيها. (ملحص)

وقد أنجز وعده: روي أنه لا يدخل البيت أحد من النصارى إلا منكرا مسارقة لو عرف قتل أو أخرج. (ح) وقيل إلخ: قيل: مرضه؛ لأن النهي عن التخلية والتمكين في وقت قوة الكفار ومنعهم المساجد عن الذكر لا فائدة فيه سوى الإشعار بوعد المؤمنين بالنصرة والاستخلاص، فالحمل على ذلك أولى. (حاشية) فجوز أبو حنيفة إلخ: مطلقا بدليل هذه الآية؛ فإنه يفيد حواز دحولهم بخشية وحشوع؛ ولأن وفد ثقيف قدموا على الرسول في فأنزلهم المسجد، ولقوله على: من دحل دار أبي سفيان فهو آمن، ومن دحل الكعبة فهو آمن. ولدحولهم على النبي في مسجده.

ومنعه مالك على مطلقا؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَحَمَّ ﴿ (التوبة: ٢٨) والمساجد بجب تطهيرها عن النجاسات؛ ولذا يمنع الجنب عن الدخول، وفرق الشافعي على بين المسجد الحرام وغيره؛ للتعظيم ولقوله تعالى: ﴿فَلَا يَقُرِبُوا النَّمْسُحِدُ الْحَرَامُ ﴾ (التوبة: ٢٨). (ملخص) المسجد الحرام: فمنعه فيه مطلقا، وجوزه في غيره بشرط إذن المسلم. (ف)

وَلِلّهِ ٱلمُشْرِقُ وَٱلْعُرِبُ يريد بهما ناحيتي الأرض، أي له الأرض كلها لا يختص به مكان دون مكان، فإن منعتم أن تصلوا في المسجد الحرام، أو الأقصى فقد جعلت لكم الأرض مسجداً، فأينما تُولُوا ففي أي مكان فعلتم التولية شطر القبلة فتم وجه ٱلله أي جهته التي أمر بها؛ فإن إمكان التولية لا يختص بمسجد أو مكان، أو فَتُم داته أي هو عالم مطلع بما يفعل فيه إن الله وسيع بإحاطته بالأشياء، أو برحمته يريد التوسعة على عباده عليه في المن عمر في ألها على عباده عليه وعمالحهم وأعمالهم في الأماكن كلها، وعن ابن عمر في ألها نزلت في صلاة المسافر على الراحلة. وقيل: في قوم غمّت عليهم القبلة فصلوا إلى أنحاء مختلفة، فلما أصبحوا تبينوا خطأهم، وعلى هذا لو أخطأ المجتهد ثم تبين له الخطأ لم يلزمه التدارك. وقيل: هي توطئة لنسخ القبلة،

وتنزيه للمعبود أن يكون في حيز وجهة. وَقَالُوا آغَخُذُ اللّهُ وَلَدًا نزلت لما قالت اليهود: عُزَيْرٌ ابْنُ اللّهِ والنصارى: الْمُسِيحُ ابْنُ اللّهِ ومشركوا العرب: الملائكة بنات الله، وعطفه على "قالت اليهود"، أو "منع"، أو مفهوم قوله تعالى: "ومن أظلم"، وقرأ ابن عامر بغير واو. سُبْحَنَهُ تنزيه له عن ذلك؛ فإنه يقتضي التشبيه والحاجة وسرعة الفناء، ألا ترى أن الأجرام الفلكية مع إمكاها وفنائها لما كانت باقية ما دام العالم، لم يتخذ ما يكون لها كالولد اتخاذ الحيوان والنبات اختياراً أو طبعاً. بل لَهُ مَا في السَّمَوَّتِ وَالأَرْضِ رد لما قالوه واستدلال على فساده، والمعنى أنه تعالى خالق ما في السموات والأرض، الذي من جملته الملائكة وعزير والمسيح كُلُّ لَهُ قَيْتُون في السموات والأرض، الذي من جملته الملائكة وعزير والمسيح كُلُّ لَهُ قَيْتُون في الواجب لذاته فلا يكون له ولد؛

وعطفه: هذا على تقدير أن يكون "من أظلم" اعتراض لبيان حال المشركين. (ح) أو مفهوم إلخ: [هذا على تقدير أن يكون "من أظلم" في حق النصارى. | لا على لفظه؛ لمخالفة المعطوف والمعطوف عليه في الخبر والإنشائية فلا بد في العطف من اعتبار حبر مفهوم؛ إذ الاستفهام للتقرير فيكون القصد إلى الإحبار بأن من منع مساجد الله أظلم على آكد وجه. (عصام الدين مع احتصار وأدنى تغيير، (عب)

يقتضي التشبيه إلخ: [بالمحدثات في التوالد والتناسل.]إذ الولد حيوان يتولد من نطفة حيوان آخر، والنطفة حسم يتولد من حسم فيلزم تشبهه بالأحسام، أو لأن الولد يشارك الأب في الماهية ويشابهه, وأما الحاحة فلأنه يقتضي التحسيم والتركيب المحتاج إلى المادة، وقيل: لأن الولد إنما يطلب للحاحة إليه في أن يعاونه، وسرعة الفناء؛ لأنه لازم للتركيب، أو إن الحكمة في التوالد هو أن يبقى النوع محفوظا بتوارد الأمثال فيما لا سبيل إلى بقاء الشخص بعينه.

وقوله: "ألا ترى إلخ" هذا يشعر بأن لها إدراكا ونفوسا فلكية كما هو مذهب الحكماء، والأولى ترك هذا كله وتنزيه التنزيل عن أمثاله والمصنف يرتكب مثله أحيانا وهو من إصابة الكمال. (خفاجي بتغيير) والحاجة: إلى الولد في القيام بما يحتاج الوالد إليه. (ح) لم يجانس إلخ: يشاركه في حنسه؛ لكونه بعضا منه وإن لم يكن مماثلا له كبقل. (ح)

لأن من حق الولد أن يجانس والده، وإنما جاء بـــ"ما" الذي لغير أولي العلم، وقال: "قانتون" على تغليب أولي العلم تحقيراً لشأهم، وتنوين "كل" عوض عن المضاف إليه أي كل ما فيها، ويجوز أن يواد كل من جعلوه ولداً له مطيعون مقرون بالعبودية، فيكون إلزاماً بعد إقامة الحجة، والآية مشعرة على فساد ما قالوه من ثلاثة أوجه، واحتج بها الفقهاء على أن من ملك ولده عتق عليه؛ لأنه تعالى نفى الولد بإثبات الملك، وذلك يقتضي تنافيهما. بَدِيعُ ٱلسَّمَوْتِ وَٱلأَرْضِ مبدعهما، ونظيره "السميع" في قوله:

أمِنْ ريحانة الداعي السَّميع

وإنما جاء إلخ: يعني كيف غلب غير العقلاء فأتى بلفظ "ما" مع تغليب العقلاء فيه حيث جمع بالواو والنون؟ فأحاب بأنه وقع في الخبر تغليب العقلاء على الأصل، وفي المبتدأ عكسه؛ لنكتة التحقير، وهذا كما يقال: إن له ما في السماوات إشارة إلى مقام الألوهية، والعقلاء فيه بمنزلة الجمادات، و"كل له قانتون" إلى مقام العبودية والجمادات فيه بمنزلة العقلاء. (خفاجي)

وقال قانتون: عطف على "جاء" يعني كان الظاهر كلمة "من" مع "قانتون"؛ كيلا يلزم اعتبار التغليب فيه ويكون موافقا لسوق الكلام فإن الكلام في المسيح وعزير والملائكة وهم عقلاء، وإنما جاء بكلمة "ما" المختصة لغير أولي العلم للعقلاء وغيرهم مع التغليب في "قانتون" تحقيرا لشأن هؤلاء الذين جعلوهم ولد الله، وإنحم في جنب عظمته جمادات مستوية الأقدام معها في عدم الصلاحية لاتخاذ الولد. (ع) أن يواد: فحينئذ لا تغليب في "قانتون" ويكون حاصل القنوت الانقياد لأمر التكليف كما أنه على الأول الانقياد لأمر التكوين. (ح) والآية: برفع الأول ونصب الثانى معطوفان على اسم "يكون" وحبره. (ع)

ثلاثة أوجه: الأول: قوله: سبحانه يستفاد منه أنه منزه عما يشابهه، فيقتضي أن لا يكون له ولد، والثاني: كون ما في الوجود ملكا له لا ولدا. والثالث: كونهم كلهم أو من اتخذ ولدا حاضعا مقرا بعبوديته هذا وجه إلزامي. (حفاجي) [والأولان تحقيقيان، وحينئذ ترك العطف في قوله: "كل له قانتون"؛ للتنبيه على استقلال كل في الدلالة على الفساد واختلافهما في كون أحدهما تحقيقا والآخر إلزاما. (ع)] أمن ريحانة: تمامه: يؤرقني وأصحابي هجوع. البيت لعمرو بن معديكرب، و"ريحانة" أخته، وكان قد سباها بنو زيد بن صمة الجثمي، و"الداعي" الشوق =

أو بديع سماواته وأرضه، من بدع فهو بديع، وهو حجة رابعة، وتقريرها: أن الوالد عنصر الولد المنفعل بانفصال مادته عنه، والله - سبحانه وتعالى - مبدع الأشياء كلها، فاعل على الإطلاق، منزه عن الانفعال، فلا يكون والداً.

والإبداع: اختراع الشيء لا عن شيء دفعة، وهو أليق بهذا الموضع من "الصنع" الذي هو تركيب الصورة بالعنصر، و"التكوين" الذي يكون بتغيير وفي زمان غالباً. وقرئ: "بديع" مجروراً على البدل من الضمير في "له"، ومنصوباً على المدح.

والإبداع: قال الزجاج: معنى الإبداع الإنشاء على غير مثال، يقال لمن أنشأ ما لم يسبق إليه: أبدعت؟ ولذا قيل: للمحالف مبتدع؛ لأنه أتى في دين الإسلام بما لم يسبق إليه. (منه)

⁼ و"السميع" بمعنى المسمع وهو الشاهد و"الداعي" يوصف بالإسماع تلذذا؛ لأنه يسمع تلبيته وإحابته. (عص) والأرق محركة: السهر، والتأريق: الإسهار، والهجوع جمع هاجع وهو النائم، ومعنى البيت على ما يستفاد منه أني أبيت الليل ساهرا ولكن لا أدري ما يسهرني؟ أيسهرني شوق داع مسمع من ريحانة حيثما يكون أصحابي نوما رقودا. (فيض)

بديع سماواته إلى: [صفة مضافة إلى فاعلها. (ح)] يعني السماوات في الأصل فاعل البديع وإن صار بعد الإضافة شبيها بالمفعول منصوب المحل به؛ لما قاله النحويون أنه يعتبر في الصفة ضمير بعد الإضافة؛ لئلا يخلو عن الفاعل لفظاء لكن ذلك إنما يحسن فيما يصح أن يوصف ذو الوجه لفظاء لكن ذلك إنما يحسن فيما يصح أن يوصف ذو الوجه بالحسن لحسن وجهه فيقال: هو حسن، بخلاف زيد أسود البقر فإنه يقبح فيه الإضافة واعتبار الضمير، فعلى هذا لا يصح بديع السماوات؛ لامتناع اتصافه تعالى بذلك إلا إذا أريد أنه مبدع لها، فتأمل. (عص بتغيير)

من الصنع إلى: فرق المصنف هي بين الإبداع والصنع والتكوين بأن الإبداع الإيجاد الدفعي من غير مادة، والصنع: الإيجاد عن مادة، وهي العنصر الذي فيه صورته كالسرير والخشب، والتكوين: إيجاد من مادة خلعت عنها صورتما الأولى فتحعل لها صورة أخرى في زمان كالإحداث، لكن أورد عليه أنه كيف يكون إيجاد السماوات لا عن مادة وقد كانت دخانا؟ وكيف يكون دفعيا وقد خلقت في ستة أيام؟ وأحيب بأن السماوات والأرض كناية عن جميع ما سوى الله من المبدعات والمصنوعات، والمكونات فبعد اعتبار التغليب يصح إطلاق كل منها [أي ألفاظ الشلائة] إلا أن لفظ الإبداع أليق؛ لأنه أدل على كمال قدرته وأنسب لما بعده. (ملحص)

وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا أِي أَراد شيئاً، وأصل القضاء إتمام الشيء قولا، كقوله: ﴿ وَقَضَى رَبُّكُ ﴾ أو فعلاً كقوله: ﴿ فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتِ ﴾ وأطلق على تعلق الإرادة الإلهية الإسراء: ٢٢)

ربيساء: ٢٣)

بوجود الشيء من حيث إنه يوجبه، فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴿ مَن "كان" التامة أحدث فيحدث، وليس المراد به: حقيقة أمر وامتثال، بل تمثيل حصول ما تعلقت به إرادته بلا مهلة بطاعة المأمور المطيع بلا توقف. وفيه تقرير لمعني الإبداع، وإيماء إلى حجة خامسة وهو: أن اتخاذ الولد يكون بأطوار ومهلة،

وأصل القضاء إلخ: القضاء ورد في القرآن على معان: الأمر والإحبار والفراغ والإمضاء والإماتة والإتمام والتخليق، ولما كان الاشتراك والمحاز خلاف الأصل ولا يرتكب إلا لضرورة جعل المصنف هي كلها سوى الإرادة راجعا إلى معنى واحد، وهو إتمام الشيء قولا أو فعلا، والإرادة معنى مجازيا باستعمال لفظ المسبب في السبب؛ فإن الإبحاد الذي هو إتمام الشيء مسبب عن تعلق الإرادة؛ فإن الإرادة توجب القضاء. (حاشية بتغيير) يوجبه: يوجب القضاء، وليس ضمير المفعول راجعا إلى وجود الشيء كما يتراآى ظاهرا. (ح)

من كان التامة إلخ: [كما هو الظاهر؛ لعدم ذكر الخبر.] فيه بحث؛ لأن الله تعالى كما يفيض الوجود في نفسه للأشياء يفيض الوجود الخبر، وهو إنما يكون بأن يقول للشيء: كن كذا فيكون من "كان" الناقصة، إلا أن يقال: إن الوجود المطلق أعم من وجوده في نفسه أو في غيره، على أن هذا إنما يحتاج إليه إذا أريد حقيقة القول، أما إذا كان المقصود مجرد التمثيل والتصوير فلا. (ملخص)

وليس المواد إلخ: لأن الذي قال له: "كن" إن كان موجودا ففيه تحصيل الحاصل، وإن كان معدوما فكيف يخاطب المعدوم؟ وذهب قوم إلى أنه حقيقة وأن السنة الإلهية حرت بأنه تعالى يكون الأشياء بكلمة "كن"، ويكون المأمور هو الحاضر في العلم والمأمور به الدخول في الوجود، ووجه التمثيل فيه أنه شبهت الحالة التي تتصور من تعلق إرادته تعالى بشيء من المكونات وسرعة إيجاده إياه من غير امتناع ولا توقف بحالة أمر الآمر النافذ تصرفه في المأمور المطيع الذي لا يتوقف في الامتثال، فأطلق على هذه الحالة ما كان يستعمل في ذلك من غير أن يكون هناك قول وأمر، فهو استعارة تمثيلية.

وفيه تقويو الخ: [بمعنى أن قوله تعالى: "إذا قضى أمرا" مسوق لبيان كيفية الإبداع، معطوف على قوله تعالى: "بديع السموات والأرض" مشتمل على التقوير والإيماء، فلا يرد أنه حينئذ كان الواحب ترك العطف. (ع)] لأن هذه السرعة تقتضي عدم التوقف على المادة، وكون الولد يقتضي ما ذكر مما حرت به العادة. (ملحص) مهلة: لما أن ذلك لا يمكن إلا بعد انفصال مادته عنه وصيرورته حيوانا. (ح)

وفعله تعالى يستغني عن ذلك. وقرأ ابن عامر: "فَيكُونَ" بالنصب. واعلم أن السبب بعد الده الله الله الله الله الشرائع المتقدمة كانوا يطلقون الأب على الله تعالى باعتبار أنه السبب الأول، حتى قالوا: إن الأب هو الرب الأصغر، والله – سبحانه وتعالى – هو الرب الأكبر، ثم ظنت الجهلة منهم أن المراد به معنى الولادة، فاعتقدوا ذلك تقليداً، ولذلك كُفِّرَ قائله ومنع منه مطلقاً حسماً لمادة الفساد.

وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ أي جهلة المشركين أو المتحاهلون من أهل الكتاب: لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللهُ هلا يكلمنا الله كما يكلم الملائكة، أو يوحي إلينا بأنك رسوله، أَوْ تَأْتِينَا ءَايَةٌ مُحجة على صدقك،

فيكون بالنصب إلخ: قد أشكلت قراءة النصب على النحاة، فقيل: إنه روعي فيه ظاهر اللفظ بصورة الأمر فنصب في جوابه، ولو نظر إلى المعنى لم يصح؛ لأن الأمر ليس حقيقيا فلا ينصب جوابه، ولأن من شرطه أن ينعقد منهما شرط وجزاء، نحو: ائتني فأكرمك؛ إذ تقديره: إن تأتني أكرمتك، وهنا لا يصح هذا؛ إذ يصير التقدير: إن يكن يكن فيتحد الشرط والجزاء معنى وفاعلا، ولا بد من تغايرهما، لكن المعاملة اللفظية على التوهم واقعة في كلامهم، ولك أن تقول: إنها منصوبة في حواب الأمر، والاتحاد المذكور ممنوع؛ لأن المراد: إن يكن في علم الله وإرادته يكن في الخارج، كقوله عليه: فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، أي من كانت هجرته عملا ونية فهجرته ثوابا وقبولا، وكون الأمر غير الحقيقي لا ينصب في جوابه ممنوع. (خفاجي بتغيير)

ومنع منه: سواء قصد أنه معنى مجازي أو حقيقي. (ح) وقال الذين: عطف على قوله: "قالوا اتخذ الله"، ووجه الارتباط أن الأول كان قدحا في التوحيد والثاني قدحا في النبوة. (ح) جهلة المشركين إلخ: فنفي العلم عنهم على حقيقة، وعلى الثاني لتحاهلهم أو بعدم علمهم بمقتضاه، والتفسير الأول منقول عن قتادة والسدي والثاني عن ابن عباس الله الحفاجي)

هلا إلى: فيه إشارة إلى أن "لولا" للتحضيض وقد تكون حرف استفتاح نحو: ﴿ وَلَوْ لا فَصَّلُ اللَّهِ ﴿ (النساء: ٨٣) والكلام معهم بالذات أو بإنزال الوحي عليهم وهو استكبار منهم بعدّهم أنفسهم كالملائكة والأنبياء عليهم السلام، وتقرير الجحود ظاهر. (خفاجي) حجة على صدقك إلى: يعني ليس المراد من الآية بعض القرآن؛ إذ لا ححود منهم في إتيانه لهم إنما هو في كونه حجة دالة على صدقه. (ح)

على أنه إلخ: فيها عطف الإنشاء على الخبر، فإما لأنه حبر معنى إذا المراد لست مكلفا بجبرهم، أو عطف على مقدر أي فبشر وأنذر. أما قوله عن السؤال عن حال أبويه، فتبع فيه قول الكشاف روي أن النبي قال: ليت شعري ما فعل أبواي فنهي عن السؤال، قال الطيبي: أي ما فعل بهما، قال العراقي: لم أقف عليه في حديث،

استكبار إلخ: يعنى نحن عظماء كالملائكة والنبيين فلم احتصوا به دوننا. كذلك إلخ: حواب لشبهتهم يعني أنهم يسألون عن تعنت وإنكار مثل الأمم السابقة، والسائل المتعنت لا يستحق إجابة مسألته، هذا، وتقدم الكلام في توجيه الجمع بين كلمتي التشبيه وهو "كذلك" و"مثل"، فإن الأول لتشبيه المقول بالمقول والثاني لتشبيه القول بالقول في الصدور عن محرد التشهي، و"أرنا" نظير "لولا يكلمنا الله"، و"هل يستطيع" نظير لطلب الآية والحجة . (ملحص)

وقرئ إلى: هذه القراءة مشكلة؛ لأنه إن كان ماضيا لم يجتمع في أوله تاءان فلا إدغام، وإن كان مضارعا لم يلحق آخره تاء التأنيث الساكنة، وتوجيهها مع الشذوذ أنه فعل مضارع ولما أدغم تاءه الثانية في الشين لم يبق في أوله إلا تاء واحدة فأشبه الماضي فألحق تاء التأنيث الساكنة. (منه في قد بينا إلى: معللا لقوله "كذلك قال الذين من قبلهم". (ح) أي يطلبون إلى: في "الكشاف": لقوم ينصفون فيوقنون أنها آيات يجب الاعتراف كها. وقيل: لقوم يوقنون إيمانا، والظاهر أنه ليس مرادهم من هذا لقوم يوقنون إيمانا، والظاهر أنه ليس مرادهم من هذا تأويل الآية بل إن الموقن لا يحتاج إلى التبيين، ولذا أوله المصنف في بأن المراد الطالبون لليقين أو الواقفون على الحقائق، فتأمل. (خفاجي بتغيير) متلبسا: إشارة إلى أن الباء للملابسة وإن وحه الملابسة التأييد. (ح)

أو تعظيم لعقوبة الكفار كأنها لفظاعتها لا يُقدر أن يخبر عنها، أو السامع لا يصبر على المعلى ال

وَلَن تُرْضَىٰ عَلَكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَرَىٰ حَتَى تَتَبِع مِلْتُهُم مبالغة في إقناط الرسول والمنه على السلامهم؛ فإلهم إذا لم يرضوا منه حتى يتبع ملتهم، فكيف يتبعون ملته؟ ولعلهم قالوا مثل ذلك فحكى الله عنهم ولذلك قال: قُل تعليماً للجواب: إن هدى ٱلله هو مثل ذلك فحكى الله الذي هو الإسلام هو الهدى إلى الحق، لا ما تدعون إليه. وَلَين ٱللهُ عَتَ أُهُواءَهُم آراءهم الزائغة، والملة: ما شرعه الله تعالى لعباده على لسان أنبيائه، من أمللت الكتاب إذا أمليته، والهوى: رأى يتبع الشهوة بعد ٱلذي جَآءَكُ مِن ٱلْعِلْمِ من أمللت الكتاب إذا أمليته، والهوى: مأ لك مِن ٱللهِ من ولي ولا تصيرت يدفع عنك عنك عقابه، وهو جواب "لئن". ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَهُمُ ٱلْكَتَبُ يريد به مؤمني أهل الكتاب،.....

⁼ والذي نقطع به: أن الآية في كفار أهل الكتاب، كالآيات السابقة عليها والتالية لها. (خفاجي بتغيير) لا يقدر: كلاهما بصيغة المجهول أي ليس تلك العقوبة مقدور الإحبار عنها. ولعلهم : يعنى أن قوله: "لن ترضى" حكاية لمعنى كلامهم ليطابق قوله: ﴿قُلُ إِنَّ هُدَى اللهِ هُو اللهدَى ﴿ (البقرة: ١٢٠) فإنه حواب لهم؛ لألهم ما قالوا ذلك إلا لزعمهم أن دينهم حق وغيره باطل، فأجيبوا بالقصر القلبي أي ما بين الله هو الحق ودينكم هو الباطل. (خفاجي) أي هدى: يعنى أن الإضافة للعهد والقصر قصر قلب. الملة: تأخير تفسير الملة ههنا، وجمعه مع تفسير الهدى لذك إلا ملة. (ح)

من الوحي: فسر العلم بالمعلوم وأراد به الوحي والدين، رعاية لقوله: "جاءك". (ح) ما لك من الله إلح: حواب القسم وحواب الشرط محذوف، دل عليه هذا المذكور، تقديره فمالك من الله إلخ، وذلك؛ لأنه إذا اجتمع شرط وقسم يحذف حواب المتأخر منهما، على أنه لو كان هذا حواب الشرط لوحب الفاء، فقوله: وهو حواب "لئن" يخالفه، إلا أن يقال: إنه حواب بحسب المعنى؛ لأن الشرطية واللام في "لئن" توطئة للقسم. (ملخص)

يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَا وَتِهِ تَ بَمراعاة اللفظ من التحريف، والتدبر في معناه والعمل بمقتضاه، وهو حال مقدرة والخبر ما بعده، أو خبر على أن المراد بالموصول مؤمنو أهل الكتاب مقدرا تلاوم معناه الكتاب مقدرا تلاوم معناه الكتاب مقدرا تلاوم معناه الموصول العهد وأولئك عبر بعد عبر بعد عبر الموصول العهد أولت عبر بعد عبر المعدة والكفر بما يصدقه الموسون به بكتابهم دون المحرفين. وَمَن يَكُفُر بِهِ عالتحريف والكفر بما يصدقه الماء للسببة الكفر من المتروا الكفر بالإيمان.

ينبني إسرَاويلَ آذَكُرُوا يَعْمَتِي آلَتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُرُ وَأَنِي فَضَلَتُكُمْ عَلَى ٱلْعَلَمِينَ فَيْ وَٱتَّقُوا يَوْمَا لَا تَجَزِى نَفْسُ عَن نَفْسِ شَيْاً وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدَلُ وَلَا تَنفَعُهَا شَفَعَةٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ فَي لَمْ الله عن الأمر بذكر النعم، والقيام بحقوقها، والحذر عن ينصَرُون في لما صدر قصتهم بالأمر بذكر النعم، والقيام بحقوقها، والحذر عن بقوله: اونوا بعهدي بقوله: اونوا بعهدي الساعة وأهوالها، كرر ذلك و حتم بها الكلام معهم؟ مبالغة في بقوله: والقوا يوما لا تجزي النكرير القصود من القصة.

وَإِذِ ٱبْتَكَىٰ إِبْرَاهِ عِمْ رَبُّهُ مِكَالِمَتِ كُلفه بأوامر ونواه، والابتلاء في الأصل

^{= &}quot;يتلونه" خيرا و"أولئك يؤمنون به" جملة مستأنفة فلا بد من تخصيص الموصول بالمؤمنين استعمالا للعام في الخاص، وهذا معنى قوله: على أن المراد بقرينة عقلية. (خفاجي)

لما صدر الخين إن من فائدة هذه الآية أن يجعل الخاتمة مناسبة للفاتحة. (عصام الدين) والحلم : بقوله: ﴿وَإِيَايُ فَارُهُبُونِ ﴾ ﴿وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ ﴾ (البقرة: ٤٠-٤١). (ح) وإذ ابتلى الخ: لما استقصى في شرح وجوه نعمة على بني إسرائيل، ثم في قبائحهم في أديالهم وأعمالهم شرع في نوع آخر من البيان، وهو أن ذكر قصة إبراهيم الله والحكمة في ذلك أن إبراهيم على يعترف بفضله جميع الطوائف من المشركين وأهل الكتاب، فبين تعالى أنه لما أمره بعض التكاليف وفي بها لا جرم نال النبوة والإمامة، وفي هذا تنبيه على أن الخير لا يحصل في الدنيا والآخرة إلا بترك التمرد والعناد والانقياد لحكم الله عز وجل. (ملخص)

بأواهر ونواهي: خصهما بالذكر؛ لأن التكليف لا يكون إلا بأحدهما والتكليف مأخوذ من معنى الابتلاء. (ح) والابتلاء في الأصل إلخ: هذا مخالف لما مر في تفسير قوله تعالى: ﴿وَفَى ذَلَكُمْ بِلاَءٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَظْمِهُ (البقرة: ٤٩) من أن أصله الاختبار ووجه التطبيق أن المراد فيما سبق أن أصل البلاء بالمعنى المراد في ذلك المقام الاختبار، وذلك لا ينافي كونه في الأصل بمعنى التكليف بالأمر الشاق، والاختبار لازم له متفرع عليه هذا، وأهل اللغة قاطبة صرحوا بأن معناه الاختبار والمصنف المستخلف، وذهب إلى أن حقيقته التكليف. (حاشية بتغيير)

التكليف بالأمر الشاق من البلاء، لكنه لما استلزم الاختبار بالنسبة إلى من يجهل العواقب ظن ترادفهما، والضمير لإبراهيم، وحسن؛ لتقدمه لفظاً وإن تأخر رتبة؛ لأن الشرط أحد التقدمين، والكلمات قد يطلق على المعايي ولذلك فسرت بالخصال الشرط أحد المتدمين، والكلمات قد يطلق على المعايي ولذلك فسرت بالخصال الشلاثين المحمودة المذكورة في قوله: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ ﴾ وقوله: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ ﴾ الثلاثين المحمودة المذكورة في قوله: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ ﴾ وقوله: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ ﴾ إلى آخر الآيتين، وقوله: ﴿قَدْ اللَّهُ وَمُنُونَ ﴾ إلى قوله: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ كَما اللهِ وَلَا اللهِ وَلَا اللهِ وَلَا اللهِ وَلَا اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ وَلِهُ اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَلِهُ اللهُ وَلَا اللهُ وَلِللهُ وَلِلْ اللهُ وَلِلْ اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَلِلهُ وَلِللهُ وَلِهُ وَلَا اللهُ وَلِلْ اللهُ وَلِمُ اللهُ وَلَا اللهُ وَلِهُ اللهُ وَلَا اللهُ وَلِهُ وَلِهُ اللهُ وَلِهُ اللهُ وَلِي اللهُ اللهُ اللهُ وَلِهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَلَا الله

على المعابى: لشدة اتصال بين اللفظ والمعنى. (عص) بالخصال الثلاثين إلخ: [أخرجه الحاكم في مستدركه عن ابن عباس الله الله والعبادة والحمد والسباحة والركوع والسحود، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والحفظ لحدود الله والإيمان المستفاد من قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (البقرة: ٢٢٣) أو من قوله: ﴿إِنَّ اللَّهُ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (التوبة: ١١١).

والعشرة المذكورة في سورة الأحزاب: الإسلام والإيمان والفنوت والصدق والصبر والخشوع، والتصديق والصيام والحفظ للفرج والذكر. والعشرة المذكورة في المؤمنين: الإيمان والخشوع في الصلاة والإعراض عن اللغو، والزكاة والحفظ للفروج إلا على الأزواج أو الإماء ثلاثة والرعاية للعهد والأمانة اثنين والمحافظة على الصلاة، ولزوم التكرار في بعض الخصال بعد جمع العشرات المذكورة كالإيمان والحفظ للفروج لا ينافي كونها ثلاثين تعدادا إنما ينافي تغايرها ذاتا. (ع)

من سننه: السنن خمس في الرأس: هي الفرق والمضمضة والاستنشاق وقص الشارب والسواك، وخمس في الجسد: هي قلم الأظفار ونتف الإبط والاختتان وحلق العانة والاستنجاء. (منه على) وبالكواكب: [المدلول عليه بقوله: ﴿ فَلَمَّا حَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبا﴾ (الأنعام: ٧٦). (ح)] وجه إيراده بصيغة الجمع غير ظاهر؛ فإن ما ابتلي به كان كوكبا؛ لقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا حَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبا﴾ (الأنعام: ٧٦).

ثم على هذا الوحه يكون الابتلاء قبل النبوة، وهو الموافق لظاهر الآية؛ لأنه تعالى جعل القيام بتلك الكلمات سببا لجعله إماما، وأما ذبح الولد والهجرة والنار فكل ذلك كان بعد النبوة، وكذا الختان، فعلى هذين الوجهين يكون إتمام الكلمات سببا للإمامة باعتبار عمومها للناس استجابة دعاء في حق بعض ذريته، وما قبل: إن المراد في قوله: "فأتمهن" أنه تعالى علم من حاله أنه يتمهن ويقوم بهن بعد النبوة فلا جرم أعطاه حلة الإمامة النبوة، فلا يخفى أن الفاء يأبي عن الحمل على هذا المعنى. (حاشية بتغيير) وذبح الولد والنار والهجرة على أنه تعالى عامله بها معاملة المختبر بهن وبما تضمنته الآيات التي بعدها. وقرئ إبراهيمُ ربَّه على أنه دعا ربه بكلمات مثل ﴿أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى ﴾ ﴿ الْجُعَلُ هَذَا الْبُلَدَ آمِنا ﴾ ليرى هل يجيبه ؟ وقرأ ابن عامر: إبراهام. والبقرة: ٢٦٠ ﴿ وَالْ ابْرَاهُمْ اللَّهُ وَقَا اللَّهُ وَقَا اللَّهُ وَقَا اللَّهُ وَقَام بهن حق القيام؛ كقوله: ﴿ وَإِبْرَاهِيمَ اللَّذِي وَفَى ﴾ وفي فأداهن كملاً، وقام بهن حق القيام؛ كقوله: ﴿ وَإِبْرَاهِيمَ اللَّذِي وَفَى ﴾ وفي الآخرة الضمير لربه، أي أعطاه جميع ما ادعاه.

قَالَ إِنِي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَّامًا استئناف إن ضمرت ناصب "إذ" كأنه قيل: فماذا قال له ربه حين أتمهن؟ فأجيب بذلك، أو بيان لقوله: ابتلى، فيكون الكلمات ما ذكره من الإمامة وتطهير البيت ورفع قواعده والإسلام. وإن نصبته بقال: فالمجموع جملة معطوفة على ما قبلها، وجاعل من جعل الذي له مفعولان، والإمام: اسم لمن يؤتم به، وإمامته عامة مؤبدة؛ إذ لم يبعث بعده نبي إلا كان من ذريته مأموراً باتباعه.

والإمام اسم إلخ: قال المحقق التفتازاني: "فعال" من صيغ الآلة كالإزار والرداء وغير ذلك. (عـص)

وإمامته عامة: كما هو مقتضى تعريف الناس، وصيغة اسم الفاعل الدال على الاستمرار.

والهجرة: هاجر من كوسي قرية من قرى كوفة إلى الشام. (ح) على أنه تعالى إلى: متعلق بقوله: بالكواكب، وإشــارة إلى أن الابتلاء حينئذ ليس بمعنى التكليف، بل بمعنى الاختبار على سبيل المجاز؛ لأن اختبار الله عبده لا يكون بطريق الحقيقة، فإن الحقيقة إنما يصح فيمن خفي عليه العواقب، ولا يخفى على الله خافيــة. (ملخص) بما تضمنه: من الإمامة، وتطهير البيت، ورفع قواعده، والإسلام، والابتلاء حينئذ بمعنى التكليف. (ح) ليرى هل إلى: معطوفة إلى: (عطف القصة على القصة المشار إليهما بقــوله: "يا بني إسرائيل!". (ح)] أي على قولــه: "يا بني إسرائيل!" عطف القصة على القصة والجامع الاتحاد في الغرض؛ لأن المقصود من تذكيرهم النعم وتخويفهم عنى الساعة تحريضهم على قبول دين محمد على وإنباع الحق وترك التعصب وحب الرياسة، كذلك المقصود من أن الجامع ههنا قصة إبراهيم وشرح أحواله الدعوة إلى ملة الإسلام وترك التعصب في الدين، وبما ذكرنا لك من أن الجامع ههنا هو الاتحاد في الغرض من الحمل ظهر أن عطف قوله: "إذ ابتلى" على نعمتي محروج عن طريق البلاغة مع لزوم التخصيص لأهل الكتاب. (حاشية بتغيير)

قال وَمِن ذُرِيتِي عطف على الكاف أي وبعض ذريتي، كما تقول: وزيداً، في حواب: سأكرمك. والذرية: نسل الرجل، فعلية أو فعولة قلبت راؤها الثالثة ياء كما في تقضيت، من الذر بمعنى التفريق، أو فعولة أو فعيلة قلبت همزها ياء من الذرء بمعنى الخلق. وقرئ ذريتي بالكسر وهي لغة. قال لا ينال عَهْدِي الطَّلمِين في إجابة إلى ملتمسه، وتنبيه على أنه قد يكون من ذريته ظلمة، وألهم لا ينالون الإمامة؛ لألها أمانة من الله وعهد، والظالم لا يصلح لها، وإنما ينالها البررة الأتقياء منهم. وفيه دليل على عصمة الأنبياء من الكبائر قبل البعثة وأن الفاسق لا يصلح للإمامة،

عطف على الكاف الح: [كأنه بجعل الإضافة لكولها لفظية في تقدير الانفصال؛ لئلا يلزم العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الحار. (عض)] جعل المعطوف مجموع الحار والمجرور إشارة إلى أن المعطوف عليه الكاف باعتبار محله لا لفظه؛ لعدم صلاحية الحار لكونه مضافا إليه؛ فيكون في تقدير الانفصال على أنه مفعول فاندفع ما قيل: إن العطف على المجرور بدون إعادة الحار لا يضح. (حاشية بتغيير) وبعض ذريتي: أشار بذلك إلى أن "من" للتبعيض، وأنه في حيز المفعول بتأويل البعض. (ح)

كما تقول إلح: استشهد بذلك لدفع استبعاد صحة عطف مقول قائل على مقول قائل آخر، فالمراد أنه من عطف التلقين كما يقال: سأكرمك، فتقول: وزيدا أي أتكرم زيدا؟ تريد تلقينه بذلك، ثم إلهم ذكروا أن التلقين ورد بالواو وغيرها، كما في الحديث: إن الله حرم شحر الحرام، قالوا: الإذخر يا رسول الله! قال الكرماني: إنه استثناء تلقيني. فإن قلت: تقدم أنه كونه إماما عام لجميع الناس، فيقتضي أن جمع ذريته كذلك إذا عطف عليه، وليس كذلك، قلت: يكفي في العطف الاشتراك في أصل المعنى، وقيل: يكفي حصوله في حق نبينا في فتأمل. (ملحص) أفيه دفع لما يقال كما سمعت في الملخص ووجه الدفع أنه وقع في كلام العرب ويسمى عطف تلقين ويجيء به من يريد تلقين المتكلم ذلك، ولكن التلقين يقتضي أن يقال وذريتك؛ إذ لو ضم القائل مع ما قال لا يقول: إني جاعلك للناس إماما ومن ذريتي بل ومن ذريتك، والأظهر أن يجعل التقدير اجعلني واجعل من ذريتي إلى. (عص)].

لأَهُمَا أَمَانَةَ إِخْ: إِشَارَةَ إِلَى نَكَتَةَ التَعبِيرَ عَنِ الإَمَامَةُ بالعهد. (ح) وفيه دليل إلخ: وجه الاستدلال عليها أن الآية دلت على أن نيل الإمامة لا يُجامع الظلم السابق، فإذا تحقق النيل كما في الأنبياء علم عدم اتصافهم حال النيل بالظلم السابق. (ح) لا يصلح للإمامة: ابتداء، وأما أن الفسق الطاري يبطلها، فلا يدل الآية عليها، فإنه يتحمل في حال الابتداء. (ح)

قدميه أو الموضع الذي كان فيه

وقرئ "الظالمون" والمعنى واحد؛ إذ كل ما نالك فقد نلته. وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ أَي الكعبة، غلب عليها كالنجم على الثريا مَثَابَةً لِلنَّاسِ مرجعاً يثوب إليه أعيان الزوَّار وأمثالها، أو موضع ثواب يثابون بحجه واعتماره. وقرئ: مثابات؛ لأنه مثابة كل أحد. وأمثالها، أو موضع أمن لا يتعرض لأهله كقوله: ﴿حَرَما آمِنا ﴿ وَيُتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلهم ﴿ وَيُتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلهم ﴾ أو يأمن حاجَّهُ من عذاب الآخرة من حيث إن الحج يَحُبُ ما قبله، أو السَكَبَت: ٢٧)

لا يؤاخذ الجاني الملتجئ إليه حتى يخرج، وهو مذهب أبي حنيفة هـ الله على مقدر عاملاً وَالْمَاسِ مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِمَ مُصَلِّى على إرادة القول، أو عطف على مقدر عاملاً للها النه واتخذوا" على أن الحجر الذي فيه أثر الخطاب لأمة محمد على وهو أمر استحباب، و"مقام إبراهيم" الحجر الذي فيه أثر الخطاب لأمة محمد الذي فيه أثر

والمعنى إلخ: يعني معنى "الظالمون" بالرفع على الفاعلية و"الظالمين" بالنصب على المفعولية واحد. (غف) موجعا يثوب إلخ: يعنى أن الزائرين يثوبون إليه بأعيالهم وبأمثالهم وأشباههم، ومن يقوم مقام أنفسهم؛ لظهور أن الزائر ربما لا يثوب لكن صح إسناده إلى الكل لاتحادهم في القصد (أي في قصد الحج والعمرة والإسلام. (ع) والناس للحنس ولا دلالة له على أن كل فرد يزور فضلا عن الثواب، ولك أن تقول: إنه مثل قولهم: فلان مرجع الناس يعنى أنه يحق أن يرجع ويلجئ إليه، ولا تكلف فيه وإن كان بمعنى الثواب فلا إشكال. (خفاجي) كل أحد: من الناس لا يختص أحد منهم، فهو وإن كان واحدا بالذات متعددا باعتبار الإضافات.

أو عطف: عطف على إرادة القول باعتبار نيابة عن متعلقه. ثوبوا إلخ: مأخوذ من قوله: مثابة، ثم إنه إذا جعل اعتراضا لا يحتاج إلى تقدير معطوف عليه؛ لأن الواو تكون اعتراضية، فكأنه قدره ليناسب ما قبله ويلتئم معه؛ لأن الجملة المعترضة تقوي ما اعترضت فيه وتؤكده، وكون الأمر استحبابيا مجمعا عليه. (خفاجي بتغيير)

وموضع أمن إلخ: يعني أن آمنا وصف بالمبالغة والمراد موضع أمن وهو إما لسكانه من الخطف أو لحجاجه من العذاب أو ملجئا في الملتجى إليه من إقامة الحد. (خفاجي، ع) وهو مذهب إلخ: وهو قول أهل التفسير، وعند الشافعي في أن من دخل البيت ممن وجب عليه الحد يؤمر بالتضييق حتى يخرج، وإن لم يخرج حتى قتل فيه جاز، كذا في "التفسير الكبير". (ح) على إرادة القول: وقلنا اتخذوا إلخ ويكون عطف على جعلنا. (ح)

حين قام عليه ودعا الناس إلى الحج أو رفع بناء البيت وهو موضعه اليوم. روي أنه الحج أخذ بيد عمر في فقال: "هذا مقام إبراهيم"، فقال عمر: أفلا نتخذه مصلى؟ فقال: المراد به الأمر بركعتي الطواف؛ الم أومر بذلك" فلم تغب الشمس حتى نزلت، وقيل: المراد به الأمر بركعتي الطواف؛ المروى جابر أنه في لما فرغ من طوافه عمد إلى مقام إبراهيم، فصلى خلفه المرحه السلم المعرفة السلم المرفقة المراد المراد المراد الما قولان: وقرأ: واتخذوا من مَّقام إبراهيم مُصَلِّى. وللشافعي في وجوهما قولان: وقيل: مقام إبراهيم الحرم كله. وقيل: مواقف الحج واتخاذها مصلى أن يدعى فيها، ويتقرب إلى الله تعالى. وقرأ نافع وابن عامر "واتخذوا" بلفظ الماضي عطفاً على "جَعَلْنَا"، أي واتخذ الناس مقامه الموسوم به، يعني الكعبة قبلة يصلون إليها.

وَعَهِدْنَاۤ إِلَىٰٓ إِبْرَ ٰهِ عِمْ وَإِسْمَعِيلَ أَمرِناهُما أَن طَهِرًا بَيْتِيَ بِأَنْ طَهرا ويجوز "أن" تكون مفسرة؛ لتضمن العهد معنى القول، يريد طهراه من الأوثان والأنجاس

وهو موضعه: لا يستقيم هذا على الوجه الثاني، وهو قوله: أو رفع إلخ. (منه هـ) روي: بيان لشأن النزول. (ح) وقيل المراد إلخ: عطف على قوله: وهو أمر استحباب، مرضه؛ لأنه تقييد المصلى بصلاة مخصوصة من غير دليل، وقرأته هذه الآية حين أداء ركعتي الطواف لا يقتضي تخصيصه بهما. (ح) وجوبهما: أصحهما أنه ليس بواجب بل مندوب. (ح)

مقام إلخ لأنه أسكن فيه ذريته قاله النخعي، ومعنى الأمر: استحباب أداء العبادات فيه لمن تيسر، أو وجوب التوجه إليه للآفاقي، كما في قراءة اتخذوا على صيغة الماضي، مرضه؛ لكونه حملا للمقام على غير المتعارف. (ح) مواقف إلخ: عرفة ومزدلفة والجمار؛ لأنه الله دعا فيها مرضه؛ لكونه صرفا للمقام والمصلى عن المتبادر. (حاشية) واتخاذها: مبنى على حعل الصلاة بمعنى الدعاء. (عص) الموسوم به: المعروف به، فالمقام مجاز عن المحل المنسوب إليه، وكذا المصلى بمعنى القبلة مجاز عن المحل الذي يتوجه إليه في الصلاة بعلاقة القرب والمجاورة. (خفاجي)

أمرنا هما: العهد الموثق، وإذا عدي بــ "إلى" كان معناه التوصية كذا في "التاج"، ولما كان هذه التوصية بطريق الأمر فسره بالأمر. (ح) بأن طهرا إلخ: إشارة بأن الجار محذوف على القياس المعروف، وجعل "أن" المصدرية متصلة بالأمر والنهي قول الزمخشري، والجمهور على اختصاصها بالخبرية مستدلين بأنه إذا انسبك منه مصدر فات معنى الأمر لكن فيه: أن كونه مع الفعل بتأويل المصدر لا يستدعي أن يتحد معناهما بضرورة عدم دلالة المصدر على الزمان مع دلالة الفعل عليه، فتأمل.

وما لا يليق به، أو أخلصاه. لِلطَّآبِفِينَ حوله وَٱلْعَبِكِفِينَ المقيمين عنده، أو المعتكفين التطهير عبارة عن الأرثة في الأرثة في المصلين، جمع راكع وساجد. فيه وَٱلرُّكَعِ ٱلسُّجُودِ ﴿ أَي المصلين، جمع راكع وساجد.

وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِ عِمْ رَبِ ٱجْعَلَ هَنذَا يويد به البلد أو المكان. بَلَدًا ءَامِنًا ذا أمن كقوله: فَوْفَهُو فِي عِيشَة رَاضِيَة أَوْ آمِناً أَهِله كقولك: ليل نائم وَٱرْزُقَ أَهْلَهُ مِنَ ٱلثَّمَرَاتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِاللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْالِحِينِ أَبدل "مَنْ آمَن" "من أَهْلِه" بدل البعض للتخصيص. قَالَ وَمَن كَفَر عطف على من "آمن" والمعنى وارزق من كفر، قاس إبراهيم علي قال وَمَن كَفر عطف على من "آمن" والمعنى وارزق من كفر، قاس إبراهيم علي الرزق على الإمامة، فنبه سبحانه على أن الرزق رحمة دنيوية تعم المؤمن والكافر، بخلاف الإمامة والتقدم في الدين، أو مبتدأ تضمن معنى الشرط، فَأُمَتِعُهُ وَلَيلًا حبره، المؤمن والكيون

= وأما تقدير: "قلنا" وجعله مدخول "أن" المصدرية يقتضي إلى أن يكون المأمور به القول، وليس كذلك، وأما كون "أن" مفسرة فمشروطة بأن يكون مدخولها تفسيرا للمفعول للفظ بدل على معنى القول، فيحتاج إلى تقدير المفعول، واعتبار معنى القول في العهد أي قلنا: لهما شيئا هو أن طهرا بيتي إلخ، ولذا أشار بقوله: "يجوز إلى ضعفه"، فتأمل. (ملخص)

يويد به إلخ: يعنى أن الإشارة إن كانت إلى ما هو بلد حال الإشارة، فالمسؤول هو الأمن، وذكر البلد توطئة له، وإن كانت إلى المكان فيكون المسؤول بلديته وأمنه. (خفاجي) ذا أمن إلخ: لما كان الأمن صفة الأهل لا البلد أوّل "آمنا" بوجهين: أن يكون بمعنى النسبة كـــ"لابن" و"تامر" أي صاحب أمن لمن فيه، أو أنه إسناد مجازي، والأصل آمنا أهله فاسند ما للحال للمحل؛ لأن الأمن والخوف من صفات العقلاء. (خفاجي بتغيير) عطف على من إلخ: عطف تلقين كأنه قال: قل وارزق من كفر أيضا؛ فإنه مجاب. وما ذكر من أن المعنى وأرزق

عطف على من إلخ: عطف تلقين كانه قال: قل وارزق من كفر ايضا؛ فإنه مجاب. وما ذكر من ان المعنى وارزق بلفظ المتكلم تقرير للمعنى لا تقدير للفظ، والذي يقتضيه النظر الصائب أن يكون هذا عطفا على محذوف أي "ارزق من آمن ومن كفر" بلفظ الخبر، فيحصل التناسب فيكون المعطوف والمعطوف عليه مقول واحد. (سع) قاس إبراهيم في إلخ: تبع فيه صاحب "الكشاف"، والأحسن أن يقال: إنه تعالى لما قال: "لا ينال عهدي الظالمين" احترز إبراهيم في من الدعاء لمن ليس مرضيا عنده، فأرشده الله تعالى إلى كرمه الشامل. (خفاجي) فأمتعه قليلا: وعلى التقدير الأول عطف على محذوف وهو الرزق.

والكفر وإن لم يكن سبب التمتيع لكنه سبب تقليله بأن يجعله مقصوراً بحظوظ الدنيا غير متوسل به إلى نيل الثواب، ولذلك عطف عليه ثُمَّ أَضَّطَرُهُۥ إلَىٰ عَذَابِ آلَيَّارِ العَيْمِ الله الذهاب الكفره وتضييعه ما متعته به من النعم، و"قليلاً" نصب على المصدر، أو الظرف، وقرئ بلفظ الأمر فيهما على أنه من دعاء إبراهيم، وفي "قال" ضميره.

وقرأ ابن عامر فَأُمتعُهُ من أمتع. وقرئ فنمتَّعُه ثم نضطره، و اضطره: بكسر الهمزة على لغة من يكسر حروف المضارعة، و أطرّه بإدغام الضاد وهو ضعيف؛ لأن حروف ضم شفر يدغم فيها ما يجاورها دون العكس. وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴿ اللهِ عَلَمُ اللهِ اللهُ عَذُوفُ الحَسَةُ اللهِ اللهُ عَذُوفُ، وهو العذاب.

والكفر وإن الخ: لما كانت الفاء تفيد السببية والكفر لا يصلح السببية التمتع أشار إلى توحيهه بأنه هنا ليس سببا للتمتع، بل لقلته أو المتمتع الذي منتج للعذاب. (خفاجي) أي ألزه إليه الخ: لان الكافر ليس مضطرا إلى العذاب؛ إذ يمكنه الإسلام، فهو مجاز عن كون العذاب واقعا به وقوعا محققا، حتى كأنه مربوط به، قال الطيبي: إنه استعارة شبه حال الكافر الذي أدر الله عليه النعمة التي استدناه بما قليلا قليلا إلى ما يهلكه بحال من لا يملك الامتناع مما اضطر إليه فاستعمل في المشبه به. (خفاجي بتغيير)

أو الظرف؛ صفة لأحدهما أي تمتعا قليلا، أو زمانا قليلا. (ح) وفي قال ضميره: قال ابن حني: وحسن إعادة قال؛ لطول الكلام وللانتقال إلى دعاء قوم من دعاء آخرين، ويحتمل أن يكون ضمير "قال" لله أي فأمتعه يا قادر يا رزاق خطابا لنفسه على طريق التحريد، و لم يلتفت إليه المصنف في لبعده. (سعد في)

هو ضعيف إلخ: أي لغة مزدولة كذا قال الزمخشري. ضم شفر الخ: هذا مما تبع فيه الزمخشري، وليس بصواب؛ فإن هذه الحروف أدغمت في غيرها فأدغم الراء في اللام في "نغفر لكم"، والضاد في الشين في "بعض شأنهم"، والشين في السين في "العرش سبيلا"، والفاء في الباء في "نخسف بهم"، وضم: مبني للمحهول وشفر: بضم الأول وسكون الثاني بمعنى منبت الأهداب، و"بئس المصير" للتذكير معترضة في الآخر لئلا يلزم عطف الإنشاء على الخبر. (محفاحي بتغيير)

وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ حكاية حال ماضية، و القواعد: جمع قاعدة وهي الأساس، صفة غالبة من القعود بمعنى الثبات، ولعله مجاز من المقابل للقيام، ومنه: قعدك الله، ورفعها البناء عليها؛ فإنه ينقلها عن هيئة الانخفاض إلى هيئة الارتفاع، بنتع القاف وحكى كسرها ويحتمل أن يراد بها سافات البناء؛ فإن كل ساف قاعدة ما يوضع فوقه وبرفعها بناؤها. وقيل: المراد رفع مكانته وإظهار شرفه بتعظيمه ودعاء الناس إلى حجه،.....

حكاية حال إلخ: لأن الرفع مضى وانقضى؛ ولأن "إذ" للماضي والنكتة للاستحضار حالة البناء مع تفرعها في الدعاء؛ ليقتدي الناس به على إتيان الطاعات الشاقة مع الابتهال إلى الله في قبولها. (ملحص) وهي الأساس: جمع الأس هو أصل البناء، والجمعية باعتبار الأحزاء؛ فإن كل حزء من الأساس أساس. (ح) صفة غالبة: صارت بالغلبة من قبيل الأسماء بحيث لا يذكر له موصوف ولا يقدر. (سمع)

منه قعدك الله إلى: [التقدير بحذف الزوائد: والله قعدك الله تقعيدا، أي سألته أن يثبتك من القعود المجاز في الثبوت، والحقيقة في "قعدتك الله": جعلتك قاعدا ثابتا، فلما ضمن معنى السؤال عدي إلى اسم الله فصار المعنى: سألت الله أن يقعدك أي يجعلك قاعدا ثابتا، ثم أقيم المصدر مقام الفعل مضافا إلى المفعول. (عصام)] في الدعاء؛ لأنه بمعنى أدامك الله وثبتك، وهو منصوب على المصدرية، وقيل: الأصل قعدتك الله تقعيدا، فحذف الزوائد من المصدر، وأقيم مقام الفعل، فمعنى قعدتك الله: جعلتك قاعدا متمكنا بالسؤال من الله، ويجوز أن يكون التقدير: أسألك الله قعدك، فيكون مفعولا به. (ملخص)

ورفعها البناء إلخ: [تحقيق لرفع القواعد؛ إذ الظاهر من رفع الشيء: حعله عاليا ومرتفعا، والقاعدة لا ترتفع بل هو بحالها، حاصله: أن القاعدة ما لم يبن عليها كان لها هيئة الانخفاض، فإذا بني عليها انتقلت إلى هيئة الارتفاع، بمعنى أنه حصلت هيئة الارتفاع لمجموع القاعدة وما بني عليها، لا ألها صارت مرتفعة، فلما كانت البناء عليها سببا لحصول هيئة الارتفاع كالرفع، استعمل صيغة الرفع في البناء عليها، واشتق منها "يرفع" بمعنى يبني عليها، فهي استعارة تبعية. (ع)] دفع لما يتوهم من أن الأساس لا يمكن رفعه؟ فأول بأن رفعه مجاز عن رفع ما عليه من البناء، فحعل رفع ما عليها رفعا لها؛ لألها به تعلم وتدرك، وأنث ضمير الأساس باعتبار القاعدة، لكن في عبارته تسامح؛ فإلها لا تنتقل إلى الارتفاع وإنما المرتفع ما عليها، فالأولى تركه. (خفاجي)

ويحتمل أن ألح: ذكر بلفظ الاحتمال؛ إشارة إلى ضعفه؛ لكونه صرفا للفظ القواعد عن معناه المتبادر. (ح) سافات البناء ألح: الساف - بالسين المهملة والفاء - كل عرق من الحائط، أي صف من اللبن والطين. (ع) قيل: مرضه؛ إذ لا يظهر حينئذ فائدة ذكر القواعد. (ح)

وفي إبهام القواعد وتبيينها تفخيم شأنها وإشمَعِيلُ كان يناوله الحجارة، ولكنه لما الولا الناب الموله: من البيت كان له مدخل في البناء عطف عليه، وقيل: كانا يبنيان في طرفين، أو على التناوب. مرضه رواية لا دراية وينا منهما إنَّكَ أَنتَ رَبّنا تَقَبَّلُ مِنَّا مَ مَهما إِنَّكَ أَنتَ وَلَان سعود: يقولان عليه، والجملة حال منهما إِنَّكَ أَنتَ وَالسَّمِيعُ للعائنا ٱلْعَلِيمُ مِنْ بنيّاتنا.

رَبِّنَا وَآجِعَلَنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ مُخلصين لك من أسلم وجهه، أو مستسلمين من أسلم إذا استسلم وانقاد، والمراد: طلب الزيادة في الإخلاص والإذعان، أو الثبات عليه، وقرئ المسلمين على أن المراد أنفسهما وهاجر، أو أن التثنية من مراتب الجمع، ومِن ذُرِيَّتِمَا أَمُسُلمِينَ على أن المراد أنفسهما وهاجر، أو أن التثنية من مراتب الجمع، ومِن ذُرِيَّتِمَا أُمُّةً مُسْلِمَةً لَكَ أي واجعل بعض ذريتنا، وإنما خصا الذرية بالدعاء؛ لأهم أحق بالشفقة؛ ولأهم إذا صلحوا صلح بحم الأتباع، وخصا بعضهم لما أعلما أن في ذريتهما ظلَمة، وعَلِما أن الحكمة الإلهية لا تقتضي الاتفاق على الإخلاص والإقبال الكلي على الله تعالى؛ فإنه مما يشوش المعاش؛ ولذلك قيل: لولا الحمقي لخربت الدنيا،.....

وفي إلجام إلح: يعنى كان الظاهر قواعد البيت، لكن التبيين بعد الإبجام أبلغ، فلذا عدل عن الأحصر وقال: "القواعد من البيت". و"من" ههنا ابتدائية متعلقة بـــ"يرفع"، أو حال من القواعد، أو تبعيضية. (خفاجي) واجعل إلح: إشارة إلى أن "من" للتبعيض، وأنها في موضع المفعول الأول، "وأمة" مع صفته في موضع المفعول الثاني. (ملخص) الأتباع: أتباعهم وهم الناس؛ لأنهم أولاد الأنبياء.

لما أعلما إلخ: لقول قعالى: ﴿ وَمِنْ ذُرِّتِهِمَا مُحْسِنٌ وَظَالِمٌ لِنَفْسِهِ ﴾ (الصافات: ١١٣) وقول ه: ﴿ لا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾ (البقرة: ١٢٤)؛ فإن فيه إيماء إلى أن من أولاده من يكون ظالما كما لا يحفى. (ملحص) وعلما إلخ: فالدعاء بالإسلام بمعنى الإخلاص والانقياد لجميع الذرية طلب بخلاف المقتضى، وقد منعوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولي قربي، وعوتب على نوح الله لما دعا لابنه. (ملحص)

لولا الحمقى إلخ: [كسكرى بالكسر، كذا في القاموس.] المتعلقون بأمر المعاش المعرضون عن حدمة الرب تعالى، وفي "الصحاح": الحمق قلة العقل من حمق بالضم والكسر حماقة وحمقا فهو أحمق وامرأة حمقاء وقوم ونسوة حمق وحمقى وحماقى. (ح)

وقيل: أراد بالأمة أمة محمد على المبين، ويجوز أن يكون "من" للتبيين كقوله: ﴿وَعَدَ اللّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَلَم على المبين، وفصل به بين العاطف والمعطوف كما في قوله: ﴿خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَ وَأَرِنَا مِن رأى بمعنى أبصر أو عرف؛ ولذلك لم يتحاوز مفعولين مَنَاسِكَنَا متعبداتنا في الحج، أو مذابحنا. والنُسك في الأصل غاية العبادة، وشاع في الحج؛ لما فيه من الكلفة والبعد عن العادة. وقرأ ابن كثير والسوسي عن أبي عمرو ويعقوب "أرْنَا" قياساً على فَحْذ في فَحِذ، وفيه إجحاف؛ لأن الكسرة منقولة من الهمزة الساقطة دليل عليها. وقرأ الدُّوري عن أبي عمرو بالاختلاس وَتُبْعَلُنَا استتابة

وقيل إلح: يحمل التنكير على التنويع، مرضه؛ لكونه صرفا عن الظاهر. (ملخص) ويجوز الح: يعنى يجوز أن يكون "أمة مسلمة" مفعولي جعل، أو يكون "جعل" متعديا إلى مفعول واحد، والمعنى: أمة مسلمة هي ذريتنا، ولا يجوز أن يكون أمن ذريتنا" مفعولا ثانيا؛ لأن "من" البيانية مع المجرور تكون أبدا من تتمة المبيّن بمنزلة صفة أو حال، ولم يعهد كونما خبرا عنه، فالجار والمجرور كان صفة للنكرة فلما قدم انتصب على الحال. (ملخص)

ولذلك إلخ: لكونه من "رأى" المتعدي إلى مفعول واحد لم يتحاوز بعد زيادة همزة الإفعال عن مفعولين، ولو كان من "رأى" بمعنى عَلِم لتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، لكن أنكر ابن الحاجب في وقال: إنه لم يثبت رأيت الشيء بمعنى عرفته، وإنما هي بمعنى علم أو أبصر، واتبعه أبو حيان في والزمخشري والراغب أثبتاه وهما من الثقات، فلا عبرة بإنكارهما. (ملخص) والنسك: وفي القاموس: النسك مثلة وبضمتين: العبادة. (عصام)

إحجاف: بتقديم الجيم أي زيادة تغيير، وتبع فيه الزمخشري وليس كما ينبغي؛ لأها من القراءات المتواترة، وقد شبه فيه المنفصل بالمتصل فعومل معاملة "فخذ" في جواز إسكانه للتخفيف، وقد استعملته العرب كذلك. (خفاجي) بالاختلاس إلى: وهو أن يقرأ بحيث يذهب ثلث الحركة ويبقي ثلثاه، فيتلفظ بالكسر ناقصة لطلب الخفة وبقاء الدلالة على حذف الهمزة . (ملخص) استتابة إلى: [جواب عن أن طلب التوبة يقتضي سبق الذنب عنهما، وهو ينافي العصمة يعني أنه سؤال لقبول توبة الذرية ولتوفيقهم؛ إذ معني "تب علينا" قبل التوبة أو وفق للتوبة، وهذا التحوز في النسبة إجراء للولد بحرى نفسه، وقيل: على حذف المضاف. (ع)] لما كانت التوبة تقتضي الذنب، وهم معصومون على الأصح قبلها وبعدها، أوله بما ذكر، فهو بتقدير مضاف أو من إطلاق اسم الأب على الذرية كما في قوله تعالى: هو نقد حقيقاً كُمْ ثُمَّ صَوَّرُنَاكُمْ في (الأعراف: ١١)، قال الإمام: إنه تعالى لما أعلم إبراهيم في أن في ذريته من يكون ظالما عاصيا لا جرم سأل

لذريتهما إنَّكَ أَنتَ التَّوَابُ الرَّحِيمُ عَلَى لَن تاب. رَبَّنَا وَابْعَتْ فِيهِمْ أَي فِي الأمة للريتهما إنَّكَ أَنتَ التَّوَابُ الرَّحِيمُ عَلَى لمن تاب. رَبَّنَا وَابْعَتْ فِيهِمْ أَي فِي الأمة المسلمة رَسُولاً مِنهُمْ ولم يبعث من ذريتهما غير محمد على فهو المحاب به دعوهما كما قال عليم: "أنا دعوة أبي إبراهيم، وبشرى عيسى، ورؤيا أمي" يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ وَابْدِينَ يقرأ عليهم ويبلغهم ما يوحي إليه من دلائل التوحيد والنبوة ويُعلِّمهُمُ الْكِتَبُ القرآن وَالْحِكم ما يكمل به نفوسهم من المعارف والأحكام ويُزكِّيمِمْ عن الشرك والمعاصي إنَّكَ أَنتَ الْعَزِيرُ الذي لا يُقهر ولا يُعلب على ما يريد الشرك والمعاصي إنَّكَ أَنتَ الْعَزِيرُ الذي لا يُقهر ولا يُعلب على ما يريد الشرك والمحكم له وَمَن يَرْغَبُ عَن مِلَةٍ إِبْرَ هِمَ استبعاد وإنكار لأن يكون.....

⁼ ههنا أن يجعل بعض ذريته أمة مسلمة، ثم طلب منه تعالى أن يوفق أولئك العصاة المذنبين للتوبة، فقال: وتب علينا أي على المذنبين من ذريتنا، فيكون كقوله: ﴿فَمَنْ تَعْنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكُ غَفُورٌ وَحِيمٌ (إبراهيم: ٣٦). (ملحص) سهوا إلى: فعلى هذا لا تجوز فيه، وقيد بالسهو بناء على أن الأنبياء معصومون بعد البعثة من الكبائر مطلقا ومن الصغائر عمدا. (حاشية بتغيير) أو لعلهما إلى: يعنى أن طلب التوبة لا يقتضي سبق الذنب؛ لجواز أن يكون القصد منه هضم النفس وإرشادا لذرية. (ح)

كما قال إلخ: قال الطيبي: روينا عن العرباض بن سارية عن رسول الله و أنه قال: سأخبركم بأول أمري، أنا دعوة إبراهيم، وبشارة عيسى، ورؤيا التي رأت حين وضعتني، أخرجه الإمام أحمد بن حنبل وشارح السنة، فدعوة إبراهيم في في هذه الآية، وبشارة عيسى علي في قوله: ﴿وَمُبَشِّراً بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي السَّمُهُ أَحْمَلُ والصف: ٦)، ورؤيا أمه كما رواه الدارمي: هي التي رأت حين وضعته، وقد خرج لها نور أضاءت له قصور الشام. (ملخص) دلائل التوحيد إلخ: إشارة إلى أن الآيات جمع آية بمعنى العلامة، لا آيات القرآن كيلا يلزم التكرار في قوله: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابِ ﴿ (البقرة: ٢٩١). (ح) القرآن: المجاب به هذه الدعوة القرآن؛ لأن المراد بالكتاب ذلك؛ لأن الظاهر أن مقصودهما من هذه الدعوة أن يكون ذلك الرسول صاحب الكتاب. (ح) ويؤكيهم: عن الشرك، فالتعليم إشارة إلى التحلية، والتزكية إلى التحلية، وقدم الأول على الثاني لشرافته. (ح) استبعاد: الاستبعاد معنى مجازي كالإنكار، ولا يصح الاستعمال في معنيين مجازيبين إلا أن يقال: إن الاستبعاد على الإنكار هنا. (ملخص)

أحد يرغب عن ملته الواضحة الغراء، أي لا يرغب أحد عن ملته إلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُمُّ إلا من استمهنها وأذلُّها واستخفُّ بها. قال المبرد وثعلب: سفه بالكسر متعد وبالضم لازم، ويشهد له ما جاء في الحديث: "الكبر أن تسفه الحق، وتغمص الناس"، وقيل: أصله: سفه نفسه على الرفع، فنصب على التمييز نحو: غبن رأيه وألم رأسه، وقول جرير:

وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْش ... أَجَب الظَّهْرِ ليسَ لَهُ سَنَامُ

أو سفه في نفسه، فنصب بنزع الخافض. والمستثنى في محل الرفع على المختار بدلاً من الضمير في "يرغب"؛ لأنه في معنى النفى.

إلا من استمهنها إلخ: جعلها مهانا وذليلا، والاستخفاف: خوار كردن، ويعدى بالباء، وعطف "أذلها" للإشارة إلى المبالغة المأخوذة في السفاهة، واستخف بها؛ لبيان معناه بالنظر إلى أصل اللغة؛ فإن السفهة في الأصل الخفة، ومنه زمام سفيه أي خفيف، وللإشارة إلى المناسبة بين الأصلية واللغة الطارية فعلى هذا نفسه مفعول به. (ح) تغمص: بميم مكسورة ومفتوحة وصاد أي تستصغره لا تراه شيئا، وفي نسخة: تغمط بتاء مهملة أي تحقره. (ح) غين: فغبن مجهول من الغبن، ورأيه منصوب على التمييز المحول عن نائب الفاعل. (خفاجي) قول جريو إلخ: وهو سهو والشعر للنابغة الذيباني يمدح به النعمان بن المنذر وقد مرض، وأبو قابوس لقبه، elela:

> فإن يهلك أبو قابوس يهلك ربيع الناس والبلد الحرام و نأخذ بعده بذناب عيـش أحب الظهر ليس له سنــام

وأراد بالربيع طيب العيش وبالبلد الحرام الأمن، والأجب الجمل المقطوع السنام، وهو لا يستقر [أي لا يتمسك براكبه.] عليه، فالمراد: إما ذهاب عزهم؛ لأن السنام يكني به عنه، أو كثرة اضطراهم بعده، وذناب الشيء بالكسر عقبه أي يبقى بعده آيسين من الأمن والخير. وموضع الاستشهاد نصب الظهر على التمييز، وجعله بعضهم من المشبه بالمفعول به؛ لأن أجب صفة مشبهة فلا ينهض شاهدا عليه. (خفاجي بتغيير)

لأنه في معنى النفي: [علل صحة كونه بدلا بكون الاستفهام في معنى النفي؛ لأنه الواقع، لا لأن البدل يتوقف على النفي؛ لأن البدل يجيء من الاستفهام أيضا نحو: هل جاءك أحد إلا زيد. (عصام)] قال أبو حيان: "من" استفهام فيه معنى الإنكار؛ ولذلك دخلت "إلا" بعده، ويعلم منه أن كون المستثنى في محل الرفع على البدلية في الاستفهام يحتاج إلى اعتبار معنى النفى. (ح)

وَلَقَدِ اصَطَفَيْنَهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَة لَمِنَ الصَّلِحِينَ عَجَة وبيان لذلك؛ فإن من كان صفوة العباد في الدنيا مشهوداً له بالاستقامة والصلاح يوم القيامة، كان حقيقاً بالاتباع له، لا يرغب عنه إلا سفيه، أو متسفه أذل نفسه بالجهل والإعراض عن النظر، إذ قال له، رَبُّهُ أَسُلِم قَال أَسْلَمتُ لِرَبِ الْعَلَمِينَ فَي ظُرِف لـ "اصطفيناه" وتعليل له، أو منصوب بإضمار اذكر، كأنه قيل: اذكر ذلك الوقت لتعلم أنه المصطفى الصالح المستحق للإمامة والتقدم، وأنه نال ما نال بالمبادرة إلى الإذعان وإخلاص السرّ حين دعاه ربه، وأخطر بباله دلائله المؤدية إلى المعرفة الداعية إلى الإسلام. روي ألها نزلت لما دعا عبد الله بن سلام ابني أخيه: سلمة ومهاجراً إلى الإسلام، فأسلم سلمة وأبى مهاجر ووصل، يقال: وصاه إذا وصله، وفصاه: إذا فصله، كأن الموصي يصل فعله بين المنسة بين المعين ا

حجة وبيان إلج: لكون الراغب عن ملة سفيها، هذا من حيث المعنى، أما من حيث اللفظ فيحتمل أن يكون الجملة حالية مقررة لجهة الإنكار، واللام لام الابتداء أي أيرغب عن ملته ومعه ما يوجب الترغيب فيه. (ح) ظرف إلج: احترناه في ذلك الوقت. إلى الإذعان إلج: فسر الإسلام بالإذعان؛ لأن الأنبياء معصومون عن الكفر مطلقا فمعناه الحقيقي لا يصح هنا، وأما قوله: روي ألها نزلت، فقال السيوطي هذا إنه لم يجد هذا في شيء من كتب الحديث. (ملحص)

وأخطر بباله إلى عطف تفسيري لقوله: دعاه ربه، إشارة إلى أنه عبر عن إخطار الدلائل المؤدية إلى المعرفة وإذعانه لمدلولاتها بالقولين تصويرا لسرعة الانتقال بسرعة الإجابة، فهو إشارة إلى استدلاله عليه بالكواكب والقمر والشمس، وإطلاع عليه أمارات الحدوث على ما عليه أكثر المفسرين من أنه قبل البلوغ. وأما من قال: إنه بعد النبوة فقال: المراد منه: الأمر بالإطاعة والإذعان بجزئيات الأحكام، وإنما لم يحمل على الحقيقة أعني إحداث الإسلام والإيمان؛ لأن الأنبياء معصومون عن الكفر قبل النبوة وبعدها؛ ولأنه لا يتصور الوحي والاستنباء قبل الإسلام. (ع)

هو التقدم إلخ: [يقال: تقدم إليه الأمير بكذا وفي كذا إذا أمره به. (مغرب)] سواء كان حالة الاحتضار أو لا، وسواء كان ذلك التقدم بالقول أو الدلالة وإن كان الشائع في العرف استعمالها في المقول المخصوص حال الاحتضار. (حاشية) وصاه: بالتخفيف من حد ضرب، وكذا فصاه. بفعل الوصي، والضمير في "بها" للملة، أو لقوله: أسلمت، على تأويل الكلمة، أو الجملة، وقرأ نافع وابن عامر: أوصى، والأول أبلغ. وَيَعْقُوبُ عطف على إبراهيم، أي وصى هو أيضاً بها بنيه، وقرئ بالنصب على أنه ممن وصاه إبراهيم يَنبَنِيَّ على إضمار أي وصى هو أيضاً بها بنيه، وقرئ بالنصب على أنه ممن وصاه إبراهيم يَنبَنِيَّ على إضمار القول عند البصريين، ومتعلق بــ "وصى" عند الكوفيين؛ لأنه نوع منه، ونظيره:

رَجُلاَنِ مِنْ ضَبَّةُ أَخْبَرَانا إِنَّا رَأَيْنَا رَجُـــلاً عريَانا روي بسكون الجيم للتجفيف

بالكسر، وبنو إبراهيم كانوا أربعة: إسماعيل وإسحاق ومدين ومدائن، وقيل: ثمانية، المسران لأنه رواية المسارة المسارة وقيل: أربعة عشر، وبنو يعقوب اثنا عشر: روبيل وشمعون ولاوي ويهودا

ويشسوخور وزبولون ودوين ونفقولي ولودا وأوشير وّبنيامين ّويّوسف............. وفي نسخة: المدان

أبلغ: قال الزجاج: لأن "أوصى" يجوز أن يكون لمرة واحدة و"وصي" لا يكون إلا لمرات. (منه)
على إضمار الخ: [أي وصّى بهما وقالا: يا بني على تقدير رفع يعقوب، أو قال: على تقدير نصب يعقوب.] في "المغني": أن الأفعال التي تضمنت معنى القول كالتوصية والوعد والرسالة والإذن وغيرها يجوز بعدها إثبات "أن"، نحو: ﴿فَأَذْنَ مُؤَذِّنَ بِينَهُمْ أَن لَعْنَهُ اللهَ ﴾ (الأعراف: ٤٤)، و﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نَهِ حَا إِلَى قَوْمِهِ أَنْ أَنْدَرُ ﴾ (نوح: ١)، ﴿وآخِرُ حَدْفِهَا بِتقدير القول، نحو: ﴿وَعَدَ اللهُ اللَّذِينَ آمَنُوا وَعَمُوا الْمَالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرةً ﴾ (المائدة: ٩)، وما ليس فيه معنى القول لا يجوز حذفها، وفي صريح القول وإضماره لا يجوز إيرادها انتهى إلى ههنا عبارة المغنى. (عب)

ففي ما نحن فيه إن لم يقدر القول يقدر "أن" كما في قراءة ابن مسعود في: أن يا بني، وإن قدر فلا حاجة إليه، هذا ما ذهب إليه البصريون. وأما على مذهب الكوفيين؛ فلاشتماله على معنى القول يجوز وقوع الجملة في حيز مفعولها بلا تقدير "أن"، فعلم أن هذا الخلاف غير الخلاف في كسر "إن" الواقعة بعدها وفتحها، بل الخلافان متفرعان على أن ما بعد القول يجب أن يكون جملة، وما عداه يكون في حكم المفرد، فتأمل. (حاشية بتغيير) ونظيره: أشار بلفظ النظير إلى أن الخلاف ههنا وإن كان في وقوع "إن" المكسورة بعد الإحبار بتقدير القول أو بدون تقديره. (ح) بدونه يشارك ما نحن فيه في وقوع الجملة بعد الفعل المتضمن لمعنى القول بتقدير القول أو بدون تقديره. (ح) ضبة: بالضاد المعجمة وتشديد الباء الموحدة أبو قبيلة سميت باسمه. (ح)

إِنَّ ٱللَّهَ ٱصَطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ دين الإسلام الذي هو صفوة الأديان؛ لقوله: فَلَا تَمُوتُنَّ اللَّهِ ٱصَطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ دين الإسلام، النهي عن الموت على خلاف حال الإسلام، والمقصود هو النهي عن أن يكونوا على غير تلك الحال إذا ماتوا، والأمر بالثبات على الإسلام كقولك: لا تصل إلا وأنت خاشع، وتغيير العبارة للدلالة على أن موقم لا على الإسلام موت لا خير فيه، وأن من حقه أن لا يحل بحم، ونظيره في موقم لا على الإسلام موت لا خير فيه، وأن من حقه أن لا يحل بحم، ونظيره في

دين الإسلام إلى: يعني أن اللام للعهد، وفي توصيفه بالموصول إشارة إلى أن المعنى: حعل لكم الدين الذي هو صفوة الأديان، يقال: اصطفيت هذا الشيء من المال لنفسي إذا حعل الشيء الذي هو صفوة المال لنفسه، وصفوة الشيء: خالصه مثلثة الصاد، فإذا نزع الهاء قيل: بالفتح لا غير. (ملخص) ظاهره النهي إلى: لأن صيغة النهي موضوعة لطلب الكف عما هو مدلولها، فيكون المفهوم منه النهي عن الموت على خلاف حال الإسلام، وذا ليس مقصود؛ لأن الموت غير مقدور، وإنما المقدور فيه هو الكون على خلاف حال الإسلام، فيعود النهي إليه، ويكون المقصود النهي عن الاتصاف بخلاف حال الإسلام؛ لما أن الامتناع عن الاتصاف بتلك الحال يتبع الامتناع عن الموت في تلك الحال.

فالحاصل: أن النهي في الحقيقة إنما هو عن عدم إسلامهم حال موهم كقولك: لا تصل إلا وأنت خاشع؛ إذ النهي فيه إنما هو عن تركه الخشوع حال صلاته لا عن الصلاة، والنكتة في إدخال حرف النهي على الصلاة، وهي غير منهي عنها هي إظهار أن الصلاة التي لا خشوع فيها كـ "لا صلاة"، كأنه قال: أنماك عنها إذا لم تصلها على هذه الحالة، وكذلك المعنى في الآية. (ملخص) غير: وفي نسخة: على تلك الحال بدون لفظ غير، ويمكن بأن يكون توجيهه: تلك إشارة إلى حالة مغايرة للإسلام. (ح) والأمر بالثبات إلح هذا باعتبار أن النهي عن الشيء يستلزم الأمر بضده، وإنما زادوا الثبات؛ لأنه المقصود من التوصية، فإن أصل الإسلام كان حاصلا لهم، أو لأنه هو اللازم للنهى عن الاتصاف بترك الإسلام. (حاشية بتغير)

وأنت خاشع: فإن المقصود منه النهي عن أن يكون صلاته على خلاف حال الخشوع. (خط)

وتغيير العبارة: [بإدخال حرف النهي على الفعل مع أنه ليس منهيا عنه. (ح) آلأنه كناية، وهي أبلغ من التصريح كما في قولهم: لا أرينك ههنا، ظاهره نحي المتكلم عن الرؤية، والمراد نحي المخاطب عن كونه ههنا، فإن من كان ههنا لرأيته. (منه في للدلالة إلح: بتنزيله منزلة المنهي الذي لا خير فيه، وحقه أن لا يقع. (عص) يعني أن من حق الرجل أن يكون متنفرا عنه بحيث يسعى في دفعه كدفع الأمور الاختيارية. (ح) ونظيره إلح: فإن الأمر بالموت للدلالة على أن الموت في حال الشهادة بمنزلة المأمور به في أنه حسن حقه أن يقع.

الأمر: مُت وأنت شهيد. وروي أن اليهود قالوا لرسول الله على: ألست تعلم أن يعقوب أوصى بنيه باليهودية يوم مات؟ فنزلت: أمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ أَمْ منقطعة، ومعنى الهمزة فيها: الإنكار، أي ما كنتم حاضرين إذ حضر السابه ومقداته وقال لبنيه ما قال، فلم تدّعون اليهودية عليه، أو متصلة بمحذوف يعقوب الموت، وقال لبنيه ما قال، فلم تدّعون اليهودية عليه، أو متصلة بمحذوف تقديره: أكنتم غائبين أم كنتم شهداء، وقيل: الخطاب للمؤمنين والمعنى: ما شاهدتم

روي: قال السيوطي: لم أقف عليه، وفاعل نزلت "أم كنتم شهداء" إلى. (خفاجي) أم منقطعة إلى: بمعنى بل والهمزة، وهذا أحد الوجوه الثلاثة؛ فإنه يجوز في "أم" أن تقدر بالهمزة وحدها، أو بـــ"بل" وحدها، أو بحما معا، و"بل" الإضرابية ههنا للانتقال لا للإبطال، فمعناه: الإضراب عن توصية إبراهيم إلى توبيخ اليهود في ادعائهم اليهودية على يعقوب وأبنائه. وقوله: قالوا نعبد بيان لفساد دعواهم، وليس داخلا في حيز الإنكار، فالمعنى: ما كنتم حاضرين حين موته، ولا تعرفون ما وصى به، فلم تدعون من غير علم ما يخالف ما ظهر منه. (ملخص)

فلم تدعون إلى: فيه نظر؛ لأن عدم حضورهم عند يعقوب حين قال لبنيه ما قال وأجابوا بما أجابوه لا ينافي ادعاءهم اليهودية عليه، بل إنما ينافيه عدم علمهم بذلك، وهو غير لازم لعدم حضورهم، ولا ملزوم له، وأيضا مفهومه أن شهودهم لا ينافي ادعائهم اليهودية عليه وليس كذلك؛ لأنهم لو شهدوه وسمعوا ما قاله وبنوه من قولهم: ونعبد البهردية عليه، والوجه فيه أن الخطاب حينئذ يولهم: ونعبد البهردية عليه، والوجه فيه أن الخطاب حينئذ يكون للمؤمنين كما ذكره، أو يكون لليهود ويكون الاستفهام للتقرير؛ لأن شهود آبائهم ونقلهم ما قال يعقوب وبنوه إليهم عين شهودهم، وهو مناف لادعائهم اليهودية عليه. (منه في)

أو متصلة: والخطاب لليهود أيضا، والاستفهام للإلزام والتبكيت. (ح)

أكنتم غائبين إلخ: هذا على كون الخطاب لليهود، والمقصود الرد عليهم فيما ادعوه من تمود الأنبياء عليهم السلام، والمراد: أن حالكم لا يخلو من الغيبة أو الحضور، فعلى الأول كيف تجزمون بما لم تروه وتدركوه، وعلى الثاني فليس الأمر كما قلتم، بل الثابت خلافه، فالاستفهام للإلزام والتبكيت؛ للعلم بتحقق الأول وانتفاء الثاني. (ملخص) وقيل الخطاب إلخ: هذا على الانقطاع، ووجه التحريض أن الخطاب هنا مع اليهود بقرينة سبب النزول فلا يستقيم أن يخاطب به المؤمنون، وقد علمت ما في سبب النزول من الضعف، هذا ومعنى بل للإضراب عن تسفيه من رغب عن ملة إبراهيم إلى ما هو أهم، وهو التحريض على اتباعه بإثبات بعض معجزاته، وهو الإخبار عن أحوال الأنبياء عليهم، فكأنه بعد ذكر توصية إبراهيم على ويعقوب على بالإسلام التفت إلى مؤمني هذه الأمة بأن ما شاهدتم ما جرى بين إبراهيم وبنيه، وإنما علمتم بالوحي وإخبار الرسول =

= [غير سماع من أحد ولا قراءة من كتاب. وفيه أن السابق أيضا كان مشتملا على الإخبار عن حال إبراهيم ووصية بنيه، فكيف يتحقق الإضراب إلى ما هو أهم؟ إلا أن يقال: إن ذكر حال إبراهيم كان متطفلا للتسفيه، وههنا على سبيل القصد. (عص)]، فعليكم بإتيانه. فإن قيل: لا معنى للإسلام الذي عليه يعقوب وبنوه سوى الإذعان والقبول للأحكام، والإسلام بحذا المعنى لا ينافي اليهودية، قلنا: ما حرى بين يعقوب وبنيه أن لا تعبدوا إلا الله، والوصية باليهودية تنافي عبادة الله؛ لأنه إذا أرسل نبيا ذا معجزة على خلاف اليهودية كان عبادة الله أن يتركوا اليهودية ويتبعوه. (ملخص)

أراد به تقريرهم إلح: إذ السؤال عن حالهم بعد موته على دليل على أن الغرض تثبيتهم على ما كانوا عليه حال حياته من التوحيد والإسلام، وأخذ الميثاق منهم عليه. (ح) وما يسأل إلح: واستدل على إطلاق "ما" على ذوي العقول بإطباق أهل العربية على قولهم: "من" لما يعقل، من غير تجوز في ذلك، حتى لو قيل: "من" لمن يعقل كان لغوا. (خفاجي) عن وصفه: وفي الآية يجوز أن يكون عن صفة المعبود، ويؤيده بزيادة إلها واحدا في الجواب. (كذا في سع)

المتفق إلى إيعنى إضافة الإله إلى المتعدد للإشارة إلى الاتفاق. (ح)]أخذ الاتفاق من جعله إلها لهم ولآبائهم، وعد إسماعيل أبا ليعقوب مع أنه من نسل أحيه إسحاق بطريق التغليب، فالأول بعلاقة المصاحبة، والثاني بعلاقة التشبيه. فقوله: أو كالأب أي أو على سبيل الاستعارة بأن شبه العم بالأب؛ لانخراطهما في سلك الأحوة فأطلق عليه لفظه، وحينئذ يكون المراد بآبائك ما يطلق عليه هذا اللفظ؛ كيلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز. (ع) وقوله عليه: هذا بقية آبائي، أحرجه بن أبي شيبة في مصنفه بلفظ: احفظوني في العباس؛ فإنه بقية آبائي، أي الذي بقي من جملة آبائي، وبقية الشيء من جنسه. (حفاجي بتغيير)

صِنْوُ أبيه" كما قال على في العباس في: "هذا بقية آبائي"، وقرئ: "إله أبيك" على أنه جمع بالواو والنون كما قال:

وَلَمَا تَبَيَّنَّ أَصُواتَنا بَكَيْنَ وَفَدينَنا بِالأَبينا الأَبينا الله الإشاع

أو مفرد، وإبراهيم وحده عطف بيان. إلّها وّحِدًا بدل من إله آبائك كقوله تعالى: في الناصية نَاصِيةٍ كَاذِبَةٍ وفائدته التصريح بالتوحيد، ونفي التوهم الناشئ من تكرير المنان ١٦٠) المضاف لتعدر العطف على المحرور والتأكيد، أو نصب على الاختصاص، وَخَنْ لَهُ. المضاف لتعدر العطف على المحرور والتأكيد، أو نصب على الاختصاص، وَخَنْ لَهُ. مُسْلِمُونَ عَلَى حال من فاعل "نعبد"، أو مفعوله، أو منهما، ويحتمل أن يكون اعتراضاً. ويُلكَ أُمَّةٌ قَدَ خَلَتُ يعني إبراهيم ويعقوب وبنيهما، والأمة في الأصل: المقصود، وسمي بحا المحماعة؛ لأن الفرق تؤمها. لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبَتْمَ لكل أجر عمله، والمعنى: المحماعة؛ لأن الفرق تؤمها. لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبَتْمَ لكل أجر عمله، والمعنى:

صنو أبيه: مثله، والصنوان: نخلتان من عرق واحد. (سع) كما قال: الشاعر، وهو زياد بن واصل السلمي، قاله في نسوة أسرن وسعى في خلاصهن. (ع) وفليننا: قلن: جعل الله آباءنا فداءكم. (ع) وإبراهيم: وإسماعيل وإسحاق معطوفان على أبيك. (ع) بدل من إله آبائك إلخ: لوجود الشرط، فإن النكرة تبدل من المعرفة بشرط أن توصف، والبصريون لا يشترطون، وفائدة البدل: دفع توهم التعدد الناشي من ذكر "الإله" مرتين. (خفاجي) لتعدر: فإنه لا يعطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار.

أو نصب: قال أبو حيان: النحويون نصوا على أن المنصوب على الاختصاص لا يكون نكرة ولا مبهما، وجعله منصوبا على الحال. (خفاجي) الاختصاص: يزيد بـ "إله آبائك" إلها واحدا. (ف) مسلمون: منقادون أو مخلصون له بالتوحيد والطاعة. ويحتمل: هذا على طريق البيانيين حيث جوزوا في آخر الكلام الاعتراض في الكلام. (ع) اعتراضا: لا يكون له محل من الإعراب. والأمة إلخ: بالفتح من الأم، أمه وأممه وتأممه إذا قصده.

لأن الفرق إلخ: بكسر الفاء وسكون الراء: لفلق من الشيء إذا انفلق، ومنه قوله تعالى: ﴿فَانْفَلَق فَكَانَ كُلُّ فِرْقِ
كَالطُّودِ الْعَظِيمِ ﴾ (الشعراء: ٦٣). (ع) وفي "القاموس": القضيب يشق بائنين فكل شق فلق. وفي "الصراح":
فرق بالكسر ومدار كوسيند وباره از تجيزے، ومنه قوله تعالى: ﴿فَكَانَ كُلُّ فِرْقِ كَالطُّودِ الْعَظِيمِ ﴾ (الشعراء: ٦٣). (عب)
والمعنى إلخ: بيان لانتظام الكلام مع ما قبله؛ فإن اليهود لما ردت دعواهم بالوصية كانوا على غير هدى ولكن كان لهم أن
يزعموا أن أعمال آبائهم سوف ينفعهم وإن انتفت أعمالهم، فرد زعمهم بقوله: تلَّكَ أُمَّةً. (ملحص)

أن انتسابكم إليهم لا يوجب انتفاعكم بأعمالهم، وإنما تنتفعون بموافقتهم واتباعهم، كما قال على: يا بني هاشم! "لا يأتيني الناس بأعمالهم وتأتوني بأنسابكم" وَلَا تُسْعَلُونَ عَمَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ عَلَى ولا تؤاخذون بسيئاهم كما لا تثابون بحسناهم.

كما قال على إلى العراقي هذا المحتولي على التحفيف عند الجمهور فهو خبر في معنى النهي، وكذا تأتوني على أن مينا معنى هذا الحديث. ويأتيني بالتحفيف عند الجمهور فهو خبر في معنى النهي، وكذا تأتوني على أن الواو "للصرف، أي لا يكن من الناس الإتيان بالأعمال، ومنكم بالأنساب، وأما على رواية التشديد فهو صريح النهي. (خفاجي بتغيير) لا يأتيني إلى الإنهان بالأعمال، ومنكم بالأنساب، وأما على رواية التشديد فهو حبر بمعنى النهي مثل: تذهب أي فلان تقول له كذا، و"تأتوني" منصوب على أن الواو للصرف والنون للوقاية، وقد حذفت نون الإعراب أي لا يكن من الناس الإتيان بالأعمال ومنكم بالأنساب، وأما على رواية التشديد فهو صريح النهي. بأنسابكم: والتركيب من قبيل لا تأكل السمك وتشرب اللبن. (عص) ولا تسئلون: كما لا يسألون عن أعمالكم والمحملة تأكيد لما قبله. (عص) لا تؤاخذون إلى: فإن قلت: قد وقع في الآيات والأحاديث الانتفاع والتضرر بفعل الغير. قلت: إنه منسوخ بقوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلّا مَا سَعَى ﴿ (النحم: ٣٩)، وقبل: إنه من طريق العدل، وأما من طريق الفضل فقد يثاب كما يؤاخذ بالسب، وقال المصنف في: وما في الأخبار أن الصدقة والحج تنفعان المنسوغ، أو الباطل، أو إشارة إلى أهم لا يعترفون بكمال ملة إبراهيم بل يكادون رد لدعوقم إلى دينهم المنسوخ، أو الباطل، أو إشارة إلى أهم لا يعترفون بكمال ملة إبراهيم بل يكادون يعلونما ضلالا؛ لادعائهم الخصار الهداية في دينهم. (ملخص) يل نكون: رعاية لجانب لفظ ما تقدم وإن احتاج إلى حذف المضاف. (ع)

حال من المضاف إلخ: وهو الملة، وتذكيره لتأويلها بالدين أو لكون فعيل يستوي فيه المذكر والمؤنث، هذا إذا كان المقدر "لا نتبع"، وأما إذا كان المقدر "نكون" ففي مجيء الحال من حبرها وحبر المبتدأ تردد؛ لأنه لم يثبت، ومع ذلك لا يصح وضع المضاف إليه موضع المضاف كما في قولك: "بل نتبع ملة إبراهيم"، فإنه يصح "نتبع إبراهيم"، فتأمل. (ملخص) كقوله تعالى: استشهاد على وقوع الحال من المضاف إليه.

تعريض: حيث قال اليهود: عزير ابن الله، والنصارى: مسيح ابن الله. (ع) فإهم يدعون إلج: كانت العرب يدعون اتباعه ويدينون بشرائع مخصوصة به من حج البيت والحتان وغيرهما، ثم كانت تشرك فمن أجل هذا قيل: حَنيفاً وَمَا كَانَ مِن الْمُشْرِكِينَ. (ع) الخطاب للمؤمنين إلج: بيان الاتباع المأمور في قوله: ﴿بَلُ مُلّة إِبْرَاهِيمُ (البقرة: ١٣٥)، فهو منزلة بدل البعض؛ لأن الاتباع يشمل الاعتقاد والعمل، وهذا بيان للاعتقاد ولذا ترك العاطف. (حاشية بتغيير) لأنه أول إلج: [يعني أنه وإن كان في الترتيب النولي مؤخرا عن غيره لكنه في الترتيب الإيماني مقدم عليه؛ لأنه سبب للإيمان بغيره، لكونه مصدقا ومشتملا على الإيمان به. (عص)] لم يصل إلى المؤمنين علمه وخيره إلا بعد وصول القرآن، أو لأن الإيمان بالقرآن سبب للإيمان به، والسبب مقدم. (خفاجي) بتفصيلها: قيد بذلك؛ لأن التعبد بالإجمالي كحالنا بالنسبة إلى جميع الكتب، لا يصحح نسبة النزول إليهم. (ح) حفلة يعقوب إلج: أولاد أبنائه وهم بالإجمالي كحالنا بالنسبة إلى جميع الكتب، لا يصحح نسبة النزول إليهم. (ح) حفلة يعقوب إلج: أولاد أبنائه وهم بالإحمال لكثرة ذريتهم. (حاشية بتغيير)

بالذكرة لم يدر وجها في الموصول السابق بأن يقول: وموسى وعيسى. (ح) محكم أبلغ إلخ: المراد أنه أفرد موسى وعيسى عليهما السلام مع دخولهما في الأسباط بالحكم الأبلغ وهو الإيتاء فإنه أبلغ من الإنزال، تقول: أنزلت الدلو في البئر، ولا تقول: أتيتها إياه؛ لدلالة الإيتاء على الإعطاء الذي فيه شبه التمليك والتفويض، ووحه المغايرة كولهما كتابين عظيمين لم ينزل مثلهما قبلهما وكثرة ما اشتملا عليه من الأحكام وغير ذلك، فإن قلت: كيف يكونان منفردين بالإيتاء، وقد قبل بعده: "وما أوتي النبيُّونَ"، قلت: المنفردان به هو الإسناد إليهم على التعيين. (خفاحي بتغيير)

مغاير: إذ يحتمل أن يكون أحد مؤمنا بما أنزل إلى الأسباط وإذا أضيف إلى موسى وعيسى ينكر. (ع) والنزاع الخ: في التوراة والإنجيل، فإن أهل الكتاب زادوا فيهما بعض الآيات ونقصوا عنهما بعض الآيات، وحرفوا بعضها وادعوا أنحما أنزلا كذلك، والمؤمنون ينكرون ذلك، فللاهتمام بشأهما أفردهما بالذكر وبين طريق الإيمان بحما. (ع)

لوقوعه إلى: يعنى أن أحدا في الأصل للواحد، وإذا وضع في النفي يصلح أن يراد به الواحد ليفيد استغراق نفي الآحاد، ويصلح أن يراد به الكثير فيفيد استغراق الجماعات كما أشار إليه في تفسير قوله: ﴿يَا نِسَاءَاللَّيْ لَسُنَّ كَأَحَدُ مِنَ النِسَاءَ ﴾ (الأحزاب: ٣٢)، والتعيين مفوض إلى القرائن كإضافة "البين" في هذه الآية، ففي الآية "أحد" بمعنى الجماعة فساغ أن يضاف إليه "بين"، فلا يرد أن عموم النكرة المنفية بمعنى كل واحد واحد لا يستقيم إضافة "البين" إليه، فلا يقال: لا نفرق بين رسول من الرسل إلا بتقدير عطف أي لا نفرق بين رسول ورسول هذا، والمصنف مخالف لما قاله النحاة: من أن أحدا أحدا في معنى الجماعة بحسب الوضع؛ لأنه اسم لمن يصلح أن يخاطب، يستوي فيه المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث، ولا يستعمل إلا في كلام غير موجب أو مع كلمة "كل"، وهمزته أصلية، وهو غير الأحد الذي بمعنى الأول؛ فإن همزته من واو وهو مشتق من الوحدة فلا يمكن أن يشمل الكثير لمنافاته. (ملحص)

من باب التعجيز والتبكيت، كقوله: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِثْلِهِ ﴾ إذ لا مثل لما آمن به المسلمون، ولا دين كدين الإسلام. وقيل: "الباء" للآلة دون التعدية، والمعنى إن تحروا الإيمان بطريق يهدي إلى الحق مثل طريقكم، فإن وحدة المقصد لا تأبى تعدد الطرق، أو مزيدة للتأكيد كقوله: ﴿حَزَاءُ سَيِّعَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾ والمعنى فإن آمنوا بالله إيماناً مثل إيمانكم به، أو المثل مقحم كما في قوله: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرائيلَ عَلَى مثله هُ أي عليه، ويشهد له قراءة من قرأ: بما آمنتم به، أو عما تقولون لهم فما هم إلا تولوأ فَإِنَّمَا هُمْ في شِقَاقٍ أي إن أعرضوا عن الإيمان، أو عما تقولون لهم فما هم إلا شقاق الحق، وهو المناواة والمخالفة، فإن كل واحد من المتخالفين في شق غير شق في شقاق الحق، وهو المناواة والمخالفة، فإن كل واحد من المتخالفين في شق غير شق

من باب التعجيز إلى: [والتبكيت من بكته بالحجة: غلبه، وهو الاستدراج وإرخاء العنان معه؛ ليعثر حيث يراد تبكيته، وهو من مخادعات الأقوال حيث تسمع الحق على وجه لا تريد غضب المخاطب يعنى لا تقول: إننا على الحق وأنتم على الباطل، ولكن إن حصلتم دينا آخر مساويا لهذا الدين في الصحة والسداد فقد اهتديتم، ومقصودنا هدايتكم كيف ما كانت، والخصم إذا نظر بعين الإنصاف في هذا الكلام وتفكر فيه علم أن دين الحق هو عين الإسلام لا غير، كذا في الطببي، فكلمة "إن" لمجرد الفرض كما يفرض المحالات. (عصام)] الإرام الحصم بحيث لا يدري أنه أريد تبكيته، وهو من مخادعات الأقوال يعني نحن لا نقول: إننا على الحق وأنتم على الباطل ولكن إن حصلتم دينا مثل دين الإسلام في الصحة والسداد فقد اهتديتم ومقصودنا هدايتكم، والحصم إذا نظر بعين الإنصاف وهجم به الفكر على أن الحق منحصر فيما آمنوا به لم يكن لهم محيص عن الإيمان، فعلى هذا يكون "آمنوا" متعديا بالباء أو يجري بحرى اللازم، "والباء" للاستعانة، "فآمنوا" بمعني وجدوا الإيمان الشرعي. (ملحص) لما آمن: هذا على تقدير أن يكون متعلق بقوله: "قولوا آمنا بالله. (ح) مطل إيمان، وهو مثل "ما آمنتم" وضمير به لله تعالى. عن الإيمان إلى متعلق "لتولي" ليس ما هو متعلق الإيمان، وهو مثل "ما آمنتم" مصدرية وضمير به لله تعالى. عن الإيمان إلى متعلقه الإيمان المأمور به الذي استفيد مما تقدم، أو ما يقوله المسلمون في مصدرية وضمير به لله تعالى. عن الإيمان (البقرة: ١٣٥) إلى اكن الفرق لا يحتاج إليه، وكان بعض المشايخ يقول: الألفاظ جواب اليهود وهو قوله: ﴿ مَنْ مَنْ مُنْ مَنْ فَنْ الله المنارية وأما الإعراض والتولي فقد مر الفرق في قوله تعالى:

المتقاربة المعاني إذا اجتمعت افترقت، وإذا افترقت اجتمعت وهو منزع لطيف. (ملخص)

الآخر، فَسَيَكُفِيكَهُمُ ٱللهُ تسلية وتسكين للمؤمنين، ووعد لهم بالحفظ والنصرة على من ناواهم، وَهُو ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ فَيَ إِما من تمام الوعد بمعنى أنه يسمع أقوالكم ويعلم إخلاصكم وهو مجازيكم لا محالة، أو وعيد للمعرضين بمعنى أنه يسمع ما يبدون ويعلم ما يخفون وهو معاقبهم عليه. صِبْغَة ٱلله أي صبغنا الله صبغة، وهي يبدون ويعلم ما يخفون وهو معاقبهم عليه عليه الإنسان كما أن الصبغة حلية المصبوغ، فطرة الله التي فطر الناس عليها، فإلها حلية الإنسان كما أن الصبغة حلية المصبوغ، أو هدانا الله هدايته وأرشدنا حجته، أو طهر قلوبنا بالإيمان تطهيره، وسماه "صبغة"؛ التطهير أثره عليهم ظهور الصبغ على المصبوغ، وتداخل في قلوبهم تداخل الصبغ الثوب، أو للمشاكلة،

وهو مجازيكم إلخ: لأن علمه بما هو عليه وسماعه لما يقولون يقتضي أن ذلك كائن لا محالة، أو لأن السين لتأكيد الإثبات كما أن "لن" لتأكيد النفي، قال سيبويه: لن أفعل نفي سأفعل فتأمل. (حفاجي بتغيير) صبغنا الله: أشار بترك العاطف إلى أنه مدلول قوله: آمنا... على ما هو شأن المصدر المؤكد لنقسه، فإنه يؤكد جملة تدل على ذلك المصدر نصا، فلا يخالف ما سيحئ من أنه مؤكد لقوله: آمنا. (ع) فطرة الله: فمعنى صبغنا الله صبغته فطرنا الله فطرته بمعنى، أو آمنا على فطرته وأثبتنا عليها. (ع)

فائها حلية إلى: يعلم مما ذكر أن للتحور بصبغة الله عن الفطرة علاقة كونهما حلية، وعن الهداية والإرشاد ظهور الأثر عليهم، وعن تطهير القلوب تداخل الصبغ المصبوغ والإيمان القلب، فالجامع: التأثير والظهور والتزين، والقرينة الإضافة إلى الله. (ملخص) أو هدانا إلى: عطف على قوله: "وهي فطرة الله" إلى بحسب المعنى كأنه قيل: فطرنا الله فطرة أو هدانا هدايته، وليس عطفا على صبغنا الله صبغة؛ لأن ذلك التقدير لازم على جميع الوحوه. (ع) وأرشدنا" على "هدانا" بيان هدايته بطريق العلة أي هدانا هداية بإرشاد حجته.

وسماه: أي التطهير، ولا يصح أن يرجع الضمير إلى كل واحد من التطهير والهداية؛ لأن المشاكلة لا يجري فيهما إلا بتكلف، فوجه إطلاق الصبغة على الهداية يستفاد من هذا الوجه. (ملخص) أو للمشاكلة إلج: [وهي التعبير عن الشيء بلفظ غيره؛ لوقوعه في صحبته بطريق المقال، مثل: ﴿تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك أو الحال كما في هذا المقام، وآخر المشاكلة مع ألها المشهور؛ لأن الكلام عام لليهود غير مختص بالنصارى فيحتاج إلى اعتبار أن ذلك الفعل كائن فيما بينهم. (ع)] وهو ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته كقوله تعالى: ﴿يُحادِعُونَ =

فإن النصارى كانوا يغمسون أولادهم في ماء أصفر يسمونه المعمودية، ويقولون: هو تطهير لهم، وبه تحقق نصرانيتهم، ونصبها على أنه مصدر مؤكد لقوله: "آمنا"، وقيل: على الإغراء، وقيل: على البدل من ملة إبراهيم على ومن أحسن من من الله الأحفش مسلم الله الأحفش من صبغته، وَخَنْ لَهُ عَبِدُونَ عَبِي تعريض بهم، أي لا نشرك صبغة أحسن من صبغته، وَخَنْ لَهُ عَبِدُونَ عَبِي تعريض بهم، أي لا نشرك به كشرككم. وهو عطف على "آمنا"، وذلك يقتضي دخول قوله: "صبغة الله" في مفعول "قُولُوا"، ولمن نصبها على الإغراء، أو البدل أن يضمر "قولوا" معطوفاً على مفعول "قولوا"، ولمن نصبها على الإغراء، أو البدل أن يضمر "قولوا" معطوفاً على على الإغراء، أو البدل أن يضمر "قولوا" معطوفاً على

المعمودية: بميمين وهو الماء الذي ولد فيه عيسى الله ونصبها إلخ: وقع تأكيدا لمضمون جملة لا محتمل لها غيره، فقوله: "آمنا بالله" تدل على أن الله طهرهم بالإيمان وهو المراد من قوله: "صبغة الله" فلذا حذف عامله وحوبا. (ملحص) على الإغراء إلخ: وهو إلزام المحاطب العكوف على ما يحمله عليه، ووحوب إضمار العامل مختص بصورتي التكرار أو العطف نحو: العهد العهد، ونحو: الأهل والولد، والمضمر: الزم، وعليكم ونحوهما، ويجوز الإظهار فيما عدا الصورتين نحو: العهد، فيحوز أن يقول: الزم العهد. (حاشية بتغيير)

تعريض عمم إلخ: لأن تقديم "له" ليفيد اختصاص العبادة بالله تعالى وهو الإيمان، وتقديم "نحن" يفيد حصر الإيمان عليهم لا يجاوز إلى أهل الكتاب فيكون تعريضا لهم لشركهم. (ملحص) وذلك يقتضي إلخ: لئلا يلزم الفصل بالأجنبي بين المعطوف والمعطوف عليه، وقد مر أن صبغة الله مؤكد لمضمون جملة "آمنا" الآية، ومن نصبها على الإغراء، فله أن يضمر "قولوا" أي وقولوا نحن له عابدون، قيل: والحق أن قوله: نحن له مسلمون، ونحن له عابدون، وتحن له مخلصون اعتراض وتذيه على المكلام الذي عقب به، مقول على ألسنة العباد بتعليم الله تعالى، لا عطف. (ملحص)

ولمن نصبها إلخ: حواب عما في الكشاف من أن هذا العطف أي عطف "نحن له عابدون" على "آمنا" يرد قول من زعم أن "صبغة الله" بدل عن "ملة إبراهيم"، أو نصب على الإغراء أي عليكم صبغة الله؛ لما فيه من فك النظم، وحاصل الجواب: أن هذا الرد إنما يتم لو كان ذلك العطف متعينا، وليس كذلك، فله أن يضمر "قولوا" قبل "نحن له عابدون" معطوفا على "الزموا" على تقدير الإغراء، وأن يضمر "اتبعوا" في قوله تعالى: "بل ملة إبراهيم"، لا "نتبع"، ويكون "قولوا آمنا" بدلا من "اتبعوا" بدل البعض؛ لأن الإيمان داخل في إتباع الملة فلا يلزم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، ولا بين البدل والمبدل منه بالأحنيي. (س، غف)

⁼ اللَّهَ وَهُوْ خَادِعُهُمْ﴾ (النساء: ١٤٢)، ﴿وَجَزَاءُ سَيَّنَةٍ سَيِّنَةٌ مِثْلُهَا﴾ (الشورى: ٤٠)، والمعنى: صبغنا الله صبغة، ولم يصبغ صبغتكم؛ فإن تطهيرنا بالإيمان، وتطهيركم بالغمس في ماء أصفر. (ملخص)

"الزموا"، أو "اتبعوا ملة إبراهيم" و "قُولُواْ آمَنًا" بدل "اتبعوا"، حتى لا يلزم فك النظم وسوء التركيب. قُل أَتُحاجُونَنَا أَبحادلوننا في آلله في شأنه واصطفائه نبياً من العرب دونكم، روي أن أهل الكتاب قالوا: الأنبياء كلهم منا، فلو كنت نبياً لكنت منا، فنزلت، وَهُو رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لا اختصاص له بقوم دون قوم، يصيب برحمته من يشاء من عباده. وَلَنَا أَعْمَلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَلُكُمْ فلا يبعد أن يكرمنا بأعمالنا، كأنه ألزمهم على كل عباده. وَلَنا أَعْمَلُكُمْ أَعْمَلُكُمْ فلا يبعد أن يكرمنا بأعمالنا، كأنه ألزمهم على كل مذهب ينتحلونه إفحاماً وتبكيتاً؛ فإن كرامة النبوة إما تفضل من الله على من يشاء، والكل فيه سواء، وإما إفاضة حق على المستعدين لها بالمواظبة على الطاعة، والتحلي والكل فيه سواء، وإما إفاضة حق على المستعدين لها بالمواظبة على الطاعة، والتحلي بالإخلاص، فكما أن لكم أعمالاً ربما يعتبرها الله في إعطائها، فلنا أيضاً أعمال. وَخَنُ بالإخلاص، فكما أن لكم أعمالاً ربما يعتبرها الله في إعطائها، فلنا أيضاً أعمال. وَخَنُ لَهُ مُعْلِصُونَ مَ موحدون، نخلصه بالإيمان والطاعة دونكم. أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَهِمَ وَالسَّمَعِيلَ وَإِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ كَانُواْ هُودًا أَوْ نَصْرَى "أُم" منقطعة......

وقولوا آمنا بدل إلخ: يكون و "قولوا آمنا" بدلا من "اتبعوا"، فلا يلزم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، ولا بين البدل والمبدل منه. في شأنه إلخ: قيده لدلالة قوله: "ما أنزل إلينا سابقا"، وقوله: ﴿وَمَنْ أَفْلَمْ مِمَنْ كَتَبَمَ ﴾ (البقرة: ١٤٠)، لاحقا، ولا حفاء في خفاء القرينة، وأما الرواية فإنحا لم تثبت، ولو ثبت لكان قرينة ثالثة للتقييد. (ملخص) روي: قال السيوطي: لم أره في شيء من كتب الحديث ولا التفاسير المعتبرة. (ح) على كل مذهب إلخ: يعني أن في أمر النبوة مذهبين: مذهب أهل الحق وهو: أن النبوة بفضل الله يؤتيه من يشاء، ومذهب الحكماء وهو: أنما تدرك بالمجاهدة وتصفية الباطن والظاهر، ففي هذه الآية إلزام على أي مذهب اختاروا، والذي يشير إلى الثاني الأعمال. (ملخص) تفضل: على ما ذهب إليه أهل السنة وهو الحق. إفاضة: على ما ذهب إليه الفلاسفة وأشياعهم. (ع)

لها: متعلق بالإضافة لا بالمستعدين؛ فإن الاستعداد ذاتي والإفاضة مشروط بالرياضات. (ع) أم منقطعة إلخ: [بمعنى بل والهمزة أي بل يقولون.] يعني إن قرئ: "أم يقولون" بياء الغيبة لا تكون إلا منقطعة للإضراب عن الخطاب إلى الغيبة؛ فإن المتصلة لا يختلف فيها الخطاب (المخاطب إلى غيره كما يحسن في المنقطعة؛ فإنه حينئذ يكون استثناف الكلام. (ع)) والمعنى: ما كان ينبغى أن يقع ذلك فتأمل. (ملخص)

والهمزة للإنكار، وعلى قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي وحفص بالتاء يحتمل أن يكون معادلة للهمزة في "أتُحَاجُّونَنا" بمعنى أي الأمرين تأتون المحاجة، أو ادعاء اليهودية، أو النصرانية على الأنبياء. قُل ءَأَنتُم أَعْلَمُ أَمِ الله وقد نفى الأمرين عن إبراهيم بقوله: هما كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيّاً وَلا نَصْرانِيّا في واحتج عليه بقوله: هومًا أَنزلَتِ التَّوْرَاةُ وَالْإِنْجِيلُ إِلَّا مِنْ بَعْدِهِ في وهؤلاء المعطوفون عليه أتباعه في الدين وفاقاً. وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَادَةً عِندُهُ مِن الله لا أحد أظلم من أهل الكتاب، بالحنيفية والبراءة عن اليهودية والنصرانية، والمعنى لا أحد أظلم من أهل الكتاب، لأهم كتموا هذه الشهادة، وفيه تعريض بكتماهم شهادة الله لحمد عليه النبوة في كتبهم وغيرها، و"من" للابتداء كما في قوله:....

والهمزة للإنكار: بمعنى ينبغي أن لا يقع ذلك القول منهم. (ع) يحتمل أن يكون إلخ: إذا كان "أم" متصلة فالمراد بالاستفهام إنكارهما معا بمعنى: كل من الأمرين منكر ينبغي أن يكون وإلا فالعلم حاصل بثبوت الأمرين. (ع)، وفائدة هذا الأسلوب: الإشارة إلى أن أحد الأمرين كاف في الذم فكيف إذا اجتمعا، وبهذا اندفع ما قيل: من أن تجويز الاتصال يقتضي وقوع إحدى الجملتين، والسؤال عن تعيين أحدهما، والأمر ليس كذلك؛ لأنهما وقعتا معا، ودفعه ظاهر. (حاشية بتغيير)

وهؤلاء: إسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط. (ف) يعنى شهادة الله إلخ: يريد أن الظرفين كلاهما صفة شهادة أي كائنة من الله كائنة عند من كتم، بمعنى متحققة له، معلومة أنها شهادة الله، والمعنى: لا أظلم من أهل الكتاب؛ لأنهم كتموا الشهادة على التحقيق أو لا أظلم من المسلمين لو كتموها على سبيل الفرض، فالفعل الماضي في الأول على أصله، وفي الثاني للتعريض بمن تحقق منه الكتمان كما في قوله: ﴿لَئِنُ الشُرَكْتَ ﴾ (الزمر: ٦٥). (خفاجي)

لألهم كتموا إلخ: فإن قيل: كتمان الشهادة يقتضي علمهم بالبراءة، وقوله: "أنتم أعلم أم الله" يقال لمن لا يعلم فكيف يصح الكلام؟ قلت: الهمزة لتقرير المخاطب، والمعنى: إنكم قد أقررتم واعترفتم بأنه تعالى أعلم وهو قد أخبر بنفي الأمرين عنهم، فقولكم باطل سواء صدر عن الجهل أو عن العناد والمكابرة، وقيل: لما كتموا ذلك التحقوا بالجهال لفوات ثمرة العلم. (حاشية بتغيير)

الخطاب: عرض الوجهين لكولها بخلاف الظاهر.

طبع شده

تاريخ اسلام مفتاح لسان القرآن (سوم) بهثتی گوہر فوائد مكيه علم الخو جمال القرآن تشهيل المبتدى تعليم العقائد سيرالصحابيات كيا يندنامه آسان أصول فقه نامحق كارۋكور / مجلد

عربي زبان كا آسان قاعده فارى زبان كا آسان قاعده علم الصرف (اولين) علم الصرف (آخرين) عربي صفوة المصادر جوامع الكلم مع چهل ادعيه مسنونه عر بي كامعلّم (اڏل) عربي كامعكم (دوم) عربي كامعلم (سوم)

فضأئل اعمال مفتاح لسان القرآن (اول) منتخب احادیث مفتاح لسان القرآن (دوم) مفتاح لسان القرآن (موم)

زبرطبع معلم الحجاج عربي كامعلم (چهارم) تيسير الابواب

تفسيرعثاني (٢ جلد) خطبات الاحكام كجمعات العام الحزب الأعظم (مهينے کی زمیب رِمَمّل) الحزب الأعظم (بفتے ی ترتیب پر متل) لسان القرآن (اول) لسان القرآن (دوم) لسان القرآن (سوم) خصائل نبوى شرح شائل ترندى تعليم الاسلام (مكتل) بہشتی زیور (تین ھتے)

رنگین کارڈ کور

حيات المسلمين آ داب المعاشرت زادالسعيد تعليم الدين خيرالاصول في حديث الرسول جزاء الاعمال الحجامه (پچھنالگانا) (جدیدایڈیش) روضنة الادب فضائل حج الحزب الاعظم (سيزي رتيب پر) (جبي) الحزب الأعظم (مِنْ كَرْتِيبِ پِ) (مِينِ) معين الفلسفه معيين الاصول مفتاح لسان القرآن (اول) تيسير المنطق مفتاح لسان القرآن (دوم)

من منشورات مكتبة البشرى المطبوعة

الفوز الكبير تلخيص المفتاح دروس البلاغة الكافية تعليم المتعلم مبادئ الأصول مبادئ الفلفسة مبادئ الفلفسة النمارين) الشافي ون الله تعالى	شرح عقود رسم المفتي متن العقيدة الطحاوية المرقاة والدحو عوامل النحو هداية النحو إيساغوجي شرح مائة عامل هداية النحو (مع الخلاصة والمتن الكافي مع مختصر المتن الكافي مع مختصر الملونة مجلدة/	ر مجلدات) (۱ مجلدات) (مجلدات) (۱ مجلدات) (۲ مجلدات) (۳ مجلدات)	الصحيح لمسلم الموطأ للإمام محمد الهداية مشكاة المصابيح التبيان في علوم القرآن تفسير البيضاوي تيسير مصطلح الحديث تفسير الجلالين المسند للإمام الأعظم مختصر المعاني الحسامي نور الأنوار القطبي كنز الدقائق
كر تون مقوي الجامع للترمذي ديوان المتنبي المعلقات السبع المقامات الحريرية	ملونة مجلدة/ الموطأ للإمام مالك ديوان الحماسة التوضيح والتلويح شرح الجامي	(۴مجلدات)	كنز الدقائق

Books in English

Tafsir-e-Uthmani(Vol. 1, 2, 3) Lisaan-ul-Quran(Vol. 1, 2, 3) Key Lisaan-ul-Quran(Vol. 1, 2, 3) Al-Hizb-ul-Azam (Large) (H. Binding) Al-Hizb-ul-Azam (Small) (Card Cover) Secret of Salah

Other Languages

Riyad Us Saliheen (Spanish)(H. Binding) Fazail-e-Aamal (German)

To be published Shortly Insha Allah Al-Hizb-ul-Azam(French) (Coloured)